



1

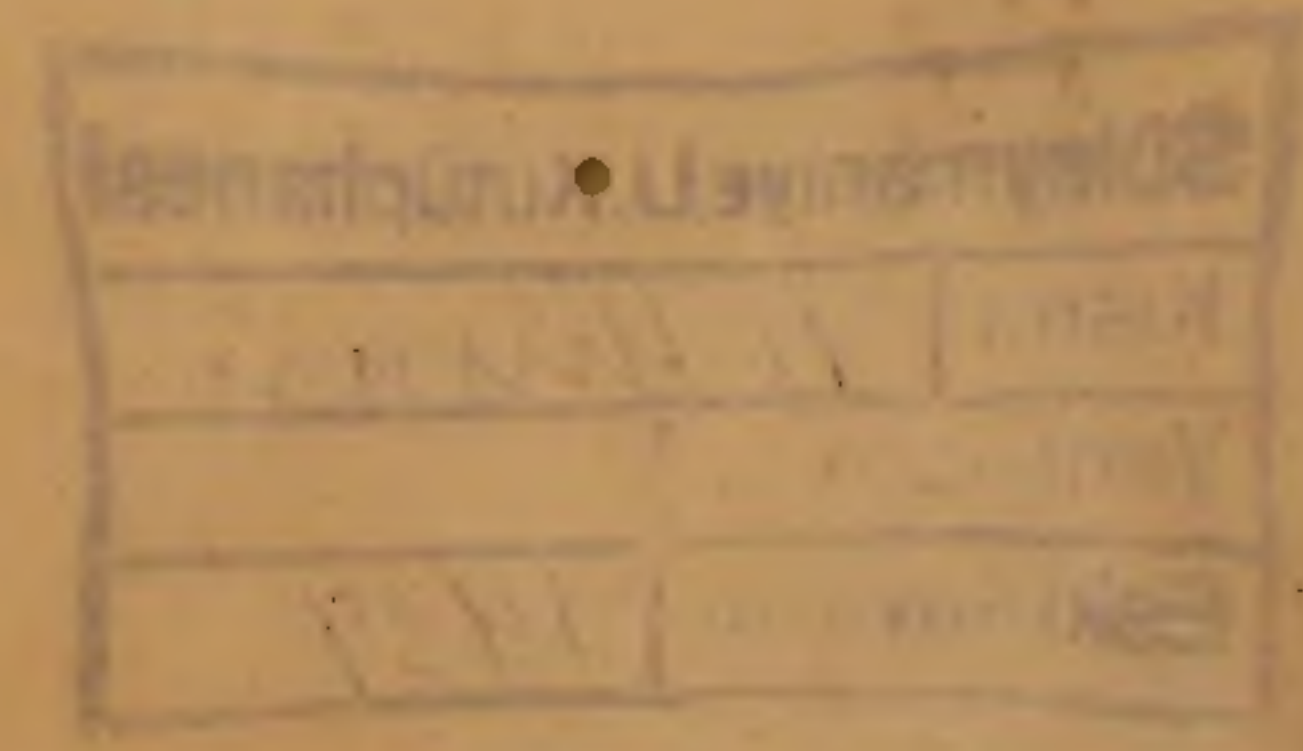
تاریخ ملایمانی
ومن دخله كان آمنا
۸۹۸

1434

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. Hüsnî
Yeni havane	
Eski havane	1434

بیت
صیغ صادق کبی اعی غافل اعد و صفات
خبر بوق سنی بنیادیم بو غار ارجلب

اما بعد فلهذا شرطها واصلاها ما لم يكن من شئ محذوف ففقد الشرط مع ادائه واقام مقامها وتضمنت معناه
 على اراي الاصح فكتبت منها معنى الشرط لزميتها الفال لازمة للشرط غالبا وتضمنتها معنى الاستدراك فلو كان
 مبتدأ لزمها الصوق الاسم اللازم للمبتدأ فضا الحق ما كان وابقا له بقدر الامكان وهي في هذا المقام
 لمجرد التاكيد فانها لم تكن له كما يكون للتاكيد والتفصيل صرح بذلك الرضى فلا حاجة الى تكرار تقدير
 والاجال وبعد من الظروف المنقطعة عن الاضافة اي بعد التمجيد والصلاة حذف المضارع التثنية على
 الضمة التي هي اقوى الحركات ليكون عوضا عنه وهي ظرف للشرط المقدر عند المبرأ اي ما لم يكن من شئ
 بعد التمجيد والصلاة ولا بعد الفاء عند سبويه اي فاقول بعد التمجيد والصلاة قدمت على الفاء
 كراهة لا اجتماع اما مع القائل ان هذه الشرطية اما لزومية او دعائية او اتفاقية عامة كما ذكره الفاضل
 العصام لان معنى الشرطية معها يكون من شئ من الكتاب والموانع بعد التمجيد والصلاة فاقول ولا شك
 ان ليس بينهما لزوم حتى يصدق لزومية حقيقة وليس بمقتضى اتيان في الواقع بمجرى الاتفاق
 كما في قولنا ان كان الان ناطقا كان الحمار ناطقا حتى يصدق اتفاقية خاصة فاما ان يحمل على
 اللزومية الادعائية التي يحكم فيها بلزوم الجاد للشرط بطريق الادعاء او الاتفاقية العامة التي
 يحكم فيها بصدق التالي سواء صدق المقدم او كذب وقصبت عما سبق من جملة الحمد والصلاة لعدم
 الجماع بينهما لا لا ذكره ذلك الفاضل من انهما مختلفان خبرا وان شاء على ان ما سبق اخبارا ولو كان
 من جملة الحمد ان شاء الكتاب او الفن وذلك لان جملة الحمد وان كانت اخبارية لكن جملة
 الصلاة انشائية كما عرفت على انه محوران يكون من قبيل عطف العصة على العصة كما في جملة الحمد
 والصلاة على تقدير



حاشية عبد الغفور

2

مراسد الرحمن بعد الاستيقاق في كل زمان
 من عبد الفقير اليك بن قول محمد خفر الله
 وعفا عنهما وعن اسلافهما
 بحرمة سيدنا محمد عليه افضل
 والكل التحيات ما دامت
 الارض والسموات

من العصر
 محمد
 قوله



بسم الله الرحمن الرحيم

قوله مصدر المعلوم وهو الاظهر بكونه معد ولا من حدث الحمد لله للام
 على العموم والدوام وكثرة استعماله **قوله** اي كل جملة تفسير على كلا
 الوجهين وشارة الى انه لا فرق بين الجنس والاستقراق في افادة اختصاص
 جميع المحامد به تعالى انما الفرق بان الجنس لا يحتاج الى مفعول المقام
 بخلاف الاستقراق وعموم كل جدي قول يشعر بالتعظيم او فعل كذلك
 مستفاد من اللام وعموما لا يحتاج من اسمية الجملة وعموم كل حامد
 من ترك الفاعل قصدا للعموم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض
 باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا لكان هذا العموم داخلا في عموم
 كل جملة **قوله** او القدر المشترك في الرضا ان المصدر موضوع للحدث السا
 من غير اعتبار نسبتته الى الفاعل والى متعلقه والفعل ما اخذ في قوله
 النسبة ومنها فان اعتبر من حيث انه منسوب الى الفاعل فهو مبنى
 وان اعتبر نسبتته الى متعلقه فهو مبنى للمفعول وان لم يعتبر شيء منهما
 فهو القدر المشترك وقيل القدر المشترك ما يطلق عليه لفظ الحمل
قوله الحاصل بالمصدر المعنى المصدرى من مقولة الفعل والانفعا **قوله**
 فهو غير قار بالذات والحاصل بالمصدر الحية القارة المترتبة عليه **قوله**
 فالجهد بالمعنى المصدرى يستودن والحاصل بالمصدر سياس وتيسر المراد
 الاثر الذي يترتب على المعنى المصدرى كالام على العنوب **قوله** اي الحري
 لجنس الجنان اي فالضمير راجع الى الجنس سواء كان اللام الجنس او الاستقراق
 وعموم الرجوع لا يقتضي عموم الرجوع كما صح به في الكشف في قوله تعالى
 ويعولتهن احق برءسهن وذلك ليعقيدان غيره تعالى ليس جديرا بالحمد
 اصلا ثم ان الولي بمعنى الحري ليس من اسمائه تعالى وانما هو بمعنى
 او المولى لا يشر القام به بل لم يوجد هذا المعنى في الكتب المتداولة
 نعم ذكر في الصحاح هو اولي به واخرى وفي شمس العلوم والى البيع وغيره
 اذا مارا ولي به ففسيره بالحري مبنى على قصده المعنى الوصفى دون

قوله ما يتوهم من الاستقراق في الكلام
 ان قوله انما هو اصطلاح
 الحكماء

ذاته تعالى بخصوصه وعلى ان استعمال منبذ الاشتقاق كاف في
 الاشتقاق فان تم والافلا وتفسيره بالمحب والتقدير والتولى لا
 يساعد الذوق السليم كما ترى **قوله** وانما الوهم عطف بتفسيره
قوله سر بخلاف الحمد لله فانه تعليل بما يشعر بالعلية منها لكونه
 علما للذات المستحق لجميع المحامد فكان التعليل بالاشتقاق **قوله** من النبوة
 على وزن المروءة في شمس العلوم النبوة الارتقاء وفي الصحاح والفاصول
 النبوة والنبأ ما ارتفع من الارض فان جعلت النبى ما اخذ منه الى
 شرف على سائر الخلق فاصله غير المحقق فيل بمعنى مفعول وتفسيره بى
 والجمع انبىاء وان جعلت ما اخذ من النبى بمعنى الخبر لا انبىاء عنه سبحانه
 فاصله لغيره وتفسيره بى وجمعة نبأ على ما قال سيبويه ليس احد من العرب
 الا ويقول تنبأ مسيلة بالهجر غير انهم تركوا الهجزة في النبى كما تركوه في الذر
 والبرية والمخابية الا اهل مكة فانهم يهزون هذه الاحرف ولا يهزون غيرها
 وانما جمع انبىاء لان الهجر لا يبدل والزم الابدال الجمع جمع ما اصل لا معروف
 العلة كيد واعيانا **قوله** احتياجا الاول الى ارتكاب تكلف لسانه وقيل انه
 منعول من النبى بمعنى التكلم الطريق لا طريقا الى الله تعالى **قوله** انبىاء
 انما قال انسان ليشمل ريم ام عيسى عليه السلام فانه قال بعضهم بنبوتها
قوله اهل بيته اولاده وازواجه وخدمه كما جاء في الحديث في سلمات
 من اهل البيت **قوله** كطاهر وطاهر تنظير لا استشهاد لانه محقق
 التاويل المذكور ايضا قال في شرح الكشف انه جمع طاهر بمعنى طاهر
 كعدل وعادل وفي المطول الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب
قوله او جمع محب بمعنى صاحب او جمع صاحب على ما في الصحاح
 فيكون الاصحاب جمع الجمع **قوله** محقق صاحب يحذف الالف ويجوز
 ان يتعلق بكلمة بناء على ما قيل يتعلق بكلا الوجهين **قوله** بيان
 فاعلاما لسانا او صفة **قوله** انما الذين ثبت اليك ان كان ظاهرا الفقير
 ان يكون كل صحابي متأدبا بجميع آداب صلى الله عليه وسلم بناء على ان

على وزن علماء

الجمع المعروف والمضاف للاستغراق فلم يكن للعهد الخارجي ذلك
 بأصل في نفسه ومستند في استواء جميع الصحابة في الفضل أو لها عمل إلا
 في الجمع الأول على المجموع مع ابقائه على عمومته كما في قولهم بنو فلان
 قتلوا وإليه أشار بقوله أي الذين ثبت فيما بينهم التاديب بأدابه
 ويجعل الجمع الثاني مجازا عن الجنس واعتبار الاختصاص المستفاد من
 الاتفاقية فيه أي جنس الأدب من حيث أنه مختص بذاته صلى الله
 عليه وسلم وقائم به وإليه أشار بقوله ولا انقباض بمبغته حيث
 أورده بصيغة المفرد ولما كان الاتصاف بصفة الغير محال لا على قوله
 للفناء في ذاته عليه الصلوة والسلام ومعنى الفناء في اصطلاح الصوفية
 تبدل الصفات البشرية بالصفات الالهية دون الذات فكأنه كلما
 صفة منها قامت صفة الهية مقامها فيكون الحق سمعه وبصره كما ينطق
 به الحديث كذلك حال الفناء في النبي صلى الله عليه وسلم والشيء سمعه
 منه والآل فالظاهر المناسب للقيام بالمعنى الساعين غاية السعي فالشارع
 بأدابه يحمل صيغة التفعّل على المباينة والاضافة لجود الارتباط **فله** أي
 ما يستعمل عليك وهو المعاني المدونة الموجودة بالوجود اللفظي ان كانت
 الخلية الحاقية والاستقبال بالنظر إلى مخاطب والمخاطبة في الذهن
 ان كانت ابتدائية أو لا لفاظ الدالة عليها وعلى أي تقدير جعلها
 مشارا إليها بتزييلها منزلة المصطلح كالحال امتيازها وميزورتها
 العين كالمشاهد وفي هذا التفسير إشارة إلى ان المشار إليه المعاني
 من حيث التدوين والترتيب الخاص لان المقصود مدح الكتاب ولو
 ان خصوصية المحل غير معتبرة في التسمية فالسعي المعاني المدونة بأ
 محل قامت كيلا يلزم الاشتراك والقول بالوضع العام **فله** من
 القيد فالحتاج القيد زيادة شدة ومنه الفائدة وقال القاموس
 قامت له فائدة أي حصلت وفي المصباح الفائدة أي حقه وكرهه
 تشوذاً من مال وناقش فله معنى نقل إليه من الوصفية **فله** من الإشكال

وهذا مبني على رتبة
 الوجود كما هو مذكور
 في شرحه في رتبة الوجود

هذا
 وهو فيما إذا كان لفظاً محضاً
 المراد من المصطلح هو
 المصطلح بوجهه على ما هو

بمعنى الاشتباه اشكال الامر دخل في اشكاله وامثاله ثم استعمل بمعنى
 الاشتباه **فله** للمبالغة بمعنى في الأصل صفة جعل علما فان اعتبر زيادة
 التاديب في النقل في ما للمبالغة في كفايته المبتدي في علم الغوا والنقل
 من الوصفية إلى الاسمية وإنما اعتبر سابقا عليه في تانيش الموصوف
 ولما كان هذا الوجه محتاجا إلى زيادة اعتبار آخر وإن كان فيه بقاء على
 أصله **فله** لتوهم أي مانع هو توهم التانيش **فله** كناية أي المشار إلى
 والغارب كناية عن جميع الارض والاشتهار فيها كناية عن الاشتغال
 فيه **فله** من أول السرطان اه وهو من غاية القرب من القطب الثاني
 إلى غاية القرب من القطب الجنوبي **فله** يعني من الله الخ حاصله إذا كان
 التبعيد بمعنى الستر المطلق فنسبته إلى الضمير ما على سبيل التوسع للمبالغة
 أو حذف المضاف أي تقصيراته وإضافة الغفران إلى ذاته تعالى للاختصاص
 كيلا يلزم كون الشيء آلة لنفسه إذ يصير المعنى مترادفاً لذاته فيترد ذنوبه
فله من غير سابقة على يقال له سبقه وسابقه في هذا الامر إذا سبق
 الناس إليه فالعنى من غير سبق في العمل قوله ويجوز الخ أي يجوز ان يكون
 الستر كناية عن الاحاطة حينئذ لا حاجة إلى التوسع والحذف ولا إلى
 جعل الاضافة للاختصاص **فله** قال فالحتاج التقد كناه بوشيدن الخ
 يحتاج التقديرات كان بمعنى الأول من غير احتياج الموهنة التوسع أو الحذف
 وإن لم يقصد لا يمكن حمل التعلل على المعنى الحقيقي لاستلزام آلية الشيء
 لنفسه فلا بد من تجريد عن بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر
 مطلقا ليصح جعله كناية عن الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان
 يكون محاطا به لاستدراك ذنوبه بخلاف ما اذا جعله بمعنى الستر مطلقا
 فانه حينئذ لا يحتاج في جعله كناية إلى موهنة التجريد فالحاصل انه ان
 التقيد بمعنى الستر مطلقا احتاج استخراج المعنى الأول الموهنة التوسع
 أو الحذف وإن جعل بمعنى ستر الذنوب احتاج استخراج المعنى الثاني لم
 التجريد **فله** التلطف والتلطف المحرم والمخزن على فوات المط والتأني

قوله تضمنت الإشارة الى ان جواز هذا العطف تضمنه معنى الفعل ولا يجوز ردونه
نص عليه في التفسير والرسالة حيث لا يجوز عطف الجملة على المفرد بشرط ان يتجانسا
بالقوة والربط

الحسنة والقرن على نزول المكروه **فعل** جعل الاسباب الخ وبتنظرات
يكون المطاخير اقله ان كان شرا يقال له الخذلان **فعل** الحسب الخ
انه في الاصل مصدر استعمل بمعنى اسم الفاعل **فعل** عطف على جملة وهو
حسبي وكلامها استثنائية وكذا قوله وما توفيق الابالة والواو فيه
اعتراضية وهو تدبير لرفع توهم العجب الناشئ من الكلام السابق **فعل**
لتفنيته معنى الفعل فانه بمعنى يحسبني **فعل** والمخصوص الخ ويجوز تقدم
المخصوص عليه في المفتاح **فعل** اي ترك التصدير فسر النفي بالترك ليكون
فاعل الفعل والمفعول له متخذا فانه شرط صبه عند الجمهور اذ لا يصح
جملة للة للتصدير وتوحيده لمة النفي تاويل النفي بالتصدير كان فاعله
وفاعل المضم المصنف رحمه الله **فعل** يتخيل ذريعا لاذن ان يتخيل
نفسه دفعا للعجب لتتصيفا لا يتق فان النفس طوع الخيالات من
المعقولات **فعل** من حيث انه صنفه اشار به الى ان الحيثية في
عبارةه للتقيد وان كان الشايع في تقيد الشيء بنفسه افاة الاطلاق
وذلك مجمل الامانة في الحيثية على الاختصاص بكونه مصنوعا له **فعل**
فانهم انما يستحسنون الخ بدليل تركهم فيها يقتضونه كالكليات والامور
ولان المأمورية في الحديث افتتاح ارادى بال وشرف **فعل** لكن بقي توهم
الخ انما قال توهمها لانه قد اندفع بقوله بان جعله جزوا وانما لانه مبني
على جعل البار في الحديث صلة الابتداء فيفيد كون المأمورية المبدأ به
وهو توهمه اذ لا يصح ذلك الا فيما هو من قبيل الاتفاظ مع ان المأمورية
الابتداء في كل ارادى بال هو بلاء الملازمة اي طولها يبدأ ذلك الامر متلبا
بجدا لله فيكون للمأمورية التلطف في اول الامر لا الجزئية وهذا حاصل جواب
السؤال قدس سره **فعل** اي عن احوال منسوبة اليها من حيث الخ قيد الحيثية
مستفاد من جعل محط المقابلة الاختصاص من استفاد من الامانة
او ما تقر من ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب اعتبار قيد الحيثية
فيها وقادة الحيثية الاعتراض عن احوال المنسوبة اليها باعتبار اعم

اما ان كان قد اراد بال اول فلام المقصود
ان في الموضع بان كان كذا
لا اعتبار بان كان في نفس الامر
لحم

وعدم التصدير ليس فعلا

ان نسبة الكتاب الى الفقه فانه من حيث
صنفه

كوكبا

في نفس الامر

5

تكونها معرضا او مسموعا وقار الذات او باعتبار امر اخر كونهما فصيحا وانما
لم يقل عن احوال عارضة لها من حيث انها كذلك كما يشعر تعريف الموضوع
بما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية اشارة الى ان هذه الاحوال امور اعتبارية
اعتبرها الخاة لمعرفة كيفية التركيب العربي صحة وسقاما **فعل** سواء
اثبت الخ البحث اثبات المحمول للموضوع والبحث عن العوارض الذاتية
لموضوع العلم باثباتها لنفسه او لنوعه او لعرضه الذاتي او لنوع عرضه
الذاتي ولما كان القسمان الاخيران راجعين الى القسم الثاني لان الموضوع
المقيد بالعرض الذاتي قسم من الموضوع اكتفى المحقق على القسمين وقال ذلك
فيدلحيثية ان الشيء الواحد قد يكون قسما لموضوعين فن حثية يبحث في
علم من اخرى فلخر **فعل** وفيه اشارة وليس بيان للموضوع فقد اتي في
التصريف والمعاني والبيان والبدع والتخويل جميع العلوم لادبية يشتر
في موضوعه الكلمة والكلام فلا بد من اعتبار الحيثية حتى يتميز موضوعه
تأعده بان يقال موضوعه الكلمة والكلام من حيث يعرف بها كيفية
التركيب العربي صحة وسقاما **فعل** من قال ان موضوعه الكلمة هو بيان
من لزوم تقدم الموضوع لكن تقدم الموضوع جائز اذا تحقق جهة الوحدة
فعل تكلف لان كلامها مجبوت عنه في العلم وبكل منهما يعرف كيفية
التركيب فجعل البحث عن احدهما يتبع الاخر تكلف يعني انه يبحث فيه عن
احوال التركيب الغير الاستدادي ايضا فيجب ان يجعل موضوعه الامور الثلاثة
الاهم لان يقال انه لقلة مباحته لا يعتد به وجعله لاحدا الى احدا
والصواب ان موضوعه اللفظ الموضوع باعتبار صدقه على كل واحد من الاقسام
الثلاثة **فعل** اي لم يتصور اشارة الى ان لم يعرف من المعرفة لامن التعريف
اذ البحث عن احوالها موقوف على معرفتها لا على التعريف **فعل** ولما ثبت
وجوب تصور الخ لا دفع لما ردد من ان توقف البحث على معرفة لا
توقفه على التعريف خصوصا على هذا التعريف فلا يتم التعريف **فعل**
الدفع انه لما ثبت وجوب تصورهما عرفا بهذين التعريفين لتحصيل ما هو

عجزه

الواجب لا الوجوب بما مخصوصها والحق على المختار فانظر له طريقا في تحصيل المقصود يختارها شاء بأرادته كما هو طريقة اهل الحق

في قوله المرحوم البحث عن المعاني الآفلاوي

ان قيل الواجب حاصل الخ لا يختص بالبحث عن الاحوال المنسوبة اليها من حيث انها كذلك موقوف على مقورها بوجه مساو لها يتمكن من اثبات الاحوال المحصورة والتعريف بما يتوقف على مقورها مطلقا فلا وجه لهذا البحث بعد اعتبار قيد الحقيقة واسقاط هذا البحث الذي كلف في دفعه اعتبار حال المقول الغير لمخاطب وهو الحق وجد جهة التقدير المفهوم فلا وجه لخذ في تعريف الكلمة باعتبار ما صدق عليه حيث جعل عنوانا للاحظنة ومن لم يفهم وقع في حيز بين **قوله** توافق الخ لات التصور يتبع اللفظ والتلفظ يتبع الكتابة يستلزم التقدم في الوجود اللفظي والذهني والتقدم في الوجود الخارج متحقق فتوافق الكل في التقدم **قوله** الاشتقاق الخ تعريفنا لاشتقاق باعتبار العلم وحذف قوله فنزاحدهما لما لا يرشده الى انه ليس داخلا في التعريف بل هو بيان لتعيين المشتق والمشتق منه فالمراد مشتق والمراد الى مشتق منه **قوله** تناسبا اشار به الى انه لا بد من التقدير بين المعنيين بوجه فلا يجعل المقتل مصدا مشتقا من القتل وكلمة او للتعظيم وبيان انواع المحدود من الصغير والكبير والاكثر للايهام والتشكيك **قوله** وقد اشار الخ حاصل ما ذكره الشارح في بيان التناسب المعنوي هو ان المدلول لا التزامي الكلمة والكلام وهو تأثير معانيها في النفس شبيه بالمعنى المطابق للكلمة فيكون كل منهما فردا للتأثير وحاصل وجه التقدير تشبيه تأثير المعنى مطلقا بالمرح غير مناسب لاشتقاق مرجح اعتبار الخ بخصوصه شبهه وان اردت تشبيهه تأثير بصحبه الاله به كان التشبيه مناسباً لكن هذه مناسبة بعيدة عن الفهم لحفاها فانها مناسبة باعتبار ما يترتب على معاني بعض افرادها غير لازمة لشي من معانيها فان تأثير المعاني بالام يختلف بحسب الاختصاص والافاق والاحوال

وحاصل ما ذكره المحشي رحمه الله ان التناسب المعنوي اشتراكها من حيث انفسها اي مع قطع النظر عن المعنى فالمدلول لا التزامي وهو التأثير التابع للقوة التي هي المدلول لا التزامي لجوهر الحروف **قوله** مع ان التناسب الخ ظروف لا يختص اي لا يختص بعد هذه المناسبة مع وجود المناسبة **قوله** تأثير انفسها اي نفس الكلمة والكلام والكلمة من غير نظر الى معانيها **قوله** ونقش الصور في الالهامان اي صور ذواتها **قوله** وما يترتب عليها اي على القرع ونقش الصور **قوله** من الافعال والانفعالات فانه يترتب عليها جاذب الملايمات ودفع المناكرات والافعال والاحكام والتأمل والتلذذ والانتقاء والانبساط والفرح والغم وغير ذلك **قوله** من مستبعات خبرات **قوله** مدلول الكاف واللام واليم اي المدلول لا التزامي لها لكون الحروف من الحروف الشديدة واللام واليم من المجهورة **قوله** فان تقابلها الخ يقال ملكت العجيب اذا اشتد عجبته ويقال لكل الشئ فاقم في تمام قوة ذلك الشئ ويقال لم ملكنا لبرئنا اقل ماها فانها القوتها وعدم رخاوتها يقال ماها والملك جلاء فكذلك العيون فان الاحتمال يوجب القوة **قوله** فالكلمة فذلك لما تقدم اي فيحصل من ذلك التفصيل ان الالفاظ الثلاثة متساوية الاقدام فالمدلول لا التزامي لها وهو تأثيرها في الاسماع والاذهان لاجل القوة المفهومة التزاما من جوهر تلك الحروف فيكون بينهما تناسب معنوي من حيث اتحاد مدلولها لا التزامي وانما تكون الكلمة والكلام فرعين للكلمة فلكونها شتملين على الزيادة من حيث الحروف والحركات **قوله** لوجب التانيث لكونه مستندا الى ضمير يرجع غير العقل **قوله** واليه ذهب صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة **قوله** فان الصاعد الخ يعني ان تانيث الضمير وان كان ظاهرا بالنسبة الى لفظ الكلمة الا ان الصاعد في الواقع ليس لاي بعضها فينبوز تذكير باعتبار تأويله بالشخص على ما تقر من ان المرجع اذا كان مذكرا باعتبار ومؤثرا باعتبار اخر يجوز تذكير ضميره وتانيثه

وليس مرادنا الشيء هو ان لفظ البعض ههنا مقدر على ما فهم **قوله**
 يقتضي تعريف المصطلح لانه المبحوث عنه في العلم **قوله** لا يقتضي
 الفرد النوعي انما لا يقتضي المقام تعريفه لهذا العنوان وان كان متخفا
 بالمصطلح عليه **قوله** ولا بيان الطرداي لا يقتضي المقام بيان اطراد
 تعريف الكلمة وكونه شاملا للجميع اذ اراده كما قيل ان المقصود معرفة
 ما يبيح عن احواله فالزائد عليها زائد على مقتضى المقام **قوله** والتعريف
 الى اخره عطف على ان المقام يقتضي تعريف المصطلح اي التعريف ليس
 الا لتصور حقيقة المرفع اما بالكنه او بالوجه من حيث هو مع قطع النظر
 عن تحققه فاللام للجنس والطبيعة اي الماهية من حيث هو وفي عطف
 الطبيعة عليه اشارة الى ان ليس الجنس ههنا بالمعنى الاعم الشامل
 والاستغراق الذهني **قوله** ولما قلنا لم يقتضي انه كان في اللغة فيه معنى
 الوحدة الفردية ثم لما نقلنا الى المعنى الجنسي المصطلح عليه لم يقتضيه
 معنى الوحدة فالتاء مع لجوء التانيث اللفظي **قوله** على تقدير الخ اخترا
 عن القول بوضعها للفهوم من حيث هو والوحدة مدلول تنوين التذكير
قوله وليس التاء للرد على الفاضل الهندى حيث منع التجريد مستندا
 بان التاء تقتضيها **قوله** يدل على ان الخ فيه ان الوحدة معتبرة في كل منهما
 في نفسه لا ينافي في التعبد الذي هو مدلول التثنية من حيث اجتماعهما نعم
 لو كان مدلول التاء والوحدة بمعنى الانفراد وعدم الاجتماع مع اخر لوجب
 التجريد كيف وقد عرفت التثنية بما الحق باخر الف او بآء مفتوح ما
 ونون مكسورة ليدل على ان معهما اخر من جنسه وللتان قول لو كان التاء
 زائدا في الوحدة لما جاز كاه للجنس وكاه للوحدة **قوله** وتسلم ما قلناه
 ولما قلنا ان متبع **قوله** طبيعة كانت اي خلقية كانت كالانسان او اعتبارية
 كما فيما نحن فيه فالمراد بالصناعية ما يتعلق بالاعتبار والاصطلاح سواء
 حصلت بالصناعة او لا **قوله** ويمكن ان يجاب عنه الخ بمعنى نقلت الكلمة
 من المعنى اللغوي الى اللفظ الموصوف بالوحدة الشخصية الى المعنى

والعهد

الجنسي

الجنسي الموصوف بالوحدة الجنسية **قوله** فيجوز الخ فيقال فيما نحن فيه
 جنس الكلمة الذي هو واحد بان يعتبر اللام مقدما في المعنى على التاء
 كما في التلغظ رعاية لجزالة المعنى او يقال الكلمة الواحدة التي هي جنس
 كما هو الظاهر من دخول اللام بعد التاء وفيه اشارة الى دفع ما يتوهم
 من استدراك قوله والواحد بالجنسية لا يمكن لدفع المناقاة انصافا
 الجنس بالوحدة **قوله** ورعى الشيء من الغنى ان اللفظ في اللغة يقا
 لمطلق الرى سواء كان من الغنى او من غيره ورعى الشيء من الغنى حرفا
 او غيره والتكلم والشم اختار ان لمطلق الرى اذ لو كان موضوعا للواحد
 من المعنيين لا لآخرين يكون استعماله في المطلق على سبيل الاشتراك المجاز
 والاصل في نفسه ما يخالف ما اذا كان موضوعا للمطلق فانه استعماله فيها
 على سبيل الحقيقة من قبيل استعمال المطلق في المقيد **قوله** فزوج النوى
 المتزوج لعدم كونه ملفوظا بالمعنى اللغوي **قوله** المراد باللفظ الخ لا يخفى
 ان هذا التعميم اما بطريق التجوز او بطريق النقل والاول ينبغي مقام
 التعريف فتبين الثاني **قوله** لم يريدوا باللفظ الا المعنى الخ فصار المعنى
 اللغوي اعنى الملفوظ حقيقة متروكا في استعمالهم وهذا المعنى
قوله من قبل تسمية المسبب باسم السبب ومن قبل تسمية الخ فان
 التلغظ سبب لمصول اللفظ ومتعلق به فيجوز اعتبار كل من العاليتين
قوله وليس فيه سؤنة تعدد النقل بخلاف الوجه الثاني فان فيه
 من المعنى المصدرى الى الملفوظ بطريق المجاز لا بالنقل لان يراد بالنقل
 المعنى اللغوي **قوله** وهذا اقرب لقرب وجه المناسبة الى الغنى **قوله**
 ابتداء او بواسطة كاذكر على تقدير كونه من الرى مطلقا **قوله** والبا
 للتعددية لا للسببية حتى ينتقض باللسان ونحو **قوله** وليس فيه
 الخ تقييد لما علم من تفسير التلغظ بكفتن **قوله** اختلفوا الخ فانها
 دالة على الفاعلية والمفعولية والاضافة فذهب الشارح الرضى الى
 انها موضوعة لهذه المعاني فتكون كلمة وبعضهم الى ان الموضوع هو اللفظ

ثم الى ما يعلق به الاشتراك لا يخفى
 ان استعمال المعنى الملفوظ مع

طالع
 الحركة كلمة في مذاب الرضى

الموضوع الموصوف بها بالوضع النوعي فلا تكون كلمة **قوله** من تحقيق معنى
 اللفظ حيثما اعتبر ان يكون متعلقه الكلام والحرف والحركة ليست شيئا
 منها **قوله** وفيه بحث الخ يعني انه وان خرجت عن ما يتلفظ به على
 التحقيق المذكور لكن تعميم التلفظ بقوله لفظا او حكما يدخلها كونها
 متشابهة كاللفظ والظاهر والواو والالف والياء في الدلالة على المعاني الثلاثة
قوله انما قيد به تقريبا الخ يعني كان الظاهر ما يتلفظ به مطلقا لكن لما
 لم يكن تلفظ غير الانسان من الملك والجن معلوما قيد بذلك تقريبا
 لتصور اللفظ من الفهم فالقيد المذكور للتصوير لا للتقييد **قوله** اي
 تلفظ الخ اشارة الى ان قوله حقيقة او حكما صفة لمصدر محذوف اي
 تلفظا ثابتا له في حد ذاته بان يكون من قبيل الحرف والصوت وتلفظا ثابتا
 له بالنظر الى الاحوال بان يشارك الملفوظ في الاحوال **قوله** فالمستعمل
 الخ بيان لكيفية ارادة الموضوع من المستعمل بانه مجاز مرسل باعتبار ان
 فان ما يعبر استعماله مشارف للاستعمال وباعتبار ذكر الخاص واردة العا
قوله لانه في الاصل مصدر والمصدر يستوي فيما الواحد والكثير لانه
 موضوع على الحدس المطلق ولذا لا يثنى ولا يجمع **قوله** اي الملفوظ بالتحقيق
 فترى بذلك ليس بمقابلته بالحكي والاكلام لفظا حقيقيا كونها فترى
 له **قوله** الذي هو الاصل من الحرف صفة ان فتر الحرف بصوت يعتمد على
 الخارج وجودا ان فتره بالكيفية العارضة للصوت فذكر في الصوت بيا
 في نفي كونه ملفوظا فلا يتوهم الاستدراك في شرح التسهيل المستكن
 ما لا صورة له فاللفظ والبارز ما له صورة فاللفظ **قوله** ولا اذرى
 من اي مقولة هو تحقيق المقام فيقضي بسبب الكلام وهو ان لا شك ان
 ضرب في زيد ضرب يد لي على الفاعل ولذا يفيد التقوى بسبب تكرار ال
 بخلاف ضرب يد فلا يقال ان فاعله هو المقدم كاذب اليه البعض
 ومنعوا وجوب تاخير الفاعل فلما ان يقال ان الدال على الفاعل الفعل
 بنفسه من غير اعتبار اخر معه وهو ظاهر البطالان والالكان للفعل

يراد ان الدال على الفاعل الفعل بنفسه
 كان افضل عند التميز
 فقط

لان السبين بوجيان منع الصرف فاذا انضم اليهما ثالث فوجب لبياء

فحكمت بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعا بعدم كونه منقولاً عن
 الجنسي فالشأن في ما قاله الرضي وبين ما قاله الثقات **قوله** على نعم
 النخاة دفع لما قيل انه كيف يصح انه بنى نعيم وهو من العربية الفصح اعتبر
 العدل الذي هو من مصطلحات النخاة وحاصل الدفع ان بعض النخاة
 ذهبوا انهم اعتبروه في لغتهم ومحاوراتهم **قوله** اي لنضم الخ وقال صاحب
 العباب لنضم سبب ثالث الى السبين فيحصل موجب البناء ولا
 واسطة بين منع الصرف والبناء وما ذكر من المحشى اولي لانه يوجب البناء
 على الكسر بخلاف ما ذكر صاحب العباب فانه يوجب البناء مطلقا
 لا على الكسر **قوله** اذ لا كسر الخ دليل مقدمة مطوية اي انما عنوان حصول
 الكسر الا ان البناء لان كسر الراء صحيحة للامالة المطلوبة لبي نعيم لكونها
 لغتهم المستحسنة فيما فيه الراء لشكله وتكرره **قوله** ولان الراء الخ عطف
 على قوله ليحصل الكسر قوله والبناء اخف من الاعراب لكون الكلمة في
 البناء على حالة واحد فيعتاد بها التكلم بخلاف الاعراب **قوله** لانه
 الوصف يقال بمعنى التفت وبمعنى الامر القائم بالغير وبما يقابل الاسم
 وهو المراد ههنا **قوله** لم يتعين لا ببعض الصفات الخ اعتبر هذا القيد
 ليخرج احكام الزمان والمكان والالة عن الوصف لانه لا لها على تعين الذات
 باعتبار كونها مكانا وزمانا والة وهو الزمان على التعيين الحاصل بصفات
 الماخوذة في مفهوماتها ثم لا يخفى ان الوصف بمعنى الدال على ذات جهمة
 الخ من المشتقات ووضع المشتقات نوعي كما تقر في محله فمعنى التعريف
 كون الاسم والاعراب اعتبار هيمته على ذات جهمة لم يتعين تلك الذات على
 تلك الالة الا بالصفة التي اخذت معها لا بغيرها ذلك استقامة ولا ينافي
 بتعيين تلك الذات باعتبار خصوص مادته او بوجه اخر فاعلم
 الذي ذكر المحشى لان القياس لا يدل باعتبار هيمته الا على ذات جهمة
 غير متعينة باعتبار انصافه بالفيض كساو ما وانه لكن الفيض لما كان
 عيانا عن كثر الماء استقيد منه كونها ماء وكذا المصغر باعتبار هيمته

بمعنى الوصف

بالوزن الاصلي في بعض احوال الخرج الملاحظ كيف يفتقد

فاربعة

لا يدل الا على ذات مهمة موصوفة بالتقليل واستفادتها كونها اجلا
او حارا او دالا بما يتباين خصوصاً المادة **قوله** لان الاوصاف المراد
بالاوصاف هي ههنا الدوال والصفات المعافاة القائمة بالغير وبكونها
مقيسة الى ذوات معينة انما النسبة الى تلك الذوات ما خوزة خا
عنها والمراد بكون الاوصاف ما خوزة من تلك الصفات انها مما يدل على
تلك الصفات وبالجملة العبارة لا يتخلو عن غلاق ولا ظواهر يقال
للاوصاف المشتقة من المصادر التي اخذت في مفهومها النسبة الى
الذوات المعنية **قوله** فانه بعيد لعدم سبقا الذهن اليه **قوله** لا يتخل
بالوزن فيما اول الخ فالرقي يتخلل بالتصغير وزن الفعل ان لم يكن في
اوله زيادة كزيادة الفعل كتحصيم في خصم واما ان كان في قوله زيادة
كزيادة الفعل فان التصغير لا يزيله كاحمد وريحيم ويشيكر
لانه على وزن مضارع فعل **قوله** فكيف يصح الخ فان الوصفية يتا في
العملية كطارية على عمل لان عمل المذكور وعمل للمؤث قال طارية
على عمل ان قابل للتاء **قوله** والمذكور الخ فيكون اربعة مقدا على اربع فصدق
اربع انه غير قابل للتاء واوله حصل من اسقاط التاء **قوله** لانه اذا جاز
يعني ان وزن الفعل في عمل كان في الاصل بسبب الحق التاء خرج عنه
ولم يكن ذلك الوزن حاصلا في الاصل لكونه بالتاء ابتداء ثم بعد اسقاط
التاء حصل الوزن فيه فالوزن حاصل فيهما في الحال والمخرج وهو
التاء سابق في اربع في عمل لاحق فاذا لم يعتد بالوزن العاين الحاصل
في اربع بسبب سقوط التاء ويمكن ان يقال ان قبوله للتاء التي هي
الاسم يضعف مشابهته بالفعل بخلاف سقوط التاء عنه فانه
يقوى المشابهة فلذا لم يعتد بالوزن في عمل واعتد فاربعة **قوله** فان
الخ تعيدل للثاني يعني ان التاء فاربعة ايضا للتاينث وتوصيف الجمع المذكور
سواء كان مكسرا ومكسرا لما يتاويل الجماعة **قوله** والتذكير مفهوم
الخ جواب دخل مقدرو هو انه لو كان اجراء اربعة على الجمع المذكور يتاويل

الجماعة

جماعة الاكوار

الجماعة لما فهم منها مفهوم الخ جواب دخل مقصد في عدم انظر
اربعة الخ في شرح الرضي قال ابن جني في سيرة الصناعة وكذا في بعض
الشيخ المفصل معناه ان الاعاء اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود
كانت اعدادا فلا ينصرفان اذا انضم الى العملية سبب اخر كقولك ستة
منعك ثلثة غير منصرف وما لم ينصرف خمسة ايضا انتهى **قوله**
كونها علم شخص لان كل مرتبة من مراتب الاعاء شخص معين **قوله**
فالمعدودات ولذا صح وقوعها مبتدأ وما قيل ان المراد به كل ستة فيكون
علم جنس وهم **قوله** لتفرع الدلالات الثلثة الى المطابقة والتضمن
والالتزام وفي توصيفها بالمعتبرة لاختلافها بالدلالة العقلية والطبيعية
فانها لعدم انقباضها لتعتبر في بابها لا فائدة والاستفادة **قوله** يوهن
اشتمال الخ يجامع عدم الخروج **قوله** لان الثاني قد دلل فيكون كلمة في حينئذ
مستعملا في الطرفين الحقيقية **قوله** اي معنى غلبة الاسم في الاولى
اللام في الغلبة وعلى الثاني للجنس **قوله** عن كونه وصفا لفظا الى لا يتبع
الموصوف لفظا **قوله** وهو ظاهر لان خصصية الموصوف صارت
بالغلبة داخلية في مفهومه فلا يصح اجراءه على غير **قوله** ولا عليه
اي لعدم صحة اجراءه على ما غلب فيه لكونه معتبرا في مفهومه فلا يقال
فيما وهم **قوله** يقتضي عدم الاشتراط اي عدم اشتراط بقاء المعنى في
في الغلبة **قوله** لعدم تقييد الحيثية اي لعدم تقييد الحيثية بالسواد وبقا
سواد وبياض والتقييد بما فيه وهو انما هو انما هو على الاطلاق اي حمل
كلام المص على ان اسود وارقم اسم للحيثية مطلقا وادهم للتقييد مطلقا
بخالف اللغة **قوله** فالاولى ان يقال ان بصدد الخ اي الاولى ان يقال ان
الخ اعاد الاولى ان يقال ان المص بصدد تعيين الذات التي غلبت فيها هذه
الاسماء ولا مدخل في ذلك التعيين للتقييد بالصفة ولذا ترك تقييد الحيثية
والتقييد وفيه محض لان المص استدلل بمنع صرف هذه الاسماء على صحة
مذهب سيبويه ولا لما ثبت مقدما اعتبار الوصفية الاصلية وان

فاخره قولهم وان
استعملوا الاغنيى عنه قال
استعملوا سيبويه اولهم

فالمتحقق فيها معنى انتهى فان عبارة هذه ينادي بان هذه الاسماء زال
 منه معنى الوصف بالكلية **قوله** الفاء للنتيجة التي تدفع لما يتوهم من
 استدراك الفاء واللام **قوله** فيفيد ترتيب العلم بالاول سببا للعلم
 بالثاني سواء كان المرتب عليه علة او معلولا او غيرها **قوله** فيفيد
 ترتيب المعلوم اي كون الاول علة للثاني في نفسه استنفيد العلم بالثاني
 منه **قوله** لا يصح الخ يعني ان عطف امتنع على معرفته متفقى تفرعه على
 ما تقدم عليه صرفة فلو جعل ذلك اشارة الى الامثل الاول المسمى بالعطف
 المذكور فلا بد ان يجعل اشارة الى مجموع الاصول ليصح العطف المذكور
 بجعل مجموع المصطوفين متفرعا على مجموع الاصول وبجاءة الاول
 الاول ورد الثاني الى الثاني على ذلك من المتعلم لكونه ظاهرة غاية الظهور **قوله**
 فهو عطف على صرف فهو فرع الاول وليس داخل في المجموع المتفرع على
 المجموع **قوله** الى الكل اي كل المثال لانه صفة جزئية الذي هو اربع **قوله** الى
 صرف الخ احتاج الى احد التقديرين اذ لا معنى لاستماع نفسا سود **قوله**
 هو الشقاق بكسر الشين المعجمة وفتحها وكسر القاف وبشدة الاء المهملة
 والقاف **قوله** وهي تارة تارة الخ احتراز عن قوله تارة من التاء التي هي
 الكلمة **قوله** ويقوله في اخر الانتم مما يكون في الوسط كتابا افتعال وما
 يكون في اخر الفعل كضربت ويقوله مفتوحا قبلها عن تاء واخت ونبت
 وهنت وقوله متقلب في الوقف التميز كمال التميز وفيه رد على الكوفي
 حيث قالوا الهاء اصل التاء ولو قال زائدة في اخر الكلمة لكان اولى
 لانها قد تدخل الحرف مخربا ومثمه واهله ولات **قوله** فلو سمي
 بها مذكر صرف لعدم وجود سبب فيها سوى العلمية **قوله** كانت
 في حوز الصرف وعدمه لكون تائينته معنويا وانتفاء شرط تخم
قوله ليست متخفية للتائين فلا يكون تائينتها قلبيا **قوله** ولا
 يمكن تقدير تاء اخرى معها حتى يكون تائينتها مقدرا وهو الذي سماه
 المص رحمه الله معنويا **قوله** للزوم الالف لكونها جزء الكلمة **قوله** ارج

الاصول

مبني على التائين

يكون لازمة للكلمة اي قد يكون لازمة للكلمة وقد فضل الشارح الرضوي
 معاني التاء وبين ما يكون لازمة وما لا يكون لازمة **قوله** كبحار
 فان دخول التاء فيها لا معنى من المعاني بل هو تائين لفظي وهو لازمة
 كذا في الرضوي **قوله** لم يقدر وهذا الزوم لكونه عارضا بخلاف الزوم
 بواسطة العلمية فان العلمية ومنع ثاب **قوله** تصريف على صيغة المضارع
 المعلوم بخلاف احدى التائين **قوله** فالمراد بالاعلام اي في قول الشارح
 لان الاعلام محفوظة عن التصريف لم توجبت ان يكون قيد بقدر
 الامكان احتراز عن التصرف الواقع فالاعلام العربية بالترقيم وغيره
 فقط **قوله** اي ما يكون تاء مقدرة اي ليس المراد بالتائين المعنوي
 ما يكون اسماء المونث حقيقي بل ما يكون اسماء المونث حقيقي بل ما يكون
 التاء فيه مقدرة سواء كان اسماء المونث حقيقي كهند وزينب اولاد
 حقيقي كقدم انما سمي به مذكرا ولا هذا ولا ذاك كحلب ومصر **قوله**
 ولا مجال لتقديره ببيان لوجه كون التاء فقط مقدرة في التائين
 المعنوي **قوله** وشرط الظاهر العلمية بما يكون تائينته مقدرا ولي
 هذا الشرط **قوله** مستلزم له اندفع بهذا القيد ما يقال من انه لا يحمل
 الفرق بما ذكره الشارح لان العلمية كما انها شرط لوجوب تائير التائين
 اللفظي شرط لوجوب تائير التائين المعنوي ايضا وحاصل الدفع
 ان المراد بكونها شرط لوجوب الشرط المستلزم بمعنى انه كلما تحقق تحقق
 الوجوب ولا شك انها ليست كذلك في التائين المعنوي وان كانت
 شرطا له بمعنى انه يتوقف عليها **قوله** قد ادخل في حوز الصرف
 وعدمه بحسب الاصل لان اصلها دور **قوله** هذا النقل فوجب
 الخفة التي تقارن مع السببين لاعلى التبيين فيكون شرطا للتائين
 عند اجتماعها وليس المراد انه لونه شرطاً للعلمية مطلقا حتى يرد ان
 العلمية مؤثرة من غير هذا الاشتراط ان كانت بما مع السبب اخر
قوله قلنا لان الكلام الخ يعني ان الامر كما قلنا الا ان المعنى انما يخص

لان هذا النقل فوجب صح

يلزم

الثاني المعنى بالاشتراط المذكور لان الكلام مستو بيان شرطه
 ولا يلزم من التخصيص المذكور التخصيص الشوقي حتى يرد ما ذكره **قوله**
 لان الكلام مسوق للتانيث ولهذا لم يشترط ذلك في التانيث **اللفظ**
قوله دون العلمية فانها قوية ولذلك كان سببا براسها وشرطا للتانيث
 سبب اخر موجبا للقوة **قوله** او لان الخ اي لان لم يتحتم تاثير كل منهما
 بل للمعنى فقط لانه المحتاج الى القوة وكان الظاهر بتقديم هذا
 الجواب على الاول اذ لا وجه للمنع بعد التسليم الا انه قد مر كونه موافقا
 لبيان الشارح قدس سره **قوله** لا يلزم البيان الخ حيث جعل الخفة
 معارضا لاحد السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لا يلزم اذ
 يمكن ان يقال المراد باحد السببين التانيث **قوله** متمنع صراحة الخ
 ان اسناد متمنع على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وكل
 الظاهر متمنع بتاويل الجاعة لان الضمير الزاجع الى المعطوفات بالواو
 ولا يجوز افراده واليه اشار الشارح رحمه الله بتاثير صفة صفتها
 الا ان المص رحمه الله قال متمنع باعتبار كل واحد منها وما قيل انه
 اشار بقوله صفتها الى انه يحتاج تذكيرا لانه انما الى هذه الموشاة
 الى التاويل ولم يشير الى وجه التاويل لظهور امر وهو انه موصول
 معها معاملة اللفظ والاسم ففيه ان المراد من هذه الاسماء انفسها
 والاسم قيده اذا اراد به نفسه يستوي فيه الامر ان التذكير والتا
 لارجح ان احدهما على الآخر ولذا قال الرضى ان اسماء الحكم المبينة نحو
 ان تنصب ومنزب ماض والاكثر الحكاية وان عرستها فذلك المصروف
 بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الحلة واللفظة **قوله** او متمنع كل منهما
 يعني ان الاسناد على حقيقته والمتعلق محذوف **قوله** والاول اوفق
 الخ فان الجواز فيه - سندا الى المصروف فيكون الامتناع ايضا سندا اليه
قوله وهيهنا شرط تركها يعني ان بيان المص رحمه الله لشرط
 تحتم تاثير التانيث المعنى قاصر لان هيهنا ايضا شرطا اخر

تركي

تركها فاقبل المراد ان شرطه حين تسميته المذكور به من بين الثلاثة ولا
 ينفع الشرطان الاخران لا بدفع القصور فالبيان نعم لو قرر الاعتراض
 بان شرط التخصيص من محض فاما ذكر بل ههنا شرطا اخر لكان هذا
 الجواب نافعا **قوله** ان لا يكون ذلك الموشاة كتر باب اسم امرأة فانه
 قيل التسمية كان مذكرا بمعنى التحاب **قوله** كما انض الى ما كان نعتا
 بغير التاء المونث **قوله** لان الاصل الخ فكل نعت بغير التاء فهو صفة للمونث
 موضوعه للمذكر استعملت للمونث **قوله** كرجال كل جمع مكسر
 بغير التاء كرجال ونساء دون نسوة **قوله** الجواز تاويله بالجمع فنكون
 مذكرا **قوله** وان لا يغلب استعماله اي قبل تسمية المذكور تسمى
 المصروف ومنعه بعد تسمية المذكور فيه وكذا الحال في الشرطين التانيث
قوله في الاول اي فيما كان ذلك المونث مذكرا في الاصل **قوله** بتسميته
 اي بتسمية الاسم والصفة **قوله** طابية على الوضع الاصل **قوله** وفي
 الثاني في فمنا ان ينشأ بتاويل غير لازم **قوله** وقد دلل بالعلمية اي
 بالعلمية المذكور ما طرأ في الاول او ما عرض في الثاني **قوله** ان الحكم للثاني
 يعني ان المقبرة في القسم الثالث للحال السابق على التسمية اذ لا تارة
 حال التسمية والحكم للحكم للغالب فاي الحالين كان غاليا يعتبر حكمه
 وان تساويا تعارضا فيعتبر حكمها **قوله** يظهر وجه ترك الشرط
 وهوان قوله فان سمي به مذكرا بيان الحكم التانيث بعد تسمية المذكر
 به وهو يقتضي بقاء التانيث وفي الاقسام الثلاثة لم يبق التانيث
قوله وثبة وكذا شاة وعدة فان اصلها شاة و وعدة **قوله**
 يجوز ايضا الخ يعني ان الشر رحمه الله جعل المعرفة بمعنى التعريف اما
 بالاشتراك او المجاز كما في الوصف المجبة ويجوز ان يكون المعرفة
 بمعنى الاسم المشتمل على التعريف حملا على اهل الشايخ ويقدر
 المضاف الى الحيشة ولا يخفى اولية ما ذكره الشر لموافقة لسائر
 الاسباب **قوله** لان المراد بالمعرفة التعريف لانه المسبب لمنع

به قوله ان صح

قوله ان الحكم للثاني

الحكم للثاني

التعريف فيصير المعنى التعريف شرطه كونه علما والتعريف ليس
 يعلم بل يوجد في العلم **قوله** يجوز ان يراد الخ يعني ان ما ذكرنا مما يتجه
 لو كان المراد شرطها علمية لم لا يجوز ان يكون المراد علمية ما فيه التعريف
قوله هناك لا ما يدل الخ يعني ان في قوله التانيث شرطه العلمية
 لا التعريف وهي تؤدي مودى المضاف اليه اي علمية الموث
 لانه يدل على ان المراد ههنا علمية معينة وهي علمية ما فيه التانيث
 ليس المراد ان حذف المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف
 المضاف اليه وعوض عنه اللام لان حذف المضاف اليه مشروط
 بالبناء على الضم او بالاضافة مثلها او بالتووين والقول بان المراد
 هناك لا ما يدل عن الصغير المضاف اليه فان البعيرين والكوفيين
 اتفقوا على جواز حذف الضمير اذا لم يكن مانعا ونقوض اللام عنه القول
 يحتاج في ارجاعه الى الموث الى حذف **قوله** وليس هناك لا ما ليس
 في قوله ان يكون علمية لا محتمل حتى يتبرر بدلا عن المضاف اليه ومؤيها
 معناه فلو قيل شرطها علمية لازم حتى يبرر كان معناه شرطها ان يكون
 علما والمتبادر منه كون التعريف علما وهو غير صحيح **قوله** قلنا للزوم
 التكرار لفظا اي يفوت التنفن في الكلام الذي هو طريق اللفظ
 وانما قال لفظا لعدم التكرار معنى **قوله** فنلزم التكرار اي يلزم التكرار
 لفظا في اشتراط العجبة شرطها ان يكون علمية **قوله** قلنا لا الزيادة
 في العجبة يعني ان التنفن انما يراعى في الجملة التامة دون المفردات وما
 في حكمها انه لا يمكن التجرد عن تكرار المفردات وما في حكمها وليس
 في اشتراط العجبة التامة السابقة في المعرفة لزيادة القيد
قوله لا تظهر الخ ليضع الفرق بين التوجيهين وضوحا تاما
 اذ على تقدير المصدرية حصول الكلي في الجزئي وعلى تقدير النسبية
 حصول الصفة في الموصوف فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة
 بالعلمية فالحصول فيه حصول الجزئي في الكل لا حصول الصفة

ما لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في اشتراط العجبة في قولنا العجبة

تكرار الجملة

في الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق
 عليه العلم ولا شك في كونها صفة له **قوله** ولا يجوز الخ بيان للفرق
 بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط سائر الاسباب بها حتى
 لا يتوهم كونها على اسبق واحد **قوله** لا يتحقق العلمية لان الجنس
 لا يتحقق له سوى تحقق النوع **قوله** فان تحققها مغايرا للتحقق
 العلمية للتيان بينهما وبين العلمية **قوله** اي في حكم المنصرف
 اي على تعريف المصم رحمه الله **قوله** الصفة الاصلية كاذب
 اليه المصم **قوله** او العلمية اي العلمية الجنبية كاذب اليه
 البعض قائلا انه يحكي لتأكيد المعرفة ولا تكون تأكيد المعرفة الا بالعلمية
 فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون علما **قوله** لا
 التعريف بالاضافة واللام فانه لا يكون التعريف الذي هو سبب
 منع المنصرف منحصرا في العلمية بل التعريف بالاضافة او اللام ايضا
 يمنع المنصرف اذا كان مضافا اليه او اللام مقدر **قوله** كاذب اليه
 جمع قالوا ان اصل قولنا جاء القوم كلهم اجمع اجمعهم او اجمع
قوله جرى في قولنا الخ حيث وضع للمعلمية بالموثر مع ان المؤثر
 عند التعريف **قوله** اي بالاداة العامة على التعريف من الخاص معنى
 العلمية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر بتحقيقه في ضمن العلمية على
 تقدير المصدرية **قوله** او بثبوت في العلم على تقدير النسبة راجع الى
 ان المؤثر الخ اذ لا يتحقق له الا في ضمن العلمية فلو ثبت مؤثرها لكان
 ففرعيتها انما هو باعتبارها من التعريف الذي وقع التأكيد **قوله** هو فرع
 لا غير لا غير العرب احتزبه عن اللفاظ المشتركة من العرب وغيرهم
 فانها تصدق عليها من حيث انها عربية انها متما ومنها غير العرب مع
 انها ليست عجيبة من هذه الحيشية والاظهار اعتبار الحيشية بان يقال
 اللفظ متما وضيقه غير العرب من حيث انه كذلك **قوله** سمي به نافع
 روايته عيسى سمي على البناء للفاعل فاعله نافع ومفعوله راوية

محمدا

وعيسى يدل منه او عطف بيان **قوله** ان العجيبة فالاعجى اى
وصفا لعجيبة في لفظ الاعجى في الصحاح الانجم الذي في
لسانه عجيبة ثم ينسب اليه فيقال لسان اعجى وكتاب اعجى فالما
ان اللفظ الاعجى المستعمل في كلام العرب فيه وصفان العجيبة
وروقه في كلام العرب وبينهما تناف في الاقتضاء فادرجنا
فيه ما يرجح جانب العجيبة وهو العملية رجحناها فنعلم الجوابين
واذا لم يوجد فيه ذلك رجحنا جانب الوقوع في كلامهم **قوله** ان
يتصرف فيها هذا الضمير وسائر الضمائر الموافقة لها في الموضع
في نسخة الرضى التي عندنا بالتذكير وهو الظاهر لكونها راجعة
الى الاعجى وفي النسخ التي رايناها من العاشية وقعت بالتثنية
وتعد وجهها تاويل الاعجى بالحكمة وارجاعها الى العجيبة بان يراد
منه اللفظ العجيبة لسان الاعجى تقتضيه اشتقائه على التجوز
باطلاق العجيبة على اللفظ واستلزامه استدراك قوله في الاعجى
والاستناد المجازي في يقتضى وعدم موافقته لقوله وان لم يقع
الاعجى **قوله** اذا وقعت فيه اول الخ مع العملية في الاول الاستعمال
مقارنة مع العملية سواء كانت علما في العجيبة او جعلت علما في العريفة
او الاستعمال **قوله** وهى ان العملية متافئة للام والاضافة لان
التعريف الاحصل يجوز لا يمكن تعريفها باللام والاضافة **قوله**
فامتضا معها اى امتعت اللام والاضافة مع العملية ودخول
اللام في بعض الاعلام التي فيها معنى الوصف باعتبار الاصل جاز
ان يمنع الخ جواب اذا وقعت اى جاز ان يمنع مع العملية ما يعاقب
اللام والاضافة **قوله** رعاة مفعول له الجواب وضميرها مكنت
راجع اليها **قوله** ولا اعتبار لترك الاوسط في تأييد العجيبة **قوله**
لان اختلاف شوا كان تحرك الاوسط وساكنه **قوله** ووضع
كلام الخ اى اكثر كلامهم على الطول **قوله** الخان نوحا كنه اى يجوز

ومن الاعجى

صرفه وعدم صرفه **قوله** اكانه قاسم الخ فكان التانيث المعنوى تواتر وان لم
يوجد معه الزيادة او تحرك الاوسط فكذا العجيبة **قوله** وغيره اى غير
الزنجشدى وجوب صرف منع صرف منع ما وجوز اذا كانت العجيبة
فيها موجبة لوجوب منع الصرف مع سكون الاوسط فليكن مؤثرة
في جواز الصرف في نحو فوج **قوله** ولا يخفى انه فاعه اى اندفاع كل
من القياس وما غير مما يذكر الله من الفرق بين التانيث
والعجيبة بين العجيبة شرطاً وسبباً **قوله** في شئ من كلامهم اى لا يكره
فصح ولا في غير فصيح لتاويلها بالبقعة فيكون عدم صرفها للتانيث
والعملية فلا يدل على ان العجيبة مؤثرة مع تحرك الاوسط **قوله** و
للتناقض فيه بحال انا المتفق لا يقتضيهما لا يمكن صنبه **قوله**
يلك بتقديم اللام على الجيم تحركه **قوله** لكان سلم لو ثبت امتناع
صرفه وقد نوقش فيه **قوله** بما وقع النزاع فيه من فوج وشتر الخ
حيث يجوز الزنجشدى عدم صرف فوج واكثر النخاة قالوا بعدم
اعتبار تحرك الاوسط في العجيبة وشتر امتناعه لاجل التانيث
قوله وتقدم الخ مع تفرعه على انتفاء الشرط **قوله** مما لا ينبغي ان
ينادى فيه لما مر من انه لم يسمع في شئ من كلامهم عدم **قوله** فوج
قوله فانه ليس بهذا المثابة بفتح الجيم التاء المثناة وبالباء المؤنة
مجمع الناس بعد تفرعهم اى ليس امتناع صرف نحو شتر ليس بهذا
المجتمع من الناس فان اكثر النخاة وهو الى عدم اعتبار تحرك الاوسط
في العجيبة وامتناع صرف شتر للتانيث المعنوى **قوله** للمعهد لتقديم
ذكره لهذا الوصف في قوله وما يقوه مقامها الجمع والقاء التانيث
قوله جمع التفسير المراد من المجموع فوق الواحد **قوله** من حيث انها هى اى من حيث
انها صيغة مخصوصة من غير اعتبار خصوصية المادة **قوله**
بناء على انه الخ تعليل للنفي **قوله** فان وزن فعال تعليل للنفي
قوله على حير في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها

في

على فعل وكلامه اجمع **خالف** كالات والمقولان المراد بالجمع التكميل فكما
خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل على ان المعبر في
منع الصوف جمع التكميل دون التالف **فلهذا** اي لانها صيغة جمع جمع
بإضافة جمع الى جمع لا بالوصف على ما فهم اي المراد بقوله لانها جمعت
في بعض الصورة مرتين انها صيغة جمع الجمع لا ما يفهم من ظاهر العبارة
من كون تلك الصيغة مجموعة في بعض الصورة مرتين فانه باطل وذلك
بان يقال لتقدير لانها جمعت مفردة ما فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه كما في واسأل القرية او يقال معنى جمعت حصلت بالجمع مرتين
على التجوز **فلهذا** وهو تعليل للتعليل الذي دفع لما يراى من ان قوله وهذا
يدل على ان علامة التسمية المذكورة تعني انما كان عدم جمعيتها اجمع التكميل
مرة اخرى على هذا التسمية لانها في بعض الصور صيغة الجمع انتهى **كثير**
فصدق انه انتهى بها الجمع اعني ما فوق الواحد **فلهذا** والغير بمعنى للنفي
وليس المعنى يلبس به امر غير الله **فلهذا** والمعنى بلاها بل لا بها وليس
المعنى على العدول بل على السلب لا يكون معه **فلهذا** او صفة
لقوله صيغة الجمع ومتعلقه بقدر معرفة بمعونة المقام كما قرر في قول
صاحب التحصيل فالقصة في المنفرد اي الكاشنة في المنفرد **فلهذا**
فعل في الاول يكون الجمع يعنى على تقدير ان يكون لها معنى الحقيقي
يكون قوله بغيرها مقيد بحالة الوصف على تقدير ان يكون المراد
منها التاء يكون الحكم مقيد بحال الوصل وذلك لان مفاد قوله بغير
ها سواء كان خبرا او صفة حكم ايجابى متعلق بمحوله سلب فيكون
المعنى شرطه ان يكون محمول بلاها وفي وقتها لا للمبتدأ من القضية
المطلقة فلو لم يقيد على الاول بحالة الوقف انقض بفرارته حاله
الوصل ولو لم يقيد على الثاني بحال الوصل انقض بفرارته حال الوقف
وليس مفاده حكمه السلبى حتى يقال ان المراد لا يكون بها اصالا
فلا حاجة الى التقييد فتدبر **فلهذا** ويقال للفعل الخ اوردا والواو اشارة

الى

الحانة معنى آخر للغة في تاج التبعي الغراهية والفروية سخت بزرگ
شدن يهود والنعت هنا فاعل ولا يقال للفرس فارة ولكن رابع ومحمد
فلهذا فينبغي ان لا يتغير الخ لان العارض في معرض الزوال كما في وزن
الفعل يعان عروضا التاء يخرج به عن وزن الفعل الى وزن الاسم **فلهذا**
على ان التاء فلا يكون التاء في هذا الوزن غير لازمة **فلهذا** لان التاء
انما يكون الخ كل جمع مقضى واحدا كجواب ومنسوب كاشعنى فانهم
لمحقور اخره التاء اما في الاول فعلى الاغلب لان لا يجيى فرع العرف
فزيد فيه اشارة الفرعية كجواب وقد جوارب تشبهها بالجمع العرفى كذا
واما في الثاني فوجوب كاشعنى لان ياء النسبة كالتاء من حيث انها يجيى
للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمروزى ونجى ونجى فناسب ان يقيم التاء
مقام الياء في الجمع في جمع اشعنى منسوب الى اشعت اسم رجل واما
في جمع اشعت فيقال اشاعت وادى عدم الاستعمال الخ بمعنى ان
التقريب غير تام ويود انهم قالوا في اخر التاء **فلهذا** بزيادة ولا ياء النسبة
اي بزيادة هذا القيد معطوفا على قوله بغيرها فان قلت مداننى
ليس صيغة منتهى الجموع على ما مر من تفسيره يكون بعد ألف التكميل فيه
اربعة احرف قلت المقصود اخراج مداننى في مداننى اما تقرر من ان اذا
ثبت لما دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم مجرى الاعراب على
ياء النسبة وتاء التانيث لثمة الامتزاج وصيرورهما كلمة واحدة
فلو اعتبر جمعية مداننى لكان مداننى غير منفرد **فلهذا** يخرج نحو كذا
فيه بحثا ما اولا فلان التاء فيه ليست للنسبة في شرح الرضى الشها
في ان الياء التي لحقت المعنى كبدوى وكبرى لا يقال لهذه الاء انها
منسوبة ولا لياها انها ياء النسبة ولما ثانيا فلان معنى قوله ولا ياء
النسبة ان يكون مفتي الجمع بيا والنسبة والياء في كراسى لم يلحق الجمع
بل مفردة **فلهذا** لا يصح الا مقابلة المفردة تفسيره كونه مفردة حال الصفا

لمحقون م

يعني ان مدائن في مدائني مقابلة الجمع لما علمت سابقا من ان بيا النسبة
وقاء التانيث كالجاء لما دخلنا عليه فلا حاجة لما خرج به بخلاف
فرازن في فرازنة فانه جمع محض فلا بد من اخرجه فاقبل ان المقصود
اخراج مدائن في مدائني من الحكم ومدائن جمع في الحال وفي الاصل فلو
اعتبر جميعته لكان مدائن غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في
بيا النسبة اعراب مدائن توهم محض منشأه توهم اتحاد مدائن جمع
مدينة ومدائن في مدائني **فلهذا** لان يقال الاستيناف الخ نقل القائل
الهندي من بعض الشراح انه سكتي لاما الاستينافية عدم سبق الاجا
ولا يلزم عدم سبق الكلام مطلقا **فلهذا** وانما يقبل منصرفه مع ان
المعبر مشتق يجب مطابقته بالمبتداء **فلهذا** لان المنصرف الخ
المنصرف فاصطلاح النحاة صار اسما لما فيه علتان فلم يبق فيه معنى
الوصفية وصار اسما محضا فلم يزد مطابقة **فلهذا** وان المراد الخ يعني ان
الكلام على حذف المضاف واسما اليه المضاف وجه الله بقوله واشأ
فلهذا وان المراد الخ يعني ان المراد من فرازنة في ما فرازنة هذا اللفظ
فيكون المبتدأ مذكرا معني ومركبا لفظا فيجوز تذكير الضمير العائد
اليه **فلهذا** وهذا هو الظاهر لان الكلام في بيان انصرف هذا
اللفظ وعدم انصرفه **فلهذا** بالعلمية لما تقدم من ان اللفاظ
موصوفة لانفسها وضعها شخصيا تبعيا وان خالف فيه السيد
قدس سره كما مر **فلهذا** تنويه للنسبة قد يدخل غير المنصرف مع عدم
ذكر المناسب معه **فلهذا** مع انه يجوز الخ جواب ثان يعني يجوز ان
يكون فرازنة في عبارة المتن متوقفا وما قبله ان يكون اختلال في
احضارها مستتملا في معناه مع ان اللفظ الذي فقه ان اختلا
الكلمة بالثبوت وعدمه لا يوجبها لاختلاف في ذاتها حتى تكون
اختلال في احضارها مستتملا في معناه **فلهذا** جازان بتقديم ما
اصنف اليه وان كان لا يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف
صبرهم

ما كلفه

ما كلفه من سلاسل المناسبة اغلا الا من هذا ينبغي ان يتبين ان النسب

قوله اذا كان بمعنى النفي وهي هنا كذلك اذ ليس المعنى انه مغاير للنفي
بل انه ليس منصرفا **فلهذا** من تقديم معمول الخ بيان لما فالمراد من
المدخول في الموضوعين مدخولا **فلهذا** وزيادة لا الخ كما في زيد لا زيد
في القار ولا عمرو **قوله** من ايهام ان امتناع صرفه الخ لان الحال قيد
لعامله وانما قال ايهام لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلمية المتنافية
للجمعية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التكرير بطريقا لا ولي للتحقق
الجمعية ح بلا معارض فالقيد لا فادان ورود الاشكال على ذلك
التقدير **فلهذا** على انه خبر مبتدأ محذوف اي هو علم ولم يجعله خبرا لعد
كون هذا الحكم مقصورا للنفي **فلهذا** اعتراضية فانه يباين منشأ
الاشكال **فلهذا** ذلك الابهام اذ ايهام تقييد الحكم بامتناع صرفه
بحال العلمية **فلهذا** وان كانت متنافية للعلمية لان الجمعية يقتضي
الاطلاق على جماعة غير معينة والعلمية تقتضي الاطلاق على معين
فلهذا كالوصفية فان الوصف يقتضي ايهام الذات والعلم
يقتضي خصوصية الذات **فلهذا** لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية
اي اعتبار الجمعية في منع صرف حضار ليس مع اعتبار العلمية
وان كان مع وجودها لان المعترضة الجمعية فيه حال العلمية
اعتبار المتصدين في حكم كايلازم منع صرف حاتم كما على ما سيجي **فلهذا**
ومن قال الخ فانه الشارح حيث قال بجمع اعتبار حقيقة الجمعية
مع العلمية كما سيجي جماعة معينة من الرجال بگرام شلا وان لم يثبت
مثله فما الواقع فيكون معناه هذه الجماعة السماة هذه اللفظ
فيكون الجمعية باقية مع العلمية كما سيجي باباين جيلان فرعي
مع العلمية معنى التثنية فهما وان جعلنا كشي واحد بلفظ
لكن يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية ومعناه هذان الجيلان
المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية **فلهذا** لان
نوع ايهام الخ يعني ان عدم تعيين الجماعة التي هو مدلول الجمع

كضاجرهم

افقطهم فلا يلزم من اعتبار الجمعية مع

لازم معنى الجمعية كأنه عدم تعيين الذات لأن معنى الوصفية فكلاهما
متنافيان للجمعية **فإن** لم يجوز أن ينشأ على هذا المعنى يجوز
أن يبقى ساسه معنى الجمع في العلم بأن يعتبر معنى التعدد فيه كما يجوز أن
يبقى ساسه مع الوصف فيه باعتبار معنى الانقسام فيه فتقوم من بقا
شأنه الجمعية والوصفية **فإن** فعل هذا اندفع السؤال على ما نقل
الصراح من كون حضائر معنى الجنس شامل المذكور والاشتياء اندفع
السؤال المذكور في الشرح بقوله فإن قلت لا حاجة لأن يبناء على كون
حضائر بمعنى الاشتياء **فإن** الملازمة ثم أي لانه لو كانت الجمعية
في حضائر مؤثرة لكان بعد التأكيد منصرفا لجواز عهد الجمعية بعد
التأكيد لزوال ما ينافيها اعني العلمية كافي بخوارقها ان انكر حيث
قبل وجود الوصفية فيه بعد زوال العلمية وفعل هذا أي على تقدير
كونه على الجنس الضيق المذكور كان او مؤثرا **فإن** وقد عرفت ما فيه
من ان الضيق شامل للمذكور والاشتياء **فإن** ولا مكان اعتبار الجمعية
المطلقة أي الاصلية والحالية فلو قال شرطه ان يكون في الاصل
لا فاد عدم اعتبار الجمعية الحالية **فإن** او ذهبنا لأن معنى ان قول
المصنف رحمه الله في الاكثر اما على حذف الجائز والمجوز كما ذكره الشرح
او على حذف المضاف **فإن** خبر محذوف أي هو انجي قوله والدخيل
بميل الى الجائز بخلاف ما اذا كان عربيا فإنه لا يمكن ان يقال
منع صرف العمل على موازنة لان الاصيل لا يتبع الاصيل **فإن** اجزائهم
مخفقا اجرد فارسي معرب قد يشدد دالة وقد يخفف كذا
في العلاج **فإن** حمله على موازنة كادرج اسم بلدة **فإن** لان جميع
ما يوازن له بخلاف ما يوازن سراويل فان جمعة اتم من الصرف
فحمل عليه سراويل طرطالباب وان لم يمكن فيه شيء من اسباب
منع الصرف **فإن** لانه سبب على سبيل الاحكام لانه على تقدير
كون سراويل مجزيا سبب وعلى تقدير كونه عربيا ليس سبب

بأنها الجمعية والوصفية ص

صمان

في بيان معنى الجمعية والوصفية

فقط معنى الجمعية الجلية فلا يخطم مع الفاعل في نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال
ان الواضع اعتبر مع الفعل حين عدم ذكر الظاهر من عبارة عما تقدم
كالجزء والتممة واكتفى بذكر الفعل من كره كافي الترخيم بجعل ما بقي دليلا
على ما التزم عليه الرضى فيكون كالمفوض ولذا قال بعض النحاة ان
المقدر في نحو زيد ضرب ينيهي ان يكون اقل من الف مضافا بنصفه او
ثلثه ليكون ضربه المضاف خف من ضمير المتشبه والم لم يتعلق غرضه الوضوح
فما فاده ما قصده بما عناه بعينه لم يقتضيه بخصوصية كونه حرفا او حرف
او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبر من حيث انه عبارة عما تقدم وكما لم
له فلم يكن داخل في شيء من المقولات ولا يكون من قبيل المحذوف الذي حذفه لانه
معتبر بخصوصية وما ذكرنا لك ظهور دخوله في تعريف الضمير المتصل بكونه لفظا
حكيميا موضوعا للقاب تقدم ذكره وكما لمز ما قبله بحيث لا يصح التلطف بالحكي
الاجماليه وظهور فساد ما قبل من انه الفاعل المعقول واعتبر خبرا من الكلام المحذوف
بجمله جزا من الكلام المعقول هو ليس من مقولة معينة بل تارة ممكنات جساما
وعرضا وتارة من مقوله الصوت **فإن** فقولك ليس من مقوله الحرف والصوت
اصلا ليس على ما ينبغي **فإن** حيث قد كيف جعله متمما من الضمير لان الوضوح
معتبر فيه وقد تبنت هذه الدققة في شرح الرسالة الوضعية فالجاء الى
اعتبار الوضع الحكي وهذا المحجب من الاول لانه لا بد من الغاية بين الموضوع
والموضوع له وان كان حكيميا وانه أي حاجة الماعتبار الوضع وما الدليل
عليه وكذا قيل ما قبل انه معدوم فلا يكون داخل في شيء من المقولات لانه ان
اراد بانه معدوم مطلقا فبالطريق لتعلق الوضع واعتبار انشائه وان ارد انه
معدوم وعن اللفظ وان كان موجودا في نفسه فلا يفيد **فإن** قال المصنف
في الايضاح لما كان باب المفعول باعتبار مفعوليته حكمه الحذف من غير
تقدير قبل عند عدم التلطف به محذوف في كل موضع ولما كان مفاعلا باعتبار
فاعليته حكمه الوجود عند عدم التلطف به حكم بانه موجود والا فالضمير في ذلك
زيد ضرب في الاحتياج اليه كالضمير في قوله ولكن فيها ما تشتهى النفس

اراد ان يشهد ذلك بكونه محذوف

فإن لانه قد عرفت انه محذوف

وان كان احدهما فعلا والاخر مفعولا انتهى فتم منه المحشى ان الفرق بين النوى
والمحذوف مجرد اصطلاح والافهما متساويان في كونهما محذوفين من اللفظ
معتبرين في المعنى وليس كذلك بل اراده ان عند عدم التلغظ بالفاعل يحكم
بوجوده ويجعل في حكم المفعول لئلا لالة الفعل عليه عند تقدم المرجع فهو معتبر
في الكلام والى الفاعل فيكون متويا بخلاف المحذوف فانه حذف من الكلام
استغناء بالقرينة من غير جعله في حكم المفعول واعتبار اتصاله بما قبله فيكون
محذوفا غير متوي وان كانا مشتركين في احتياج محبة المحشى الى اعتبارهما فاعلى
هذا يكون كلامه موافقا لما قاله القوم **قوله** كناية عنه لكونها مرفوعة عن مثل
ذلك المقدور **قوله** هو عارية لان المقدور هو هذا المصريح به كيف ذا ويجوز
بين الفعل وهذا المصريح به نحو ما ضرب الامور فان قلت المفعول المصريح به
عين المتصل فهو محكم كذا في الرضى **قوله** عطف على قوله ليس الخ والجامع ان
المعطوف عليه لا يثبت انه ليس لفظا حقيقيا والمعطوف لا يثبت انه لفظ
حقيقي **قوله** لانه على تقدير وجوده الخ انما قال ذلك ليشمل المحذوف الواجب الحذف
قوله يتلفظ بالانسان لكونه من مفعوله المعروف **قوله** وكلمات الله داخله فيه
الخ اعلم ان هذا الكلام لشارة الى سؤال وجواب اوردها السيد قدس سره في
جواب شبه على شرح الرضى ومنشأه ما وقع فيه من ان اللفظ خامر بما يخرج
من القم فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله تعالى حيث قال قيل فيكون اللفظ
اخضر من الكلمة لانه لا يمتثل على مفرط كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه في
حدما واجب بان المراد ما هو لفظ حقيقة او كما ليتناول الصار المنوية
ولا شك ان تلك الكلمات من شأنها ان يتلفظ بها قطعاً بل هي ملفوظة بالفعل
وان لم يكن ملفوظة بالقياس الى الله تعالى **قوله** لا يصح من هذه الكلمات الالهية
التي وصلت اليها ونفوذها وان لا شبهة في دخول كلمات الملائكة والجن
كيف وقدما المحشى سابقان قيدا لانسان لتقريب تصور اللفظ من الفهم
والا فالمراد مطلق التلغظ وحاصل الجواب الذي اختاره وهو الاخير في كلام
السيد قدس سره ان كلامه تعالى انما لا يقال له لفظ بالقياس الى ذاته تعالى

فلا يكون كلامه الفاظا من هذه الخبيثة وهو الالفاظ فانفسها لا يتلفظ
به الانسان في بعض الاحيان حين القراءة وحاصل الجوابين الباقيين ان كلاما
تعالى ليست الفاظا باعتبار المعنى النوى وهو ما يخرج من القم بل بالمعنى
الاصطلاحي اعني ما يتلفظ به حقيقة او كما اوس شأنه ان يتلفظ به
فعلى هذين الجوابين يكون كلامه تعالى الفاظا بالقياس الى ذاته تعالى ايضا وانما
تركها الشرح رحمه الله لان جعلها الفاظا حكيمة اولها ويل بما من شأنه
انما يناسب ان يشار اليه اذا لم يكن الفاظا حقيقة واذ عرفت ما ذكرنا
لذلك فظهر ان ما ذكره المحشى بقوله لا يقال له الموقوع له اصلا في الكلام في
الكلمات الالهية التي وصلت اليها لا فيما هو قائم بذاته تعالى وكذا القوم
رحمه الله ثم لا يخفى ان هذا الاعتذار الخ كيف وخروج الكلمات القائمة
بذاته تعالى والمعلومة له او بما يفهمه فاما في سوي الانسان لا يضرنا
حتى يجعل لادخالها ارتدوين النجاستا هو لمعرفة احوال الالفاظ التي
بها **قوله** اذا ثبت ان كلمات الله تعالى الخ كاذب اليه للنا بلة من ان كلامه
تعالى هو هذه الالفاظ المتلوة بهذا الترتيب فان القراءة حادثة والمفرد
قديم والكرامية من جوان قيام الحوادث بذاته تعالى **قوله** جمع نصيبية على
وزن فعله كصحف وصحيفه في شمس العلوم النصب بضمين وبها
الكلم ويقال بجمع نصيبية **قوله** الذي هو اول اجزاء التعريف قيد بذلك
لانه لو كان غير داخل في الجزء الثاني مثلا مع دخوله في الجزء الاول احتج
في تصحيح التعريف الى اعتبار قيد هو الجزء الثاني كالمهمات فانه غير داخل
في الوضع ودخلة في اللفظ فلا بد في تصحيح التعريف من اعتبار قيد **قوله**
قوله لم يحتج الخ معنى هذا النفي وكذا ما في قول الشارح انه لا يقدح في معنا
ولا احتياج من قبل لا يهتدى لشارها الى لا هتداء ولا تار وقية
اشارة الى ان قال انه احتراز عن الدلالة الاربع غلط سر ويجهل لاشتماله
على انه لا بد من اخراجها من التعريف وان هذا القيد يخرج لها فانه دفع
ما قيل من ان الظاهر ان يقول فلا معنى لاجراجها به وقاعلى من قال انه

احتراز منها ولا وجه للمعنى الاحتياج الى اعتبار قيد **قوله** حتى يبين علينا
 الى هذا الاحتراز وقع من المصنف في شرحه فلما تعسفوا في تعصده ولعل
 مراده انه زيد لفظ ولم يكف بالوضع المعنى فخرج مع كونه اخصر اخصر
 عن دخول المدعى في الارجع لما بينهما من العموم والخصوص من وجه **قوله** ولما
 لما سياق في قوله فانه لا يقال له لفظ واحد وهو الذي ذكره المصنف
 في الايضاح وقد انتفت هيئنا الى لانه ممدد لا يحل الصبر ويستوى
 فيه المذكور والمؤث **قوله** يجعل المعنى خيرا للفظ كانه بذلك المعنى
 في ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه الانبؤية كاستقرار الشيء في الخبر **قوله**
 ملحوظا بخصوصه بان يلاحظ بخصوصه جوهر وهيته ما بهوميه
 بان يلاحظ بامراهم يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فيقضيها
 احتمالات اربعة ان يلاحظها بخصوصها كما في الاعلام واسماء الاجناس
 او يلاحظها الموضوع بخصوصه والموضوع له بهوميه كما في المضمرات
 والمبهمات او عكس ذلك كما في المشتقات والمركبات واما الاحتمال الرابع
 وهو ان يلاحظها بهوميه فغير متحقق قول ولعل من هذا القبيل المنوى
 على ما عرفت من تحقيقه **قوله** يتوهم ان يجعل له لمشابهة المحرف
 الموضوع لذلك المعنى فلا حاجة الى التصريح بعد التواطؤ لاخراج الحرف
 كما في الرضى **قوله** ان كانت الباء الخ ذكر السيد قدس من في شرح المظالم
 وحاشي الكشاف الاصل في لفظ التخصيص والاختصاص والمقصود
 ان يستعمل بآمال الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد
 اي صار مقصورا على زيد لان الاكثر في استعمال افعال الباء على
 المقصور كقولك خص زيد بالمال بناء على تقييد معنى التميز والافراد
 انتهى فلذا قدم المحشى هذا الاحتمال **قوله** لا يوجد في كل وضع لمزج
 وضع المرادف على تقدير والمشارك على تقدير آخر **قوله** يخبر بالحق فيقول
 الى التبريق المختار وهو تبيين شيء بالشيء **قوله** بحسب الجمل بان
 يكون احدها مقصورا على الاخر غير مشارك معه اخر وقت الجمل

قوله

قوله الباء بعدارة
 الخ خصوص

لا بحسب الحكم الى الامر المرتب على الجمل من كونه موضوعا وموضوعا له
 ولا لا ويكفي **قوله** ولما كانت الاوضاع الخ بناء على ان الواضع واحد هو
 الله تعالى على مختار الشيخ الاشعري والحكمة في اصطلاح حداد المعنى
 اللغوية تعليم طريقا فائدة ما في الضمير فالاصل ان يكون المعنى واحد لفظا واحدا
 فان وضع اللفظين لمعنى واحد سواء كانا من لغة واحدة او من لغتين زائد
 على المقصود وضع لفظ واحد لمعنيين بخلاف التفاهم فالاشتراك والاشتراك
 خلافا لاصل ودفع من الواضع بعد ذلك لعارض كتفليل الالفاظ تسهلا
 للحفظ وافادة طريقا للاختفاء والاشتراك والتوسعة في التلطف وتكميل
 وجوه الحسنات في التعريف **قوله** وبان التخصيص اضاف الى النسبة الى
 بعض الالفاظ بالنسبة الى بعض المعاني **قوله** وبان معنى كل من المتبادر
 الى المعنى ان معنى تخصيص شيء بشيء جعل شيء خاصا بشيء اخر من حيث ذلك
 الجمل فقيده ذلك الهيئته مراد الا انه ترك في اللفظ كما ترك في تعريفات
 الكليات بناء على ما تقر من ان قيد الهيئته في تعريفات الامور الاصل
 ما حذرة ثم لا يخفى ان الاجوبة المذكورة انما تفيد صحة استعمال لفظ
 التخصيص لا اختياره على لفظ التقييد والوجه ان يقال ان التخصيص
 لكونه بمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا يتفهم معنى الجمل والمقصود بالباء
 متعلق به باعتبار معنى الجمل لا لخصوصه كما في قولهم تعين شيء بالاشياء
 فالمعنى جعل الشيء حال كونه خاصا بمقابلته شيء سواء اعتبر خصوصيته
 من حيث المادة والصورة معا كما في وضع الجوامد من حيث الصورة
 فقط كما في وضع المشتقات وهذا القيد يخرج وضع المجاز من التعريف
 اذا لا يعتبر فيه خصوصية الموضوع اصلا بل مداره على وجود العلاقة
 وهذا على طبق ما قاله المحققان فان من قيد الهيئته في قولهم
 موضوع العلم كذا من حيث كذا يجوز ان يتعلق بالعلم وان يتعلق
 بالعروض بنفس لفظ الموضوع كليهما **قوله** وما ذكرنا يعلم الجواب من
 الشبهة الخ اما اذا كان الباء دخلا على المقصور عليه فورد الشبهة

في التلويح

مطلوب
 الحكمة في احداث الموضوعات

فلا هو لعدم قهر اللفظ على معنى واحد واما اذا كان الباء داخل على المقصور
فوجود لفظ اخر في بعض منها كالمهمات والمضمرات فان ما يعبر بها واحد منها
وضع له لفظ اخر بخصوصه ايضا **قوله** اي حال كون الخ اشار الى ان الباء
للادبسة والجار والمجرور ظرف مستقر وقع حاله من الشئ الاول **قوله**
مما مطلق وسمع الخ اي ان المعطوف محذوف بقية الجزاء لان لفهم
من اللفظ انما يترتب على السماع لا على مجرد الاطلاق ومقابلته احسن
به باعتبار تعيينه بغير السمع لما تقرر من ان العام اذا قبل بالخاص
يراد به ما سوى الخاص وفائدة هذا التنويع التنبية على قسمي الموضوع في
لا يبعد كل البعد وان كان بعيدا في الجملة في مقام التعريف **قوله** ظاهر
في ان التحصيل لا بد لالة دائمة معه **قوله** فلا يد شبهة تحصيل
الحاصل الخ بان يقال ان متى لعموم الاوقات مع انه اذا اطلق الشئ الاول
واحسن مرة ثانية لا يمكن فهم الشئ الثاني لاستناع تحصيل الحاصل **قوله**
وكما وضع الفعل الخ لعدم فهم النسبة الجزئية الابعة ذكر الفاعل **قوله**
كاسماء الاشارة لعدم انقضاء المشار اليه منها الابعة من الاشارة **قوله**
فهم المعنى بوجه لوضع حال وضعه بمعنى الوجه الكلي ولا شك في كونه
مفهوما قبل انضمام القيمة **قوله** وهذا الفهم ليس غاية له لان المقصود
فهم المعنى الجزئية **قوله** لا حاجة الى تعيين الخ كما يشعر به عبارة الجيب
قوله كما اناسعت من السعال بمعنى سرور كرون من مدبر **قوله** ما يصح ان
يتفق سواء تعلق به القصد من شئ او لا من شئ او لم يتعلق به القصد صلا **قوله**
مع بعده لفظا للزوم التحريف الغير القياسي **قوله** الميل الى الجانب المعنى
من غير اعتبار الفعل والتجوز **قوله** حتى يكون المراد الخ فالمراد بقوله لما كان المعنى
مدلول الشئ الثاني مع الشرطية لا الشئ الثاني فقط **قوله** لا يهاقيد الخ
لان قوله متى مطلق ظرف لفهم القيد في الحقيقة هو الجزاء وهو قيد الشئ
الثاني فاذا جرد الوضع عنه كان تركه مستلزما لترك الشرطية ايضا في
هذا يكون المعنى في قول الشارح لما كان المعنى ما خروا عبادة من الشئ الثاني

لا بد من التحصيل

بل

سماه معنى باعتبار ما يؤل اليه والاكلفان يقال معناه لما كان مدلول المعنى
ما خروا وهو الشئ الثاني مع الشرطية فذكر لفظ المعنى بعده مبنى على التجريد
ولذا وضع المظهر موضع المضمرة اليه يشير قول المحشي ويذكر المعنى بمود
معنى الوضع فانه يدل على ان وصى لفظا المعنى والشئ الثاني مع الشرطية
واحد **قوله** اي بما يقصد بذلك الشئ اي بسبب ذلك التحصيل **قوله**
لاستقام المعنى من غير ان يفيد مرارا انما عليه بخلاف ذكر الفهم الرابع
الى اللفظ بعد الوضع فانه مفيد لتعيين الشئ الاول المفهوم من الوضع
ضمننا كانه قيل بتخصيص شئ هو اللفظ كذا كذا الفاعل بالمفعول بعد الفعل
فكما ان ذكرها بعده معين لما يفهم من معيها وليس من التجريد كذلك
ذكر اللفظ ههنا فاقبل فانه ان ذكر اللفظ بعد ايضا مبنى على التجريد
الشارح على المقايضة كلام ظاهري **قوله** لانه لا حاجة لان علم حيا
انما شامس ذكر الثاق لا يمحى ان يقال ان ذكر المعنى بعد مبنى على التجريد لعدم
الاحتياج الى اعتباره **قوله** من جعل الوضع بمعنى الصوغ على ما في الرضوي
وفي التاج الصوغ ذكرى كرون واكروين **قوله** لانه من الحقيقة لكون
المدلول المجازي جزء المعنى الحقيقي ولذا ساء الشئ في الاسلام حقيقة قاصرة
قوله وفيه كشف لاحتراز حيث خرج بالاول المهمات والدال بالمعنى العقل
وبالتفخرف والجهل ولاجل التخصيص على التنبؤ الاحترازية في تعريف الكلية
اركتب المعنى التجريد **قوله** كما يدل الخ يعني ترك ذكره بقية عموم الدليل
للاختصار **قوله** ان يجعل الخ يذكر الخاص وارادة العام فان الدلالة الطبيعية
تكون العلاقة امر عقليا لانه لا اعتبار خصوصية زائدة فيها جعل شيئا على
حدة وكذا قال بعض الفضلاء لم يظهر في فرق بينهما **قوله** اي خروفا الخ
هكذا ذكر القاضل المحشي الطيبي وفي الاساس تعداد الحروف مطلقا وفي
القاموس الحجا وكسواء نقطيع اللفظ بحروفه وفي التاج الحجو والجهل
هجا كرون حرف **قوله** فيه انما من الخ مقصوده رفع ما قيل ان الجواب ليس
الاعادة للعموم المستفاد من التعريف فان سم القرض العموم فلا اعتبار

عصا

عقلية

والافتلايم الجواب وحاصل الدفع ان الاعتراض ينبغي على الاغراض من العود
 بمحملة على ما عدا اللفظ بناء على شيوخ استعمال المعنى في مقابلته فانه
 من ما من عام الادق يخص منه البعض والجواب اختيار لذلك العموم
 ودفع لتوهم التخصيص **قوله** اي شخصه من حيث انها شخصه دفع لما
 يقال كان الظاهر ان يقول الى الفاظ مفردة او مركبة اذ لا تقابل بين اللفظ
 المخصوصة والمركبة وحاصل الدفع ان التقص الاول لما كان بالنظر الى
 قيد المعنى كان مادة التقص الالفاظ من حيث انها الفاظ شخصه
 من غير نظر الى افرادها وتركيبها فلنا قال الفاظ مخصوصة بخلاف التقص
 الثاني فانه بالنظر الى قيدا لافراد فالمعتبر في مادة التقص كونها الفاظا
 مركبة فلنا جعل المركبة في مقابلة المخصوصة فما وقع في بعض نسخ الشرح
 الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة من تصحيف النسخ **قوله** وذلك
 لانك لا اذا عبرت الخ **ذهب** بعض الناظرين في الشرح الى ان الباعث
 ان التعليل المذكور يفهم منه الاتصاف بمفهوم الصفة قبل تعلق الفعل
 به ومقادير كلام المحشي هو انه يفهم منه **الاصناف** **بعضهم** **المستعمل**
 بتعلق الفعل ومقادير **كان المحشي** **هو انه يفهم** **منه** ان الاتصاف به حاصل
 حال التعلق وانه ليس بسبب هذا التعلق بل يستفاد منه كون الالفاظ
 سببا للتعلق كما ان كان الوصف صالحا للعندية وهو الظاهر المناق
 الى الفهم واما القبلية فباطلة لان قولنا جاء في الرجل المركب يفهم منه
 متصف بالركوب حال المجيء واما ان الركوب مقدم عليه زمانا او ذاتا
 فلا حاصل لكلام الشرحه الله عليه انه لو جعل مفرغ صفة المعنى لفهم منه
 ان اللفظ موصوف للمعنى المتصف بالافراد والتركيب زمان تعلق الوضع
 لا بسببه وليس المركب لك فان اتصافه بهما بسبب الوضع فالمراد
 بعد الوضع البعدية الذاتية فما وقع في بعض نسخ الشرح من لفظة قبل
 الوضع بعد قوله اتصاف المعنى بالافراد سهو من المنسج ولعل هذا منشاء
 توهم القبلية **الظهور** المراد ههنا يعني ان وجود المصارف عا

افتق

اقتضته القاعدة فيما نحن فيه ظاهري حيث جعل مفادها امر لا ينساق
 اليه الذهن كالمجاز المشهور بالقياس الى الحقيقة المتروكة في لا ياكل من
 هذه المقالة وكافي قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه
طريق المشاركة المشاركة برجيدي مبدان وجود **قوله** المفهوم
 من كلام الرضي الخ كلامه ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب
 صفة اللفظ **قوله** اللفظ المفرد والتركيب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود
 الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف لان الحد للتبيين انتهى وما
 الاعتراض على المتبنيان جعل الافراد صفة المعنى وهو خلاف المتعارف
 محمل بالعرض من الحد ولاد لالة على ان الافراد صفة للمعنى عند الحاجة
قوله وكانها التكنة في تقديم الوضع على الافراد في الذكر مع ان كون الاصل
 في الصفة الافراد يقتضي تقديم مفرغ **قوله** فاستفاد الخ لا بد من ضم مقادير
 وهما ان صيغة الماضي عيها ليس للمضي عن زمان التكلم كما هو الشايع
 بل للمضي بما يقارنه وهو قيدا لافراد ومعلوم انه لاسبق للوضع على الافراد
 زمانا فاعلم انه يستعار لسبقه مده رتبة **قوله** كان يجنبه وان تاخر
 عن المفعول تيقن كونه حالا من المفعول كما في ضربت زيدا قائما **قوله**
 فان بعضهم يراعون الخ ويقولون ان في صورة التاخر عن المفعول يجوز
 ان يكون حالا عن الفاعل وعن المفعول والتمييز مفوض الى القرينة
قوله ولئن سلم اي لزوم ذلك عند الكل بان جعل خلافا لبعض غير
 معتد به **قوله** قد لا ياروم كون الحال عن الفاعل مجنبه فيما اذا لم
 يكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال واما انا فامت قرينة كما فيما نحن فيه
 فيجوز تاخير حال الفاعل عن المفعول لعدم الالتباس كافي قوله تعالى
 شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط فان قال
 جال من الله اخر عن المفعول والمعطوف على الفاعل **قوله** واذا تغير المعنى
 عطف اذا لم يكن وهذا مما لم يوجد في الكتب المشهورة ولعله تخصيص
 بالنظر الى العلة فانه لدفع الالتباس ودفع الالتباس عند عدم تغير المعنى

فانه يقع على ما يتخذ منه مجازا
 لتعذر الحقيقة المحررة

فإنه ينع الشارحين للبناء على قول من جوز ذلك **قوله** من غير اشتراط قال
ابو حيان في المنهاج في تفسير قوله تعالى قل إنما أنا نذير مبين و
بينكم قوئ سواء بالنصب على أنه حال من كلمة ووقع الحال من النكرة
جائز فنفس سيبويه على ذلك **قوله** سيد ذكره وهو كونها مخصصة بالصفة
أو الامتانة أو بوقوعها بعد النفي والنهي أو الاستفهام أو كونها معرفة
مشاركها في الحال **قوله** لأن صاحب الحال نكرة والقاعدة أن صاحبها
إذا كان نكرة وجب تقديمها **قوله** مطلقا أي سواء كان مجردا بالامتنان
مخوفه تعالى واستمع مله إبراهيم خنيقا أو مجردا بحرف الجر كما فيما نحن فيه
قوله عند أكثر البصريين خلافا لابن كيسان وابن علي وابن برهان فانهم
جوزوا التقديم في الجور بحرف الجر استدلالا بقوله تعالى وما أرسلنا
الأنبياء للناس **قوله** واللام واسطة الخ فان حروف الجر لا قضا معني
المدح لها **قوله** فاعتمد الخ فلا يرد أن عامل ذي الحال حرف الجر وعامل
الحال الفعل فلا يتحد عاملهما والجمهور على اشتراط الاتحاد **قوله** موضوعة
بالوضع النوي بآية أن الواضع إما أن يضع اللفاظ معنية سماعية فهو
الوضع الشخصي ويحتاج في معرفتها إلى علم اللغة وأما أن يضع فانونيا
يعرف منه الالفاظ مفردة ومركبة فهو الوضع النوي وتلك الالفاظ
قياسية يحتاج في معرفتها إلى علم التصريف والمخبر كما اشرنا اليه
في تعريف الوضع **قوله** ومثل رجل فانه بعد كلمة واحدة لكونه نكرة
والنكرة من أقسام الاسم الذي هو قسم الكلمة **قوله** ثانياً الثانية المتحركة
احتران عن ثانياً الثانية الساكنة التي تلحق فعل الماضي فانهم عدوها
من حروف العاني وذكر والحوالها في الحرف **قوله** ليعجماعة إلى أنها الخ وجه
الفرق أن هذه الحروف مغيرة للبناء فيكون من حروف المباني بخلاف
اللام والتنوين **قوله** كان المراد بالاعراب الخ دفع لما يريد من أنه يفهم من سياق
كلام الشاعر رحمه الله أنه كان اللائق بمثل الرجل وقائفة ان يعرب بأعراب
الأنبياء بواسطة شدة الامتزاج اعرب بأعراب واحد وليس كذلك لأن

الوضع
النوي
الوضع
الشخصي

أحد الجزئين ليشق الأعراب بل البناء لاستقاء التركيب الموجب للأعراب
قوله لا يخفى أن هذا ظاهر الخ وذلك لأنه أجزأ الأعراب فيها على الجزئين
الثاني وزال عنه البناء الذي كان يستحقه فصار آخر الجزء الأول و
الحكمة سالما عن الأعراب الذي كان يستحقه فصيح أنه أعرب المجموع
بأعراب كلمة واحدة **قوله** فان العرب قالوا ليس إلا الجزء الثاني و
الجزء الأول باق على حاله السابق من السكون فمن أين يعلم أنه أعرب المجموع
بأعراب كلمة واحدة وكذا الحال في الثاني **قوله** فان علامة التنبيه والتجمع
فيها الخ فلا يصح أن أعرب المجموع بأعراب واحد بل جعل أحد الكلمتين
أعراب الأخرى **قوله** وفيه تأمل وهو أنه إذا كان الأعراب بالحركات والحركات
لا بد لها من حروف تتبعها يكون الأعراب مقارنا للكلمتين وأما إذا كان
بالحروف والحرف لا يحتاج إلى حرف آخر لا يكون الأعراب مقارنا للكلمتين
بل أحدهما للكلمتين نفس الأعراب فتدبر **قوله** ولا تقدر للمقتضى الخ
توارد العالمين كتوارد العليين المستقلين **قوله** الوضع السابق على
الوضع العلي **قوله** وهو أي عبادة باعتبار الوضع السابق على الوضع العلي
كلتان مضاف ومضاف اليه والمضاف إليه معرب بالإضافة الحقيقية
له والمضاف معرب على حسب ما يقتضيه العامل **قوله** الأول فارغا
لخ بخلاف ما يطرأ في الجزء الأول منه مشغول بالحركة البناية فلا
يكون شيء من جزئيه قابلا للأعراب فتدبر يا على مذهب صاحب الباب
وجعل سبيلنا على مذهب الجمهور فحصل الأعراب **قوله** فليس لعباد الله
الأعراب واحد فعلى هذا المراد بقوله معرب بأعرابين مكيف بحركتين
على طبق قوله أعرب بأعراب واحد **قوله** أعرب بأعراب الكلمة الواحدة
بخلاف ما يعبر شدة الامتزاج كلمة واحدة وتبقى أحد الجزئين على حاله
السابق مثل الرجل ورجل فانه ليس فيه أهال جانب اللفظ أصلا مع
محقق رعاية جانب المعنى بأخراجه عن حد الحكمة وفيه إشارة إلى أنه
يمكن أن يجعل قوله واحد مضافا إليه لأعراب لاصفة وإن كان حسن

التقابل بقوله مع انه معرب باعرابنا بيا عنه وما قيل ان يدفع بهذا
 التقدير ما سبق من انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب
 باعرابنا لانه لشدة الامتزاج اعرب باعراب واحد وليس كذلك لان
 تاء التانيث مبنيا لا مثل من غير حاجة الى تاويل الاعراب بما يشغل الحركة
 الاعرابية والبنائية فليس بشئ لانه يرد عليه انه يفهم من العبارة ح
 ان حق قائمة ان يعرب باعراب لفظين لانه لشدة الامتزاج اعرب
 باعراب لفظ واحد وليس كذلك لان تاء التانيث لم يستحق لاعراب
قوله ادق ما يطلق عليه اللفظ اى اريدت الوحدة بالحقيقة **قوله**
 نزب بالنون المفتوحة وسكون الزاء المجهة القليل **قوله** لو لم يخرج عنه
 مثل عبد الله لوجود العلية فيه **قوله** وان اريد خمسون وحدة بان
 يكون واحد من حيث الاعراب **قوله** اللهم الخ اشارة الى ضعفه
 اذ صيغة المرة لا تدل على ذلك فليس اخذ في التعريف بالاعتقاد
 من الخارج لاجراخ مادة النقص **قوله** مساحمة ومجاز لان البقاء يتحقق
 سببية الدخول ولا دخول سابقا عن اللفظة فالمعنى ودخل على الخوض
 ولو جعل تقدير الكلام ويقى من الامرين اللذين انتقص بهما تعريف
 مثل قائمة وبمعنى حال كونه داخل فيه لم يتجوز الى التسامح لعدم
 ح بقاء الدخول **قوله** ان كانت الخ فهذا يمتاز عن العقلية فان المدلول
 في العقلية هو الموتر وفي الطبيعية الحالة العارضة للموتر والمراد
 ههنا مبداء الآثار وان دفع ما قيل ان العلاقة في الطبيعية ايضا عقلية
 فلا وجه لاجرائها معها وابقاء الباقي على حاله **قوله** لم يظهر دلالة
 لاجتماعه مع سبب اخر للعلم وهو الشاهد **قوله** لان اللفظ لان
 اذا حصل بطريق الشاهدة كان بديهيا وبديهيا لا يمكن استفادته
 بطريق النظر اعني الاستدلال من الاثر على الموتر **قوله** السرف تليث
 القسمة الخ دفع لما يرد على التقسيم من انه ان اريد الاقسام الاولى فهي
 اثنان كما يرشد الى ذلك الدليل وان اريد اعم من الاولى والثانوية

وحدة

فلا وجه للحصر في الثلاثة وحاصل الدفع ان المقصود من التقسيم منطبق
 اقسام الكلمة ليبحث عن احوالها المختلفة اعرابا وبناء من حيث وقوعها
 في لغة العرب بالتتبع فالمحفوظ في القسمة تباين الاحوال واختلافها
 دون الاولوية والثانوية **قوله** تباين احوال الاقسام اى تباين خواصها
 منصرفا وغير منصرف وثنية وجعلا مكسرا وسالما وكونه متعديا ولا
 لازما واما مرادونها ومضارعها وجارة وعاطفة ومشبهة الى غير ذلك
 من الاحوال المختصة التي يبحث عنها في محبت كل منها **قوله** وانقلها
 اى تخالفها باعتبار كون تلك الاقسام هادة وموارة للكلام فان الاسم
 مادة تامة للكلام باعتبار جزئية احد جزئيه كقولنا الانسان لا حجر
 ولا حجر انسان وكذا باعتبار الصورة فان اسمية الجزء الاول يوجب
 كون الجملة اسمية وفعلية يوجب فعليتها وفي جعلها عين صورة
 الكلام اشارة الى ان اسمية الجملة وفعليتها ليس امران بل على فعلية
 الجزء الاول واسميته **قوله** يفهم الخ فقوله وهي اسم وفعل وحرف بسبب
 ملاحظة العطف مقدما على الاختيار يفهم منه منقسم لان حمل
 مجموع الاقسام على الكلمة ليس باعتبارها في نفسها بل باعتبار عدد
 على افرادها وهو معنى الانقسام وبسبب السكوت عن ذكر قسم اخر
 في محل بيان الاقسام يفهم منه الاختصاص فقوله التماى منقسمة
 ومنحصرة ليس تقدير المخبر في العبارة بل بيان للمعنى اللازم الكنافة
 الذي وقع قوله اسم وفعل وحرف خبرا باعتبارها وانما اختاره المصنف
 الواو العاطفة مع ان الشايع في التقسيمات كلمة او الدالة على الاتصال
 الحقيقي او منع الخلو تنبيهها على تحقق الاقسام الثلاثة وعدم كون التقسيم
 مجرد الاحتمال العقلي ويتعلق به الخ يعنى ان الدليل المذكور دليل لا
 لا دليل القسمة فانها عبارة عن ضم قيود متباينة او متخلفة الى امر
 مشترك فهي تصور محض لا يحتاج الى دليل ولذا جعل من تنمة تقسم
 المقسم **قوله** هذا الحصر عقلي ان كان الجزم بالاختصاص حاصل لا مجرد

قوله

والفعل مادة لا باعتبار

والحرف مادة باعتبار جزئية احد جزئيه

لا يحتمل النفي وراء ذلك القسم فلا مرد
الحصر المستقر في الدائر بين النفي والاثبات
لضبط انشاء كونه النفي في غير
بجمل فند العقل امر آخر وراء القسم
محمد سعد

ملاحظة مفهوم الاقسام من غير استعانة بما هو ارباب يكون دائرا
بين النفي والاثبات وان كان مستقفا من دليل يدل على امتناع قيم
آخر فقطعي اي بغيره وان كان مستقفا من تتبع فاستقر في وان حصل
من ملاحظة تمايز وتخالف اعتبارها المقاسم فمفلي **قوله** انه في تقسيمين
للكا في الحصر العقلي دائرين النفي والاثبات لا يمكن ان يكون الاقسا
الحاصلة بالاقسمين والاقسام المذكورة ثلثة فلذا هجبه بانه في المعنى
تقسيمان كانه قبل اما اسم او ليس باسم وبالمثل باسم اما فعل او ليس
بفعل **قوله** وان ابيت الخ لان القسم الثالث الحاصل من التقسيم الثاني
الدائرين النفي والاثبات مفهوم سلبي يجوز ان يكون اسم من الحرف **قوله**
اذ ليس لتلك الخ اي ليس لتلك الاقسام مفهومات معينة عند النخاة
وضع هذه الالفاظ بازائها سوى المفهومات التي حصلها التقسمان
المذكوران في وجه الحصر والحصر في التقسيمين المذكورين عقلي كونه باثرا
بين النفي والاثبات فيكون الحصر في الاقسام الثلاثة بعد ملاحظة وجه
الحصر قطعي التوقف على ملاحظة وجه الحصر بخلاف ما اذا كان الاقسا
المذكورة مفهومات سوى ما اخرجها التقسيمان وان كانت متساوية
له في الصنف فانه لا يكون الحصر المذكور قطعي التجوز العقل قسم آخر
بالنظر الى تلك المفهومات **قوله** فيل التقدير هكذا يعني ان الكلام
على حذف المضاف اما من اسمان ومن خبرها **قوله** التقدير الخ وهو
تقدير الجار والمجرور خبرا لان تدل او عاملا فيه والمجموع خبرا لان كـ
انما لم يقدر وصفها بدون الجار بان يكون متبدا وان تدل خبرها
مراعاة الجانب المعنى فان الدلالة بعض صفاتها وليكون مصفا في عدم
تقدير المضاف **قوله** فلا يناسب الخ لان يكون التقسيم الحال واللد لا
قصدا للكلمة تبع **قوله** ولا القول بان الثاني حرف الخ لان الظن ان
المرد بالثاني القسم الثاني وهو ليس بحرف بل حال الحرف واداءة الكلمة
المذكورة في القسم الثاني ريكيت غير مناسب **قوله** لان حال الكلمة

الخ دليل لقوله ونستدعي عدم صحة الحصر على الاول **قوله** ولا لانها
الخ لقوله وعدم صحة الحل على الثاني **قوله** مع ان الخ متعلق بقوله فلا يناسب
لخ علاوة لعدم كون تقدير الحال والدلالة ما يقبله الطبع السليم **قوله**
الضرورة وهي عدم صحة هل الحدث على الذات **قوله** من الثاني اي من
قوله اما ان تدل لان الاول اي من قوله لانها **قوله** فلا ليولم كمال يكون
كنزع الخلف قبل الوصول الى الماء **قوله** ولما تقدير الذات عطف على قوله
واما تقدير الحال **قوله** فيخالف ما اقتضاه زيادة ان لان زيادة ان مع
الفعل يجعله مصفا في المعنى الحد في المتجدد والحكمه موصوفة بالدلالة
بالمعنى الحاصل بالمصدر الثابت في ذاتها **قوله** وكذلك الخ اي بخالف مقتضى
زيادة ان تاويل باسم الفاعل لاجل صحة الحل لانه نص في الامر المتجدد
واسم الفاعل يدل على الثبوت **قوله** قال السيد في حواشيه على شرح
الرضي **قوله** التقدير اي تقدير المضاف او الخبر **قوله** اذ ليس في
معنى المصدر حقيقة **قوله** لان معنى المصدر الحدث والنسبة خارجة
من مفهومه وقد تعتبر معه على التقييد والفعل مع ان مشتمل على
النسبة التامة الى الفاعل فلهذا الاعتبار يصح اسناده الى الذات
فعمانه مؤل به وليس كل مؤل حكمه حكم ما اول به **قوله** ولا يخلو من جهة
لعل ذلك الفعل بعد دخول ان يصح ان يصير مستندا اليه فلا تكون النسبة
المعتبرة فيه حينئذ تامة بل بقتيدية فاشكال الحل باق **قوله** او مركبها
زاده ليخرج عن الاسم المعروف التي تحتاج الى المركب كحروف المشرط والحروف
المشبهة بالفعل فانها تدل على معنى من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
بل الى انضمام مركب **قوله** معطوف على الجملة الاستيعابية فيكون اعتبارها
استيعابا مقدما على العطف وحينئذ يكون الجامع مجرد كونها جوارين
لسؤالين من غير اعتبار ارتباط بينهما فانفسهما كان الجامع حينئذ
في السؤالين كونها فاشيين عن ما سبق **قوله** تولى ان تعطف او لا
فتعتبر المناسبة بين المعطوفين قبل ملاحظة الاستيعابية وهو

اشتغالها على بيان حال المتقابلين كما ان الجامع بين السؤالين كون كل
منهما سؤال عن حال المتقابلين ثم يجعل المجموع جوابا للمجموع السؤالين
وهذا الباع لا اشتغال على المناسبة بين المعطوفين من حيث الذات
والاولا ظهر لتقدم الاستيناف على العطف ذكر الم يقل في جانب
من الكلام مع انما انبب بنقله من حرفا الشئ بمعنى ظرفه **قوله** لما
الحق في المقارنة المظروفة للفهم خرج الثاني وبالفهم الذي هو ظرف
المقارنة خرج الاول وتبيين الفهم بكونه عنها خرج الثالث ولو
اخر الاول من الثاني لكانا ظهر لكون النشر على ترتيب اللف **قوله**
من السموين اثنين وتشد يد الواو مصدر سما يسمو كحلا بعلو علما **قوله**
اي سمي اسم الخ اذا كان قوله ما خذا حال من فاعل يسمي المستفاد من حل
الاسم على الثاني **قوله** بحركات السين ولا يجوز ان يكونا حل اسم سمول
بفتح السين لان فعلا بفتح الفاء اذا كان مصحح العين على اقل وفعل
كفلس وقاوس وفلا بكسر الفاء ومنها يجمع على فقال كاجال افعال
في جمع حل وقفل **قوله** حذفنا الواو مجرد التحفيف من غير عمل قتيلا
ولنا دار الاعراب على اخر ما بقي **قوله** ليصح الوقف فان الوقف بالاسكان
او الانشام او الروم وشئ منها لا يصح بدون الحركة **قوله** ولا نه يرفع السمي
اذ به يميز في الذهن والخارج **قوله** ويدفعه اشتقاق سمي الماضي فان امثلة
اشتقاقه من التصغير والتكسير والفعل المجرى والمزيد كلها منقوصا
كسمي واسماء واسامي وسميت وسميت ولو كان مشتقا من الوسم لكان
امثلة اشتقاقه مثالا واويا كوسم واوسام واسم ووسم ووسمت و
توسمت واركانا بالقلب بعيد رد لما يقال على الاستشهاد من انه
لم لا يجوز ان يكونا صلة وسم جعل الفاء في موضع اللام لما قصد تحقيقه
بالحذف او موضوع الحذف اللام ثم حذف فتوارد في تصرفاته في
موضع اللام انما حذف من ذلك المكان يعني ان القول بالقلب بعيد
لانه مع كونه خلافا لاصل لا يكون مطر لكانا عرفت **قوله** باسم

الدخل

الاولا الى التضمن **قوله** الواو للاعتراض لعدم ذكر المعطوف عليه من حيث
وهذا على مختار صاحب الكشاف من انه لا يشترط في الاعتراض ان يكون في
كلام او بين كلامين متصلين معقول يجوز ان يكون في آخر الكلام مخوقا عليه
الصلاة والسلام اناسيد والدام ولا **قوله** لتنبية من لا يجيد الاشارة
لا يتحقق من نكتة لذكر هذه الجملة غير مختصة بحال الاعتراض مذكورة
في الشرح فالاولى تركها وايراد نكتة مختصة بالان يقال انه قد مر بها
الا اعتراض للاشارة الى ان الاشتغال على النكتة معتبر في مفهوم الاعتراض
قوله او للعطف على انحصرت لانها وهي جملة مستانفة جواب سؤال
نشأ من القسم كانه قيل لم كانت الكلمة مختصرة فيها فاجابا بانحصرت
لانها **قوله** اي علم انحصار الكلمة هذه الجملة نتيجة لما قبله فصل عنه
لكونه بمنزلة بدل الاشتغال **قوله** وعلى هذا التقدير الخ لكون المقارنة
بين العلمين متحققة بخلاف الوجه الاول اذ لا مقارنة بين الاحتضار
والعلم بجعل كل واحد منهما **قوله** الباء للاستعانة لان المبادى **قوله**
آلات للحصول العلم بالمطالب على ما تقر في محله **قوله** اشارة الى
استحقاقه التعظيم باستعارة الصيغة الموصولة للبعد كما في **قوله** البعد
وكما بعد رتبة يستحق التعظيم **قوله** لجودته فانه حصر على
على بيان المعانيق وضعت كل منها مع الاشتغال على لمية صلاحية
الاسم والفعل لكونها عديتين في الكلام وعدم صلاحية الحرف لكونه
عددا في الكلام **قوله** بل يكفي افاة الاختصاص الخ وهو كون الجوز **قوله**
بما قبله سوى الظرفية والمنسية **قوله** للتبعيض لان كل واحد جز من
مجموع الاقسام الثلاثة فان الحد عند الادباء الخ اذ ليس غرضهم من الحد
الا التميز التام واما التميز بين الذاتيات والعرضيات فوظيفة الفلا
الباحثين عن احوال الموجودات على ما هي عليه **قوله** لا يستلزم الخ الجواز
كون المشترك عرضا عاما والمميز خاصة فلا يكون هذا الوجوب اشتغاله
على الذاتيات **قوله** فاللغة اللب الخ هكذا في الصحاح وفي الرضي الدرر

للبعد

من المصنع من اللبن او من السحاب من المطر **وقوله** وفيه خيرا اذ به مما
 قوله فارد به الخيرا بما جازا لغويا او منقولا لغويا فيكون لغة طارئة
فاما الاكثر خيرا فدر مشتق من الدر بمعنى الخير الكثير جرد عن الخبز **وقوله**
 بمعنى الكثير **وقوله** وذلك ان كونه مفيدا للدرج ثابت **وقوله** وقد يقال
 اللام للتعجب وهو لام الاختصاص فاذا التعجب لان الله تعالى منشي
 العجايب في القاموس اللام يحى القسم والتعجب معا ويختص باسم الله
 تعالى والتعجب المحرر عن القسم ويستعمل في الله دره وفي الدنيا ونحوها
 للماء ولا يخفى ان كونه للتعجب لا اختصاص له بكون الدر بمعنى اللبن
 فالمعنى ان اللام للتعجب فحسب بخلاف التقدير الاول فانه يجوز ان يكون
 المحرر الاختصاص وان يكون له مع التعجب فالأظهر ان يقول وقد يقال
 الدر اللبن واللام للتعجب **وقوله** الحيزية لك لما جعل تميزا عن نسبة
 في الدر الى الضمير بخلافه دره فارسا **فاما** فصل الخرج لكونه كلاما متعلقا
 ببيان امر هو موضع العلم براسه ولو عطف لتوهم التسمية او التعلق
وقوله في اللغة ما يتكلم به اما المعنى اللغوي لكلمة فقد علم من بيان في
 من الحكم وكون البناء فيها للوحدة **وقوله** ثم استعمل بمعنى التكلم كاسلا
 بمعنى التسليم **وقوله** تضمن الكل جزئه لا الكلي لعدم صدق الكلام على
 كل واحد من الكلمتين **وقوله** فكانه قال كلمة وكلمة فكان في العطف بالوزن
 حكم على كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كذلك في صيغة التثنية لا
 حكم عليها بشرط الاجتماع كاسبق الى الوهم من استفادتها بلفظ واحد
 وفيه اشارة الى ان منشاء توهم اتحاد المتضمن والمتضمن صيغة التثنية
 مع كون الكلام لفظا لا كليا والجزئية والالتوهم في قولنا ما تضمن
 كله وكلمة **وقوله** قيل لو جعلت الباء الخ قاله السيد قدس سره في
 حواشيه على الاضطرر والمقصود من النقل تحقيق المقام والاعتراض
 على التخيانه بعد ما حل الباء على الاستقانة حيث حل على السببية
 التي هي فرع الاستقانة ولذا قال الرضا الباء للاستقانة اي كرب

اسما استعمال

الاستعمال

من كلمتين بسبب هذا الربط ارتكب التاويل مع انه لا احتياج اليه
 ولو بني التاويل على جعل الباء بمعنى مع اي جعله للمصاحبة كما
 الواجب ان يقول المتضمن كل واحد من الاجزاء الثلاثة لكل واحد
 من الكلمتين **وقوله** على جعل الهيئة الخ اشارة بلفظ الهيئة الى ان
 الاسناد عند القتال بجزئيه من الكلام عبارة عن ضم احدي الكلمتين
 الى الاخرى بمعنى الحاصل بالمصدر وكونه قائما بالطرفين لا ينافي في
 جزئيه للكلام على ما فهم كاهيئة السريرة **وقوله** لفظا
 اذ الهيئة ليست بلفظة والتركيب من اللفظ وغير اللفظ لا يكون
 لفظا الا على التسامح وجعل الكل بلفظا باعتبار اجزائه المادية
 وعدم الاعتماد بالهيئة **وقوله** ولو لم يجعل جزء له بل شرطا لحصول
 الكلام خارجا عنه لكن الحق ما ذكره السيد قدس سره لا اعتبار
 هيئة المركبات في الوضع واختلاف المعاني بسببها كما خلافا
 باختلاف الكلمات نفسها فاجعل احدها داخلا والاخر خارجا
 تختم كيف وقد حكوا بجزئية الهيئة في المفردات واعتبروا في تعريف
 المفرد والمركب الاجزاء المرتبة في السمع كيلا يتقضى تعريفها با
 مشتقات **وقوله** فقط بخلاف المركب من اكثر من كلمتين مخوضت
 زيدا قائما بالمتضمن مجموع الكلمات والمتضمن مجموع الكلمتين **وقوله** اي
 تضمن الخ يعني ان الباء للسببية والجار والمجرور ظرف مستقر
 صفة لمصدر محذوف او ظرف لغويكون زيادة حاصل لبيات
 المعنى لا لتقدير المتعلق وسببية الاسناد للضمن ان كان عبارة
 عن الهيئة وبناعتبار شرط اخر لحصول المجموع الذي هو المتضمن
 او جزؤه وان كان عبارة عن مدلولها باعتبار انه باعث على اعتبار
 الهيئة الاجتماعية **وقوله** ويجوز ان يكون الخ لا يتقضى تعريفها كالحال
 ح بغلام زيدا في غلام زيدا قائم لانه يصدق عليه انما تضمن كلمتين
 حال كونه ملاصقا لاسناد قائم اليه مع انه مركب امنا في لفظه

الاسناد جزء من الكلام

ترك الشئ هذا الوجه بخلافنا فاحمل على السببية فان تضمنه لفعل
 وزيد ليس بسبب الاسناد بل بسبب الاضافة **قوله** اي ضم
 الكلين الى لما كان الشايع في عرفهم ان النسبة عبارة عن التثنية
 والانتفاء وهي صفة المدلول فلا يصح اضافتها الى الكلمة اوله
 جعل النسبة على المعنى اللغوي او بحذف العناف وعلى الاول
 يكون اللفظ المسند اليه والمسند على اللفاظ حقيقة وعلى
 الثاني مجازا تسمية للدال بوصف المدلول واعلم ان المصادر الثلاثة
 اعني الاسناد والنسبة والضم عبارة عن الحاصل بالمصدر المتبني للفعل
 وهي الحالة التي بين الكلين **قوله** يخرج عنه الخ كونه اسنادا بين
 الجليين فالاعلى تعليق حصول مضمون احدي الجليين بالآخرى
قوله لان الشرط الخ دليل للتثنية لان اسناد هذا بين الجليين
 بل لا يستلزم انما هو في الجزاء والشرط قيد الحكم الذي في الجزاء بمنزلة
 الظرف فعني قولك ان جئت اكرمك في وقت مجيئك فالاسناد
 فيها بين الكلين اللتين هما المسند اليه والمسند في الجزاء **قوله**
 ولذا قالوا الخ اي لاجل ان الشرط قيد للجزاء بمنزلة الظرف قالوا لان الاسناد
 اليه من خواص الاسم وقالوا المصدر رحمه الله ان الكلام لا يحصل الاس
 الاسم والفعل ولو كان الحكم في الجملة الشرطية بين الشرط والجزاء لم يصح
 القول بتحقيق الاسناد بين الجليين وحصول الكلام فيها **قوله**
 جعل الرابط الخ بان يكون مدلول الشرطية تعليق حصول الجزاء بحصول
 الشرط لا الاخبار بوقوع الجزاء وقت وقوع الشرط **قوله** كما حققه
 السيد قدس سره في حواشيه على شرح التلخيص **قوله** يخرج منه
 قطعاً ان ليس المسند اليه والمسند فيها كلمة حقيقة وهو ظاهر
 ولا حكماً ان لا يصح التعبير عن طرفيها اي الشرط والجزاء بمفردين فيقول
 ح تعليق الحكم بالحكم فتكون النسبة في كل واحد منهما ملحوظاً بغيره فلا
 لابد فيها من ملاحظة المسند اليه والمسند قصد الاجمالاً فلا

او بحذف العناف

اكرمك

يصح التعبير بالفرد ومن هنا ظهر ان التعبير عن الشرطية بهذا المازي
 ذلك ليس بقبيحاً عن معناها بل بما يلزم معناها **قوله** والدليل الخ
 خلاصة ما ذكره السيد قدس سره في بيان ان الحكم في الشرطية بين
 الشرط والجزاء يقع على المحقق التفاضل حيث قال ان الحكم في الجزاء
 والشرط قيد له وحاصله ان الجملة الشرطية صادقة اذا كان قصد التكلم
 بتعليق مضمون الجزاء بالشرط سواء تحقق الجزاء والشرط او لا ولو كان
 الشرط قيداً للجزاء كالظرف كان صدقها موقوفاً على تحقق الجزاء في
 وقت تحقق الشرط كقولك اكرمك اكرمت وقت مجيئك وذلك لان
 الاخبار عن نسبة واقعة في وقت انما يصدق اذا وقعت تلك النسبة
 في ذلك الوقت وليس الامر كذلك فان قولك ان جئت في وقت مجيئك
 صادق اذا كان المقصود التعليق وان لم يوجد منك ضرب الخطاب
 اصلاً الا ترى الى قوله تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسد تاشيعة
 صادقة مع استماع تحقق الجزاء في وقت تحقق الشرط لاستماعه **قوله**
 اي من شأنه الخ اي ليس المراد تلبس النسبة بحيثية الافادة باللفظ
 اذ لا يجب في الاسناد وجود الخطاب فضلاً عن افادته بل المراد كونها
 بمجالة يمكن ان يقصد به افادة الخطاب **قوله** اي لو سكنت المتكلم الخ
 فالمراد بالسكوت سكوت المتكلم وبالصحة عدم نسبة التصور اليه
 في المحاورات وان كان محتاجاً بعد الى ذكر شئ اخر وقد يقال المراد
 سكوت المخاطب بان لا يقع منتظر انتظار المسند والمسند اليه
 ولا يخفى ان تعبير السكوت بعدم الانتظار وكذا وان السكوت
 يقتضي سبق التكلم وان تخصيص الانتظار بما ذكره مع استلزامه
 الدور تخصيصاً من غير تخصيص **قوله** قد دخل فيه الخ فان هذا الجمل وان
 كانت غير مفيدة لفائدة تامة لكونها واقعة موقع المفردات او جملة
 للمخاطب لكن من شأنها ان يقصد بها الافادة كما انك تكرر واقعة مؤ
 او معلومة **قوله** فلم يخرج ولا ضمير لانه كلام الا انه مشتمل على نحو

هذا

قوله اي محكية بها عن الواقع لله والمراد المحقق حيث فسر الخبر والاشارة
بعبارة فارقة بينها قريبة عن ذهن المتدبر فارغة عن الشكوك التي
وردت في هذا المقام كالا يخفى على الواقف عليها **قوله** لان النسبة
في هذه المركبات مجملة لا يخفى ان النسبة ليست مشتملة على امور
متعددة حتى يتصور فيها الاجال والتفصيل في ذاتها فحق كون النسبة
في المركبات الواقعة خبرا مجملا انها ملحوظة في ضمن المجموع المركب
حيث انه مجموع وليس منفصلة اي ملحوظة قصدا اذ لو كانت كذلك
لما امكن حل المركب المشتمل عليها على شئ كما يشهد به الوجدان **قوله**
فيكونا لتبين عنها الخ بخلاف ما اذا كانت ملحوظة قصدا فانه لا
يدل للاحاطة بها كذلك من ملاحظة المشوب والنسوب اليه
مما ذكر منها عن الفرق فلا يمكن التمييز عنها بالمفرق **قوله** ولا يصح القول
الخ توهم البعض وضع الالفاظ مطلقا لانفسها لانها ما عتاد
اطلاقها فهي مالة على انفسها وليست دلالتها عقلية لا انحصار
في دلالة الاشارة على المؤثر وبالعكس ولا تأثير ههنا ولا طبيعة اجمع
مدخلية الطبع ههنا فهي وضعية **قوله** لا يحتاج الى هذا التعليل
اي تاويل الماهل الواقع طرف الكلام بهذا اللفظ وجعله كلمة حكيمة لا بد
في الحكمة الحقيقية **قوله** غير مالة على انفسها اذ لا تغاير بين الشئ ونفسه
حق يتصور بينهما دلالة **قوله** بل هو الخ بيان لنشأ غلط من توهم التوهم
يعني ان انفسها ما بنفسها عند الاطلاق انما هو بواسطة حضورها
عند اللفظ فذهن السامع لا بسبب حضور الدال عليها وانفسها
الشئ بحضوره بنفسه ليست بدلالة **قوله** فيحكم عليها عطف على
مختص اي مختص بانفسها في ذهن السامع فيحكم السامع على تلك الالفاظ
باحوال عارضة لها بالنظر الى ذاتها مثل زيد ثلاثي و باحوال عارضة
لها من حيث دلالتها على العافي نحو ضرب فعل باض **قوله** ولكن
سكت اي دلالتها بناء على التقاير الاعتيادي بينهما فليست تلك

وضع الالفاظ لانفسها

الدلالة

الدلالة بالوضع بل هي بالعقل فانها في الحقيقة دلالة اللفظ على الالفاظ
الذي بتسبيه التقاير وهو حال من احواله واثر من اثاره **قوله** ويدعو
الخ دفع لما قال ذلك المتوهم من ان وضع المهمات لانفسها
كونها مهمة لان اهلها معنى انها ليست موضوعا لمعان سوى
انفسها **قوله** ما لا يقدم عليه الخ فانهم في جميع مباحث الالفاظ
حال الالفاظ لقياس الى معانيها كجست الدلالة للمفرد والمركب **قوله**
وغير المشتبه له والكل والجرف وكلمات المهمات موضوعات لان
لما اخرجوها عن تلك التقسيمات ولان الحكمة في احداث الالفاظ
اللغوية اعلام ما في الضمائر واستعلامها التيم المعاش فان الالفاظ
مد في الطبع وذلك مفقود في وضع الالفاظ المهمة **قوله** ولا يمكن ان يكون الالفاظ
ذات المهمات **قوله** فكيف يصح الاخبار عنها الخ في قولنا مهمل ويدعو
مقلوب زيد **قوله** في تاويل الاسم المفرد لوقوعها في موقعه **قوله**
من الخواص الاضافية الخاصة الاضافية ما يكون خاصة للشئ
بالنسبة الى بعض ما عداه **قوله** اذا كان ذلك الغير موضوعا الخ انهما
خاصتان بالقياس الى الفعل والحرف اذا كانا مستعملين في المحاورات
واعترضا الاستعمال لانها لا يوجدان في الاسم ايضا بدون الاستعمال
قوله والالفاظ كلها مهمة كانت او موضوعة فلا او مرفا او
قوله في ذلك اي جواز الاخبار والحقوق التوهم **قوله** لا يخفى عليك اي معنى يلزم
على الظاهر او على المصداق بناء على ما هو الظاهر من كلامه ان كتاب تحقق فلتة
افراد من الكلام وهي ضربت وضربت زيدا قائما في هذا التركيب مع وحدة الاسناد
فيه والتمامة تكلف بخلاف تعريف صاحب المفضل فانه يلزم عليه تحقق
افراد من الكلام نحو ضربت اقوم رجلا وهو قائم مع تعدد الاسناد **قوله** الاولى
قسمة الخ اشارة الى ان ما يصدق عليه الجملة لا ينحصر في العمل من الاعراب
كايضا من اقسام الاشياء في الامثلة عليها **قوله** فليس شئ من الشرط والجزاء لا
يدخل ذات الشرط انما هو من الاسناد الذي بين طرفيها وصار الاسناد

لا نفسها والسك بالعلم العقل الافرعي

العقلية بينهما من كمال الكلام هو المجموع وح لا بد ان يترك في تعريف الكلام
 او جملتين **قوله** لان الكلام مسوق للكلام اي فالاشارة بالسوق والى
قوله وليعد اي ولبعد الكلام في الذكر من الامور الثلاثة فالاشارة بذلك
 الموضوع للبيان والى **قوله** ولا قوله لا يتفق الخ يعني رعاية الاسلوب السابق
 في الكلمة يقتضي ان يكون ذلك الاشارة الى الكلام ليكون هنا تقسيما بعد
 التعريف كالسابق **قوله** لان التركيب الخ العقل يرتقي الى ستة والمحقق منها
 بالاستقراء فحان فلدفع تلك الاحتمالات الاربعة كان العناية بشأن
 اكثر فلذا صرح بخلاف احصاء الكلمة في الاقسام الثلاثة فانه حصص قطعي
 لا مجال لتقسيم اخر فترك الصريح به بقوله على حكم العقل بذلك **قوله** المنقول
 الى الاشياء الخ وزاد هذا الوصف لدفع ما يتوهم من انه كيف يكون تقدير
 ادعوا والمحال ان ياتى بامتناع ادعوا الخبر **قوله** والاشارة الخ بيان للعلم بالبيان
 اي وان لم يقصرها بالكلمة بل ابقى على عمومها **قوله** والقرينة بيان للثبوت
 المستحقة للتفسير يعني انه جعله من اقسام الكلمة والمقسم معتبر في الاقسام
 الا انه عبر بما يقتضيه **قوله** ما دل بنفسه او في حد ذاته على ان في معنى
 الباء على ما هو المشهور والثاني على ان يكون للطرفية المجازية بان يشبه
 يمكن الشيء في مرتبة ذاته من غير ملاحظة امر اخر يقبح المظوف في الظرف
 في عدم مخالطة امر اخر معه على ما هو المختار من ان في المظرفية اما حقيقة
 او مجازا وان ما قالوا من انه يكون بمعنى الباء او على الادم كلها واجبة الى
 الطرفية المجازية على ما حققه الشيخ الرضي **قوله** لان جعل الخ تعليل للثبوت
 اي جعل كلمة في معنى الباء كما في الوجه الاول خلافا للمختار ان اردى ان في معنى
 الباء حقيقة ومجاز غير مشهور في التعريف ان في معنى الباء مجازا وهو
 محل بالفهم لا يجوز عليه لان فيه قول بالاشارة من غير ضرورة داعية اليه
 اذا اللفظ اقام بين الحقيقة والمجاز والاشارة تجعل على المجاز كما حقق في
 موضعه والحال على الطرفية المجازية كما في الوجه الثاني مجاز غير مشهور في
 التعريف وهو محل بالفهم لا يجوز للحل عليه وفيه اشارة الى ان في جعله

المعنى الاول

المعنى الاول

المعنى الاول

المعنى

صفة للمعنى ايضا مجازا لانه مشهور في التعريف ولذا استشهد عليه بالمعنى
 الدارج في نفسها كذا **قوله** وان الدلالة الخ ردة للوجه الثاني والثالث يعني
 انه لا يصح جعله ظرفا لغوا او حالا من ضمير دل لانه حينئذ يكون قيد للدلالة
 والدلالة غير ثابتة لللفظ في مرتبة ذاته بل انما هي بالقياس الى كونه
 موضوعا للمعنى لا يقال ان الوضع معتبر في مفهوم الكلمة لا في اصطلاحه
 والتعريف انما هو للماهية بالقياس الى تحققها في افرادها لا للماهية من
 حيث طبيعتها **قوله** مع ان صحة الخ متعلق بقوله لان جعل الخ دليل ثان
 على عدم جعله ظرفا لغوا او حالا يعني ان قوله في نفسه على التقديرين يكون
 قيدا للدلالة وتقييد للدلالة في تعريف الاسم بذلك
 يدل على قصور في دلالة الحرف على معناه وانه لا يدل عليه والحال انه ليس الامر
 كذلك اذ لا قصور في دلالة الحرف فانها تابعة للوضع والاسم والحرف و
 الفصل متساوية الاقدام في ذلك انما القصور في معناه لاحتياجه في التقيد
 الى الغير لكونه مارة بالملاحظة الغير ملحوظا بتبعيته وذلك الاحتياج حاصل
 للمعنى قبل وضع الحرف له السابق على الدلالة فلا يكون قصورا في دلالة
 الحرف **قوله** وبما الوضع لم يثبت الخ يعني بسبب وضع الحرف لذلك المعنى لم
 يتحقق حاجة اخرى للحرف بالذات تكون ذلك سببا لقصور الدلالة و
 انما قيد بالذات لان ذلك الاحتياج الثابت للمعنى ثابت بالسمع ولا يلزم
 من ذلك ان من الاحتياج الذي ثبت للمعنى الحرفي قبل الوضع قصور في دلالة
 الحرف **قوله** وبالمجولة الخ اي خلاصة ما ذكر من عدم القصور في دلالة الحرف
 ان توقف فهم المعنى في نفسه على شرط لفظ كان ذلك المتقدم كالمراجع
 المتقدم في ضمير الغائب والضميمة في الحروف او غير كالمخاطب في المضمرة
 المخاطب والتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة لا يستلزم قصورا
 في دلالة اللفظ على ذلك المعنى كما ان توقف فهم المعنى على تحقق القابل
 والفاعل لا يستلزم القصور في دلالة عليه **قوله** اي ملحوظ في حد ذاته
 يعني ان كينونة المعنى في نفسه معناه كينونية في نفسه في اعتبار العقل لاني

فتكون الكلمة دالة على معنى في حد ذاتها
 لاننا نقول الوضع معتبر في مفهوم الكلمة

الحرف

الخارج والمباد منه ان يكون ملحوظا بذاته لا بتسمية الغير كما في الحرف فان
معناه الة للملاحظة متعلقه ملحوظ بتبعيته **قوله** اي الدار الملحوظة
الخ يعني ان في نفسها اما صفة للدار فيكون المقدر معرفة باللام على ان
يكون اللام للتعريف بناء على ان صيغة اسم المفعول للثبوت لا للمحو
لا للموصول كذا لانهم حذف الموصول مع بعض ملته او يكون حالا عن
المتبدا عنده من جواز الحال عنه او يكون حالا من مفعول الفعل المستفاد
من نسبة الحيز الى المتبدا عند من لم يحسنه **قوله** لا باعتبار امر خارج عنها
متعلق بالوجه الثلثة **قوله** واعترض عليه الشيخ الرضوي الحاصل الاعتراض
انه لا يصح ان يكون في نفسه في التعريف من قيل قولهم الدار في نفسها
لانه في مقابلة في غيره ولا يقال الدار في غيرها حكما كذا بل يقال الدار
لا في نفسها اوسع غيرها حكما كذا **قوله** ان ليس مقصوده الخ اي ليس مقصود
المع من التشبيه ان المعنى الذي هو مودى كلمة في في الوصفين اي في
معنى في نفسه وفي الدار في نفسها واحدا بل لا يتصور اتحاد موداهما فنقد
عنا ان يقصد ذلك لان كون المعنى ملحوظا في ذاته بان يكون مقصودا
حصوله بنفسه وكونه ملحوظا في غيره بان يكون ملحوظا في ضمن غيره الة
لتعرف حاله امر مفعول بخلاف الدار فانها غير قابلة لان ينسب الي الغير
بني لا في الخارج ولا في الذهن مع كون ذلك الغير مشتقا لحكمها كاختلاف
القيمة وكذا حكم الدار غير قابل لان ينسب الي الغير بغير **قوله** ابل مقصوده
الخ اضرب عن قوله ليس مقصوده وكلمة بل الاولى للشيء في المقصود
التشبيه بين المعنى والدار باعتبار الامر الخارج منها تارة وعدم اعتبار
الخارج معها تارة اخرى وان امتاز المعنى والدار في اعتبار الخارج فان
اعتبار الخارج في المعنى يكون المعنى تابعا والة لتعريف حاله واعتبار
في الدار يكون ذلك الخارج تابعا ووصفها **قوله** اي ان الموجود الخارج
الخ افاد بهذا التفسير تحقيق معنى القيام بالغير وهو كونه وصفا لا اعتبارا
له في التحقق ومعنى القيام بالذات وهو كون القيام بالغير والتسمية

مطلوب
رفع لزوم حذف الموصول
مع بعض صلة

ملحوظا

معنى القيام بالغير

اذ لا يتغير بين الشيء وناتة حتى يتصور قيامه بالشارح قدمه في الذكي
لشرافته واصالته في الوجود **قوله** في الملاحظة اي بان يكون ملاحظة العقل
اياء والتفاته اليه بتبعيته امر اخر وهو ملكت اليه بذاته كالابتداء
الذي هو الة للملاحظة السير وليس المراد التسمية في الوجود الذهني
على ما وهم اذ ليس الصورة العقلية للابتداء الجزئي حاصلة في الصورة
العقلية للسير فان لكل واحد منهما في العقل صورة على حدة الان حصول
احدى صورتين في العقل يتبع الاخرى **قوله** وفيه تشبيه المفعول
بالمحسوس فالمراد بالوجود القائم بذاته الجسم مثلا وبالوجود القائم
بغيره الاعراض المحسوسة تنويرا للمقصود **قوله** ويظهر منه وجه اخر سوى
ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان اللوم معنى الماء كما
سيجي بيانه وبعض الناظرين توهم ان مراده بوجه اخر سوى ما مر في قوله
الدار في نفسها فاعترض ان في قولهم السواد في زيد بمعنى الاعتبار و
الدلالة على ان وجود السواد باعتبار الحمل كما ان معنى الوجود في نفسه انه وجود
من غير اعتبار غير فقولنا السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من
عنا وان لم يدر من قال يظهر من هذا التشبيه وجه اخر لاستعماله لفظه
في التبدل والتعجب ان ما مر بيان لمعنى قولنا في نفسه لا بيان وجه
استعمال كلمة في على ان معنى قولنا السواد في زيد انما حاصل في زيد كما
ان الماء حاصل في الكوز الان الاول بطريق الوصفية والثاني بطريق
الظرفية **قوله** وهو انه لما شابه المعنى الحرفي الخ يعني ان مشابهة المعنى
الحرفي للعرض والمعنى الاسمي للجوهر مع استعمال كلمة في في الوصفين ومعنى
التسمية في الملاحظة وعدم التسمية فيها كما استعمالها في العرض والجوهر
بمعنى التسمية في الحصول وعدم التسمية فيه كما يقال شابه لا بليس فعلا بل
وليس المشابهة المذكورة مقصودة بالذات كما يكون في التشبيهات الا كما
والاستعارات **قوله** هذا المعنى اي بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون
تابعا لامر اخر في الملاحظة ويكون التفات النفس اليه لاجله كالعرض

محصل

احدهما بالقياس الى الآخر **قوله** اي معنى ملتقنا بالشيء اي ليس المراد بكونه غير
مستقل بالمفهومية انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر كما لدلول التفتي
بالقياس الى المطابق بل انه ملتفت اليه الذهن لكونه حالاً من احواله **قوله**
اي لا يمكن ان يتقبله السامع لما لم يكن توقف تقبل الابتداء المخصوص على
مذكره فضلاً عن ذكر متعلقه بينه بان المراد تقبل السامع وهو موقوف على
تقبل الطرفين الموقوف على ذكر المتعلق صريحاً ولا يكون قولاً لشاح رحمة الله
ولان يدل عليه الا بضم كلمة ماله على تعلقه تكراراً لان قوله لا يمكن ان يتقبل
للمتعلق امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه وقوله ولا ان يدل على امتناع
انفهامه بدون ضمه والا وجه ان يقال المراد الذكر القلبي فيفيد ان تقبله
لا يمكن بدون تقبل متعلقه **قوله** لا يمكن الا بذكر المتعلق صريحاً يعني ان الكلام
في تقبل الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصر وهذا لا يمكن الا بتقبل
الطرفين قصداً ولا يمكن الا بذكر الطرفين صريحاً **قوله** ولعموم وضع من
عطف على قوله لكونه ملتقنا اليه يعني ان الحرف وضمه عام والموضوع له
خاص فلا يفهم الموضوع له من حيث خصوصه بدون ضم ما يدل عليه بخصوصه
وهذا الوجه يدل على ان التوقف على ذكر المتعلق لاجل اللفظ الدال عليه والا
يفيد توقفه عليه لاجل ذاته **قوله** والقول الخ دفع سؤال مقدر وهو انه يجوز
ان يكون موضوعاً للابتداء والمطلق الا ان الواضع شرط استعماله في جزئياته
فلا يشيت وضعها وحاصل الجواب انه يلزم ان يكون كلمة من مستعملة في
المعاني المجازية مع ترك استعماله في المعنى الموضوع له فيلزم ان يكون محالاً لا
له والقول بذلك محالاً متروكة تدعو اليه ولو كان الامر كذلك لما تردد في
لزوم الحقيقة للجاز **قوله** ثم الظاهر ان تلك الجزئيات الخ دفع لما يترتب من
مخالفة الحاصل للمحصل فان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد اذا لا
العقل قصداً في المدلول اسمياً فاننا لاحظته من حيث انه حالة بين السير والبصر
كان مدلولاً حرفياً والحاصل فيفيد ان الابتداء الكلي مدلولاً سمي وجزئياته مدلول
حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي وحاصل الدفع ان جزئيات الابتداء

اعتنا فيه لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث
انه مرض له خصوصية كونه حالة بين السير والبصر مثلاً وبذلك الخصوص
والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً لاحتماله الوقوع على احواء شتى والخص
هي الكلي باعتبار تقييد بخصوصية قصص ان الابتداء المطلق مدلولاً سمي
وانا الابتداء من حيث انه بين السير والبصر مدلول حرفي مع كونه جزئياً
اضافياً له ايضاً **قوله** وابتناء الافراد الخ اي اثبات الافراد الحقيقية لمفهوم
الابتداء وهي ما يتبع فرض اشتراكه بين كثيرين بحيث تكون مدلول كلمة
منها لا شاهد عليه اذ لا يفهم منه الا ابتداء شئ من شئ وهذه المفهومية
لا تقطع الجزئية الحقيقية **قوله** والظاهر ايضاً الخ لان كل مفهوم يلاحظ
العقل تبعاً يمكن ان يلاحظه قصد الكنح لا يكون معناه حرفياً لان الحروف
موضوعة للمعاني النسبية من حيث انها هي روابط والآلة للمعاني المحفوظة
بالذات **قوله** قيل ان معنى الخ يعني ان الحروف لما كانت روابطاً بين
والافعال لعانيها تعلقات بخصوصية بين المعاني المستقلة ابيه من
الالتفات اليها قصداً لان النسب والتعلقات من حيث انها تعلقات
بين الاطراف لا يمكن ملاحظتها قصداً وما يعبر بها من الابتداء والانتها
والطرفية والتقليل والتوكيد والتقريب والاستفهام فهي من لوازم
تلك المعاني فمن اولى موضوعات للتعلق الخاص بين السير والبصر بطريق
الابتدائية منها او الانتهائية اليها وفي التعلق بين الشيين بطريق
الطرفية وان موضوعات للربط الخاص بين المستند والمستند اليه بطريق
يفيد تأكيد الحكم وعلى هذا القياس **قوله** من المعاني بيان للغير على تقدير
ارجاع الضمير في غير الى المعنى **قوله** وفي كلمة اخرى بيان له على تقدير ارجاع
الضمير اليها ولا يظهر وجه لا يراد كلمة في هيئتها وتذكيرها وارجاعها
في الاول وتعرفه **قوله** ورد العبارة الى ما هو المشهور فانهم اذا حكوا على
شئ باعتبار ذاته مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنه قالوا الشئ
في نفسه كذا كما مر من قولهم الدار في نفسها كذا **قوله** وحملها على ما هو

الحق فان مدار امتياز الصرف عن اخويه انما هو على كون المعنى الحرفي ملحوظا
بالسمع والمعنى الاسمي والفعل ملحوظا بالذات والامتناع باحتياجه الى
الضميمة وعدم احتياج اخويه مستفزع على ذلك **قوله** اي لا يصح قول
اشارة لان قوله لعدم مسبقيتها بما يدل على خلافه لا يدل على ظهور
ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبقيتها
لكن الموجود في النسخ التي رايتها قوله وهو ارجاع الضميمة الى المعنى قبل
قوله لا يقال لو كان كذلك مستقلة بالمفهومية كما يدل عليه الجواب
اولا دخل الكلية في صحة الاخبار عنه وبه وانما ذكرها استطراد **قوله**
مع انها لازمة للظرفية اي لا يستعمل الا ظرفا **قوله** المفهوم المستقل
الحق اي لو كان ملتبسا اليه قصدا يبيع الحاكم عليه وبه نظر الى انه لا يتبع
في ذلك امتناعه لاجل امر خارج عن ذاته سواء كان الخارج معتبرا في اصل
الوضع او طاريا في الاستعمال **قوله** ما خلا في الاول فان في موضوع للثبوت
الذي هو ظرف بخلاف قدام فانه موضوع لما تقدم الشيء الا انه لا يستعمل
الا في المكان المتقدم وكذا حال اخواته **قوله** وفيه قائل ان يجوز ان يكون عدم
صحة الاخبار عنه بعارض كافي تلك الظروف فلا يكون دليلا على عدم
استعماله في المطلق ولو قل بدله قوله والا لصح الح والالفهم منه المطلق
عند الاستعمال والخصوصية من الضميمة كافي تلك الظروف لثبوت غير
مناقشة وتفسير خلاصة الفرقان معاني تلك الظروف كلية ملحوظة
بالذات لانقائها عند الاطلاق والخصوصية المستفادة من الاضافة
خارجة عنها كافي سائر الاسماء المضافة وتزوم اصنافها في الاستعمال
لاجل تحصيل الغرض من ومنعها لا لتوقف فهم معانيها على الحروف
فانه لا يفهم منه بدون الضميمة فهي لفهم اصل معناه **قوله** انه اراد بالمعنى
اي المذكور في هذا الاسم ما يشمل المعنى التضميني على سبيل البديل كاشارة
المنكرة اي ما دل على معنى من المعاني في نفسه فيدخل في هذا الاسم الفعل
ويحتاج الحد الى خروج الفعل بقوله غير مقترون بارجاع الضميمة الى المعنى

المفروق

الموصوف بقوله في نفسه اي غير مقترون ذلك المعنى المدلول عليه في نفسه
بزمان من الازمنة وقائدة تعميم المعنى وزيادة فيه عدم الامتناع ما اشار اليه
الشرحه الله بقوله في الصفة الاولى من حصول الامتناع بين الامتناع
الثلاثة فان قيل لو كان الفعل دالا في نفسه على معناه التضميني اعني الحدث
والزمان مع عدم دلالة على معناه المطابق بدونه ذكر الفاعل اعني الحدث
والزمان والضميمة الى فاعل معين يلزم تحقق الدلالة التضمينية بدون
المطابقة وذلك خلاف ما تقرر عندهم من استلزام التضمينية هـ
المطابقة قلنا دلالة الفعل على الحدث باعتبار مادته وعلى الزمان باعتبار
هيئته فهي دلالة مطابقة وان كان المدلول مدلولاً تضمينياً للفعل لكونه
موضوعاً بازا والمجموع من الحدث والزمان والنسبة والدليل على ذلك
انه يفهم كل واحد من الحدث والزمان من لفظ الفعل تفصيلا مع ان المقرر
ان المفرد لا يدل على جزء مدلوله تفصيلا او تقول الماخوذ في مدلول الفعل
النسبة الى الفاعل المعين اجمالا وهي مفهومة منه مع الحدث والزمان
وانما يحتاج الى ذكر الفاعل تفصيلا وهي غير داخلية في مدلوله وقيل
في الجواب ان الدلالة ليست بمجرد انفهام المعنى من اللفظ بل انفهامه
منه من حيث انه مراد التكلم بدليل ان فهم المعنى من اللفظ عند سماعه
عن تذكر الوضع المتأخر عن فهم المعنى واللفظ لكونه نسبة بينهما فليس
العلم بالمعنى عند تذكر الوضع دلالة اللفظ لانها متأخرة عنه لم ترتب
في التفات النفس اليه من حيث انه مراد التكلم بحضور الحدث والزمان
عند سماع لفظ الفعل ليس من دلالة اللفظ فانه في ضمن تذكر الوضع
على الوجه العلم انما الدلالة حضور معناه من حيث انه مراده فهو لا
يحضر ما لا يعلم حضور معناه المطابق بالضميمة ومشاهدة الحدث
والزمان في ضمن هذا المعنى هو الدلالة التضمينية وفيه يجب اما اولاً
فلان القول بان انه يتحقق عند سماع اللفظ الالتفات الى المعنى مرتين
احدهما في ضمن تذكر الوضع والثاني من حيث انه مراد خلاف الوجه ان

واما ثانيا فلان القول بان فهم المعنى متأخر عن تذكر الوضع مسبب له
 فاسد بل تذكر الوضع طريق فهم المعنى وكيفية حضوره نعم انه متأخر
 عن العلم بالوضع المتأخر عن فهم المعنى مطلقا لان اللفظ **واما ثالثا**
 فلانه اذا كان حضور المعنى من حيث انه مراد متأخرا عن حضوره في ضمن
 تذكر الوضع فلا يمكن حضور المعنى المطابق للفعل من حيث هو مراد الابد
 تذكر الحدث والزمان والنسبة في ضمن تذكر الوضع وذلك التذكير
 بعد ذكر الضميمة وحضور الحدث والزمان مجرعا عن النسبة لا يكون
 وضع الفعل **قوله** باعتبار اشتغالها على النسبة اي النسبة التامة
 الى فاعل معين غير مستقل بالمفهومية اذا لم يذكر الفاعل المعين
 النسبة اليه والدليل على ذلك الاشتغال انه لم يستعمل في الجمل قائم
 الاستناد الى الفاعل المعين فلولا اعتبار النسبة في وضعه لم يستعمل
 غير مستندا ايضا كالمصدر وما قيل ان النسبة المذكورة مدلول للهئية
 التركيبية كما في جملة الاسمية فان الفعل يدل على مفهومه تفصيلا مع
 المقرر ان المفرد لا يدل على مفهومه فقيه انما ان اركان للهئية التركيبية
 مدخلا للدلالة على النسبة فسلم اذ هو مقتضى عدم استقلالها
 بالمفهومية وان اركان الهئية مستقلة في الدلالة عليها فنجد شه
 ان لزوم تلك الهئية التركيبية للفعل دون سائر التركيبات مما لا وجه
 له والقول بان الحدث المفترى في مفهومه معتبر من حيث انه مستند
 الى شيء تكلف صريح ان لا دلالة لصيغة الفعل على الاستعداد او مثلا
 واما دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة تفصيلا فليست مدعاة
 فانه من حيث جوهه يدل على الحدث ومن حيث الصيغة يدل على الزمان
 ومن حيث تركيبه بالفاعل على النسبة وتعي ان الخرج عن طريقة القوا
 والحسان على الاعراض عليهم بحجج الشكوك الذي يعترى لعدم التقوى
 كلامهم مما لا ينبغي ان يقدم عليه **قوله** لانه امره الخ يعني كان على الش
 تفسير الازمنة الثلاثة لكن لشبهة امرها تركه **قوله** وهو بعبارة

في ضمن تذكر

ح يكون قيد الدلالة وتقييدا لدلالة بعد الافتزان **قوله** ان المراد
 اقتران المعنى المستقل الخ يشير الى ان ضمير غير مقتن راجع الى المعنى الموصوف
 بالصفة الاولى فيفيد ان المفترى في الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بالزمان
 لا الى المعنى مطلقا ولا الى مخرج الفعل من حيث لانه يصدرق عليه ايضا انه
 يدل على معنى في نفسه وهو الحدث وعلى معنى غير مقتن بالزمان وهو المعنى
 المطابق لاد المعنى لا اقتران الشيء بجزئه **قوله** اي الوضع الغير المسبوق
 يعني ان الاول مستعمل في جزء معناه فان مدلوله المطابق الغير المسبوق
 انما اقتصر بذلك ان لا يلزم في كل اسم تعدد الوضع وسبق احد الوضعين
 على الآخر **قوله** لان معناه العلى لان الافتزان فرع وجود ذلك المعنى
 ولم يكن في الوضع الفعلي هذا المعنى بوجوده وكذا الحال فاسماء الافعال **قوله**
 وخرج عنه الافعال المنسجمة اي ما يدل على انشاء معنى من غير دلالة على
 الزمان اما لانها في عسى او غير لازم كما في اشترت وبعت لافترات
 معانيها الى المعاني الحديثة مع الزمان في الوضع الاول وهو الوضع النيزي
 واعلم ان تفسير هذا القيد اعني عدم الافتزان في هذا الاسم مبنى على تفسير
 قيد الافتزان في هذا الفعل لان السلب انما يقع على تعقل اليجاب وهو
 في هذا الفعل هذا القيد محمول على ما هو المتبادر وهو ان يكون ذلك المعنى
 والزمان المعين مدلول لفظ بالوضع الاصل الغير المسبوق فخرج عنه
 لعدم الدلالة على الزمان واسماء الفاعل والمفعول عند العمل لكونه
 لانهما بحسب الاستعمال دون الوضع واسماء الافعال لدلالتها بالوضع
 الثاني العارض ويدخل الافعال المنسجمة لافتزانها بالوضع الاصل فيكون
 معناه في هذا الاسم عدم اقتران المعنى المستقل بحسب الوضع الاصل الغير
 المسبوق فيشملها الافتزان لمعناه اصلا وما لهما افتزان بحسب الاستعمال
 دون الوضع وماله افتزان بحسب الوضع العارض دون الاصل ويخرج
 ماله افتزان بحسب الوضع الاصل دون العارض فانه قد يقع ما قيل ان يقييد
 عدم الافتزان بكونه بحسب الوضع الاول مما لا دليل عليه سوى صحيح

السابق

الحد ولو جاز ذلك لما كان كل تعريف بالاعتم باعتبار تقييد بما يجعله
 مساويا وان نحو يزيد ويشكر عليا واسماء الافعال اسميتها انما هو باعتبار
 الوضع الثاني فاللايقان يعتبر عدم الافتزان ايضا بحسب هذا الوضع
 الاول فان فيه اعتبار كل واحد من الوضعين من وجه والقائه من وجه
 اخر **قوله** لان معانيها الخ يعنى ان الافعال المستقلة موضوعة بالوضع الثاني
 لانشاء المعاني الحديثة وهي غير مقترن بالزمان بحسب الوضع الاول
 بل المعاني الحديثة وحاصل الجواب ان الاعتبار افتزان مستقل وهما المعاني
 الحديثة نفسها مع قطع النظر عن وصف كونها انشائية او خبرية وهي
 معتبر في الوضعين فصح كونها مقترنة بالزمان بحسب الوضع الاول **قوله**
 ولما ان تقول في بيان قوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة بحيث
 يطرد الحد وينعكس **قوله** بحسب اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع
 ذاته لحياطا فان الاستعمال بالشايع يقال لما الوضع ايضا لكنه وضع طار
قوله اذ لا وضع لها بازاء المعاني الفعلية بل استعملت فيها استعمالا ثانيا
 بحيث صار المعاني الوضعية متروكة **قوله** على التقلب فان اكثرها اسما و
 ان كان بمعنىها طروفا وبعضها جارا ومجورا **قوله** لا وضع لها بازاء المعاني
 الانشائية بل استعملت استعمالا ثانيا **قوله** بمعنى في نفسه لان التباين
 الى الفهم والاستعمال بلا قرينة دليل لا الوضع **قوله** كما يقتضيه ظاهر عيا
 المصدر رحمه الله في تعريفاتها حيث قال افعال المدح والذم ما وضع لا
 مدح او ذم و افعال المقاربة ما وضع لدفع الخبر رجاء او حصولا او اخفا
 فيه واسماء الافعال مكان بمعنى الامر والمعنى وانما قال طاهر لان كان ان
 تصرف عن الظاهر بان اللام ليست صلة للوضع بل لام الفرض وان
 كان المراد بما في الاستعمال **قوله** لم يسل الشايع هذا الطريق كما اعتبار الوضع
 بل قيدا للوضع بالاول **قوله** ولهذا لا اجل للمدح وعدم رضا والمصلح بحسب
 الشارح ايضا **قوله** انها بمعنى المصادم التي لوحظت معها الافعال يعنى
 انها موضوعة للمعاني المصدرية ومستعملة فيها الا انما لوحظت معها

الظنيرة

كان مع

الافعال

الافعال العاملة فيها اطلق عليها اسماء الافعال بادق الملازمة و
 ليست بمعنى الافعال حتى يتقصر التعريفان بها طرعا وعكسا **قوله** ولا
 بانها الخ اي لا يجب الشايع ايضا بانها موضوعة للصنيع المخصوصة فريد
 موضوع اللفظ اهل وهيئات لصيغة بعد المعانيها **قوله** قال الشيخ
 الخ تايد لصنع الجواب الاخير **قوله** لم يحطربا له لفظ اسكت فعل
 انه ليس موضوعا للفظ **قوله** الذي حمله مع تأنيها معا في الافعال **قوله**
 فانه قد يستعمل مصدر في الصحاح وله اربعة اوجه اسم لفعل وصفة
 وحال ومصدر فالاول نحو رويد نحو اي سيرا ويلا والحال نحو
 سارا القوم رويدا لما انقل بالمعرفة صار حالها والمصدر نحو قولك
 رويدا عمو وبالاضافة كقوله تعالى فضرى بالرقاب **قوله** تفسير ترخيم اي
 يحذف الزوائد **قوله** لانه قام دليل وهو مخالفتها لها صيغة وتصر فا
قوله قد للاهتمام ككون افادة الاختصاص الذي افاده لفظ الخواص
 نصب العين فلا يزدان لاهية الاستفادة من لفظ الخواص ازالة للتردد
 الحاصل من توهم وجود هذه الخواص سوى الاضافة في الفعل والحرف على
 ما بين في محله **قوله** او مبتدئا واول من بلفظ البعض ولما كان وقع الحرف
 مبتدئا بالتاويل غير شايع ايد بقول صاحب الكشف لكن عيا
 الكشف ليس نصا في ذلك فانه قال ومن في من يقول موصوفة
 كانه قيل ومن الناس ناس يقولون كذا كقوله تعالى من المؤمنين رجال
قوله ولا يبعد ان يقال يفهم ح اي حين جعله مبتدئا ان الخواص المذكورة
 اقل من المتروكة وذلك لان كل كلمة من يكون ولا بلفظ البعض المتنا
 الى الخواص والشايع في لفظ البعض المضاف الى الكل استعماله في
 القليل من المتروكة بخلاف ما اذا جعل خبرا فانه يكون مفاده كون
 المذكور كائنا من الخواص على وجه البعضية فتدبر **قوله** يتبع قريبا
 من ثلاثين من جملتها اء التانيث المتحركة ويا والنسبة وكونها
 غلا ومفعولا وموصوفا وناحالا وتميزا وثنى ومجموعا ومنادى

لا يصير سببا مالم يبين وجهه
 او لتعصر فاكيد للاختصاص

لا يصير سببا مالم يبين وجهه
 او لتعصر فاكيد للاختصاص

لا بد من تعريف العرف في العلم بالحق والعرف في العلم بالحق

ومصنفا ومكبدا ومستثنى منه ومرجعا للغير بلا تاويل ومنصرفا غير
منصرف وايدرا الاسم صريح منه والاختيار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت
والقيام اذا خرجت والتكثير والتعريف والتذكير والتأنيث **قوله** كانت
ابتدائية اتصالية وهي ما يكونا الجورر بها مبنيا للشيء باعتبار اتصاله به
سميت اتصالية لانها تباين الاتصال بخوفه عليه السلام انتهى
بمنزلة هرون من موسى اي انت متصل في ونازل في منزلة هرون متلا
ونا زلا من موسى **قوله** هذا من الناس ومن لانسان فان الاولى بتعريفية
لكونه بعضا من الجماعة والثانية ابتدائية اذ ليس الشخص بقبضا من
الطبيعة بل جزئيا لها والعرف متصل بالكل خارج عنه **قوله** لان مرتبة
اقل الخ على ما هو للشهود من ان جمع العقلة الثلاثة الى عشرة وجمع الكثرة
للعشرة الى ما لا يتناهى **قوله** لان اسم لزوم ذلك لان التنبيه على فائدة لانا
ان يكون له مدخل في فائدة اصل المعنى **قوله** اذ لا فرق الخ على ما هو للمحققين
من ان الاختلاف بينهما انما هو في جانب الكثرة دون العقلة فان اصل
كل منهما ثلاثة **قوله** تفسير لما يتضمنه به يختص الخ وفائدته دفع قتال
ان يكون الباء داخلا على المقصود كما في الشايع في الاستعمال **قوله** وانما قيل
الخ حتى لا يتوهم الاستدراك ولا يحتاج الى التفسير **قوله** باخذ فيه اي
باخذ المعنى اللغوي في المعنى العرفي فانها في اللغة ما يوجد في الشيء ولا
يوجد في غيره والعرف اعتبر فيه قيدان اذ هو كونه خارجا محمولا **قوله**
ولم يخش الخ دفع لما يرد من انه اذا كان المعرف الخاصة بالمعنى العرفي لما
خارجا غير محمول وحاصل الدفع ان التعريف بالاعم جائز عند المحققين
اذا كان المقصود امتياز العرف عن بعض ما علمناه وههنا كذلك اذ
تمتيز الخاصة عن الجنس والعرض العام فيشموله للفصل والعرض
المحمول المختص لا يضر اذا المقصود معرفة ما به يتميز الاسم عن الفعل و
الحرف وكونه خارجا محمولا لا مدخل له في ذلك **قوله** كما هو ظاهر الامر
لان الاصل في الاطلاق الحقيقة والعرفي اللغوي معان مجازية عنده

اهل

اهل العرف كمن انما لم يكن ما ذكر من معنى الخاصة عرف النخاة ايضا
كاثير فرقا للمع رحمة الله في الاختصاص بين الحد والخاصة بان الحد
مطرد ومتكسر دون الخاصة فانه لا يلزم انعكاسها الجواز عدم شمولها
قوله ويؤيد لفظ الحد فان ذكرها مع الحد قرينة لكونها بمعنى العرف كلفظ
الحد **قوله** كان عند المذكور الخ لعدم كونها محولات على الاسم **قوله** وهو
ذكر المبدأ الى المشتق منه واراده المشتق فالمراد مدخول اللام في الجور
والتكوين والمضاف والمستند اليه **قوله** اي اللام باعتبار دخولها
فمراد لك لان المتبادر من عبارة المصنف رحمه الله ان يكون للدخول
المضاف الى اللام خاصة للاسم دون اللام لان المضاف اليه خارج
من المضاف مع ان اللام والتكوين والجور من خواصه **قوله** وانما قال لك
احد دخول اللام ولم يكلف على قوله اللام مع انه اخصر واظهر لان
المتبادر من الحكم باختصاص شيء بشيء ان يكون المختص وصفا للمختص به
فاعتاله وليس اللام والتكوين والجور ما يتصف به الاسم وان كانت حاصلة
فيه **قوله** وكان اللام فيها اي لام التعريف في قوله اللام بدل من المضاف
اليه كما هو راي الكوفيين والعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع
في العرف استعمال اللام مطلقا فيه وهو لام التعريف بخلاف ما
عداه فانه يستعمل فيه بالاضافة فيقال لام الابتداء ولام الامر ولام
جواب القسم والعهد الذي في قوله هم من جنس اللام في تفسير
الشارح رحمه الله بلام التعريف بيان اللام الذي هو مختص بالاسم
في الواقع لا بيان لما استعمل لفظ اللام فيه فانه مستعمل في الغرض
المبهم **قوله** لكنه لم يتعرض لاي لم يتعرض لشيء رحمه الله لشمول حرف
التعريف لحرف التندار لظهور اختصاص حرف التندار بالاسم عقلا
فلا حاجة الى بيان اختصاصه بالاسم فشموله لا يصح وداعيا الى
اختيار على اللام **قوله** اي في ضمن اختيار الخ فتكون نكتة اخرى
لاختيار اللام على الالف وعلى حرف التعريف مرجحة له وعلى التندار

كلاما مبتدئا لبيان نكتة اختيار اللام على الالف **قوله** ان اللام داخله بكسر الخاء
 لكونه مفعول ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية ولذا دخل
 الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف لدلالته عليه **قوله** ويختص
 في الجنس والعهد لان اريد به معناه من حيث هو ومن حيث التحقق
 في ضمن كل افراد او فرد منه في الجنس وان اريد به حصة معينة
 في جنس اللفظ وقد حضر باللفظ من غير احتمال الاشتراك فيه فلا
 تعين وما قيل ان اللفظ اذا اطلق يحتمل ان يراى به نفسه وان يراى به
 معناه فاللام الداخل على المعرف بالتعريف اللفظي ليعين ان المراد به
 اللفظ دون معناه فقيه ان ذلك مستفاد من خارج لادلاله
 للام عليه ولو كان للتعين لكان للجنس والعهد وقد انتفى الامر ان
 هيئتها **قوله** معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع
 له لزم ان لا يدخل لام التعريف على الاسم حال كونه مستعملا في معناه
 المجازي لكونه خلاف وضعه فان المعنى المجازي غير ما وضع له واللام
 موضع لتعيين ما وضع له **قوله** ولو اريد الخ لوارى بالمطابقة
 ما يكون قصد به لا في ضمن دلالة اخرى سواء كانت على ما وضع له
 او غير ما وضع له وقا لوالدالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة لكون
 اللفظ مستعملا فيه مقصودا منه والتقص والالتزام فهم للجنس
 واللازم في ضمن الكل والملازم **قوله** لزم جواز دخول الخ اي لزم جواز
 دخول لام التعريف على الفعل اذا استعمل في مجزئ الحديث لكونه معنى
 مستقلا مدلوله مطابقة لهذا المعنى **قوله** لكن اي عن دخولها
 الخ يعني ان الاستعمال المجازي فرع للاستعمال الحقيقي والاستعمال
 الحقيقي للفعل ياتي عن دخول اللام عليه لكون معناه الحقيقي غير
 مستقل فكما الاستعمال المجازي بخلاف الاسم فان كلتا حالتيه
 على السواء لكون معناه الحقيقي والمجازي مستقلا **قوله** اويقال
 الخ يعني ان فرض تجريد الفعل عن النسبة مجرد فرض عقلي غير صحيح

من معناه

ما قيل كاللام الداخلة في فان المراد

في الاستعمال ومادة التقصص يجب ان تكون متحققة **قوله** ليس
 اكثرها الخ انما قال ذلك لاننا لا نضاهيه بمعنى كونه مضافا يتقدّم
 الجرحا صفة حقيقة **قوله** اذا لم يرد به معناه سواء اريد به مجرد
 اللفظ فقط نحو اللام على او واشد الليل او اللفظ من حيث دلالاته
 على معناه نحو قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا اي هذا القول من
 حيث دلالاته على معناه **قوله** ولذا لا شئ لعدم كونها حقيقة
 طوى بيان طرادها بان يقول كلما وجد تلك الخواص والجسم
 وعدم كونها شاملة طوى بيان انعكاسها بان يقول كلما انتفى تلك
 الخواص انتفى الاسم ففي كلامه نشر على غير ترتيب اللف **قوله**
 لاخصاص كونه موصوفا للخ فان الموصوف والخال في الحقيقة
 يكون مستندا اليه للصفة والخال والمفعول مستندا اليه للفعل
 المبني للفعل والتميز عن النسبة مزال عن الفاعل والمفعول فلا
 يعطى لشيء منها الا ما يصلح ان يكون مستندا اليه **قوله** وايضا ان تلك
 الخواص الخ لاكثرها وهي ما عدا الجرح فان التعريف باللام واللام
 والتكثير الذي هو مدلول التنوين دواعي يقتضي ايرادها وكذا الالف
 من كونه فاعلا ومبتدئا مذكورا ومتروكا مقدما ومؤخر الى غير ذلك
 والمزايا جمع نرية كقضية الفضيلة **قوله** اذا دلت الخ اي الجرحا ما هم بمعنى
 الحركة والحرف الدال على كون الشئ مضافا اليه فيكون معطوفا على
 اللام اما مجرورا حلا على لفظه او مرفوعا حلا على محله لكونه فاعلا
 للدخول واما مصدر من الفعل المبني للمفعول اي كون الشئ مجرورا فيكون
 مرفوعا معطوفا على الدخول **قوله** وقصر عليه التنوين يعني هو ما اسم
 بمعنى التنوين الساكنة التي تتبع حركة الاخر فيكون معطوفا على
 اللام واما مصدر بمعنى كون الشئ متونا فهو عطف على الدخول
قوله اي حرفا من الجرحا يعني ان الجرحا بالمعنى الاسمي او بالمعنى
 المصدرى بحرف الجرحا فانه حرف اثره الجرح واما الجرح بالمعنى

كثرة

المصدرى فهو بمعنى القطع **قول** أى الجز الذى لا قدر ذلك لان قوله
واما الاضافة اللفظية اه جواب سؤال يرد على قوله لانه اثر حرف
الجر من انه انما يدل على اختصاص الجر الذى هو اثر حرف الجر لا اختصاص
الجر مطلقا ولا شكا انه لا يتم بدون ذلك التقدير وحاصله ان
الجر الذى ليس اثر حرف الجر لا يكون الا فى الاضافة اللفظية وهي
فرع المعنوية واختصاص الاصل بوجوب اختصاص الفرع كيدلا بختا
الفرع الاصل **قول** بيان للمخالفة لا التقي المخالفة **قول** ان يختص
الفرع بالمراد بما يخالف ما يقابل وبما يختص باصل الاسم لانه الذى
به الاضافة المعنوية وذلك المقابل منحصرا فى الفعل لان الحرف لعدم
كون معناه ملحوظا بانه غير صالح ان لا يكون مضافا اليه فضلا
عن ان يختص به نوع من الاضافة فلذا اصرم بالفعل **قال** كما يقتضيه
سياق الكلام فان سوق الكلام فى هذا الاسم ومنه خواصه راجع الى
الاسم بخصوصه **قول** والاولى للاسم أى وان لا يكون المراد كون
الشيء مسندا اليه بل كون الاسم مسندا اليه لانه الحكم عليه بكونه
من الخواص من الفائدة ضرورة اى كون الاسم موصوفا بصفة يختص به
قول وتوجيه ذلك اى كون المراد به كون الشيء مسندا اليه مع ان الضمير راجع
الى الاسم وجهان حاصل الاول ان الحكم على الشيء الواحد يختلف بحسب اختلاف
العنوان فان حكم على زيد باعتبار انه انسان بالحيوانية كان لغوا وان كان
حكم عليه باعتبار انه جسم كان مفيدا فكذا الحكم بالاختصاص على الاستثنا
اليه ليس باعتبار ملاحظة الاسم بخصوصه بل باعتبار ملاحظته بما
هو اعم منه كالكلية والشيء مثلا وحاصل الثانى ملاحظة الحكم بما
لاختصاصه قبل الاختصاص المستفاد من نسبة الاسناد الى ضمير الاسم
وحينئذ يكون اعتبار هذه النسبة لتأكيد الحكم بالاختصاص كافى
فى الظهور علامة الرجل لحيته **قول** وبالجملة أى يحمل الوجهين **وقوله**
انه يجب ان ينظر حالة الحكم بالاختصاص الى مطلق الاسم ونوعه الى

طالع
الحكم على الشيء
بمطلق العنوان

خفوه

خصوصه حتى يكون مفيدا سواء ذلك بالنظر والملاحظة قبل
ملاحظة الاضافة فيكون الحكم مقدما على الحكم فى ملاحظة كما
فالوجه الثاثيرا وبعد ملاحظة الاضافة اليه كما فى الوجه الاول
قول بعيد لانه خروج عن السوق **قول** يعنى ان العرب لا تخط الخ
بدليل انهم لم يستعملوا الا ذلك **قول** المراد بالاختصاص الخ لا التقييد
حتى يرد ان الفعل ايضا قابل للتخصيص بالمفعول والظرف والحال
وبغيرها **قول** الا الطبيعية الخ أى المفهوم من حيث هو والمفهوم
من حيث هو بمنزلة الجزئ الحقيقى لا يلاحظ معه الافراد لانه
فرع اعتبار التحقق ولذا قال الفقهاء ان لا اكل لا يقبل التخصيص
بطلام دون طعام بخلاف لا اكل الا قال المنطقيون ان العنصر
الطبيعية بمنزلة الشخصية **قول** فلا يقبل التخصيص أى بالمعنى المذكور
قول وفيه تأمل اى فى كون المراد من التخصيص ههنا ما ذكر
تأمل لانه يجوز اضافة المصدر الدال على مجرد الحدث الى التكرم فلو كان
المراد بالتخصيص ما ذكر لزم ان لا يكون هذه الاضافة مفيدة للتخصيص
لعدم افادته تخصيصا لاشتراكه فى اشتراكه فى الطبيعة مع انه لا
فان هذه الاضافة للتخصيص لكونه اضافة معنوية الى التكرم وقد
مردوا بانها يفيد التخصيص ففى المراد من التخصيص الذى هو فائدة
الاضافة اعم من تقليل الاشتراك والتقييد ولا خفاء فى وجود هذا
النوع من التخصيص فى الفعل فلم يصح ان فائدة الاضافة مختصة بام
مطلقا **قول** ان قلت جريانه فيه الخ اثبات لاختصاص مطلق
التخصيص بالاسم بان جريان التخصيص بمعنى التقييد فى الفعل
انما هو باعتبار معناه المصدرى لانه المقابل للتقييد بالظرف
والحال دون معناه المطابق وهو معنى اعمى لكونه مد لالا مطابقا
للمصدر تقييدا للفعل لم يوجد هذا النوع الا فى الاسم فخرج اختصاص
التخصيص مطلقا بالاسم وحاصل الجواب اننا لانعلم انه لم يوجد

مقابل

الا في الاسم نأتيه ذلك لولا يقبل ذلك المعنى المصدرى التعميد
 بالظرف والحال الا في قالب المصدرى وليس كذلك فانه قابل له
 في قالب الفعل ايضا كيف لا وكيف لا يكون قليلا له في الفعل
 والحال انه حال كونه مدلولاً للفعل مقيد بالزمان الذي هو
 مدلوله **قوله** ليس الا بغير الرود وزيدا لم يرد معنى اسمي فلم يوجد
 الاضافة بواسطة حرف الجر لفظا الا في الاسم فلا حاجة الى التيقيد
 بتقدير حرف الجر **قوله** ولما الحسن الوجه الخ فان الاضافة فيه
 متحققة مع عدم افادته التخفيف بحذف التنوين او ما يقدم
 لان سقوط التنوين فيه بواسطة اللام **قوله** لا بمعنى الماعث
 الخ اي لا بمعنى يصح ان يؤخذ منه النعت لكيلها وهو النسبة بتقدير
 حرف الجر سواء كان منسوباً او منسوباً اليه **قوله** وانما جعله الخ على صيغة
 المتكلم اي انما جعلنا كون الشيء مضافاً في عبارة الشرحه الله في مقابلة
 المعنى العام ولم نجعله في مقابلة كونه مضافاً اليه اذ عبارة المص لا ساء
 هذا المعنى حتى يحتاج الى الاعتذار عنه لانه محتاج الى تقدير اليه ولا
 على تقديرين **قوله** والعطف الخ جواب ما يتوهم من ان يكون بحرف قوله
 والاضافة معطوفة على قوله والاسناد فيكون لفظاً اليه متعلقاً
 وانما كان بعيداً لان الظاهر حينئذ تاخير اليه عنهما **قوله** ولقوله قد
 من حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً اعم من كونه مضافاً
 ومضافاً اليه من خواص الاسم **قوله** ولان المصنف رحمه الله دليلنا
 على جعله في مقابلة المعنى العام يعني انه مرضى للمعنى رحمه الله حيث
 فسر عبارة المفصل على وجه الترهيد بهذين الاحتمالين فقال وانما
 اراد المصنف اراد الجميع ولم يقل او اراد كونه مضافاً اليه **قوله** ان
 قلت كيف يصح الادة الجميع اي كونه مضافاً ومضافاً اليه من لفظ
 الاضافة فانه لا يجوز استعمال لفظ واحد في معنيين سواء كانا
 حقيقيين او مجازيين او مختلفين وحاصل الجواب ان ارادة الجميع

قوله ولقوله قد من حيث جعل الاضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً اعم من كونه مضافاً ومضافاً اليه من خواص الاسم

مبنى على استعماله في معنى يشتملها اما على سبيل الحقيقة بان يكون
 لفظ الاضافة موضوعاً لمطلق النسبة مجردة عن خصوصية
 الطرفين واما على سبيل عموم المجاز بان يراد منه ما يطلق عليه
 الاضافة **قوله** لا شبهة في اننا نجد الخ اذ لا شك ان بين غلام وزيد
 حالة مخصوصة اي ارتباط بواسطة حرف الجر مقيسة تارة الى
 غلام ويمبر عنه بكونه مضافاً ومقيسة تارة الى زيد ويمبر عنه
 بكونه مضافاً اليه **قوله** فلهذا يدعى الخ اي فعل المص يدعى ان
 تلك الحالة يمكن تصورهما مجردة عن خصوصية الطرفين بان
 يلاحظ من حيث انه ارتباط بين الطرفين بواسطة حرف الجر من غير
 نظر الى خصوصية كونه منسوباً ومنسوباً اليه وانما قال يدعى
 لان تصورهما مجردة فرع ان يكون الحالة المقيسة الى طرف متعلق
 بالماهية بالحالة المقيسة الى طرف آخر وهو منوع لجواز اختلافها
 بحيث لا يكون بينهما اشتراك الا في مجرد لفظ الاضافة **قوله**
 وان لفظ الخ عطف على انها اي يدعى ان لفظ الاضافة مفعولة
 لتلك الحالة المجردة عن الخصوصية وهذا ايضا مجرد دعوى اذ
 المتبادر من لفظ الاضافة من غير لفظ اليه الحالة المقيسة الى
 احد الطرفين عن المضاف لاما يشتملها والمتبادر علامة الحقيقة
قوله ويدعى الخ هذا ايضا مجرد دعوى لانه استعمال اللفظ في المعنى
 المجازي من غير قرينة له وحمل الجميع اي حمل الجميع في عبارة المعنى
 على ارادة كلا المعنيين للاضافة على سبيل البديل فكانه قال اراد
 المضاف فقط او اراد كلا من المضاف والمضاف اليه سبيل البديل
 فبعد ان لفظ الجميع لا يساعد وايضا المقابلة بين ارادة المضاف
 وبين ارادتها على سبيل البديل مركبة كما نقلنا اي من لا يضاف فيها
 سبق من قوله فان اسما الزمان تصانف الى الفعل لان الاسم
 الخ فان المضاف اليه مجموع الملتبذ والخير لا المبتدأ وهذا مبنى

على ان العرب لا يكون له اعراب محلي وفي قولنا ان زيد قائم في محل
المتبعا مجموع ان مع اسمه **قوله** ينبغي ان يكون الخ ولم ينص القول
الاول ان يقول ان المختص بالاسم الجرافة او بتقدير لا محلا والمراد
من المضاف اليه فيما سياتي المضاف اليه الذي هو من اقسام
العرب بدليل انه في بيان المجرورات التي من اقسام العرب **قوله** وان
معنى الفعل على الحدث فقط يابى من كونه مضافا اليه لاعتبار
في الفعل من حيث كونه مفسوبا واما الحدث بعد اعتبار نسبتة الى
الفاعل فلازم اياه عنه كيف وهو يقع مستندا اليه ايضاً في
قولاك تجمع بالمعنى في نحو امتك يوم قدم زيدا الجار والبارقان
الحار والبارد وقعا صفة ليوم فلم يتعرف بالامانة لما جا ز
توصيفه بها **قوله** من الاعراب بمعنى الاظهار يقال اعراب الرجل
اذ بين رافض فالهضم للتقديرية **قوله** وازالة الفساد من عربيت
اذا فسدت وعربت المخرج اذا غصن وفسد فالهضم للزالة كما في
اشكيت **قوله** وهو محل اظهار المعاني فانه بمصلاحيته للآ
صارح لا لاظهار المعاني المعنوية عليه من الغا عليه والمفعولية
والامانة وازالة التباس بعضها مع بعض بخلاف المبني فعلى
هذا صيغة العرب اسم المكان **قوله** من اعراب الكلمة ومنه
اعراب الحروف وهو يبين حركاتها وسكونها **قوله** من الاعراب
العرفى ما اختلف اخر الى راي المصم واختلاف اخر كما اختار
الزحشرى **قوله** باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه يعنى الاعراب بالمعنى
العرفى سواء فسر بما به الاختلاف او باختلاف الاخراس جامد
اما على الاول فظاهر لانه عبارة عن الحركة والحرف واما على الثاني
فلان الاختلاف وان كان معنى مصدرا لا اختلاف اخر ليس حتى
حدوثا حتى يكون الاعراب مصدرا فلا يجوز الاشتقاق منه امتداد
الابا اعتبار النسبة اليه باعتبار تحققه فيه كافي فوله

ل

ليل مقراى ناقرا باعتبار تحققه فيه وحينئذ يكون القياس كسر الراء
لا فتحه لا يقال جاء الظرف من الجامد ايضا نحو سبعة ومضيقة
ومضعة لانه مختص بالثلاثى كافتى عليه في الفصل وبما هنالك
ظهر لندفاع محش الحشى كالاخفى **قوله** وفيه انه لو جاز الخ يعنى انما
لا منظم ان القياس في الاشتقاق باعتبار تحققه فيه العرب بكسر
بل القياس الفتح على ان يكون اسم مكافى لان صيغة المفعلة موضوعة
لمن قام به الفعل لا لما تحقق فيه قيل في جواب ان كلام المصنف رحمه الله
مبنى على ما اختاره الزحشرى من ان الاعراب عبارة عن اختلاف
وحيث يكون القياس عرب بكسر الراء لان الاسم العرب يختلف
الاخر لا محل للاختلاف اذ لا يجعل الفاعل مكان الحدث فلا يسمى
باسم المكان وفيه بحث اما اوله لان قوله باعتبار تحقق الاعراب
فيه يابى عن هذا التوجيه فان العرب اذا كان متصفا باختلاف الاخر
كما اعترف به لا حاجة الى اعتبار الظرفية واما ثانيا فلان الاختلاف
صفة الاخر لا الاسم العرب وبعد التقييد بالاخر لا يصير صفة للاسم
كما حققه السيد الشريف في تعريف الدلالة نعم انه يستلزم وصفا
اعتباريا للاسم وهو كونه بحيث يختلف اخر لانه ليس معنى
الاعراب العرفى واما ثالثا فلما عرفت من انه لا يلزم من كون اختلاف
الاخر معنى مصدرا ان يكون اختلاف الاخر معنى مصدرا حتى
يكون الاعراب مصدرا ومع الاشتقاق منه **قوله** من البناء الى النبي
ما خوذ من البناء بالمعنى المصدرى بعد نقله من البناء من معناه
الحقيقى الى صوغ الكلمة في قالب هيئة لا تتغير لمنااسبة اشياء
على ما هو الغرض من معناه الحقيقى اعنى القرار وعدم التغير فلا ينافى
قوله لانه شبه الخ حيث يدل على انه ما خوذ من البناء بمعنى الصوغ
المذكور **قوله** والمصحح الخ يعنى ان الفاء موضوعة كغير مصنوع ما
بعدها عقيب ما قبلها في الزمان لكنه يستعمل في كون المذكور

س

بعد هاتين في الذكر على ما قبلها ومن هذا الباب عطف تفصيل
 الجمل على الجمل والمفسر على المفسر لان موضع ذكر التفصيل بعد
 الاجمال والتفسير بعد التفسير ثم انه وقع في النسخ التي دلتنا كون
 ذكر ذلك المفسر ولا يظهر فائدة نية اسم الاشارة **قوله** الدالة
 على قيدا لقسم الخ يعني ان العرب وكذا المبنى ليس قسم من الاسم لان
 القسم يكون خاص من المقسم مطلقا ولا شئ من العرب والمبنى
 كذلك اشول العرب للفعل المضارع والمبنى للمبنى الاصل بل هما قيدا
 لقسمي الاسم وهما الاسم العرب والاسم المبنى ولذا حلل اللام على العهد
 اذ لو جعل الجنس يلزم التعريف بالاختصاص اذا العرب مطلقا شامل
 للمضارع مع ان التعريف لا يصدق عليه لكونه معربا حال الرفع
 بدون التركيب **قوله** ذلك الخ اي كونه للعهد والاشارة الى الاسم
 العرب ثابت لانه في احوال الاسم فالعرب الاسم العرب وذكر اقضا
 فالقسم الاسم العرب **قوله** بقية المقام وهو كون المقام مقام
 بيان احوال الاسم واقسامه **قوله** اذا عمل له وان دكب مع غيره **قوله**
 فذكر الاسم ح اي حين انتفاع المقص بقوله تركيبا يتحقق معه عامله
 لتحقيق التعريف وتنبية بتصريح ذكر الجنس يشبه بعضها بعضا
 فيكون كل منها مبنى الاصل فلم يصدق عليه انه لم يشبه مبنى الاصل
قوله وفيه بحث الخ يعني المنفي في تعريف العرب ليس مطلقا الى
 المشابهة انما من كلمة الاو لها مناسبة بوجه ما للمبنى الاصل ولا
 اقل في كونه كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة في البناء وهذه المشابهة
 منتفية عن معنى الاصل ولا اقل في كونه كلمة ولفظا بل المشابهة المؤثرة
 في البناء وهذه المشابهة مبنى الاصل فيصدق عليه انه لم يشبه
 مبنى الاصل **قوله** والاسم الدور لانه حينئذ يكون بناء كل من اقسامه
 لاجل بناء آخر فيلزم توقف كل منها في البناء على الآخر **قوله** وجميع
 المضمومين هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره **قوله** كما

نحو

يقال لاحد الخفين زوج هذا زوج للاخر والمجموع زوج في نفسه **قوله** والظاهر
 الخ يعني ان الظاهر بناء على المعنى المتبادر صدق التعريف على ما يكون
 مركبا من كلمتين فضا عدا كجعلك فقط وعدم صدقه على مثل زيد
 مع ان الامر بالعكس فان الاول ليس بمعرب عند المصنف والثاني معرب
قوله لا يقل تركيبا مع عامله بل مع عامله فقط مع انه اقل تقدير لثلاث
 يخرج عن تعريف العرب الاسم المركب الذي عامله معنوي بخور زيد
 في زيد قائم فانه معرب مع انه غير مركب مع عامله اذ لا تركيب للفظ
 والمعنى **قوله** وسيعدان يلد الخ اذا اطلاق التركيب مع الشئ على مجرد مقارنته
 في التحقيق بعيد **قوله** لا خصوصية الاول فانه المناسبة المؤثرة
 في البناء انما تتضمن معنى مبنى الاصل بخوان زيدا ومشاهاة اياه كالمركب
 او وقوعه موقعه كترال او مشاكلة للواقع موقعه كقطان او وقوعه
 موقعه ما اشبهه كالنادي المقصوم او اضافته اليه بخور من عذاب
 يومئذ ولا شك ان المشابهة من احد وجوهه **قوله** فلا يلزم في التعريف
 الخ نعم يلزم توقف معرفة حد العرب على معرفة المناسبة المعبر
 في البناء ولا محذور في ذلك لان الاعمال انما يتصور على كائنها و
 لاجل هذا قدم بعضهم المبنى على العرب والمهم اخره لكثرة مباحث
 العرب **قوله** كما يلزم فيه اي الجمالة في التعريف **قوله** ولم يعين اي
 تلك القوة **قوله** ولم يقسم بما اصله البناء اي جعل الاضافة بيانية
 ولم يجعلها بمعنى بني اصله بان يكون اضافة اسم المفعول الى مفعوله
 او مبنى فاصل او مبنى لاصلة لان الاصل جميع في الاعراب كالاسم
 لتوارد المعاني عليه **قوله** لان المتبادر من معنى الاصل الخ بناء على ما نقرر
 من ان اطلاق المشتق على ما انصف بمبدأ الاشتقاق حقيقة بما دون
 شأنه ان يصنف به مجازا والمتبادر من معنى الاصل ان يكون البناء محلا
 له بالفعل بحسب الاصل لان يكون نشأته البناء سواء حصل
 له او لا من حيث هي جملة لاسم حيث وقوعها موقع المفرد فانها

في الاحتياج الى الضميمة

الافعال البناء خلا عند البصريين
 خلافا للكوفيين فانهم قالوا المضارع
 اصله

بهذا الاعتبار معرفة محلا فضلا عن ان يكون مبنى الاصل **قول** اكتفى
 في تحقق العرب الخ افاذا لمحتنى بهذا العناية فوائدا لا فائدة ليس
 المراد من قوله اعتبار العلامة انه اعتبار الصلاحية المذكورة في مفهوم
 العرب فانه عرف العرب بما اختلف افرع باختلاف العوامل بل اعتبر
 في تحقق العرب في الاسم اي في كونه معربا الثانية انه ليس المراد من
 اعتبار مجرد الصلاحية المذكورة اعتبارها بشرط كونها مجردا بل انما
 من ظاهرا العبارة فانه باطل للزوم ان لا يكون الاسماء حال انتفاء عنها
 بالاعراب معربة بل المراد انه اعتبارها من غير اعتبار امر اخر فيرجع الى انه
 اكتفى بالصلاحية الثالثة ان الصلاحية بمعنى القابلية فيجوز
 ان يجمع مع الاستحقاق دون الاستعداد الذي لا يجمع حصول
 الشئ بالفعل الرابعة ان الاستحقاق في اللغة بمعنى سزاو بودن
 وهو معنى الصلاحية فيرجع الى انه اعتبار استحقاق الاعراب ومعناه
 غير ظاهرا الخفاق باقامة وجود اسباب الاعراب مقام الاستحقاق
 فيرجع المعنى الى انه اعتبار الصلاحية لوجود الاسباب التي بها يستحق
 الاعراب فانفج المقصود غاية الانصاح والمراد بكونه قابلا لوجود
 جميع الاسباب قابلية لوجود جميع الاسباب على ان الامانة لا
 كما هو الاصل في الجمع المضاف وهذه القابلية بان لا يكون مبنى
 الاصل ولا مناسبا له لان مبنى الاصل لعدم كونه محلا للمعاني
 المعتورة لا يقبل التركيب الذي يتحقق معه عامله والمناسب له
 لكونه متصفا بالمناسبة لا يقبل عدم المناسبة سواء وجد
 اي جميع الاسباب بالفعل كزيد في زيد قائم حيث تحقق التركيب
 والعامل وعدم المناسبة او لم يوجد للجمع بالفعل بل بعضه كزيد
 حين التعداد حيث اتى فيه التركيب وتحقق العامل وان وجد
 فيه عدم المناسبة **قول** بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
 الخ فان قلت بعد اعتبار وجود اسباب الاعراب في تحقق العرب

في جملة

ملاحظة

ما الحاجة الى اعتبار القابلية اذ لا يمكن وجودها بدون القابلية قلت
 فائدة التصريح بان مقابلة منقسم بنفسين ما اتنى فيه القابلية
 كقولنا وما اتنى فيه الاسباب مع وجود القابلية كالاسماء المعددة
 واخرج كل منهما عن العرب **فصل** **قول** كانهم وقعوا في ذلك في ذلك
 التعريف لا من احداهما لفظ العرب فان العرب يستلزم الاعراب
 والاعراب ما يختلف الاخر والثاني ان افراد العرب يوجد في اكثر
 منها الاعراب فان الاسماء المعددة وما اعرب به مقدر قليلة و
 فهو ان الحقيقة الاصطلاحية ذلك واقاموا العارض مقام
 الحقيقة ولم يعرفوا ان الاعراب بالفعل من عوارضه المفارقة بل
 صحة قولهم لم تعرب الكلمة وهي معربة فيمن قال ضرب خالد
 جعفر باسكانها وبالعكس في هؤلاء **قول** على اختلاف فيه فان
 من قال العلم عبارة عن العلم بالمسائل المدركة للعلم بالمسائل
 المجردة حكايته لمسائل العلم ومن قال انه عبارة عن العلم بالمسائل المجردة
 علما **قول** اشار به الى ان ليرة لانه تعريف بالخارج المحمول ولا يتوقف
 معرفة مفهوم اختلاف الاخر على معرفة مفهوم العرب حتى يلزم
 الدور وتوقف معرفة تحقق الاختلاف في افراد على معرفة انها
 معربة بالنظر المميز المتبع لا يقدح في التعريف وبهذا ظهر تضاد
 ما قيل في تقرير وجه العدول انه لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان
 معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة العرب فلو عرف العرب
 به لزم الدور وما اجيب به عنه من اننا لانم معرفة الاختلاف وتوقف
 على معرفة العرب اذ يجوز ان يعلم ذلك من استعمالات العرب قيل
 ان يعلم العرب وفساد ما قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف
 على معرفة العرب بالنظر الى المتبع لكنه موقوفة عليها بالنظر
 الى غير المتبع العرب لا يمكن ان يعرف اختلاف الاخر بالمتبع لان
 العارف بالمتبع لا يتعلم العرب بهذا التعريف لانه يكون عينا

وهذا الذي دون الفناء
 في الدور لا يوزن
 ما قيل ان العلم العرب

فتمين ان يكون معرفة اختلاف الاخر بالتعلم في هذا الفن وتعلم في
هذا الفن يتوقف على معرفة العرب فلو عرف العرب به لزم توقف
معرفة العرب على معرفة العرب فيلزم تقدم الشيء على نفسه اما اولا
فلانا لا نعلم لزوم العتب لجواز ان يكون مقصود التعلم من معرفة
العرب بهذا التعريف ان يجعلها واسطة لاحكام اخر سوعا للاختلاف
واما ثانيا فلانه ان ارد بقوله وتعلم في هذا الفن يتوقف على معرفة
العرب ان معرفة مفهوم الاختلاف موقوفة على معرفة عرب او
معرفة ان هذا عرب على ان هذا عرب فقد الفساد وان ارد انها موقوفة
عليها باعتبار انها مقصودة من تعريف العرب في هذا الفن فهذا
بعبارة ما ذكر المحشي رحمه الله **قوله** بالاضاد في المقصود من التعريف
اي في حصول المقصود من التعريف وخلاصة بيانه ان المقصود من
تعريفات موضوعات بوجه ليتعدى بها احكامها الى جزئياتها بمرقة
صدق تلك المفومات على تلك الجزئيات مثلا المقصود من تعريف
الفاعل ان يعلم الفاعل بمفهوم يصلح ان يصير وسطا يتعدى به احكامه
الى جزئياته بان يصدق تعريفه عليه بان يقال هذا فاعل وكل فاعل
مرفوع فهذا مرفوع واختلاف الاخرين جملة احكام العرب المطلوبة في
البحر فلا بد من معرفة العرب بوجه اخر يصير وسطا لتعديتها
الحكم الى جزئياته فلا يصح تعريف العرب للزوم تقدم الشيء على نفسه
وبما ذكرنا لك ظهرا الفساد لازم من التعريف في ترتيب المقصود
منه عليه وليس مقصودا بالنسبة الى غير المتتابع على ما فهم من قوله
ان الغرض تدوين علم النحو **قوله** فيلزم ان يكون الصغرى عين النتيجة
لا يقال ويلزم انه لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا لكون مفهوم القول
عين نفس مفهوم الاكبر لانا نقول معنى لا فائدة للحكم الفرق بالايجاب
والتفصيل كما في حل الحد على المحدود بخلاف التوقف كما سيبيح
قوله والنتيجة متأخرة عنها ابتداء او بواسطة ولا شك ان المتأخر

حساب المعلوم ان تعلم
تلك الموضوعات

على الموقف على الشيء موقوف على ذلك الشيء فان قلنا انه توقف اخر
سبب عن توقف الواسطة ابتداء ولما توقف عليه بتوسطها
كانا متأخر المذكور بواسطة الدليل **قوله** فيلزم تقدم الشيء على نفسه
لا في ضمن الدور على تقدير تأخر النتيجة عن الصغرى ابتداء وفي ضمن
الدور على تقدير تأخرها بواسطة الدليل **قوله** وقد اشار الى قوله الحق
تطبيق لعبارة الشرح على ما ذكر من البيان **قوله** اي معرفتان هذا و
ذلك معربا لاشارة الى دفع ما يرد على عبارة الشرح رحمه الله من انه
ان ارد ما صدق عليه العرب لا يتم التعريف لان الكلام في مفهوم
العرب وحاصل الدفع اختيار الشئ الثاني لكون قيد الحيشية ملحوظ
فالمعنى المقصود من معرفة ما صدق عليه العرب من حيث انه معرف
اي من ان هذا وذاك معرب **قوله** فان التصديق في الاخر بيان لكون
المعرفة المتقدمة اعني التصديق بانه مفرد مسببة عن معرفة مفهوم
الاختلاف **قوله** فلا يلزم تقدم الشيء على نفسه لان المتقدم معرفة
مفهوم الاختلاف بطريق الاجمال في ضمن لفظ العرب والمتأخر معرفة
بطريق التفصيل في ضمن ما اختلف اخر به **قوله** لانا نقول لا مدخل
اه حاصله ان الفرق الاعتباري بين الموقف عليه والموقوف انما
ينفع في دفع لزوم تقدم الشيء على نفسه اذا كان للاعتبارين مدخل
في التوقف فانه حينئذ يكون الموقف والموقوف عليه في الحقيقة
دينك الاعتبارين اما اذا لم يكن لهما مدخل في التوقف فالموقوف
والموقوف عليه شيء واحد لا تغاير فيه يؤثر في التوقف فالامر
ههنا كذلك اذا الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على هذا او ذلك
الذي هو النتيجة متوقف على تصور مفهوم العرب الذي هو
محول في الصغرى **قوله** وهي اي نفس مفهوم الاختلاف واحد
في صورتها الاجمال والتفصيل اي في الصغرى والنتيجة وليس بملا
تفصيلا متوقفا على ملا حلقته اجمالا حتى ينفع في عدم لزوم تقدم

الذي هو الاول لا ان ثبت الواسطة

الشيء على نفسه وتقدّم بالحق المحقق رحمه الله في تحقيق هذا المقام
بما لا مزيد عليه والعجب من نظر في كلامه ولم يتحقق فيه شئ عليه
محميا بفضل **قوله** تبدل ذات الدال على الدال على الفاعلية والمفعولية
والامتنافاة بالضرورة واذا تبدل ذات الدال تبدل دلالة ما يصف
قوله تبدل دلالة المقصود الخ أي دلالة على الفاعلية والمفعولية
والامتنافاة مع بقاء ذات الدال مثلا الفتح في رأيت اسما ومرت
بأحد باق على حاله وفي الأول دالة على المفعولية وفي الثاني على
الاضافة **قوله** لأن الحركة لا تقوم بالحرف لكنها متاخرة عنه
في التلفظ ولذا تلفظ بالحرف حالة الوقف من غير الحركة **قوله**
ما يقوم به الحرف وهو المتكلم في متفاهم الحرف والهواء المتوج في
الخارج في التحقيق **قوله** لكنها تابعة أي لا يمكن التلفظ بالحركة
الابتداء تلفظ الحرف كما ان الصفة تابعة للموصوف في التحقيق
قوله ان قيل ان دلالة الدال على اسمها كان او مؤنثا يجمع على
فواعل نحو كواهل وكواكب فاذا كان صفة فلا يجمع على فواعل وقد
شد نحو فارس وهو لك ولو شئ سوا كان بالتاء او بدونه مثلا
فواعل وفعل نحو صنوارب وخواس ونوم وحيض ومن ههنا قيل
في الجواب يجوز ان يكون عوامل جمع عامله كما في قوله عليه السلام
ليس في العوامل والحواصل صدقه لأن العامل قل ما يكون غير كلمة
لكن عدم معنى عامله في كلام النحاة يرفع هذا الاحتمال **قوله** صدر
اسما أي صار في حرف النحاة اسما لما به يتقوم المعنى المقتضي للافراد
قوله خرج اللفظ قيل انه خرج بقوله اخر أي اخر العرب لأن اللفظ
سببية والجواب ان المراد من الضمير العرب لا بخصوصه بل اعتبار
نوعه كما في قوله والاستدلال به على ما مر لا يقال تقييد العوامل
بالدخول يخرج عامل المتبدل والخير لأن الدخول اما المحقق بالآخر
أو الأول وذلك لا يتصور في الامور المعنوية لاننا نقول ذلك التقيد

بالنظر المعنوي بطريق التقلب لان الاختلاف لا يتحقق
بالعامل المعنوي وحده **قوله** اختلاف منووسا الخ في الرخا
استثمت من عن ذكر منكور عاقل ووقفت على من جاز لك
حكاية اعراب ذلك المذكور وحكاية علامة تشينه وجمعه في
من فعلی هذا كان الاول ان يقول رجل تبدل زيدا لانه لما كان
مجرد مثال لاختلاف العوامل الداخلة على المستقيم منه ولم يكن
في صدد بيان منابطة اختلاف من باختلاف المستقيم عنه
اكتفى على المثال الفرضي **قوله** ما ينبغي منه العنوان أي التعبير
بلفظ العوامل فانه وان صادرا ما كان فيه لمح الوصفية إلا
فهو باعتبارها منبئ عن الحيثية كانه قيل باختلاف العوامل من
انها عوامل **قوله** أي صورة اخر في الرضى اذ قصدنا ان نذكر التميز
والمنتصب عنه الى مركزها الاصل جعلنا المنتصب عنه ان
كان التميز نفسه بدلا من التميز او عطف بيان له فنقول في
كفى زيد رجلا كفى زيد في طاب زيدا باطاب ابا زيد
زيد وان كان التميز متعلقا بالمنتصب عنه اما وصفا له او غير
وصف اضفنا التميز الى المنتصب عنه فنقول في طاب زيد
علما او طاب طاب لم زيد ودار زيد فملى هذا لما عبر الشارح
رحمه الله عن التميز المزال بالامتنافاة وجب ان يكون اللفظ
المختلف متعلقا بالآخر المعرب وصفا له او غير وصف وليس الامر
كذلك ففسر المحقق رحمه الله اللفظ بالصورة بالتحديد عن
بعض المعنى فان اللفظ عيان عن مجموع المادة والصورة لتكون
متعلقا بالآخر المعرب وصفا له وانما يجعل اللفظ مصدرا بمعنى
التلفظ مع عدم الاحتياج الى التحديد لأن التلفظ ليس بصفات
المعرب حتى يجعل اختلافه حكما من احكامه ولانه لا يتصف بالاختلاف
في نفسه بل باعتبار اللفظ **قوله** أي يختلف اخر يجب

التقدير إشارة الى ان التقدير ليس بمعنى المقدار على ما هو ماز لا
 مقدر في نحو جلي مع كون اعرابه تقديرية **قوله** كافي سلبى حالة
 الرفع فانه قد بان الياء بدل على الواو **قوله** كافي معنى وقاضى فانه
 قد بان اصلها معصو وقاضى مع الحرف والحركة **قوله** كافي جلي
 وغلاى فانه قد تلبسها بالحركة من غير تقدير الحرف ما في عدي
 فظ وما في جلي فذلكون الالف المقصود زائدة غير متقلبة
 عن الواو والياء **قوله** فان لم يريد ان فرض اعراب اخرها غير
 متمنع لعدم المانع منه انما المتنع المقروض وهو وجود الاعل
 فيها في التلفظ لثقل الحمل الاعراب بالحركة في غلاى ولو كان
 اللان في جلي بخلاف هؤلاء في جاء في هؤلاء فان فرض اعراب
 اخر متمنع كالمفروض لو وجد المانع وهو مشابهته بنى لاصل
 وان كانا في محل العرب وبهذا تبين الفرق بين الاعراب التقديرية
 في نحو جلي والاعراب المحلى في نحو هؤلاء فتدبر **قوله** لان الالف
 لا يبقى يحتاج في جعل قوله لفظا او تقدير منصوصا على المصدر
 بخلاف الموصوف الى ارتكاب التجوز في كون الاختلاف لفظا
 لان الاختلاف امر معنوي ليس من مقولة الحرف والصوت
 يكون ملفوظا حقيقة بخلاف القول بكونه منصوبا على تقدير
 المضاف اما التجوز في قوله لفظا فترك بينهما بجمله بما اذا
 من الصورة في الوجه الاول وبمعنى الملفوظ على الوجه الثاني
قوله لو جعلت الخ متعلق بقوله بما اذا اختلفوا في ان الحركة لفظ
 او لا فمن فسر اللفظ بما يتلفظ به جعله لفظا بل كلمة ومن فسر
 بصوت يعتمد على الخارج من حرف فضاء قالوا انها ليست بلفظة
 لانها ابعا من حروف المد وكونها سموعة لا يستلزم كونها
 ملفوظة لانها كالوقوف والامالة والفنة **قوله** لان العلة الخ
 فيكون التفصيل قاصرا عن احتياج بيان الحكم اليه هذا على

وهو لفظ اول

تقدير

تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشائع في استعماله
 في مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا
 او لا فيشمل المعنوي ايضاً لكنه خلاف الظاهر **قوله** لان اللفظ
 اما لظاهر بناء على الاصل فاللام ان يكون للعقد **قوله** انه اي قوله
 الاقوال قوله الى ما يشير وانما لم يقل إشارة الى لفظا او تقدير لان
 قوله الاقوال بيان الاقسام الاعراب فهو عبارة عن تقدير لاعراب
 والاعراب اللفظي وقوله لفظا او تقدير هيئتنا بمعنى الصورة
 والفرض لكنه يشير الى تنوع الاعراب فيكون قوله الاقوال إشارة
 الى ما فهم من قوله لفظا او تقدير هيئتنا ولا يكون إشارة الى
 نفسه **قوله** ورايت جلي ومررت بجلي إشارة الى ان بيان الشا
 قاصر حيث لم يورد المثال للاختلاف التقديرى حكما مع انه
 لحقائه احق بالبيان **قوله** اي مدلول هاتين الصورتين إشارة
 الى دفع ما يتردد من انه لا يصح جعل قوله شئ او مجموعا حالان
 رايت مسلمين لانه ان قرى بصيغة التثنية لا يكون مجموعا بل
 قرى بصيغة الجمع لا يكون تثنية وحاصل ما ان المراد مدلول قاي
 الصورتين المكتوبتين فيراى هذان النقشان لينقل الى الثمن
 مدلولهما ولا يقران وهذا الطريق شائع في كتب اللغة في بيان
 وجوب الحركات يقال مثلا الزعم مثلثة الفاعل مدلول هذه
 الصورة مثلثة الفاعل اما ما قيل من ان قوله قولنا معطوف
 على قولنا فهو تقدير لثلاثين فتنقش بمثل قولنا رايت مسلمين
 ومررت بمسلمين فقوله شئ او مجموعا متعلق بالمثلية **قوله** لا بدفع المحذور
 فيكونه تكلفا محتاجا الى اعتبار الحال من المحذور **قوله** لا بدفع المحذور
 وبمسلمين ان قوامع شئ كان المراد من المثل على ما هو المشهور
 الشائع سائر الفاظ المثنى وان قوامعها كان المثل فيه سائر
 الالفاظ الجمع فلا يكون شاملا لها وحمل المثل على ما هو

في مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا فيشمل المعنوي ايضاً لكنه خلاف الظاهر قوله لان اللفظ

في مقابلة الملفوظ اما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا فيشمل المعنوي ايضاً لكنه خلاف الظاهر قوله لان اللفظ

المشهور والشافعي سائر القاطن المشي وان قري جميعا كان المواد فيه سائر القاطن
المجمع فلهذا يكون شاملا لها وحل المثل على ما هو مائل لها في الاعراب الجوفين
سواء قري بصيغة التثنية او الجمع خلافا للظاهر المتبادر حقيقة بان يفتقر
منه العجب **قوله** اي علامة هي النصب اي الامانة ببيانها لا لامية
فان فتحه غير المنصرف نصب وجعل لامة لها **قوله** ان قلت التركيب مع
العامل اه لما كان السائل بقوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف باقفا
لشمول الحكم المذكور بجميع افراد المعرب مستند لاعليه بصورة التركيب
مع العامل ابتداء كفي للمجيب ان يمنع عدم شمول الحكم المذكور للمادة المذكورة
مستندا بالموافاة فلذا قال فيجوز ان يكون التركيب **قوله** الا اذا كان
العامل لفظيا اذ لا يمكن التركيب بين اللفظ والعامل المعنوي **قوله**
بالتركيب الذي يتحقق مع ما لا يمتنع التركيب فلا يريد ان كيف
يمكن تحقيق عاملين معنويين في تركيب واحد **قوله** عاملان معنويان
هنا فان في العمل للعامل اللفظي **قوله** فيتحقق الاختلاف في آخر
المعرب اي العرب الذي جعل مادة التقص **قوله** اجيب الخ اشبات
للتقص بالصورة المذكورة بانه وان تحقق ههنا اختلاف اخر المعرب
واختلاف العوامل حيث توارده عليه عاملان معنويان وعامل لفظي
لكن لم يتحقق اختلاف العوامل في العمل وهو المراد ههنا **قوله** لان
عمل العامل المعنوي الخ لان العامل المعنوي مخصص في عامل المبتدأ
وفي عامل المضارع حال تجرده عن الناصب والجارم وعمل كل منهما
الرفع فان قلت قد ذكر في الباب العامل المعنوي معنى الفعل المتأخر
من غيره وهو قد يعمل النصب ايضا كما في هذا بعلي شيئا فكيف صح
قوله حصر عمل العامل المعنوي في الرفع قلت هذا اصطلاح مختص
بصاحب اللباب والقبول المشهور وما عليه الجمهور وان عامل المعنوي
عامل المبتدأ والفعل المضارع فحسب ولو سلم فالمراد عمل العامل المعنوي
الذي لا يمكن التركيب معه لكون التركيب فيما فرض مع العامل

ابتداء

45
ابتداء ومعنى الفعل المستند من الجامد بما يمكن التركيب معه بالتركيب
بما يستنبط منه **قوله** لا يلزم ان يكون لازما له اي يمنع مفارقة عنه
فليكن الاختلاف المذكور كذلك يفارقا للمعرب حين التركيب مع
العامل ابتداء يعرضه بعد التركيب ثانيا وثالثا **قوله** ان قلت يجوز
ان يقيد الخ اي يمكن ان يوجه الحكم المذكور بحيث يكون لازما للمعرب
بان يقتيد الاختلاف المدلول عليه بقوله ان يختلف باحدا لازمة
ولا شك انه لازم للمعرب حال ابتداء التركيب اذ يصدق عليه انه
يختلفا اخر في وقت ما اعني وقتا لتركيب ثانيا وثالثا **قوله**
وان لم يمكن الخ والسرفيه ان يلزم الاختلاف المطلق يقتضي عدم
انفكاكه عنه في شيء من الازمنة وهو مفارق عنه في زمان
التركيب ابتداء بخلاف الاختلاف المقيد باحدا لازمة فانه
يقتضي عدم انفكاكه عنه في جميع الازمنة وهذا كما مستفصل المطلق
فانه غير لازم للاسنان بخلاف المستفصل في وقت ما **قوله** في صرف
الكلام عن اللفظ الخ اي في هذا التوجيه صرف للكلام اعني قوله ان
يختلف عن الظاهر وهو الاطلاق بلا ضرورة اذ لا داعي الى جعل
لازما لا يقال المتبادر من القضية الخالية عن الجهات اطلاق
النسبة وكونها ثابتة في وقت ما على ما قالوا في بيان وجه تسمية
المطلقة العامة وسيجي في كلام المحشي ايضا لانا نقول ذلك الاطلاق
بمعنى فعلية النسبة المقابل للامكان الشامل للدوام والمقصود
ههنا التقييد باحدا لازمة المقابل للدوام ولذا اختار المحشي
رحمه الله لفظا احدا لازمة دون وقت ما فن بد له بذلك
روما للاختصار ردهل عن هذه الفائدة **قوله** مع انه بعد الخ اي
مع ان الحكم المذكور بعد التقييد بالظرف ايضا لا يلزم لان
الزوم معناه امتناع الانفكاك والاختلاف فاحدا لازمة
تأيجوز انفكاكه عن المعرب لجواز تحقق معرب لم يتحقق مع

والواقع في احد الازمنة

لا يكون مختلفا بالاعتناء
بلا يكون العامل في شيء من الازمنة

الاعامل واحدا واثنان ولم يتحقق عوامل في شيء من الازمنة فاما قيل
ان الاحتمال الصرف لا يكفي لنقض الاحكام الادبية بعيد عن المقصود
بما جعل لما عرفت من ان الاحتمال ينافي في لزوم **قوله** نعم قابلية الاختلاف
للمقربين لما تقدم وبيان لمنشا اشتباه السائل هو انه لم يفرق بين
قابلية الاختلاف للادب والعرب والاختلاف في احدا الازمنة
الذي هو مفارقة **قوله** ولما كان الخ يعني لما كان المتبادر من قوله ان
يختلفان يكونا لاختلاف واقعا في وقت واحد وملكه على الامكان
مصرف عن الظاهر المتبادر لم يتغير من الشرح لهذا التوجيه وما قيل
ان المقصود بيان الحكم الكلي لنتيجه التعلم وحين الخلل على فاعلية لا يفي
الحكم كليا فنية ان الخلل على فاعلية النسبة انما يخل بلزوم الحكم المذكور
للعرب دون كليته نعم لو تحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من
الازمنة لاخل بكليته الحكم ودونه خبط القناد **قوله** في الخ الى قيل
في توجيه الحكم المذكور بحيث يصير لازما ان المراد بالاختلاف المدلول
عليه بقوله ان يختلف معني يشمل الاختلاف الذي حصل بعد الحال
البنائي كافي الاسماء المعداد المركبة مع العامل تبدل والاختلاف الذي
حصل بعد الحال الاعرابي كافي المعربات المركبة مع العوامل ثانيا وثالثا
والمراد بالاختلاف المذكور ثانيا بقوله باختلاف العوامل معني الوجود
بالجبريد معني بعض المعنى لان الاختلاف هو الوجود مع التعبير السابق
وعبر عن الوجود بالاختلاف للمشاكله **قوله** والمراد بالعوامل الجنس
فيكون المعنى ان يتبدل اخر بان يزول حالة البنائي وهو الوقف و
يزول حالة الاعراب لوجود جنس العامل وحينئذ يكون الحكم لا
للعرب بلا شبهة فان اللام الداخلة على الجميع للعهد فان كان معبود
فللاستغناء فان تغذرا الاستغناء بخلاف الزوج النساء فمخا
عن الجنس **قوله** ولا يخفى بعد ذلك كله اما الاول فلان المتبادر من
قوله ان يختلفا اخر اي اخر المعرب انصافه به بعد صيرورته

مورد

قوله

معربا واما الثاني فظاهر واما الثالث فلان نسبة الاختلاف
الى العوامل ينادى على اداة الجمعية فكيف يحكم بطلانه ولا يخفى
الخ يعني ان الظن ان يكونا لخاصة الشاملة هي هنا محمولة على المعنى
العرفي ما يكون شاملا لجميع الازمنة وحينئذ يرد ان الحكم بعدم
كونه من خواصه الشاملة انما يقع لو لم يتحقق في الصورة المعروفة
وهو ما اذا تركيب الاسماء المعداد مع عامله ابتداء عوامل في شيء
من الازمنة فانه لو تحقق فيها عوامل في الازمنة المتعددة كانت
تلك الاسماء متصفة بالاختلاف وان لم يكن متصفة به في وقت
ابتداء التركيب **قوله** لكنها ليست شاملة الخ استدراك لدفع ترم
ناشر من قوله شاملة لكل معرب واشارة الى توجيه عبارة الشرح
رحمه بان يراد بالشامل وقت **قوله** كان القرينة لانها كان ذكرها
وارادة الخاص مجازا لا بد له من قرينة اما حالية او مقالية بان
النون فيها الخ حيث يدل كل منهما على تمامية الكلمة ويسقط عند
الانصاف **قوله** ولعلهم الخ اي ليس مرادهم تشبيهه بالتثوين
في جميع الاحكام فانه باطل لان التثوين كلمة براسها بخلاف النون فانه
جزءها بل مرادهم ان حيثية المشابهة بالتثوين لما وجدت في النون
خلوها عن اللام جائز ان يعمل الحرف السابق على النون وهو الواو والياء
في حكم الاخر بالنظر الى ان مشابهيته النون بالتثوين الذي كلمة براسها
جعل النون في حكم كلمة براسها من هذه الحقيقة وان كان جزءها
بالنظر الى كونه علامة التثنية والجمع **قوله** لاستماع اجماع اللام الخ
يعني لو كان النون حين كونها معرفين للام بمثابة التثوين لزم اجماع
اللام والتثوين وهو ممتنع **قوله** اي محمولة الخ فسر الاختلاف
يا التحول لان الاختلاف لا يكون ناشيا الا من متعدد فيلزم ان لا
يكون حركة زبد في ابتداء التركيب اعرابا ولو اعتبر بالنسبة الى
السكون السابق كان زبد في حال عدم التركيب اي فتم معربا لات

الشاملة لكل

محيى
الاعراب

نسبة الاختلاف الى الطرفين على السواء فاذا كان الاسم في احد طرفيه
معربا لزم ان يكون في الطرف الاخر كذلك دفعا للتفهم بخلاف القول
فانه ناشئ من الحركة الثانية او الحرف الثاني وان كان متقدم حركة
او حرف شرط له لان التحول ان يتصف له بشئ لم يكن له قبل فتدبر
قوله وكذا وصف كونه معربا فان عدم المشابهة والتركيب ايضا سبب
للاختلاف **قوله** لكنه يشكل الخ الوجه الاول اعني تخصيص كل ما لفتا
الفاضل الهندى والوجه الثاني اعني الحل على السببية القريبة نقله
بقيل اشارة الى ضعفه فاما في الشرح نقل الكلام الغير وما في الحاشية
مختار فلا يرد ان الحاشية مخالفا لشرح وما قيل في جواب هذا الاشكال
بان المراد من الحرف حرف علة ساكنة او حرف من المبادئ بقرينة ذكر
مع الحركة فلا يخفى ركائزها لان تخصيص الحرف بما ذكره تخصيص ويجوز
في مجاز يجوز عنه في المحاورات فكيف تركب في التعريفات ولو
مثل هذه التخصيصات لاشد باب نقض التعريفات جمعا ونفعا
على انه يخرج من التعريف تعريف عروف الاعراب لانه من حروف المعاني ولذا
جعلها بعضهم كلمة **قوله** والاول الخ انا قال والاولى ولم يقل والمعد
الخ اما قاجبا كما هو طريق المشايخ قدس سره من هضم النفس وعدم
الاعجاب واما المناقشات التي ذكرها المحقق في الحاشية الالية
لانها لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة السببية القريبة
ولا يتركب مزيد تكلف **قوله** وذلك ان يجعل الالباء لالة الخ اي لالة
التي دخلها في الالة اكثر منه في الوجد كذا في الرضى **قوله** فلان الالة
الشي الخ يعني ان مقتضى سبب بعيد لتوسط الاعراب بينة وبين
الاختلاف والالة لا يكون اسببا قريبا فلا يكون مقتضى الالة
قوله حتى يخرج الى العامل والمقتضى **قوله** لكن المعبر عنه الله الخ اعني
من عدم جعله من تمام الحد بانه مخالف لرضى المصنف **قوله** فانه سبب
قريب له اذا السبب القريب ما لا يتوسط بينه وبين المستب

بعد تخصيصهم

السبب

خ

اخر وهو السبب التام كذلك **قوله** قلنا ليس الخ اي لانهم لا يتفق
المذكور لان العلة التامة ليس لها المركبة من سبب سبب
قريب وبعيد والسببية المركبة من القريبة والبعيدة ليست
سببية قريبة اذ لو كانت قريبة كان سببية اجزاها باسرها
سببية بعيدة فلم يكن مركبة من القريبة والبعيدة وليست
ايضا لعدم تداخل سبب اخر من العلة التامة والمعلول في المركب
من الداخل والخارج ليس بداخل ولا خارج وهذا الجواب بني على
تسليم ان لها سببية سوى سببية الاجزاء والافتيقار ان يقال
ان العلة التامة ليست لها سببية اصلا بنا وعلى ما قاله من
ان العلة التامة بمعنى مجموع ما يتوقف عليه وليس لها تقدم
على المعلول والالزم تقدم الشيء على نفسه فيما اذا كان العلة التامة
مشتملة على المادة والصورة لتقدم مجموع المادة والصورة الذي هو
نفس المعلول على العلة التامة المقدمة على المعلول حينئذ ولذا
قالوا في تعريفها مجموع ما يتوقف عليه المعلول لا المجموع الذي يتوقف
عليه المعلول ووصفها بالعلية والسببية وصف لها بحال
متعلقها كما في زيدا العالم ابو **قوله** مركبة من قريب او بعيد وفي
بعض النسخ المركبة من القريبة والبعيدة فعلى الاولى حال من
سببية وعلى الثاني صفة لها وهو ظاهر **قوله** نعم لو ثبت نفي
لما سبق فاورد كلمة لشارة الحاشية واما المتكلم فالظاهر انه
يتوسط الاعراب بينه وبين الاختلاف لكونه آلة في وصول
اثر المتكلم الى المعرب **قوله** لا يقال لو كان الخ ابطال لان راد بالبنا
السببية القريبة باستلزامه عدم جامعية تعريف الاعراب
بناء على ان السبب القريب يستلزم السبب فالوكان الاعراب سببا
قريبا للاختلاف لزم عدم تحقق الاعراب في المركب ابتداء ولذا
تحقق الاختلاف فيه **قوله** لانا نقول الخ حاصل الجواب منع استلزام

تسببية الاسببية
اجزاها

العلل التامة
سبب
ولا ينجيد

قوله العلة التامة

بلغ

السبب القريب للسبب لان السبب القريب عبارة عما يكون ملاً
 العلية بينه وبين ذلك الشيء لا بينه وبين سببته اي لا يتخلل
 بينهما واسطة وهذا المعنى لا يقتضى استلزامه للسبب الجواز كونه
 مع عدم تخلل الواسطة غير موجب لحصول السبب قوله لا يقال
 فالعبارة الصحيحة للحاورد الفاء بان منشأ هذا السؤال ما تقدم
 من جواز عدم استلزام السبب القريب للسبب فيجوز ان لا يتحقق
 الاختلاف مع وجود الاعراب كافي المركب ابتداء بمعنى فعل هذا البناء
 الصحيحة ان يقال ما يختلف ليشعر بتأخر الاختلاف عن الاعراب
 وجواز تخلله منه لاما اختلف الدالة على تحقق الاختلاف
 بسببه **فقد** ان قيل يمكن ان يجاب ايضا الخ اي من السؤال المذكور بقوله
 لا يقال لو كان المراد السبب القريب لزم ان لا يتحقق الخ يمنع الملازمة
 لان الاختلاف ليس عبارة عن التحول من الحركة او الحرف حتى يقتض
 ساقية احدهما فلا يتحقق في المركب ابتداء بل امثلة **ومن** القول
 الخ بيان لجميع اقسام الاختلاف استطراد اذ لا دخل له في الجواب
 وفي كلام الاسماء الستة فانه قبل التركيب مع العامل كان خبرها
 غير طلة على معنى وبعد التركيب صار بالاعلى الفاعلية والمفعولية
 والاضافة **فوله** ومن علامة الى علامة كيان التثنية والجمع
 فان الياء فيها حال النصب علامة للمفعولية وحالة الجر علامة
 الامتثالية فيها كضمتين في ذلك مفردا وجمعا ولا يفكر ذلك في
 الالف والواو بان يقال ان الالف في التثنية قبل الاعراب غائبة
 لها بعد وكذا الواو لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية
 والجمع والعلامة لا تحذف كذا في الرضى **فقد** غير من عمل
 رحمه الله لا سيما فيما نقل المحشى عن المص رحمه الله في وجه
 اختيار هذا التعريف **فقد** ان المتبادر من نسبة الفعل الى
 المشتق وما في حكمه ان يكون انقفاؤه بمبدأ الاستقاف

اذا تأمل

في قوله
 لا يقال لو كان
 المراد السبب القريب
 لزم ان لا يتحقق
 الخ يمنع الملازمة
 لان الاختلاف ليس
 عبارة عن التحول
 من الحركة او الحرف
 حتى يقتض

في قوله
 لا يقال لو كان
 المراد السبب القريب
 لزم ان لا يتحقق
 الخ يمنع الملازمة
 لان الاختلاف ليس
 عبارة عن التحول
 من الحركة او الحرف
 حتى يقتض

قوله فانه المتبادر الى

سابقا

سابقا على حصول هذا الفعل فيفتنى رجوع ضمير قوله اخذ الى المرب
 ان يكون حصول الاختلاف فيه بعد سير ورته معربا فلا بد في هذا
 الجواب من ارتكاب تجوز كما في قولهم ارمنت هذه المرأة هذا
 الشاب **فقد** وان تحول اخر من الاعراب الى الكسرة اعلم ان نحو غلامى
 اي الاسم المضاف الى ياء المتكلم فيه تحول من السكون الى الكسرة **وقد** قبل التركيب
 بهذا الاعتبار لا كلام فيه لانه تحول اخر المبني وبعد التركيب مع العامل
 فيه تحول من السكون الى الاعراب التقديرى وهو هذا الاعتبار **فقد**
 في العرب وحركات التقديم في الاعراب لانه ما اختلف اخر به من حيث
 انه معرب تقديرى وتحول من الاعراب اللفظى الى الكسرة لان المالم يشابه
 حتى لا يصل كان حقه ان يعرب لفظا الا انه لا اشتغال عمله بالكسرة
 تحول اعرابه الذى استحقه بسبب التركيب الى الكسرة بان يبق الكسرة
 كما كان قبل التركيب ولم يعرب لفظه واعتبر الاعراب تقديرى وهذا هو
 المتصور فان كسرة غلامى بعد التركيب بالعامل ما نه تحول اخر المرب من عراب
 اللفظى الذى استحقه بالتركيب لكن لامن حيث انه معرب بل من حيث انه
 ما قبل الياء ولذا كان هذه الكسرة قبل التركيب موجودا وفي تفسيرنا تحول
 بقولنا بان بقى الخ اشارة الى دفع ما قبل من ان الكسرة كانت موجودة قبل
 التركيب فلامعنى لتحول الاعراب اليها وقد تحو لنا ظروفي هذا المقام
 ولم يحوموا حول المرام قيل لو قال الشعر رحمه الله نحو حركة غلامى كان راجع
 لشموله ما قبل ياء التكلم في نحو مسلمى في جادى مسلمى **فقد** وكذا لجر الجوارى
 اي جرحصل بسبب الجوار كجوار جلكم بسبب رؤسكم فانه تحول من النصب
 الذى استحقه بسبب انفسا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف
 به اخر المرب لامن حيث انه جار رؤسكم وليس هذا الجر من الاعراب على
 ما وهم والآنم تحقّق الاعراب بدون العامل والمفتنى وكذا اورده الشيخ
 السيوطى في الغنية فالحاشية وقال اثبت الجمهور من البصريين والكونيين
 الجر بالمجاورة في التفت نحو حجر ضب خرب وفي التوكيد كقوله يا صاح

بعد التركيب

طرحنا الاعراب
 جرح الجوار

انه معرب بل حيث

بلغ ذوى الزوجات كلهم على المجاورة وزاد قوم وقوعه فحفظا لنسق
 وخرجوا عليه قوله تعالى واستحوذوا برؤسكم وارجلكم قال ابو حبان وذلك
 ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم وزاد ابن هشام وقوعه في عطف البيا
 اما البدل فقال ابو حبان لا يحفظ من كلامهم ولم يخرج عليه احدا
 واما حركات ما قبل هذه الادوات الخ هذا خلاصة ما ذكره التميمي
 بقوله ولا يعترض على الحد بكسر الاخر لاجل ياء الاضافة ويا النسبة
 وفتح لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان على الاخر لاجل
 ياء الاضافة من غير انتقال الى شئ اخر وانتي لاجل ياء النسبة
 وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركها مع الاسم وهذا تغير
 في الاخر فكذلك الالف المثنى ويا الاووه والجمع وبائه وذلك لانه
 قال الاعراب ما اختلف اخر العرب والعرب كما ذكرنا هو المركب مع
 عامله ولا يدخل العامل في المعناني الى الياء والمنسوب والموت
 بالتاء والمثنى والمجموع الابد الحاق الاخر المذكورة لها لانك
 اخبرت مثلا في قولك جاءني مسلمات على المثنى ولم تخبر عن مفرد
 ثم تشبه وكذا البواقي فيقول الحاذق هذه الالحرف كالاسم مبنيا بعد
 التركيب فلم يختلف اخر العرب بهذه الالحرف **قوله** وان ابيت
 عن ذلك اى عن خروجها برجع الضمير الى العرب بناء على انها
 وان لم يكن معرفة قبل الحوق هذه الادوات معرفة بعد الحوقها
 فنصدق على تلك الحركات انها اختلف بها اخر العرب في الجملة
 فخرجت بقيد الحيثية لان الاختلاف حاصل بتلك الحركات
 ليس من حيث انها معرفة بل من حيث انها قبل هذه الادوات **قوله**
 لوجوده قبل عامل الجر تعرضا ولا يعمل الجر اهما ما يشانه ردا
 لما ذهب اليه البعض من ان اعراب نحو غلامى حال الجر لفظي
 فيكون كسوته مما اختلف اخر العرب من حيث انه معرب يعنى
 ان تلك الكسوة موجودة قبل دخول عامل الجر فلا يكون ما اختلف

به اخر العرب من حيث انه معرب فلا يكون اعرابا ثم اضرب عنه
 بقوله بل قبل مطلق العامل لانه المقصود يقنى ان كسره غلامى
 ليست من الاعراب في شئ من الاحوال الثلث لوجوده قبل
 مطلق العامل لانه بسبب الاضافة المتقدمة على التركيب
 كما عرفت **قوله** وكذا الحال في الصور الخ اذا خرجت بقيد الحيثية
قوله جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشئ هذا المعنى ايضا يستعمل
 فيما بينهم حيث قالوا الصفة ما يدل على ذات باعتبار معنى
 قائم وانما حملها على هذا المعنى وان كان استعماله بمعنى ما يقصد
 عن الشئ كذا ليكون بقوله ليدل على المعاني المعنونة مشير الى
 الدليل الاقوى بقوله وانما جعل الاعراب في اخر العرب كما هو
 انه متضمن لوجه كونه مختلفا باعتبار توصيف المعاني بالمعنونة
قوله معطوف على اسم الخ يعنى انه داخل تحت النفي بقوله
 لارادة المقعد بعد لا وليس جملة براسها معطوفة على النفي
 ثم العطف على اسم ان اعنى الضمير اما على محله القريب فيكون
 الاسم منصوبا واما على محله البعيد فيكون مرفوعا وعلى هذا
 يحتمل ان يكون عطف مفرد على مفرد واما ان يكون عطف جملة
 على جملة **قوله** فالاسماء قيد بذلك لان وضع الاعراب في
 ليس للدلالة على المعاني **قوله** من غير استعانة الى العامل
 عدى الاستعانة بالى يقض معنى الاحتياج **قوله** وذلك للاقتنا
 ديثانها اى بيان المعاني لانه متعلق بافادتها واستفادتها انظروا
 المعاش والمعاد وبيان الاسماء لكونها عمدة في المحاورات التي
 يتعلق بها النظام لحصول الكلام بها بخلاف الحروف والافعال
قوله ان لا تنظر الخ فان المنظور هتايان المعنى العربي للاعراب
 ولا يتعلق له بالوضع اصلا وفي التفسير بالتميم بقوله لا يقتضا
 ولا يتبع اشارته الى وجه كونه في غاية البعد **قوله** كذا الاعراب

هو الاختلاف لا تفاقم على ان الدال على المعاني هو الاعراب **فقد**
 ووجه ذلك الخ يعني ان محط الفائدة والمقصود بالافادة في الكلام
 مثبتا كان او منقيا هو القيد الاخير كما لا يكون ذكره لغوا فالمقصود
 بالافادة هنا الاختلاف المدلول عليه بقوله المعتور عليه
 ولما كان اختلاف المعاني مستندا الى الاعراب من حيث اختلاف
 الام حيث دانه نسبت الدلالة على المعاني المختلفة الى اختلاف
 الاعراب اشارة الى مدخلية الاعراب في اختلاف المعاني وبما
 ذكره المحشي رحمه الله ظهر وجه تقديم ارجاع المصدر الى
 الاختلاف على النجاعة الى ما مع كونه المخرج حينئذ متقد
 الذكر صريحا وحينئذ يكون محط الفائدة القيد الاخير كما هو
 استعمال الفصحى وعلى الوجه الثاني يكون القيد الاخير مجردا
 الواقع ولا يكون مقصودا بالافادة **فقد** اولى بان يجعل علامة لكونه
 ظاهرا لوجود الدلالة **فقد** هو المحول من حرف او حركة لان الاختلاف
 من خواص العرب وما يختص به هو المحول من حرف او حركة دون المحول
 مطلقا فانه يتحقق في المبني ايضا حيث يتحول نحو غلام قبل التركيب من
 السكون الى الكسرة **فقد** يلزم ان لا يتحقق الاعراب الا اذا لا محول فيه
 من الحرف او الحركة بل من السكون الى الحركة او الحرف **فقد** يوضح المعاني ان
 كان منقولاً من الاعراب من الاظهار **فقد** وما يزيل فساد الالتباس
 ان كان منقولاً من الاعراب بمعنى ازالة الفساد **فقد** لا يناسب على
 الوجه الاول بل لا يصح اي على الوجه الثاني **فقد** لا حاجة فيه الى
 سبب يقتضيه الخ لان عدم الشيء بكيفية عدم سبب وجوده
 ولا يحتاج اليه سبب اخر لما تقر من ان عدم العلل علة لعدم
 المعلول **فقد** وليس الحركة والسكون الخ جواب عن قوله ولا يطلق
 البناء على الحركات والتقابل جواب عن قوله ان البناء ضد الخ
 ان التقابل بين الاعراب والبناء لا يقتضي ان يكون احدهما سلب

الاخر

الاخر بل يكفي في ذلك ان لا يجتمعا في شيء واحد وهو حاصل ههنا
 لان سبب الاختلاف لاستلزامه الاختلاف منافي لعدم اختلاف
 باعتبار لازمه لا يجتمع معه اصلا **فقد** هو كون الاسم علة الى لغوه
 حينئذ لا حاجة الى تعميم على الفاعلية والمفعولية بما يكون علما له
 حقيقة كما ينبغي **فقد** حتى يكون المعنى الخ يعني الاعتوار ليس ههنا
 بالمعنى الحقيقي بل مستعار لتعلق المعاني للاسماء على سبيل البدلية
 فان يعتبر ان المعاني اخذت للاسماء لغرضها ورودها عليها وهي
 الظاهر لما ينبغي فقرر على صيغة الفاعل ولما ان يعتبر ان الاسماء انما
 بتلك المعاني اخذت لها فيقر على صيغة المفعول لكن الاول ارجح و
 الثاني بالنسبة اليه مرجوح متوهم اما معنى فلما ذكر المحشي
 واما لفظا فلان فاعل الاعتوار يكون متعددا ومفعوله واحد في
 الصحاح اعتوروا الشيء اي تداولوه فيما بينهم وكذلك تعوروه و
 تعاوروه وانما اظهرت الواو في اعتوروا لانه في معنى تعاوروه والشيء عليه
 انتهى فاذا قرأ على صيغة الفاعل كانا العبارة على ظاهره واذا قرأ على
 صيغة المفعول يجب صرفها عن الظاهر بان يقال المعتور كل واحد
 منها على العرب اي على الاسماء العربية وبما ذكرنا ظهر ان ما قاله الفاعل
 الهندى ان المعتور على صيغة اسم المفعول لان المعاني متداولة وان
 ثبت الرواية بكسر الواو يحمل على المجاز العقلي نحو عيشة راضية فيكون
 المعنى على المعاني المعتورة مظهرا ياها العامل محل بحث لان الاعتوار
 بالمعنى الحقيقي لا يصح استناده حقيقة لا الى المعاني ولا الى مظهرها
 وبالمعنى المجازي اعني التناوب يصح استناده حقيقة الى كل منهما **فقد**
 بان الاستناد على صيغة المفعول حقيقة وعلى صيغة الفاعل مجاز
 عقلي **فقد** لان توصيف المعاني الخ يعني جعل العلة الفاعلية
 لاختلاف الاعراب الدلالة على المعاني المعتورة فيفيد ان
 المعاني لاجل وصف الاعتوار يقتضي الاعراب الدال عليها والا

عليه ابدأ لاكون احد المعاني

الكون

ليكن لذكر الوصف فائدة ولا شك ان ذلك الوصف انما هو طريان
 احد المعاني مطروا عليه ابدأ فتبين ان يكون لفظ المعنوي كسر الواصل
 على طري المعاني لبا لفتح الدال على كونها مطروا **فليس** شذوذاً الى ما ذكرنا
 من كون الوصف يقتضي الارباب كون احد المعاني طارية عليه ابدأ
 بالتفصيل الذي ذكره الشارح الرضي رحمه الله فان ذلك التفصيل يتضمن
 بيان ان تلك المعاني احدى طارية عليه ابدأ يقتضي الارباب والاشقي
 احد هذه الصيود بان مركب المعاني المتعددة طارية او كانت طارية
 غير لازمة او كانت واحد منها على التقيين طارية لازمة **فليس** الارباب
فليس وهو ان المعاني قد يطرد بعضها على بعض انما قال قد لانه قد يكون
 في كلمة معينان او اكثر غير طاراً احدى على الاخر كما في الكلمة المشتركة
 ولا يلزمها العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان جاعله
 واصنعاً كانا ومشتقاً ليراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع
 العلامة لاحدهما **فليس** ولا بد للطاري من علامة الخ دون المطرو
 عليه لكونه اصلاً بخلاف الطاري فانه لطريانه لا يسبق الذهن اليه
 فلا بد له من علامة مميزة ولذا احتاج المجاز الى القرينة دون الحقيقة
فليس لا يلزم ان يطلب له اخفا العلامة لكونه غير لازم للكلمة المستعمل
 له في بعض الاحيان فلا يطلب كثير خفة **فليس** والتكثير والفعل
 المستند الى المفعول **فليس** وقد يحتجب له حرف وقد يحتجب لذلك
 المعنى الطاري غير لازم حرف دال عليه صائر كما في حروف
 تلك الكلمة في المثنى والجمع السالم والمؤنث والمنسوب والمعرفة
فليس كالمضاف اليه وكما لو وصف الدال على معنى في موصوف **فليس**
 للتلبس بغيره ولا التباس فيما ان كانا لطاري واحداً فالحكمة ان
 اخف علامة يمكن لازمة على صيغة التانيث صفة بعد صفة
 لعلامة اي اتقان العلم والاطلاع على الاشياء على ما هو عليه يقتضي ان
 لما خف علامة لان طراً احدى غير معين يقتضي نصب العلامة

يطلب

فوق

دفعاً للتباس وزومه له يقتضي ان يكون تلك العلامة في الكلمة
 الدالة عليه ولذا لم يكتف بدلالة العاقل والقرينة وان يكون في
 الخفة لئلا يشغل الكلمة **فليس** ومثل هذا المعنى الخ لان الاسم عند التركيب
 لا يخرج عن احد المعاني اعني الفاعلية والامنافة والمفعولية **فليس**
 وجعلت في بعض الاسماء كافي اسما والستة والمثنى والمجمع فان اعربها
 وان كانت بالحروف التي هي اشقل من الحركات لكن جرد ذلك الشغل
 تلك الحروف هي الحروف التي كانت قبل التركيب جزءاً منها **فليس** ومن هذا النذر
 وجه ما يثار وهو ان الاسم يلزم طريان احد المعاني وهو يقتضي خف
 علامة ولا خف علامة تمكن من الارباب التي هي الحركات او الحروف
 التي اجزاء الكلمات بخلاف الفعل فانه وان طوا عليه كونه مستنداً ابدأ
 الا ان الطاري واحد لازم فلا يطلب له علامة فيه بل علامة ذكر
 الفاعل بعد **فليس** وبخلاف الحرف فانه لا طريان فيه لبعض المعاني على
 بعض لعدم التصرف في الحرف فيكون الاصل فيها البناء وعدم العلامة
 الدالة على المعاني الطارية ابدأ **فليس** مستقار التعلق المعاني بالاسماء
 على سبيل المناوأة استقارة تبعية بان شبه ذلك التعلق بالاخذ
 المذكور ثم اشتق من الاعتوار المستعمل في ذلك التعلق المعنوي
فليس او عجزاً لمرسلاً باستعمال اللفظ الموضوع للاخذ على المناوأة
 داخلية في مفهوم الاعتوار والمجاورة ان كانت خارجة عنه **فليس**
 وانما جعل الارباب الخ لئلا يمكن الارباب مطلقاً في الاخر بل قد يكون نفس
 الاخر صرفاً العبارة عن ظاهره باحد وجوه ثلاثة اما الاول تخصيص
 بالاعراب بالاعراب بالحركات وابقاء الظرفية على ظاهرها وهو المحلول والاشقي
 والثاني ابقاء الارباب على محومه وتعيم الظرفية بحيث تشمل طرفية
 المحل للمحال وظرفية الجزئي للكل فان الجزئي لاستعماله على الكلي كانه
 ظرف له والثالث حذف المضاف اي جعل الارباب في جانب الاخر
 سواء كان نفس الاخر او وصفاً له **فليس** حالاً فالأخر لما من ان

في هذا وبه فالعلامة الكلية والجزئية ان كانت المناوأة

فلا يناسب المضاف ما بعده من غير الفاعل الى الفاعل الحقيقي

اي الحفلة فتوجيهه بحسب المعنى راجع الى الشرح لان مؤداه انهم
الفاعلية فان مؤدى قولنا علم كون الشيء فاعلا حقيقة ومؤدى
قولنا الحفلة المنسوبة الى الفاعل انه علم كون الشيء عدل وكذا الحال
في المفعولية **ف** وتوجيه الشرح اقرب لان المعنى المصدري
ينساق الى الفهم من غير تكلف لكون مجموع الياء والتاء مفيد له
بمخلاف معنى الشيء فانه يحتاج الى تقدير المؤنث **ف** لا يكون الشيء
مضافا فان المضاف يكون فاعلا ومفعولا **ف** واما نحو بحسبك الخ
اي ما الجرا الذي يوجد في المتبادر بحسبك زيد فاعل
مخوف كفى بالله مع انه ليس بمضاف اليه فلو كان الجار زائدا في نحو
هذا التركيب لم يقدح وانهما الجرا فكانه ليس بوجوده ويقال ان
الجرا وان كان موجودا فيه الا انه لما كان اثر الجوف الزائد كان زائدا
فلا يكون علامة لشيء فلا ينافي قولنا الجرا علم الاضافة اذ مضاه
انه علم مختص بالامانة ليس على المعنى **ف** معنى على اصالة
الرفع الخ هذا التعليل مبنى على ان الرفع الحقيقي للفاعل بالامانة
ولما يشبهه اعني المتبادر والخبر بالفرعية والمشابهة لان الواحد
في كل كلام انما هو الفاعل الحقيقي والحكي وكون كليهما مرفوعين
بالامانة **ف** بحسب الاقسام لا يختصاها في الفاعل **ف** المتبادر
والخبر قبل دخول النواضع او بعد بخلاف المفعول فان اقسامه
المفعول المطلق والمفعول به وله ومعه والحال والتمييز والشيء
واسم ان وخبر ما كان وخبر ما ولا المشبهتين بليس المنصوب
التي لنفي الجنس **ف** لم يكن مبنيا عليها اعلى اصالة الرفع
في الفاعل لكن بخبره ان قلة اقسام الفاعل لا يقتضي قلة
افراجه المستعملة في الجا ورات حتى يجبر الثقل بالقلة وحصل
التعادل **ف** وكذا الكلام في قوله والنصب خفيف الخ فانه
ايضا مبنى على اصالة النصب في الفاعيل وما يشبهها منقول

بالفرعية

بالفرعية ولو ترك قوله لانها خمسة وقيل العدة والمفاد
حقيقة او حكا كثيرة بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها **ف**
فيناسب العدة يكون الاقوى **ف** لا قوى او مجعولا
للتقليل يعني جعل الاعطاء المتعدي بلا واسطة الى المفعول
الثاني متعديا باللام بتضمين معنى الجعل للدلالة على ان اعطاء
التقليل للتقليل اعنى الفاعل الذي هو واحد بطريق الجعل والرفع
فلا ينافي حصوله في غيره لاجل المناسبة **ف** انما الخرج للزع
كونه منسوب المحل لكونه فضلا **ف** اما كونه فضلا للربيعي ان الفضلة
ما يتعلق به الفعل ولا يكون مسندا اليه والمضاف اليه
كذلك لا يقتضاه الفعل مع عدم كونه مسندا اليه ومسندا
ف ما عمل الجوف ففي ظاهره اذ حصل بسببه كونه ذلك
الاسم مضافا اليه معنى الفعل ففي محله يكون ظاهرا مشغولا
بالجوف **ف** جازا العطف بالنصب على محله مخوم مرت بزيد وعمرو
او يظهر نصبه اي يظهر امر به المحلى اذا حذف حرف الجر نحو قوله
تعالى واختر موسى قومه اي من قومه وخروا لله لا فعلن كذا
ف فان الفعل محذوف نسبيا نسبيا الى كان الاصل غلام
حصل الزيد بخلاف الفعل مع الفاعل مع الجوف الدال عليه اذ
الغرض التعريف والتخصيص وقام الاسم المضاف مقام اللام لفظا
فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين الجار ومجرور ومعنى الاداة الاختصاص
الذي هو معنى اللام **ف** كمر يزيد على مسيخة البناء للمجهول فان الفضلة
صارحة بقيامها مقام الفاعل **ف** لكن لما كان الواو قالا اصل
مطلقا لا اختصاص له بالفضلات **ف** لم ير واعمالها لان الاعمال
تقتضي العامل بالعمول فيبقى ما بعده منصوبا اي بقي ما بعد الواو
التي بمعنى مع والامتنون بالالفعل **ف** مراد في تعريفه فان المراد
من التركيب الذي ركب تركيبا يتحقق معه عامله **ف** وانما آخر

ومستدام

الخ يعني كان الالف في حينئذ ان يذكر عقيب تعريف العرب وحكمه
 مقدما على تعريف الاعراب لانه لاحظان الاعراب سبب قريب
 للاختلاف والعامل سبب بعيد فالالف تأخير السبب البعيد
 عن السبب القريب في الذكر فيكون الوضع بخلافه **فعله**
 واما استغفائه ذكر العلل الاربع لهيات لازمة للكلم بعد التركيب
 مع العامل مقصود معرفتها من تدوين علم **الخوف** كما قال الخ في
 الباب اقتناء الخوى برعاية هيئات لازمة للكلم بعد التركيب
 بالعامل على تفاوتها بحسب المواضع حاصلا يرجع الى انها اختلاف
 او اخر كل دون كل لا اختلاف اشياء معهوده من العوامل والمعاني
 الحقيقية فعليه البحث عن علل الاختلاف الاربع **فعله** عن صورته
 وهو الاعراب وعن ما فيه الاختلاف وهو العرب وعن ما به الا
 وهو العامل وعن ما لاجله الاختلاف وهو المقتضى وانا اسوق
 اليك الاربع بعون الله مبنية في اربعة اقسام **فعله** وتأخير
 عن المادة والصورة ظاهر لانها على الماهية والفاعل على الوجود
 والماهية مقدمة على الوجود طبعاً كونه من عوارضها **فعله** واما
 تأخير عن الغاية مع انها معلولة لمعلول **فعله** لان الغاية المذكورة
 فالمرن بطريق المتبعية لبيان الاعراب حيث قال الاعراب ما اختلف
 اخر به ليدل على المعاني المتعقبة فتقدمها لزم تبعاً من تقديم
 بيان الصورة **فعله** اولاً انها مقصودة بالذات يعني ان الغاية
 وان كانت متأخرة عن الفاعل معلولة لمعلوله فلها جهة تقلد
 باعتبار كونها مقصودة بالذات وان المعلول انما قصد لاجل
 ترتيبها عليه فلكونها مقصودة بالذات وكان الاعتناء بشانها
 اكثر والاهتمام بذكرها اكثر فلذا قدمت على الفاعل **فعله** كما ذهب
 اليه البصري فكل المضارع معرب للمشابهة بالاسم عند البصرية
 لا لاجل توار المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفية

اعراب

54
 اعراب المضارع لانه لا يتوارد عليه المعاني المختلفة عليه كما في الاسم
 وقال الكوفية اعراب المضارع لانه يتوارد عليه المعاني المختلفة بسبب
 اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتبيين تلك الحروف
 المشتركة وتبين لاحد المحتملات فتعين المضارع تبعاً لتبعته وذلك
 بخلاف قولك لا يضرب رفعه مختص بكون لا للنقود والهي وجرمه
 دليل على كونها للنهي وحقولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن نصب
 تشرب دليل على كون الواو للصرف ورفعه على كونها للعطف ونحو
 جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي اولام الجوزتين
 المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه
 معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كاطراد الاعراب
 في الاسم فيما لا يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان
 المواضع المتبسة وفي الاسم او في الفعل اكثر من غير المتبسة او اقل
 او مساوية لها فانه قد يطرده في اكثر الحكم الذي ثبت في الاقل كخلفهم
 الواو قد واعد لخلفهم في بعد **فعله** مما اقتضاه الخ من الوجوه **فعله**
 التي اقتضاهما المقتضى كما في الاسم واقضاهما الشبه التام بالاسم
 كما في الفعل المضارع **فعله** للاهتمام بالخ معق الاهتمام هنا كونه نصب
 عين الحكم لكونه مقصوداً بالبيان لان مطلق الاهتمام اعني الامتنان
 بالشان لا يصير سبباً للتقديم مالم تبين وجهه ولانه شامل للحق
 ايضاً **فعله** اقل لا مدخل له في التعريف يعني ان الحصر وان كان صحيحاً
 في نفسه لان تقوم المعنى الحقيقي للاعراب منحصر في العامل لكن
 لا مدخل له في التعريف لان المقصود من التعريف تصوير المقهور
 وتنقيشه في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم
 حقيقة كان او اضافياً وبهذا ظهر ركيزة ما قيل اي به يحصل دون
 غير فبينه على ان سببه للتقويم ليس كسببية الاعراب للاختلاف
 فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل **فعله** لصدقه على كل

بمعنى العامل

من الاستدلال ان كل من هذه الامور مدخل في حصول المعاني المذكورة
 فالاسم فيكون لها سببية في الجملة **فلم** الباء للالة اي بناء النقص
 المذكور على جعل الباء للسببية وليس كذلك بل هو للالة اي الاستعانة
 لان استعمال الباء للاستعانة اكثر ولذا جعل صاحبها معنى حقيقيا
 مقابلا للاستعانة بخلاف المعاني الاخرى ما في كتب الاصول وليس
 المراد الالة الحقيقية لظهور انتفاها هنا بل الاصطلاحية
 اي ما اعتبره واسطة لاحداث المتكلم المعاني المذكورة فالاسم
 واعتبارها فيه وليس ذلك الا العامل لما ان المتكلم انما اعتبر المعاني
 المذكورة لاقتضاء العامل ايها فلا يرد النقوض المذكورة **فلم** وان
 لم يسموه الة لادفع لما يقال كيف يقال انهم عدو الة وقد سمع
 عاملا ومؤثرا وحاصل الدفع ان عدم التسمية بالالة لا ينافي اعتقاد
 الالية فانهم للتبني على كونه الة نسبوا التأثير اليه وسموه مؤثرا
 له عامدا ما لم يدخل في اعتبار تلك المعاني وذلك ان الالة ينسب
 اليه الفعل في العرف لمباشرة بها بالفعل كالفاعل بخلاف الشرط
 يقال قطع السكين فلذا سمي القوي التي هي الالة لادراكها التحريك
 مدركة ومحركة **فلم** وسيل ما قيل الخ اي سيطر ما قيل في وجه
 من ان الغرض من التعريف معرفة المعرب بوجه صالح بان يكون
 للاحكام الجارية عليه لم يتبع لغة العرب وما عرف به المصنف
 الله صالح له بخلاف تعريف الجمهور وذلك لان تعريف المصنف
 الله متوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذا في المركب المأخوذ في تعريفه
 ومعرفة العامل يتوقف على تتبع ما يحد منه الة فلا يكون الوجه المذكور
 صالحا لان يصير وسطا لم يتبع لغة العرب وليس المراد ان يلزم
 تقديم الشيء على نفسه حينئذ كما يلزم من تعريف الجمهور كما لا يخفى **فلم**
 لانه نفس في الالة لما عرفت ان الفعل ينسب في العرف الى الفاعل
 والالة لمباشرة بها الفعل ولا شك ان العامل ليس بفاعل فيكون الة

فان قيل

مع ان المدرك هو العرف بواسطة تلك الالة

او مراد بالخبر انه لا يلزم اتفاقنا بين ما هو
 المذكور هنا وبين ما هو في كتب العرب

فان قيل

واعلم ان افاض رحمه الله بهذا البيان احكاما ثلثة للعامل احدها ان خفة
 التقديم وثانيها ان خفة ان يكون لفظيا وثالثها انه لا يجوز ان يفقد
 العالمية والمهولية بين شيئين من جهة واحدة **فلم** لا يجوز ان يفقد
 تقدمه على المعرب لان الاعراب بمنزلة الصفة القائمة فلا يمكن الانفصال
 بينهما **فلم** كما في كلمة الشرط والشرط الظاهر كما اسم الشرط وفعل
 الشرط **فلم** واذا تعلق التعليق اي تعليق حصول مضمون الجراء بحصول
 مضمون الشرط **فلم** فالفعل الى فعل الشرط **فلم** كان علما فيه ولذا
 سقط عنه النون الاعرابي **فلم** ومن حيث وقوع الفعل اي الدعوى
 واقعة على اي واحد من الاسماء كان مفعولا لتعويها فكان لا يقدّم تأخر
 من جهة جهة تنفذه معنى الحرف ووجه كونه اسما **فلم** فسر التقوم
 بان جعل الباء في الالة والتقوم مشتق من قام بمعنى ثبت كما في شئ
 العاوم ومجموع الجار ولم يفسر بالقيام بالقيام في الحصول فيه بان يكون
 الباء صلة للتقوم لان المعنى المقتضى ليس حاصلا في العامل مختصا
 اختصارا من التفت بالنعوت **فلم** كما يقتضيه اصل اللغة الظاهر
 ان يقول كما هو الظاهر على ما في الرضى لان القيام الموصول بالياء
 شاغ استعماله في العرف في الحصول في الغريبان يكون ناعنا له
 ولما كونه اصل اللغة فحل تحت لانه معنى في عرف منقول من القيام
 الانتصاب فان العرض لما كان وجوده وتجزئه تابعين لتجزئه كان شبيها
 بالامر المنتصب بالغير **فلم** فاما في المعنى الخ الظاهر ان يقول انما فسر
 المعنى بان جعل اللام في قوله المعنى للعهد وادبه معنى من المعاني
 المعنوية الا انه لما كان التغير المذكور مستلزما لتقييد المعنى وصرفه
 عن المعنى الجنسي الظاهر قال قديم **فلم** كما ذكرناه في التفصيل الذي
 نقله عن الشارح الرضى في تحقيق كون صيغة المعنوية على بناء اسم
 الفاعل **فلم** استدعاء للاستدعاء اليه لان النسب تم ما خوذ في
 مفهوم الفعل لان له استدعاء التعليق قالوا ان الفعل المتعدي

الفعلة

يستدعي التعليق بالمفعول كاستدعاء الاستناد الى الفاعل لانه
 صار فضلة لمجموع بما الخ يعنى ان العامل بما يتعمم المفتوح النفس كونه
 فضلة وهو انما يتفهم لمجموع الفاعل فيكون المجموع عاملا **فلا** أى
 في لفظه انما جعل البناء عاملا في لفظه لانه يوصل الفعل اليه فهو
 اقدم في استحقاق العمل **فلا** فالعامل هو الفعل اذا الفعل يتوسط
 متلوقة وصل اليه **فلا** لوقوع المضاف موقعة اى ليس حرف الجر
 محذوف فامتناسبا لقيام المضاف مقامه ودلالته عليه فيجوز
 ان يعتبر عاملا وهذا كما ان نصب ان المقدرة في نحو حضر الوعى ضعيف
 فاذا وقع موقعا فاه السببية او واول الجمع جاز نصبها مطرا **فلا** ولذا
 يكتسب الاخر ولو كان حرف محذوف كان غلام زيد يترك كلام لزيد
 لان المقدرة كالمذكور **فلا** بل اذكر الاعراب اى تعريف الاعراب وانواعه
 من الرفع والنصب والجر وكان لتلك الانواع اقسام فالرفع ثلاثة اقسام
 الرفع هو الواو والالف والنصب اربعة الفتحة والكسرة والالف و
 الباء والجر ثلثة الكسرة والفتحة والياء **فلا** بالفاء لبيانها يعنى
 ان الفاء فصية والجزء محذوف اقيم تفصيله مقامه اى اذا عرفت
 الاعراب وانواعه فاعلم اقسامه ومجالاتها **فلا** فالمصنف والمنصرف
 الخ وترك العاطف ليشعر بكون كل منهما مقاما محلا باستقلاله و
 يرد ان الفاء لتفصل ما اجمل سابقا اذا المجمل غير مذكور فيما سبق ولا
 مدلول عليه بالكلام السابق **فلا** فالمصنف والمنصرف الخ وقد استعمله المصنف
 في المعاني الاربعة فاما المعنى الاول في تعريف الكلمة وبالمعنى الثالث في
 قوله والثاني عن مفرد مقدار غالبا وبالمعنى الثالث في قوله ونبي
 على ما يرفع به لان المراد به ما لم يكن مفردا معرفة وبالمعنى الرابع هيئها
فلا داخله فالمصنف لان المراد به ما لم يكن متنى ولا مجموعا **فلا**
 خارجة عن الحكم لان اعرابها بالحرف والحكم هيئها يجب ان يكون
 مساويا للحكموم عليه ليحصل التميز بين اقسام الاعراب ومجالاتها

مبحث اعراب المنصرف والجمع

ان كان مفتوحا

عند

عند من لم يتبع لغة العرب **فلا** فلا يجاب الخ اى لا يجاب بمنع
 دخولها في المنصرف بناء على ان قولنا فالمنصرف المنصرف بالفتحة دفعا الى قوله
 قضية مهيمة بان يكون اللام للمعهمة الذهب والمهيلة في قوة الجرئية
 فكانه قيل بعض المنصرف حكمه كذا وكذا لا يجاب بمنع خرجها
 عن الحكم لانا القضية الكلية ما حكم فيها على جميع افراد الموموع
 فيقتضى القضية المذكورة على تقدير كون اللام للاستغراق فتقول
 الحكم بجميع افراد المنصرف وذلك ثابت لان الاسماء الستة يكون
 اعرابها بالحركات الثلث في الجملة وهو عند عدم الامتانة وكذا بعض
 ما الحق بالمتن اى كالا عند امتانته الى المظهر يكون اعرابه بالحركات
 الثلث تقديره ولا يقتضى شمول الحكم لجميع الافراد في جميع الاحوال
 حتى يراد التعميم بها **فلا** لان مقام الضبط الخ لتفصيل للنفي اى لا
 لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومجالاتها ياتي عن كون القضية
 مهيمة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال حتى يرد
 النقص بها **فلا** لان مقام الضبط الخ لتفصيل للنفي اى لا يجاب
 لان مقام ضبط اقسام انواع الاعراب ومجالاتها ياتي عن كون القضية
 مهيمة او كون الحكم غير شامل لجميع الافراد في جميع الاحوال **فلا**
 مع ان ذكر المنصرف ح اى حين اذا جعل الحكم غير شامل لجميع الاحوال
 يكون قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف لمختصا عنى ما يضيف
 ولم يعرف باللام لانا الذي لا يكون اعرابه بالحركات الثلث لا لا
 غير المنصرف مطلقا لان غير المنصرف المضاف والمعرف باللام يكون
 معروبا بالحركات الثلث في الجملة فلا معنى لاخراجه عن الحكم مع ان
 الظاهر ان القيد المذكور لاخراج غير المنصرف مطلقا **فلا** بل يجاب
 الخ اى هذا الحكم وان كان شاملا للاسماء الستة وما الحق بالمتن
 والمجموع الا انه محصور لما عداها بقريضة ذكر حكمها فيما بعد فهو
 عام محصور البعض بكلام مستقل كقولنا كرم العلماء ولا تكرم

زيدا **فعله** فكان ينبغي الخ فان التصريح ببعض القيود والاكتفاء في بعضها
 بما ذكر فيا بعد تحكم **فعله** اجيب الخ اي لا تحكم في التصريح ببعض
 الاكتفاء ونذكرها فيما بعد في البعض بناء على الفرق بينهما بالحمد
 وعدمه والاعتبار بغير المحصور اكثر كما يقع العقلة عن خروجها
 فيقع الغلط في امور كثيره فيجب التصريح باخراجها بخلاف المحصور
فعله مع ان الاختصار الخ ولولا ذلك كان اللائق التصريح
 باخراجها **فعله** لانه قصد دفع تفتيب اي قصد ان يجعل كل واحد
 من المحليين للاعراب بالحركات الثلاث ملقباً ومقبولاً باسم يخص
 به **فعله** ولانه يلزم الفصل اي يلزم على هذا التعبير الفصل بين
 الصفة اعني المنصرفان **فعله** بين موصوفها اعني مجموع المفرد
 والجمع بما ليس صفة لذلك وهو الكسر الذي هو صفة الجمع
فعله ولتوهم التقلب بان عبر عن المنصرف بالمنصرفين لاشراكه
 معه في الحكم **فعله** لان مقام اي مقام الفرق بينهما في حكم الاعراب
 يا ايمن توهم التقلب على ان توهم التقلب المذكور بان يقال
 عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف بالمنصرف تخليفا
 وكذا في قوله والجمع الكسر المنصرف **فعله** عن توهم المشاكلة فلان
 اي لو لم ياب مقام الفرق عن توهم التقلب في التعبير التزويج
 ياب عن توهم المشاكلة في التعبير المذكور او بعد ملاحظة ذكر
 غير المنصرف فيما بعد كلا التوهمين مضمحلان وعند عدم الملا
 يجوز الوهم كليهما والمشاكلة ان يعبر عن شيء بلفظ غير بوقوعه
 في صحته **فعله** فيكون من قبل قوله تعالى وسامت مرتقا للخ فان
 معناه موضع الارتفاق ولا ارتفاق في النار لانه عبارة عن نصب
 المرفق تحت الخ لا الاستراحة والاستراحة في النار غير من مقام
 الكفار بما لم تنفق لوقوعه في مقابلة قوله تعالى فحسنت مرتقا
فعله ليعبر عن خروج الخ فيه اشارة الى ان مثل سنون وارصون خارج

المتكلمة

توهم

عن

57
 عن تعريف الشارح رحمه الله وان مثل ذلك داخل فيه لكنه ليس بظاهر
 اما خروج مثل سنون فلان المراد ان يكون سالما فيه اذا جمع كما سيخرج
 به المحشى قال الشارح الرضى بعد ما عرف جمع التكسير بما يغير فيه مفرد
 واما التغيير في نحو نترات بلخ العين وفي خطوات وسدرات بنفخها
 فيقدر حصول هذه التغيرات بعد سكون عينها الغرض وان لم تثبت
 نحو نترات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف
 التاء في المجموع بالالف والتاء بعد الحاقها لاجتماع التائين فجمعها
 من باب جمع السلامة انتهى فعلى هذا يقدر ان تغيير السين في سنون
 جمع سنة من الفتحة الى الكسرة والضممة بعد جمعها للتنبيه على
 انها ليست جمع سلامة فالحقيقة كونه على خلاف القياس لفقدان
 شرط جمع السلامة وكذا الحال في ثون وقلوب جمع ثة وقلة عليها
 صرح به في الرضى واما دخول ذلك بان يقال المراد ان لا يكون الواحد فيه
 سالما اما حقيقة او تقدير وعدم السلامة التقديرى متحقق في مثل
 ذلك لما تقر بان ضمة المفرد ضمة قتل وضمة الجمع ضمة اسد **فعله**
 وفيه انها ليست ابعاضا لها الا توهم ايضا ان البعضية انما تقتضي
 الامالة اذا كانت حقيقة لكون البعض مقبولا لكل والمقوم مل
 المتقوم لكن بعضية الحركات المعروفة ليست الا توهم بناء على
 حصولها من اشباع الحركات واما في الحقيقة فالحركات كصفات
 متباينة للحروف يحصل من تخرج الهواء على نحو مخصوص في الخارج
فعله ولو سلم الخ اي ولو سلم كون الحركات ابعاضا لها حقيقة فالتقسيم
 يقتضي الامالة بحسب الذات لا ذات الجزء مقوم لذات الكل ولا
 يقتضي اصالتها باعتبار كونها علامة اذ لا بعضية لها بهذا
 الاعتبار **فعله** ولك ان لا تقدر الاعراب في نظم الكلام هذا على تقدير
 جعل قوله رفعا طرفا او حالا دون كونه مصدرا لان عاملها يجوز ان
 يكون معنويا بخلاف المصدر **فعله** قد اشار بقوله على معنى الخ لانه

الكل كيفية

أى تلبس كان ويكون تلك الحركات الثلاث مما قصد في عليه الرفع والنصب والجر

وهو مطلق الرفع والجر والنصب
أى الغنى والحرارة

يشعر بان الحالية والمصدرة مبنيان على افادة عبارة التي هذا
المعنى لا حظية **فعله** او لم يقبل هذا المصطلح لانه لا يكون له
لا المصدرة فانه على هذا التقدير يفيد ان الاعراب بالنصب نفس اعراب
الرفع بناء على ان المصداق يكون بمعنى الفعل **فعله** فان الاعراب الخ يعنى
ان مفاد العبارة على تقدير الظرفية والحالية الاعراب متلبس بالنصب
والفتح والكسرة حالة الرفع والنصب والجر فوقف على كون الملازمة
الخاصة فصح ان مجرد العبارة لا يفيد **فعله** وهو قصد بيان
اقسام العرب واعلم بها فلا تخطا طه كان مستحقا للتأخير عن جميع الاعراب
الا ان قد علم على ما هو معروف بالمرور يكون اعرابه بالحركات الذي هو
اشرف **فعله** للاصل اى لما هو الاصل فالاعراب من جميع الوجوه وهو
المفرد المنصرف **فعله** بخلاف جمع المؤنث فان لم يتركب فيه التنوين
وان لم يكن تنوين التثنية الذي هو خاصة الاصل **فعله** اكثر ارتباطا بالجمع
بخلاف غير المنصرف فانه اقل ارتباطا بالجمع من الاولين الا باعتبار
المقابلة **فعله** باعتبار الجزاء الاول متعلق بقوله مقابل ومناسب
على سبيل التنازع اى مقابل للمفرد المنصرف باعتبار الجزاء الاول اعني
الجمع ومناسب سماء ثانيا تاسعا باعتبار كون المضاف اليه تسمية للمعنى
فكان مجموع جمع المؤنث جزاء اول **فعله** وليكون ذكرها عطف على قوله
لا تخطا طه اى ليكون ذكر الجمع المؤنث السالم وذكر غير المنصرف على
ترتيب ذكر مقابلها فان مقابل الجمع اعني المفرد مقدم فالذكر على النصف
المقابل غير المنصرف **فعله** لا يجوز انما صفة للمؤنث مع ظهور
لان السلامة صفة له حقيقة وصف الجمع به لانه وصف بحال متعلق
اى سالم مفردة بناية للاصطلاح فانهم قسموا الجمع السالم والمكسر و
جعلوها نفعوا **فعله** اذا جمع اعتبر هذا القيد ليدخل فيه سنوات
وقاصون وارصون فان التغيرات الواقعة فيها بعد الجمع **فعله** جمع مجمل
على وزن فاعل وهو الشئ الضم **فعله** قد دخل فيه عرفات فيه فان

اذ لا ارتباط

الجمع المكسر باعتبار ما يتفاوت باعنا الجزاء الثاني اى باعتبار السالم

في الاصل جمع معرفة ثم صار على الجمل **فعله** سواء كان مجسما
بان يقال جمع المؤنث السالم موضوع في عرف النجاة لما يكون بالالف
والثاء **فعله** او بمجموع المجاز بان يراد باللفظ معنى مجازى يكون المعنى
الحقيقى من افراده فالمعنى الحقيقى للجمع المؤنث السالم ما يكون
جمعا للمؤنث سالم عن التغير والمعنى المجازى ما يكون على هيئته
ولم يكن جمعا للمؤنث سلم على التغير وارىد ههنا المعنى الاعم
الشامل لها اعني ما يكون بالالف **فعله** يخرج شل ثنين لعدم كونه
بالالف والثناء وان كان واخلا باعتبار المعنى اللغوى لانه جمع المؤنث
السالم غير التغير اذا جمع **فعله** فكلما حاجة الى ما قيل من ان في
الكلام حذف مضاف اى صيغة جمع المؤنث السالم او حذف
اى جمع المؤنث السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالالف للثاء
من جموع المذكر لان صيغة صيغة جمع المؤنث السالم في عرف
النجاة وان كان بالحقيقة جمع المذكر **فعله** لم يخرج في الخارج الثاني
الى تقدير المضاف بالذكر لا مزاج الثاء لان حذف المعطوف لا
يخرجه لانه داخل في جموع المؤنث السالم بالمعنى اللغوى **فعله** اذا خلى
وطبعا اذا خلى من جميع العوارض متروكا بطبيعية كان بالضممة
والفتحة **فعله** بذلك لانه اذا دخله اللام والاضافة يخرج بالكسرة
فعله اى بخصوصها الخ يعنى وصف اسم الاشارة بوصف عام
ولم يكتف على قوله فاعراب الخ اشارة الى ان المراد هذه الاسماء المذكورة
لا بخصوصها لابل بمجموعها اى باعتبار كونها اسما وستة لان المقصود
الحاكم على الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم سواء كانت
مضافة الى الاسم الظاهر او المضمرة الغائب او المخاطب **فعله** واما ما قيل
من انه يلزم على تقدير يراد بها بخصوصها ان يكون الحكم بالواو لغوا
وبالالف والياء متمنا فخل بحث تدبر **فعله** اذ كثير لا ينقل المعنى
الارادة بمجموعها **فعله** ويراد الحكم على نوعية بناء على ان ذكر الشخص

اخضر نقد المضاف صح

تفسير اذ خلى وطبع

يتضمن ذكر النوع ايضا وانما لم يقل الاسماء الستة الكبرى الموحدة المتأصلة
 الى غير ما المتكلم بالواو والياء ليكونا الاسماء الستة المذكورة صريحا
 والحكمة من المثال ومبينها بطريق كون اعرابها بالجر والرفع وان ذوا
 لا يستعمل الاضافة الى مظهر **فلم** يكون على الصدق تقييما العلم عليه
 وهو ما ومنع لشيء يمينه ومن هذا ظهر كون هذا التوجيه مبيها على
 كون اللفظ موحدا لنفسه **فلم** وفيه ما لم يقدّر ذلك في حق
 الوضع بما لا مزيد عليه لا بالحركة التقديرية في الرضوى من سببها ان
 هذه الاسماء معرفة بحركات مقدّمة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور
 لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات غير
 كافية امرئ ثم جذفت الفحة للاستئصال في الواو ساكنة وجذفت
 الكسرة ايضا للاستئصال فانقلبت الواو ياء بكسرة ما قبلها و
 قلبت الواو الفتحة الفتحا حركاتها وانفتاح ما قبلها واعتبر عليه
 انه كيف خالفت الاربعة منها اعني محذوفة اللام اخوارها من يدوم
 في ذمة اللام في الاضافة **فلم** لتبين الغرض من ردها انما يكون لاجل الاعراب
 بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل و
 يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر فيها لا يجعلها
 مثلهما في كونها اعلاما للمعاني **فلم** واللفظية في الرضوى قال الكوفيون
 انها معرفة بالحركات على ما قبل الحروف **فلم** للزوم الاعراب في الوسط
 على تقدير كون اعرابها بالحركات اللفظية **فلم** والعدول الى تقدير
 كون اعرابها بالحركات التقديرية **فلم** لتشابه الحركة في كونها متولدة
 من اشباع الحركات **فلم** وحينئذ يكونه العبارة محمولة على التقييد
 وقدم في الذكر ليكون شرط الاضافة مقرونا بالشرطين المذكورين
 ضمنا لا يتقدم على العامل المعنوي على ما ذهب اليه الجمهور واختاره
 المصنف في شرحه **فلم** فلذا قدم ما اخرج اى لاجل التنبيه على ان العبارة
 محمولة على التقديم والتأخير قدم الشارح رحمه الله بهم ما اخرج

قوله

قوله مع الفتح لا يخرج من استغناء من الجوز ما يستغنى عن الجوز المستغنى عنه

المع

المع قوله اولان الشارح غير النظم يعني ان الشارح مزج عبارة المتن
 بعبارة ربه واعتبرها من كلام نفسه حيث نادى الواو العاطفة قبل
 قوله مضافة وعطفه على عبارة نفسه اعني موحدة والمتأخر
 يغير نظم المزوج لا اعتبر كلام نفسه **فلم** كالعناية كافي نحن
 فيه فانه لما كان المقام مقام بيان اقسام انواع الاعراب ومجالاتها
 كان العناية بذكر المجال والاقسام اكثر من العناية ببيان شروطها
فلم او حسن الموقع فان حسن الموقع يقتضي ان يكون شروطه
 مذكورة معا **فلم** او موافقة الاسلوب السابق فان موافقة
 الاسلوب هي هنا يقتضي ان يكون التمهيد هنا مذكورا بعد المبتدأ
 بلا فصل **فلم** يجوز ان يكون حال المحرر حينئذ لا يكون الحال قد
 على العامل **فلم** تفصيله اى تفضل الفرق بين الشرط والشرطين
 السابقين حيث اكتفى فيهما بالمثل ولم يكتف في هذا ان خصوصية
 المضاف اليه اعني كونه ضمير المخاطب المذكور الواحد غير معتبرة
 والعقيد من ذكر ذلك المضاف اليه نفي الاضافة الى ياء المتكلم
 فقط اعدون ما عداه من المظهر والمضمر الغائبة في غاية الخفاء
 اذا لا يقال من الاضافة المخصوصة الى نفي مضافة اخرى مخصوصة
 بعيد غاية البعد **فلم** وليس لاحتران المحرر الا احتراز من ذكر الضد الى
 نفي الضد الاخر ظاهر غاية الظهور **فلم** حكيتين او اكثر لما كانت المتأصلة
 حاصلة من اشباع الحركات الثلاث والاشباع يحتمل ان يكون مقدار
 حركة او اكثر رددين كونها حكيتين او اكثر **فلم** فكم هو المحرر
 يلزم منية الفرع على الاصل **فلم** فتكون معانيها التي لا الفانية
 والاكائات ملحقة بالمتن وانما كانت معانيها متباعدة عن التقيد
 فان كل واحد منها يدل على معنى واحد وذلك المعنى ينبئ عن ما اخرج
 كالآخر ينبئ عن الاخ والاب من الابن والي عن المرأة والعم والهن
 عن صاحبه وذنوب عن الصاحب عما يصاحبه وانما لم يقل يستل

قوله على الفتح معصام فله والدين حيث قالوا ولا يكونان اسمان بلان
 بالضمير والظن كذا اختاروا لا ضمير والظن كذا

للتعدد لان المبادر استماع الانفكاك في العقل والحق لا غير متحقق
 في الفهم والظن لعدم كونهما من مقولة المضاف وبما ذكرنا ظهور انه
 لا حاجة الى ما قيل في ابتداء الفهم عن التعدد بان الفهم عبارة عن ^{الشيئين}
 على الهيئة المخصوصة اذا كانتا على الوجه واما اذا لم يكن منه فلا
 يقال له الفهم فالامانة الى وجه ما خوذ في مفهومه والى ما قيل
 في الخبر ان المستكره انما يكون بالنسبة الى المستكره **ف** دون
 غرضه وان كان في اخر حرف صالح للاعراب سماعا جاء غرضه
 وبما لو لم يكن معناه لا ينبغي عن التعدد في الصحاح الفداصله غرضه
 وحذف الواو بلا غرض قال لبيد وما الناس الا كالديار واهلها
 بها يوم خلوها وغدو بلا وقع فجاء به على اصله **ف** فاسترحوا
 الخ وحصل التشابه بينهما وبين المثني والمجموع لفظا في وجود حرف
 صالح للاعراب في كل واحد منها **ف** لانها كانت سببا لثنيهما
 الميم الخ في الصحاح واذا افردوه لم يحتمل الواو والتنوين في فروعها و
 عوضوا من الهاء ميماء فقا الواو وفان وفوان ولو كان الميم عوضا
 من الواو لما اجتمع انتهى فالاولى ان يقال لانهما حذفت في الاقوال
 فلم يرد الا للاعراب **ف** قال الشيخ الرضي الخ خلاصته انه هذه
 الحروف مع كونها جزء الكلمة جعلت اعرابا **ف** مع كونها الى الف
 والياء بدل لان لام الكلمة في الاربعة الاولى وعين الكلمة في الثانية
ف وجعل لا يغير مكان ما قبل اللام والعين في الاصل مفتوحا ثم
 جعل مفتوحا ومكسورا لمناسبة الواو والياء للتخفيف ويكون
 حرفا يمشابه الحركة الاعلانية **ف** لان دليل الاعراب الخ الى
 دليل كون الكلمة معرفة لا يكون من اصل الكلمة لا دليل وصف
 الشيء يكون متاخرا عن ذات الشيء وسخ الكلمة لا يكون متاخرا
 عنه والشيخ بكسر السين المهملة والنون والحاء الموحدة الاصل واستخرج
 الاسنان اصلها كما في الصحاح **ف** فلهي بدل اي هذه

الحروف

6

الحروف بدل من الواو الذي هو نسخ الكلمة **ف** يفيد ما لم يفيد الخ
 اي يفيد هذه الحروف شيئا لم يفيد لام الكلمة وعينها وهي الاعراب
 اعني كون هذه الاسماء مرفوعة ومنصوبة وبحرورة كالتاء في ثبت
 ثابها مبدلة من الواو يفيد ما لم يفيد الواو وهي التانيث ولذا ^{يكتب}
 طوبى **ف** ولا ينبغي الخ دفع لما يحتلج من ان دليل الاعراب اذا لم
 يكن من نسخ الكلمة يلزم ان يبقى فووذو على حرف واحد مع انه لا
 اسم في كلام العرب على حرف واحد **ف** واعترض عليه الخ بصفة
 المعالوم اي الشارح الرضي **ف** لغرض التخفيف فيه اي التخفيف
 حاصل على تقدير الابدال ايضا **ف** بل من حروف المعاني ملحقة بالفتوح
 لتحصيل معنى التثنية والمجمع فيجوز ان يجعل دليل الاعراب بخلاف
 والعين فيهما فانها من حروف المعاني لا يحصل بناء الكلمة بدونها
 فتمت مقتدا من على الاعراب فكيف يكونان دليله **ف** وهوليس
 يمتحن على ما قال الكوفيون في كلا وكلتا للتثنية ولزوم حذف
 نونيهما للزومها الاضافة وقالوا اصلها كل المفيد للاضافة
 يحذف احد اللامين ونبدأ لفظ التثنية حتى يعرف ان المقصود
 الاضافة في المثني لا في الجمع **ف** اول الزوم الالف الخ ولو كان علامة
 التثنية لا تقلب بالياء حالتي النصب والجر **ف** فان المثني لا يما
 لان العلامة لا يتغير **ف** ولم تبدل التاء من الياء الخ بخلاف ابدال
 التاء من الواو اذا كان لاما فانه كثير نحو اخذت وبعثت وهنت و
 فان الحذف على الكثير الشائع **ف** ولم تبدل التاء من الياء الا
 في اثنين فان قلت ذكرت المطولات ابدال التاء من الياء في نحو اشتر
 لاقى نحو اتيسر وثنتا وكيت وذيت قلت مراد المحشي ابدال التاء
 من الياء اذا كان لازما لان الكلام فيه فلا يرد نحو اشتر واما
 استثنت وكيت وذيت فقد اختلف فيها مراد المحشي ابدال
 المتفق عليه في الصحاح يقال استثنى لقوم ليسون استثنى اذا

كتبوا في موضع سنة واستنوا اذا اصابهم الجد ^{تقلبوا} الواو
 تاء للفرق بينهما ويقال كان من الامر كيت وكتب اصل التاء فيها
 هاء وانما صارت تاء للوصل حتى ابو عبيد كان من الامر كيه وكيه
 بالها وقولهم كانت ذيت وذيت اصله ذبور وزن فعل ساكنة
 البعين فحدثوا الواو فبقى على حرفين فشد وكما شد كذا جعلته
 اسماء عوض من التشديد بدلتها بالابتداء المتفق عليه ليس الا
 في اثنين فانه من قولك شئت ولامه ياء والتاء بدل منها وليت
 التاء متخضة للتانيث اذا لا يكون التانيث في وسط الكلمة
فصل ولا يميلون اسماء تاليفاً على غير الشد وذكيد بكونه اسماً لا
 يميلون الالف الاخيرة في فعل مطلقاً وبكونه تاليفاً لانهم يميلون
 الالف الاخيرة من الاسم الرباعي كيف كانت وبكونه على غير الشد
 لانه اميلت العلى مع كونه اسماء تاليفاً والقه واوالكنه شاذ فلي
 الامن ذوات الباء من الالفاظ التي ايضاً متقلبة من الياء ^{فيكون}
 بدلاً من اللام لوقوعها موقع اللام ولو كانت متخضة للتانيث
 لجاءت بعدها دليل لقوله كمتخض التانيث لا لقوله بل فيها
 راحة منه كما لا يخفى **فصل** دليل لقوله كمتخض وهذا المتخض فيها
 اي كونها بدل من اللام او لعدم كونها متخضة للتانيث كمتخض ما
 قبلها مع ان تاء التانيث يجب انفتاح ما قبلها **فصل** ولم تقلب
 الاخرى ولا جل البدلية او عدم التحض لم تقلب تاء اخت وبت
 هاء لكونها بدل من الواو مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند
فصل ولا انها ليس لحض التانيث علة لقوله جاز الجمع بينهما قدم
 للاهتمام فكان التانيث ^{حاصل} بجوهرها **فصل** وفي قوله فلذا جاز
 توسطها رد على المصنف رحمه الله اي في قول الرضي فان ما ذكر
 منقول عن الشارح الرضي لكن في كونه رداً للمصنف نظر لانه قد ح
 بعدم التوسط على القابل بانه محظ التانيث حيث قال في الايتا

واما كلتا ونهم من يقول هي من الواو ونهم من يقول هي من الياء
 ومنهم من يقول ليست بدلاً فن قال انها من الواو فلان ابدال التا
 من الواو واكثر فخلها على الاكثر اولى ومن قال انها من الياء فلان
 الاعلال بالياء اكثر وهذا معتل فيجعل على الاكثر واما من قال انها
 بدلاً فقد زعم انها مجرد التانيث والالف بعد هاء هي اللام فيكون
 وزنه فقتل وليس يستقيم لان تاء التانيث لا يكون وسطاً ولا
 يكون ما قبلها ساكناً وفعل ايضاً ليس من انبيهم **فصل** ولا يجوز تنوين
 المثني بان يعبر عنه بمفردين **فصل** معرفة لان وضعها للتأكيد
 ولا يؤكد بالتأكيد المعنوي لا المعارف **فصل** قيل انه لم يقل في
 الفرق بين اضافة كلا وكلتا الى المظهر وبين حال اضافةهما الى
 المضمرة **فصل** فالأغلب كونه جان ياء على المثني تأكيداً له نحو جاء في
 الرجلان كلاهما وجئتهما كلاهما وان جاز ان يقول كلاهما جاء في
 بعد ذكر شخصين فلا يكون كيداً **فصل** معنى ولفظاً فلكونه مثني المعنى
 واما لفظاً فلكونه اخر الفاء ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه بجر
 عن النون **فصل** واصل المثني ان يكون معرفة لان الاصل فالاسماء لا
 كما عرفت **فصل** فالاولى جعله للمقلدنا جعل اعرابه بالحروف الثلاثة
 التي اعراب المثني به **فصل** فانه لا يجري على المثني لانه لا يكون تأكيداً
 فهو مفرد منفرد فيكون اعرابه بالحركات الثلث الا انه لما كان
 منقوصاً جعل اعرابه تقديراً **فصل** اذ لم يستعمل مفردة فلا يكون
 مثني مع الله اعرابه اعراب المثني في شمس العلوم المذروان بكسر الميم
 والذال المعجمة والراء المهملة طرفاً لايتين وليس لهما واحد وقت
 الصحاح ولا واحد لهما الله لو كان واحداً مذكراً على اعم ابو عبيد
 لقوا لهما التثنية مذكراً لان المقصود ان كان على اربعة اعراف
 يثنى بالياء على كل حال **فصل** فان زعم الخ انهم المصنف رحمه الله انه
 داخل في المثني لان مفردة وان لم يكن مستعملاً لكنه ثابت في التقدير

اما معنى

اذا كانه كان مذكرى معناه طرفا لالية ثم غنى لطرفا لاليتين
فوله لم يمكنه يعني ان ثانيا يكسر الشاء المشقة والنون والياء
 التثنية معناه طرفا الجبل **فوله** المشى الى المعطوف احد طرفيه
 بالآخر فلم يستعمل له مفرده مع ان العرب بامراب التثنية فكان على
 المصنف ان يذكره فيما الحق بالثني ولا يمكن للمعان يقدر مفرده
 ثناء كما قدر في مذكروا لانه لو فرض استعمال ثناء كان معناه احد
 طرف الجبل **فوله** وليس في الطرف الواحد معنى الثني لانه في اللغة
 المعطف يقال ثنية اي عطفته ولا عطف فاحدها فلا يمكن
 اشتقاق ثناء منه وتقديره مفرد الثنائين وفيه بحث لان
 الثناء عارض للطرف الواحد من الجبل وان لم يكن ذا خلافيه **فوله**
 كاف لا اعتبار الاشتقاق منه في الصحاح الثناء بالمد عقال البعير
 ونحوه من جبل ثني وكل واحد من ثنيته فهو ثناء لوارق تقول
 عقلت البعير بثنائين اذا عقلت بديه جميعا بجبل او بطرف
 جبل وانما لم يجر لانه لفظ جاء ثني لا يفرد واحد فيقال ثناء
 فيترك الياء على الاصل لانه من تثبت ولو افرد واحد وقيل
 ثناء لقيل ثناء ان بالهمزة كما تقول كسا ان وردا وان انتهى فان
 قوله لا يفرد واحد فيقال ثناء الى اخره يشمر بان له واحدا
 مقدرا لكنه لم يفرد في الاستعمال **فوله** اذ ليس في المفرد معنى
 الثني اي مبرورة الثني ثانيا يقال ثناء اي صار له ثانيا وهذا
 الكلام حق لا شبهة فيه **فوله** فالثنائان اذا لم يكن **فوله** والثنائان
 لفظ مفرد معناه طرفا الجبل المشي فيكون المشي مجموع الجبل حيث
 جعل المشي صفة له لاني كل واحد من طرفيه وفيه ما مر من انه
 كما يجوز ان يقال للجبل انه ثني باعتبار اشتغال له على الشيء يقال لكل
 واحد من طرفيه انه ثني على الاخرى معطوف به والمشي على وزن
 مرمى من ثنية اذا عطفته **فوله** لو جوب ان يكون مفرده من

لفظه

لفظه قال المص رحمه الله جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم
 الحق بذلك المفرد واوا ونون دالة على ما هو في الاثنين واما ذوا
 او وده باسقاط النون اشارة الى انه لازم الاضافة كمفرده
فوله لا يجمع الخ بخلاف مشرين لانتفاء الامرين **فوله** كما هو
 الجمع تشبيه بالثني لابل المشي **فوله** قال الشارح الرمي جعلت الالف
 الخ في هذا النقل بيان وجود ما يصلح للاعراب فيهما وتعيين ذلك
 اي جعلت الالف قبل الاعراب ليحصل بناء التثنية والواو ليحصل
 بناء الجمع لان الالف لكونه مخفيا يناسب قلة عدد الثني فان
 القلة يوجب الخفة وكذا الواو لكونه ثقيلا يناسب كثرة الجمع
 لكونا لكثرة موجب للثقل **فوله** وهذا الحكم اي جعل الالف علامة
 التثنية والواو وعلامة الجمع مطرد في جميع المشي والجمع
 الخ لتقدم الموصوف على الصفة فيكون الالف والواو لكونها علامة
 التثنية والجمع المتقدمين على الاعراب والجر اولي بها اي الجراحي
 بالياء لكونها حاصلة من اشباع الكسرة التي هي الاصل في الجري
فوله فاتبع الجر على صيغة بناء المجهول ونصب الجراحي جعل
 تابعا للجر **فوله** قال الشيخ الرضي الخ اشارة الى وجه اخر للفرق بين
 المشي والجمع بفتح ما قبل الياء وكسرها **فوله** ابقاء على الحركة
 الثانية الخ فان الالف لما جعلت علامة التثنية والالف
 يقضي فتح ما قبلها كانت الفتحة ثابتة قبل اعراب المشي فابتقى المشي
 على ما كان عليه لعدم المغير **فوله** واما الضم الخ الى الضم الذي تضمنه
 الواو التي جعلت علامة للجمع فقلت كسر حين قلبت الواو ياء
 لاستئصال الضم قبل الياء الساكنة لو اقبلت الياء على حالها والرفع
 الالتباس حال الرفع بحال نصب والجر اذا انقطع النظر على المعامل
 وبطلان السعي في قلب واو الجمع بالياء او لا لو قلبت الياء بالواو
فوله لفتحة ما قبلها مع ان تغيير الحركة وهما الفتحة الى الكسرة اولي

قوله صح

لا سواها كانا مظهرين او مضمينين
 مستقرين او بارزين برفوعين او غامين
 او جوهريين قوله لان كلام من المشي مجموع

ما ذكره الشيخ في تفسير قوله الله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم وماله من العبادات والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم وماله من العبادات

من تغير الحرف الى الياء الى الواو لابقاء القم **فعله** اي حذف نواها
بالاضافة في ذلك اشارة الى دفع ما يتوهم من ان دفع الالباء
حاصل بكسر النون في المثني وفتحها فاجمع فلا حاجة الى الفرق بين
ما قبل الاخر وكسر **فعله** وكسر النون في عطف على قوله ترفع
الحرف **فعله** لكونه تنويناً ساكناً في الاصل يعني انه لما الحق في الحرف
المنصرف الذي هو الاصل في الاسماء الالف التي هي علامة
او الواو التي هي علامة الجمع اجتمع الساكنان المدح والتنوين فحركت
التنوين بالكسر في التنشئة لانه الاصل في تحريك الساكن على ما بين في
التصريف وكون المثني اسبق من الجمع وبالقح في الجمع للفرق وهذا
على مذهب الكوفيين حيث قالوا ان نون المثني والجمع تنوين حركة
للساكنين والمختار ان كانا للتنوين في كونه علامة القام **فعله** واما
الياء لم تدفع لما يتوهم من ان الياء مشتركة بين المثني والجمع **فعله**
يحصل الاعتدال بالقح في المثني وبالكسر في الجمع حال القح النسب
والجر وحاصل الدفع ان الياء طارية للاعراب والطاري لا يتغير
بجاء فالالف والواو فانها التحصيل البناء **فعله** من تقسيم الاختلاف
اليها **فعله** وانما قال ذلك اي قوله للذين الجمع ان الطاهر تركه
فعله ليصح ان الشرح اراد ان يفسر قوله التقدير واللفظي الحرف
بلام المبدأ الخارج المستدعي لتقدم الذكر بتقدير الاعراب الملقب
كما بينه فيما سبقت فزاد قوله للذين اشير الى تقسيمه اليها بياناً لتقدم
ذكرها ليصح ذلك التفسير **فعله** كما بين في بعض النسخ وفي بعضها
بميغة المضارع فلما مضى بالنظر الى تقدم تبين الشرح على ذوات
تحرر المحشي والمستقبل بالنظر الى ارادة الشارح رحمه الله وكلمة
ما مصدرية الى ارادة ماثلة للتبيين او موصولة اي حال كون ما اراد
ما اراد ما بينه وانما لم يقل ليصح تفسيره كما بينه لان الباعث
على زيادة قوله للذين ارادة ذلك التفسير لانه نفسه **فعله**

وتنزيل

الاعراب المنعرجة
الاعراب المنعرجة
الاعراب المنعرجة

وليتيمل لاحقا الكلام ستاتبه فان سبق الكلام اعني قوله فالنفر
المنصرف الى هناك لبيان محال الاعراب بالحركة والحرف وهذا
الكلام لبيان محال الاعراب التقديري واللفظي فيتصل الكلام
حق الاتصال ويكون مجموعها تفصيلاً للمجمل المفهوم من قوله وانما
رفع ونصب وجر **فعله** كما قيل وقع في بعض الشروح ولما فرغ من
تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع في تقسيم الاعراب
الى الحركات والحروف باعتبار ظهور ولا ظهور **فعله** اسهل
الضبط اشارة الى ان القلة للتقديم باعتبار لانه وهو سهو لة
الضبط **فعله** لان من حق العلامة الظهور في اللفظي اصل فالأمر
حقيق بالتقديم نظر الى ذاته **فعله** ان لم يقدر الوقت للحذف
قدرا الوقت او جعل المضد **فعله** يكون في معناها وعلى التقدير
منها لفاعل راجع الى الاعراب لا الى العرب حتى يحتاج الى تقدير
المضامين اي حين تقدر تلفظ اعرابه على ما في الحواشي الهندية
فعله في الامثلة اي في قوله وغلاي وفي قوله كفاض ونحو سلمي
فعله لما سبق من بيان محال الاعراب من قوله فالنفر المنصرف الى
قوله التقدير **فعله** لا يخفى فساد اعراب اللفظي ليس لاجل
كل ما يغاير التقدير والاشتغال بل العامل وانتفاء التقدير والاشتغال
بل العامل وانتفاء التقدير والاشتغال **فعله** لكان تقول واليه
ذهب الشيخ الرضي وتركه **فعله** لان حذف الفصلة اهو من حذف
العمدة **فعله** اي موضع اخر له هذا الوجهان معجمان لذكر كلمة في النظم
تركها **فعله** لانها ممنوعة من الحركة مطلقاً بخلاف ياء القاض فانها
ممنوعة من الحركتين ولذا سمي الكلمة المشتملة عليها منقوصاً لانه
حركتين **فعله** لتحققة في ميم غلاي فانه يميز من الحركات الاعراب ايضاً
مع انه لا يسمي منقوصاً وانما قال اولى اذ لم يرد الا لثاب مستحسن وليس
بواجب **فعله** ولحقاً امر هذا القسم اي لثقاء تقدر الاعراب

انحرص
اسباب

منعرجة

لكنه بدلا من ما في قوله فاما بعد ردينا الى هذا العلم في ما هم على من الظن ان السقف

فيما حذف منه الالف لسقوط الالف الذي هو سبب التقدير
ظهور التقدير في وجد فيه الالف المقصورة مثل المصم بالاول
تعرض للخفي وترك الثاني روي للاختصار لكونه معلوما بطريق
الاولي ان جعلت الكاف اسمية بخلاف ما اذا جعلته حرفية فانه
لا يجوز ابدال الحرف من اسم ولا بيانه به **قوله** والمعنى كقوله في زمان
مطلق اي غير مقيد بكونه زمانا للرفع والنصب والجر على تقدير كونه
ظرفا **قوله** او تقدر مطلقا غير مقيد بحال كونه مرفوعا او منصوبا
او مجرورا وعلى هذا تقدير كونه مصدرا للتقدير المحذوف **قوله**
حال من قوله كعمى وغلاحي من الكاف الاسمية وهو مقول
من حيث المعنى العامل الظرف المستقر ليجد عامل الحال وصاحبه
قوله او ظرف لذلك العامل عطوف على قوله حال **قوله** مادامت
الفاء قيد بذلك لان الالف اذا انقلب همزة تقبل الحركة كافي قابل
وباي **قوله** ليدخل فيه الجمع المكسر الخ نحو مسلماتي وعبادتي فان
الاعراب فيها متعذرة لاشتغال ما قبل الياء بالكسرة **قوله** ولو
قبل الخ يعني ان مثل عصا داخل فيما ذكره الشئ لان اسم معرب بالحركة
مصناف الى ياء المتكلم مع ان تقدر اعرابه ليس لاجل الاضافة بل
لكونه مقصورا فلو قيدت بالحركة باللفظية لخرج عنه لكان اولي
قوله فان تقدر الاعراب فيه قبل الاضافة لا بعد ها حتى يكون
من قبيل غلامي وانما كان التقدير فيه قبل الاضافة لان الاعلال
مقدم على الاضافة لما قالوا ان الواضع اعتبر في الكلمات الحالات
التي يقتضي الاعلال فيها بحسب كل تركيب فاعلمها قبل الوقوع في
التركيب ليسهل على المتكلم تركيبه ولا يتوقف له مثلا علم ان عموا
اذا وقع في التركيب يتحرك واه فينقلب الفاء ففقر منها متحركا وقلية
الفاء وكذا علم ان قاضيا اذا وقع في التركيب يتحرك بالضم في حال
الرفع وبالكسر في حال الجر ويلزم الثقل فحركت بالضم والكسر

ثم حذفها كذا في بعض الشروح وبما ذكرنا ظهر فساد ما قيل ان
اصل عصا عصوى فالمنقلب بالالف ما بعد ز اعرابه فيكون
القلب بالالف بعد تقدر الاعراب بالاضافة ولا يكون تقدر
الاعراب قبل الاضافة ويشهد على ذلك قول المصم في بحث **قوله**
الى ياء المتكلم فان كان اخر الفاشيت وكذا فساد ما قيل ان التقيد
باللفظية يخرج منه نحو قاضى مصفا الى ياء المتكلم مع انه ما قبل
فيه لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان
المحذوف من اخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الالف
حتى يكون تقديرها للاشتغال لانا لانضم ان الاعراب في الناقص
المضاف الى ياء المتكلم متعذر لانه عند الاضافة يعود الياء
الساکنة التي حذف لالتقاء الساكنين ثم يدغم الياء في الياء
فيكون الاعراب فيه مستثناة لبقاء الساكنين نعم لو كان العمل
بعد الاضافة الياء المتحركة لكان الاعراب فيه متعذرا لاشتغال
ما قبل الياء بالحركة التي لاجل الياء يدل على ذلك سياق في بحث
الاضافة الى ياء المتكلم من قوله وان كان في اخره ياء ادخلت وتحت
الياء للساكنين على تقدير السكون **قوله** واعلم ان اكثر النحاة الخ
احا لا شهرين النحاة ان المضافة الى ياء المتكلم سبى على الكسرة
لاضافته الى ياء المتكلم المبني كذا في العباب **قوله** لان غلاما
معرب لشبوت الالف في حالة الرفع وقبلها ياء في حالة النصب
والجر فالاضافة الى ياء المتكلم لو كانت سببا للبناء مطلقا لما
تخلف الحكم منها كذا في العباب لكن الخصم يقول ان علة البناء
هو المجموع المركب من ثلثة اجزا الاضافة الى المبني واتصال
العضد وسكون حرف العلة فلا يرد غلام هذا ولا غلاماى كذا
في غاية التحقيق **قوله** لا يشترط سيد ذكر خلاصة ان ظهور
الاضافة ترجح جانب الاسمية لاختصاصها بالاسماء انما تجب

داى للزوم النقاء الساكنين مع

البناء اذا كانت كلاً مضافة ولم يبدل من المضاف اليه شيء كإضافة
 الى الجمل اذا اضافة في الحقيقة الى مصادرها فكان المضاف
 اليه محذوفاً فافاشبه الحروف في الاحتياج الى اعتبار ضمنية و
 لما بدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبيها اذا المضاف
 كان ثابت بثبوت بدله **فصل** وهو هي هنا مضاف الى الياء
 اذا المقصود بالنسبة الغلام المضاف الى المتكلم لا مطلق
 ثم نسبته الى المتكلم **فصل** تفريع على المقدمة الاستثنائية فان
 كلمة لما الماكات لوقوع امر لوقوع اخر كانت دالة على مقدمتين
 الشرطية وهو تعليق ووقوع امر بوقوع امر اخر والاستثنائية
 اعني استثناء المقدم فكانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسر قبل
 دخول العامل اشنع ان يدخل عليه حركة اخرى فيكون اعرابه
 تقديرية مطلقاً اذا كان ما قبله مشغولاً بالكسر قبل العمل
 فاذهب اليه البعض غير مني لامتناع ان يكون المقدم عين
 المتأخر متفرع على تحقق الاشتغال بالحركة لا على الملازمة
 بين الاشتغال بالحركة وبين امتناع دخول حركة اخرى كالأخرى
فصل توضيح اي توضيح التفريع على المقدمة الاستثنائية
فصل ان قلت لا يجوز الخ يعني ان ما ذكرتم انما يدل على امتناع
 ان يكون الكسر الملازمة كسر الاعراب وهذا لا يدل على امتناع
 كون الاعراب لفظياً حالة الجر يجوز زوال الكسر الملازمة بعرو
 الثانية بعد دخول العامل **فصل** لادجاء لولاها يعني ان سببه
 وهو الياء باق فالقول بالزوال قول بلا دليل فلا يعتبر **فصل**
 مع ان الاصل الخ يعني مع انه لا دليل عليه الا خلافاً لاصل **فصل**
 وان العناية الخ يعني مع ان العناية بالكسر الملازمة اكثر من كسر
 الاعراب لكونها متعلقة بنفس الكلمة لان الياء لشدة اتصالها
 صارت كالجزء مما قبله بخلاف كسر الاعراب فانها عارضة لاجل

فالتفريع المذكور كونه مبنياً
 على امتناع ان يكون المقدم عين
 المتأخر متفرع

في قوله
 فاذهب اليه البعض
 غير مني لامتناع
 ان يكون المقدم عين
 المتأخر متفرع
 على تحقق الاشتغال
 بالحركة لا على الملازمة
 بين الاشتغال بالحركة
 وبين امتناع دخول
 حركة اخرى كالأخرى

عن الاعراب لفظياً
 وحالها يعني ان سببه
 وهو الياء باق

القليل

العامل **فصل** خصوصاً اذا لم يفتاح بخلاف ما اذا قيل زوال الكسر
 الملازمة فانه يقوت جانب رعاية الياء بالكلية **فصل** ان قلت لم
 لا يجوز الخ اي ما ذكرتم يدل على انها ليست كسر اعراب يعني لا يجوز
 ان يجعل كسر ما قبل الياء قبل دخول العامل مجرد الملازمة للياء بقيد
 دخول العامل له الملازمة وحركة الاعراب ايضاً كما جعل الالف والواو
 والياء في الشئ والجمع ليجرد الدلالة على التثنية والجمع ليجرد ويبعد
 دخول العامل حرف الاعراب ايضاً **فصل** وكما يستحيل توارده الخ لا
 العلة بينهما وهو لزوم الاحتياج والاستغناء بالنسبة الى شئ
 في زمان واحد من جهة واحدة وكفاية كل واحد منهما في وجود الآخر
 الحقيقي والاصطلاح **فصل** ولا يخفى تحققها فيما نحن فيه فان
 الياء والعامل كل واحد منهما مؤثر مستقل في الكسر اصطلاحاً
 وان كان المؤثر حقيقة بلفظ المتكلم **فصل** دون صورة التثنية الجمع
 لان المؤثر في كونهما التثنية قصد المتكلم وهو مؤثر حقيقي
 واجتماع المؤثرين المختلفين جائز لانه في الحقيقة يفيد احدهما
 لا اثر وجود اعتبارياً اصطلاحياً والآخر وجوداً حقيقياً مثلاً
 قصد المتكلم افاد وجود نفس العلامات الدالة على معنى التثنية
 والجمع والمآخذ بالمفرد والعامل افاد كونهما دالة على الفاعلية و
 المفعولية والاضافة **فصل** مستند الى العامل اذ به يتقوم المعنى
 الحقيقي للاعراب **فصل** الى قصد المتكلم فان المتكلم قصد ياء اعرابه
 الدالة على المعنى المذكور **فصل** وقت مرفوعة او مجرورة على
 ان يكون رفعا وجرا مصدر المجهول **فصل** او وقت رفع العامل
 الخ على تقدير كون رفعا وجرا مصدر المعلوم **فصل** ولكن ان يحمل
 مصدر اي مفعول مطلقاً لا يستحال المقدري كاستحالة
 قاض استئصال رفع او جراً او حالاً او حالاً مضاف الخ اعني قاضي
 لكونه فاعلاً لا مستحالة المقدري **فصل** الى غير ذلك من الاحتمالات

والجمع صح

أحدهما ان يكون حالاً من مدحزل الكاف والعامل فيه معنى التمثيل
 والتقدير والاستثقال المفهوم مما تقدم وذلك على تقدير كون
 قوله كقاض خبر مبتداً محذوف وكلاهما ان يكون حالاً من قوله كما
 وذلك على تقدير ان يكون الكاف اسمية بدلاً أو بياناً لما في قوله
 فما استثقل والعامل فيه عامل الطرف المستقر وثالثهما ان يكون طرفاً
 لذلك العامل **فقال** مرفوعاً أو منصوباً يحتمل ان يكون المعنى حال كون
 كقاض مرفوعاً بان يكون خبراً للبتداً محذوف وان يكون منصوباً بان يكون
 صفة لمصدر محذوف ويحتمل ان يكون المعنى حال كونه كقاض مرفوعاً
 أو منصوباً على وفق المعطوف عليه فان قلت فما فائدة زيادة لفظ نحو
 وتركنا المعطوف على قاض بدونه كما في قوله كقاض وغلاي مطلقاً مع انه
 انحصرت قلت فانه لما اشار اليه الشرح رحمه الله بقوله يعني تقدير الاعراب
 الاستثقال فتكون بالحركة الخ وهو انه منه بعدم ادخالها تحت حرف
 واحد على كونها نونين متباينين اشتركا في مجرده الاستثقال بخلاف معنى
 وغلاي فانها مندرجان تحت نوع واحد فلذا جعلها مدخولاً تحت حرف
فقال لم يجمع ايضا الى ذكره على التقدير الاول لانه غير مستند الى
 قصرهما لما علم ضمنا من ذكر التمثيلات بخلاف الاول **وقال** ونحوهما
 نحو الكاف وهو ما يفيد معناه من لفظ مثل ونحو وشبهه ونظيره
 قال القائل الهند عالم حاصل بيان الفرق بين عصا وسل على في جعل
 اعراب احدهما متقدرا واعراب الاخر مستثقالا **فقال** مستقدر لا استثقال
 التلطف بالواو موجود الا انه بسبب اجتماعه مع الياء صار التلطف
 به ثقيل **فقال** كما في عصا فانه بعد الاعلال مستقدر لا مستثقال الالف عن قبول
 الحركة وقبل الاعلال مستثقل لان الواو موجود لان التلطف بالحركة
 ثقيل **فقال** لكن المؤثر في التقدير فالعبر في عصا حاله بعد الاعلال وفي
 مسلي حاله قبل الاعلال لان اعرابه بالواو لان اعرابه مسلي بالواو
 وثقل ذلك الاعراب لاجتماعه مع ياء المتكلم يوجب قلب الواو ياء وهو
 ياء

بعد نقله بيا فيه وفيه اي قبل النقل استثقال لان الواو مرفوع

كما في قوله

تقدير

تقدير الواو والاستثقال صار موجبا لتقدير الواو بخلاف عصا فان اعرابه
 بالحركة وثقل الحركة على الواو لتحرك ما قبلها يوجب ابدال الواو بالالف
 واليس تقدير الحركة بل قدر الحركة بعد ابدال الالف لا مستثقال الالف عن
 الحركة حتى لو فرضنا قبول الحركة جعلنا الاعراب لفظياً فيكون **التقدير**
 موجبا للتقدير في عصا **فقال** لا الاسكان الخ اي ليس ثقل الاعراب
 في عصا موجبا لاسكان الواو وتقدير الحركة حتى يكون اعرابه تقدير
 للاستثقال كما في قاض فان استثقال الضمة والكسرة على الياء لغير
 اسكانها وهو تقدير للحركتين فالاعراب فيه تقدير للاستثقال
 وهذا تبين انه اشتباه بين عصا وقاض لان بعد الاعلال محل
 الاعراب في عصا وهو الواو غير باق فاعرابه مستعذر وفي قاض محل
 الاعراب وهو الياء باق لانه لضعفه ثقل التلطف بالحركة كما
 الاشتباه بين عصي ومسلي لبقاء الواو فيها وعدم بقاءه قبل
 الاعلال وبعد الاعلال فن تعرض لبيان الفرق بين عصي وقاض
 يات بشي **فقال** فيما اذا كان اعرابه بالحرف الخ متعلق يكون بعد تبيينه بقوله
 في الاحوال الثلث او بعضها اي يكون الاعراب بالحرف تقديرية
 في اسم كان الخ سواء كان ذلك الاسم مفرداً او مثني او مجموعاً فانه اذا
 لاقى مدة اخر ساكنة بعد ما تسقط تلك المدد لالتقاء الساكنين
 ودلالة حركة ما قبلها عليها فيصير الاعراب تقديرية اما في الاحوال
 الثلث كما في الاسماء الستة والجمع المذكر السالم وفي بعض الاحوال كما
 في المثني حال الرفع بخلاف ما اذا لم يكن في اخر مدد كالمثني حال النصب
 والنصب والمرفعة تحرك تلك المدد بحركة موافقة لها ولا يتخلف
 لعدم الدلالة عليها عليها فيكون الاعراب لفظياً **فقال** لا يتوقف
 الخ فانه معرب بالحرف ولا في اخر ساكنة بعد مدد ان اعرابه لفظي
 فانما زيد لفظ المدد خرج عن القاعدة لعدم كونه اخر مدد **فقال**
 ولعل انما لم يعد المقصود هذا الموضع في موضع الاعراب التقديرية
 انما بعد الموضع

الالف

مع انه في صدد ضبط مواضع الاعراب التقديرية ليعرف به
 من لم يتبع كلام العرب اعراب الكلمات الواقعة في كلامهم ويتلفظ
 بها على وفق محاوراتهم ولذا اورد الامثلة المتعددة والمستقلة
 اشارة الى كل نوع من انواع الكلمات التي يكون الاعراب فيها تقديرية
 فن قال ان ليس المقصود هنا الحصر بل مجرد التمثيل فلا ينافي
 وجود مواضع اخرى لاعراب التقديرية وان الضمير في قوله واللفظي
 فيما عداه راجع الى ما الموصولة ويجوز افراد الضمير والجمع الى الاثنين
 المعطوفين بجملة او الى اللفظي فيما عدا المتعدد والمستقل لربما
 يشي لانه حينئذ لا ينضبط مواضع الاعراب التقديرية ما لم
 ينضبط مواضع المتعدد والمستقل فلو لم يكن المقصود من الامثلة
 حصر المواضع يفوت غرض المصنف من هذا الكلام ولذا رجع
 الشرح رحمه الله ضمير فيما عداه الى الامثلة بتاويل المذكور فتدبر الله
 الموقف **فقد** الاعتبار عارض وفيما نحن فيه بتقدير الاعراب انما
 هو باعتبار عارض التقاء الساكنين **قد** وكان الياء في مثل غلامى
 الخ اشارة الى دفع ما يرد من غلامى وسلي من ان تقدير الاعراب
 بواسطة عارض وهو ملاقات ياء المتكلم فلا يصح ان يصدد بيان
 الاعراب التقديرية للاسم في ذاته ووجه الدفع ظاهر **فقد** لشد
 الامتزاج لكونه ضميرا متصلا لا يتلفظ به استقلالاً لا بجملة ولا بغيره
 فيه فان كلامهما كلمة مستقلة **فقد** ان قلت فلم يبعد الخ الى ان كان
 الياء لشد الامتزاج كالجاء من الكلمة فلم يبعد المصير رحمه الله في
 حالة الرفع في مواضع التقدير المستقلة فانها صلة قوى قلبت الواو
 ياء وادغمت الياء في الياء فصار الاعراب حال الرفع بعد القلب
 تقديرية كما في سلى بخلاف النصب والجر **فقد** بطل قوله الخ لان
 الضمير راجع الى الامثلة المذكورة بتاويل المذكور لما عرفت وفي
 داخل فيما عدا الامثلة لانه ليس مقصورا ولا اسما معربا بالحركة

معنا الى ياء المتكلم ولا مقوضا ولا جمعا بالواو والنون معنا
 الى ياء المتكلم **فقد** اجيب عنه بانه جعله داخل باب غلامى
 الخ يعقوب **فقد** لا صنفه الى ياء المتكلم معربا بالحركات التقديرية
 كما ان الخ والياء وهى وهى وهى كذلك فهو داخل في غلامى فكان مثله
 قوى نقل كسرة الواو الى ما قبلها ثم ادغمت فلما اشتغل ما قبل الياء
 بالسكر جعل اعرابه في الاحوال الثلث تقديرية وليس اعرابه بالجر
 حتى يكون حال الرفع تقديرية وحال النصب والجر لفظية **فقد** نعم
 بقى الاشكال اه فان مذهبهم فالعلم ان يحكيه المستفهم كما ينطق
 فيقولون في استفادهم من يقول جاء في زيد ورايت زيدا وبرت
 يزيد من زيد ومن زيد ومن زيد فهو معرب مقدر الاعراب
 لا اشتغال بحركة بالحركات المحكية **فقد** اذا جاز الحكاية فيه و
 قول من قال ويعنى من ترقان في جواب من قال هاتان ترقان فان
 الاعراب فيه مقدر لان الالف المحكية مانعة من ظهور الياء
 لفظا فحكتا بانها في التقدير **فقد** وذلك انى العدول للاختصاص
 لمثل ما سبق ثابت **فقد** لاستلزامه اى تعريف النجاة **فقد** فيما
 هو المقصود من التعريف فان المقصود من تعريف غير المنصرف
 مثلا ان يعرف من لم يتبع لغة العرب فيجوز عليه حكمه من عدم
 دخول الجر والتثوين ليطابق كلامه كلامهم فلو عرف غير المنصرف
 به لزم ان يعرف او لا عدم دخول الجر والتثوين فيلزم تقدم الشئ
 على نفسه **فقد** وعدم اختصاص العرب الخ عطف على قوله **فقد**
 الشئ على نفسه اى لاستلزام تعريف النجاة عدم اختصاص العرب
 في المنصرف وغير المنصرف لخروج ما عرب بالحروف وهى
 الاسماء الستة والثني وما الحوق والجمع السالم والحق القسامين
 اما عن المنصرف فلم يرد كونه معربا بالحركات الثلث وانما عن
 المنصرف فلم يرد كونه بالفتح وانما قال مثلا لانه يخرج عن القسمين

واللفظي به اول

واللفظي من مرتين

من الاعراب

من الاعراب

ما العرب بالضم والكسر ايضاً **فصل** من الصرف وهو الفضل والزيادة
 كتب المحشى رح في الحاشية يقال ما بين الدارين صرفاً في فعل
 وفي الحديث من طلب صرف الحديث وهو ترتيبه في الزيادة انتهى
 في النهاية في حديث الادريسي الخولا في من طلب صرف الحديث
 ينتهي به اقبال وجهاً للناس اليه اذ اذ بصرف الحديث ما يتكلمه
 الانسان من الزيادة فيه على قدر الحاجة وانما كبح لما يدخل فيه
 من الريا والمصنع والمناخلة من الكذب وقيل من الانصاف
 في جهات الحركات وقيل من الصرف والصريف وهو اللين الخاف
 لانه خلص عن شبه الفعل وقيل من الانصاف وهو الرجوع
 انصرف عن شبه الفعل كما في شرح التسهيل **فصل** اعني علامته
 اي علامة المنصرف وهي تنوين التثنية **فصل** ولذا يقال له الا
 لزيادة تمكينه وقوته فالاسمية حيث لم يشبه الفعل ولم
 يمنع منه خواصه من الجر والتنوين **فصل** لان غير الايكتساب الخ
 اذا كان للمضاف اليه ضد واحد كما في عليك بالحركة غير الكون
 تعرف بالامانة وهي هنا كذا لك وفيه انه ليس المنصرف ضد
 واحد شتهر بمقارنته للمنصرف حتى يعرف غير بالاضافة
فصل وهو مفهوم محصل اي عين لا ايهام فيه لم يلاحظ
 معنى الغيرية حتى يكون بها اياهام الغيرة **فصل** لانه اسم جنس واسم
 الجنس لصدق على كثيرين في حكم النكرة وفيه انه انما يكون في
 حكم النكرة اذا اريد فرد من افراده ولما اذا اريد به المفهوم في جنس
 اي فرد كان فلا **فصل** لا علم جنس بان يقدر انه موضوع على المعنى
 الكلي ما يجري عليه احكام العرف ولا تعريف فيها قدروه انه
 علم لذلك المفهوم الكلي **فصل** والقول بانه خبر الخ اي القول بان
 غير المنصرف خبر لما الموصولة مقدم عليه **فصل** عارض غير طبيعي
 احسن في غير طبيعي عن العارض الطبيعي كالصحة للانسان بقوله

وقيل من الصرف وهو الصوت لان
 في آخره التنوين وهو ص - م

لذلك المفهوم من حيث مطلقه
 ليس في اللفظ واللفظ الدالة
 على ذلك المفهوم من حيث مطلقه
 ليس في اللفظ واللفظ الدالة

يستند

يستند حاله عما لا يستند حاله وتغيراً أصلاً كصغر الرجل
 وعما يستند حاله طبيعية كالكيفية الحادثة من حواء
 للصحة **فصل** ليست بمعنى الموجب لان الموجب لتغير اخر
 الكلمة ليس الا تلفظ المتكلم **فصل** بل معنى ما ينبغي الخ لم يقل ما
 يختاره المتكلم لان التكلم قد ترك الحكمة عند حصول العلة
 لمعارض كما لصرف للضرورة والتناسب **فصل** فعلى هذا يكون
 الخ لان كل منها ليس ما ينبغي ان يختار التكلم عند حصول الحكم
 اعني عدم دخول الكسرة والتنوين بل عند حصولها فلذا قال
 الشارح نوران باجتماعها **فصل** لكن صريح كلام المص رحمه الله
 فالمراد بالسبب والعلة حينئذ ما لا يدخل في اختيار الحكم
فصل ومبني ذلك ان يكون الاطلاق على واحد حقيقة **فصل**
 ثنى السبب فيكون كل واحد منهما سبباً والاصل في الاطلاق
 الحقيقة **فصل** ولا يخفى ان هذا الوجه المذكور في السبب
 جار في العلة وهوانه ثنى العلة الاختصاص لها هو اللام و
 الاضافة بالاسم فدخلوا احدهما قوى في جانب الاسمية
 وضعف شابهته للفعل فالفرعين **فصل** ان قلت يبقى
 النقص الخ بقاء النقص بما ذكر من معنى على ان المراد بالشرائط في قوله
 باستجماع شرائطها الشرائط المذكورة في بيان العلة والافتيان
 ان يقال لانه تحقق العلتين المستجتمعين للشرائط فما صرف
 للضرورة والتناسب **فصل** لصدق التعريف لوجود العلتين
 فيه العلية والتانيث مع شرائطها **فصل** لما سيجي في تحقيق
 قول الخ من ان المراد بصرفه جعله في حكم المنصرف او المعنى اللغوي
 والصغير راجع الى الحكم والحق المنصرف عليه بناء على تعريف
 القدماء لغير المنصرف وهو ما لا يدخل الكسرة والتنوين ثلثها
 وعن الثاني بان يمنع اي المص رحمه الله وجود السببين بشر

قوله الزيادة

لان من جاز انما انساب الضرر وهو

بلغ

في سلمات لانها ثابته الموثر في منع الصرف اما التانيث
 اللفظي او التقديري ولا يوجد بها في سلمات اما اللفظي ولا التانيث
 لدلالة على الجمعية ليست خالصة للتانيث واما التقديري
 فلان وجود التانيث فيه يمنع من تقدير تانيث اخرى فهو كذا بنت
 واخت حال كونها عالمين فانها منصرفان لان التانيث لكونها ضمرا
 عن الواو وليست للتانيث ولو وجودها في اللفظ يمنع تقدير
 اخرى وحاصل هذا الجواب منع صدق التعريف عليه وتسلم
 انه منصرف وهذا اختيار الزحشر **فقط** او يقول الخ عطف
 على ان يمنع الخ بان يقول المصم سلمنا صدق التعريف عليه
 لكن لانما منصرف قولكم لدخول الكسر والتنوين عليه قلنا
 التنوين التي في سلمات تنوين المقابلة بنون جمع المذكور الساكن
 والكسرة التي فيه غير مختصة بحال الجر بل يكون في حال النصب
 ايضا وهما غير ممنوعين من غير المنصرف انما المنوع منه تنوين
 التمكن والكسرة المختصة بحال الجر وانما قلنا ان الكسرة الغير
 المختصة غير ممنوع لانه لو منع منه الكسرة الغير المختصة
 لكانا عرابيا بالفتحة حال النصب والجر فيكون الجر فيه تابعا
 للنصب وقد كان في الاصل اعني الجمع المذكور السالم النصب تابعا
 للجر فلزم مخالفة الفرع للاصل **فقط** او ان تحذف الخ عطف على ان
 يمنع الخ يجب بان يحذف المصم رحمه الله الكسرة والتنوين
 عن سلمات ويقول لانهم لدخول الكسر والتنوين على حال العلمية
 كما ذهب اليه البعض واستشهد بما وقع في بعض الاشعار
 بدون الكسر والتنوين **فقط** حتى يلزم الخ غاية النفي بالنفي **فقط**
 والحصر استقراحي يعني تتبعنا الاسماء الغير المنصرفة فلم نجد فيها
 غير اللفظ التسع المذكور **فقط** او من تسع على حذف الصفة
 على ما قاله الرضي اعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقيمون

قد

كون ميزا العدد في اي درجة كان صفة لان المقصود من التثنية
 وهو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت الصفة مختصة
 الاجناس لم يقع نحو ثلثة علماء ومائة فاضل وقيل في بحث
 النعت او بما يوثق الصفة ولم تذكر العلم انتهى لا على حذف
 المضاف اليه على ما وهم حتى يدعيه ان حذف المضاف اليه
 وتوقيض التنوين معه مختص بلفظ كل وبعض واذا على ما
 صرح به في الرضي **فقط** والاولا وفق اه لتعين حذف الموصوف
 فيه **فقط** وبما في اول البيت الخ لان الاخبار بعد العلم بها اوصاف
 فيكون تسع صفة لعل **فقط** فاللصوف تصويب كلمة ما نافية
 في التاج التصويب بنشيب فريدا وددن وكشي راد كاري
 بصواب نسبت كردن وكلا المعنيين يناسب المقام وما قيل
 قيل التصويب النزول فوهم **فقط** لان ثبوت العلة الخ وما
 قيل ان كلمة ثم يستتبعان للتراخي في الرتبة فيكون تابعا على
 مرتبة ما قبله او ادخلى ولا يخفى ان الجمع اولى رتبة ما قبله وما
 بعده فكلية ثم فالعنتين لهذه النكتة الجليلة فوهم لانه
 انما يصح ذلك لو كان الجمع اولى رتبة باعتبار الحكم المنسوب اليها
 اعني كونه واحدا من التسع وليس كذلك **فقط** فيه مساهلة
 بجزالة شرطها **فقط** او صفة موصوف محذوف الخ والتقدير
 والتنوين اعني فانما **فقط** لان اللام للعهد الذهني وهو في حكم
 النكرة لا شتر كما قاله لالة على فريدين فيجوز اجراءه مجرى النكرة
 وتوصيفه بها **فقط** نريد الخ اللام للعهد الذهني فائدة عند
 النحاة لعدم افادتها سوى تحسين الكلام ولما عند علماء النحاة
 في لام الجنس ومع قرينة البعضية في حكم النكرة **فقط** والجملة
 بين الخبر اعني النون وبين متعلقها اعني من قبلها لبيان حالها
 اعتناء بشأن صفة الزيادة فانها مدار منع الصرف **فقط**

المورد

عصا

عصا

۱۷ چنانچه بنفید است از کهها باز نماند و نطرح مضامین بسیار بالید کرد و عیان شدانی حال که فی الامان موصوفان را باز نمانده صحیح

والعامل هو المنع الخ فيكون عامل الخال معنويا ولذا قال الشاعر
اذا المعنى ولم يقل اذا التقدير **قوله** وقيل يحمل ان يكون عاملها
الخ اي عرفك النون من **موانع** الصرف حال كونها زائدة وفيه
ان تقييد التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود ^{تقييد}
النون بها وكذا لك قوله تعالى والارض جميعا قبضته ولذا
قالا المحشي قبل الفرق بين الخ المقصود من هذا الفرق بيان
فائدة التقييد بقوله والظرف متعلقا بالزيادة يعني انه
بعد جعل قوله الف فاعل زائد الفرق بين ما اذا جعل قوله
من قبلها ظرفا لغوا متعلقا بالزيادة وبين جعله ظرفا
متعلقا بالزائد اعني الف لا استقر فيه فانه على الاول يصير
المعنى والنون حال كون الالف موصوفا بالزيادة كما نسا قبلها
فيفيد كون الالف الزائد متحققا قبل النون لا يفيد زيادة
النون والمقصود زيادتهما فلذا جعل الشر رحمة الله الظرف لغوا
قوله او لنفس الزائد اي ظرفا مستقرا لا من الزائد اعني
الالف **قوله** من نفس المقرب اه لما كان تفسير التقريب اي
جعل الشيء قريبا بالاقرب اي الموصوف بزيادة القرب غير
صحيح بحسب الظاهر وجه المحشي بان معنى الاقربية
امامهم من المبالغة المفهومة من حمل المصنف على ذات ^{النفس}
به بخلاف عدل فانه يدل على كماله فيه حتى انه صار عين
الذات فيفيد ان هذا القول كامل في القرب وهو معنى الاقرب
فحينئذ صيغة التفعيل بمعنى اصل الفعل واما مفهوم من
التكثير المستفاد من صيغة التفعيل فان كثرة القرب هو
الاقربية **قوله** وفيه انه اذا كان متعديا الخ نحو غلقت الابواب
فيد بذلك لانه اذا كان لازما بحجى التكثير بنفس الفعل **نحو**
حولت وطوفت ولتكثير الفاعل نحو موت المال واما آخره

وَقَطَعَتْ

70

وقطعت الثوب فهو بمعنى كثرت جراحاته وقطعته فهو أيضا
للكثير المفعول **قول** لعله أراد الخ فيه انه لو اراد ضم الشرح
لا درج وزن الفعل أيضا فالتركيب وليس اعتبارا للتركيب
فيه أكثر تكلفا من اعتبار في البواقي **قول** كما علم الخ فان امتناع
الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لم يدخل عليها
الكسر والتنوين قبل نقلها من الفعلية الى الاسمية لم يد
عليها بعد النقل ايضا كذا في بعض الشروح **فلم** ولا يخفى
انه لا يتناول افعلا فالصحيح الا فكل على وزن لا فاعل الرعدة
ولا يخفى منه فعل يقال اخذ افعلا اذا ارتعد من برد او خوف
وهو منصرف وان سميت رجلا لم تصرفه فالمعرفة في
المتعريف ووزن الفعل وصرفه في النكرة انتهى فانه لا يمكن
القول فيه بالنقل من وزن الفعل لعدم بناء الفعل **فلم**
بل نحو اعلم ايضا اي ما هو على ميسغة لبراسه ولو اراد من
الحكاية في وزن الفعل ان هذا الوزن لما كان في الفعل لم
يكن معه كسر ولا تنوين فاذا وجد في الاسم حكى ذلك الوزن
على ما كان عليه في حال كونه في الفعل لم يرد الاشكال بنحو
اعلم لكنه يرد عليه انه يلزم ان يكون افعلا قبل العملية غير
منصرف وكذا فسر انه انما يلزم ذلك لو لم يشترط في ثابته واجبا
مع الوصف والعملية **قول** وقد تكلف الخ في بعض الشروح
واما التركيب ففي البواقي كتركيب التانيث بالتاء ظاهرة او
مقددة او بالالف وهو اما تركيب التانيث مع العملية او
تركيب حرفا التانيث مع الاسم وتركيب العدل في عرفانه
بمنزلة عليين مقدرا لان الواضع قصد التسمية بعامة فعل
منه خوف ليس الى عمرو في نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة
وتركيب الجمع فانه بمنزلة جميعين وتركيب الاسمين في جعلك

٤ اسم النفس فانه راني وجد الفاعل على رزائه لكنه يفهم منه الكونه صيغة تسم

والالف والنون اما مع الاسم او مع العلية نحو عمران ومع الوصفية
 كسكران وتركيب العجوة وهو اما تكريرها في العجي او تركيبها مع
 العلية انتهى وانما التكليف فيه ظاهرا لا يحتاج الى البيان
قوله سواء كانت للالحاق في اليمين مع الالحاق ان يوجد
 حروف ناقصة من حروف بيتية اخرى وليس في الاصول ما ملكتها
 فيراد على الناقصة حرف ليصير مثله في الزنة عند اتمام مثل تلك
 البينة المخصوصة **قوله** كما على شجر من اشجار الرمل يدبغ به
 والفه للالحاق بجده في الاكثر لان الواحدة اربعة لغوهم ايلم
 ما روط فلما حذف الف من مفعوله دل على زيادتها واصالة
 الهزة في اليمين وتجاوز ان يكون الفه اصلية ويكون وزنه
 افضل ويبدل عليه قولهم اديم مرطى فحذف الهزة من المفعول
 يدل على زيادتها واشبات الياء يدل على اضافتها **قوله** او لا يقتضي
 ان ليس في الاصول سداسي حتى يلحق به في الصحاح قال المبرد
 كتبت في العظم الشديد والالف ليس للتانيث وانما زيدت
 للملحقات في اللغة بينات الستة والالف ليس للتانيث وانما
 زيدت لانك تقول كتبت في فلوكا ستا لالف للتانيث لما
 يلحقه تانيث اخر انتهى وقد خطا الجوهر في هذا الحكم بالالحاق
 كذا قال السيد في حواشيه **قوله** لانها بالعلية تمنع من التانيث
 الخ فيه ان امتناعه من التانيث لاجل العلية لا لالف وجميع علو
 متشاركة في هذا الوصف فكيف يصير سببا للتانيث بها
 التانيث **قوله** واما الف للالحاق الممدودة كعلياء فانه يلحق بغير
 العلية عصب الضيق وهما عليا وان والسر داح بكسر العين
 والماء المهلة النافذة لكثرة اللحم وقال الف العظيمة **قوله**
 فلم يلحق مع العلية بالالف التانيث الممدودة في الرعي لاجتماع
 شيئين احدهما ضعف ما يشبه الف الالحاق الممدودة على العلة

في نحو حراء في باب التانيث دون الف في نحو سكر لكون الهزة
 في الاصل الفاء والتانيث كون هزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصل
 ولذا لا اثر لالف والثوق نحو سكران بمشابهة الف التانيث
 الممدودة لان النون ليست في مقام حرف اصلي والفاء الالحاق
 المقصورة وان كانت في مقابلة الحرف الاصل لكنها يشبه
 علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة **قوله** يشبه الخ
 لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التانيث **قوله** يعني ان التانيث الخ
 احيى مراد التانيث الاشارة الى انقسام التانيث الى قسمين بل مراده
 الاشارة الى اعتبار القسمين في منع الصرف **قوله** وان كان مع
 التذكير والتانيث الحقيقي فاعتباره اولى **قوله** وكذا المعنوي
 الذي خفي فيه علامة التانيث اشارة الى الوصف الى ان ليس
 المراد بالمعنوي ما يكون تانيثه من حيث المعنى بان يكون مو
 حقيقيا بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرا غير محفوظ
قوله انما قال ذلك الخ قيد الحيشية يحج للاطلاق وانه لا قيد
 هناك والتقييد وههنا ليس من قبيل الاول لان ذلك انما
 يستفاد اذا كان القيد في الحيشية نفسا لمقيد كما في قولك
 الانسان من حيث هو انسان والوجود من حيث هو موجود
 ولا من قبيل الثاني اذا اشتمال على العليين معتبرا في مفهوم غير
 المنصرف عند المصدر رحمه الله فلا فائدة في تقييد فتعين كونه
 من قبيل الثالث فيكون المعنى حكم غير المنصرف لاجل اشتماله
 على العليين كذا فائدة التقييد الاشارة الى ان نسبة
 هذا الحكم الى غير المنصرف على سبيل المسامحة باعتبار اشتماله
 على علته لان الحكم انما ينسب الى علته لان معناه الاثر المرتب
 على الشيء وعلته عدم دخول الجوهر في التكوين انما هي اشتمال على
 العليين لاذات غير المنصرف وما قيل ان فائدة التقييد الاشارة

ما اشار اليه الوصل الى ان كان مع التانيث كونه اوليكون سببا في التانيث

ان ان لغز المنصرف احكاما اخر لان هذه الحاشية ففيه انه انما يتم لو كان
الحاشية للتنبيه وليس كذلك لان وجود هذا الحكم لغز المنصرف
لا ينافي وجود احكام اخر له حتى يقيد بالحاشية نعم ان دخول الجر والتنوين
عند الضرورة والتناسب يوجب الى ذلك التقييد لكن ذلك في حكم
المستثنى عن هذا الحكم بقوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب
كانه قيل وحكمه ان لا كسرة فيه ولا لا عند الضرورة والفتا
واما قيد الحاشية في قوله وحكمه ان يختلف الخ حيث قال اي حكم
المعرب من انه معرب لبيان الاطلاق وانه لا مدخل لتقييد من التقييد
في هذا الحكم فانه باعتبار قيد اخر معه من كونه منصرفا او غير
منصرف او فاعلا او مفعولا الى غير ذلك احكام اخر **فوله** ويرجع
التصريح الى راجع ضمير حكمه الى وجود احكام اخرين المذكورين ليكون
نسبة الحكم الى علمته صرفا لبيان من الظاهر المتبادر فان المنساق
الى الفهم بعد تعريف غير المنصرف بيان حكمه كافي تعريف المعرب
وبيان حكمه **فوله** ولا يخفى ان ذلك الحكم الخ في الرضى انما يظهر
اثره في المعرف في المتن وجميع المذكور السابق اجتماع سببها في
اجران ومسلمون عليين لان النون فيها ليس للممكن حتى يحدف
في تتبعه الكسر وايضا فان النصب فيها تابع فلم يتبع الجر النصب
فوله الا اذا اعربا اعراب المفرد اي جعل النون مستعقب
الاعراب في وجب منع صرفهما للعلتين لانه اذن فيهما تنوين
التمكن ولا يتبع نضهما الجر كذا في الرضى **فوله** بل يحتاج في اثباتها
اي تكلف وهو ان الافعال فرع الاسماء افادة واستتقاقا فلكونه
مشتقا من المصدر **فوله** خفي كما يشهد به بيان القرعية فلو
فلم يتكلف بواحدة عادة لمضمون قوله ولم يفتق بقرعية واحدة
لان ما سبق مذكور بطريق المدعى وهو مذكور بطريق النتيجة
وليتصل به الاستثناء **فوله** اعلم ان اصل الاسم الاعراب لا اعتوار

تنوين

لواش

اما الاقادة فلا يحتاج الفعل
فكونه جزء الكلام الى الاسم واستتقاق
الاسم عنه واما اشتقاق

المعاني

72
المعاني عليه فيحتاج الى علامات تميز بعض المعاني عن بعض
واما الفعل فلا يطرأ عليها الامعنى واحد طار وهو كونها
فيما تركب منه ومن غيره **فوله** يعني اي الاسم نظر الواصل
الذي هو البناء **فوله** فيعطى عمله لاستتماله على معناه الذي
يقضى الفاعل والفضلات وهذا يعرب **فوله** ولو كان امر
قويا في البناء لما خرج عنه بسبب مشابهته بالاسم **فوله**
بل يترع عنه علامة الاعراب فيكون سامعيا بلا علامة
الاعراب **فوله** او ضم التنوين او لا لانها علامة التمكن اي
علامة اعرابه هي التنوين **فوله** وعدم ضرورة عدمها كما في
قوله اعدت كرفان لنا اذ النون يستقيم بالتنوين وحده
فلو كان الكسرة حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد
بلا ضرورة اليه اذ مع **فوله** لا يتركب الا قدر الحاجة فيكون
صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولذا يوقى نون العاد في نحو
ضربني ويضربني وانما قال صورة الكسر لان معنى الكسر هو الجرح
في صورة الفتحة يدخله **فوله** لان الاصل الخ اشارة الى قرعته العذل
للمعدول عنه ليس بمعنى التوقف عليه بل بمعنى كونه خلافا لاصل
اي الراجح المطابق للقياس **فوله** ولما غلب الذكر على المؤنث كانت
فرعاه في المعنى بمعنى كونه راجحا بالنسبة اليه كما قال الله تعالى
الرجال قوامون على النساء **فوله** لا على قائم من حيث هو مجرد عن
والا لزم اجتماع الجر وعدم التجرد عليها **فوله** والمذكر هو هذا الخ
اي المذكر هو المجرد عن الفاء القائل ثم مطلقا لا يخفى ان هذا الفرق
قد سبق فلسفي واما اهل العربية فلا يفرقون بين المطلق والمجرد
ويقولون ان التعريف فرع التذكير والتاينث فرع التذكير والجمع
والثنائية فرع الواحدان هذا البحث مطرد في جميع ذلك **فوله**

عن التاء

مطلب
بيان مدخول على التاينث

فصار عتبا بالفي التانيث المراد بالفي التانيث الهزة المنقلبة
 عن الف التانيث في نحو صحراء والالف الرزدي قبلها والهنز هي
 التي للتانيث دون الالف قبلها لانها في الاصل صحراء فزيد
 من قبل هذا الالف الف المد والبناء وقلت الف التانيث
 هزقة لانها لما زيدت منعاً ولم يفارق احد منهما صاحبتها
 معا لفي التانيث على طريق التعليل كذا في العباب والموصوف
 بالمدودة بتاويل العلامة **قوله** والتانيث هو الخ فان الهزقة
 والنون لكونهما من حروف الزوائد يقبلان الحذف والاعلال
 كحرف **قوله** ولا يخفى انه حينئذ لابد من اثبات الفرعية لان
 يقال المشبه به اصل للمشبه فيما قصد من التشبيه
 لا القسم الاخر لعدم اختصاصه بالفعل وقد قيل في بيان الفرق
 في القسم الاخر ان الحرف الزائد في الفعل لما كان المعنى كان وزنه
 اصلا للاسم الذي فيه الزيادة لا المعنى لان الاصل في الالف
 ان يكون لافادة المعنى **قوله** ولذا جاز قصر المدوطان المقصور
 اصل المدود كما عرفت **قوله** بشرط العلية دون غيرها من الاسباب
 لقوتها بكونها شرطاً لكثير من الاسباب مع كونها سبباً واستشهدوا
 بقوله فما كان حصراً ولا حاساً يفوقان تردس في مجمع **قوله** وهو سلب
 الضرورة عن الجانب المقابل الى الحكم فان كان الحكم ايجابياً فليس
 ضرورة العدم وان كان سلبياً فليس ضرورة الوجود فليس ويقيد
 بجانب الوجود اي بقييد الجواز بجانب الوجود اي يجوز وجود ضرورة
 فيكون معناه اي عدم ضرورة ليس بضروري وضرورة السلب
 امتناع فيكون سلبها عبارة عن سلب الامتناع فلهذا قصر سلباً
 بمتن **قوله** فان ما لا يترتب الخ دليل الحكم مطوياً غير من جملة
 في حكم المنصرف بالصرف لان ما لا يترتب الخ **قوله** والتوجيه لاني اي

قوله

73

في الشرح وهو رجوع التفسير الى الحكم وجعل الصرف على المعنى اللغوي
قوله من عدم ما نفينا التعريف غير المنصرف عندك بدليل قوله
 يجوز صرفه مع صدق التعريف عليه لوجود العلتين فيه وانما
 اندفع لانه غير منصرف عندك الا انه سلب عنه حكمه للصرف
 فهو من افراد المحدود **قوله** والقول الخ اي القول في دفع عدم الما **قوله**
 بان المص رحمه الله واقوا القدماء في حكمه بانصرف مادخله
 الجروالتنوين للضرورة وخالفهم في التعريف حيث عرفت **قوله**
 بما لا يدخله الجروالتنوين ويكون مع بالفتحة وعرف المص رحمه الله
 بما فيه علتان **قوله** بعيد جدا الحاجة باعتبار ما هو **قوله** عندك
 فليس والمعنى ما الذي اوى شي الخ يعني كلمة ما استفهامية وذا
 اما موصولة او زائدة والفعل الذي يتعلق به الجار محذوف وان
 منصوب بترفع الخافض او مجرور بحذفه وخلاصة المعنى انه
 لا يخرج على من شتم رتبة احمد صلى الله عليه وسلم في ترك شتم القوالي
 لعدم احتياجه اليه **قوله** والجملة استينافية جواب سؤال نشأ
 من الجملة السابقة اي لا عيب ذكر نعمان **قوله** هنا في الشئ ويراد
 بالمركات الثلث في العين **قوله** عند من لم يثبت مراف قال لا
 يقال مراف الطعام وقال بعضهم **قوله** مراف الطعام وقال الفريفا
 هنا في ومراف اذا تبعرها هنا في قالوا بغير الف واذا افردوها
 قالوا امراف كذا في الصحاح **قوله** ثم قال يسير الاصل يسيرى
 الياء واكتفى بالكسر لتناسب الفواصل فانها على الراكسوة
قوله لموافقة قلب فلان امالته قياسي لكون الفه منقلبة
 عن الياء واسيل الف سجي مع كونه منقلبة عن الواو لموافقة
قوله افصح لما سجي من ان بقاء المنادى المرحم على ما كان قبل
 الترقيم افصح من جعله منادى براسة **قوله** لانه بيان لما ائمه
 الخ يعني انه ابرم في حد غير المنصرف فيدين من تسع وما يقوم مقامها

ما هو في قوله

وقد بينا لاول بقوله وهي عدل الخ فكان المناسب ان يبين
 الثاني ايضا في جنبه ويقدمه على الحكم **فاما** قوله فالعدل
 الخ بيان لاسباب فهو بيان لما ابرم في تفسير ما ابرم في الحد
 فانه فمع ما قيل ان بيان لاسباب كلها من تمام التعريف فلهذا
 جملة معترضة لامشاحة في وقوعها انما وقعت ولشد
 الا مقام بيانها لا تنفع للتعريف قدمت الى هذا **فوله** لتكرار
 الجمعية وتكرار الشيء يوجب قوته **فاما** كونه لا نظير له الخ فانه اذا
 لم يكن له نظير في الاحاد كان غير مشبه بالاحاد فيكون قويا في
فوله واما نحو ثنائي الخ لما كان بعض الاحاد واردا على صيغة منتهي
 المجموع فلا يصح ان لا نظير له في الاحاد اعتذر من ذلك والمراد نحو ثنائي
 واثالي من نحو رباع لم يأت في رباعية وسنلاح معنى طويل وخراب
 اي غليظ قصير ومعنى قوله شاذ انه قليل في حكم العدم **فوله**
 ولما نحو الترامي الى المصادر المنقوصة من باب التفاعل **فوله**
 واما نحو هو ازن اي شرا حبل اسم رجل وبراقيس اسم كلب ومع
 اسم محسن المين **فوله** فالالف فيها الخ والامثلة ممتني وشاخي **فوله**
 وكذا تهاى الخ اصله آتى او تهاى عوض الالف عوضا عن الالف
 فصار تهاى تيم سقط الياء للتوئين **فوله** واما لم يعد اه حيث جعل
 غير منصرف واراد بنحو عواري وقاري ونجاق وكراشي ودباشي في
 جميع قري وكراشي ودباشي **فوله** جميع عاريه بالتشديد منسوبة
 الى العار لان طلبها عار وعيب **فوله** لانها ثبتت الخ لان تلك اليا
 تثبت في واحد فصارت اصلية وبالقياس الى الجمع وان كانت
 عارضية فالواحد **فوله** وقيل ان ثنائي الخ اي قيل في الاعتذار عن ثنائي
 ثنائي ان مثل ثنائي والاصل ثنائي عوض الالف عوضا عن الالف فصار
 ثنائي **فوله** الذي هو الثمن وابدال الضم الذي كان في النسوب اليه
 بالفتحة من تغيرات النسبة كما قيل في تهاى في النسبة الى التهاى

والمعنى
 انما هو
 انما هو
 انما هو
 انما هو

وفي قوله

فليس ولا يخفى بعد اذ لا معنى في ثمان فانه بالاضافة الى
 ثمن الى الربع والخسر الى الخسر ولا معنى لنسبة هذين **فوله**
 الخ من ثمان كذا قال الرشي **فوله** فالاصل عدد اي عدد **فوله**
 والثاني هو المحدود اي الثمان لا يستعمل الا في المعدود ولا العدد
فوله فاذن اي اذا كان ثمان منسوب الى ثمانية فالالف التي في ثمان
 غير الالف التي في ثمانية وكذا الياء التي في ثمان غير الياء
 التي في ثمانية ليصح كونه منسوب اليه وان الفه عوض عن احدى
 اليائين وهذا كما قيل في هيمان **فوله** واما نحو اكلب الخ جواب
 عما يقال انه لو كان قوة هذا الجمع لانه لا نظير له في الاحاد فذلك
 اكلب ولجمال لا نظير له في الاحاد فلم يعد هذا الوزن ايضا
فوله بدليل تصغير على لفظه فيقال اكلب واجيل فهو لا يصح
 الاعتذار الخ اي لا يصح الاعتذار بان له نظير في الاحاد الخ اذ ربع
 واجروانك واشد لان الاول منقول والاخران مجريان والاجر
 قد يشدواه **فوله** فالصحيح الا انك لا تسرب وهو فعل من
 صيغ الجمع ولم يجيء عليه الواحد الا انك واشد **فوله** بدليل تانيت
 الفعل المنسوب اليه قال بلغتها اشدي **فوله** السوازيشت
 بالياء المشاة التحتية والرى لفظ فارسي معناه دست برنج
فوله التكرير فقط دون الضروب المختلفة **فوله** وقد شاذ
 الخ بقوله كالمجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات **فوله**
 ما لشكنا وانما لم يقل في الوزن كيلا يسبق انهم ان المراد المع
 في الوزن الصريح **فوله** المصنوع في المدة لانه الالف المدة عند
 في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد فذلك لان الالف
 للزومه صار كلام فلوحذفت احديهما الصار الاسم مقصورا كما
 كان وضاع العمل فقلبت ثاينها الى حرف يقبل الحركة دون الاولى
 ليجي على مدها واما الخا حذفت لاجتماع الالف في ثمان فاشد
 واما

تقدير

عن فوا اكلب

واجمعة

الفعل فاذ زيادة الالف الى قبلها كما
 في جاز فكتاب فاجتمع الفان

انما قلنا في لاداء ولا ياء
 مع ان مناسبتهم في الالف
 بعضها البعض اكثر اذ لو قلت مع
 في لاداء ولا ياء

وراء لكون ما قبلها الفا كما فيها **قوله** نسبة الى الالفين الى
 التانيث حيث قيل المردودة للتانيث فان المردودة مجموعها
قوله تغليباً لالف التانيث على الالف الواحدة **قوله** اي لبنائها
 المراد من بناء الكلمة وزنها وصيغتها فهي التي تكون
 يشاركها فيها غير هاء وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها
 المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الاصلية والزائدة كل في
 موضعه وانما لم يكن التاء لازمة لبناء الكلمة لانها وضعت
 بين المذكور والمؤنث **قوله** وانما في الخ بان صادت داخله في ما قور
 او شرط تانيث كلمة او منع الخ **قوله** وهو اللغة الصرف فارقي
 ولو قال اخراجه لكان وفق بمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم
 معدول الخ والظاهر في مقصوده بيان المعنى العربي للعدول كما وقع
 في شرح التسهيل العدل صرفه اللفظ يعني ان العدل في محوهم
 الصرف يقال اسم معدول الخ فالأوفق ان يفسر بالافراج ليكون
 التعريف باللام المحمول وانما قال وفق لان الخرج ايضاً لازم للصرف
 الا انه غير محمول باللام المحمول اولى لان الادبا وجوزوا التعريف
 باللام الغير المحمول وليس مقصوده بيان المعنى اللغوي والالام
 يتوجه الاعتراض اذا اللانم وجود العلاقة بين المعنى اللغوي و
 العربي لا توافقهما في التقدير والازوم ولا شك في تحققها ههنا
 فان الصرف يستلزم الخرج فالمنسوب اسقاط في اللغة وان
 يقال وهو في اللغة الصرف يقال عدل عنه اي صرفه في الاصطلاح
 صرف الاسم عن تبيينه يقال اسم معدول الخ فاقيل لو كان العدل
 بمعنى الافراج فالاعتراض وارد لكن العدل جاء في اللغة بمعنى
 يقال عدل عنه اي مال وعمل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى
 التباعد يقال عدل الجال الخ لاي تحاه كذا في القاموس ولا
 داعي الى كون العدل الخوي بمعنى التباعد دون الميل الاستفا

طال
معنى بناء الكلمة

العدول

كأنه لا يرد في
 لفظ معدول
 كاذب عن الافراج فيكون
 فيقولوا لا يرد فيكون
 جميعاً اي محوهم
 اصطلح

العدول

المعدول وتسميته الاسم معدول وليس يقوى لانه بمعنى
 اليه بعيد عن المقصود بمراجل الماء فان معنى الاعتراض المعنى العربي
 لا المعنى اللغوي فكونه في اللغة بمعنى الميل لا يدفع امر الاعتراض
 على ان المذكور في القاموس ان العدل الموصول من معناه الميل على ان
 المذكور في القاموس عدل عنه يعدل عدلا او عدولا واحداً واليه
 عدولاً يرجع وهو يدل على ان الموصول من معناه الرجوع فلا يصح ان
 يكون اطلاق المعدول على الاسم بمعنى المعدول اليه **قوله** فيخرج
 بالخرج الخ يعني ان مفهوم الخرج اعم من ان يكون بالافراج او بغيره
 وان كان المتبادر منه عند اطلاق الخرج بنفسه فان العام قد يغير
 اطلاقه في فرد منه شايها فليست يوجب تبادراً الى الوجود فانه
 اعم من الخارج والذهبي وان المتبادر منه الخارج واذ كان كذلك
 فالمراد من الخرج ههنا الخرج المستند الى الافراج وهو الخرجية
 فيصح تفسير العدل المبني للفعول اعني المعدولية بمعنى المعروفية
 لكونه لازماً محمولاً عليه فاندفع اعتراض المحقق الرضي وبما ذكرنا ظاهر
 وجه صحة تفسير الشارح الخرج بكونه مخرجاً ثم انه ذكر الشارح الرضي في
 بحث المصدر اسم المصدر موضوع للحدث الساذج والفعل المبني للفاعل
 موضوع للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل المبني للفعول موضوع
 للحدث المنسوب الى ما قام به والفعل المبني للفعول موضوع للحدث
 المنسوب الى غير ما قام به من الزمان والمكان وما وقع عليه والال
 والسبب فالنسبة الى ما قام به او الى ما عمل به مما يتعلق به ما خوذ في
 مفهوم الفعل خارج عنه المصدر لازم له في الوجود فان اضيف الى
 الفاعل كان متبياً للفاعل وان اضيف الى المفعول كان متبياً للمفعول
 وان لم يذكر شيء منهما كان محتملاً للمعنيين كما في ما نحن فيه فقد ظهر ذلك
 بما ذكرنا ان ما قيل ان صبغ المصدر لم يوضع الا لما قام به وكونها موضوعة
 لمعنيين ما هو صفة للفاعل وما هو صفة للمفعول لا بد له من دليله

معناه الميل والموصول الى

مطل

ما وقع المصدر

كلام لا طائل تحته **فصل** الاضمتا اي متعاقبان الازواج يستلزم المخزجة
فصل اي خرج مادته اما على حذف المضاف او على العجز بذكر الكل
وارادة الجزء **فصل** اذ لا يتصور الخ تعديلا لمقدرا اياها فسرنا بالامادة اذ
لا يتصور خروج الكل الى الاسم الذي عبارة عن المادة والصفة عن
جزئه الذي هو الصفة **فصل** فان خروج سحر الخ يعني ان لا يرد بالصور
ما يشتمل الصورة الحكيمة بلزم ان لا يكون سحرا اذ اريد به سحر معين
لا معدول **فصل** السحر المعرف باللام لعدم خروجه عن صورة الحقيقة
لان اللام لكونها كلمة براسها لا دخل له في الصورة مع انهم من حوا
بانه معدول فلا بد من تعميم الصورة **فصل** لانها غير متناهية ولا الخ
لان من والمضاف اليه ليس واخلافا للصورة الحقيقية لاسم التفتيل
وهو ظاهر لا في الصورة الحكيمة لعدم صيرورته بمنزلة الجزء لشد
الاتصال لجواز الفصل بين اسم التفتيل وبين من نحو هو حسن
لوانتصفت من الشمس وكذا بين المضاف والمضاف اليه بالظن
ومخوه في الشعر **فصل** ولهذا اي لعدم تناول قوله صيغته للصورة
الحاصلة لاسم التفتيل من او الامتانة بغير تفسير العدل ليدخل
فيه نحو اخر على جميع التقادير **فصل** وفيه اي في هذا التفسير ان يلزم
ان يكون يوم الجمعة منصوبا بتقدير في معدولا عن المجزور بلفظة
لانه يصح ان يخرج عما هو حقه من استلزام في ويمكن ان يجاب
بانه لا نسلم خروجه عما هو حقه فان حق المفعول فيه كالا ايمر
ان يستعمل منصوبا ومجزورا **فصل** الجواز الفصل بينهما الخ لم اجد له مثالا
في الكتب المتداولة **فصل** ان ذلك الخروج اي خروج يوم الجمعة منصوبا
عن يوم الجمعة خروج ناقص لان في مقدور حالة نصب المقدس
كالملفوظ فكانه لم يخرج **فصل** قيل لم يدخل قاله السيد الشريف
في حواشي الرضى واما نحو مقام مقول ففيه علة يخرج به عن صيغة
الاصلية والمتبادر من الخروج اذا اطلق ما لا يستند الى اخراج

كافي قوله خرج دينا الى بلد وحاصله ان خروج الاسم من صيغة لا
يكون الا باخراج المتكلم وتلفظه وهذا امر بهي فبالمراد من خروجه
ان لا يكون مستندا الى اخراج العلة فخرجت المغيرات بالقياسية
لان لها عللا تخرجها عن هيئاتها بخلاف المعدولات فان خروجها
غير مستند الى علة وان كان مستندا الى اخراج المتكلم وحينئذ انزغ
اعتراض المحشي كما لا يخفى **فصل** فانه امر اعتباري فلو كان له دخل في
الصورة ان تكون الامر الاعتباري واخلافا للحكمة فلا يكون موجبا
فضلا عن ان يكون ملفوظا او مسموعا **فصل** واللفظ الخ فالمراد
بالخروج التام **فصل** على تقدير كون تغير غير قياسي واما على تقدير
قياسيا فتما خارجا عن ما خرج به المغيرات القياسية **فصل** كان وجه
اي وجه الترتيب المستفاد من بيان الشارح بين الامور الثلاثة
اعني وجدان هذه الامثلة غير متفرقة واعتبار العدل فيها والله
عن حال اصولها **فصل** والمشهور الخ نقل بعض الشارحين ان المعصية
قال في شرح المنظومة واعني بالتحقيقي ما ثبتت معرفته صرف
يصرف ونعني بالتقديري ما يتوقف معرفته على منع الصرف
فصل ولعل وجه الخ خلاصة ان الدليل المثبت للاصل سوى
منع الصرف مثبت للعدل ايضا لكن بالواسطة لان مثبت
الاصل من حيث انه اصل مثبت للفرع من حيث انه فرع ليس
الاتباعا للعدل فيكون مثبتا للعدل وانما لم يلتفت اليه
لان اعتبار العدل في نظر النحوي مقدم على اعتبار الاصل وتفتيش
حاله فلا يكون الدليل المثبت للاصل مثبتا للعدل في نظر
وان كان يستلزمه ضمنا **فصل** فكيف يصح الخ اي اذا كان الدليل
المثبت للاصل مثبتا للعدل فكيف يصح الخ المستفاد من
عبارة الشرح وحاصل الجواب تخصيص الدليل بالدليل المثبت للعدل
اولا وبالذات في نظر النحاة فلا ينافي وجود دليل اخر يكون مثبتا

له ثانيا وبالعرض ضرورة مثله كالبناء في خماس وحفظا وطحا
فرد واما ثبوت العدل الخ جواب سؤال مقدود هو ان يقال ان
العدل قد ثبت من غير منع الصرف او ضرورة مثل كافي نحو قضا
وحاصل الجواب ان ثبوت العدل في نحو قضا انما هو بالعرض طحا
للباب والكلام في ثبوت العدل قصدا وذا لا يكون الا لمنع الصرف
او الضرورة مثله **فرد** وهذا اخصل الخ كلام الشارح رحمه الله و
كلام الرضي **فقدان** فان معنى ثلث ومثلث مكررا والفرق ان الشارح
رحمه الله اثبت كون القياس في ثلث التكرار لفظا بان الاصل
ان المعنى ان كان مكررا ان يكون اللفظ مكررا والشارح الرضي بان
ذكره في الكلام تقسيم ذي اجزاء على هذا العدد والمطرد في غير العدد اذا
اريد هذا المعنى تكرار اللفظ فكان القياس في ثلث ايضا التكرار
ولاشك ان طريقه الشارح اخصر من طريقته لكن طريقته الرضي
ليشمل على قولنا ثانيا فان ذكر في الكلام وبيان اشتماله على الوصفية
وبيان وجه اعرابه وهو انه منصوب على الحالية كانه قيل منقسمة
على هذا العدد كما في قولك قرات الكتاب جزا الا انه جرى الاجراء
فيما لم يثنى لتعدد اللفظ وبيان فائدة كون الاصل فيه التكرار
بوجه لا يجري في غير اسماء العدد المعدولة بخلاف ما ذكر الشارح
فانه يقتضي ان كل لفظ يدل على معنى مكررا ان يكون الاصل فيه تكرار
اللفظ فيلزم ان يكون اسماء العدد كلها معدولة مثل اثنين لكونه
دالا على معنى واحد يكون معدولا عن واحد واحد وكذا ثلثة
واربعة فان حقيقة كل عدد وحدات يبلغها ذلك العدد والتحقيق
ان المعنى المكرر اذا قصد به افادة المعنيين معا كما في نحو فبته
لا يجب تكرار اللفظ اذا قصد به تقييد المعنى الاول وتاكيد الثاني
فيه تكرار اللفظ **فما** مكررا اي على الاطلاق على ما نص عليه الرضي
ليتم التقريب فالاولا التضييع عليه **فما** كذا الداعي يكون اللفظ

مكررا على الاطلاق ولا يجوز ان يقال ذلك المعنى في باب العدد لمكرر
كما جاء في القوم ثلثة ثلثة ولا يكرر كما في جاء القوم ثلثة **فرد**
الحاقا للفظ المتنازع فيه اعني لفظ ثلث حيث يوزع فيه بان
مكررا الاصل **فما** بالاعم الاغلب اعني التكرار لتشاركهما في المعنى
المقادير **فما** اذ ادب الى كلمة الى مجرد الانتهاء لانتهاء الغاية
فالظاهر الواو لعدم الواسطة بين ثلث ورباع **فرد** قال الشارح
الرضي الخ اشارة الى ان ما ذكر الشارح يخالف لما ذكر الرضي وفي
شرح التسهيل لابن قاسم المصري الصحيح ان البنائين مسموعا
من واحد الى عشرة حكى البنائين لشيبي وحكي ابو حاتم وابت
السكيت احوالي عشار ومن حفظ حجة من لم يحفظ **فرد**
من عشرة اي من لفظ عشرة **فرد** في قول الكيت ولم يشر شيوك
حتى رويت فوق الرجال خصوصا لعشار **فرد** وعن مكررا في اللفظ
غير مكررا عن لفظ مكررا في لفظ غير مكرر وقال الصالح ما حمله
انه عدل فيه عن معنى غير مكرر حيث قال ثلث ومثلث غير مكرر
للعادل والصفة لانه عدل من ثلثة الى ثلث ومثلث وهو صفة
لانك تقول مررت بقوم مثني وثلث وهذا قول سيبويه وقال
انما لم يصرف لتكرار العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه عدل عن
لفظ اثنين الى لفظ مثني وثناء وعن معنى اثنين الى معنى اثنين
لانك اذا قلت جاءنا الخيل مثني فالمعنى اثنين اثنين اي جاءوا ورجلين
وكذلك جميع معدولا لعدد **فرد** وهي موضوعة للوحدات الخ فمعنى
اسماء العدد الوحدات المتكررة التي يبلغها مرتبة خمسية
لا الوحدات المكررة **فما** حتى يكون او ما فافان الوصف مادل
على ذات مبهم ما خوزة مع بعض صفتها **فما** صارت الوصفية
اصولية وان كانت عارضية بالقياس الى وضع ثلثة **فرد**
والفعل الخ يعني لم لا يجوز ان يكون ثلثة ثلثة باعتبار الوضع

لان المراد من مثني وثنان
الوحدات اعني الرجلان
الوحدات التي ما رضى
على الزوايا حتى صدر
عليها افعال العدد
فدفع الى اثنين وثلث
صفتان جديتان

مطلب الجنس العربي

التركيب موضوعا للمعنى بوصف وان كان باعتبار الوضع الا فرادى
موضوعا للمعنى الاسمي اعني الوحدات الثلاث **فله** الاقنابا هو
جنس المذكور الخ المراد الجنس العربي وهو باعتبار الاشتراك في
المنافع وعدمه فالرجل والمرأة فالانسان جنسان مختلفان
فله ان قلتان اي دلخ يعقوان حاصل الكلام راجع الى قياس
على هيئة الشكل الاول بان يقال ان اسم التفضيل وكل اسم تفضيل
قياسه ان يستعمل باحدا لامور الثلاثة ويراد ان يرد باسم التفضيل
ما وضع للزيادة فالصغرى مسلم لان اخر موضوع الزيادة لكن لان
الكبرى لان اسم التفضيل اذا لم يكن مستعملا في معنى الزيادة لا يحا
فيه المذكر الامور الثلاثة لعدم احتياجه الى المفضل عليه وان
اريد به ما استعمل في معنى الزيادة فالكبرى مسلم لكن الصغرى
منع لان اخر مستعمل بمعنى لا غير **فله** قلنا الخ حاصل الجواب اختيار
الشق الاول واثبات الكبرى بان المراد بقولنا قياسه ان يستعمل
باحدا لامور الثلاثة ان القياس بحسب الاصل اي بالنظر الى الوضع
لا القياس بحسب الاستعمال فاندفع المنع المذكور ولكن يجب
ان لا يتعترض بكون اخر معد ولا عن واحد بعينه اذ الوضع لا
يقضي لاحدا لامور الثلاثة مطلقا لا واحد بعينه ويجب ان
يفسر تفسير العدل عما ذكر المصنف الى ما ذكر سابقا من انه خروج
الاسم عما هو حقه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى ليظهر قصد
تعريف العدل على اخر على جميع التقادير اما على تقدير كونه معدلا
ولما من المعروف باللام فلخروجه عن صورته الحكيمة لما مر من ان اللام
بمثلة الجزء واما على التقديرين الاخرين فلكونه معدولا على استلزام
الاضافة او من **فله** يؤيد لزوم المطابقة الخ بقا الجاء ف
زيد ورجل اخر وامرأة اخرى ورجلان اخران واما قال يؤيد ان يكون
ان يقال على تقدير كونه معدولا عن الاخرين انه لما غير صيغته و

وبالآخرين

خرج

خرج عن معنى التفضيل وجب مطابقتها لموصوفه كاسماء الصفات
الجارية على موصوفاتها **فله** لزوم تخالف المعدول عنه معرفة
والمعدول نكرة نوقوعه صفة للنكرة قال الله تعالى فعد من
ايام اخر **فله** لجواز عدول الخ بان يغير عن صيغته الاصلية وعن
معناه الاصلية ايضا كما مر نقلا عن الجوهرى في تلك ومثلت
فله اذا اردت به سحرا بعينه الخ اي قصدت لظرفية مع التعيين
كما في قولك حيث نزل يوم الجمعة سحرا فلو قصدت لظرفية دون
التعيين انصرف نحو قوله تعالى ونجيناهم بسحرا والتعيين دون
الظرفية عرف باللام والاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا **فله**
لفظ الخ ومعنى خلاصة بيان المعدل فيه بالاعتبارين ان طريق
تعريف النكرات انما هو اللام او ما يحوي مجراها اعني الاضافة فعند
عن ذلك الطريق الى طريق اخرى وهو تعريفه بالعلية فيقال
من حيث اللفظ باعتبار تركب اللام ومن حيث المعنى باعتبار ترجيح
عن التعريف اللامى واعتبار التعريف العلى **فله** فلا بد من اللام
او الاضافة على ما صرح به في الرضى في بحث العلم من ان اسم الجنس اذا
يطلق على بعض افراده المعين باداء التعريف وهو اللام والاضافة
فله سواء صار بالعلية فان اللام فالاصل فالاعلام الغالبة
لتعريف العهد **فله** فالشهور فان الجمهور على ان فتحه اعرابيه
ولازمة للزوم ظرفية **فله** وليس تعريف سحرا عند هم كونه معدلا
عن اللام بل كونه علما وزعم صدر الافاضل انه مبنى لتضمنه معنى ظرف
التعريف كاسم ورد بثلاثة اوجه الاول منع الصرف خروج من
الاصل من وجه دون وجه والبناء خروج عن الاصل بكل وجه
الثاني انه لو كان مبتدئا كان غير الفتحه بانه اولى لثلاثيهم الاعراب
الثالث وانه لو كان مبتدئا كان جائزا لاعرابه جواز اعرابه حين
في قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا لتساويهما في ضعف

سبب البناء بكونه عارضا وفي الثالث نظر لان تضمن معنى الحرف
سبب موجبة للبناء فلا يتركونه عارضا وفي الثالث نظر كذا في
شرح التسهيل للفاضل المصري وحاصل الكلام انه لا يجب توافق
المعدول والمعدول عنه في التعريف والتكثير فالمعدول عن الحرف
باللام اذ لم يقصد به تلك المعرفة كان نكرة كالخروان فقد صدق به تلك
المعرفة باعتبار معنى اللام فيه كان مبنيا لتضمنه معنى الحرف كما
وان قصد به تلك المعرفة بتقدير علم بعد العدل كان غير منصرف
للعدل والعلمية المقدرة كسحر **فصل** والعلمية المقدرة على علمية
للجنس كما صرح به في المنهل فكما سأل عطف على قوله كافي **فصل**
حالة الرفع عند بني تميم الخ في لغتهم قائم يقولون مضى امر
بالضم وقت امس ونجبت اول من امس بالكسر على ما نقل في
واللغة العليا بناء على الكسر في الاحوال كلها وهو مذهب الجاهل
ونقل الرخشي وجماعة من النخاعة ان امس عرب عند بني تميم في
الاحوال ووجه الفرق انه جاز ان يعتبر في اس علم البناء كادب
اليه اهل الحجاز وان يعتبر فيه علم منع الصرف فابتدوا باعتبار
الاعراب اذ هو اشرف واولى بالاسماء واختار سبق الاعراب **فصل**
وهو الرفع فصلا في حال الرفع غير منصرف والمثالان الباقيات
ان سوى بينهما في الرفع بحيث لم يتبين اعرابها فلم يبق الا الكسر
فسوى بينهما **فصل** وكفني الخ عطف على كافي **فصل** عند
الجوهري فانه حكاه بان ضحى اذا اردت به ضحى يومك لم تنو منه
كسحر ويفهم منه انه معرب غير منصرف **فصل** والقياس الخ اي القياس
الذي سبق ان كل اسم جنس اطلاق واريد به فرد غير معين
الخ يقتضي ان يكون صباح ومساء اذا اردت به صباح يومك
ومساء يومك كاسم وسحر مبنيان او غير منصرفين مع انها مشددة
ولجواب عنه انها وان كانا معدولين عن المعرفة باللام الا انها

في الفصح لم يبنين بناء الكسر ما اعرب غير المنصرف وان سموا بهما مع

لم يبنيا

لم يوجدا مبنيين او غير منصرفين فلا حاجة فيهما الى اعتبار تفضلهما
معق اللام وتقدير العلمية واليه يشير كلام الرضي في بعض الظروف
حيث قال ولم يبن صباحا ومساء واخواتها المعينة مع كونها
ايضا معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام ظاهر
فيها من دون قرينة ظهوره والمعدول ظواهر المشي الخ عطف على
المطابقة اي بينوا عن القول بكونه معدولا عن اخرين لزوم عدول
ظواهر الخ وانما درج لفظ الظاهر في الموصفين لانه لا عدل في
معنى المشي والجمع والمؤث عن معنى الواحد المذكور لامتدادها
في المعنى لما ان ذلك الواحد يستوي فيه الجميع **فصل** ولا يخالو عن بعد
اي لا يخالوا القول بكون المشي والجمع والمؤث معدولا عن الواحد
عن بعد لانها مغايرات قياسية وان كان العدل فيها باعتبار
استلزام كلمة من **فصل** وعلى هذا تحقيق الخ اي على تقدير كون اخر
معدولا عن اخرين يتحقق العدل في جميع بقا ريقه الا صيغة
الواحد المذكور اذ لا فرق حينئذ بين المعدول عنه باعتبار تقدير
من في الاول وذلك يعجب العدل عن تغيير المصدر رحمه الله
لما ذكرنا من عدم دخول من في الصيغة الحقيقية ولا في الصيغة
الحكيمة **فصل** وعلى كلا التقديرين اي تقدير العدل من المعرفة
باللام ومن المستعمل بمن لا يظهر اثر العدل وهو منع الصرف
الا في اخر عدم احتياج اخرى والاولى الى اعتبار العدل لوجود
سبب منع الصرف فيهما اعني الف التانيث والجمع المنتهي وعند
اعراب منع الصرف فيهما اعني الف التانيث والجمع المنتهي **فصل**
لحرف منع الصرف وهو الفتح في البواقي اعني اخر ان اخرين و
اخران اما في المشي والجمع المذكور السالم فلكون اعرابها بالحروف
واما في الجمع المؤنث السالم فلا اعلم في الحاليتين بالجر لما ان
النصب فيه تابع للجمع كافي الجمع المذكور السالم كيلا يلزم تحا

الفرع لا يصل سواء كان منصرفا او غير منصرف كما عرفت في سلمات
 حال كونه على المؤنث **فان** بما ذهب اليه الخليل من كونها معرفات
 يتعرف بها الاضافة مع غيرها عن تلك الوجوه فان الاصل في جواز
 القوم اجمعون اجمعهم وقراءت الكتابات اجمع اجمعهم **فان** سواء كان
 المضاف الثاق بكماله الاول كافي يتميم عدى او لا كافي بين ذراعي
 ومجتهه الاسيد والبيت الا في غير شرط الخ اعيش شرط ان
 يكون المضاف التا نائبا للمضاف الاول **فان** ولذا لا لاجل الاشتراط
 المذكور **فان** اولها اضعف تابع ذلك المضاف عليه تابع
 مفعول ما لم يسم فاعله لا يضيف وعليه متعلق بدلالة اي
 بدلالة اللفظ التي اضعف اليه تابع ذلك المضاف الى المضاف
 اليه المحذوف **فان** نحو الاعلالة او بداهة ساع من قول الا
 تمامه لحد الجزارة ولا تقاقل بالعصى ولا تراعى الحجان الاعرف
 استثناء من السابق والعلا لة بالضم بقية جرى العرف في
 بضم الياء واول جرى العرف والساح العرف السريع السير **فان**
 بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة ساح مضاف الى الجزارة
 اضافة المصفة الى فاعلها وهي بضم الجيم والراء المجبة والراء
 المهملة المفتوحة القوام الاربع والتقدير الاعلالة ساح او
 بداهة ساح يعني **فان** في حرب قد انقطع فيها جميع الاخراس
 عن السير ولم يبق لها جري **فان** اذا كان مجموعا نحو حمير حمراء
 واصغر **فان** لا على جمع فلا يكون قياسا ان يجمع على جمع
 انه علم جنس فانه وضع تأكيد المعارف بلا علامة التعريف
 ولم يستعمل في شئ من معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف
 اجمع لوزن الفعل والعلمية وقال الخليل ان تعريفه تعريف
 الاضافة كما مر ومنع الصرف فيه لوزن الفعل والتعريف
 الاضافة وهو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في

اصغرا وصفر صم

منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتد ذلك مع وجود المضاف اليه لان
 حكم الصرف لا يتبين فيه كما يحكى واما مع حذفه فالمانع من اعتباره كذا
 في الرضى **فان** واليه صبا المص فهو عنده كاسود وارتد **فان** كان الاول
 الخ يعني لا يجمع حالان الوصفية والاسمية الغالبة ولا يجمع جمعه على
 اجمعون على كلا الحالتين **فان** انه اتم جمعا الخ اي الكتاب اتم من حيث جمعه
 لا لفاظا وللمركات والسكنات والتجويد في قراءة من كل شئ فحذف
 المفصل عليه ذهبا الى التعميم كافي **فان** ثم جرد من معنى الزيادة
 واستعمل بمعنى جمعه **فان** من لوازم **فان** المفضل من الاضافة والا
 وكلمة من لا انتفاء معنى الزيادة معنى الزيادة **فان** في حق التجريد
 معنى الزيادة والعدول من اللوازم الا انه معرفة واخر كمن كان خشنا الى
 يعني اذا صح ان يكون مؤنث حسن وخشن على وزن فعل المجرد تشابهها
 لاجل الاشتغال على الوصف **فان** كان صحت **فان** بعد تجريد من معنى
 الزيادة او تشابهته لاجل لفظا ومعنى **فان** ودينه تحت الخ حاصله انه
 اذا كانا بمعنى جمعه لم يبق فيه معنى الوصفية فكيف يكون في حكم خبر
 معنى والجواب عنه ما ذكر المحققون من علم الخفية في تفسير قوله
 تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ان سجودهم كان على سبيل الاجماع والفظ
 اجمعون وان صار بالغلبة بمعنى كلهم الا ان فيه الخ الوصفية باعتبار
 اصل الوضع ولم يخرج عنها بالكلية كما صرح به في التلويح **فان** من تفسير
 المزوج الخ جعل بيان الموصول مجموع الامر من تفسير المزوج الخ جعل بيان
 الموصول مجموع الامر من تفسير المزوج عن الصيغة الاصلية بان يعتبر
 عنها وتبينه بالامثلة اشارة الى دفع التكرار يعني ان ما ذكر سابقا زاما
 الغيرات الشاذة الخ كان جوابا بمنع كون المعذرات الشاذة خارجة عن صيغة
 الاصلية وهنا استدلال على عدم دخولها في تفسير العدل بناء على تفسير
 المزوج وتبينه بالامثلة فانه قد انقض بالامر المذكورين غاية الانقضاء
 فان اعتبر المزوج عن الصورة الاصلية يتحقق العدل كما اعتبر في الامثلة

بقره

انظر الى مواضع
 التلويح على المطول
 في قوله واما قوله

علا

المذكور والافلا في المغيرات الشاذة لم يعتبر الخرج والامكن شاذة فلم يكن
بعدولة وبتأدينا ظهران ما قيل انه كان على الشارح رحمه الله ان يذكر
قوله كيف ولو اعتبر جميعها املا على اتياب الخ عقيب قوله ولما المغيرات
الشاذة حتى يحتاج الى تكرار من دفع لانه لم يتضح قبل ذكر الاشئلة ان المراد
من الخرج عن الصيغة الاصلية باعتبار الخرج عنها فالتمس رحمه الله
سلك طريق التدرج في الجواب اولاً بالتمنع بناء على انه لا يجوز ان يكون
المراد منه ذلك **قوله** اذ لم يجمع ليس الا مغير الواحد ابتداء فعلى تقدير كنهما
مغيرا قولس واياب لا يكون فهما الجمعية لعدم كونهما مغيرا الواحد
ابتداء ففلا عن ان جمعتهما على خلاف قاعدة الجمع ثم لا يخفى ان بيان
المحشى لبيان الشرحه الله فان لظاهرا المشار اليه بقوله فلا شذو
في هذه الجمعية جميعه اقواس واياب وحيفند يكون مودى كلاً
اذ لو اعتبر جميعها اولاً على اقواس واياب فلا شذو في هذه الجمعية
حتى يقال بشذوذها باعتبار شذوذها اصلها وعدم جمعتهما حينئذ
لما كان ظاهراً لتعرض لشذوذها باعتبار جمعتهما في نفسها **قوله**
ان تجعل المشار اليه جمعية اقواس واياب ويكون معنى الكلام
ولو اعتبر جميعتهما اولاً على اقواس واياب فلا شذوذ في جميعه اقواس
واياب لعدم الجمعية حينئذ فيجوز البيان **قوله** اسم جنس المراد اسم
الجنس ما يقابل العلم وهو ماد على معنى كل سواه كان اسم عين كصرد
او معنى كهدى والادب الصفة ماد على ذات بهم ما خوذ مع بعض
المعاني **قوله** فلا عدل فيه حتى لو سمى به مذكراً كان مضمراً **قوله** الا الخرج
وابتاعه وهي قوله وهي في المذكور كفعال في الموثق قال الرضي في بحث
الننادي ومن ذلك اي مما ليس عمل في غير التداكل هو على وزن فعل
في سبب المذكور وعلى فعال في بحث الموثق نحو بحث ولكم وحبنا
ولجام وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتي بمعنى الامر بالثلاث
وكذا فعل في مذكرها **قوله** حتى لو سمى لها مذكراً الخ اي ثمة اعتبار الاعدل

فيها

العدل

81

فيها ان لو سمى بها مذكراً استغنى عن فعل العملية فالعدل والامها حال
التناء سببان اما ضيق فلكونه متادى متراً معرفة واما ضيق مترو
فلشابهة وانما قيد بقوله مذكر لانه لو سمى بها مؤنث كان منع منها
للتاثير والعملية فلا عبرة لا اعتبار العدل حينئذ **قوله** وتمسكوا اي
على اعتبار العدل فهما بان الاصل فهما ان يكونا متساويين لما الى الضعيف
القولها ليا لفتها عن فاسق وفاسقة مثلاً فالاستعمال وعدم اعتبار
بياب دون باب كما هو الشايع في صيغ المبالغة فلما اختصا بباب التثنية
علم انهما معدولان عما هما ليا لفته **قوله** اذ لا دليل الخ فان نقصا
الكلمة واختصاصه بباب لا يدل على ان سورتها الاصلية ما هو شايع
الاستعمال **قوله** ثبوت فاعل في شرح التسهيل ان ثقل عدول عن ثقل
ولعل هذا شرط اكثرى والمراد ثبوت مبيغة يمكن اعتبار معدولاً
قوله وعدم فعل قبل العملية اي لا يكون فعل اسم جنس مستعملاً
حينئذ يكون محلاً منقولاً عن اسم الجنس كما هو الشايع في الاعلام
قوله الا اذا ثبت الخ فانه حينئذ مع جمعه للشرطين ليس فيه العدل
لعدم الاحتياج الى اعتبار **قوله** كما دلل في الصحاح ائت الناقة تدوزان
الجنين في جوفها والاولاد والدايت والامر بالمقطع وكذلك لا بد على الآد
مثال فاعل واو ايو قبيلة نصر في العرب جعلوه كفت ولم يجعوا
كهم **قوله** بالعدل فيه اي في فعل الجامع للشرطين **قوله** لكثرة كون فعل
الخ الظاهر لكثرة كونه وضع الظاهر موضع المفعول اعتناء بشان الحكم
عليه بتقديم الصرف **قوله** واضطررت اح اي حين كثرة عدم الصرف فيه
لان القول يمنع صرفه للعملية فقط يهدم القاعدة الممهدة وغير العدل
لا يمكن اعتبار **قوله** لانه ثبت قائم وعدم قتم الا ان سلم والثاق في ممنوع
في الاساس يقال قتم له من ماله شيئاً اذا اعطاه فاكثرت له ورجل قتم
اي عطى وقيل القتم بن عباس بن مواله عنه ما قيل لك قتم الا لانك
قتم وملح وفي الصحاح القتم الجوع الجور ويقال للشراف غاية ما يقال

اوجی ہر

فكر

في المد القدرى فاعلام
جنس وهوى كون المدور
عنه صم

فإنه بعد أن سبقت له من قبله **قوله** لا يحمل بالوزن فيما أوله أي في الأرض
يحمل بالقياس وزن الفضل أن لم يكن في أوله زيادة كزيادة الفضل
الخصم في فمهم وأما أن كان في أوله زيادة كزيادة الفضل فأن
القياس لا يزيله كما عهد ونوحس ويبيكر وتطلب لأنه على وزن
مضارع **قل** فكيف يصح أي فأن الوضعية تنافي العلمية **فهم**
كما هو طارئة على فعل لأن فعل بالذكر وبعبارة للوقت فالنار طارئة
فصدق على فعل أنه قابل للنار **لا** والمذكر أي فكون أربعة مقدما
على أربع فصدق على أربع أنه غير قابل للنار لأنه حصل من إسقاط
النار **فهم** لأنه إذا أجازناه بفن أن وزن الفضل في فعل كان في الأصل
وسبب كحق النار خرج عنه ولم يكن ذلك الوزن حاصل في أربع في
الأصل لكونه بالنار ابتداء ثم جعل إسقاط النار حصل الوزن فيه
فالوزن حاصل فيها في الحال والخرج وهو عرض النار سابق في
أربع وفي فعل لا حق فاذا لم يمتد بالوزن لا يمتد في فعل بسبب
عرض الخرج لا الحق فكيف يمتد بالوزن النار حاصل في أربع
بسبب سقوط النار ويمكن أن يقال أنه قبوله للنار التي من خواص
الاسم يصف مساهمة بالفضل بخلاف سقوط النار عنه فإنه يقوي
المساهمة فلذا لم يمتد بالوزن في فعل واعتد به في أربع **فهم** لأن
قولك أي قليل للنار يفن أن النار في أربعة أيضا للتأنيد وتوضيف
الجمع المذكور سواء كان مكمرا أو سالما بتاويل الجماعة **فهم**
والمذكور مفهوم أي جوابي فعل مقدرو هو أنه لو كان أجرا أربعة
على الجمع المذكور بتاويل الجماعة لما فهم منها جماعة الذكور **فهم**
وعدهم أرضا ف أربعة أي في شرح الرضوي قال ابن جني في سير
الضاعة وكذا في بعض نسخ المفضل ما مناه أن الاعداد إذا
قصد بها مطلق العدد لا المحدود كانت أعلاما فلا ينصرف
إذا انضم إلى العلمية سبب آخر فقولك ستة ضعف ثلاثة غير

五

[illegible]

منصرف ومائة ضعف خمسين ايضاً انتهى والظاهر كونها علم شخص لأن
كل مرتبة من مراتب الاعداد تخص من انما القدر في المذودات ولما
مع وفوقها مبدأ وما قبل ان المراد به كل شيء فيكون علم جنس
وهم **فصل** في دفع الدلالة الثالثة اي المطابقة والتميز والالتزام
وفي توصيفها بالمعتزة اخترازا عن الدلالة العقلية والطبيعية فانها
لعدم انضباطها غير متعين في باب الافادة والاستفادة **فصل**
بأن اسمها لا يحل على ما لا يخرج **فصل** ولكن ان تعدل فكون
كلية في حين مستقلة في الطريقة الحقيقة **فصل** اي معنى غلبة الاسمية
اي في الاول الايام في الغلبة للعهد وعلى الثاني للجنس **فصل** عن كون
وصفا لفظا اي لا يتبع الموصوف لفظا **فصل** وهذا ظاهر لان خصوصية
الموصوف ما رت بالغاية داخلية في مفهومه فلا يصح اجراءه على
غيره **فصل** ولا عليه اي ولعدم صحة اجراءه على ما غلب فيه لكونه مستبدا
في مفهومه فلا يقال قبله وهم **فصل** يقتضي عدم الاشتراط اي عدم
اشتراط بقاء المعنى الواسع في الغلبة **فصل** لعدم تقييد الحجة اي
لعدم تقييد الحجة بالسواد وبما فيه سواد وبياض والتقدير بما فيه
وهو **فصل** وفيه ان المثل على الاطلاق اي هل كلام المصنف على
ان اسود وادقم اسم للحجة مطلقا وادقم للتقدير مخالفا للغة **فصل**
فالاول ان يقال انه بعد ذلك اي الاول ان يقال ان المصنف يصدد
بين الذات التي غلبت فيها هذه الاسماء ولا يدخل في ذلك التبيين
للتقدير ولذا ترك تقييد الحجة والتقدير وفيه بحث لان المصنف استدرك
بمنع من هذه الاسماء على صحة مذهب سيبويه في شرح قوله
وخالف سيبويه لا يقتضيه حيث قال ومذهب سيبويه اولي لما ثبت
مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقها معقباتها فان
عبارة هذه تنادي بان هذه الاسماء زال عنها معنى الموصوف
بالكلية **فصل** الفاء للنتيجة التي دفع لما يؤم من استدلال الفاء واللام

تجوز

بالصفة

فصل في تبيين الترتيب الذي كون العلم بالاول سببا للعلم بالثاني سواء
كان المرتبة عليه علما او معلولا او غيرهما **فصل** في تبيين ترتيب العلم اي كون
الاول علما للثاني في نفسه استغناء للعلم بالثاني منه **فصل**
ليصح الخ يعني ان عطف اسم على صفة يقتضي تفرعه على ما تفرع عليه
صرف فلا يجعل ذلك سائرا الى الاصل الاول لربيع ذلك المطف
فلا بد ان يجعل سائرا الى مجموع الاصلين ليصح لطف المذكر بان يجعل
مجموع المطفوفين تفرعا على مجموع الاصلين وبحال رد الاول الى
الاول والثاني الى الثاني على ذهن المتكلم لكونه ظاهرة غائبة
الظهور **فصل** هو عطف على صرف فهو فرع الاصل الاول وليس ذا غلو
في المجموع المنفرد على المجموع **فصل** الى الكل اي كل المثال لانه صفة
بجزء الذي هو اربع **فصل** اي صرفا في احتياج الى احد التقديرين اذ
لا معنى لاستثنائ نفي سود **فصل** هو التفرع بكمالين الجمع وفخما
وكبر القاف وتقدم بدل الراء المهملة والقاف **فصل** وهي تارة زائدة
اي اخترازا بقوله زائدة عن لئلا التي هي جزء الكلمة كتمت وقوله
في آخر الاسم عما يكون في الوسط كئاء افعال وعما يكون في آخر
الفعل كضرب وبقوله مفتوحا بنا قبلها عن تاء ائت وبت وفت
وقوله تنقلب في الحرف لئلا نصب علامة اخرى لتمييز كمال التميز
وفيه رد على الكوفية حيث قالوا الهاء اصل لئلا ولو قال زائدة
في آخر الكلمة لكان اول لانها قد تدخل الحرف مخدرة وتكون واحدة
ولا ت **فصل** فلو سمى بها مذكر صرف لعدم وجود سبب فيها سوى
العلمية **فصل** كانت كند في جواب الضرف وعدمه لكون تانيه منويا
واشفا شرط تختم تايير **فصل** ليست مستحضة للتأنيب فلا يكون تانيها
لفظيا **فصل** ولا يمكن تقدير تاء اخرى معها حتى يكون تانيها مقفلا وهو
الذي ساءه المصنف رحمه الله تعالى منويا **فصل** للزود واللف لكونها
جزء الكلمة **فصل** وح تكون لازمة للكلمة اي قد تكون لازمة

بمعنى التانيث

بمعنى التانيث

للكلمة وقد فصل الله الرضي ما في التاء وبين ما يكون لازمة وما لا
 يكون لازمة **فصل** في حجة فان دعوى التاء فيها لا معنى من المعاني بل هو
 ثابت لفظي وهي لازمة كذا في الرضي **فصل** في اعتبار هذا التزم كونه
 غارضا بخلاف التزم بواسطة العلية فان العلية وضع تان **فصل** في تصرف
 على هيئة المضاع المعلوم بحذف إحدى التائين **فصل** فالمراد بالاعلام
 أي في قول الله لان الاعلام محفوف عن التصرف أي وحيد يكون قد
 بقدر لا مكان اعتبارا عن التصرف الواقع في الاحكام العربية بالترقيم
 وغيره **فصل** أي ما يكون تاءه مقدرة أي ليس المراد بالتأنيث المنوي
 ما يكون اسما لمؤن حقيقي بل ما يكون لتاء فيه مقدرة سواء كان اسما
 لمؤن حقيقي كند وزنباب وليذكر حقيق كندم اذا سمي به مذكرا ولا هذا
 ولا ذاك كك وبصر **فصل** ولا مجال لتقديره بيان لوجه كون التاء
 فقط مقدرة في التأنيث المنوي **فصل** وشرط الظاهر العلية ما يكون
 تأنيثه مقدرة اولى بهذا الشرط **فصل** مستلزم له اندفع هذا القيد ما
 يقال من انه لا يحصل الفرق بما ذكره الله لان العلية كما انها شرط لوجوب
 تأنيث التأنيث لفظي شرط لوجوب تأنيث التأنيث المنوي ايضا لان
 كل ما هو شرط للوجوب ايضا وعاصل الدفع ان المراد بكونها
 شرطا للوجوب الشرط المستلزم له بحقق تحقق الوجوب ولا شك
 انها ليست كذلك في التأنيث المنوي وان كانت شرطا له يعني انه
 يتوقف عليها **فصل** فذا ركعت في جواز التصرف وعلمه **فصل** بحسب الأصل
 لان اصلا دور **فصل** هذا الثقل جوهريا فان هذا الثقل يوجب
 زوال الخفة التي تهاض هذا السببين لا على التبيين فيكون شرطا لتأنيثها
 عند اجتماعها وليس المراد انه يلزم كونه شرطا للعلية مطلقا حتى يرد ان
 العلية مؤثرة من غير هذا الاشتراط اذا كانت مجامعة لسبب آخر
فصل قلنا لان الكلام أي يفان الامر كما قلت الا ان الله انما خص
 التأنيث المنوي بالاشتراط المذكور لان الكلام **فصل** في بيان شرطه

فيه رد على العصا

ولا يلزم من تخصيص الذكر في الخصص البعدي حتى يرد ما ذكر **فصل** كونه متوقفا
 أي التأنيث ولهذا لم يشترط ذلك في التأنيث لفظي **فصل** دون العلية
 فانها قوية ولذا كانت سببا براسا وشرطا لتأنيث سبب آخر موقفا لقوة
فصل اولان أي لا نعم انه شرط لتحتم تأنيث كل منها بل المنوي فقط
 لانه الخلق الى التقوية وكان الظاهر تقديم هذا الجواب على الاول
 اذ لا وجه للمنع بهذا التسليم الا انه قد مره لكونه موافقا لبيان الله
 قدس سره **فصل** لا يلزم البيان أي حيث جعل الخفة معارضة لأحد
 السببين مطلقا من غير تعيين وانما قال لا يلزم اذ يمكن ان يقال
 المراد بهذا السببين التأنيث **فصل** تمنع صرفه أي يعني ان اسناد تمنع
 على حذف المتأخر واقامة المتأخر اليه مقامه وكان الظاهر تمنع
 بتا ويلجاجة لان الضمير الرابع الى المعطوفات بالواو لا يجوز
 افراده واليه اسناد الله وحملة الله تعالى بتأنيث ضمير صرنا الا ان
 المضمر وحملة الله تعالى قال تمنع باعتبار كل واحد منها وما قبله ان
 اسناد بقوله صرنا الى انه يحتاج نكبة التأنيث الى هذه المومات
 الى التأويل ولم يشتر الى وجه التأويل لظهور امره وهو انه عموما
 منها ما ملأه اللفظ والاسم فقيه ان المراد من هذه الاسماء انفسها
 والاسم اذا اريد به نفسه يستوي فيه الامران المذكوران والتأنيث لا يحتاج
 لا مدهما على الآخر ولذا قال الرضي ان اسناد الكلام المبينة بخلافه
 وترفع وضرب فضل ما ضفالا كثر الحكاية وان اعتبرها فلذلك
 التصرف بتا ويل للفظ وتركه بتا ويل الكلمة واللفظة **فصل**
 او تمنع كل منها يعني ان الاسناد على حقيقة والمتعلق محذوف **فصل**
 والاول اوفق أي فان الجواز فيه مستند الى التصرف فيكون لانتاع
 ايضا مستندا اليه **فصل** ومنها شروطها يعني ان بيان المضمر
 الله تعالى لشروط تحتم تأنيث التأنيث المنوي قاطعا لانه ههنا
 ايضا شروطها آخر ترها المضمر فاقيل المراد ان شرطه حين تسمية

عصا

المذكور من بين الثلاثة المذكورة ولا ينفع الشرطان الآخران لا بد في
 القصور في البيان فلو قررنا الاعتراض بان شرط الختم غير مخصص
 فيها ذكر بل منها شرط آخر كما كان هذا الجواب **فقد** ان لا يكون
 ذلك الموصوف **فقد** كررنا باسم المرة فانه قبل النسبة كان مذكرا بمعنى
 السحاب **فقد** فاعني اي ما كان فاعني انما **فقد** للموت **فقد** كرهنا
 اي كل مع مكرر غير التاء كرهنا وفساد دون نسوة **فقد** يجوز تأويله
 بان يجمع فيكون مذكرا **فقد** وان لا يظلم استعماله مذكرا قبل نسبة المذكر
 به **فقد** ثم ان شئت او استعمله اي قبل النسبة لذكرنا وى الصرف
 ومنه بعد نسبة المذكر به وكذا الحال في الشرطين الباقيين **فقد**
 في الاول اي فيما ذلك الموصوف مذكرا في الاصل **فقد** بنسبة اي نسبة
 الاسم والصفة **فقد** لطارية على الموضع الاصل **فقد** وفي الثاني
 اي فيما تانيه بنا ويل غير لازم **فقد** وقد زال بالعلمية اي
 بالعلمية لمذكرنا طر في الاول وما عرض في الثاني **فقد** ان الحكم
 للثالث يفي ان المتبر في القسم الثالث الحال السابق على النسبة
 الا لا تانيه حال النسبة والحكم للثالث فاي الحالتين كان غالبا
 يعتبر بمكة وان شئت او يا قارضا فيعتبر بمكة **فقد** يظهر وجه
 ترك الشرط وهو ان قوله فان يفي مذكرا بيان حكم التانيه
 بعد نسبة المذكر به وهو يقضي بقاء التانيه وفي الاقتساد
 الثلاثة لم يبق التانيه **فقد** وبية وكذا شاة وعدة فان اصلها
 ساهة ووعدة **فقد** يجوز ايضا ان يفي ان السهم دهم الله تعالى
 جعل المعرفة بمعنى التعريف اما بالاشتراك او الجازكا في الوصف
 والجهة ويجوز ان يكون المعرفة بمعنى الاسم المشتق على التعريف
 مما على ما هو السامع ويقدر المضاف والحيثية ولا يخفى اولوية
 ما ذكره الشارح لموافقة لسائر الاسباب **فقد** لان المراد بالمعرفة
 التعريف لانه السبب للمع الصرف فيصير المعنى التعريف شرط كون

وكذا

بسم المعرفة

كونه علما والتعريف ليس يعلم بل هو مبدى العلم **فقد** يجوز ان يراد الخ يفي
 ان ما ذكرنا مما يتجه لو كان المراد شرط علمية لم يجوز ان يكون المراد
 علمية ما فيه التعريف **فقد** لانه لا بد ان يفي ان في قوله التانيه
 شرط العلمية لانه التعريف وهو يؤدي مودى المضاف اليه اي علمية
 الموصوف لانه يدل على ان المراد منها علمية معينة وهي علمية ما فيه التانيه
 وليس المراد ان حذف المضاف اليه وعوض عنه للاول لان حذف المضاف
 اليه شرط بالبناء على الضم او باضافة سلهما او بالتعريف والقول
 بان المراد هناك لا مراد بل عن الضم المضاف اليه فان البصريين
 والكوفيين اتفقوا على جواز حذف الضم اذا لم يكن غايته الى
 مذكور وتقويض الامر عنه يحتاج في ارجاعه الى الموصوف الى تكلف
فقد وليس هناك لام اي ليس في قوله ان تكون علمية لازم حتى
 يعتبر بدلا عن المضاف اليه او يود يا سناه فلم يقل شرط علمية كان
 سناه شرطها ان تكون علما والمبدأ ومنه كون التعريف علما وهو
 غير صحيح **فقد** قلنا للزوم التكرار لفظا اي يفوت المتقن في الكلام
 الذي هو طر في البناء وانما قال لفظا لعدم التكرار شعني **فقد**
 فليزم التكرار اي يلزم التكرار لفظا في شرط الجملة **فقد** قلنا
 الجملة شرطها ان تكون علمية **فقد** قلنا لا لزيادة قوله في الجملة
 اي لا يلزم التكرار لفظا لوجود زيادة في شرط الجملة وهو
 قوله في الجملة يفي ان النفس انما يراعى في الجملة التامة دون
 المفردات وما في حكمها اذ لا يمكن التميز عن تكرار المفردات
 وما في حكمها وليس في شرط الجملة تكرار الجملة التامة السابقة
 في المعرفة لزيادة القيد **فقد** لا يظهر ان يفي الفرق بين
 التعيينين وضوحا تاما اذ على تقدير المصدريه حصول الكل في
 الجزئي وعلى تقدير النسبة حصول الصفة في الموصوف **فقد** قلنا
 العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فصول العلمية فيه حصول

طلب

استغن

الجاز في الكمال لا حصول الصفة في الموصوف **فصل** في العلمانية خبر من مفهوم
 العلم والتملا في ما صدق عليه العلم ولا شك في كونها صفة له
فصل ولا يخفى ان بيان الفرق بين ستراط المعرفة بالعلمية واستراط
 سائر الاسباب باحق لا يتوهم كونها على شق واحد **فصل** في تحقق العلمانية
 لان الجنس لا يتحقق له سوى تحقق النوع **فصل** فان تحققها سائر تحقق
 العلمانية للبيان بينها وبين العلمانية **فصل** وفي حكم المفرق اي على تعريف
 المضمر مما قلناه في **فصل** الصفة الاصلية كاذب اليه المضمر **فصل**
 او العلمانية اي العلمانية الجنسية كاذب اليه المضمر فايلا انه يجهل لنا كيد
 المعرفة ولا يكون تأكيد المعرفة الا سرفرة الانا دارا فيكون
 معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمانية فيه فيكون علما **فصل** لا التعريف
 بالاضافة او الاذلة المقدرة فانه لا يكون التعريف الذي هو
 سبب منع الصفة في العلمانية بل التعريف بالاضافة او اللام
 ايض يمنع الصفة اذا كان لضاف اليه او اللام مقدرا **فصل** كما
 ذهب اليه جميع قائلوا ان اصل قولنا لما القود كلها اجمع اجمعهم او لفظ
 الاجمع **فصل** جرى في قوله ان حيث وصف العلمانية بالمؤثر في ان المؤثر
 عند التعريف **فصل** اي باذلة الما في معنى التعريف من الخاص
 اعنى العلمانية كانه قيل وما فيه تعريف مؤثر حقيقة في ضمن العلمانية على
 المصدرية **فصل** ويشترط في العلم على تقدير النسبة **فصل** راجع الى
 ان المؤثر اذا تحقق له الا في ضمن العلمانية فهو مؤثرية **فصل** راجع الى
فصل لا العلمانية ففرغتها انما هو باعتبار كونها من التعريف الذي
 هو فرع التاكيد **فصل** لا غير اي لا غير غير العرب عترة من الالفاظ
 المشتركة بين العرب وغيرهم فانها يصدق عليها من حيث انها
 مما وصفها غير العرب مع انها ليست بحجة من هذه الجنسية ولا طر
 اعتبار الجنسية بان يقال كون اللفظ ما وضعه غير العرب من حيث
 انه كذلك **فصل** سمي به نافع ولويه عيسى سمي على البناء للفاعل

تكملة
 تكملة

تقديرهم

العلم

فاعلم نافع ومفعوله رافعه وعيسى بدل منه وعطف بيان **فصل** ان الجملة
 في الاعمى الجملة في اللفظ الاعمى في القحان الاعمى الذي في لسان الجملة
 ثم ينسب اليه يقال لسان الاعمى وكتاب الاعمى فالحاصل ان اللفظ الاعمى
 المتعلق في كلام العرب فيه وصفان الجملة وقوى في كلام العرب
 وبينها تناقض في لاقتضاها فاذا وجدنا في ما يرجع جانب الجملة وهو
 العلمانية رجحناها فنحن الجرح والتوبيخ واذا لم نجد فيه ذلك رجحنا
 جانب الوقوع في كلامهم **فصل** ان ينصرف فيها هذا الضمير وسائر
 الضمير الموافقة له في المربع وقت في نسخة الرضي التي عندنا
 بالتذكير وهو اظهر كونه اجمعا الى الاعمى وفي النسخة التي
 رأيناها من الحاشية وقت بالثانيه وتلك وجه تأويل الاعمى
 بالعلمانية وارجاعها الى الجملة بان يراد منها اللفظة الجملة ومن الاعمى
 اللسان الاعمى نفس لا تنسب له على الجرح باطلاق الجملة على اللفظ
 واستلزامه استدلال قوله في الاعمى والاسناد المجازي في تعقبي
 وعدم مراعاة لقوله وانما اذا لم يقع الاعمى **فصل** فاذا وقت فيه
 اولاي العلمانية اي في اول الاستعمال مقادير مع العلمانية سواء
 كانت في الجملة او جلت علما في العربية او الاستعمال **فصل** وهي اي
 العلمانية منافية للام والاضافة لان التعريف اذا حصل بجوهر الكلمة
 لا يمكن تعريفه باللام والاضافة **فصل** فامتنعنا من ان امتنع
 اللام والاضافة مع العلمانية ودفعنا للام في بعض الالام التي
 فيها معنى الوصف باعتبار الاصل **فصل** لما زان يتبع الاعمى جواب اذا
 وقت اي لما زان يتبع مع العلمانية ما يضاف للام والاضافة **فصل**
 وغاية مضمون له الجاز وضمر امكن راجع اليها **فصل** ولا اعتبار
 لبحر الاوسط في تأييد الجملة **فصل** لان الثلاثي سواء كان متحرك
 الاوسط او ساكنة **فصل** ووضع كلام الاعمى كانه كلامهم على
 الطول **فصل** الى ان قوما كذا اي يجوز صرفه وعدمه **فصل** وكان

قاس آخ فكذا الثاني المعنوي يؤزر وان لم يوجد معه لزيادة وتحرك
 الاوسط فكذا الجملة **فعله** او غيره اي غير النحوي وجوب منع
 صرف ما. وهو فاذا كانت الجملة فيها موجهة لوجوب منع
 مع سكون الاوسط فلكل مؤثر في جواز التصرف في نوح **فعله** ولا
 يخفى ان دفعه عما يندفع كل واحد من القياس وما غره بما يذكره
 الله رحمه الله تعالى من الفرق بين الثاني والجملة وبين كون
 الجملة شرطيا او سببيا **فعله** في شيء من كلامهم اي لا في كلام
 فصيح ولا في غير فصيح **فعله** لنا وبها بالصفة فيكون عدم صرفها
 للثاني والعلية فلا يدل على ان الجملة مؤثرة مع تحرك الاوسط
فعله وللهنا فنة فيه مجال اذ شهادة النفي لا تقبل فالا يمكن
 ضبط **فعله** بلك بتقديم اللام على اليم تحرك **فعله** لكان سلم
 لو ثبت امتناع صرفه وقد فرضت فيه ما وقع النزاع فيه
 من نوح وسنراحي حيث هو ز النحوي عدم صرف نوح واكثر
 الخاة فالرا جدم امتناع تحرك الاوسط في الجملة وشتر
 امتناعه لا بل الثاني **فعله** وتقديم الح مع تفرعه على انقار
 الشرط **فعله** ما لا ينبغي ان يتأخر فيه لما مر من انه لم ينع في شيء
 من كلامهم عدم انصرف نحو نوح **فعله** فانه ليس بهذا المثابة
 بفتح اليم والثاء الثالثة والباء الموحدة مجتمع الناس بعد
 تفريقهم اي ليس امتناع صرف نحو شتر بهذا المجتمع من الناس
 فان اكتر الخاة ذهبوا الى عدم اعتبار تحرك الاوسط
 في الجملة وامتناع صرف شتر الثاني المعنوي **فعله** للمهاداة لتقديم
 ذكره بهذا الوصف في قوله وما يقدم مقامها الجمع والهاء
 الثاني **فعله** مجموع الكثير المراد من الجمع ما فرق الواحد
فعله من حيث انها اي من حيث انها صيغة مخصصة من غير اعتبار
 خصوصية المادة **فعله** بناء على انه آخ لتقليل النفي **فعله** فان وزن

نعم

مبحث الجمع

فان

فاما قليل النفي **فعله** على مبر في بعض النسخ على وزن شريف وفي بعضها
 على فل وكلاهما جمع **فعله** وكلا لا والقول بان المراد بالجمع جمع
 الكثير فكلا لا خارجة بدون هذا القيد تكلف لعدم سبق ما يدل
 على ان المتصرف في منع التصرف مع الكثير دون السال **فعله** اي لا خاصية
 مع جمع باضافة جمع الى مع لا بالوصف على ما وهم اي المراد بقوله
 لانها جمعت في بعض الصور مرتين انما صيغة مع الجمع لا ما يفهم من ظاهر
 العبارة من كون تلك الصيغة مجوعة في بعض الصور مرتين فان
 باطل وذلك بان يقال ان تقدير لانها جمع مفرد لها تحذف الحذف
 واقيم المضاف اليه مقامه كما في واسأل القرية او يقال معنى هست
 حصلت بالجمع مرتين على الجملة **فعله** وهو تقليل للعلية آخ دفع لما يراي
 من قوله ولهذا يدل على ان عمله النسبة بصفة مني للجمع ما هو
 المشار اليه بهذا وهي انها لا تجمع مع الكثير مرة اخرى فلا معنى
 للتقليل بقوله لانها جمعت آخ وحاصل الدفع انه قليل لكون المشار
 اليه بقوله لهذا عمله النسبة المذكورة يعني انما كان عدم جئنا مع
 الكثير مرة اخرى علة لهذه النسبة في بعض الصور صيغة مع الجمع انهم
 تكسرها فصدق انه انتهى بها للجمع اعني ما فرق الواحد **فعله**
 والغير بمعنى النفي اذ ليس المعنى تلبيه بامر مفاد للهاء **فعله** والمعنى
 بلاها بل لا يها اذ ليس المعنى على المدول بل على السلب اي لا يكون
 معه **فعله** او صفة لقوله صيغة آخ ومنطقه يقد ومرفع بمونة
 المقام كما قدر في قول ضامب للتخص فالفضاء في المرفع اي
 الثانية في المرفع **فعله** فلي الاول يكون آخ يفي على تقدير ان يكون
 الها بمناء الحقيقي يكون قوله غيرها مقيد بحالة الوقف وعلى
 تقدير ان يكون المراد منها التاكيد يكون الحكم مقيد بحالة الوصل
 وذلك لان قوله غيرها سواء كان خبرا او صفة حكم ايجابا
 متعلق بحركة سلب فيكون المعنى شرط ان يكون بلاها في وقت ما

مضاف

نفس للعلية المستفاد

لناسبة اغلا لا ومن هذا بين ان تنوين التناصب قد يدخل خبر
 المنصرف مع عدم ذكر التناصب **فصل** مع انه يجوز ان جواب ان
 يعني يجوز ان لا يكون فرازة في عبارة المتن منونا وما قيل انه
 يجوز ان يكون اغلا في اعضاءها مستعملة في معناها مع ان المقصود ذلك
 فيكون اختلاف الكلمة بالتعريف وعدمه لا يوجب اختلاف في
 ذاتها مع ان يكون اختلاف في اعضاءها مستعملة في معناها **فصل** جاز ان
 يتقدم ما اضيف اليه غير وان كان لا يجوز تقديم ممول المضاف اليه على
 المضاف **فصل** اذا كان بين النفي وهما كذلك اذ ليس المعنى ان مضار
 المنصرف بل انه ليس منصرفا **فصل** من تقدم ممول في بيان ما فاما مراد
 من المدخول في الموضوع مدخول **فصل** وزيادة لا في كافي لا زيد
 في الدار ولا غير **فصل** من ايهام ان امتناع صرفه في حال قيد
 لتمامه وانما قال ايهام لانه اذا ثبت امتناع صرفه حال العلية
 المنافية للجمية كان ثبوت امتناع صرفه في حال التكرير بطريق الاولى
 لتحقيق الجمية في بلا معارض فالقييد لا فائدة له وورد الاشكال
 على ذلك التقدير **فصل** على انه خبر محذوف اي موعلم ولم يجعله خبرا محضاً
 لعدم كونه هذا الحكم مقصودا للضرورة **فصل** اعتراضه فائدة بيان
 منشا الاشكال **فصل** ذلك لانه ايهام ايهام بقييد الحكم بامتناع صرفه
 بحال العلية **فصل** وان كانت منافية للعلم لان الجمية تقتضي لا إطلاق
 على جملة غير معينة والعلم يقتضي لا إطلاق على معين **فصل** كالوصفة
 فان الوصف يقتضي ايهام الذات والعلم يقتضي خصوصية الذات **فصل**
 لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلية اي اعتبار الجمية في منع صرف
 مضار ليس مع اعتبار العلية وان كان مع وجودها لان المنبر
 فيه الجمية فقط فلا يلزم من اعتبار الجمية فيه حال العلية اعتبار
 المتضادين في حكم واحد كما يلزم في منع صرفه فانه على ما سيجي **فصل**
 ومن قال ان قابلية الشيء الرضي فيه قال يصح اعتبار حقيقة الجمية

مع العلية كاستي جماعة معينة من الرجال بكماله مثلاً وان لم يثبت مثله
 في الواقع فيكون مناه هذه الجماعة السناه بهذا اللفظ فيكون الجمية
 باقية مع العلية كاستي با بانيين جيلان فروع مع العلية معى التنية
 فما وان جيلان كلف واحد معى بلفظ المتن لكن يفهم من لفظ اباين معى
 التنية اذ مناه هذان الجيلان المعينان فلا تنافي بين العلية والجمية
 والتنية **فصل** لان نوع الابهام معى في ان عدم تعين الجماعة التي
 هو مدلول الجمع لا يزم معنى الجمية كما ان عدم تعين الذات لا يزم معنى
 الوصفية فكلاهما متافيان للعلمية **فصل** نعم يجوز ان بيان لتساؤل
 القائل يعني يجوز ان يبقى شايبة معنى الجمع في العلم بان يعتبر معنى
 التعدد فيه كما يجوز ان يبقى شايبة معنى الوصف باعتبار معنى الوصف
 فيه فتقوم من بقاء شايبة الجمية والوصفية بقاء الجمية والوصفية **فصل**
 فلي هذا اندفع السؤال اي على ما نقل من الصراح من كون مضار
 بمعنى الجنس السائل للذكر والاني اندفع السؤال المذكور في الشرح
 بقوله فان قلت لا حاجة الى لان مناه على كون مضار معنى لاني
فصل الملازمة اي لا تستلزم انه لو كانت العلية في مضار موصوفة
 لكان بعد التكرير منصرفاً جازاً يعود الجمية بعد التكرير لزم الابهام فيها
 اعني العلية كافي نحو امر علماء اذا انكر حيث قيل يعود الوصفية فيه
 بعد زوال العلية **فصل** فلي هذا اي على تقدير كونه عالماً بالجنس لضع
 مذكراً كان او مؤنثاً **فصل** وقد عرفت ما فيه من ان الضع سائل للذكر
 والاني **فصل** ولا يمكن اعتبار الجمية المطلقة اي الاصلية والحالية
 فلو قال شرط ان يكون في الاصل لا فائدة لعدم اعتبار الجمية الحالية
فصل او مذهبا لا كثر يعني ان قول المضار مملقة تعالى في الوجد
 اما على هذا الجار والجر ولا ذكر اليه او على حذف المضاف **فصل**
 خبر محذوف اي هو الحق **فصل** والدليل ميل الى الجملة في خلاف ما اذا
 كان محذوفاً فانه لا يمكن ان يقال منع صرفه للعلل على موازاة لان الاصل

محلل
 مع عدم اصحاح
 مع العلم

لا يتبع الا **فعله** آجر المربى مخففا آجر فارسي مرتب قد يشد راء وقد
 يخفف كذا في القطار **فعله** ملا على موازنة كادج اسم باله **فعله**
 لأن جميع ما جوازته **فعله** بخلاف ما جوازه سزاويل فان جميع ممنوع
 من اصر في محل عليه سزاويل طراد الباب وان لم يكن فيه شيء من اسباب
 منع الصرف **فعله** بانه مسبب على سبيل الاحتمال لانه على تقدير كون
 سزاويل مجتبا سبب وعلى تقدير كونه محترقا ليس بسبب **فعله** قال المضم
 رحمه الله تعالى تايد لكونه سببا لمنع الصرف على هذا التقدير حيث
 صرح المضم رحمه الله تعالى بلزوم ذكره في قران الجمع وان قد قرنه
 البعض به **فعله** قد رتقديرا والجملة صفة لسزاويل **فعله** وانما لم يجعل
 جمعا لها اي لم يجعل جمعا لسزاويل بمعنى قطعة الخرقه كاقطاع الرضي
 حيث قال قال الميرد عري هو جمع سزاويل والسزاويل قطعة خرقه
 قال الشاعر عليه من اللوم سزاويل **فعله** فلا يصح ان يكون **فعله**
 اذ لا يصح اطلاق السزاويل بمعنى قطايع الخرقه على الازار **قوله**
 ولقائل ان يقول **فعله** يعني انما لا يصح اطلاق سزاويل بمعنى قطايع
 الخرقه على الازار ابتدأ كذا السزاويل منقول من المعنى الجملي الدال على
 التقدير الى هذا الجنس اعني الازار ولم يلاحظ فيه اي في السزاويل
 سزاويل لا قطايع الازار ولا قطايع الخرقه اي لم يلاحظ
 فيه معنى الجمع اصلا حيث لا يماثل معه لا تماثله المفرد فيتميز خازان
 يكون منقولا الى ذلك الجنس من معنى قطايع الخرقه لوجوده للعلمية
 المتصحة للنقل فيكون مفرقا حقيقا من قطايع الازار **فعله** انه قيل
فعله اي ان قيل في جواب لقائل ان يقول **فعله** القول بكونه منقولا
 من المعنى الجملي الى الجنس باله لأن نقل الجمع الى الواحد في الاناس
 لم يجز في كلامهم فلا يقال لرجل رجلان ثم جاء ذلك في الاشجار
 كذا في لغة بني عينة وان لم يعلم ان الجواب ان يقال في الاعلام
 بدل الاشخاص لا وقع في شرح الرضي اذ نقل الجمع الى الواحد

جاء في الاعلام الجنسية كخاضع والقول بان المراد بالانسان سزاويل
 او بان المراد بالاشخاص الاعلام سواء كان شخصا او مبنيا او بالانسان
 الجنسية اذا اخذت من حيث قطع النظر عن الصدق في اشخاص تكلف
فعله اميب بانه ذلك **فعله** اي عدم نقل الجمع الى الواحد انما هو في الجمع
 الذي ثبت بمعينه بان استعمل في الخلافا ثم يسمى الجمع لا في مطلق الجمع الشامل
 للتحقق والمقدور ومعية سزاويل مقدرة كعدل عمر وذلك لان قاضي
 تمهيد ان ما على هذا الوزن لا يتبع الا للجمية ولم يخف كونه سزاويل
 مفرقة قد رناها للالتزام القاعدة المتهمة **فعله** وبان المفرد **فعله** جواب
 ثان بالتصديق لا نقول ان سزاويل منقول من المعنى الجملي الى الجنس مني
 بل من نقل الجمع الى الواحد في الاناس بل نقول ان السزاويل معنى لا قطايع
 بل على الازار بنا على ان المفرد اذا استعمل على الاقطايع جازا الخلاق
 اسم تلك الاقطايع عليه وفيه بحث لأن هذا انما يصح اذا كان معنى السزاويل
 مطلق القطعة لا قطعة خرقه **فعله** ان ذلك اي ذلك القول من قبل
 الازار بجملة صفة للواحد او ضرا له لا من قبل الاطلاق بان يذكر
 الجمع ويراد به الواحد والكلام فيه **فعله** اذ مع الازار **فعله** لانه اذا مع
 التوضيح مع التفسير **فعله** كان لفظ اذا واقفا موقفا **فعله** فان اذا
 يستعمل فيما هو قطعي الوقوع والناس في قطعي الوقوع **فعله** والثاني **فعله**
 اي لفظ اذا الثاني واقفا موقفا ان كان كلمة ان تستعمل في المشكوك
 والمطلوب لئلا يترتب سكوت الوقوع للسكالة وهو التفسير عن اليقين بلفظ غيره
 لوقوعه في حجة وزاعمة المساكلة مع انه خلاف اسلوب قوله تعالى
 فاذا جاءتهم الحنة **فعله** لانه صرح بمفهومه بقوله وهو لا كراهة لما
 يشانه فايراد كلمة ان يكون تكرارا **فعله** هذا المعنى اي بالنقض
 بسزاويل على قاعدة الجمع **فعله** مفردا وهو سزاويل **فعله** ولا
 اجتماعا **فعله** انما الاعتبار بموازنة المعرفي فانه يحصل لا قدر في الجمية
فعله او بالندوة **فعله** اي يمكن ان يدفع بانه سزاويل على تقدير

لنا

معروف

قوله

عربية نادر لم يجر غير اصلا والنادر كالمعدوم فكان لا نظير
 مفردا لمصاح في العربية **قوله** فمن نظر في دفع لما يتوهم
 من انه على تقدير الجية فيه كيف يتصور الاختلاف في صرفه وعدم
 صرفه وكذا كل اتي من كل مع منع في حالة الرفع والجر
 كل مفرد غير منصرف واويا او ياءا لما في الرفع والجر في حذف
 الياء وتحويل التنوين كقاضي اذا سمي به امرأة في قولنا ما سمي
 قاض فانه غير منصرف للعلمية والتانيب واصلا قاضي بالرفع والتنوين
 بناء على ان الاصل في الاسم الصرف حذف الهمزة للاستقبال ثم حذف
 الياء لا لتقاء الساكنين فصار قاض فلما اسقطت الهمزة لكونه
 غير منصرف عوض عن الياء المحذوفة او مكرها للتنوين لا استقبال
 الياء المذكور ما قبلها لفظا مع كونه مستقلا معنى للفرعين فصار
 قاض وكذا الحال في حالة الجر وكذا عمل الله اعلم فان غير
 منصرف لو زل الفصل ولو صفة فعل به ما عمل بقاض وجوار
قوله لا مقصور باجر عطف على مقوص فانه لا يحذف عنه الالف
 ولا يبدل التنوين كما على فان اصلا على ابدلوا الياء بالالف
 لغيرها وانما ما قبلها ثم اسقطت عنه تنوين الصرف وانما
 الالف على ما لها تخفها بخلاف قاض واعمل فانه بعد حذف
 تنوين الصرف عنه عوض عن الياء والحركة التنوين سدا لباب
 عوض الياء بعد حذف تنوين الصرف عنه فلا يبق للفظ بعبودها
قوله منصرف بان كان الاصل حالة الرفع والجر محذوف
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه **قوله** والقامل اتي والمعنى
 يشبه جوار في ما لتي الرفع والجر بقاض اتي بخصوص هذا الملفوظ
 فلا حاجة فيه الى التقييد بحالة الرفع والجر **قوله** لان الاعدال
 المتعلق اتي بمعنى تعلقته بجهول الكلمة ان الاعدال سواء كان
 بالحذف او القلب والسكينة يحصل به التغير في جهول الكلمة وليس

91
 مناه ان الاعدال يتعلق بالكلمة في هذا اذا تهاقق براد ان الاعدال
 جوار ليس كذلك لكونه بسبب فعل الحركة الحاصلة بالفاعل **قوله** سبب
 قوي فالاعتبار ببناء اتم **قوله** يفهم منه اتي حيث صرح بان بعد
 الاعدال غير منصرف وبان المحذوف بمنزلة المقدور **قوله** سواء كان عوضا
 التنوين كما هو المشهور من سبب وجعل قال لان التنوين عوض عن
 الياء **قوله** او عن الحركة كما هو الاول والالتباس بالقياس لانه اذا كان
 محذوف الياء لا يمل التنوين بناء على ان الاعدال مقدم على منع الصرف كون
 التنوين كالمنا في الياء والموضع عن الشيء يجب ان يكون مناسبا له كذا
 في بعض السور **قوله** ان يكون كذلك اي يكون الاعدال مقدما على
 منع الصرف على التقديرين **قوله** لو جيب الفتح في حالة الجر لا تشع
 الصرف يقتضي سقوط التنوين والكسرة كما في حالة النصب **قوله**
 والقول اي القول في دفع هذا الاعتراض بان الفتح في جوار في
 حالة الجر في حكم الكسرة لانه في غير المنصرف بمناء فيكون فاعدا على
 الياء كالكسرة حذف التنوين للتخفيف فصار مجوار في عوض عن الكسرة
 المحذوفة التنوين ليخف الثقل بجذف الياء للسالكين فان الياء
 المذكور ما قبلها في الثقل الجوع ثقل جدا **قوله** بعيد جدا لان الثقل
 انما هو في الكسرة الحقيقية لا في الفتحة التي في مكانها **قوله** لكن اتي
 استدلال عن التميم المذكور بقوله سواء كان عوضا عن الياء
 او عن الحركة ايجب هذا التميم غير صحيح لان القابل بتحويل الهمزة
 هو المبرد وهو يقول بتقديم منع الصرف على الاعدال كما ذكر
 السهم الرضي والجواب ان حصر القول بالتحويل عن الحركة على المبرد
 لا ينبغي كونه اتما لاحتياط على القول بتقديم الاعدال على منع الصرف
قوله ثم جوار في بابتاد الياء الساكنة من غير التنوين ليخف
 اتي اي عوض التنوين عن الحركة ليجمع الساكنان الياء والتنوين
 ويخف الثقل بجذف الياء لا لتقاء الساكنين **قوله** موالي تشديد

الاعتراض

جنس التركيب

في

اياء لان الاصل موال فلما اضيف اليه التكم سقط التووين وغاد لياء
 المحذوفة وفتح الياء ان فادعتا حذفتا في لا فري فصار موالا بالشد
فصل حذف الياء الاولى في الرخت ودرجا ورد في لذر المحذوف اي
 حذف لياء والعلاني قلها الفاني غير لذر لكن الحذف في الفصل والعلاني
 ليس بنا وطلبنا لا زد واج فنها يجوز ان يقال حذف لياء الاولى
 اكفاء بالكتف ومحزاه يقال قلنا لياء الثانية الفالكن لما كان
 المحذف كثر اختاره المحقق **فصل** ما فيه من المبالغة في الجر حيث جعل موال
 فيه **فصل** لا مطلق التركيب اي ليس المرفق مطلق التركيب حتى يرد انه
 غير خارج حروجه لتركيبه من الاسنادية والاضافية والتوصيفية **فصل**
 قصر فيا الكلتان كلمة واحدة بل المرفق التركيب الذي يوجد في الاسنادية
 فلا يفرض وفيها من التعريف لعدم كونها من افراد المرفق **فصل** فاذ
 آج ايج اذا كان المرفق التركيب الذي يوجد في الاسماء ولو
 سلم المحض اي لو سلم المحصر فنقول العلية شرط تحقق التركيب وحيث
 فلا يقضي وجود فرد آخر سوى العلم **فصل** لا شرط اي ليس العلية
 قيدا له بالشرط حتى يقضي وجوده بدونه **فصل** فانه قلت اعتبار
 آج يفان هذه القيود الثلاثة العدية متساوية الاقدام في ان
 التركيب لا يورث في منع الصرف بدونها فاعتبارها اعني حرقه خبر
 في مفهوم التركيب وعدم اعتبارها والآخرين في مفهوم وجهه شرط تأييد
 في منع الصرف حكما اي حكم من غير دليل فادعينا **فصل** قلناه
 فاصله ابداء الفرق وهو انه لما لم يظهر للتركيب الذي اهد جزبه
 صرفا في اللفظ معي اعراب الجوع باعراب جز واحد لم يبد ذلك التركيب
 من جنس التركيب الذي كلاً مناهية واخرج من مفهومه لعدم مناسبه
 اياه لكون ما نحن فيه سببا ولا سببية في هذا التركيب لشي بخلاف
 التركيب لا اسنادي والاضافي فان لها تاثيرا في اللفظ من البناء
 واخراج المضاف الى الصرف فدون جنس التركيب الذي كلاً مناهية لثبته

لا يفسلها

اياها في التاثير واضح بالاشراط **فصل** ولما لم يوجد آج دفع فقم ان يقال
 لان على السامع ان يقول من غير عليه الجزين لان هذا التركيب يضم غير
 مؤثر في منع الصرف **فصل** او ليجوز آج اذا لا يجمع التركيب مع سبب آخر غير
 شروط بالعلية ثم الظاهر لو اوجد المضافات بين المضافات لانه
 او ردا وتبينها على استقلال كل منها في العلية **فصل** اي لا يفسلها
 المراد باللفظ مناهية البناء رعي مقابل الضعف اذا التركيب لا يفسلها **فصل**
 الياء للادسية لم يجعل الياء للبيئية اذا الاضافه والاسنادية ليس بها ليدور
 الكلي في كلمة واحدة بل الوضع الثاني فم انه ملا بين لها حيث وضع المركب
 على هذه الهيئة **فصل** وذلك لانه آج اي لا شرط المذكور ثابت لان
 آج وفيه اشارة الى ان دليل السامع وح قاصر لانه انما يدل على ان
 المركب الاضافي والاسنادي لا يمكن منع صرفه نظرا الى حاله الاضافه
 والاسنادية ولم لا يجوز اعتبار عدم صرفه نظرا الى الوضع الملقى الطاري
فصل نقلت عن مربي آج بخلاف ما نحن فيه فانه غير منقول فثبت له
 حكم العلية كالمفردات لان مدلوله مفرد **فصل** اعراضا الحق كافي
 المضاف اليه في عبادة او اعراضا المطلق كافي المضاف منه وفي الجزين
 كافي من وجهه وسبب زبد وفي احدها كافي ضرب زيد **فصل**
 باعتبار المنقول عنه ليشعر بكونه منقولا **فصل** ومنها آج اعتبارا الوضع
 الطاري بالنقل **فصل** لما عرفت في الشرح من ان الاضافه تجعل المضاف
 منصرا او في حكمه فلا اثر في منع صرفه بل من اجتماع المتضادين **فصل**
 لانه مشغول بالاعراض الحكماء في بخلاف جعلك لعدم سبقه الى التركيب
 على العلية **فصل** اي اذا كان آج اندفع بذلك ما يحتاج في الوهم
 من انه يجوز ان يكون مؤثرا في المضاف للصرف وفي المضاف اليه
 لعدم **فصل** في حكم كلمة واحدة ولذا يكتب المضاف للفرق من المضاف
 اليه ولا يجوز الفصل بينهما في اللفظ **فصل** عند طاعة من المضاف ان
 كانت هذه الحاشية معقولة على قوله من قبل المبنات المتقدم على

السؤال المتعلق ببيان المركب الاسنادي فيرد عليه انه في حال لما نقل الشيخ
 الرضي عن المصنف في بحث المركبات ان المركب الاسنادي ليس بمركب ولا
 مبنى اما قبل العلية فلا ولا في الحراب والبناء من عوارض الكلمة لا الكلام
 واما بعد العلية فلا انه يحكي اللفظ فلا يطلق عليه انه مركب في الظاهر او مبنى
 لا مستحال مراد الاخر باحركة التي كانت عليه امر اية او بناء اية او بالكون
 الذي كان كذلك **قلت قلت** فلا يصح قول الله عز وجل فانها
 من قبل البنات على رأي المصنف فلا يتم التعليل **قلت** يمكن ان يكون مراده
 انه من اعداد البنات وفي حكمه من حيث عدم التفسير كما مر سدا اليه
 الدليل الذي ذكره ولا يمكن بناء كلام المحقق عليه لان جملته مقابلة
 لقوله ومن المركبات المحكية عند جميع لانهم اجمعون ايضا في اعداد البنات
 من جهة عدم التفسير لكونه محكما وان كانت متوسطة على قوله من قبل البنات
 المذكور في الجواب المتعلق بخمس عشرة سبويه ويكون تقديم على قوله
 وكانه ان من سواها كانت فالحكم لكونه من قبل البنات عند جماعة
 منهم المصنف يكون صحيحا اما الجزء الاول فالصبر ووجه وسط الكلمة
 بالتركيب واما الجزء الثاني فلهذه الحرف او لمرائيات لاهل لكونه
 بنيا قبل التركيب وحيث يكون قول المصنف فيما بعد فان تضمن الثاني
 حرفا اخر من ان يكون بالفعل او بحسب الامل وقوله على
 الاصح في قوله والاعراب الجزء الثاني وفي الاول على
 الاصح متعلقا بكلا الجانبين كما هو الظاهر ويكون السطر اعني
 ولا يقيد بما اذا لم يكن الجزء الثاني بنيا قبل التركيب اهتذا
 عن نحو سبويه فانه مبنى على الاصح عدم تضمنه الحرف كما قيد
 السادس رحمه الله تعالى وجهنا ظهرا ان بناء نحو سبويه مذكور
 فيما سياتي بطلان الاشارة فلا حاجة في دفع ما قيل ان بناء
 نحو سبويه غير مذكور فيما سياتي الا ان بناء لكون الجزء الثاني
 منه من قبل الالهوات فذكر الالهوات ذكره واما قوله ومن

فيل

قبل المركبات المحكية عند جميع فلا يصح على شيء من التقديرين لان المركب الاسنادي
 ببناء يحكي على ما كان حاله قبل العلية نص عليه في التسهيل والرضي
 والا فليد كيف وان لا يكون من مراد الظاهر ولا تقدير وهو ظاهر ولا يحق
 ان يضاف له لو وقع مركب في محله يظهر الا عراب فيه وقد قال انه مركب
 في نفسه والمركب الذي الجزء الثاني منه صوتا وتضمن للحرف مركبا عراب
 غير المنصرف واما باضافة المصدر الى الجزء في شرح التسهيل وذا المنح قسمان
 احدهما مخوف فيرويه نحو مدركب في ذاتية ثلاث لغات اعرابا عراب
 ما لا ينصرف وهذه الفصحى والثانية اضافة صدره الى عجزه والثالثة
 ان يبنى عليها الخمسة عشر لثاني ما ختم بويه فيه لثان الفصحى
 بناء على الكثرة ولما يذكر سبويه غيرها والثانية ان يبري غير منصرف
 فتقول قاهر سبويه ورايت سبويه ومرت سبويه قبل هذا وجهه
 اجازة الجري فان كان سماعا قبل وان كان قياسا فالقياس منه
 لانه اسم صوت والقياس بناء وفي الرضي ما يكون تركيبة للعلية
 ضربان اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب ببناء او لا فان
 كان فالاسم والاولى ايضا الجزء الاخير على بناء مراعاة للاصل ويجوز
 اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا لكونه على قلة اضافة صدر
 المركب الى الاخر ببناء لها بالاضاف والمضاف اليه ببناء لفظيا كما جازت
 في مدركب في المضاف اليه الصرف والمع وفيه ايضا وان حذف حرف
 المضاف قبل العلية فبناء اول بعد حذف ويجوز اعراب الثاني
 اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز فيه ايضا اضافة الاول
 الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذلك ما يتضمن الثاني
 صرفا يجوز فيه الوجه الثلاثة بعد العلية وفي التسهيل المصنف
 للحرف نحو خمسة عشر بعضهم يقول انه يحكي وبعضهم يقول امر غير
 منصرف وكذلك في الايضاح والاولى **قلت** ولا يبعد ان كان
 بدم انصرفا مسلمات لكان العلية مع عدم ظهور راءه **قلت** وان لم

القياس الى المفرد بسبب زيادة علامة التثنية فيه ان الضعف والضعف انما يقترن
 بعد تحقق القرينة ولا فرعية قبل زيادة علامة التثنية حتى يصفى بالثنية
 والضعف يذهبها وان اراد سمي من فليق موق تصور ثم يتكلم عليه وفي بعض
 المروج لا شك ان الالف والنون فرعية لفظية وليست العلامة مجرد انهما
 زائدتان في آخر الاسم اذ يدرى في منع صرف مدون وغيره واذ سمي
 بهما بل هما في انهما علامة التذكير علة وذلك انما يتحقق اذا لم يحاسبها
 التانيث واليه ذهب الكوفيون حيث قالوا الالف والنون للتذكير علة
 اذا كانا في العلم والصفة **فصل** وهو ظاهر لان النسبة فرع الطرفين
 وموجودا ونفاد **فصل** لتدفع على المسابقة فالسابقة لا في شرط والبسبب الالف
 والنون اللتان هما فرع المريد عليه **فصل** فلا حاجة الى البيان في
 بل فرعية التثنية بمعنى التانيث للتذكير فرعية التثنية اعني الالف والنون
فصل والاسم المقابل في قول لا حاجة الى نفسها اذ لا يذهب السامع في
 هذا المقام الى غير المقابل للفضل والحرف اقول انه اذا انما لا يذهب
 فضل السامع بالنظر الى لفظ الاسم فياخذ ضرور في سماعه استعماله
 في جميع تلك المعاني وان اراد بالنظر الى المقام ودفعه في مقابلة
 الصفة فلا لا يذهب الى تلك المعاني لا يذهب الى مقابل الفضل والحرف
 ايضا بل عدم الذهاب اليه اقوى ضرورة ان الالف والنون المدورين
 من اسباب منع الصرف من خواص الاسم المقابل للفضل والحرف
 فقيدها بالحصول فيه بصير لفظا بخلاف ما اذا اريد به واحد من تلك
 المعاني فانها اخضعت منه فيفيد تقييدها بالحصول فيه في معناها كلامه هو
 ان كون مراد لضم بالاسم ما يقابل الصفة ظم لوقوعه في مقابلتها فلا
 حاجة الى اتيانه بقوله فان الاسم المقابل للفضل والحرف في الحق ولو
 سلم ذلك فقوله والمراد منها هو هذا المعنى تكرار واجواب ان
 وقوعه في مقابلتها قرينة على تلك الارادة ومقصود الله البيان
 التي لتلك الارادة وتسمى قوله والمراد منها ان المراد في مقام

التانيث

عصا الداس

الاسم

سبب الاسم

بيان

بيان سريبط الالف والنون في كلام النحاة هو هذا المعنى المقابل
 للصفة فلذا اراد المصنف ذلك **فصل** ولا الاسم المقابل للقب والكنية
 كما يقال السلام انما اسم اوليا وكنية **فصل** والمقابل للمهل كما في
 قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها اي الالفاظ الموضوعية **فصل**
 والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي الذي لا يتعمل الا ظرفا
 في اللفظي قال ابو علي ميب يضاف لظرفا لا اسما كما في قوله تعالى
 الله اعلم حيث يجعل رسالته فان ما بعد صفة والمعنى حيث يجعله
 اي مكانا يجعل فيه **فصل** باعتبار قددها في انفسها وان كان
 الاولى افراد الضمير ليس يكون المراد موصولها بطريق الاختراع
فصل بخلاف الشروط السابقة لانها شروط للاسباب **فصل**
 عن لزوم تناهي اعتبار الوجود والتقدير في شيء واحد في جملة
 واحد موجب لتحير المتندي وان تضمن نكتة ايها ما يجمع بين المتناهيين
فصل بقومان مقامه عتين والاول اولى لضعفها اذ ليس التثنية في
 مرتبة التثنية **فصل** لكن الموصف فينبذ اي ميب لضم **فصل** مع التناهي
 نحو عربان وحرية بخلاف المنفوخ فان مؤنثه يحوي مع التناهيان
 وبدونها ككرد **فصل** فيه ان عطف باو في فانه عطف في صفة على
 معمول كان وعطف انتقاء ففلا نه على معمول ان الشرطية بتقدير المتبدل
فصل وليس على شرط وهو تقدير الجرد والجار والمجرور مطوف
 على مجموعها ولا يجوز ان يكون العطف باعادة الجار فيكون الشرط
 محققا اذ ليس وجود الجار الثاني كالعدم من حيث المعنى في يقال
 انه مجرد بالجار الاول وان الجار الثاني لا يلفظ كما في الما لبني
 وبينك ثم ان الله وقع هذا المخذوم حيث قد كان سارة الى انه
 بتقدير فعل الشرط والمبتدأ عطف على ما قبله عطف شرطية على شرطية
 فالواجب على المحكي ان يقول قلنا قد ذرا السامع وهو الله قال فضل
 الشرطية نفس لفظية اي الالف والنون التي هي مفهوم كل **فصل**

مجموع

او شرطية

بل باعتبار فردا اي لالف والنون المحفوظان وذلك لان الحصول والتحقيق
 صفة الافراد حقيقة والطبيعة انما يترصف به في منها **قوله** للتفريق اي
 للاشارة ان الالف والنون فرعان احدهما ما يكون في الاسم والثاني
 ما يكون في الصفة ولا غلاهما بالفتح اختلف شرطها بالتأثير وكان
 شرط احدهما سافيا للثاني فان الحلية لا تجامع الصفة **قوله** قد
 الاكثرين من اهل اللغة **قوله** وهو زعمهم وهو بعض في اسد قائلهم
 يقولون في كل فعلان بما منه فاعلى فعلان ايضه نحو سكرانه ونحو فاعلى
 فيصرفون اذن فعلان فاعلى ومن هذا بين ان وجود فاعلى ليس له تأثير
 في منع الصرف وانما المدار انتقالا فاعلى **قوله** بغير وجود فاعلى في
قوله قلنا لعل آي لا يخفى ضعف هذا الجواب لان المشابهة بالفتح
 الثانية لا تخفى بحد انتقالا فاعلى لئلا الحاجة الى الانتقال الملتزم
 ولو سلم فاعلى الى تأكيده بدليل لفظي فان الدليل اللفظي قد يكون
 اقرب من اللفظي كما في وزن ولو سلم فاعلى لدليل اللفظي في وجود فاعلى
قوله الا ان يقال آي وهو الثاني بالثاني قياسا لا يصرف في منع
 الصرف ووجود الثاني بالالف قياسا لا يفي في منع الصرف انما الفاعل
 والكا في الثانية الاستعالي اذ يتحقق المشابهة بينه وبين الفاعل الثاني
 وينبغي **قوله** كان عدلا غير مصروف لوجود الالف والنون في الاسم مع
 الصفة **قوله** المشابهة المتق وهو ندان صفة **قوله** يعد من اوزان
 الفصل لا يخفى ان اضافة الاوزان الى الفصل مجرد النسبة بمعنى الحصول
 له لا لزيادة النسبة والا لكان يقول كونه الاسم على وزن الفصل
 فالعنى كونه الاسم على وزن يعد من الاوزان الحاصلة للفعل فان دفع
 ما قبل ان عدل لوزن المتن من اوزان الفصل فيمنع بزيادة فاعلى
 بالفعل فالاولى كونه الاسم على وزن يثبت للفعل وانما شرط وزن الفصل
 بهذا المعنى لوزن وزن الفصل بالمعنى لاضافي صفة الفعل فلا بد من قول
 بانه منقول في الاصل عن ذلك المعنى ان يكون الاسم على وزن الفعل

يثبت وزن الفصل

بغير

لصيغة الاسم **قوله** محولة على النسبة بما زاد سافيا كما في قولهم زيدان
 عمرو **قوله** لا على زيادة النسبة اما بالانضمام او بالاستحقاق او غيرها
 كما هو مدلول الاضافة وضما **قوله** والا لم يجمع آي يكون لفظة
 شرطه مستدركا اذ يخفى ان يقال وزن الفصل ما يخص به او يكون في قوله
 زيادة آي فانه زيادة النسبة لما كان مأخوذة في مفهوم وزن الفصل
 كانه مؤثر في نفسه محتاجا الى البيان دون الاستدراك **قوله** ولكن ان
 تخلى آي اي تخلى الاضافة على زيادة النسبة **قوله** على شرط التحقق
 اي لانه لا يتحقق الوزن الذي له زيادة نسبة الى الفعل الا في هذين
 القين **قوله** لا على الاستدراك اي عليه شرطان في تأييد واحد الامرين
 متى يتدعى عدم كونه مؤثرا بنفسه وهذا الكلام مبني على تسليم انه لا يكون
 لوزن الفصل بهذا المعنى فرد سوى القين المذكورين واما على
 تقدير تحقق آخر بان يكون زيادة النسبة بطريق الغلبة كما يجب في كلامه
 فيجوز الحمل على الاستدراك ايضا كما في قوله المعرفة شرطها ان تكون
 علمية **قوله** لان السببية آي اي وان كان تخلى عليها بدليل ان
 سببية اسباب منع الصرف ليست الا للفرعية كما عرفت ولا فرعية الا
 في الوزن الذي له زيادة انضمام اي ارتباط ونسبة بالفعل فلا
 سببية الا له **قوله** والضمير راجع آي اي ضمير تطبيقا بين السخنة
 ومبني تكون الباء داخله على المقصود عليه كما هو الاستعمال القليل
قوله او بالكلية اي الضمير الجرد راجع الى الوزن وضمير تجزئ الى
 الفصل فتكون الباء داخله على المقصود كما هو السامع الكثير المشهور
قوله وذا اعرب بالدار المملة واضع اي بين واوضح في النهاية
 الجزئية ومن الاعراب بمقولاتها والارضا حديق الشقيقة اعزهم
 افسا تا اي بينهم وضمهم **قوله** من بذرا لما اي منقول منه **قوله**
 من غضم اليق بالحاء والاضا ليجزئ **قوله** الكاه يجمع في نقل الصحاح
 عن الاصحاح هذا المعنى الثلاثي الجردية قال غضم على وزن بغم

معنى على

القصة
 اسم الميزن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك
 لكثرة الخضم وهو المضع لانه من ابيسة الافعال دون الاسماء وفهم فيه
 اسم لما وفي شيد المعلوم الخضم لا كل جميع الاسماء **قوله** في
 في النهاية وفي الحديث انه من قبل وقال اي من عن فضول ما يحدث
 به المتجملون من قولهم قال كذا وقال فلان كذا وبنائها على
 كونها ضلين ما ضين متضين للضير والاعراب على افعالها جري الاسماء
 فاليين على الضير واذا لم يفرق التفرقة عليها في قولهم لا تفرد
 القيل من القال **قوله** منقول منه اي من والي الجوهل بمعنى اسرع
قوله والتميز بضم الفاء وكسر الميم **قوله** للدلالة على الملية وانه اضاع
 عنه معنى الفعل **قوله** في العمل بفتح الواو وسكون الميم يزكوي **قوله**
 والتميز بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم **قوله** الاست بكسر الهمزة
 وسكون السين المهملة المقعد **قوله** ذهب دون ايج نفع صرف وغير جيل
 وعضد وكف وجفف وهاجم اعلا ما **قوله** اذا كان منقولا اي الوزن
 المشترك بين الاسم والفعل اما يوزن في منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا
 في الاسم من الفعل ولم يستعمل في وزن الاسم **قوله** ولولا ذلك اي لولا
 كون وزن جلا منقولا عن الفعل لوزن جلا **قوله** ويرد ايج اي لا
 نسلم الملازمة المذكورة بقوله ولولا ذلك ليجوز ان يكون عدم
 تنوينه لكونه جملة محكية او غير محكية لا لعدم الصرف بسبب وزن الفعل
 والملية على تركب كونه منقولا **قوله** فخالى مع الضير بناء على ان الفعل
 المنقول الى الملية اذا اعتبر منه ضمير فاعله وجعل الجملة علما فهو
 محكي ولا فحكه حكم المفرد في الاضمار وعدمه **قوله** اي انكسما من ايج
 اسارة الى ان جلا يستعمل لازما وشدبا والثنائيا مع شبة وهي العبة
 وملاح الثنائيا اي ركا ب صواب لا مود عطف على ابن جلا وتامه
 متى اضع العلامة ترفوني **قوله** او قبل اي قبل هذا الوزن في الفعل
 بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم **قوله** في ان غلب في الافعال

قوله

او افعالها جري الاسماء

لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى **قوله** ولم يحصى في الاسماء ايج الصواب
 ولم يحصى في الاسماء الاكلمات معدودة كما في الباب ليدخل فيه نحو طابع
 وقالب وغيرها قال الراغب الفاعل كثيرا ما يحصى في الاسم للالة التي يفضل
 بها الشيء كالطابع والحاكم والقالب **قوله** باسم بالسين المهملة **قوله**
 زيادة مؤنة بالنسبة الى ما قاله المضمر وهو الله تعالى فانه ج مؤنة
 تتبع لفظ واحد هل هو قابل للتأني أم لا بخلاف ما قاله فان فيه مؤنة
 تتبع جميع الاسماء والاقوال ولو جده على لسانه هل هو قابل في الافعال
 اذ في الاسماء **قوله** لا يقال ايج يفي زيادة مؤنة وان لم يلزم في هذا
 القسم من وزن الفعل لكنه يلزم في القسم الاول فان العلم بالانقصاص
 موقوف على تتبع اوزان الافعال والاسماء **قوله** لكنه لم يجد ايج يفي
 لعل المضمر وهو الله تعالى لم يجد في الانقصاص امرا آخر يجرى بذكره عن لزوم
 ذلك الحد ودعى زيادة المؤنة في الضرورة التزمها ولا ضرورة في القسم
 الثاني لو كان ما يوردي موداه من غير لزوم الحدور **قوله** ان قلت
 هذا الموزن ايج استدلال على ترميع قول النخاعة بان اعتبار الملية لازم
 لتحقيق الفرعية **قوله** زيادة انقصاص اي ارتباط بقرينة اضافية لزيادة
 وميله منقبا الى الانقصاص والملية **قوله** يفي يظهر فرعية اي فرعية ذلك
 الموزن في الاسم فان الموزن المشترك لا فرعية له ولذا لا ينفع صرف
قوله زيادة ايج اي سكتنا انه لا بد من زيادة الا وابطاط لكنه غير
 منحصر في الانقصاص والملية بخلاف ان يكون بوجه آخر كونه زيادة
 تلك الحروف مطردة في الافعال دون الاسماء وككون زيادتها
 في الافعال لم ينجلا في الاسماء فانها قد تكون لمضى كما في امر وقد
 تكون لالمضى كادب وافكل **قوله** الافعال المنقرفة امترا افعال
 المدح والذم **قوله** واجبا عنها في يزيد وينكرفن حيث اقتضاها لا
 يحتاجان الى اشتراط عدم قبول التأني فاقيل ان المختص تأني قوله
 زيادة كزيادة الفعل لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التأني فلذا لم

دون حيث ان في اولها زيادة كزيادة
 الفعل يحتاج الى اشتراط عدم قبول التأني

لم يحل لنا ان قدس من اوله الخلو يرد عليه ان اراد ان يخص من حيث
 ذاته لا يحتاج الى الاستظهار المذكور فتشوع وان اراد من حيث لا يخفى
 لا يحتاج فيه مفرقة واستبرق اعني جملة مفترضة بين المخطوف والمطوف
 عليه وهو ابسوال مقدور وهو ان وزن استخرج غير محض بالفضل
 ليجي استبرق **قوله** لما كان المراد اي ليس المراد من وزن الفضل
 مناه الاضافي معني ان قوله زيادة كزيادة تبيينه ليو بنفسه فان
 ما في اول وزن الفضل زيادة الفضل لا زيادة تبيينه بزيادة
قوله الى الوزن ابراء للضمير الظاهر وعلى الظرفية على التوسع فان
 الزيادة وصف زائد في اول الموزون جعل خاصا في اول الموزون
قوله والى الموزون ابراء للظرفية على الحقيقة وصرفا للضمير عن الظاهر
قوله لان الصفة التي هي الزيادة صفة للحرف الاول والصفة تنسب
 الى موصوفها في يقال المتعارف في الجرم **قوله** ويصح نسبة النام الى الخاص
 يعني تنسبها لا تنسب الى مفهوم الخاص على مفهوم النام باشتغال الطرف على
 المظروف **قوله** وبالكواي يصح نسبة النام الى النام في تنسبها للمول
 النام للخاص صدقا لمول الطرف للمظروف **قوله** اول ان المراد
 يعني ان الكلام على هذا المضاف **قوله** لم يضر في كونه سببا لمنع الصرف
 لعدم لزوم ذلك الا بئذ فان الاكثر في الاستعمال اذ ان وارقت **قوله**
 وكذا لو صرف في الوزن اي كذا لا يضر لو صرف مع بقاء المحرور
 الزائدة لانه يحفظ وزن الفضل ويبدل عليه **قوله** جاء يقول ويخفى
 غير منصرفين للوزن والعلية بخلاف المتى بقل ومع وخف فانك
 تقول جاء قول ومع وخاف منصرفات لعدم بقاء الزيادة المعبر
قوله حال من ضمير اوله والخال من المضاف اليه جاز اذا امكن اقامة
 المضاف اليه مقام المضاف كافي قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم مينا
قوله كانه اراد ان يبا على ان المطلق ينصرف الى الكامل **قوله**
 فلا يرد النقص باسود واما النقص بربع فباق لانه قابل للتاء بحسب

يردم

حال
 تنسب الظرفية

الرجح

يجب الوضع اذ وضع الاعداد على ان يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء **قوله**
 اعلم ان قوله بالاعتبار الذي استنع من الصرف كاف في عدم ورود
 النقص بربع لان قوله للتاء باعتبار الوضع الجنسي وعدم انصافه
 باعتبار الوضع العيني وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء الا ان اليه
 قدس من زاد قوله قياسا واسند دفع النقص بربع اليه لما قالوا
 ان وزن الفضل في اربع في قولنا مرتين بنسوة اربع يتحقق لوزن
 المتبرع عدم القبول قياسا وانصافه لان نقاء الوصف الاصيل فان دفع
 ما قيل ان اربع اذا سميت به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى
 تعييد عدم قبول التاء بقولنا قياسا لانه ان اراد ان لا يقبل التاء
 اصلا فتشوع وان اراد ان لا يقبل التاء بالاعتبار الذي استنع صرفه
 نسلم لكن اللازم منه ان يكون لقيد الثاني مبنيا على الاول وعدم
 الاحتياج اليه مع الثاني لا عدم الاحتياج اليه مطلقا **قوله**
 في بطل وجود الشرط التي يعق قوله ومن ثم استنع امر متناهي
 تحقق شرط تاثير وزن الفضل في منع الصرف استنع امر وفي ذلك
 بطل وجود الشرط على لو بود الشرط لان ما هو شرط تاثير
 السبب في منع الصرف في الحقيقة شرط لا متناع صرفه بذلك السبب
قوله لا بالشرط لان الشرط ما يتوقف عليه الشرط من غير ان يكون
 مؤثرا فيه كالقس للأوراق وما قيل ان الشرط المحوي يستلزم الحكم
 لانه اما ان لم يثبت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفة ثبوت الحكم فقيه ان
 المعنى المتعارف للشرط المحوي ما يذكر بعد عرف الشرط وهو
 ههنا مفقود وان اراد سفي آخر فلا بد من بيان للنظر في صحة وفساد
قوله جعل استراط هذا الشرط اي جعل المضم استراط هذا الشرط
 لا وجود الشرط على الحكم باستناع امر وانصاف في بطل اي الحكم
 باختلافها في الامتناع وعدمه مع اتحادها في السبب ولا غفارة
 في ان الحكم فيها بالاختلاف المذكور في الاتحاد في السبب فانس

الاعتبار

يجوز ما فيه عليهم من

التاويل

من الاستدلال المذكور ذا برهانه وهو انهما **قوله** عند الجمهور ان
اي انحصار تأثير العلية بالسيبة المحضة والسيبة مع الشرطية مذهب
الجمهور فلا حاجة فانهم ذهبوا الى تأثيرها بالشرطية المحضة
ميت قالوا ان تأثير علية الاسم الذي فيه الالف والنون الزيدتان
ليست لا تحققا المشابهة بالالف المدودة والقائمة مقام السببين
المؤثرة بالاستقلال **قوله** اي بغيرهم صالح آج هذا كراهية الموافقة
بقوله فانه اراد به **قوله** يريد ولا فالتأثير يحصل بالتاويل
بواحد منهم من الجماعة المتأثرة ايضا **قوله** يدل على انهما فانه
ظهر من قوله وما يقوم مقامها الجمع والفا الثاني ان العلية
غير مؤثرة فيها ومن قوله فلا تضر العلية انها لا تحتاج الوصف
ومن شرط الثاني والمعرفة والجهة والتزيب والالف والنون
اذا كانا في اسم انها تحتاج ما هي شرطية ومن سئله المدل
ووزن الفصل انها تحتاج من غير شرط ومن مخالفة اوزان
امثلة المدل لا اوزان الفصل انها متضادان فقد ظهر ما تقدم
انها لا تحتاج مؤثرة الا ما هي شرطية والعدل ووزن الفصل
وانها متضادان **قوله** اي استثناء بعد تقييد آج اي استثناء عن المشتق
منه المقدر بعد تقييد بالاستثناء الاول والمشتق منه المقدر لفظ
سببا مطلقا استثنى من لفظ ما هي شرطية فيه ثم استثنى من لفظ سببا المقدر
بقوله الا ما هي شرطية في المول بقولنا سببا غير ما هي شرطية فيه
العدل ووزن الفصل فكل المشتقين من ذلك المقدر الا ان الاول
من المطلق والثاني من المقيد **قوله** ما يقال في توجيهه من آج
قالا لا يجوز فعلق كل في اي جازين مع مجرورينها من جنس
واحد بفضل واحد بدون العطف قال يقال مررت برزق بحدود
الا ان يعتبر الثاني بالفضل بعد تقييد الفصل بالاول نحو
رايت زيدا في المسجد في الطاق **قوله** ولو جعل آج بان قال

لا يحتاج

المشتق

لا يحتاج مؤثرة الا ما هي شرطية والعدل ووزن الفصل قد فعل كذا
المشتقين تحت حرف استثناء واحد **قوله** في الفصل اي في فصل العدل
ووزن الفصل عن المشتق الاول بحرف مستقل **قوله** اختلاف تأثير
العلية آه فاق تأثيرها في المطلق عليه اعني ما هي شرطية بالسيبة مع
الشرطية وفي المطلق اعني وزن الفصل والعدل بالسيبة المحضة قوله
وغاية الاستدلال انما هو ان لا يكون له وجه لا يكون متبذلا يتصرف
عنه المتأثر وليس فيه تقييد لفظي ولا منطوي حتى يخل بالبلادة
اتفق الخاء آج المقصود منه تحقيق المقادير السابقة الى وجه
الاعتبار فصوص نحو مجر فيحتاج في العدل مع العلية المؤثرة بانه
ما اتفق على منع صرفه بخلاف ما اذا كان المدول علما متفولا
فانه يختلف فيه والى وجه اعتبار نحو امد بانه اذا كان غير
منصرف قبل العلية يكون تأثيرها فيه نوع غفلا بخلاف ما اذا
كان منصرفا قبلها فان التأثير للعلية فيه لها **قوله** فذهب
اكثر الخاء آج فان قلت هذا اختلاف في تأثير العدل بانه
هل يؤثر بعد زواله بالعلية ام لا لا في تأثير العلية قلت لا بل
اختلاف في ان العلية هل توجب زوال العدل بناء على ايجابه
لزوال متبوعه الذي هو الوصف فلا تكون مؤثرة معه ولا توجب
زواله بناء على ان اعتبار العدل الاصل في الثاني بحسب الوضع
ابتداء وهو لا يزول وان زال المعنى الوصف لما دخل العلية فحاشا
تكون مؤثرة معه كما قيل له بعبارة الرضى ميت قال وهو بانفس
لو كان لا اختلاف في انصراف ذلك الاسم وعدمه بعد الاتفاق على
زوال العدل بالعلية لكان لا حرج كما ذكرت **قوله** واما اخرج
واختار فصله عما تقدم مع انه راجع فيها تقدم كونها غير منصرف
قبل العلية بالعدل والوصف الاصل في تحقيره في وصفها لكونها مستقلة استعمال
الاستثناء ولذا اختلف في معناه فواته فقال بعضهم انه عدم انصرافها للعدل

والتميز الذي اولا اضافي وقال بعضهم للعدل وشبهه الحقيقة **قوله**
 دفع لما يتوهم ان يكون قوله واما متضادان فلا يكون الا احدهما
 جملة متضمنة بين المعطوف والمعطوف عليه لدفع التوهم الثاني من
 المعطوف عليه **قوله** لعدم صحة الحكم اذ ليس مطلقا لبيان صحة الحكم
قوله للزوم استثناء اليقين من نفسه لا اتحاد المستثنى منه والمستثنى من
 حيث المفهوم حينئذ **قوله** بل مفهوم ما مردد بالاستفاد ذلك المفهوم من الحكم
 بالتضاد بينها فان يقتضيان لا يوجد مجموعها في اسم وعلى تقدير الوجود
 يقتضيان يوجد احدهما فقط فالقصور فلا يوجد مجموع البين والآخر
 فقط الا احدهما الا انه يعتبر بالمفهوم المردود والامر الدائر ليكون المستثنى
 منه ضادا قاطعا على المستثنى مما ملأه شمول الظاهر لا فراده **قوله**
 او مفهوم ما آخى تحطف على قوله مفهوم ما مردد او المتأثر بالنظر الى الصفة
 وفيه اشارة الى ان مقصود الشارع من قوله من الامر الدائر القيل
 لا التخصيص **قوله** وان كان محصرا في احدهما بحيث لا يستفاد **قوله**
 بحيث لا تصور اذا العقل يجوز وجود ما يجتمع الحقيقة المؤثرة ولم يكن
 مبرر لما بها سوى احدهما وهو مجموعها الا انه ثبت بالاستفاد
 انها متضادان **قوله** وهذا القدر الذي هو من حيث التصور
 كاف كما هو باري في الاصول في بيان استثناء **قوله** كما قالوا
 في كمال التوحيد في دفع ما قيل ان اريد بلفظ آله المبود مطلقا
 لم يقع الحكم بالنفي وان اريد المبود بالحق لزم استثناء النبي من
 نفسه انا متضاد الشق الثاني ولا نتم لزوم استثناء النبي من نفسه
 لان المبود بالحق اعلم مفهوم ما من الله تعالى وان كان مساويا له
 في الصديق **قوله** كما في اذ ويجوز ان كان فيه لتأنيث تاويل البلدة
 والعلية والجهة والالف والنون المزيدتين بناء على ان المصدر
 ملحق بالهري في زيادة الحروف وعددها **قوله** به يندفع في هذا
 الجواب لا بالجواب الاول يندفع النقص بآخره بان اجتمع فيه العدل

وزن الفضل والعلية اذا سبق به **قوله** بعد ان يجعل آية رد على من قد
 الانفص قائل خالف كيلا يلزم مخالفة الظاهر **قوله** من قبل
 قول التلميز اصلا وقول الاستاذ فرعاً **قوله** اذ يلزم ان اذا مخالفة
 انما تحقق بعد تقرير الاصل **قوله** للقاء هذه الحققة عند اي عند المضم
 وهي انما كماله في علية مؤثرة اذ انكر وصرف **قوله** وامتناع آخى عطف
 على جعل اي يلزم ان امتناع نصبا اعتبارا لان شرط نصيب المفعول له
 عند الجهور ان يكون فاعله وقاطع الفصل المعلق به وهذا **قوله**
 والقول آخى اي القول في دفع لزوم استثناء نصبا اعتبارا بان يجوز
 ان يكون منصوبا على الظرفية اي وقت اعتبار الصفة الاصلية على
 الحالية اي حال كونه مستترا للصفة الاصلية او على كونه بدلا اشتغال
 من سببها اي خالف الانفص اعتبارا بسبب الصفة الاصلية بعيد
 اذا التفت على قليل من مخالفة ونحو من الوجوه المذكورة ليس
 نصا في فادته **قوله** لانه مفعول للتأنيث كانه قيل فيما يماثل امر على
قوله وكذلك هذا ليعبر به عن تصرف بالاتفاق لكن في الرضى خلافه
 حيث قال ان اعتبرنا كما هو مذهب سيوريه اليه الاصل الذي القناه لعل
 العلية قلنا في ذلك وسلك ويا بها انها لا تصرف لا اعتبارا لوصف الاصل
 مع العدل كما في آخر وقرن بعضهم بين هذا الباب وباب امر بان
 قال ان الوصف هنا لا يثبت من دون العدد وقد زال العدد بالنسبة
 ولا ير مع هذا التكرار من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
 امر المنكر فاته لا مانع من ان يكون من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة
 بهذا اللفظ في الحديث **قوله** بخلاف اصل فلا راف ان الوصفية
 فيه ظاهرة **قوله** دون اصل صلا فانه يعمل في الظاهر
 وثبوت عمله في الظاهر قبل العلية واستعداد لفظه بالالوان والخلق
 الظاهرة في الوصف يتحقق في بيان كونه موضوعا صفة **قوله**
 اي صار ملحقا به يفي بجزءه من من المقضية صار ملحقا بالافضل

بالنسبة

زيد و محمد
زيد و محمد

الاسمي ولا يظهر فيه معنى الوصف **قوله** بمعنى ان المدح يجهل كالثابت
اي ليس معنى الاعتبار ان يرفع معنى الصفة الاصلية اذ ليس معنى
وقت امر رتبة شخص فيه معنى الخبز بل رتبة شخص متى بهذا اللفظ
سواء كان امرا او سودا وايضا لا معنى لاعتباره ان يجهل كذا كالثابت
لكونه اصليا و زوال ما يضافه متى لو اريد منه الحق الوصف لما زل
الى زوال المانع الاصل **قوله** ولذلك تراها اي ترى الوصف
في الاصل مجردة عن الحق الاصل كزيد وعمر وفان زيد وعمر
مصدران من زاد يزيد لزيد و زيادة وعمر و بالكسر عمرا
اي عاش زمانا طويلا ولم يمتريها الاصل في حال العلية
وانما قلنا في الاصل لانه في بعض الاغلام يلح ذلك **قوله** واما
المتابع فهو على منع الصرف فلا خلاف فيها في الحكم وبذلك يظهر
اعتبار الوصف الاصل لكنه على خلاف في القياس عند لا نفس وعلى
القياس عند سيبويه **قوله** لا يجوز مجرد كونه موجودا في وقت
من الاوقات **قوله** علة للنفي اي لنفي الوجود فان علة الوجود
اعتباره الوصف الاصل في امر **قوله** يعني انه اراد ان في قليل
السم المتضاد بقوله فان العلم في اسادة الى امرين عدلها انه
اراد المنع وهو الله تعالى بالمتضاد مطلقا المتقابل لان الخصوص
والعموم هما بمعنى التيقن وعدمه وهما ليسا موجودين متى يتصور
المتضاد بينهما وتاينها انه لا يرد المتقابل بالذات لانه اثبت
المتضاد بين العلية والوصفية باعتبار كون موصوفا اعني العلم
والوصف مستلزمين لتيقن المدلول وعدم تيقنه الذين هما موصوفا
متاينها **قوله** اي في شأن **قوله** يعني الكلام على هذا المضاف اذ
ليس الحكم حاصل في ذاته **قوله** منها شخصيا فالمراد بقوله
واحد في حكم واحد بالخصوص كما هو المتبادر **قوله** فلا يرد اعتبار
المتضادين في منع **قوله** اي اذا قيد الشئ منع الصرف بقوله لفظ

واحد

واحد ولم يبق وهو منع الصرف مطلقا لا يرد اعتبار المتضادين في منع
صرف اللفاظ **قوله** وهو واحد اي بالجمع جملة منصرفه لدفع قوله
ان منع صرف اللفاظ ليس مكملا واحدا فلا حاجة الى التقييد بلفظ
واحد **قوله** ولا في منع صرف امر في ما لقي الوصفية والعلية المتبع اي
اذا قلنا منما شخصيا لا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف امر
لما لقي الوصفية والعلية لتعدا المنع لان المنع الذي لا يعمل وزن
الفعل والوصف غير المنع الذي بسبب وزن الفعل والعلية لا تتابع
فوارد العليتين على مدلول واحد بالخصوص ولو على سبيل التناقب
وتماثل ان ليس في شئ ما ذكر اعتبار المتضادين معا بل حين
اعتبار من ذلك يستبعد آخر فليس معنى لانه ان لم يمتنع الصرف بشئ
من التقيدين وفسر الحكم الواحد منع الصرف المطلق في كلتا الصورتين
اعتبار المتضادين معا في حكم واحد تحقق بلا شبهة **قوله** بل نقول
ان اضراب عما يستفاد من الجواب من تسليمنا قاله المتخصص من
تحقق المتضادين الوصفية المحققة والعلية وليس اضرا باعني جوابا لله
الى جواب آخر اذا علم ان ابيات قوله متتابع المتقابلين والوصفية
المحققة والعلية ولا يخفى انه لا بد من السؤال بل يحق **قوله** في هذا
المقام اي مقام اجتماع الوصفية والعلية **قوله** وهذا ظاهر
لا يحتاج الى دلالات المتعددة في كلمة واحدة بالنظر الى المدلول
المطابق واللفظي واللفظي واللفظي واللفظي واللفظي واللفظي واللفظي
ولا بين العموم والخصوص **قوله** يعني ان العموم والخصوص وان كانا متاينين
لكن لا يتناقضان فيها اذا اريد باخر الحق الوصف والحق لمدح
ودودهما على محل واحد لان محل العموم الحق الوصف اي ذات
له الجزئية ومحل الخصوص اعني العلية وهو الذات المنفية **قوله** ولا بين
ارادة **قوله** اي لا يتناقض بين رادة المعنى الوصف العام وبين رادة
المعنى الصلي الخاص **قوله** ان هوذا **قوله** فان من هوذا استعمل

المشترك في المعين لا يفرق بين ان يكون ذلك المشترك من الاضداد
 كالجو والبيع وبين ان لا يكون كذلك **قوله** وان لم يجز ان ي
 في المعين ان لم يجز استعمال المشترك فذلك اي عدم التجزؤ ليس لأجل
 تقابل المعين فانه لو كان المعين متلازمين لاجزوا استعمال
 المشترك بينهما ايضا كالشمس المشترك بين الحرم المحض وضوءه
 بل لأجل عدم وجوده في الاستعمال **قوله** ولكن ان قصد الكلام
 اي كلام المتن **قوله** للشبهة اي الشبهة المذكورة بقوله فان
 قلت **قوله** الوجود اللفظي بازاء الوجود الحقيقي على ان
 الالفاظ موضوعية للأشياء الخارجية دون الصور الذهنية
 على ما هو المشهور **قوله** في بادي النظر اي في ظاهر النظر
قوله سواء كان اشياء او قيم الى ان لا مجال لحدوث ذلك
 الشبهة فذلك لان مداهما على لزوم اجتماع المتضادين **قوله**
 كالتحقيقات اي في الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة الخاصلة
 في العناصر الارضية التي يتركب منها المبادى الثلاث اي المادان
 والبنات والجماد **قوله** الميزة في المزاج فيجب انهم قالوا
 ان العناصر الاربع اذا تفاعلت وكسرت بعضها سورة بعض استندت
 لأن تفيض عليها من المبادى كيفية متوسطة بين التحقيقات الاربع متشابهة
 في جميع الأجزاء فالميز في المزاج هو المبدأ والتحقيقات الاربع
 شروط والآلة والمزاج مصدر مزاج يمازج اي يخالط اطلق على
 تلك الكيفية المخصوصة لكونها خاضعة بسبب الخالطة **قوله** وذلك
 تدقيق ظني في التاج التدقيق باديك كرون وينك بوقتي اي هذا
 تدقيق منسوب الى الفلاسفة اي الحكماء واما الحكماء المليون فيكون
 ذلك ويقسمون الالهيات كلها مركبة من الأجزاء التي لا تجزئ
 المتماثلة واما في الأجزاء باختلاف التحقيقات الفاضلة من
 الفاعل المختار الخلاق لما يشاء على ما يشاء **قوله** يعني ان لا

استعمل في اليبوسة والاسود

والاول من صفات الله تعالى
 ليس عليه هذا المخرج

مطلب
 بادي النظر

المزاج

للمعد

للمعد اي مراد الله من هذا التفسير بيان ان لا فرق في الباب للمعد **قوله**
 بطريق الاستمارة اي استعان لفظ التفسير في التفسير ووجه التفسير اتحادها
 في الصورة والهيئة **قوله** فالظن ان كمالا يحتاج الى مؤنة ارتكابه المجاز
 لكن الشاع في العبارة من ذاب الفصحى **قوله** دون سائر
 الخواص فانها لا ترمي بصف السابغة بالفعل **قوله** هو مظهر لمرئى **قوله** معبرتان
 الاسم من الجملة والكتابة الى التبيين والمعرفة **قوله** كالناتبة فاذا
 كان المتبين ثانيا يكون التابع ايضا تابعا **قوله** لمرئى مظهر اي ما هو
 كالتحقيق من حيث ان بينهما وبين التنوين تماثلا **قوله** او انه محذوف
 اي التنوين من دخول اللام وا لاضافة محذوف لا يمنع الصرف
 والكسر انما يتبع التنوين في السقوط اذا كان ساكنا فلما منع الصرف
قوله بل للاضافة آه لانها لا تجتمع اذا التنوين دليل تمام الاسم
 والاضافة مستمرة بعد تمامه واللام لكون حرف التعريف يستكره
 ان يجتمع مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير **قوله** وفيه
 انهم ان في الوضعية لا غير يجب فان جعلهم لاضافة مابقة للتنوين
 المقدريد على ان سقوط التنوين في مواضع لا يجل منع الصرف ولا كانت
 الاضافة مابقة للتنوين لحق **قوله** فيه ان لا فرق في ذلك بين اللفظي والحقوقي
 وما قيل ان المراد انها تنزل بحقيقة اللام لا مجرد صورته كافي الحسن
 والفضل لما لا تنزل العملية عنه باللام فهو غير منصرف فية انه يقتضي
 ان يقول وان لم يكن هناك عملية او كان عملية ولكن لا تنزل باللام
 بقتية علتان على ما لها **قوله** دلالة الجمع على الجنس فان الجمع يدل على
 الجنس مع التعدد فكان المرص مذكورا **قوله** لا على فردة كذا يلزم
 الوقوع فيا قرعة وهو التفرع للفرد في التفرع فلهذا التفسير اي تفسير
 هو بالمرجع واما على تفسير بالمرفعات والتذكير باعتبار كل واحد
 او لرعاية المبدء فتكون جملة هو ما اشتبهت بها عن المرغوب **قوله**
 مذكور للفصل بين المبدأ السابقة والاشياء كالباب والفضل **قوله** واللام

قوله

المرغوب عن

من الرغبات

وإنما قام بهذه المقام لأن جعل الاستغراق
لأنواع عالم بهد عند أهل العربية حقيقة
وإنما هو باعتبار أن معنى الاستغراق هو
استغناء الأفراد وأفراد الجنس أو لا
في الأنواع المحلولة

أي على جميع تقدير الاستغراق إذا لم نجد وأما المحل على استغراق
الأفراد فهو من المقام إذا لم نجد فبأنواع المرفوع لا انحصار
قوله ويجعل على التقدير الأول أي يجعل للأدم على تقدير أن يكون
المتأخر موقوفاً كونه المرفوع لا إشارة إلى ما يفهم من قوله وأما
رفع ونصب وجوز فأنه يفهم من كونها أفراداً لا محالاً الذي هو وصف
الاسم أنه مرفوع ونصب وجوز وفاعل المرفوعات إشارة إليها وفيه أن
المفهوم ما سبق المرفوع لا المحصل لحيث منها متى تكون المرفوعات إشارة
إليها وليس قبل بطلان الجنية بكونه للأدم الجنس فأنه المبطل للجنية إلا
أن يقال على مذهب السكاكي أنه كونه للجنس لا ينافي كونه للحيث
فأنه للجنس نظر إلى كونه مفهوماً كلياً والمفهوم باعتبار تقدم ذكره وإلى
ما ذكرنا إشارة الحق بقوله وفيه تأمل وبما ذكرنا ظهر أنه لا يجوز
أن يكون للأدم المفهوم على التقدير الثاني لأن المراد من المرفوعات
مع المحصل المتعددة ولم يبق العلم بها **قوله** فمن جعل أي في إيراد
كله إنما المقيدة للقصر إشارة إلى الرد على هذا الجاهل **قوله**
فيجوز مطابقة له بل رعاية مطابقة أولى لأنه المقصود بالآليات
قوله لم يأت بغير لأنه يستلزم أن يكون التعريف للأفراد **قوله**
قوله إلا أن يقال أن الأدم أي يقال على تقدير كونه ضميراً أيضاً
إلى المرفوعات أنه للأدم بطلت معنى الجنية بناءً على عدم صحة العهد
ولا استغراق لأن مقام التعريف ينافي عنها فيكون التعريف للجنس
المرفوع إلا أنه ضمير صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد ذلك الجنس
قوله أو يقال أي يقال على تقدير كونه ضميراً أيضاً إلى كل
وحدات أفعال الأدم على المرفوع للإشارة إلى كون التعريف
بجامعة لجميع أفرادها والتعريف للجنس دون الأفراد **قوله** لأن
الخفاء أي بناءً على أن كل فرع من المشتقات باعتبار صيغته موضوع
بالوضع النوعي لشيء متحد في جميع أفرادها ولا فناء فيه باعتبار ذلك

بمعنى الناعل

المرفوع

المعنى في شيء من أفرادها بعد العلم بوضعه فالتخفاء في المرفوع إنما هو باعتبار
المادة دون الهيئة فلو أخذ المرفوع في تعريفه صار كأنه أخذ
المرفوع في تعريف المرفوع فيلزم تعريف الشيء بنفسه **قوله** ولأنه تنزل
أي وجه التنزيل أن المرفوع كما أنه معلوم باعتبار الهيئة معلوم باعتبار
المادة أيضاً ما سبق حيث قال فالرفع علم اللفظية فالتخفاء ليس
فيه باعتبار شيء من أجزائه بل باعتبار اللفظ من حيث اللفظ **قوله**
في أيامه المرفوع أي تعريف الشيء بنفسه لا بمعنى فوضه الشيء على
ما يتوقف عليه لعدم إتمامه فوضه المرفوع على المرفوع ولا ينافي المذكور
بناءً على ما هو السامع من أنه فناء المشتق لا يكون إلا باعتبار ما في
قوله إلى إضالة المرفوع في اللفظ على الهيئة إلى كون اللفظ أصل
المرفوعات كقولهم المرفوع يتكرر ذلك حيث قال المرفوع في البناء
والجذر وغيرهما ليس يحول إلى رفع اللفظ على ما هو أصل في جميع العهد
قوله وعن زيادة الإيضاح فأن علم اللفظية لكونه مفقوداً أو وضع
من لفظ المرفوع لا بطلانه وفيه أنه بعد ما علم المرفوع بأنه علم اللفظية
لأنما جده إلى هذا الإيضاح **قوله** وإن لم تكن أو صفاً فالعدم
قيامها بالأسفار كونهما متلفظة برأسهما كالحروف والألف **قوله**
لعدم استقلالها باللفظ إنما الحروف فلو كانت متولدة من سائر
حركة ما قبلها وأما الحركات فلو كانت أيضاً من تلك الحروف **قوله**
ملازمة الكل لجزء أن كانت تلك العلامة مرفوعة **قوله** أو ملازمة
المطروحة عليه للطاوي أن كانت تلك العلامة حركة **قوله** أيضاً
من العبادات أي من عبادة السج حيث مل الهيئة المذكورة على معنى
الرفع وإنما قال اللفظ إذ يمكن أن يقال أن هذه الهيئة لما كانت
سبباً للرفع المحل عليها علماً تسامياً **قوله** ليست علماً لللفظية لأن علم
اللفظية الضم والألف والواو على ما مر سابقاً **قوله** لتوقف رفع
له بالحركات والحروف جيب وقوعه موقع المرفوع **قوله** وأما اعتبار

من عدم

كسائر

ان لا هذه الحجة انما يتصل بها اعتبار رفع لما هو في محله **قوله** وان
 الاشتغال اعم آراء الوجهان فاعلم ان الى الوجهين السابقين على
 اللف والنشد المرتب **قوله** كلكان لا يربطها اي امر كون الرفع
 المحلى علم الفاعلية **قوله** على المحضين اي تخصيص المرفوعات بما عدى
 المرفع المحلى **قوله** عدم ظهور اسم اي الاسم المرفوع محلا على علم
 الفاعلية **قوله** او قبل اللام في المرفوعات للمزيد والمذكور في السابق
 ليس الا الرفع اللفظي والتقدير في حيث قسم الاعراب اليها وبين محلتها
قوله فان الكلام مسوق له فان المقصود ترفيع المرفوع واقسامه
 وحوال اقسامه **قوله** ومن ابتدائية افضالية اي قصد بها مجرد كون
 الجور بها موضع افضل عنه الشيء وخرج عنه لا كون مبدأ الشيء
 منه ومنها كذلك فان الفاعل لكونه فاعلا افضل عن المرفوع بسبب
 خصوصية اعتبار فيه وليست بتفضية لان الفاعل ليس بمنزلة المرفوع بل
 جزئ له **قوله** ولا ياتي عنه قوله ومنها المبتدأ لانه الضمير فيه راجع الى
 المرفوعات ومن تفضية **قوله** لتقريبه ان تقسيم ترفيع المرفوع لا تما
 دها **قوله** بغير من التاويل كالمذكور والضم الاول والجمع والقبيل
قوله بدون المسند في بعض النسخ بضم المفعول من الاسناد وفي
 بعضا بلفظ المصدر ليس من السند اي بدون سند شي **قوله**
 غير مطرد اسناد الى ان المراد يكون فاذا في الفاعل انه غير
 مطرد اي ليس قياسا بما راي في كل فاعل بل سماعي بخلاف نسخ
 المبتدأ فانه قياسي فلا يرد عليه منع عدم الاطراد لوجود كثير
 مطرد نحو ما يأتي من احد **قوله** والحرف زايد بالضم عطف على اسم
 انه اي يرفع بان الحرف في الفاعل زايد لا يغير به الفاعل
 عن فاعلية وان زال اعرابه بخلاف المبتدأ فانه بعد النسخ
 تزول عنه الابتدائية **قوله** على ما هو موضوع للاسناد وهو
 الفعل لانه وضع مسند لا اعتبار بالنسبة الى الفاعل في مفرق **قوله**

اي جمل الام

مطلب ابتدائية اتصالية

هو من اي مسوع **قوله** فانه عدي لان عاملة الجرد عن المعامل المقتضية
قوله ولان ما عداه يصلح ان يرد اليه اي ما عدا المبتدأ من المرفوعات
 بل المضافات اي يصلح ان يرد اليه قال السند الشريف في شرح
 المفتاح في بحث ترفيع المسند بسبب كل جزء من اجزاء الجملة عطف
 كانت وفضلة قد حكم عليه ضمنا بما هو له فالمسند قد حكم عليه بانه
 ثابت للمسند اليه والمفعول بانه واقع عليه الفصل وقس على ذلك
قوله فوام المرفوعات اي اصل المرفوعات بناء على ان كل شيء
 راجع الى اصله **قوله** لقيتها مقام كلامه فيكون لكل واحد
 اليها بخلاف ما عدا الهزة فان بعضها لا يقوم مقام بعض آخر
قوله ولانه يحكم عليه بمبتدأ داخلة يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد
 بخلاف الفعل فانه لا يجوز تعدد مفعول واحد **قوله** فله استيفاء
 اي المبتدأ باستيفاء لا لغيره وسهوها **قوله** حقيقة ومكان هذا
 التعميم انما يحتاج اليه بناء على ان المراد بالحكم الاسناد بالمعنى
 المأخوذ في ترفيع الفاعل عبر عنه بالحكم لمساكلة قوله فانه
 يحكم عليه اذ فاعل المصدر يحكم عليه بهذا المعنى بالمصدر وهو غير
 مستق فلا يصح الحضار لا بالقيم المذكور ولو اريد بالحكم الاسناد
 التام اي الذي يصح السكون عليه لا اريد في قوله يحكم عليه بكل
 حكم فلا حاجة الى هذا التعميم لعدم كون اسناد المصدر مكانا
 لهذا المعنى لئلا يظهر ما ذكره المحقق اذ الفاعل لا يحكم عليه
 بهذا المعنى بكل مستق بل بالضم وهو الفصل والقيمة الواقعة
 بعد صرف الاستفهام والنفي والمبتدأ ومن قوله لا يحكم عليه الا بالنفي
 التعم **قوله** ناقصة كانتا وتامة ليدخل في الترفيع فاعل المصدر
 والصفة اذا لم تكن واقعة بعد صرف النفي والاستفهام واقعة
 لظاهر **قوله** او مفرضة ليدخل فاعل فعل الشرط والجزء **قوله**
 او للتفريع يعني ان المرفوعات احدها ما اسند اليه الفعل

والثاني ما استدل به شبهة **قوله** لا لشك في آية لا لشك المتكلم
او لشكك الشاع بقول ليس مناد ان الفاعل احد هاتين غير متعين
معي نينا في مقام التبريد **قوله** لانه فاعل لما له حقيقة اعني مصل
وفاصل وهو ال على الحديث **قوله** الجملة مائية بنا على ان قوله
على محبة قيامه به متعلق باستدلاله قبل قد مر عطف عليه بلزوم الفصل
بين الفاعل والمفعول بالبين لانه وانما جعل الجار والمجرور متعلقا
بقدم بان يكون المعنى وقدم الفصل مستلذا على طريقة قيامه به فيه
ما يجي من ان الفصل لا يكون على طريقة القيام وانما يستلزم
انقسام التقدير الى ما يكون على طريقة القيام والى ما يكون على
طريقة الترفع عليه وما قيل انه جعلها لانه لا حال عن الاستقامة
فليس وجهه ما ذكره السيد قدس سره في شرح المفاتيح من ان
الجلل الضليمة الواقعة فيودا ابتداء ومنها مضيا واستقباليا وانما
بالنسبة الى ما جعلت قبلا لانه لا بالظن الى زمان لتكلم ولذا وجب
في الماضي البتة الواقعة لما لا ايراد قد يقرب لما هو بزمان الحال
الذي وقع فيه غامض وهو يدل على انضائه فحصل المقارنة بينهما
فلا جعل قدمه حالا فاذا ان التقديم حاصل في الزمان السابق
على الاستدلال المتصل به وليس كذلك وانما وجب عنه ان لا حال الوقت
في التبريد لا يقتضي في مفعولها الزمان فالهوى ما هو مستدل به
لفصل او شبهة يقدم ما عليه وتقدر قد مجرد غاية الضابط **قوله**
لانه مقرر الاستدلال فلو لا ان الاستدلال في ضمير شي استدل اليه في الحقيقة
وتكاد له لما كان مقرر له ولذا افاد زيد قام تعوي الحكم
دون قام زيد **قوله** ولو اريد الاستدلال في فاعل الضيف
في سرهم هذا القيد للرفع فزم زيد من زيد قام في هذا الفاعل
ولا حاجة اليه حقيقة لانه قام مستدلا في ضمير مستر والجميع مستدلا
زيد لانه اتفق ان الضمير هو زيد فزم انه وارد وليس بوارد

هذا هو الوجه
في السور

لان هذه دلالة عقلية وحدنا باعتبار الدلالة القوية انتهى
اي العقل دلنا على ان الاستدلال في ضمير شي استدل اليه بكونه عبارة عنه
وليس هذه دلالة مستفادة من اللغة بل المستفادة منها ان الفصل مستدل
الى ضمير والجميع مستدل الى زيد ولا لزمان يكون زيد مفعولا للفعل وان
لا يكون مفعولا له **قوله** لانه الفرد الحامل والمعلق بضمير الى الكامل
على تقدير في اصول **قوله** من لوازم المرفوع من فوائده وروا
فلا يتحقق بدونه ولو ابري وجوب التقدير على خلافه كان احسن
من المرفع فلا يكون من روافده وما ذكرنا من على لزوم
على المعنى اللغوي ان يرفع محذوران احدهما منع وجوب كون المرفع
من لوازم المرفوع لانه يجوز التبريد بالخاصة المفارقة واما الواجب
المساواة والتماثل ان اذا كان وجوب تقديم فوعده لازما للفعل
كان وجوب مطالن التقديم ايضا لازما لان لزوم الاول فحق يستلزم
لزوم الاخر فلا يدبر بل وجوب التقديم كان المرفع وانما ايضا
من لوازم المرفع فلا يتم التقيب **قوله** لم يوجب الى الزمان بخلاف
لما اذا جعل خبرا عنه فانه لا بد من اعتبار الضمير في قام ليكون فاعلا
له **قوله** وتعتبر على الموجود بان اعتبر زيدا المقدم مؤخر افعول
من ابيات الضمير المدوم لفظا **قوله** الا الضيف لا يختص بالرفع الى
ايات الضمير المدوم بخلاف الضيف فانه فيه ضمير على الموجود **قوله**
ولا يلزم عليهم ان جواب سؤال مقدر وهو ان يقال في ضمير ضيف
كلمة في قوله اي النجم قد اصبحت ام الجبار تدعي على ذنبها
كلمة لم اصنع مع ان الرواية عنه بالرفع وما صل الجواب ان الفصل
اعني لم اصنع لم يقع على كلمة حتى ينصب به على المضوية بل وقع على ما
اضيف اليه على فلذا قيلت هذه وذلك لان المعنى لم اصنع ذلك الذنب
لا لم اصنع كل الذنب فانه يفيد انه صنع بعضه بناء على ان الرفع توقيف النفي
الى القيد **قوله** وكذا حكم قوله ما لم يرفع وتقديرا ضمير فانه

الفضل لا يقع عليه بل على ما اضيف اليه **قوله** اسناد آية يعني ان قوله اسنادا
 وايضا آية بيان حاصل المعنى وانما من حيث اللفظ فيجوز ان يكون الجار
 والجور ظرفا لفظا مستقلا باسند ويجوز ان يكون مستقلا صفة لمصدر
 محذوف وليس نصافي لا يقال الثاني وان كان ظاهرا فيه **قوله**
 لأن الفضل لا يكون آية لأنه لقيام وطريقة امر بنى بين الفضل والفاعل
 ليس فالأمر هو الال للقيام لا ان يحمل على الجوز **قوله** اي قيام
 مدلوله ما على حذف المضاف او ارادة من ضمير الفضل على الاستخدام
 او جعل نسبة الاسناد الى الفضل باعتبار لفظه ونسبة لقيام باعتبار
 مدلوله وبهذا اندفع ما في بعض الشروح من انه لو اراد بالفضل
 الحق الحديث لزم استدراك قوله او شبهه وان اراد بالفضل الاصطلاحي
 لا يمكن ارجاع ضمير قيامه اليه لأن القيام الحق الحديث لا الفضل
 الاصطلاحي **قوله** اي على مرزاة آية الطريقة والهيئة والطريقة
 الحالة يقال فلان على طريقة واحدة اي على حالة واحدة والشكل
 المثل يقال هذا شكل بفلان اي شبهه به فطف بفضا على بعض قارب
 من التعبير **قوله** اي ذلك علامتها او من لوازمها لما كان طريقة
 القيام نسبة بين الفاعل والفضل وكون الفضل على صيغة المعلوم ومضافا
 للفضل ولم يقع اليه كم باتحادها اوله بان الحمل على سبيل المبالغة
 والكراداة ذلك من علاماتها او من لوازمها وكلمة او للتخيير في
 التعبير **قوله** وذلك اي كونه علامة للقيام ثابت **قوله** لأن القيام
 بثبوت موجودا في ضمير في مفرم القيام كونه القايم امر موجودا
 في الخارج وبالضرورة يكون ما يقوم به ايضه موجودا لا متنازع
 قيام الموجود بالعدم **قوله** وايضا آية اسارة الى ان القيام
 نسبة بين الطرفين قد يعتبر صفة للقيام فيستبين ثبوت موجود لا مفر
 وقد يعتبر صفة لما يقوم به فيعتبر باضاف الامر بالموجود **قوله**
 والتبعية عن اي عن ثبوت الموجود لا مفر ليس لا بصفة المعلوم فلا يكون

تفسيره

علامته

علامة طريقة القيام لا كونه على صيغة المعلوم **قوله** لأن مصدر الجهرول
 آية اي مصدر الجهرول لا يوجد مدلوله في الخارج املا بل هو امر اعتباري
 مطلقا لأنه لم يرد من لفظه الا الحدث القاري به لكن لتعلقه بالمفعول
 برقرعه عليه حصل له وصف اعتباري وهو كونه مستقلا لذلك الحرف
 الذي يعتبر عنه المصدر الجهرول فلا ينافي التفسير من القيام بخلاف مصدر
 المعلوم فان مدلوله قد يكون امر موجودا كالضرب والمسلم وقد
 يكون امر اعتباريا كالوقت والبعد والقرب فيمكن التعبير به عن القيام
 ولما لم يكن كل مصدر معلوم موجودا كان التعبير به علامة طريقة
 القيام لا علامة القيام **قوله** لكن فيه تأمل اي في كون القيام
 عبارة عن ثبوت الموجود تأمل وهو ان القيام قد يكون حقيقة
 كالنصاف الجسم بالبيان وحي يكون القايم موجودا وقد يكون
 انتزاعيا بان يكون الموصوف في الخارج بحالة يمكن ان يستخرج
 العقل من هذا الوصف نحو زيد اعشى وحي لا يكون الموصوف موجودا
 والجواب ان هذا مصطلح ادب للمقول واما ادب الاربعة واهل
 العرف فلا يفهمون من القيام الا الاضاف الحقيق ونحو زيد اعشى
 عندهم معناه سلب لا نضاف بالبره فقيم سلب القيام لا قيام السلب
قوله في المعنى بان يكون ثبوت امر اعتباري لا مفر بصفة المعلوم
قوله فتبصر فتبصر القيام القاء للتبصر في المسئلة في التعبير معناه
 ان يكون تبصره فتبصر القيام لا ان يكون شيئا به بوجهه **قوله**
 ضلي هذا اي على ان يكون المراد ان يكون لثبوت ما نل للقيام
 يخرج الاسناد الذي هو نفس القيام عن المراد لا متنازع مماثلة
 الشيء لنفسه فيكون لفظا على الذي اسناده نفس القيام كضرب زيد
 فارجع عن التفسير **قوله** قلنا للقيام آية اي لا نعم فربما لأنه
 للقيام امر اذا استعددة فكل قد تحقق في تبصر من التبقيات
 يماثل فردا آخر تحقق في تبصر آخر فيكون كل اسناد بصفة المعلوم

المجهرول
 مصدر الجهرول
 مطلقا

مطلوب
 الحقيق
 وان شاع

استناد على طريقه لتمام وشبهه **قوله** لانه في قوة ان مع الفعل المجزول
 فلا يكون على صيغة المعلوم ولا على ما في حكمها **قوله** فكان نصافا فاض
 وهو ايراد مثال لفعل شبه الفعل لان ابواه لا يمكن ان يكون مبتدأ
 وقائم خبر لكونه مفردا بخلاف ابوه فانه يمكن ان يكون مبتدأ قدم
 عليه خبر **قوله** وفيه ان لو كان آخ فلا يثبت بالفعل لا اعتماد اسم
 الفاعل على موصوفه كما اذا كان خبر فلا مبتدأ الى المبتدأ بحسب تقديم
 المبتدأ لذلك يثبت بالفعل نحو زيد قائم اقول في موضع عديدة من
 شئنا للبيان زيد قائم ابوه يمكن ان يعد رابعا مبتدأ وان فقد رفاع
 القائم وما ذكره المحقق من لزوم الالتباس مندفع بما ذكر في شرح
 النخبة في غامضة باب المسائل المتفرقة ان المانع من تقديم الخبر
 الفعلي نحو زيد قائم هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم
 بين الضميمة والاسمية ولا شك ان مقادير الجاهلين مختلف في كتاب الاشارة
 الخلق بالمقصود انتهى بخلاف زيد قائم ابوه اذ مقادير على التقديم
 واحد لعدم افادته المعنوية فتدبر **قوله** لا في زيد قائم العرب
 زيد قائم لان اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد فلا الالتباس
 في زيد قائم عند التأخر بالفعل الا ان يمكن على مذهب من لم
 يشترط الاعتماد في عمله **قوله** لما يثبت عليه شيء سواء كان مستمرا
 كابتداء الجدار على اساسه او عطفيا كابتداء الحكم على دليله **قوله**
 وفي المرفاي عرف اهل المرف **قوله** القاعدة اي الحكم الكلي
 الذي يخرج منه احكام جزئية هي ان اوضح بخلاف الاصل فان فيه فقا
 لكونه مستمرا لما كان كثيرا اعنى المبنى عليه شيء والقاعدة والمقيس
 عليه وما ثبت الشيء نظرا الى ذاته **قوله** لما غاب الاشتقاق بين
 اولي وبلى لكونها مستقيمتين من المولى **قوله** كالفعول الاول فان
 المفعول الاول آخذ والثاني ما خرد **قوله** وكذا الحال في المفعول
 آخ فان مرتبة مقدمة على مرتبة المفعول بواسطة لشدة اقتران الفعل

وهذا هو الاغنى
 ومن وافقه ١٢
 يستخرج
 معاني لفظ الامر

اياد **قوله** الحاصل ان في بيان اقتران الفاعل القرب ليس اقتران تاما
 واصلا هذا المذهب حتى لا يزول بفارص قريب تاخير او ترجم ولا
 يحتاج الى امر اخر لوجوب التقديم بل اقتران محض يصير واجبا لموضوع
 امر وتتما الموضع الآخر فالمراد بالابتقاء في عبارة المشاعر الاولوية
 الغير الواصلة هذا لوجوب ليكون بيان موضع الوجوب والامتناع
 كلاهما على طريقة واحدة وهي بيان امر غارض على الاصل **قوله** لشئونه
 شبه الفعل آخ لكون الضمير واجبا الى اعداها المذكورين عليه باو كما
 مر في قدم عليه **قوله** فوضع آخ عطف على المرفيع فالمراد بالفعل هو
 الفصل المذكور سابقا بانيا على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان
 الثاني عين الاول وفي تقديره لانه وهم الله تعالى الفعل بالمشداه
 اشارة الى ذلك مع افادة ان ليس معنى قول المضموح والاصل
 فيه انه على الفصل ان يليه ضمير الفصل فلا في الاصل كما في قوله
 الاصل في الجبال ان يكون نكرة بل مناه ان الاصل ان على الفصل
 المشداه ليه تحيط القايضة نفس لولى دون الجوز الاخير اعني الفصل
قوله لزيادة التمكن لان اعادة الاسم الظاهر الدال عليه
 بخصوصه يدل على كل اعتناء المتكلم ببناء **قوله** الى ان الفصل
 اصل آخ كما يدل عليه الاستدلال بكونه كالجذر وباسكان اللام
قوله لان النسبة الى الفاعل يقوم الى آخره فان النسبة الى
 الفاعل المعين داخل في مفهوم الفصل بخلاف نسبة الفعل المنقضي
 الى المفعول به فانه لا يزم له خارج عن مدلوله وتوقفه على
 فهم المتعلق باعتبار توقف فهم لازم اعني النسبة يدل على ذلك جواز
 تنزيله منزلة اللازم وعدم جواز ذلك بالنسبة الى الفاعل **قوله**
 داخل في قوام النسبة القوام بكسر الفاء نظرا الى الشيء على ما
 في الصحاح والمقدم في اللغة راست كرون يعني ان طرف النسبة
 مقدم للنسبة في الوجود والنقل اذ لا يمكن وجودها ونفعا لا بدون

اعادة الاسم
 ممكن

مطلب
ربان الى ولى

الطرفين وان كان خارجا عن حقيقة **قوله** ومعلوم المقدم ان يكون
الفاعل مقوما لدلول الفصل في الفعل والوجود فيكون امتناع الفصل
اليه اسد من المفعول به وسائر الفاعل لا حياجه اليها في الوجود
فقط **قوله** كان في عداد جزئ وان لم يكن جزء له لكونه كلمة
براسها **قوله** يدل على ذلك دلالة ان ايج دلالة برهان ان
وهو ما يدل على التصديق بالحكم فقط من غير دلالة على علة ووجوده
في نفس الامر وهذا كذلك فان اسكان لا يبيد التصديق بكون
الفاعل كجزء من غير دلالة على علة في الخارج فاقبل ان معنى قوله
يدل عليه انه يدل على كونه كجزء لشدة الامتناع اسكان لا يفسد
تصديق المتكلمين بشي **قوله** كما ان السابق دل عليه دلالة لم
ايج دلالة برهان لم وهي ما يدل على علة وجود الحكم في
نفس الامر والتصديق به مسا وهذا كذلك لا ينبغي **قوله** تلك
الدلالة اي دلالة ان فاته وضع الاعراب الذي حمله اخذ
الكلمة بعد ضمير الفاعل في صيغة التثنية والجمع والخاطبة بقدر التصديق
بكونه كجزء من الفصل **قوله** الا لام للبيان اي لبيان كون مدخل
اللام علة لما يتحقق به **قوله** يفيد ترتيبا لعل لان الترتيب استلزام
الرفع عن الاصل اعني تحصيل العلم به من العلم بالاصل فكانه قيل
فلم لا يجل العلم بالعلم التي هي الاصل المذكور الجواز والامتناع
المذكوران **قوله** او للبيان اي يفيد كون مدخل الفاء اعني
الجواز والامتناع علة لما قبله والاول باعتبار الاستدلال اي
الاستدلال بالجواز والامتناع على الاصل المذكور والثاني باعتبار
الوجود في نفس الامر **قوله** وان كان يترتب على الاصل المذكور
لانه اذا كان الاصل فقدم الفاعل على سائر المفعولات استحقاق
ضمير المفعول بالفاعل المتقدم للزم الاضمار قبل **قوله** لكنه
لا يتوقف اي ليس الحال انه لو الاصل المذكور انتهى الامتناع المذكور

مع
المرجع

قوله لثبوت على تقدير تساويها فيه لانه على تقدير تساوي يكون
المفعول في مرتبة الفاعل والفاعل متقدم على الضمير لضاف اليه فيكون
المفعول ايضا مقدما عليه رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر فتصح
المثال المذكور على تقدير تساوي وما قبل ان المضاف اليه كاجزاء
من المضاف فيكون في مرتبة فعل تقدير تساوي يكون الضمير
والفاعل والمفعول في مرتبة واحدة فلا يتحقق تقدم المفعول على الضمير
ففيه ان معنى كونه كجزء منه انه لا يجوز الفصل بينهما بامر اخر لانه
في مرتبة لتأخره عنه لفظا ورتبة لكونه قيدا له **قوله** كونه الشيء
ايج ليس المراد بالتقدم المرتبة هنا ما هو المذكور في كتب
المفكرات وهو كون الشيء في الترتيب الحقيقي والعقل سابقا على
اخره لا لرتب بين الفاعل والمفعول متسا ولا عقلا بل المراد التقدم
بالشرف اعني وجوده حالة تحقق التقديم في الذكر سواء قدر ولم
يقدم في الشرف يقال له التقدم بالرتبة يقال العالم مقدم
على الجاهل بالرتبة **قوله** لشدة اقتضاء الفصل في افة الفاعل
والمفعول به في مرتبة واحدة في شدة اقتضاء الفصل المقدياها
فكما انه يجوز ان تضام ضمير الفاعل بالمفعول المتقدم بجواز اتصال
ضمير المفعول بالفاعل المتقدم والفرق يتحكم وفي هذا الاستدلال
اشارة الى ان خلافا انما هو اذا كان الضمير متصلا بفاعل
متقدم ومرجعه مفعول مؤخر وانما اذا كان الضمير متصلا بضمير
الفاعل بخلافها في الداد او كان الضمير متصلا بالفاعل راجعا
الى غير المفعول نحو ضرب فلانا عند هذ فتصح بالاجماع نص عليه
في المتن **قوله** وفيه انه لا يتحقق ايج اي على تقدير تسليم تساويها
في شدة اقتضاء الفصل والاف الفصل لكون التثنية الى الفاعل
ما هو ذا في مفهومه اشدة اقتضائه من المفعول **قوله** انه لا يتحقق
تقدمه ايج فيه بحيث لا يكون ما هو الواجب تقدمه على الضمير وهو

ومما تقدم بالرتبة
في الوجود

حاصل على تقديرنا وبها في المرتبة لا تقدمه على الفاعل **قوله**
 يجوز ذلك أي الأضار قبل المذكور مطلقا في الصورة المذكورة **قوله**
 مع قولهم في باب التنازع فانهم يضرون الفاعل في نحو
 ضرب واكرهني زيد ويلزمون الأضار قبل الذكر **قوله** يجوز
 أي فان لم تكن لشيء الأمتناع اليه وكون الفعل مشمرا به
 ينشأ في ذهنه ليده فيجوز فيه الأضار قبل الذكر بخلاف اللفظة
قوله وقد يقال أي في الفرق ههنا وباب التنازع
 أو في بيان الضرورة في باب التنازع **قوله** لم يظهر كونه ملقى
 فلا بد من الأضار بخلاف الأضار في المثال المذكور بان يقال
 ضرب غلام زيد زيدا فانه لا مانع منه فلا يمتثل الأضار
 فيه من غير ضرورة **قوله** عوى كلبا أي في التنازع العواء
 بفتح العين بانك كركن سكر وكرك وسفال من حد ضرب
قوله أي إذا انتفى لفظ الأضار أي تلفظه دون تقدير
قوله مع أن القوم يجوز أن يكون ذكر القرنية بعد الأضار
 من هذا القبيل فانه للأهتام بشأن الأضار لكونه
 قرينة شايعة ذكرا ولا شاع عم **قوله** اتصال علامة الفاعل
 أي بفتح اتصال التاء التي هي علامة التانيث الفاعل
 بالوضع قرينة على أن مبدئ فاعل في المثال المذكور فلا يرد
 أن الحاق التاء بالفعل كيف يكون قرينة وهي ذال على
 تانيث الفاعل بالوضع **قوله** واتصال ضمير الثاني أي فانه
 قرينة على أن الثاني فاعل ولا يلزم الأضار قبل الذكر
 لفظا ورتبة **قوله** أي هذا لا الوافاة أشار بنوصيف
 إلا بالوافاة إلى أن الجار والجوراعى بشرط قبل اللفظة
 إلا بان يكون فالأضار أو صفة لها وليس قبل القول
 مفعول ولكن توسط الأضار من أحوال الأضار من أحوال

المفعول **قوله** يعني أن التقديم أي لما كان دليل اشتراط التوسط
 في صورة التقديم غير مذكور في التبع لظهوره ففرض له المحامي
 أي التقديم التانيث في الاستعمال مشروط بثبوت بشرط توسط
 إلا أن لو قدم الأضار تقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين
 الأضار والمشتق أي المفعول بالفاعل وذلك غير جائز فيصنع التقديم
 فضلا عن ثبوت **قوله** لما سبذ كذا التبع من جوازنا غير الفاعل
 إذا قدم المفعول أي التقديم انقلاب المحضر المطلب بحسب الظاهر
قوله الخلل بالمقصود وقيد لا لئلا يبدل ذلك إذ لو لم يخل بالمقصود
 لا يجب التحرز عنه بل يجوز الوهمان كما يجوز الوهمان في نحو
 أقام زيد **قوله** مع رعاية النظم الطبيعي أي مع رعاية الترتيب
 بين الفاعل والمفعول على وجه يقتضي طبيعة الفاعل وهو تقديم
 عليه **قوله** ولما قيل أن يقول أي لكن أن تلزم استماع التقديم
 في نحو هذه الصورة ولما الدليل على جوازه وان تدخله في ضابطه
 المضمّن فان معنى قوله وجب تقديمه لا يجوز تقديم المفعول عليه
 ولا على ما مله ولذا لم يقيد التبع ههنا بشرط كون المفعول متا ههنا
 عن الفصل كما قد بدى في قوله أو كان مضرا متصلا قال الرضي
 ويجب تأخير منصوب الفعل عنه لو أشبه المنصوب بغير كما في ضرب
 موسى عيسى إذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن أنه المقدر
 متبدا انتهى **قوله** لا لئلا يبدل بالاشتية التي تخل بالمقصود فانه
 يجوز أن يكون ضرب متبدا إلى ضمير موسى وعيسى مفعولا له
 فيحصل المقصود وفي تقييد الاشتية بالصفة اعتراذ عن التباسه
 بالاشتية التي لا تخل بالمقصود بان يكون ضرب متبدا إلى عيسى
 وضمير المفعول التانيث إلى موسى محذوف فانه لا يقتضي امتناع
 التقديم بل يجوز أن تكون الجملة ذات وجهين الظنية والاشتية **قوله**
 أي للزوم خلاف المفروض يعني أن الدليل لوجوب التقديم

في الصورة الثانية هو لزوم خلاف المفروض على تقدير انما خبر
 لا المناقاة الا ان الية اقام دليل الدليل مقامه فصار
قوله هذا ظاهر في هذا الكلام ذكر الية الرضي حيث قال
 وانما قلت في قول بيان المسئلة اذا ذكرت قبل الاستسار
 معموله فاما لا نه اذا كان الممول فاما غير ما ضرب هذا الا
 زيدا فلا يقال ان مضروبة زيد باقية على الاعتدال لانه
 لم يبق بعد احد من كان يضرب زيدا كما كان فيما ضرب
 زيدا لا محروا امكن ان يضرب محروا غير زيد وقد ورد على
 دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل فاصلا انه لا يصح قطعا في
 نحو ما خلق الله على حسن الصورة الا يوسف فانه لا يصح فيه ان
 يقال المفعول محروا فليته تعالى وتقدس في يوسف مع جواز
 ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وعلى عدم صحة فيما اذا كان عاما
 بانه لا يكاد يوجد مثال صادق فيما اذا كان الفاعل عاما
 لبداهة كذب مصر ضارته على احد في زيد فلا يمتنع نقصا على
 القواعد الادبية فان مدارها على ما يقع في الحوادث
 وكلا الايرادين ضبط اما الاول فلا ان المثال المفروض
 ليس مضافا محروا فليته تعالى مطلقا على يوسف حتى يجوز ان يكون
 يوسف مخلوقا لغيره بل ما لقيته تعالى على حسن الصورة فاللزام
 ج جواز ان يكون يوسف على غير خلقه فليته تعالى وهو متفق
 فان له صفات غير احسنية الصورة الا ترى ان معنى قولنا
 ما ضرب زيد بالسوط الا محروا قصر ضارته بالسوط عليه مع
 جواز مضروبة له بغير محروا بجملة الاصل ان محط الفاعل
 في الايات والنق هو القيد كما نقرر في محله واما الثاني فلا
 معنى قولنا ما ضرب هذا الا زيدا في الاضارته لم يرد على سبيل العموم
 بناه على عموم الذكرة في سياق النفي واثبات ضارته واهد بهما

حجج الدية

فان نقص النفي لا يقتضي ثبوت الحكم لانه
 على سبيل الابدال اذ لا عموم للذكرة في
 الايات واذا اخبرت ضارته واحد
 بهم م م

في زيد

في زيد يكون المضروبة ارضه مقصورا عليها ولم يبق شيء بعد واحد
 مما من الا ما يمكن ان يكون زيد مضروبا له وليس مضافا
 ضارته على احد في زيد حتى يكون كاذبا **قوله** الا ان يكون تابا
 له لكونه في حكم المتبقي **قوله** او معموله لغير عامه محروا بترك اذا
 لم يبق الا الموت ضارضا كما قال ضارضا معقول وانك كما ان اذا
 لم يبق معقول له فليس ضارضا معك في ميزا لا يبق عن غايل **قوله**
 او مستثنى منه محروا بما في الا زيد احد **قوله** فكانه عمل كالمه
 على المنق عليها **قوله** اما لم يكن تقديم المفعول مع الا بما يتراعده
 الا كثرين فقيدها لم وجوب التقديم بقوله بشرط قوسه الا بينها
 اما محل كلامه المضروبة فانه تعالى على وجوب التقديم التيق
 بين الخاتمة او ليلانه الى ما ذهب اليه جماعة من جواز تقديم
 المفعول مع **قوله** واما عند اكثرهم بغيرهم جوزه مطلقا
 وبعضهم منه مطلقا وبعضهم فصل فقال ان كان المستثنى منها
 مذكورا في الاستثناء بدلين جازوا **قوله** اي ما تريك
 آج فالذي وبادي الراي مستثنان مفرغان استثنائا من الفعل
 والظرف الخذوفين باداة واحدة **قوله** او بان الظرف آج
 صفاته با دي الراي ليس مستثنى من الظرف العام المقدر بل هو
 معمول لا يمتنع ويجوز على ما قبل الا فيما بهذا المستثنى بها اذا
 كان ظرفا لانه يكفيه راجحة من الفعل **قوله** عند من لم يجوز آج وهو
 قيل يجوز ان يكون رجل هذا ضرب غلامها بجاز تقديم الفاعل
 على المفعول لان الفعل بين الصفة والموصوف غير متباعد بخلاف الصلة
 اذا لا تضام بين الاولين اقل ما بين لاخرين **قوله** مقام
 الفصل في الدلالة على ما هو المراد قيد بذلك لان القرينة في المثال
 الذي ياتي مذكرة في السؤال والفصل مقدر في الجواب فلا يكون
 القرينة قائمة مقام الفصل في اللفظ ولا يخفى ان المراد من الفصل

بلا اجنبى م

منها والقرينة انما تدل عليه بواسطة دلالتها على لفظ الفعل المحذوف
ولعل الجاعل على ذلك على القيام على منها الحقيقي اعني استناد
والاخر بجملة مجازية عن حصول كمال يحتاج الى هذا التقدير الركيك
قوله لا ياعث فان لبا على الحذف المتكافئ ذكرها علماء
الغاية من ضيق المقام والافتقار وعدم الضرر بالذكر والتنبه
على خطا نه السامح ولا عذر عن التفت في الظاهر الى غير ذلك
قوله فاجاب بالحق لا يخفى ان كون المقصود قبيح الفاعل
بمعنى صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المستد بان يقال هو زيد
لا تقدير الفعل فانه يدل على صدور الفعل ايض وهو زائد على
المقصود **قوله** لانه المقصود في الجملة الاسمية اي المقصود في الجملة
الاسمية مقصود على معنى على المبدأ لا يتجاوز الى ان يكون قبيح
المبتدأ فلا يفيد الجملة الاسمية قبيح الفاعل وفيه ان اسناد الخبر
الى شيء هو المقصود من الجملة الفعلية وضما وقبيح الفاعل مستفاد
من ذكر فكلتا الجملتين مستوية الاقدام في عدم كون قبيح الفاعل
مقصودا منها وضما وانفراجه من ذكر فيها **قوله** ولان الفعل موضوع
في الكلام ومذكور فيه ان اراد ان ينفصل الفعل المذكور فيه فسلم
لكن لا يفيد لانه على تقدير الجزاء يضم المذكور وان اراد ان موضوع
بطريق الاستناد الى شيء في قوله مذكور بطريق الحمل **قوله**
ولان السائل غير متردد الى ان السائل غير متردد في الحكم
غير خالي الذهن عنه بل غافل به وتقدير الفعل بقصد نفس الحكم
بواسطة الاستناد فلا يطابق السؤال معنى لانه سؤال عن قبيح
الفاعل **قوله** فانه جملة اسمية فالسائل يستدق من ستر القواب
ان قوله من قام جملة اسمية صورة وفيه حقيقة لانه الاستفهام
بالفعل اولى لكثرة ما ارد لا اقتضاد ودل بكلمة واحدة على ذات
الفاعل وسق الاستفهام انقلاب الجملة اسمية في الجواب روي التنبه

المراد من قوله

على اصل السؤال وقد بينا هذا المعنى كما ينبغي في حاشية شرح المنجس
فاربع اليها وفيه بحث لان الاستفهام ما يتكون بالفعل اولى
اذا كان المستعمل عنه الفعل اما اذا كان المستعمل عنه قبيح الفاعل
فالاستفهام بالاسم اولى لما تقر ان المستعمل عنه على الهمزة فاضل
من قام زيد ام عمر وام خالد لكونه سؤالا عن قبيح الفاعل
الا قام زيد ام عمر وام خالد **قوله** يحذف لكثرة الاستعمال اي
ليس بقيا **قوله** والجملة النكائية مترتبة بين الفعل ومفعول ما لم يستر
فاعله فايد تبيان طريق البكار **قوله** فانه منها الالتياس اي منها
التياس الفاعل والتد في **قوله** فنزل السبب نزل سبب السؤال
وهو لفظ المبني للفعل منزلة السبب وهو السؤال في جملة ترتيب
على الفعل المقدر **قوله** وخيل يراى بالخصوصية خصوصية غير اي
خصوصية الغير موجبة للفراغة لا خصوصية **قوله** لان هذا البكار
ضم اليه اي هذا البكار والماور بكار على فوت زيد لا بكار المضمرة
فلا يصح قلبه **قوله** اي انما اي المضمرة ليست سببا قريب البكار
بل سببا للفراغ بخلاف الفراغة فانها سبب قريب **قوله**
حكاية حال ما فيه لان الاضافة مقدمة على الاقباط في الحصول فكان
مقتضى العلم ما اخرج الطوارق واورد بصيغة المضارع الدال على
الحال على سبيل الحكاية لتلك الحال الماضية لما يفرضها في زمان
التكلم او يفرض المتكلم نفسه في ذلك الزمان لما مضى **قوله** لمقدور
اي مستأنفة لبيان نكتة الحكاية **قوله** اذا كان الامر بالامثلة
فانه اذا كان غير باقد يورد ايض بصورة الحال نحو الله الذي
ارسل الرياح فتسير سحبا **قوله** لا استفهام اي فكان في حاضر واقع
في الحال **قوله** بغير علة آه يضم اليه المبهمة وسكونها في الحذف
ينفي في الشك يفتن في الابل فتفتن به حتى يدركها بهدبع ويقال
له سابق في هذا الامري سبق كذا في شرح الملام **قوله** يقال

الضرر عند



حكاية حال ما فيه

اختلق فلان اذا جاءك بطلب معروفك من غير امر ودم وراية او صرف
 او معروف كذا في الصحاح **قوله** على حذف الواو **قوله** على حذف زوائد
 المزيد من اسم الفاعل وبنائه على صيغة مجردة ثم جمعه **قوله** كما
 يقال احببت هو غائب في الصحاح **قوله** المبالغة في قول فيه
 بلد غائب ولا يقال في ما فيه لا اعيب الا في ما اذا ائتمنت له وبصر
 غائب برى القلب واعني لقوم اصابع غائب وارض مبنية انتهى
 والتبديل في مجرد بناء صيغة اسم الفاعل الجرد عن المزيد لا في عمله
 بجيئ اسم الفاعل المزيد منه **قوله** مثل ماء ذاق اي ذيق فان
 الداق الرقيل دون الماء **قوله** يقال ذياح لواحج اي ذيق فان
 الى وجه تاييد منفرد وهو انه صفة الرياح والريح مؤنث وانما
 الملاح الذي هو صفة الفحل من قولهم الفحل الناقة يقال
 في جمعه ملاح في الصحاح الملاح الفحل الواحد ملاح **قوله** ولا
 يقال ملاحات في الصحاح وياح لواحج ولا يقال ملاح وهو من
 التوادل وقد قيل الاصل فيه ملاحه ولكنها ما تليج الا وهي في نفسها
 لواحج كان الرياح لحي بغير فاذا انشأت الصحاح وفيها غير وصلى
 ذلك اليه **قوله** لا نأكل اكل في التاج المأكل والمأكول لا يرد بأكبر
 بغير رد من غير ذكر اي اكل في الذهن لا في سبب الافتياط الا بالأك
 وسببه لا موال انما في بواسطة انما لها الحداد **قوله** وتلف
 ببيك المقدور اي بان يكون مفعول يطبخ لغير الخبز والرايع الى يزيد
 وانما على تقدير ان يكون مفعوله الاموال قد علم وجه عدم
 صحته ما تقدم في محضومة وهو ان هذا البكاء بكاء قوته لا بكاء
 الاهدان **قوله** سليقة الشدة في الصحاح السليقة انما تقع في مذهب
 البعير والسليقة البعير يقال فلان يتكلم بالسليقة اي بالبطية لا عن علم
قوله فابتنه ذلك اي لما كان الخذف ثم لا ظاهرا يجب ما يدي
 الراي فترض البيان فايدنه دفعا لذلك الابهام **قوله** وقع من الوقوع

بمنزلة ولسان على ما في التاج **قوله** فاقها مع خبرها اي لا تأسر بمن
 البتة وخبرها بجهة الماضي فيكونان معا كالفعل الصحيح المفسر **قوله**
 وذلك اي كون ان مع خبرها الماضي مفسر لثب الخذف في محض في
 الاستعمال بما بعد كلمة لو فكلية قريبة على حذف الفعل مطلقا وان
 مع خبرها قريبة على قبيل الخذف **قوله** لو ان ذان سوار لطيف
 في المهدب السوار دست برحمن اسورة وذان سوار كناية عن
 الحرة لانها قلما تلبس الا ثيابا السوار في التاج الاظم الضرب
 على الوجه بنا طين لراحة **قوله** ويحتمل ان تكون للثمن فلا حاجة
 لها الى الجواب **قوله** واصلا ان رجلا اي يحكي ان خاتما صاد
 في بلاد عسرة فامرته ام المنة ان يفصد ناقة لها وكان من
 عادة الجاهلية اكل الفضة في الخضة فخرها فقبل له في ذلك
 فقال هكذا فردي لي فاطمة بما رية بما قبل فقال ولو ان ذان
 سوار لطيف لير لطيف من كان كفار لي لما ان ذلك على **قوله**
 لا نأفهم اي اي نفهم حين الجواب نسبة بعض السكون عليها وكلمة
 فم غير ضاحكة لا فائدة تلك النسبة لانها صرف ايجاب غير مستغل
 بالتهريرة كسائر الخروف على ما مر تصح فم ايجاب حكم مخصوص
 لا يفهم ذلك الا عند ذكر ما يدل عليه وهو الجملة المقدرة بعد
 فيها نحن فيه **قوله** من قبل تجازينا الثوب في ان بناء فاعل
 من كل واحد منها كان متديا الى مفعولين تقول نازعة الثوب
 وجازية الثوب فاذا بنى منه فاعل صاد متديا الى مفعول
 واحد على ما نقرر في الصرف ان فاعل اذا كان متديا الى
 مفعول واحد يكون فاعلا على منه لا زما فم تضارب زيد وعمر
 وان كان متديا الى مفعولين يكون فاعلا متديا الى مفعول
 واحد **قوله** يكون لاخير كالتالي اي لاخير من الملو كثر يكون
 كالتالي من الاثنين في ان العمل له والبعدي من لا كثر الاول

في قوله
 في قوله
 في قوله

من الاثنين في افعال الفاعل وهذا المفعول او افعاله **قوله** والاول
 كالاول اي الاول من لاكثر كالاول من الاثنين في الاعمال
 والبعدي كالثاني في الاضمار والحذف والاضمار **قوله** فلا يجري
 فيه التنازع باختار اعمال الاول او الثاني **قوله** سواء اعتبر
 التنازع في شرط بعضهم في التنازع ان يكون الضلان متساويين
 احترازاً عن ضرب ضرب زيد اذا التاكيد لا ينافي والمؤكد لكونه
 تابعا فليس هذا من باب التنازع وكذا اذا كان الاسم الظاهر
 متقدما او متوسطا لان الضل المؤخر لا ينافي المتقدم في العمل
 وبعضهم اكفى بحد صحة كونه في موقفه محولا لكل منها على البدل فاعبر
 التنازع في صورتي القدم والمتوسط واما التاكيد فلكونه عين المؤكد
 خرج بقوله الضلان **قوله** اذ هو لاجل بخلاف صورته في الاسم
 عنها فانه عين تحقق الاول المطلوب مفقود فحين تحقق المطلوب
 المزامر موجود وكذا الحال في التليل الثاني **قوله** والمؤخر آه هذا
 على تقدير تنزيل التاكيد الى صلاحي بمنزلة التاكيد الحقيقي **قوله**
 لو فوعه اي لو فوع مدلوله ملبساً بخصوصه من الافراد والنية
 او بعمومه قطع النظر عنها كما في صبي ومسيها منطلقين الزيدان
 منطلقا فان منطلقين او منطلقا يقيم اليه معنى كلا الضلان من غير
 ملا حظته خصوصية الافراد والنية وعند اعتبار الخصوصية لا يتوجه
 اليه الا احدهما **قوله** اما بحسب الاصل واليطع الاصل ما يبنى عليه
 النية واليطع النية التي عليها الانسان والمراد بالحالة التي وقع
 عليها الضلان كما في قوله لوافق الوضع الطبع فالحق ان توجه
 الضلان الى مدلول الاسم اما بحسب ما يبنى عليه تحقيقه اي تلفظهما
 وهو الحالة التي وقعا عليها فانها لما وقعا على شيء واحد صار ذلك
 الشيء طرا فاشبهها وهذا بناء على ان الالفاظ موصوفة للايمان
 الخارجية على ما هو المشهور **قوله** او بحسب تصور الشايع اي توجه

الضلال

الضلال بحسب المعنى الى مدلول الاسم اما بحسب تصور معنى الضلال السابق على
 تحقيقه بربطه وهذا بناء على ان الالفاظ موصوفة لتصور الذهب
 وتحقيقه انه لا شك في ان تركيب الكلمات وتحقيقها على وفق ترتيبها
 في الذهن فلا بد من تصورهما وعضودهما في الذهن فحين تصور
 تلك المعاني على نوعين تصور متعلق بتلك المعاني على ما هي عليه
 في حد ذاتها مع قطع النظر عن تسميها بالالفاظ وهو الذي
 لا يختلف باختلاف المعاني وتصور متعلق بها من حيث التسمية
 عنها بالالفاظ وتدل ما يلا دلالة اولية وهو يختلف باختلاف
 المعاني وتصور الاول مقدم على تصور الثاني مبني له كما ان
 تصور الثاني مبني للنظام والتنازع بين الضلال بحسب المعنى
 انما هو في تصور الاول لعدم تقدمه متعلقا فيه لا في التصور
 الثاني ولا في التسمية لتقدم متعلقها في الحالين **قوله** ليس تصور
 التنازع لان نزاع الضلال بحسب المعنى فرع كون الاسم بخصوصه قابلا
 للمعولية لكل منها في ذلك الموضع فاقبل انه لا حاجة الى اعتبار
 قبل الحكيمة لا دخال المثال المذكور في هذا التنازع لان متعلقا
 ومنطلقين يصح وقوعه محولا لكل منها على البدل لان افراد
 وتنبيهه لا يذم ما نهى عن منع شيء منها حجة وقوعه محولا لما
 ينافي فيه فخرج عن نطاق التحقيق لان المعولية صفة الكلمة المحصورة
 من حيث تركيبه مع عامله فلا يصح كونه محولا لكل منها مع قطع
 النظر عن الافراد والنية **قوله** ان متعلقا الى هذا على
 تقدير ان يكون التنازع في متعلقا واعمل فيه مسبقا على رأي
 الكافية واظهر منطلقين مفعول هينها وانما على تقدير ان يكون
 التنازع في منطلقين ففقد ان منطلقين لا ياتي عن وقوع
 محولا للفعل الاول بل ياتي عنه افراد محولة والتخالف بينه وبين
قوله ياتي عن وقوعه محولا فبعد ذلك الفصل لان المتصل لا يكون

معولاً لا لما يصل به **قوله** فظهر الفرق بينهما أي بين مطلقاً وبين الضمير المفضل
 حيث يقرر النزاع في الأول دون الثاني **قوله** أي استثناء آخ متنا
 كان لا ضار بطلان في المصطلح على إيراد الضمير بارزاً كان استثناء
 ولا يرفع إرادته منها لأن إيرادها بارزاً لا يمكن ولا يتوقف ذلك
 على أن يصح ضمها لا لا يصح عمله على المعنى الغريب أي الاستثناء **قوله**
 وفيه ان الفاعل أي فلا يصح قوله كاستثناء الضمير وفيه ان الذي
 نفى الاستثناء بالمعنى الاصطلاحي لأنه طريق القطع عندهم وهو استثناء
 من الاستثناء فلا يتم التقريب فتسقط لو كان بدل أنا هو بأن يقال
 ما ضرب واكرم الآخر **قوله** إذا كان الواجب أي كان الواجب عند
 الضار ضاراً الفاعل في هذا الفصلين الأتيان بالضمير الغائب **قوله**
 فكان لا ضرر كذلك أي يصح قوله استثناء كاستثناء الضمير لأن الضمير
 الغائب يثبت في الماضي **قوله** فالأشبه أنه في بيان استثناء الضمان
 مع إلا أن قال فالأشبه لأن المناقشة في المثال لا تجدي كثير نفع
 فانه لو ابدل بالضمير الغائب بالاسم الظاهر اندفعت المناقشة
 ولأنه لو حمل عبارة التسم على ان المراد بالاستثناء التبعيض عن الضمير
 الغائب من الاله انا لا هو طريق القطع عند النزاع في القاطبة حيث
 يورج الضمير غائباً عن الاسم الظاهر نحو ضرباً بيا وكرهى الزيدان
 ولا يورج ذلك الاسم بعينه والمعنى لا يمكن التبعيض عن الفاعل الذي هو
 أنا بالضمير مع الاله لا أنه عرف لا يصح التبعيض عنه بالضمير فانه يخص
 بالاشارة ولا بد من الا بان بعينه عن الفصل بالضمير لغنى المعنى
 لغير البيان بلا كلفة **قوله** الا بما لم يقررت او بما هو جازم في محو
 ضربك **قوله** والاولى غاملاً ولا يجوز له فلا يمكن اتصال الضمير
 مع وجوده **قوله** فلا نه في صورة المتنازع فيه أي فلا نه الضمير المفضل
 الذي يورج في هذا الفصلين للفاعل المتكلم في الا كائناً في صورته
 الفاعل المتنازع فيه يتحدد صبغة اذا الضمير المرفوع المفضل للتكلم

مختصر

مختصر في اننا نحن ضارباً لا أنا وما اكره الا أنا وكل من الفرق بين المتنازع
 قطع المتنازع الفاعل اهدا لما ملين عن المتنازع فيه الاعتداء الضرر
 ولا يظهر الا لفاعلاً الا بالقول مجذوف معول اهدا محض ضرباً وكره
 وبإيراد ضميراً محلاً للفاعل الصورة المتنازع فيه نابياً عنه كما في ضرباً بيا
 واكرهى الزيدان اذ لو ذكر المعول المظهر لكل منها محض ضرباً وكرهت
 زيداً او اورد الضمير في صورة المتنازع فيه كان لكل منها معول مثل معول
 الآخر على السواء فلا يظهر كون اهدا ما ملين في لا محض ضرباً ولا شك ان
 كلا طريق الفاعل متعدياً فيما نحن فيه فلا يمكن القطع بطريق الانقضاء
 ايضاً **قوله** الا في المعول أي كما في صنف ومبني الزيدان مطلقاً **قوله**
 هذا اذا كان الفصلان أي عدم إمكان ظهور قطع المتنازع في الضمير
 المفضل الدافع جدهما اذا كانا متناقضين في اقتضاء الرفع لا متنازع
 المحذف والاضداد الخالف المتنازع فيه أما اذا كانا متوافقين فيمنع
 القطع بالاضداد الخالف المتنازع فيه وكذا اذا كانا متناقضين في
 اقتضاء الضمير فانه يتعين المحذف والظهور لم يضر له المحذف **قوله**
 ولا يخفى ان عدم أي دفع لما يتوهم ظاهراً من ان في بعض صور المتنازع
 في الضمير المفضل يمكن قطع المتنازع بالمحذف بما لا ضار كما عرفت فلا يصح
 اضراج المتنازع في الضمير مطلقاً عن قاطبة المتنازع بالقييد بقوله
 ظاهر **قوله** في بعض الصور وهو الضمير المفضل والمفضل المرفوع **قوله**
 في عدم صحة التبعيض أي نعيم الاسم وعدم تخصيصه بالظاهر بان يقال
 اذا تنازع الفصلان استأجدهما **قوله** لانه المناسب لا يظهر يقال
 لوق الضمير مما مله تعالى بصدد بيان أحكام الفاعل والمتنازع الذي
 يكون في القاطبة ويكون طريق قطع ضمير الفاعل من أحكامه بخلاف
 مطلق المتنازع فانه من أحكام الفصلين وأما ما ذكره المحقق فيبدي لأن
 بحيث المتنازع مسألة براسها ليس من تمة الأصل السابق والآلة ذكره
 عقبيه **قوله** لانه بخلاف أي ما يكون قطع بطريق ضار لفاعل يخالف

مطابقين

ما يقضي الأصل السابق المذكور بقوله ولا يصلح أن على الفعل من شائع محض بغير خلافه
 زيد على رأي البصريين حيث جاز ولا ضار قبل الذكر في الفاعل قوله ويرافقه
 على رأي الكوفيين فإن ضارا الفاعل في الفعل الثاني ج تأخر من جملة
 لفظا لكونه مقدما وبنية بناء على الأصل المذكور قوله حكم الاسم الفاعل
 الواقع بعد لا فهو ما ضرب واكره الا بغير حكم الضمير المنفصل الواقع
 بعد لا في امتناع قطع التنازع بحيث يظهر الفاعل احدى التاملين بالحدوث
 والاضار كلاهما غير جائز كما مر في الضمير المنفصل وفي الاخبار لا يظهر
 الا لغيره فلا بد من تخصيص الاسم الظاهر بان لا يكون واقعا بعد لا
 لاجراجه قوله لعل المراد ان أي مراد لئيم يتوهم ما يكون طريق
 قطع ضارا الفاعل ان يكون طريق قطع ذلك قياسا وذلك يمكن في
 الاسم الظاهر الواقع بعد لا بامراد الضمير المنفصل الرابع في التنازع
 فيه في الا في احدى التاملين نحو ما ضرب لا فهو وما اكره الا بغيره فلا
 حاجة الى التخصيص المذكور لاجراجه قوله بانما تدعى القضية المعهدة
 أي لا يجاب عن لا اعتراضا المذكور بانما تدعى الاسم الظاهر
 اذا وقع فيه التنازع يكون طريق قطع ضارا الفاعل وبكفي في
 صدقها تحقق ذلك الطريق في بعض صور التنازع في الاسم الظاهر
 فلا حاجة الى التخصيص لان كل اسم ظاهر يقع فيه التنازع في الفاعلية
 يكون طريق قطع الاضار متى يرد النقص بالاسم الظاهر الواقع بعد
 الافتتاح الى التخصيص قوله لقصة المثل أي قليل للنفي أي لا يجاب
 لان المهمة يصح على تقدير اخلاف الاسم عن قبلا لظاهر بان يقال
 اذا تنازع الضلان ساء ويكون المراد تنازعا يكون طريق قطع
 الاضار ويكفي في صدقها وجود ذلك الطريق في بعض الامور فلا
 حاجة الى تقييد الظاهر لاجراجه التنازع الواقع في الضمير قوله
 قال الشيخ رحمه الله تعالى ما يبدل ما ذكره الشيخ رحمه الله من امتناع القطع
 على طريق غيرهما قوله أي في مقام أي في مقام التنازع في

والرفع الواقع بعد لا قوله في مذهبه وهو عمل الثاني وحذف الفاعل
 في الاول فخرنا عن لزوم الاضار قبل الذكر قوله من باب حذف
 أي حذف الفاعل عن الاول قوله اذ لا يستعمل الا كذلك أي بالحذف
 قوله الظاهر أي لفريق من الشرط والرتب ما باعتبار العلم والتأويل
 فلا يخفى عن هذه الاقسام اذ لا ترتب تحقق اقسام الفاعل على تحققها اذ
 تحققها واحدة فمنه قوله ويجوز عطف على الجزاء وقوله فان علمت
 عطف على قوله واذا تنازع عطف الشرطية على الشرطية قوله مع يكون
 أي أي اذ جعل بيانا لا أقسام التنازع ويكون قوله صدق يكون
 مع ما عطف عليه مستترضا بالفاء كما في قوله فاعلم ضارا المراد بنفسه قوله
 هو بما زعمنا كل منها المذكور عليه يتبين بالبصيرين اعماك الثاني
 والكوفيون الاول فيقدر قبله ويكون يتجاءر مسطوفا عليه قوله
 في بعض النسخ أي بالفاء لا يخفى دكا كمال اجتناع الفاعل التلازمة
 قوله لانه تنازع أي التنازع المذكور في التنازع في ظاهر
 واحد وهذا تنازع في الظاهرين فخرنا ج عن القسم ولم يقبل لأن
 وهذه المقسم مستترة في كل قضية كما تقر في علم وهذه الصورة من اجتناع
 القسمين لان التقييد يخرج اذا كان مذكورا في الكلام لا حاجة الى
 اعتبار قيد استفاد من خارج على ان اعتبار قيد الوحدة في كل قضية متما
 يناقض فيه في محله قوله كما يدل عليه الظاهر من سقاط لفظه كما قوله
 والعاقل فيه معنى ضلي يستفاد أي وقال التنازع الرغوان قوله
 فقد يكون في الفاعلية في قوة فقد يتنازعان في الفاعلية وما
 ذكره المحقق اظهر لعدم الامتناع الى التأويل قوله لان الفاعل
 نفس الضمير لان الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيكون ج
 تنفع على قوله والعاقل فيه معنى ضلي وليس داخل تحت النفي قوله
 ضد توهم أي لا يخلو تحقيق لا شوبهم من اسم جامد فظهر لان القسم
 اقوى أي ليس مناه ابل القسم في نفسه اقوى في اقتضاء الصدق والمصريح

لا يثبت لتحقيق الشئ
 على تحققه

ببقوله ويجوز ان يرد

به الرضوان القسم ضعيف في نفسه لان ما يترتب في معنى الجواب قل من تأثير الشرط
 في جوابه لان القسم يؤكد للمعنى الثابت فيه فكل ما لا يبدى الذي يتم الكلام
 بدونه والشرط هو رد في جوابه معنى لم يكن فيه وهو الوقت بل سناه ان
 القسم في المثال المذكور لقد فعل الشرط وصيرورة الشرط متعديا اقوى
 في اقضاء الجواب فلا يكون القسم في المثال المذكور في مرتبة الشرط في اقضاء
 الجواب ولذلك يرفى بجواب القسم دون الشرط في مرتبة الا ان الشرط
 لما كان اقوى في هذه الجوزان يرفى بجوابه ايضا كما يرفى عليه في الرضي
 بخلاف الفاعلين فانها في مرتبة في اقضاء الجواب لتأخر المفعول عنهما
 ونخرج الثاني لقوله اعلم ان اشار بيان الضابط في الكلام
 قيد في العلة والى ان المراد بالتفسير ما يكون مقيدا في الجملة **قوله**
 في جواز الامتناع قبل الذكر في العلة والفضل نحو قوله تعالى فاضرب
 سبع سموات **قوله** لان المقصود قايح للاكتناس والحكمة
 في المربع **قوله** لانه جاء بعد آية في صورة هذا الفاعل متصف
 في القنط وفي صورة الامتناع الفاعل موجود لكنه سبهم ازيل ابراهمه
 بما يفسر في الجملة ولا شك ان امتناع الفاعل في نفسه اشنع من امتناع
 فاعله بحيث لا يجمل خبره **قوله** ظرفا في اعتبار الاصل فان سمي دون
 المكان القريب من القرب نحو جئت دونك وان كان هنا مستعملا بمعنى
 التجاوز لما لا ينفع فاعله امتنع اي تجاوزا عن الحذف **قوله** قد ينزل
 منزلة الجوامد لان المصدر موضع الحذف الساذج عن النسبة الى الفاعل
 فيمكن تحلية عن الفاعل لعدم اعتبار النسبة الى الفاعل في مفهومه وان
 كان لازماله في الخارج يمكن ذكره بدونه بخلاف الفعل فان
 النسبة الى الفاعل مستمرة في مفهومه **قوله** فليس له ان قال الله في جمل
 المصدر ولا يدرى ذكر فاعله **قوله** فانما من باب تقدير الفاعل على
 فاعله ما ضرب واكرم الا انا ليس من باب التنازع **قوله** لا من
 باب حذف نيبا والمراد بقولنا الفاعل لا يحذف لعدم حذف نيبا

دون

قوله والحذف من باب التنازع ان كان مقدرا والمقدرا كما المذكور
 لم يخف التنازع لوجوه ان كل منها مفعولا مثل مفعول الآخر **قوله** لو كان
 كذلك اي محذوف نيبا **قوله** ان لم يكن ان يكون ان لما في المفضل ان
 المحذوف على فاعلين احدهما ان يحذف لفظا ويراد معنى وتقدير
 والثاني ان يجعل نيبا ميبا وكان فعله من جنس لا فقال المفضل في
 كائيسى الفاعل عند بناء الفعل للمفعول واعلم انه لو اريد المحذوف
 لما جعل نيبا في المفضل ولا يصح به اصلا اندفع هذا البحث فان المحذوف
 في التنازع لا يظهر اصلا بخلاف الامثلة المذكورة فانه يجوز الامتناع
 اما في المثالين الاولين فظلم واما في المثالين الآخرين فاذا
 كان ما قيل الدار والياء مقنعا **قوله** في مثل ما ضرب واكرم
 الا زيد اي في صورة يكون بعد لا اسم ظاهرا فان من باب
 التنازع الذي يمكن قطعه على طريقتي البصريين والكوفيين قياسا
 على ما مر الا ان الاستعمال على الحذف قد كان المحذوف فيه
 نيبا لزم وجود الفعل الاول والثاني بلا فاعل **قوله** وما
 ان هذا البحث انما يجبه لو سلم الجيب كونه من باب التنازع اما
 لوجه من قبل ما ضرب واكرم لا انا فان كلا منهما من باب
 تقدير الفاعل على ما قال الرضي من ان المفضل والظاهر لفرعين
 الراقيين بعد لا لا يجوز ان يكونا من باب التنازع على الوجه
 الذي لزم احدهما لفرعين قطعه كما لا يخفى وثلث في قوله ولا قرب
 اشارة الى ما ذكرنا من وجه اندفاع البحث المذكورين **قوله**
 فانه في عداد المشتق فلا صفة الا عندنا وعن الاولين ان المراد
 بقولنا والفاعل لا يجوز حذفه ان الفاعل اذا كان باقيا
 على صرافته ولا يكون فيه شائبة الفضلة لا يجوز حذفه وفي
 المثالين مشابهة للفضلة اما في الاول فلو كان في المشتق وكلم
 واما في الثاني فلو كان مدحولا الجاد لا وما وكونه ضد على صورة

المحذوف على

الفاعل الذي كان الفاعل متزائفاً وخلاصة الامتداد من المتألفين
 انهما اذا خلا في سبب من قول **قوله** اصله بخالف قول الاضمار
 في رفع الاول ونصب الثاني اذ لا وجه لتقديم المفعول على الفاعل
 فلي هذا لا لاجزاء الداخلية لتقوية العمل في الكتاب اذ اخلت على
 المفعول وهو الظاهر لتكون هذه الجملة من احوال الاضمار الذي
 فيه الكلام صريحاً ولازم داخلة على الفضايلة كما هو لا يصلح حذف الفعل
 مع الفاعل ايجازاً وقيم المصدر مقامه وزيد في الام في المفعول
 لتقوية العمل فصار غلظ القول كما في ثم حذف المضاف وقيم
 المضاف اليه مقامه والجملة المقدرة اعتراضية يجوز ان يقال اصله
 مخالف الكمال على صيغة الخطاب فلا على ان تكون الجملة حالاً
 من فاعل اضرمت ولم يرصد الحنفى وان كان في تقديره لان المخالفة
 صفة القولين بالذات والقياس ووصف بها بمتا **قوله** بمنزلة المؤثرات
 الحقيقية عند قود وان وجود لا تخرب سها كدوان وجود
 الاثر مع المؤثر الحقيقي وانما استغنى توارد المؤثرين الحقيقيين للزوم
 احتياج الاثر الى واحد منها واستغناء عنه في حالة واحدة **قوله**
 انضاله بقرينة قوله في الاول فانه ظاهر في ان لا ضار ببعض
 الاستناد وليس كذلك لانه قد يكون بطريق البراز نحو انما في
 وضربى الزيدان فيراد منه الاضمار الذي هو قريب منه **قوله** بل
 يقول بما نقل عنه من الشريك وبافضال الضمير عن الاول وبإبراده
 بعد الظاهر **قوله** او نقول بما زاعمال الثاني فقط قد حفظ
 استفاد من ترتيب الجزاء اعني اضرمت الفاعل على الشرط كما لا يخفى وعموم
 الحكم بجميع المراد استفاد من طلاق **قوله** شرح استغنى آخ على رأي
 البصريين واما عند الكوفيين فالقدم هو الجزاء **قوله** بالباء اي على
 ان يكون الفاعل الذين يخلون اذ على تقديره ان يكون فيه ضمير
 راجع الى الرسول صلى الله عليه وآله يكون المفعول الاول الذين

قوله
اعراب خلافاً

استغنى توارد المؤثرين

يخلون

يخلون على حذف المضاف اي يخل الذين يخلون كما في تقريره بالقرينة بالخطاب
 وقد يجاب عن الاستدلال بالآية بانه يجوز ان يكون المفعول
 الاول ضمير هو المراجع الى يخل باقامة صيغة المرفوع مقابلة لمصوب
 ولا خفاء انه تكلف لا ينافي الاستدلال بظاهر الآية **قوله** هي
 استناع حذفه ليس لكمة الجوزة مجزاة استناع الحذف بل مع كونه
 عمدة فانه حينئذ ينشأ الدهن الى كونه مقسلاً بما ذكره لا المحض
 الضمير كما ينشأ في ضمير الشان وضمير ربه بسبب كون ما بعدهما محض
 الضمير **قوله** يجوز الاضمار بعد الذكر نحو صبي وصبيته زيداً منطلقاً
 اياه **قوله** وهو قبيح ولا سيما اذ صار في تقديره اسم مفرد بسبب كون
 ضميرها مفعولاً في حقيقة كتاب علمت **قوله** على الوجه المختار ولا
 يجوز ان يقال على الاستعمال المختار لان العمل الثاني اذا كان
 مختاراً كثيراً لا يستلزم ان يقع ان يقال فان علمت الاول اضرمت
 المفعول في الثاني على الاستعمال المختار **قوله** على اتفاق الطائفتين
 اي البصريين والكوفيين متفقون على كون اضرمت المفعول على
 تقديره تعالى الاول مختاراً لانه الثاني اقرب الطائفتين فاذا لم
 يحط بطلوبه مع الامكان كما في الاول ان يقتل بما يقوم مقامه
 متى لا يلحق انه ليس بطلوبه وانم موجه الى غير **قوله** والالزم آخ
 اي ان لا يحمل على اضرمت الثاني بان يكون كما بينه مفعول هاء
 لزم حذف المفعول في الثاني اعني قرأوا فيلزم الحذف على الوجه
 المرجوح اتفاقاً هذه الآية دليل البصرية على اعتبار انما
 الثاني وكذلك قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطراً **قوله** اي
 اضرمت آخ يتيان قوله الا ان يمنع مشتق مفرغ بحذف المضاف
 او بجعل المصدر جنيهاً كما في آيتك خضوقاً لغير **قوله** اذا لم يلبس
 من التلبس **قوله** والضمير للاول اي في كنه وكأنت للاول لا في
 كانت ارجاء ضمير المفرد الى الجمع **قوله** للفرق البين بين الاصل

مصدر جنيهاً

والفرع فان قال لا يصلح ان لا يرد جازع الضمير المفرد الى الجمع ولا
 شك في جواز ذلك لفظا بجمع المفرد وفي الفرع اعني ما نحن فيه ارجاع
 ضمير الثانية الى المفرد والمفرد لا يضمن الثانية **قوله** لا يقال لقائل
 ان يقول ان ينفذ كدليل الكفاية يعني ان استدلالكم بالبيت
 على اختيار اعمال الاول انما يقع اذا جازا اعمال الاول فيه
 لكنه غير جائز لا سيما على البيت على هذا القول الثاني وهو
 وجه مرجوح باننا قالنا لفظين عامين ولذا استدلالكم بالبيت
 بقوله تعالى هاؤم اقرؤ كتابه على اختيار اعمال الثاني حيث
 لم يقل اقرؤ فاقول ان اعمال الاول مختار عند من يدعيه
 سواء حذف المفعول من الثاني او اضرب بين آيتين واحدة
 في المقدمة اعني قوله واقرأ القرآن على الاول يعني ذلك وان
 دل على اعمال الاول اعني دفع قليل لكن عندنا ما ينفذ وهو
 لزوم الحمل على الوجه المرجوح بالانفاق **قوله** لا نأفقول
 ان حاصد منع الملازمة المستفادة من قوله والاولى على كلام آخر
 يعني على تقدير اعمال الاول لا نأفقول الحمل على الوجه المرجوح
 لان الحذف انما يكون موهوبا اذا لم تكن الضرورة داعية اليه
 وهنا ضرورة انكار الوزن عند الاضمار في الثاني داع الى
 الحذف فاقبل ان اذا جاز على البيت على غير التنازع لا تكون الضرورة
 داعية الى حذف المفعول ليس يعني لان منته على تقدير توفير الضامين
 واعمال الاول لا يدل عليه قضية الملازمة **قوله** هذا اي لزوم
 الضاد **قوله** خالية من فاعل كفاية او مستترضة بين كفاية وفاعل
 لبيان حال التام **قوله** او مبطوفة على الشرطية اي مجموع
 الشرط والجزاء كافي قوله تعالى اذا جاء اجلهم لا ينصرون
 ساعة ولا يشفعون **قوله** فلا يلزم هذا الضاد لعدم قوله
 تحت لو يصير شيئا فدل من ثبوت طلبه لنا في عدم التقى وفيه انه على
 مثبتا

التقديرين الاخرين لا يكون بين لفظين المتنازعين ارتباط وقد قال
 في الخفاء انه لا بد من ارتباطها بما طفا وعلى اولها فثابتها نحو انه كان
 يقول سفيها او كون ثابتها بما لا لا دل ونحو ذلك ولا يجوز قلم
 قد ردد **قوله** للزوم انك وهو يستلزم تقييد الجز بغيره بين بناء على
 ان لفظ ارض قد كالحال **قوله** ينبوع ذلك ان يكون في البناء
 كلاما او كلامين متصلين بحالة سوى دفع الاية في بنود بحث لانه
 صحيح في المطول بان قوله تعالى واتخذنا نوحا نبيا من قبلنا
 لا يحمل لها من الاخرات فائدة تامة كيد وهو بانها مكية كدلول
 بقوله قبله من اربع مائة ابراهيم منيضا الا ان يقال ان الاكثر
 في الاعتراض ان يجوز لينا كيد **قوله** وذلك ان لزوم عمل الكلام
 على التاكيد **قوله** لان في المعنى مستلزم لفظ الطلب لم يقل انه عبث
 كما يدل عليه آخر كلامه لان الاستدلال كاف في اثبات المقصود
 فالزيادة عليه زيادة **قوله** لان الكفاية اي كفاية قليل
 من المال معروف على ان يكون الطلب لا دق وجد لم يشترط ولا يوقف
 على الطلب ليلين له كما لا يخفى **قوله** وهل يفيض ان اي جعل يفيض بناء
 على ان المطوف على الجزاء جزاء فيكون التقدير لو انما اسى لا دق
 معينة لم الطلب قليلا من المال **قوله** فلما يدل عليه صريح الشرطية فان
 مفادها لزوم الكفاية السلي الذي هو عبارة عن الطلب **قوله** يلزم
 حينئذ اي اذا قد مفعول لم الطلب المجدي يلزم عدم صحة استدراك
 لانه عبارة عن حفظ الحكم السابق فيها كان او اثباتا عن ان يدخل
 فيه ما بعد لكن وهو يقتضي مغايرة الكلامين اثباتا وقيادا على هذا
 التقدير يكون مضمون لم الطلب بعبارة مضمون لكن ما اسى عن ثبوت طلب
 المجدي **قوله** قلنا لا نعم ان يفتى عدم صحة الاستدلال انما يلزم اذا
 كان لم الطلب موطوفا على الجزاء داخلا تحت لو فيكون مستناد بثبوت
 طلبه المجدي وهو لم لا يجوز ان تكون جملة خالية من فاعل كفاية

مطلوب
الاعتراض

انما ادع المطوف فلا بد
 من مقتضى مغايرة المطوف للمعطوف
 عليه بامتناع الاعتراض عن وهو هو

سنين
 وادخل على
 في الاعراب كفاية

فقد انقضى كفاية مجال عدم طلب الجهد ومتممة بين الموقوف والموقوف
عليه او موقوف على مجموع الشريعة وعلى التعلق بكون باقية على معنى
السلب مفيد لعدم طلب الجهد في الزمان الماضي ويكون قوله ولكننا
استدراكا وحفظا لدفع الطلب في الزمان الحال ولا استقبال ذلك
في الحكم المنفي **قوله** ولو سلم ان لا يستدرك ليس باعتبار اصل الفعل
مفيدا لثبوت طلب الجهد فتقول ان لا يستدرك ليس باعتبار اصل الفعل
اعني طلب الجهد بل بالنظر الى الوصف بالمتوكل والاستعداد المستفاد من
صيغة المضارع اعني ولكننا اسو هذا ولا يخفى ما في الوجهين من التكلف
وكذا فيما قيل ان لما ذكر في البيت السابق انه لو كان يسمى في تحصيل
المال لا في مبيته بل في الجهد لكفاد قليل من المال ولم يطلب الجهد
فربما فهم متوهم ان سببه ليس لجزا في مبيته بل له والجهد فاستدرك
بجمله لجزا الجهد والظاهر ان يقال ان لكونه هنا لجزا التاكيد كما
في قوله لو جاز في زيد اكرهه لكنه لم يجزى فاكذ ما افاده لكونه لا شائع
كذا في المنفي للبيان ولا نقان **قوله** ان لا يظن ان لا يبين ما جبه
الشيء وكشفه من غير ملاحظة الافراد **قوله** ان لا يشاع بالظهور
اي يكون احد شاعرا بجميع افراد الجهد وهو نضج بما علم منها ايضا
بناء على انه قد يكون تعريف بالاعم والافضل اذا كان المقصود التمييز
في الجملة الاتهام وداوردن جيزر د وجرى بنى **قوله** اراد بالعلم
اشهر واصنافه حتى ان المراد بفضل لفظه فان قلنا بوضع الالفاظ
لا نفسا وضما ضمينا يكون علما لنفسه ولما دمنه اشهر واضاف اي ما هو
موصوف بزيادة الشهرة في الجملة من بين اوصافه فاضل التفضل منها
لزيادة مطلقا كما في قولك النافض والاشج اعدا لابي مروان فلا
يرد ان الوصف المشتهر به فعل الماضى الجهرول من التلا في الجرد لا لما في
الجهرول مطلقا **قوله** اراد ان لا يكون تقدير عدم القول بالوضع الضمني
قوله فالواجب وهذا لا يكون لثبوت مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى

فائدة النظر الواقع في الشعر

محسن مفعول باسم فاعله

شبهين **قوله** في انقضاء تقدم الاحتجاج الى قوله كذلك **قوله** للبيان
على صحة الاحتجاج على ان النسبة في الاحتجاج يكون اقوى من النسبة في وجه
النسبة **قوله** وان انفق الكل فيه اي كل الخاف في شائع ورفع المفعول
له والمفعول منه مقام الفاعل وكل المقاميل الاربعة المذكورة في
الاحتجاج **قوله** ليس من ضروريات الفصل اذ رب ضل يكون بلا
غرض لكونه مبنيا كذا في الرضى وفيه بحث **قوله** وكذا المفعول منه
اي ليس من ضروريات الفصل اذ هو مضاهي ورب ضل يصل بلا
مضاهي **قوله** ولا يصح السؤال ان يقع لواقم المفعول له مقام
الفاعل يكون الحكم تاما به وكونه جواب لم يقضى تقدير السؤال
قبله فيلزم السؤال قبل تمام الحكم وهذا لا يصح **قوله** انه ليس جوابا
ان يقع تقدير السؤال قبله فيلزم الجهد **قوله** بالقياس يجب بنصب
القدان واقامة عليه مقام الفاعل **قوله** وقراءة ان مفعول بنصب
قوما واقامة بما كانوا يكسبون مقام الفاعل **قوله** على انصاره ان صدر
اي في المومنين نتيجة **قوله** لئلا الفعل الجهرول له بحث لما ذكره الشيخ
الرفعي في بحث المصدر ان صيغة المعلوم مختصة بما قام به المحدث
وصيغة الجهرول صيغة مشتركة بين باقي اللوازم من الزمان المعين
والمكان المعين وما وقع عليه والآلة وغير ذلك وكون اسناده
الى غير جاز انما هو على تقدير قصد النسبة لا بقاينة الى غيره كما
صرح به في المطول من ان ابقاء الفصل على غير ما عهده ان يوقع عليه
مجازا وفي اقامة غير المفعول به مقام الفاعل لا يلزم قصد ابقاء
الفصل عليه بل قد تكون النسبة باقية بعد الاقامة لا كانت قبلها كما
في اقامة المفعول به مقام الفاعل فيكون لاسناد حقيقة وقد
لا يكون باقية على حالها فيكون لاسناد مجازا وبما ذكرنا تبين
عدم ظهوره لاظهار ايضه واثباته حقيقة لئلا يفسد حقيقة **قوله**
اذا اراد بين الحقيقة والمجاز اي يتركه على المعنى الحقيقي والمجازي

صيغة الجهرول

قوله فانه لا يمكن ان يكون الجواز ظرفا للحقيقة والرجوع الى الخلف انما هو عند
 قد ولا اصل **قوله** لا ان التكلم انما هو في بقاء ثبات اقامة
 المفعول به مقام الفاعل عند وجود غير **قوله** والاولى انما قال
 ذلك لانه على قوله ولا يضاراه على هذا بان يقال مراده انه لا يمكن
 الصبر والى الجواز العتق عند ما كان الحقيقة العقلية لوجود ما هو
 له **قوله** ولا يمكن الجواز العتق مع وجود ما هو له منقضى بقوله
 تعالى هو في عبثه راضية فانه مجاز عتق مع وجود ما هو له والجواب
 ان المراد وجود ما هو له من حيث هو كذلك كما فيما نحن فيه فان الفرد
 انه لا يجوز اقامة غير المفعول به عند وجود المفعول به مع كونه
 مفعولا به **قوله** قلنا النسبة انما لا يمكن ان المتبر في الجواز العتق مشابهة
 الغير لما هو له في ملازمة الفعل حيث فتر ولا اسناد الفعل الى غير
 لما هو له للملازمة اي لا يمكن ان ذلك الغير يشابه لما هو له في ملازمة
 الفعل واما مشابهة اياهما في فوج الملازمة كما فيسبب بيان المحسوس
 فيسبب فيه وكذا لم يضر لبيان العلاقة في جيب الجواز العتق
قوله فلا ان انما هي نسبة الفعل الى الزمان والمكان كما ان لا يمكن
 هذه العلاقة وهي كونها شبيهة بالمفعول به في الحلية وتاثير الفعل
 وان اختلف جهة الحلية والتاثير فان محمية المفعول به باعتبار قبول
 وحليتها باعتبار ظرفية وتأثير الفعل في المفعول به باعتبار الوقوع
 عليه وتأثير فيها باعتبار الوقوع فيها وهو ايقظ نوع تأثير في غير زمان
 بتلك لا يقال فيقال زمانا القرب ومكانا القرب **قوله** لا ان اثر
 الفعل اي يتعلق به الفعل المطلق فيكون مفعولا به المطلق **قوله**
 هذا التحقيق اي تحقيق العلاقة بين المفعول به وبين الزمان والمكان
قوله والمصدر يقتضي نقل النسبة الى بقا جيب انما هو لا ان لا يترس
 التحقيق المذكور ان نسبة الفعل المجهول الى سائر الفاعل لانه قد يكون
 شبيهة بالمفعول به لا كون النسبة اليها ايقاعية فان ذلك انما هو على تقدير

يجوز

نحو

فقد انجز في الاسناد **قوله** هذا النقل اي نقل النسبة الى بقا جيب انما هو
 سائر الفاعل فيما اذا كان مفعولا بلا واسطة صرفا او اما في المفعول
 بالواسطة فلا نقل لان حرف الجر ما منع من اعتبار الوقوع عليه بجوز
 فالربط بينهما ميقن كما كان قبل الاقامة لا مجازي لا يخفى ان المحسوس
 اعترف منها بان اسناد الفعل لا غير المفعول به قد يكون حقيقيا قد
 انهدم ما سبق من ان اسناده الى غير مطلقا مجاز عتق وبان نسبة
 الفعل اليه لا تقتضي تشبيهه بالمفعول به يحمل الفعل واقعا عليه
 بجوز ان يكون من ملازمة تلك في النسبة فقد انهدم التحقيق المذكور
 والاعتبار بان نسبة الفعل الى غير المفعول به اذا كان مفعولا بلا
 واسطة يقتضي نقل النسبة الى بقا جيب وجملة مفعولا به بجوز
 بخلاف ما اذا كان مفعولا بواسطة تحكم **قوله** ما ذكرتم من نقل
 النسبة الى بقا جيب في المفعول بلا واسطة وعدم النقل في المفعول
 بواسطة **قوله** ينبغي ان يتبين ان كون النسبة اليه نسبة الى ما
 هو له والى غير مجاز ولا يمكن التكلم بالمجاز مع وجود ما هو
 له وجبه بحيث لا يمدار الاقامة في مقام الفاعل على اعتبار
 التكلم بتعلق الفعل به ويكون تعلقه به مقصودا لتعلقه بالفاعل
 ولا دخل في ذلك كون النسبة اليه حقيقة او مجازية قال
 الشيخ الرضي كلما كان ادخل في غناية المتكلم واهتمامه بذكر
 ويخصص الفعل به فقول بالنباية وذلك مفوض الى اختيار
قوله مع ان الصريح بخلافه فان لا كثرون على انه اذا قلنا المفعول
 به تشاؤنا في النباية كما في المتن وبعضهم رجح الجسار
 والجور لانه مفعول به لكن بالواسطة وبعضهم الطرفين والصادر
 لانهما معا يحمل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لكون دلالة
 الفعل عليه اكثر وبالجمله لم يقل احد بتعيين المفعول بالواسطة
قوله وجب في قياسها ان لا يحتاج الى اعتبار نسبة بالمفعول به

الفعل

ونظرا للنسبة الباقية وفيه ان اذا كان المقصود ان تعلقه بها
 كقولنا المفعول به للبالغة في الحلق لا يمكن دخول الواسطة عليها
قوله في ذلك اي في دخول الواسطة عليها عند الاقامة **قوله**
 ولذا لا يقع الهمزة في سجع الهمزة بشرط الفاعلة المتجددة في كل
 ما يتوب عن الفاعل فلا يقال ضربت يوت ولا جلس مكان وزمان
 او في موضع او في آن لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فاعلة
 متجددة في ذكرها **قوله** بما سنده قوله وهو ان زمانا معين
 والمكان المعين والمصدر المتجدد والمفعول بالواسطة والمفعول بتعيين
 به او بما يوردي موداه لان يقال فابيح سوار اذا كان الاشياء اليه
 مقبلا لفاعلة متجددة او اذا صح بنايته **قوله** بالواسطة **قوله**
 على تقدير ان يكون الفاعل مقام الفاعل الجور على ما حققه السيد
 الشريف في حاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى غير المضموم
 عليهم وايدى بان الفاعل مقام الفاعل اسم وجوز الجار والجور
 ليس باسم تسمى قوله شبه بالفاعل مجرور وشبه بها وكذا
 قوله اقيم واما على القول بان الفاعل مقامه هو المجمع على
 ما هو ظاهر الكشاف حيث قال عليهم في محل الرفع وبعبارة الله
 وكلامه ان ما كان في التثنية ويؤيد ما قال ابو علي في الحجة
 ان الاحزاب على شرط بان لا يكون لذلك المجرى عراب
 لفظي فلا يجوز ان يقال في نحو ريت يزيد وعمر وان عمود
 موقوف على محل زيد فلا حاجة الى هذا القيد لان مقصود الله
 ان مجموع الجار والمجرور كسبه بالفاعل لفظا في كل واحد منهما ان
 منطلقا للفعل ومعنى في اداء منتهى حاله الجور واما مفعول
 به او فيه اوله ثم المفعول به بغير بيان غرض السامع من هذا
 الكلام مع انه اتم بالذكر ولعل غرضه دفع ما اوردوا لفاضل
 الهند في ان قوله في الدار مفعول به بالواسطة عند القول

م

مفعول

ومفعول فيه عند المضارع تعالى فقد وقع الذكر في مثال المفعول
 فيه وترك مثال المفعول به بالواسطة وملازمة الرفع ان التعليل
 به باعتبار ان الجار والمجرور وشبهه بالفاعل لا باعتبار ان مفعول
 فيه ومعنى قوله اقيم مقام الفاعل مثلها انه اقيم في الاستعمال
 الفصحى مقامه مثل المفاعيل والتخصيص به لكون اقامته مخالفا
 فيه ويحتمل ان يكون معنى قوله مثلها انه اذا وجد المفعول به بالواسطة
 مع سائر المفاعيل بالواسطة فحينئذ لا حاجة وان لم يكن فابيح سوار
 لكونه مفعول به في الحقيقة واقضا الفصل اياها اشد اقضا تقول
 من يريد في يوم الجمعة في الماء لا يدرى ولا يدرى هذا على طريق
 القياس ولم اجد فيه نقلا **قوله** فلا يظهر ان لا يدرى نسبة الشيء
 بنفسه ولا فاعله فيه وانما قال لا يظهر لان مكان ان يقال
 ان النسبة المذكورة مبنية على مذهب الجمهور **قوله** لكان اخضر
 لعدم ذكر الشرط واظهر لعدم الاستنتاج الى تفسير الجمع باسم
 المفعول به ما يقع بنايته **قوله** وفيه ان آية هذا الاستدراك
 انما يدرى اذا قيل لواءي بما يصح بنايته وشعر قوله سوار في
 جواز وقوعه مرفوع الفاعل يجوز وقوعها موقفة اذا لم يوجد
 المفعول به وبامتناع وقوعها موقفة اذا وجد المفعول به **قوله**
 اذا اجرى البواقي والجواز والاستنتاج على اختلافه كما هو
 الظاهر ويكون المعنى وما سوى المفعول به سوار في جواز
 البناء واستنتاجها بما يجوز بنايته لا رجحان لشي من البناء
 وما يمنع بنايته لا رجحان لشي منها في الامتناع فلا استدراك
 كما لا يخفى **قوله** مع انه اراد الرفع آية فلذلك صرح بالشرط
 كافي قوله واذا وجد المفعول به آية والا فلا يخصر والمفعول
 به متعين والبواقي سوار **قوله** صول الجرا الى آخره والمفعول بالواسطة
 اكثر سلبا به بالفاعل من حيث المعنى لكونه مفعولا به والمفعول بلا

واسطة اتم مشابهة بالفاعل من حيث اللفظ لقوله ارفع فاستوي ياف
 النباية عنه قوله مع لا يزداد لا يكون آخ لان استواء ما يصح تنازعه
 في الصحة وما لا يصح تنازعه في الامتناع ثابت في جميع الاوقات سواء
 وجد المفعول به في الكلام او لم يوجد **قوله** يجوز بان يقال اعطى زيد
 عمرو فلا يمتنع اقامة الاول مقامه الفاعل **قوله** امكن وقوع
 الحيرة آخ بسبب معارضة الصلاحية مع الاولوية للتأخير **قوله** عطف
 على قوله آخ للتناسب بين الجملتين في المسند اليه والمسند لا على قوله
 مفعول لما لم يمت فاعله آخ فوا عراض بين المظوفين لشد اتصاله
 بالمظوف عليه **قوله** بيان كمال المنزلة من الجمل التي يصدق
 عليها المدفوع هذا من ابتداء الجرد كون الجرد وبها موصفاً لفصل
 عنه المبتدأ وخرج عنه **قوله** لان من التمييز لانه يستلزم ان يكون
 المبتدأ واخبر **قوله** لا يرفع وليس كذلك **قوله** اي في التبتدأ
 واخبر دفع لما برز من ان كونه مسنداً اليه اصل في المبتدأ ولادخل
 للخبير في ذلك فالمراد بما فراد الضمير ولما صلب المدفوع ان الكلام
 على حذف المضاف في الاصل في هذا النوع من الكلام ان يكون
 مسنداً مسنداً اليه وكونه مسنداً يضار به ضرورة وانما لم يخل
 على ان الاصل فيها ان يكونا مذكورين مع ظهوره لان الاستلزام
 محقق على تقدير حذف فاعدهما ايضاً لكونه مقدراً في الكلام **قوله**
 لا يقال بمعنى نقل الجواز المقابل للامتناع الجامع للوجوب **قوله**
 منها انما قال منها لان الفاعل المنوي في المضارع مجرد ومن
 المناسب والجائز او وقوعه موقع الاسم **قوله** مع ان الخطأ يجر
 الحذف في الحدود والحدود في الحذف **قوله** للزوم اطراده وانعكاسه
 الاطراد الاستلزام في الوجود اي كلما وجد الحد وجد الحدود
 والانعكاس الاستلزام في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى الحدود
 ولجوبها يتحقق المساواة المستلزم لحد كل منهما في الآخر **قوله** لانه

في التبتدأ

جوزين

مستلزم
معنى الاطراد والانعكاس

الحي

اكثر آخ واما تخصيص هذه الصورة بالضمح فيجوز الارادة على ما هو مذهب
 اهل السنة من تخصيص الارادة بنفسها من غير حاجة الى داخ **قوله** بدلالة
 صورة الضمح اي الضمح بالخصر فيه اشارة الى الجواب عن قوله
 مع ان الحصر مستفاد آخ وهو ان الحصر وان كان مستفاداً من مقام
 التبريد بناء على اشتراط المساواة لكنه ليس صريحاً فيه بجواز ان التبريد
 بالاعم والافضل اذا اردنا التميز عن بعض ما عند المرفق فاورد
 ضميراً للفصل للضريح **قوله** لان مبنية آخ كما يصح عليه في المطول
 فيها نحن فيه فيفيد مصر لضمين على التبتدأ والاحصر المبتدأ على الضمين
 متى يكون رداً على من هو زعمها آخر اعراض اسم الفعل **قوله** ولو
 سلم اي كونه حصر المسند اليه **قوله** في لنا كذا اي في منها لتأكيد
 الحصر بناء على ما قالنا من ان الحصر اذا كان مستفاداً من شيء
 آخر يكون الفصل مجرداً لتأكيد ومنها كذلك لان المبتدأ اليه
 اعراض المبتدأ معرف باللام فيفيد مصر على الضمين نحو المسند الى
 اي لا حصر لا المال **قوله** ولما سلم انها لا يحد الحصر اي فيما نحن
 فيه **قوله** فتقول فاذ تقول لكون هذا البحث من نتائج افكاره
 بخلاف لو جهنم المتأخرين فانها من لفاظي الهندي **قوله**
 مبتدأ عند المضم قال المضم رحمه الله قال في الايضاح وهذه
 الاسماء كلها اعني اسما لا يقال اختلف فيها هل لها محل لا محراب
 اولاً فقال قد مر لا موضع لها من الاعراب وقال لان متناها
 معنى ما لا موضع له من الاعراب فذلك بنيت فوجب ان لا يكون
 لها موضع من الاعراب وقال غير بل لها موضع من الاعراب لانها
 اسما مركبة وكل اسم مركب فلا بد له من عراب اذ علة الاعراب
 التركيب وقد وجد وما ذكر من علة النبا لا يوجب ان لا يكون
 له موضع من الاعراب كجاء الاسماء المبنية فالتحكم بان لها
 موضعاً من الاعراب وان كانت مبنية على اختلاف وهو لا عراب

اعراضها
وبناء

ونوضها عند هولا ورفع بالابتداء لانه وما فيه اسنان مر دامن
 العوامل اللفظية اسند هذا الى الامر فكذلك قائم الزيدان وكونه
 واصا موقع الفصل لا يمنع الاخر بالانزياح قائم فانه وان
 كان واصا موقع الفصل كيف مكم برقه على الابتداء ثم ينفق قوله
 موقع البنى وهذا هو الوجه انتهى **قوله** فكيف يصح الحذف من اللفظية
 في التبيين **قوله** يصح التبريد لا يكون التبريد بالافضل **قوله**
 ولا يخفى اي اذا كان المراد هضرا مبتدأ بالمفق عليه لا يكون المحصر
 المستفاد من ضمير الفصل او التبريد للرد على من زعم ان اسم الفصل مبتدأ
 لان المحصورا مبتدأ بالمفق عليه واسم الفصل ليس كذلك **قوله** لم يرد
 الحق بل اراد به ما يقابل الفصل والحرف ومقابلة بالصفة باعتبار
 تقييد يكون مستدلا به والصفة يكون فيها رافضة لظاهر **قوله** مثل
 ضارب آخ فانه لم يرد لفظ ضارب كما في ضرب فلان ضارب حتى
 يقال انه اسم لكونه علما لنفسه اذا تحول على زيد ضارب سبب
 دلالة على مضاد الوصف فهو مضاف الى العوامل اللفظية مستدلا به
 وانما وقع المبتدأ نكرة لخصه بالصفة **قوله** وتاويله ان ليس
 التقدير بمعنى التقدير في الكلام بان يكون محذوف فانه وسواء
 عليهم الحق فانه يتاويل انذارك وعدمه سببان **قوله** يعني ان
 المباداة الحق اي قول الجدة عن العوامل اللفظية وان كانت
 ظاهرا في سلب العموم اي السلب الداخلة على الايجاب الكلي بناء
 على ان التجريد عدم الوجود واجمع المرفق اذا لم يكن هناك
 محدد للاستمرار بمعنى كل فرد فاللفظ الذي لم يوجد فيه كل
 عامل لفظي **قوله** لكن المراد عموم السلب اي لا يوجد فيه شيء من
 العوامل اللفظية **قوله** ان اللام ابطيت من الجمية آخ بناء على ان
 الجمع المرفق اذا لم يكن عاملا على الاستمرار يجعل مجازا عن الجنس
 كما في قول قاضي له على كل النساء وهما كذلك اذ لا قابلية

ونفي دخول كل عامل لفظي لعدم امكانه **قوله** وان كان عاملا لانه قد
 يتحقق في ضمن السلب الكلي وفي ضمن لا يجاب لبعض والسلب عن بعض
قوله بقربية المقام فان المبتدأ لما لا يوجد فيه عامل لفظي أصلا
قوله وانما القول الحق اي القول في بيان ارادة عموم السلب من قوله
 الجدة عن العوامل آخ بان عبارة المتن ان علمت على المدول
 بان جعل النفي المستفاد من قوله الحق دجرا بين الجدل ويكون الحق
 بطريق الايجاب افادته عموم السلب لعدم دخول العموم تحت
 النفي وكون كل فرد فرد من العوامل اللفظية يحكم ما عليه بحول
 المدعي كما في قولنا كل انسان لم يبق بخلاف ما اذا علمت على
 السلب فانه لا يكون العموم داخلا تحت النفي فيفيد سلب العموم
 كما في قولنا لم يبق كل انسان **قوله** فيظهر ان لا يحل على
 المدول في صورة تقديم النفي على المود بكل وما يؤدي منه
 بعيد ولذا فرق ابن مالك في كل انسان لم يبق ولم يبق كل
 انسان بان الاول عموم السلب والثاني سلب العموم **قوله**
 لان الذي من الحق فاحل عليه تخصيص بلا محقق فلا يجوز احل
 عليه شيئا في مقام التبريد **قوله** لان الظاهر الحق لان المطلق
 ينصرف الى الكمال **قوله** كالمعوم لعدم افادته معنى زائدا
قوله اعلم من ان يكون الحق فهو جيبك جردا كما وان لم يكن
 جدي حقيقة **قوله** ان قلت ينبغي الحق اي ينبغي على هذا التبريد
 ان لا يجوز العطف بالرفع على محل اسم ان نحو ان زيد
 منطلق وعموم ان المضمرة منه تعالى جوده وذلك
 لان الجواز المذكور ينفق على كون اسم ان مرفوعا الى
 بالابتداء وهو وحده ليس بمبتدأ بالمعنى المذكور لعدم تجرده
 عن العوامل اللفظية فم يصح ذلك على رايه قال انه
 موقوف على محل ان مع اسمها **قوله** لم ذلك الحق يعني انه

من على قوم رفع اسم ان باعتبار انه كان مبتداء قبل دخول ان
 ولا يخفى انه تكلف ولو كان مجرد فوهم انه كان مبتداء كافيا
 بجازا لطف على محل اسم ان المفتوحة ايضا **قوله** ولا يجاب آج
 هذا الجواب من الشارح الرضي وخامسا ان ان لم يفسر
 من اجله كان كالحرف الزايد قد خول ان كاد فلوها فيبقى
 مرفوعا كما كان لكن محلا لا يستقل لفظه بالرفع **قوله** فلو خول
 اسمها آج فيه مجيء لانه ان اراد دخولها فيه باعتبار محل قسم
 وان اراد دخولها فيه باعتبار اللفظ لم يدم مجرد عن العوامل
 لفظا **قوله** مع انها مضمرة لغير الجمل بالحق فلا يكون اسمها محمدا
 عن العوامل اللفظية لا حقيقة ولا عكسا فلا يكون اسمها مرفوعا
 بالابتداء محلا **قوله** لان القضية سالبة اي القضية المركبة من اسم
 لا وخبرها محلا غلام رجل في الدار قضية سالبة منها سبب
 نسبة الخبر عن اسمها وليست كلمة لا جزاء مع مدخولها مخبرا عنه حق
 يكون الجمع في محل الابتداء وايضا يخرج هذا المركب عن التعريف
 بقيد الاسم لعدم كون الجمع اسما **قوله** اشاد به آج
 بالجمع بالضم فان الضم يقتضي وجود القسم المشترك بين الضمين
قوله مشترك معنوي بذلك على هذا جعلهم لا ابتداء عاما في كلا
 النوعين ونصير بجريد الاسم عن العوامل اللفظية لا سنادا
 اليه او لا سنادا اليه **قوله** فان فم لم يفسر لصفته المبتدأ بالقضية
 المشترك بينها **قلت** يميننا الضمين بخصوصها لا اختصاص كل منها
 باحكام مختلفة **قوله** كاذبا ليه حيث قال المبتدأ اما اسم
 مشترك بين ما هيان فلا يكن جمعها في حد واحد **قوله** والالزم
 استقلال اللفظ المشترك وهو لفظ المبتدأ في قوله فاما المبتدأ هو
 الاسم الجرد **قوله** ومن قال انها لم تنح الخواج قال الغاضل
 الهندي في حواشيه كلمة او تقسيم الحدود دون الحد حيث تناول

بالتصريح

مدخله وهو له الاسم كلا الضمين او لما في الخلود ون الجمع طبت
 للشك والتشكيك فلا ينافي التعريف انتهى وقد صودد في سؤال مقدّر
 وهو ان اذا كان الاسم متناولا للضمين كيف يصح المطف عليه بكلمة
 او فاجاب بان لم ينح الخلود ون الجمع في حد واحد كلمة او بالنظر الى
 نفس مفهومي المخطوف والمطوف عليه من غير اعتبارا لقبول الباقي
 منها لم ينح الخلود في حد واحد الصفة بالاسم واندر اجماعا حجة وهذا
 لا ينافي كونها لا لفظا للحققي بعد اعتبارا لقبول الباقي فان دخل
 اعتبارا لخصرهما الله تعالى **قوله** لان استحالة آج لان الضمير
 الاول يكون ابدا مسندا اليه الثاني يكون مسندا لغير الواحد
 بالنسبة الى الثاني الواحد يتبع ان يكون مسندا او مسندا اليه **قوله**
 فلو ثبت اسما بكلمة لوال عدم ثبوته قطعا لما ذهب اليه المصنف
 من كون اسم الفعل مفعلا **قوله** كان بالاستقلال اي
 تنبنا فم وجدنا في كلام العرب مبتدأ سوى هذين الضمين **قوله**
 لصدق التعريف عليه فانه صفة واضحة جدا لا تستلزم رافعة
 لظن **قوله** كما ذكرنا من ان هذا القسم من المبتدأ ثبت ضروري ولا
 ضرورة في هذا المثال **قوله** على ذلك اي التعريف المذكور **قوله**
 فيدخل انما وغير نحو انما فليم الزيدان وغير فليم الزيدان
 بالنظر الى حذف الحرف وهل غيرها بالنظر الى حذف الالف
 من كلمات الاستفهام نحو اي فم لزيد وابان ذاهب عمرو
قوله للاضالة اي لكونها اضلا لا استفهام **قوله** لا يناسب
 مقام التعريف لانه المقصود منه كشف ما هي وايضا لا يجب لا يوم
 خلاف المقصود فم ذلك لا كفايا صحيح في الخطا بيان والمحاورات
قوله على انه مفعول ضارب وحي لا يصح كونه مبتدأ فيكون ضارب
 مبتدأ وزيد فاعلم ما دمسدا خبر ومن مفعول قد تم لصفته معنى
 الاستفهام **قوله** اقرن باب عموم الجاز وهو ان يزداد اللفظ معنى

افكر ونحو ذاهب زيد وكيف يصير انتهى وم خلاص

مجازي يكون المعنى الحقيقي ذا خلافة فالمراد بالظاهر منها المفعول
 كان مظهر او مضل **قول** ولكن ان تريد لا تخفى ان المعنى للمعنى
 مجازي بالنسبة الى اهل الاصطلاح فوايضاً راد المعنى المجازي
 الشامل للمعنى الحقيقي الا ان طريقة الاضافة مختلفة فان عموم
 المجاز ينشأ على اعتبار العلاقة بين المعنى الاصطلاحي والمجازي
 الشامل له سواء كان معنى لغوياً او لا والثاني موقوف على تحقق
 الوضع اللغوي سواء وجد المعنى الاصطلاحي او لا **قول** قيل لم
 لم يتبينوا ان يجوزوا كون زيد مبتدأ مع تاخير و لم يصنعوا كونه
 فاعلا وبما ذكرنا ظهر ضعف ما قيل انه لا ضرورة في تقدير
 الخبر في زيد قادر مع تركيبه لاكتناس لا جهلا وفي قائم زيد
 يجب تقديم قائم لقضيه لا استفهام وعلق الاستفهام اذا المشتمل على
 الاستفهام يجب تقديمه لان كون تقديم قائم ضروريا لا يقتضي
 خبر بكون زيد مبتدأ لم لا يتبين كونه فاعلا **قول** ليس لا فيها
 اذا كان الخ فانه حينئذ لا يثبت احدا لوجهه بالاكراه ولا يخفى
 به **قول** ليس لا فيها اذا كان الخ فان احدا الوجهين لبتاد
 الى الذهن بوجوب لبتاس لوجه الاكراه والافتقار الى الخلف بفهمه
 اقول ما ذكره الجيب من ضابطه الاكتناس وجواز الامر بنقص
 بتمامه ونفسه فانه يجوز فيه الامران مع ان الاصل في الواو
 اللطف وبما لوجه المذكورة في التقاسير فانهم يجوزون لوجه
 التعدد في نظم القرآن وبعضها راجعة وبعضها مبهومة على ما
 لا يخفى على الناظر فيها فالوجه ان جواز الامرين فيها اذا كان مودعي
 الوجهين واحدا والاكتناس فيها اذا كان موكدي الوجهين مختلفا **قول**
 لانه ليس فرعا الخ فان المضارع مرفوع لكن لا معنى لما اشتمل على
 علم الفاعل بل بمعنى اشتماله على مركبة الرفع وفيه ان المرفوع صفة
 مبهمة تحتاج الى اعتبار الموصوف ليكون اجنبا مذكورا ولذا قيمه الشارح
 فسر

لفظة ما في قوله ما اشتمل بالاسم وما قيل ان المرفوع من احكام الخبر
 وانما خبره الخبر لرفع تعريفه و قد دفع بان هذا الحكم معلوم
 من قوله فتمت المبتدأ والخبر قبل التعريف فليس هذا الحكم ما يصرف
 من التعريف **قول** وهذا الوجه اسم اي تقدير المرفوع اسم من تقدير
 الاسم لعدم ورود الجح المذکور عليه لكن تقديره لا اسم لانه لا مراد
 قال الرضي في قوله فاعربا لركب الذي الخ هذا مذهب الرب الاس
 لا مذهب العرب لانه في تقسيم الاساء فلا يذكر فيه الاقسامها
 فكانه قال الاسم العرب هو الاسم المركب وكذا جميع الحدود
 التي يذكرها في صنف الاس **قول** وهو ما اذا كان مركبا انما يما
 اما من حرف واسم نحو زيد لا عادل ولا جابر او من فعل
 وحرف نحو زيد ما اكل ولا شربا ومن اسين نحو هذا خمسة عشر
 لان المركب لا ضا في نحو هذا غلام زيد والتوصيف نحو زيد
 رجل فاضل الخبر فيه هو الجح الاول وهو اسم والمركب لا سنادي
 خارج عن هذا التعريف عند اسم كما سيصرح به **قول** او لفظ الخ
 فانه ليس اسما لعدم اعتبار الوضع فيه المعنى ولذا اورد المثال
 بالمثل **قول** او حكايان يصح وضع الاسم موضع **قول** الثاني
 المذكور اي يضرب في يضرب زيد اي ان اليمين اخبره بقيد الاسم
قول والجملة ايضاً فان قولنا زيد يضرب في قوة زيد ضارب
قول مع انه مصرح بخلافه اي الثاني مصرح بعدم دخول الجملة
 في التعريف كما سبق في شرح قوله والخبر قد يكون جملة **قول**
 ليس بمعنى هو هو بل هو بمقتضى القيام والاقتضاف **قول** وربط الاسم
 الذي اقيم مقامه نحو ضارب زيد على ان يكون ضارب غير زيد
 وربطه الى زيد بمعنى هو هو فان الضارب زيد مستلزم في
 الوجود **قول** نعم في امرا جملة فان اسناد الجملة الى المبتدأ في
 نحو زيد يضرب ليس كاسناد الفعل الى الفاعل لعدم قيام

وهو الصواب في الاصطلاح

مضمون الجملة بالمبتدأ فهو مبتدأ وهو مبتدأ وبطلان ما إذا الاستناد مضمون
في الضمير **قوله** لفظ مبتدأ وهذا الجملة لا تعد لفظا واحدا وان مع
التعبير عنه بالاسم **قوله** متعلق بالابتداء المضمن في الجملة في الاستدلال
ان قصد بلفظ ضل متناه الحقيق وتلاطف معه معنى ضل امر يدل
عليه بذكر شيء من مطلقا لا كذا او مجزأ مطلقا في الاول ولا
يحتاج عدم صحة منها اذ لم يمتد مع الاستناد معنى لا يطاق بل جعل
الابتداء مستندا الى الاستناد ولان لم يدل على الابتداء بذكر
شيء من مطلقا فان الابتداء المستند الى المفعول الثاني
بالباء متناه الجمل في الجملة لغيره يقال ارفع فلان بفلان
ما يذكر اي علم عليه وفي التام الابتداء فكذلك وفي خبر
كردن وهذا لا يمتد بالباء فالمراد بالضمير متناه المفعول
ان الضمير المستند في قوله المستند راجع الى مصدره بنا وبه بما وقع
كافي قوله لفظ مبتدأ بين المير والنزاع والباء متعلق بالابتداء
المفهوم ضمنا على انها للثبوت وكون الخبر سببا لا يطاق الاستناد بناء
على انه المقصود بالزاد من الجملة وهو محط القايمة **قوله** لانه
بنفسه يتعلق بالاستناد لانه مستند يمتد بان يتعلق بالواسطة
مرفوعا بغير المفعول به عن المند فلا غاية في قطعه الى البناء بل
الراجح المستند باستناد الضمير الرابع الى الموصول **قوله** لان لا يشبه
آخ اي بحسب اللفظ وان كان المعنى مختلفا فان المذكور في تعريف
المبتدأ ليس فيه ضمير بل الجار والجرور فاجم مقاما لفظا على اي
الذي استند اليه والمذكور في تعريف الخبر فيه ضمير راجع الى الضمير
واللام الموصول اي الذي استند الى المبتدأ **قوله** وينتد بظهره اي
عنه جملته الباء بغيره لا يظهر ليراد به فائدة وهو مزاج يضرب
في يضرب ويبدو في زيد يضرب **قوله** قد بينا وجه عدم الاحتياج
اليه وهو ان المراد المرفوع الجرد ويضرب ليس مرفوعا بالمراد

قوله لكن خبره بمن باعتبار الاستناد الى المبتدأ وان ضا والمرفوع ما
لكنه ضا غير ما مع **قوله** لا الى المبتدأ اذا الضمير الواحد لا يستند الى
شيء **قوله** مع انه خبر ولذا عرّب بالرفع على خبرية **قوله** الله
الا ان يقال آخ اي لا ثم ان ضارب خبر متى تجل باجمع بل الخبر
الجموع كما في زيد قائم **قوله** لكن لما لم يكن آخ دفع للترجم الثاني
من السابق اي اذا كان الخبر هو الجموع فلم عرّب ضارب بالرفع
وانما لم يجر الجموع قابلا للاعراب لكون الجزاء اول وسط الجموع
والجزء الثاني هو آخر الجموع مشغولا بالاعراب لفاعلية **قوله**
اعرب الاعراب على الجزاء القابل للاعراب بخلاف ما اذا كان
الخبر جملة فانه لا يمكن اعرابه الا عرّب على شيء من خبرية لانها
بالحركة الاعرابية او البناءية فبالضرورة جعل الجموع في محل
الرفع مع ان فاعل الرفع في حكم المند لغيرها بالخالي عن الضمير
لعدم تغيرها في حال النظم والخطاب والنية نحرانا ضارب
وانت ضارب وزيد ضارب **قوله** اي قال المراد آخ منع لقوله
لا الى المبتدأ بمن لا نسلم ان ضارب ليس مستندا الى المبتدأ
لان المراد بالاستناد في قولنا المستند الى المبتدأ المضمون الوهم
الساكن للاقتضائ لثلاثة فيكون الاستناد الى الفاعل الذي
هو ضمير المبتدأ ومتعلق استنادا الى المبتدأ **قوله** وفيه نظر آخ
ليس المقصود من النظر ابراء النقض على التعريف بضا وبطلان
قويم الاستناد بان يقال ضارب غير مع انه ليس مستندا الى
شيء أصلا اما الى المبتدأ فظاهر لا يتقارر النسبة اليه واما الى
فاعله فلم يرد كون النسبة تامة لانه حينئذ لا يقتضي النقض
بارادة الاستناد الى المبتدأ بل هو وارد على قيد المند في التعريف
بل مقصوده تعريف الجواب الثاني بان فيه اعتراضا بان ضاربا
مستندا الى المبتدأ باعتبار الاستناد الى فاعله وذلك فاسد

اذا زاد به المبدأ في غير اصله فاجاب منع كونه غيرا لا قبله اسناده الى
 الفاعل وجعل اسناده اسنادا الى المبدأ **قوله** لان الاسناد هو
 النسبة الثابتة قبل جعل الاسناد في تعريف الفاعل بمنزلة النسبة مطلقا
 وفي تعريف كبري بمنزلة النسبة الثابتة تكلف واجاب بان الاسناد حقيقة
 في النسبة الثابتة فاجل عليه واجب ما لم يصر صا د في تعريف
 الفاعل على طرفة شبه صا د في عنه فلذا جعل على المبدأ المجازي **قوله**
 عدي اجب مدوم لدخول السلب في مفهوم **قوله** فلا يؤثر لان
 التاثير صفة ثبوتية فلا يترصف به المدي اذ لا يؤثر في الوجودي
 الذي هو لا عرابا ذا الوجودي لا يكون اثر المدي **قوله**
 او قد يرا كما في صور تاثير المبدأ **قوله** علاماته لتاثير المتكلم
 فالمرث في الوجود هو المتكلم والعوامل علاماته مفهوم منها تاسين
 بالاعراب المخصوص **قوله** يجوز ان يكون علامته بخصوصية **قوله**
 امر اعتباري اي غير موجود في الخارج **قوله** كما في القسم الثاني
 من المبدأ والظاهر ان كان في الموضوع لا يتطابق فيها **قوله** فان قيل
 تعريف المبدأ يوجد في الخبر ايضا **قوله** لان قولنا تجريد الاسم
 ليسند اليه شي او يسند اليه شيء فيتم بتقديم ذلك الاسم على الشيء
 المسند او المسند اليه حيث جعل اسناده الى شيء واسناد شيء اليه
 غاية التجريد ولذلك قال ابو علي الفارسي في دفع لزوم كون
 المدي مؤثرا ان المراد من التجريد كون المبدأ او لا الثاني
 وذلك الثاني في حد ذاته كما في الهمباب ولا يظهر تجريدا لاسم عن
 العوامل المقتضية ليسند اليه فاعلم او ليسند الخبر اليه كما في الهمباب
قوله يخرج عنه التجريد بعد فان الاسناد المدودة مجردة عن
 العوامل المقتضية لكن لا للاسناد **قوله** لطلبها على المسند فان
 التجريد للاسناد يقتضي ليسند اليه والمهند وفيه انه لو كان
 اقتضاها ولها على المسند لزمن ان يكون الجزء الثاني في القسم

الثاني

الثاني مرفوعا بالفاعل المنوي على الخبرية مع انه مرفوع بالفاعل
 الفعلي على الفاعلية ولذا قالوا انه مبتدأ لا خبر له لقيام الفاعل
 مقامه **قوله** هذا الوجه قوي في ذلك لا قصدا لكل واحد
 منها فاعلموا ومثولا يكون احدهما بدون انضمام الاخر اليه قالوا
 ولا يمنع ان يكون كل واحد منهما عاملا ومثولا لكثرة قطاين
 خبر قوله تعالى ايا ما تدعوا فلهم الاسرار الخ من حيث بان يدعو
 ويستم تدعوا بايا **قوله** وهذا قول ان آخر ان في الرضي
 قال بعضهم المبدأ الاول يرتفع باسنادا خبرا اليه كما قاله الف
 في ارتقاء الفاعل وقال بعضا فكر في المبدأ ما لا اول
 يرتفع بالضمير الثاني من الخبر اليه لا ستراطهم الضمير في خبر
 الجا مدي ايضا **قوله** فالبا متعلق بقول والخبر حال من احوالها
 وقيد الحكيمة معتبر في الحكيمة اي المبدأ من حيث انه مبتدأ ذات
 والخبر من حيث انه خبر حال من احوالها لان المبدأ في كلامه
 خبر في كلام آخر واعلم انه ذكر السيد قدس سر في مكنية
 شرح التلخيص في بحث هل ان الذات قد يراد به الحقيقة وقد
 يراد به ما قام بذاته وقد يراد به المنقول بالمعقودية ولا شك
 في عدم صحة ارادة المئين الاخيرين منها فالمراد به الخبر الاول
 فان اريد بالحقيقة الماهية فلا خفا في كون كل مبتدأ وان اريد
 به الماهية الموجودة في الخارج فبا اعتبار ان الغالب الحكم على
 الحكماء في اتخاذية **قوله** فلا يرد النقص ان كان الخبر ههنا
 ذات مشخصة لان المبدأ كذلك اذا المقصود الحكم بالتحديد
 المطلق المهور بالذات المشخصة المسماة بزيد فاقيل ان الخبر
 ههنا مؤل بمسمى بزيد فيكون ما لا نفول عن المقصود مع الكلام
قوله اجيب بان تقدم الحق فلا صفة له ليدل المذكور وان كان
 مقصودا اضالة التقديم في الفاعل لكن غرضه دليل آخر قوي

ذات

منه وهو كونه عاملا وحيثما الفعل الى الاسم كثر قوله وانما اعتبر لا من
 اللفظ وهو كونه عاملا دون الامر المنوي عن كونه ذاتا **قوله**
 ولا اعتبارا لثباته اي لا يطرأ عليه كالتسمية المنسوخة بالقبول الى
 القاري والظاهر كالتأخير **قوله** اما بطريق الاستدلال اي
 اشار بجملة ثمة الموضوع الكان المشار اليه الى الحكم السابق
 وهو ان الاصل في المبدأ التقديم باعتبار تشبيهه بالكان باعتبار
 استخراج شئ منه لا يخرج الشئ من المكان **قوله** لوجوب تأخير
 لكون تقديم الخبر متحيا لا ابتداء **قوله** اختلفوا في الخفي لم
 يجوزوا الكيفون واجازوا البصريون وما ذكر في الخبر من تخصيص
 الاختصاص موافقا لما في التمهيد وظاهر ان بقية البصر بين
 يمتون ذلك **قوله** في جواز في داره قيام زيد اي في مثال يكون
 الضمير في الخبر المتقدم واجازوا الى ما يضاف اليه المبتداء **قوله**
 وقد جاء ان يضاف الى السماع شاهدا لما جازوا الاختصاص في رجع
 بذل مهلة منقوعة وراى ساكنة وجيم **قوله** مع ان المناسب
 ان يضاف الى المناسب للظلم ان يذكر مواضع لزوم التقديم في جنب
 اصالة التقديم **قوله** فلا يلزم الانتشاء اي لم يراعى الكسبية
 بين الاصول الثلاثة قبل عدولهم لزوم التقديم قبله والاحتياط
 ان اصالة التقديم لكونها مطلقة بالمبتداء والخبر مما ايق ان
 تذكر بعد خبرها بخلاف خبرها بالمبتداء واذا كان الخبر **قوله** ولذا
 يلزم تقديم الخبر في مواضع لزوم التقديم على هذا الاصل
 المتبني على التمتين يلزم تقديم الشئ على الخبر عليه لان من جملة مواضع لزوم تقديم
 الخبر ان يكون متحيا له نحو في الدار رجل فانه مبني على ان المبتداء
 لا يكون نكرة غير مختصة **قوله** ابتداء ما هو ابتداء الحكم على التاميل
 فانه لا استفادة منه كانه مبني عليه **قوله** القول ان يضاف الى الخبر
 المستفاد من قوله انما هو الحكم على الامور المبنية بقض الفول

سطر
استفاد منه

المتبني على التمتين
عليه

باتا الحكم على الطبيعة المستفادة من الحرف بل اعم الجسوط دون الحكم عليها
 اذا كانت مستفادة من النكرة اي ان الفرق غير ظاهر لان الفرق
 بينها ليس بالاعتبار المحض في ذن السامع في الاول والثاني
 وهذا لا يؤثر في الفرق المذكور **قوله** اذا كانت مستفادة من النكرة
 ولو جازا فلا يرد ان المنكر موضوع للفردا المنتزعة كيف تستفاد
 الطبيعة منه على انه نص في المقام على ان المصدر لا يدل الا على
 الحقيقة المحضة والفرق بين معرفتها ونكرتها باعتبار الدلالة
 على الحضور وعدمها **قوله** لفظة ما زائدة اي اختلفوا في ما ان
 تليها النكرة لا فائدة الا بالامر وتأكيد التكثير فقال بعضهم باسم
 فمن قوله مثلا ما مثل اي مثل وقال بعضهم زائدة فيكون مرعا
 لان زيادة الحروف او من زيادة الاسماء وايضا زيادة
 ثبتت في نحو فادحة ووصفها لم تثبت فاجل على ما ثبت في
 موضع اول كذا في الرضى وقاية ما ههنا النوع نحو ضرب
 ضربا **قوله** لما كان الخفيض مخصصا كاشف كلام المتن
 حيث اورد من كل نوع من الخفيض مثلا لا ولو كان غرضه مجر
 التمثيل لا كفي بمثال واحد التمسك الا ان يقال ذكر امثلة
 الانواع الفاعل لوقوع **قوله** واقفا لا فاعلا شيئا من النكرة
 بالاعتقال اذ لا اشتراك فيها لفظيا ولا مقابلا لكونها موضوعا
 لفرد ما يجهل على سبيل البدل كل واحد من الافراد **قوله**
 او يرتفع فتعلم يقل ذكر لما هو الما يجب **قوله** الخفيض لغري
 اي ما يصير به النوع فردا مستحقا لا ابتداء تصير وراى التكوينية
 كالمعرفة في كون الحكم على معين **قوله** وانما الخفيض النوعي انما
 يصير به الجنس نوعا لا بعد صا د بيب صفة الايمان نوعا **قوله** الا
 ان يفرق انما بان الاول مستحق لكون الخفيض به كما ضار في ذن
 السامع على وجه يقل اشتراكه فيكون الحكم عليه مفيدا بخلاف

الفرق

مستطاع
وباللفظ ما الخ على
النكرة

مخصص
مخصص نوعي

الثاني فانه لا يخص بالتحقيق على وجه بقل الاشتراك به عند السامع
 وان كان ثابتاً للمفهوم في نفسه **قوله** اذا لم يكن اتحاداً للمثالي المذكور
 من باب التحصيل بالصفة بتأويل على ان التحصيل الموصي غير صحيح فمن
 اي باب هذا المثال حيث وقع المبتدأ فيه نكرة **قوله** اذا لم يمتد
 فرداً على ان الماكزة الموصوفة نعم على ما بين في الأصول
قوله المدونة على صيغة اسم المفعول من المذود بذكرهم فتاوت
 انطظام **قوله** ان قلت ان باب يكون التحصيل الموصوف في المثال
 المذكور بالصفة لا بالعموم فانه لو لم يمتد بالصفة وانما هو
 لا يصح الا بتدريج لعدم صحة الحكم على مطلق المبتدأ بالخبرية عن الممتد
قوله قلنا فرق ان يمتد من عدم صحة الحكم بدون لصفة
 عدم صحة الا بتدريج بدون فيها تحقيق الافتراق بينها في نفس السامع
 الارضية فضلاً لا سبباً يصح الا بتدريج لكونه معرفة دون الحكم
 لأن الارضية صفة لا تثنى والشران محقق لا يمتد من غير على الفادة
 صا دقا كان الكلام اركاذا بالصفة الحكم سمي بالصدق **قوله**
 فيكون نظير في ان يصح الا بتدريج في كل من المثالين المعوم
 ومصحح الحكم بالصفة **قوله** ان قلت فرق بينهما اي لا يتم كون المبتدأ
 مؤن فظير كل رجل كافر **قوله** انما جاء من قبل لصفة في الصحة
 للحكم والى بتدريج ان التحصيل بالصفة مصحح فيه **قوله** لصفة ان
 يفران العموم لما جاء من قبل لصفة كانت لصفة محققة اي
 شبيهة بالصحة الذي هو العموم ولا تكون لصفة للصحة فانه اذا
 كان المقتبل في الاشتراك الحاصل من لصفة مصحح كانت لصفة
 للصحة **قوله** في ان هذا التحصيل ان هذا الافتراض او رد الميم
 الرضي وانما يرد على عبارة حيث قال ان التحصيل حاصل عند الحكم
 بالعلم يكون الحد في الدار والشاوح قد من من يفرق في الاستدلال
 فادان الماكزة تخص منها عند الخاطب بالصفة بحيث لا يمكن ان يفرق

اي من هذين الامرين المعلوم المتكلم كمن امد ما في الدار كاي فيها
 فلا وجه لاي براد على عبارة الشاوح رحمه الله تعالى **قوله** وفيه ان
 هذا التحصيل في مثل رجل في الدار اي فيا وقع نكرة بعد الاستفهام
 بدون ام الدالة على حصول الخبر لا بعد ما عند المتكلم **قوله** فينبغي
 ان يمتد الا بتدريج لعدم وجود آخر من الخصائص المذكورة فلا يرد ان
 اعتبار هذا التحصيل لا يمتد من الامتناع بجواز تخصيص آخر فان كوكب
 عظيم افضل لصفة جارية مع جواز ذكرها لفضل لصفة واحدة والوجه
 ان يقال تخصيص الماكزة منها بفرعها هذا الاستفهام لانه لا يكون
 المقصود منه اعلام الحالة الذميمة لا الحكم على الماكزة ففانه قيل
 استفهام منكم هذا الحكم المجهول في فليس المقصود افاة الحكم بل
 استفهام منكم **قوله** لا في التحصيل ان يصل آه ومنها ليس كذلك لغير
 الحكم لكل فرد فلا تخصيص **قوله** فيا اذا اريد بالصفة الطبيعة ولو
 جازا **قوله** لان الطبيعة انما حاصل الاول ان الماكزة تدل على
 الطبيعة مع الموهنة ولا شك في انه لا دخل للموهنة في التفضل فيكون
 الحكم على الطبيعة فيتم على فرد واحد والى الثاني ان الحكم على فرد
 ما لكن لا بخصوص بل باعتبار اندراج تحت الجنس فيتم على فرد واحد
 الثالث ان الحكم على فرد غير معين في المقام الخطا بمتكلم
 عموم الحكم لان ارادة البعض ترجع بالامم **قوله** كما قالوا في
 لام الاستفهام فانهم قالوا لام اجنوا لان لما كان الحكم على
 الجنس من حيث التحقيق افاة العموم لان ارادة فرد دون فرد
 ترجع بالامم **قوله** بغير ان الكلام يحول على التقديم اي يمتد بريد
 الشرح رحمه الله تعالى بقوله او يستعمل ان هذا القول يستعمل في
 مقام المحض ويصح من اذاه المحض غير موجود فيه فهو محمول على التقديم
 والثاني غير ان كان في الاصل مؤخر على انه فاعلم من لم قدم المحض
 هذا على طريقة السكاكي حيث شرط في افادة تقديم المسند اليه المحض

اللام

تقدركونه مؤخر على ان فاعل من اي يد او تاكيد كما قالوا في اسر و
 النجوى الذين ظلموا واما على طرفة البتخ بعد الفاعل فتقدم المسند اليه
 على المسند لفضل بغيره من غير اعتبار التقديم والتأخير فالظاهر
 ان نحل عبارة الله على ما يشيئ ليريقين ويقال ان هذا الكلام
 منقول في مقام المحرر فيكون فاعلا في الخبر كان قيل ما اهدى ذا
 نابا لا شر لا انه لما كان شبهه بالفاعل اظهر على طرفة السكاكي
 خصا لمحرر لبيان بها **قوله** كما قالوا في ما عرفت ان اصله عرفت
 انا على انه تاكيد ثم قدم لفائدة المحرر **قوله** فلا يخلو النكرة
 بالافهام اقامت ذلك لو كان اخلاق النكرة بالافهام لا يخل
 عدم اصناف المسامح الى الحكم عليه اما لو كان لا يخل عدم لفائدة
 فالنكرة تمل قد مت واخرت **قوله** لا بالنسبة الى الكلب اذا المراد
 بالحبوب والعدوى عبارة الله مبيها لغيره كلب وهدوء واليه يشير
 قوله فيسألم فان المسامح غيرا لطلب **قوله** اما بالنسبة اليه فشر
 لانه لا ينجح الا عند التاذي كما هو المتاد واما ما قبله ان ينجح عند
 يحيى جيب له لما رآه غيرا مني فخلا فاعل انا الواقع فلفظه به
 واظهارا لجهة **قوله** فيجوز منبذ ان يكون آه ابي اذا قدر الصفة
 يجوز ان يقال ان النكرة تخص بالصفة المقدرة من غير اعتبار
 كونه فاعلا في الخبر محمول على التقديم والتأخير سواء قلنا بالمحصر
 فيكون موافقا لما قاله القوم من ان مشاءنا امر ذاتا نابا لا
 شر نيا على ما قيل ان التخصيص بالصفة يفيد نفى الحكم عما عداها اوله
قوله فلا حاجة الى التدبر لو حمل التدبر في عبارة الله على الفرض
 والو بمنا ويشمل التدبرين هذا لصفة وكون التوبن للظلم **قوله**
 قائم ان قد سبق في كلام المحرر ان القسم الاول من المتبادر يجوز
 ان يكون صفة فصيل ذكر رجل يجوز ان يكون قائم مبتدا قال
 المصنف رحمه الله تعالى في شرح المنظومة ان المقدم اذا كان ظرفا

تنب للنسبة بخلاف قائم رجل فانه لا يتبين الخبرية عند قولك قائم
 بجواز ان يقول القائل قائم في الدار فيكون مبتدا **قوله**
 التخصيص ان اي تخصيص كون الخبر مصححا بالظرف لانه فاعل هو كسبر
 الاستعمال ان بان ينع في **قوله** فانه لا يجري ان ينع وان وقوع
 النكرة مبتدا في الدعا شائع نحو ويلى لك ورج لك وفيه
 لك وهذا الوجه لا يجري فيها **قوله** لان الويل هو الهلاك ولا
 يمكن ان يكون هلاك شخص لاخر **قوله** لعدم الفائدة في هذا
 الدعاء لان هلاكه يكون له البتة **قوله** الهلاك لك فلا يكون
 فيه نسبة الى المتكلم **قوله** والقول بان المراد بالويل ان اجب
 القول في تصحيح النسبة الى المتكلم في ويل لك **قوله** اطلاقا
 دعاء الله غاية مرتبة على ويل لك متأخر عنه في الخارج متقدم
 عليه في لذهن فيصح ان يقال انه اخلاق لا سلم لبيب على السبب
 وبالحكم فذلك اختلف التبع منها في بعضها بتقديم السبب باليم
 على السبب وفي بعضها بالحكم **قوله** تنكير سلام له غاية اصله ان
 هو في الرفع على ذلك الخبر وقد كان حين كونه مصدر منصوبا
 بتخصيصا بان ضار من فاعل الفعل المقدر هو في الرفع ايضا
 يخص فنبه اليه ولو نفي من يان في باب سلام عليك امي كل مصدر
 نكرة وقع مبتدا في مقام الدعاء وانما قال فالاول اذ يمكن ان
 يقال ان ذكر المتكلم في عبارة المشاء بطريق التثنية والمراد
 نسبة الى فاعل الفعل المقدر لانه المقصود **قوله** وانما افر الجار
 والجود راد ينع كان الظاهر تقديم الخبر لكونه ظرفا لهذا خبره
 كقولك في الدار رجل **قوله** لتقديم الاثم فانه لدلالة على معنى
 السلام اثم من عليك وقد يكون احدى جزئي الجملة اتم من
 آخر وان كان كل منها ركنا **قوله** اذ لو قدم آه اي لو ذكر
 عليك قبل ذكر سلام لربما يذهب الوهم الى التثنية فيظن ان المراد

المنفرد

عليك اللعة ولذا اتخذ أبو تمام وترك الألفاء على ما يحل لها
ابتداء الفبيضة وقال على مثلها من أربع وملاعب فصار ضم شخص
كان لها مثل فقال لعة الله واللا بكة والنا من ابعين **قوله**
لا يجوز ان يكون آخ اي لا يجوز ان يكون سلام بمعنى التسليم الذي
هو مصدر سلك **قوله** لا فسلت آخ في شرح الرضي المشافهة وقد
يجوز القول للدعاء على المفعول باصل الفعل نحو جديته وعقدته
اي قلت له جدي عاك وعقراك والدعاء له نحو سفينه اي قلت
له سفيناك **قوله** فاذا ن يكون آخ اي اذا كان معنى سلام سلام
عليك فهذا اعتبارا في اعتبار الفاعل واعتبار الخبر منه يكون معناه
قولي سلام عليك عليك وان هذا التكرار عليك من غير فائدة
قوله بل بمعنى آخ عطف على قوله بمعنى مصدر سلت اي سلام بمعنى
التسليم الذي هو مصدر سلك الله بمعنى جعلك الله سالما **قوله**
بل بالفتاوى اي ذاته تعالى المعبر عنه بلفظ الجلالة **قوله** مرد على
امثاله وهو كونه مصدر سلك الله ان يكون عليك مستدركا
لا سيقا سلام مفعول الذي هو كذا في الخطاب **قوله** زيد لفظ
عليك ليصير جملة اسمية ممدولة عن الفعلية فيفيدا لدوام الثبوت
قوله وسلام عليك بيان او بدل آخ ان كان القول بمعنى
القول فهو بدل او بيان وان كان بمعنى المصدر فهو مفعول **قوله**
وهذا المعنى متفق من غير لزوم تكرار عليك لكون الاول خبرا
عن القول والثاني خبرا عنه **قوله** فيه تكرر الخطاب بمعنى وان
اندرج بالذكر تكرر عليك لكون فيه تكرر الخطاب **قوله** الخطاب
الثاني آخ فلا صتان الخطاب الاول عام والثاني مخصوص
بالخطاب لمين فلا تكرر في الخطاب ايضا **قوله** غير مراد لان
المفعول الدخا بالسلامة على الخطاب لا الاعتبار بان قولي
سلام عليك كاي عليك **قوله** لكن يمكن آخ اي فلا ترتيب بلزوم

التكرار

التكرار كاي آخ **قوله** لزوم اخذ آخ حيث قدر سلام عليك بقولي سلام
عليك عليك **قوله** فبدور لعة قف كل واحد من المفسر والمفسر على آخر
قوله وهو في المفسر يحتاج الى التفسير بناء على كون المبتدأ نكرة
مختصة بالهيئة الى التكلم **قوله** وهكذا يحتاج كل مفسر الى تفسير فيفسل
اي يلزم تفسيره ومفسر غير متناهية **قوله** بان معنى سلت آخ يعف
يقيرا المبتدأ في التفسير معرفة فلا دور ولا تسلسل **قوله** وبان
سلت آخ اي اجيب بان سلت آخ اي لان ان سلت المقد رقلت
سلام عليك بل معناه قلت سلكك الله اي بمعنى جعلك سالما فلا دور
ولا تسلسل ولا يحق ان ال اول تا غيرا لاجابا لسا بقوله كونه
بنينا على تسليم ان سلت بمعنى قلت سلام عليك **قوله** ان السلام
الما هو آخ يعف ان سلام عليك بمعنى مصدر سلت بمعنى قلت
سلام عليك لكن السلام الما هو ذ في التفسير مصدر سلت بمعنى
سلك الله فلا دور ولا يحق ما في هذا الجواب وقطوب المرافة
قوله مصدر سلت آخ في الصحاح سبحانه الله معناه تنزيه الله
فصب على المصدر كان قبل براء الله من السوء براءة **قوله** والفعل على
الحدوث لدلالة على الزمان المقتضى حدوث ما يقارن **قوله**
في التفسير ناسل لان اذا كان سلام مصدر سلت بمعنى قلت سلام
عليك يكون التقدير قولي سلام عليك عليك فلا من تقدير من قبل
واجواب ان بيان كاحاصل المعنى لا تقدير العظم فان معنى قولي
سلام عليك عليك ان هذا الدعاء من قبل عليك **قوله** بالنسبة
اي نسبة الخبر الى المبتدأ **قوله** وهل من مزيد فان من زايدة ومزيد
مصدر والتقدير هل زيادة في يوم علينا ويوم لنا آخرة
ويوم هناء ويوم شرف **قوله** تكلف بان يقال في الة قول النون
التعظيم او يقدر الضمة بدلالة سياق الآية اي وجوه من الوجوه
الحاضرة في الموقف وفي الثاني بان مزيد ليس بمصدر بل اسم

معنى

صان الله في نعمه العبد

بالله أو بخود بل منهم مجيبا لوجوده وأما هذا لأن الأيام يناسب
الكل والقيام ويؤيد شئبه وبه تخلف الرجلان وفهم الرجال وكون
اللام فيه ما يندفع قبل على الأولين لقوله المصوم وغيره وعلى الله
لما بقية له ودراسة الرعية بأنه لا يجوز ذبحه بدمه بل مع أن الرجل
مطابق لكل فرد وليس في الرجل من قبل وضع الظاهر موضع المضمر
على ما فهم كيف قد صرح الشاعر في التخصيص بأن من وضع المضمر
موضع المظهر فلهذا فهم رجلا مكان فهم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام هو لا ظاهرا دون الظاهر لعدم تقدم ذكر المند
إليه وعدم قرينة تدل عليه **قوله** بما زيا سا في الخبر وغيره كقوله
تعالى الحاقة ما الحاقة أي ما هي **قوله** عند الوضوء يجوز طفا
أي في السمر وغيره وبلفظ الأول غير والوتم شأن **قوله**
لا حاجة إلى الظاهر أي بزمانه إنما يحتاج إلى الظاهر لغيره
ببعضه شتما القايضة التي يكون محلها المبدأ وإذا كان الخبر
تفصيلا للمبدأ فالله تعالى محل القايضة التي تفعلها من غير حاجة
إلى المرباط **قوله** عينا للمبدأ أي من **قوله** وهو صفة آية مجموع
الجار والجر ووصفة بقدر مقدما على الخبر كيلا يلزم الفصل
بين الموصوف والصفة باللام **قوله** مرفقا باللام أي لا
المهد الذي لو لم في الخبر كالنكرة **قوله** ولقد أمر على اللين
يسبى آخره فثبت **قوله** لا يفتقر فان يسبى صفة اللين وليس لها لا
لعدم افتاد المفعول وهو القدر في الخبر والمضمر استمر من
المرور على ليم حاله وصفة السبى فثبت **قوله** وما فرضت لم يتم
قلت أنه لا يفصل بين بل غيري وكلمة ثم التي هي الملاحظة قد لحقت
النار في عطف الجمل **قوله** والظاهر فيه الخبر أي لبر الكركبات
ببين كائنه **قوله** إذا كان ظل فا أي إذا كان الحال ظرفا
والظاهر ظل **قوله** وسأعي في غير ذلك إنما في الجار فصح

٢٣٣
قوله تعالى ولئن صبر وغفران ذلك لمن حزم الأمور أي أن ذلك من
وأما في المصوب فينظر كونه منصوبا بفعل لفظا أو بصفة خلا فخر زيد
أنا صا رب ولا ينقص مع كونه ساعا بالشر فلا للكافرين كذا
في الرعية **قوله** لا في المضمر المرفوع كونه عن **قوله** الكركبات عند
أي لما كان ما في الحاشية غير واق بنفسها لكرينها الحس فلو سبق
بالرأد وسكون اللين المهلة واللفظ على هذا هو البصير على
ما في الصحاح فقلنا من الخليل **قوله** والمدحهم اليهم وتثديدا لذل
المهلة بكل مع في الن والين رطلان والطلان اثني عشر أوقية
والأوقية أربعون درهما كذا في القاسر **قوله** قالوا ان ظرف
الزمان أي في شرح اللفظة للشيخ السيوطي رحمه الله تعالى
لا يجوز إلا في ظرف الزمان عن اسم عين فلا يقال زيد
اليوم لعدم القايضة هذا هو المشهور وأجازة قوم أن كان
فيه معنى لشرط نحو الرطب إذا جازا آخر وأجازة بعض المتأخرين
بشرط القايضة وعليه ١١ ما ك وضبطه بأن يسا به اسم
العين اسم المخر في الحدود وقادون وقت نحو البسطة
الهلالي والرطب شهر عيسى أو يضاف إليه اسم مخر عام
نحو كل يوم قرب أي لبس أو يعم الزمان خاص نحو نحن
في شهر كذا أو مستول به عن خاص نحو في أي لفضول نحن
ويجوز ألاخبار عن اسم المخر مطلقا سواء وقع في جميع نحو
هلم وفضا لم نلا فون شهرا أو أكثر نحو أخرج أشهر ملومات
أو بعض نحو الرحا في يوم الجمعة انتهى وفي شرح التسهيل
مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلاخبار بظرف الزمان عن الجملة
سواء نصيا وجهري من غير تفصيل وتأويل وما ورد من ذلك
على هذا في مضائق في اللباب ظل في الزمان لا يكون خبرا
إلا عن حدث غير مستمر أي لا يكون خبرا عن اسم عين وعن

يقع يوم

حدث مستر فلا يجوز زيد يوم الجمعة ولا يجوز طلوع الشمس يوم الجمعة
 تقدم القابض وذلك لان زيدا لا ينقطع يوما لان زيدا يسود
 الجمعة هو الذي كان يوم السبت وكذا طلوع الشمس حاصل على
 الاستمرار لا يخص بيوم دون يوم انتهى فسلم ان ما نقله الحسن من
 الخلاق الحكم المذهب المشهور والتفصيل الذي ذكره الساجد الرضي
 موافقا لان ما كان مذهبهم واعتراض الحسن على المشهور مما قيل ومن
 الجائز ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلته
 بان الاخبار عن الجمعة بالزمان غير مفيد لعدم اختصاص الزمان
 بجمعة دون جمعة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا
 الزمان الحزيف مفيد لا يعرف ان الزمان مجدي في الحزيف ولا
 يخفى ان الزمان الحزيف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض
 على ما نقل على ما قلنا ليس بيقين **قوله** لا يقع لها ربا آج اي لا
 يقع خبرا ولا صفة ولا صلة ولا حالا **قوله** لان العين آج وذلك
 لان الزمان باعتبار تجدده ظرف للاموال المتجددة **قوله**
 وفيه ان الظرف مطلقا سواء كان زمانا او مكانا متعلقا بالمتن
 ظرف له والحصول معنى فالظرف مطلقا لا يقع لها ربا على اسم
 العين فلا وجه للتخصيص بالزمان **قوله** وان العين آج فيكون اسم
 العين لا يتعلق بالزمان باعتبار ذاته بل باعتبار حدوثه
 ومقارنته اياه وهذا التعلق حاصل له اسم العين ايضه فلا وجه
 لتخصيص اسم العين بان لا يقع ظرفا للزمان كما ربا عليه **قوله** قيل
 مراد القائل ان اسم العين لا يتعلق بحدوثه بالزمان المخصوص
 حتى يفيد الاخبار به كحصوله في جميع اوقات **قلت** فلا يكون
 الدليل متبنا للحكم المطلق لعدم جريان قوله في التجدد وجران
 في الماضي **قوله** لان الزمنية الجزئية اي الميضية هذا
 الوجه لانه على عدم جواز جريان ظرف الزمان على اسم

عصم

ثم

العين

المعنا بضم لا في الموقوفات متاملة للمعان ايضه والقول بان مقصوده
 بيان وجه تخصيص ظرف الزمان بذلك الحكم واما ذكر اسم العين
 فلا يدل ان اختلاف حكم ظرف الزمان والمكان انما يجري فيه لعدم
 المكان له اسم المعنى وليس للاختلاف من اسم المعنى بعيدا عنهم صرحوا
 بان ظرف الزمان يقع لها ربا على اسم المعنى **قوله** منها اسما وذلك
 ان ظرف الزمان ليس متناه المقارنته بينها في الحدود **قوله**
 بعضها ايضا اي بعض الموقوفات بالزمنية الجزئية **قوله** لا يمتنع ان
 ظرف المكان على الحقيقة وهو شتم اياه **قوله** خلاف ذلك فبين
 في شرح المسهل منع الكوفون الرتب والجر في مستند صون
 اللفظ عما يرمي بالقبض فيما يقصد به الاستغراق وفي الرضي خلافا
 للكوفين لان عدمه يوجب التقييد فلا يجوز صمت في يوم الجمعة وهذا
 مشربا ان الخلاف في الجرح **قوله** وان لم يستغرق اي لم يستغرق
 ذلك المعنى مع الزمنية او اكثر بل وقع الفعل له في اكثر الزمان
قوله قاله غالب نصا ومن سوا كان الزمان متوقفا او متكررا
 نحو الخروج يومنا او في يوم والسيد يوم الجمعة او في يوم الجمعة
 وربما وقع **قوله** بالا تفاق بين البصريين والكوفيين **قوله** واما
 قول قتال الج اشهر سالوات ميت لم يستغرق افعال الج جميع
 الزمنية الا شها ثلاثا عن سوال وذا الفضة وعمر ذي الحجة
 ولا اكثر **قوله** مستغربة جميع الشهر وليس تلك الا شهر خلافا
 سويضا لاج **قوله** فان كان غير متصرف وهو لما لم يستعمل
 الا منهويا بتقدير في او جردا عن والمنصرف ما لا يلزم انصافه
 بمن في او اجزائه من كذا في الرضي **قوله** فلا كلام آج ببل
 يجب نصيبا عما نخر زيد عنده الا اذا كان خبرا عن المكان
 نحو دارك خلفك ومنزل امامك فانهم جوزوا موضعه في المسألة فله
 اي مكانه آج بعض ان باق على الظرفية والاضاف محذوف

اما من المبتدأ او من الخبر وهذا عند البصريين وعند الكوفيين بمعنى اسم
 الفاعل على وجه رقة وليس بظرف **قوله** فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك
 وذا ربي امامك وذلك لا قاله اصل في الخبر الكبير ومع ذلك
 فرح المعرفة لا يختص بالشر **قوله** متصرفا اعتبارا عن غير المتصرف
 فخرصة معينا خبر مجيئك فخرصة فانه يلزم الرفع على الظرف **قوله**
 موقفا محذورا الموقفة المعلن واعتز به من الهم والحدود ما
 ضرب له حد واعتز به عما اذا كان غير محذورا اي محضا فانه
 لا يجوز الرفع ولا الرفع نحو بد دارك وبنائك الا قياس
 زيد جيتك ولا يقاس عليه زيد يد يدك ولا نحو كذا في شرح التبيين
قوله سري على وزن هدي مصدر سري سري **قوله** واما انصباب
 نحو ذاري آج اجماعا انصباب فرسخين وميلا ويوما وليلة مع كونها
 محذورا اجزاها عن اسم المعلن لزيادة تقدير المسافة ويجوز
 وضرا وخلفه على الجراي ذات مسافة فرسخين خلف دارك
 او هاهنا **قوله** فالفرسخان مسدان يعنيان التميز في الاصل
 فاعل اذا جملة متديا كما ان الماء فاعل استلوا اذا جعلته
 متديا **قوله** وقبل آج قال المبردا انه حال عن الضيف في الظرف
 اي ذات مسافة فرسخين **قوله** لم يقع فيه التقدير آج لان الظرف
 مذكور لا مقدّر **قوله** وذكر الباء في الجمل لانه الجمل مقدّر لا يقدّر
 بها **قوله** من حيث انه جملة فيكون التميز لمتعلقنا انصب عنه
قوله او من حيث انه جملة فالتميز الى انصب عنه **قوله** اي مفر وض
 آج اي كونه جملة باعتبار نيانه عن الجملة **قوله** ساك الظرف
 مفر وض يلفظ الجمل والفرض راجع الى وصفا لا لضاف بالجملة
 باعتبار فرض الجملة ولا يخفى تكلف **قوله** ساك الحاق الجزئي بالكل
 يعني ان الظرف فرد من افراد الجملة لا الحاق الجزء بالكل اذ
 دكفي الجملة السند اليه والسند فقط **قوله** واحسن لتجهاق آج لا يخفى

الخبرية

وكما لا سواه **قوله** غالبا ولذا اشهد منهم ان الظرف المستقر ما يكون
 عاملا محذورا فاسم الافعال العامة والتحقق لما حذوا عاملا وسفر
 مكان عاملا **قوله** فنادينا ساكننا فيموتك لا حاصله ولا بنا فاعل
 من الافعال الخاصة فلهذا بنا زاعلها **قوله** فافق الفاعل على
 ذلك ذكر في شرح التبيين قال بعض المتأخرين في الظرف والجار
 والمجرور اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب اذهبها عنها من قبيل
 المفردات فيكون الماعل فيها اسم فاعل والثاني انها
 من قبيل الجمل فيكون الماعل فيها فلا نحو كان واستقر وهذا
 اختارا لبصريين والثالث ان يجوز ان يكونا من قبيل المفردات
 وان يكونا من قبيل الجمل وهو اتميا وهو المتأخرين الرابع
 انها قسم براسه واليه ذهب ابن السراج **قوله** ولا حاجة
 الى اعتبار امرأه لان ذات زيد مظهر للدار من غير
 اعتبار امرأه فاعل الظرف يكون ظل فالأمر من موزيد
 من قياسه او محمول فلا بد له من تقديره ليس بقوله **قوله** الا
 بالتاويل بان يقال معنى زيد مظهر في الدار زيد موصوف
 بالحصول في الدار **قوله** والقياس على نحو آج فان المتعلق صفيا
 ظل بالافتقار لان الصلة لا تكون الا جملة وكذا المبتدأ
 المكرة المصدرة بكل اذا دخل الفاعل في خبره لا تكون صفية
 الا جملة **قوله** المتبادر الى الذوق آج المتبادر محل تردد فاق
 المتبادر من الظرف الواقع خبرا معنى المفرد لانه اسهل ارتباطا
 بالمبتدأ **قوله** لا يخفى آج بغير ان عدم افادة الظرف في الواقع
 خبرا للزمان وعدم افادته تقوى الحكم بقوى عدم كون
 متعلقه الفعل لا فادة الزمان بسبب لصيغة ولا فادة التقوي
 باعتبار تكرار الاسناد والحاصل من اسناده الى الضيف المستر
 الرابع الى المبتدأ ولا يخفى ان هذا بقوى عدم تحمل الظرف

من المبتدأ
 من الخبرية

مطلقا
 الواقع خبرا

مطلوبه لطيف

أمرنا من الله على تغييره
السبح بالشفقة

للغير ولا أفاد القوي **قوله** الكلام المحنة أي الجواب والندب
والحرمة والكراهة ولا باحة لا تكون في الشرع باعتبار لزوم الفصل
ولذلك أورد جان أحدها أو ضا وبها تكون في آخره بالاعتبارات
الرافعة عن اصحاب تلك العلوم إلا أنهم يبدون عن الحرمة
بالاستناب ومما للندب بالاولوية ومما الكراهة بالاضف ومما لا باحة
ببها ذا الأمرين **قوله** اشتال الدال على المدلول بقرينة الابدال فقد
ولما له مدرا الكلام معنى **قوله** مخ غلام من جوارل فان استغلام
المضاف اليه يسري الى المضاف ولذا يكتب التعريف منه قال ضايف
الكشاف في منقباته في تفسير قوله تعالى وما علمتم من الجوارح ان
تقدبر المضاف لا يبدل كون شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل
لمعنا الشرط في حكم المضاف اليه تقول فلان من قريبا ضرب كما
من قريبا ضرب **قوله** مساحه اجزاء لصفة الدال على المدلول
قوله ولا ينبوع ففهم اي ولو كان الشرط ينبوع ففهم كاف المشان
المذكور فان تقديم المتبادر فيه واجب لقضية شرط باعتبار
سمايته للشرط في البنية لما بعد **قوله** وبالجته ما يفرض الكلام
أي **قوله** قبل هذا الدليل لا يجري في ضمير لسان ولا لا يستدأ
قوله ضمير الغيران بجدته في الكلام من ضايف على اصله ولا شك
ان ضمير لسان بجدته فيما بعد كونه مفضل له ولا لا المتبادر بجدته
منها لما يكيد فيها بعد **قوله** انه المختار اي كون من مبتدا وكون خبر
قوله بالمثل المتفق عليه اي على كون من فيه مبتدا وما بعد
خبر **قوله** مخ من جاءك فان الجملة الفعلية لعدم صلاحيتها للإيراد
فهم كون من مبتدا **قوله** بل غير يسير على ما صرح به في الرضي
ومن قال لم يقل وذهب غير يسير لكونه بدخل فيه تاجه لم يأت
بشيء لان الكلام في اصحاب المذهب دون التابعين **قوله**
لان من زيد منها اخبار أي الذات الشخصية بهذا الوصف

لان من سأل عن المراض الشخصية لذو الجاهل فاذ قيل من جبريل يجاب
بأن يفيد قبحه وشخصه من ملك كذا وكذا **قوله** والمقدمة الاولى اي
ان من زيد منها اخبار أي المختار من غير مسلم لصحة الاخبار بالكنف
والاكتفاء في الجواب عن قوله من زيد بان يقال هو ابو عمرو
او بطله مع عدم كونها او ضا فالانها من قضاة العلم والجواب
انه انما يجاب في السؤال عنه بالاكفاء والكنف لانها في منال ذات
المعينة المستأجرة لهذا الاسم على ما ذكره الفاضل الكاشي في شرح
المفتاح من انه انما يجاب بزيد مثلا لان من زيد هو البسوة
الموصف بصفات معينة **قوله** وكذا الثانية اي الوصف متعين
للجبرية ايضا لان لما كان المراد به الذات المعينة الموصوفة بهذا
الوصف يصح الاخبار عنه بزيد سواء اراد بزيد الذات ويحكم
بالاختار بينهما او بالاول بما يسهل بزيد والجواب ان المراد الوصف
متعين للجبرية في جواب السؤال عن لما مر من انها للسؤال اعني
المعارض الشخص وتاويل الموصوف بالذات والذات بالوصف
بمعنى **قوله** ونظرة الالهام اي نظرة الالهام في هذه السميات
على المتكلم لا يوجب لا تنكيرا سنا بها وانما نشاء من قبل هل
المتكلم لا يستفهم لان من منها لوضع **قوله** ولا يخفى ضعفه لان كلمة
من وال على واحد منهم من ذوي العلم صالح لكل واحد منها على
سبيل البدل كرجل وكون كل واحد من السميات التي هي
مدلولها معرفة لا يقتضي كونها معرفة **قوله** الظاهر ان في
اسأله الى ان كونها معرفة اي مدلولها للسامع لا ينافي كون
الكلام المركب منها مفيدا لجواز كون النسبة بينها جبرية بحيث يجوز
السامع كونها متقددين في الخارج فيكون مفيدا للسامع الحكم
باعتقادها في الخارج **قوله** يكون وصفا اي امرها بما لا يحد
قوله بصلها خبرا مثلا اذا عرف السامع ذبا بعينه وعلم انه كان

من شأنه ان يظن ان ذلك لا يضاف زيد بان المطلق المهر وازدت
ان تعرف ذلك قلت زيدا المطلق وان كان طالبا لتعين ذلك المطلق
ويقول من المطلق قلت المطلق زيد ولا يصح زيدا المطلق **قوله** ومنه
لما جاء له في القائلين لما جاء له لما جاء له في القائلين لما جاء له في القائلين
آخرون وادى الجزاء سائرته ايديهم في قائله في صفة القائل والمقصود بنبه
مداد قلم المدوح بالسم في حق الاعداء وبالصل في حق الاء والياء والخبر
مقدم لعدم الالتباس لوجود القرينة الاء في الصل والخبر ما يجتنب
ويؤخذ طريقا اشارت اليه في حقه واخذته والفاسل من يأخذ الصل
من بيتا لعل وصفه بالعلب والظافة اذ لم تنسب اليه يد من اقتناه
كذا في شرح الفاضل الشريف **قوله** وفيه ان هذا الوم لا يجوز ان يخل
بما حرم الفاضل الهندي وهو قصر النساء ويكونها شاة وبين في رتبة
التخصيص فلا يرد عليه ما ذكره الهندي ولعل مسألة النساء في التخصيص
مختلف فيها ففي شرح التسهيل للفاضل البصري المتبعا لمتاواة في اصل
التخصيص له في قدر كاختار السامع وفي البابا ولا تاتسار بين
نحو افضل منك افضل من فانها مخصوصان بنوع واحد من التخصيص
وهذا التخصيص بالمعول **قوله** لفظا في القليل المطلوب في المقام **قوله**
فيه ان الخبر لا يكون ضادا لاي المراد بالفضل الفاعل الاء في صلاحي
وصف قوله ان يكون مستندا اليه في خبره فيرد ان الخبر لا يكون ضادا
من قابل جملة وليس الفاعل منها بالمترا لفظي لانه يحتاج الى التأويل
يكون مدلول الخبر ضادا ويتقضى بطل اقام زيد فان الخبر فضل
للمبتدأ بهذا المعنى عدم وجوب تقديم المبتدأ على الخبر **قوله** بان
المراد من موزع والخبر وان كان جملة في الحقيقة فضل موزع لا يستند
القاعل وكونه امر متروكا **قوله** وفيه ان لا حاجة الى لفظه لا حتى اذا
كان المراد الفاعل موزع في خبره فانه امر موزع عن الفضل فلا حاجة
الى لفظه لانه مع ان المضمرة في شرحه بانها اعتراضة **قوله** ذلك

ذلك المبتدأ مستلذا في قوله اذا كان المبتدأ مستلذا على
لم صدر الكلام **قوله** لوجوب تقديم المبتدأ لانه ان قدم الخبر مع الاء
انفكها عن كائنا في تقديم الفاعل وتاخير وان قدم بدون الاء
بدلتم قصرا الحكم قبل تمامه **قوله** لذكر الاء في وجوب تقديم الفاعل
وتأخير **قوله** من لا يقل ان يقرأ في بعضهم ذهب الى جواز تأخير
المبتدأ ان كان الضمير بارز في حق قيل ان قوله فاعل ثم يعم
ومثقا كثيرا منهم وقوله فاعل واستروا الخبر والذين ظلموا ان
كثيرا والذين يبتدئون مقدم الخبرين ولم يلقوا الى الالتباس بالبدل
والفاعل لانه مندفع بادق تأمل وهو لزوم عود الضمير قبل
ذكر المجمع على تقديم البدل ولزوم خلافا لاصل على تقدير
الفاعل لانه الاصل ان يكون الالف والواو ضميرين لا مجرد
علامتين **قوله** نحو قوله زيد راكبا اي على ما فان الجار والمجرور
متعلقان براكب متضمن لغير الاء مستفهام وايضا تقديم على المبتدأ دون
تقديم الخبر **قوله** لم يخصص في الاء مستفهام سواء كان الخبر جملة الاء مستفهام
نحو ان زيد او مضافا اليها نحو غلام من زيد **قوله** وانما
جواز ان ياتي الاء في الموصول في صفة كجملة **قوله** واحد **قوله**
لا تؤثر في صفة معنى فلم يخل صدارة جزمه صفة **قوله** بسبب
الجر اي حرف الجر لكون الفاعل قاصدا عن الوصول الى المجرور
قوله ليس له في الظرف المستقر فان الظرف الملقى يجوز تقديمه
على عامل الخبر فلا يجب تقديم الخبر نحو على الله عجب متوكل
قوله بان يتوسط **قوله** بان يقال زيد على الترتيب **قوله**
لعدم طرده في مثل غلام رجل ماله فان تقديم الخبر منها واجب
لكون المبتدأ محتملا لضمير راجع الى متعلق الخبر ورجل لكونه مضافا
اليه مع انه ليس متعلقا ورجل فاعل متعلق بالمعول بالفاعل بناء على ان
الفاعل في المضاف اليه هو حرف الجر المقدرا ما على راجع قال

ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فطرده ظاهر **قوله** اذا اجتمعت مبتدأ
 بان نصيب فرية على كونه مبتدأ والاول فلام رجل متعين لا مبتدأ لانهما
 متساويان في النقص لا لاضافة **قوله** بشرط ان لا يكون ان بعد
 اما قيل اذا لم يكن ان فيما يتعلق موقفا للمبتدأ لئلا يحل محله له انك
 خارج وخرجت فاذا اذا لم يسمع لما صدر **قوله** لصدارتها اي صدارته ان
 فلا يجوز تقديم ما في خبره عليه **قوله** لا فها موصولة اي حرف موصولة
 لانها لا تتم جزئيا من الكلام الا بصحتها اعراضا بحلة التي بعدها **قوله**
 لانها جملة تامة اي ان المكونة من اسمها وخبرها جملة تامة
 غير موصولة بمفعول والمبتدأ يتعين ان يكون مفردا لفظيا او تابعا
قوله يجوز ان اي لا يرفع بحرف المبتدأ بعد خبره ان التبع اذا ربما
 يظن انه خبر لان المكونة او يظن في الظرف فظن خبره **قوله**
 وجوز ان اي يجوز على المخاطب على سبيل المثال ان التبع بناء على ان
 صدرا الكلام موقوف ان المكونة لا المفتوحة **قوله** لتقدير اخرج
 التحقيق لان التحقيق لا يتفك عن قدا ضلوكا بجي بناء على ان المبتدأ
 اذا دخلت قد على المضارع والقليل بالنسبة الى ما وقع مقدم
 التعداد وان كان التعداد في نفس الامر تحقيقا اي مجرد التحقيق نظر
 الى كثرة مواقع التعداد في نفسها كما في قوله تعالى قد نرى قلب
 وجهك في المشاهدة **قوله** اما غير واجب بان يصح فصل كل واحد منها
 خبر للمبتدأ بدون الاخر **قوله** او واما ان لا يرفع لا خبر
 من ضمير التثنية بما لا يرفع من ضميرها **قوله** وفي يجب الحذف
 لان ترك الحذف يوجب كون كل واحد خبرا براسه **قوله** وتوحيده
 وفي لما يرد من ان الحذف يقتضيه كونه الموقوف بالمطوف عليه
 فيما يصح وينبغي ان لا نظر الى ما قبله فالجواب فيعيد شره بما هل
 بما له في كون كل واحد خبر لما قبله وهو فاسدا في توجيه الحذف
 ان يبقيا الحذف لما بقا على الحمل ثم يجعل الجمع خبرا عن المبتدأ
 بتفسيره

خبره

قوله التحقيق والقليل

سلك

على ارادة التفضيل بين خبري المبتدأ وقد رجع الخبرين عليها بان يكون احد
 الخبرين لاحدهما ولا آخره **قوله** اعتادا على فهم السامع ببيان
 السامع يفهم ان الخبرين متضادان فلا يمكن الاقتران بينهما
 الا بالاعتبار بالتعدد والتفضيل بين اجزاء المبتدأ **قوله** وليس
 في المطرف اي وآله لكان كل واحد منها مرتبطا براسه **قوله**
 لان المبتدأ اي ما مفكوك تقديرا اذا لا اتصال بين الخبرين
 اللذين هما مرجع المبتدأ بخلاف ما اذا لم يكن المبتدأ مفكوكا
 تقديرا بان يكون بين الخبرين اتصال كما في قوله لا يأتى هذا
 اسود وايض فان في كل من الخبرين ضميرا واحدا الى المبتدأ لانه
 اذا تجاوزا رها في الضمير اليه باعتبار امر خارج عنه متعلق به كما
 في قوله زيد صنع الفلام فبا اعتبار اجزائه المتصلة بطريق الاولى
 كما يقال النار في اصغاري قسروا **قوله** تفصيل **قوله** جاز ان يكون
 قوله اي بان يراد من غير تعدد الخبر عنه حقيقة **قوله** ويؤيد
 اي فانه لو كان مثل ما يلزم وجا هل داخلا في صورة التعداد
 لم يصح الحكم باستعمال الخبر المتعدد مطلقا بالوجهين اذا استعمله
 باللفظ واجب وانما قال يؤيد اذ يمكن ان يقال مراده بقوله
 يستعمل على وجهين اعم من جواز الوجهين او تعيين احداهما
 لان المقصود اي مقصود التكلم بقوله هذا خبرا من ابيات
 الكيفية المتوسطة بين الطعنين في جميع اجزائه لان الطعن اظهر
 المدرك فيه لا ابيات كل واحد من الطعنين ويستفاد من ابيات
 الطعنين ثبوت الكيفية المتوسطة بطريق اللزوم بناء على ان
 الطعنين استرجعا وضمما في جميع اجزاء فانكسرها على بالآخر
 وحصلت الكيفية المتوسطة **قوله** ضلي هذا القول اي على القول
 بكون المقصود بابيات الطعنين **قوله** وعلى ما قلنا من ان المقصود
 ابيات الكيفية المتوسطة **قوله** قلنا جاز ان اي غير انما يلزم الضمير

قوله مثل هذا جامع نافع على أن يكون النافع اتباع الجائع وأما على
مع زعم بعضهم من أن الفرج المفضل هو من قبل تعدد الخبر لفظا وسف
مثل زيد غلاما وغلاما قبل مجوز فيه لا مان من غيرا ولو به **قوله** أنه
من باب التأكيد حقيقة قال الشارح الرضي التأكيد اللفظي على
جزئين لا نكاحا ما أن تعيدا للفظ الأول بعينه نحو جاء في زيد زيد
أو نفعه بموازنة مع اتفاقهما في الحرف الآخر ونسبنا بنا عا في الحرف
الآخر **قوله** فليس من باب تعدد الخبر هو ما رجع عن المقسم فلا شك
في صحة خلاف قوله وفي هذه الصورة ترك اللفظ **قوله** من شائع
قد راعى على فإن المراد منه بغير اللفظ لا شك في جواز مع اللفظ
قوله الإضافية بياينة أن كان المراد بالشرط المعنى المصدر على معنى
الاشتراط واللازمة أن اذهب به صرف الشرط **قوله** ليس معنى الشرط
فإن الشرط قد يكون سببا عن الجزاء نحو أن كان النهار موهوبا
فالنسب لها لصد وقد يكونان سببين لأمر ثالث نحو أن كان النهار
موجودا فالأول مضمين **قوله** فلا يرد أن لا لصق لغة بهم بل زعم
لصد ودعا من الله تعالى **قوله** لوافق كلام المتن أن حيث قال
وكالم الجازات تدخل على الفعليين لبيبة الأول ومبينة الثاني **قوله**
فإن الجملة الخبرية التي دخلت لما يتوهم من أن مدلول الفاعل بمنزلة
الجزاء فيجب أن يكون مضمون الجملة خبرية مسببا عما قبلها وخاصلا
أن اجل الخبرية قد يقصد بها ما هو لازم لها منها كالاخبار بها
كما في قوله ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك أسلا وان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك بان اكرمتك أسلا في المطلق ان الجملة خبرية كثيرا ما يورد
له غرض آخر سوى فائدة الحكم ولا زعمنا وفيما نحن فيه كذلك فأن
المشركين لما جهلوا مكان النعم ولم يشكوا النعم لها ضار ذلك سببا
للاخبار بصدورها من الله تعالى **قوله** وذلك ظاهر هذا اللصق متأخر
عن الصدور فكيف يكون سببا **قوله** لأن من العلوم التي

لا أخبار به
اش

العلم

العلوم استنادا للوقوف إلى ما هو صفة قال اعني لايجاد ولا عطاء وأما
كونه مستندا إلى الصدور والمعلومية التي هي صفة النعم غير معلوم وهذا
الوجه مبني على ما عطفه السيد قدس سر في تعريفه لدلالة يفهم المعنى
من اللفظ من أن النعم صفة المعنى والشائع ولا يصبر بالقييد بقوله
من اللفظ صفة اللفظ فلا يرد أن الصدور وإن كان صفة النعمة
لكنه جدا ليقيد بقوله منه صفة له تعالى وهو بینه معنى لايجاد ولا عطاء
الأنه مرتب فلا يفتق منه بخلاف لايجاد ولا عطاء كما ذهب إليه
الحقق اتفاقا **قوله** في هذا المعنى معنى لبيبة لانه
ليس من كلمات الشرط كن وما **قوله** فاللفظ الشرط الذي مع كون خبر
كالجزاء الذي يجب فيه الفاعل اعني الجزاء الذي لا يمكن وقوعه موقع
الشرط فلا يرد أن الشرط أيضا قد يجوز فيه ترك الفاعل في جزاء
بأن كان الجزاء مضادا عما يجزى عنه من طرا ومصدرا بلا **قوله**
في جواز ترك الفاعل في خبره وإن قصد لبيبة على ما نص عليه الشارح
الرضي فيقول ان قصد لبيبة لا زعم الشرط إذ لا فائدة له سواء
بجلا في المتبادر فانه يصح فيه قصدها وعدمه بقا الفائدة بدون
قصدها فلذا افترا بصحة القول على الخبر ولزومه في الجزاء
ليس مبني **قوله** وفي جواز كون الطرف الذي يقتضيه المال لاكن
المتبادر المضمون الشرط شرط في الحقيقة بما كان لا يكون ما جاز صريحا
في الفعليين بل يكون ما يقدر منه الفعل كالطرف والجار والحزول
وكذا في جواز أن لا يكون مبهما وإن لا يكون ما جاز مستقبل الحق
كما سار الشرط نحو قوله تعالى ان الذين قتلوا المؤمنين والمؤمنات
الآية **قوله** تعريف الجزئين أن لا دخل لتعريف الجزاء الثاني في معنى
المستدالي على المستدالي تعريف كل من الجزئين يقتضي مصر في الآخر
فكان الأولى أن يقول تعريف كل من الجزئين يقتضي مصر في الآخر
وكلا الخبرين غير مستقيم أما مصر المستدالي في المستدالي فظاهر لأن

الاسم الموصول بفعل وظرف لا يختص في المبتدأ المقتضى وإنما يختص المبتدأ
 إليه في المبتدأ فلا بد من المبتدأ الداخلة وبما ذكرنا ظهر لك ان تعريف
 الجزئين للمقتضى **قوله** من هذا الباب يعني بما بدأ المبتدأ المقتضى
 الشرط **قوله** لا التعريف باسم الإشارة فلا يكون ذلك مقبلا للمقتضى
قوله فنقول انه انما التعريف بلا م الجنس لا يقتضى كونه مطلقا
 في جميع المواد بل قد يكون للمقتضى وقد لا يكون فحق عليه في المطلق
قوله الكلام محمول على التمثل والكماء محذوف كما في قولنا زيد
 الأسد **قوله** والمحذوف ان التعريف انما التعريف باسم الإشارة
 اذا استبرأ الى الجنس بمعنى كونه في مقام ضبط المبتدأ المقتضى
 يقتضى مضمون في الاسم الموصول والموصوف المذكورين والاول لا يحصل
 الضبط **قوله** ان لا يكون ذلك المقتضى بواسطة كلمات الشرط بدليل
 تخالفها في الكلام فان المقتضى الذي بواسطة كلمات الشرط
 يقتضى وجوبها لفظيا وقلبا لما في مضارعا وجرم الجراء اذا
 كان مضارعا وعدم جواز وقوع الظرف والجاء والجور وبقية
 دون المقتضى المذكور **قوله** او ان ذلك الإشارة الى المبتدأ
 اي لفظ ذلك الإشارة الى مجموع ما يستفاد مما قبله من الشرط والجاء
 اعني المبتدأ المقتضى للشرط المنفرد على نفسه محقة دقوله الفاء
 لو الى ما يستفاد من الشرط فقط اعني المبتدأ المقتضى **قوله** ولا يخفى
 ان مواد القرض ليست من جهة انما على التوجيه الاول فلا بد ان القرض
 في المواد المذكورة بواسطة كلمات الشرط وأما على التوجيه الثاني
 فلا تنقار فرب محقة دقوله الفاء في الخبر في تلك المواد لان دخول
 الفاء واجبة فيها **قوله** كما سيجي الفاعل والمفعول فانها في الحقيقة
 فعل لان المقتضى لا تكون الا جملة خبرية غير طائفة الاسم
 لكون الاسم الموصول في صورة لام التعريف **قوله** لو انها في حكم
 لفظ واحد لا تخادها في الصدق **قوله** وكذا الحال في المضاف

والمضاف

والمضاف اليه انما المضاف الى الاسم الموصول المذكور في حكمه لكون
 المضاف اليه من تنوع المضاف **قوله** لا ينبغي ان يقول انما قال
 ينبغي لما في الرضوخ من انه لا ينبغي عود ضمير لا تنين الى الموطوف
 بأو مع الموطوف عليه وان كان المراد اعداها لانه لما استعمل
 او كثيرا في الإباحة في الجمع بين الأمرين نحو لما حسن او
 ابن سيرين صار كالمواو فقول السادح اي باعدها بيان
 للمراد لا تقدير لفظ للمضاف كما يترأى **قوله** وهو غير نادر بخلاف
 المضاف اليه في على مضمونه فانه نادر **قوله** ليت لفظية او للتريدي
 لاحد الأمرين فيها على ما هو الأصل وضمة لعدم التردد في
 وقومها صلة او صفة **قوله** بل للضمير فان قلت كلمة او انما نحو
 للضمير اذا كان في الأمر فحق عليه في الرضوخ **قلت** او منها واحدة
 في الأمر فتدبر اي على الذي ياتينا وفي المداراة كما في فصال
 الكفاية **قوله** فالمراد الجنس وهو أمر متعين لا عموم ولا اتمام
 فيه **قوله** فيكون الفاء في فانه ملا قبكم فائدة كاذبة الى الفاضل
 من جواز ذبا دنا في جميع ضمير المبتدأ محذوف فوجد **قوله** او يكون
 الموصول ضمير اي يكون الموصول المقتضى لفظا للشرط مع صلتها
 وضمير خبر لان في يكون المضمين في منه وانه للذي بخلاف
 لما اذا كان صفة للموصوف والخبر فانه ملا قبكم فانه الضمير
 واجبا الى الموق **قوله** لما ذكرنا في وجه الخالفة وهو كونه
 دخلا في سائر الشرط **قوله** ومقتضاه امتناع انما قد دخول التامع
 يضاف مشابها المبتدأ بكلمات الشرط فلا يصح دخول الفاء
 في خبر **قوله** لا انها لا تغير ضمير الكلام بل توكد وتحقق قد فعلها
 كاد دخول فلم تضافا مشابها **قوله** هذا مبني على اي المراد بقوله
 والشرط والجاء مجرعا كما هو المناسب لما قبله من ان لا ليت ولعل
 مجرعا ان الكلام وهو مبني على انقطاع الربط الاضائي بين

في المبتدأ المقتضى
 لا ينبغي ان يقول انما قال
 ينبغي لما في الرضوخ من انه لا ينبغي عود ضمير لا تنين الى الموطوف

ما زلت اخطب توهم ان لا يجوز مجازاتها لابنهما
 من سوء الراج فابعد له الجالس

في ان لا يكون
 والشرط فبذلك

الشرط والجزاء على ما حققه السيد قدس سره في مواسي الملوك وليس الحكم والجزاء
 والشرط قبله بنزلة الطرف كما افهمنا الحق القفا رايا ولا شك
 ان مجموع الشرع والجزاء باعتبار الحكم الاصل من قبيل الاخبار
 وان كان الجزاء في بعض الصور انشأ وليس مرادنا ان كل واحد
 من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار متى يرد ما قيل ان الجزاء قد
 يكون انشأ بخلاف جوارك زيد فافهم وهذا الايراد مبنى على ان
 الانشاء يقع جزاء من غير تأويل كما حققه الحق النفازا في
 وجهه اليه الشارح الرضي واما على ما حققه السيد السند قدس
 سره من انه لا بد من التأويل فلا يرا **قوله** لا بد من تأويل
 يجوز ان يكون نفيها لكلام المصادق ويجوز ان يكون ايرادا على
 الدليل الذي نقله من القوم **قوله** نقل عن المصنف رحمه الله تعالى
 نقله السيد السند قدس سره في مواسي الرضي **قوله** منع سبويه
 اي ما نقل الرضوي من منع سبويه **قوله** فقد استشهد اي
 استشهد بصحة دخول القاء بقوله تعالى ان الموت الذي
 فكيف يمنع صحة الدخول **قوله** في مخالفة الواضحات يصف بمجمل
 القاء في ان واضح لكنه وقعه في القرآن الجهد وكلام الشارح
 وسيد من وقعه في مخالفة الواضحات **قوله** القلاء بالفتح واللام
 آكل في ناسخ البهق القلاء والقلية والقل كسمن فراسن وفي
 الاصطاح والقاسوس وسوا لعدم ما مناه لعل بالكم والقصر
 والقلاء بالفتح والمد البهق فخصه بالمد والفتح وقصير بدشمن
 ليس بسد يد **قوله** والداوي مذكورة في علم البلاغة من تشبيه
 اوادعائه تشبيهه او تعظيمه او تحقيره او ما تسمى الانكار الذي الحاجة
 وغير ذلك **قوله** لو لم تكن بخلاف القضية فانه قد يجب حذفها **قوله**
 اصل اي مقصود لفظة بخلاف الخبر فانه مقصود لا يجل المبتدأ فلذا
 قد يجب حذفه فاقابنا لم يزل والاضيل في الركنية **قوله** ما لا

يتدبر في الرضي قدس سره في شرح المبتدأ والخبر على الخصوص بالمدح المقلد
 تحركت فمما لم يجل يدلي على فساد كونه خبرا لمبتدأ ترسه لا ذو لافغان
 في القاسوس افهم اخذ في قول من القول والفتح الضرب من البهق
 والتزيين **قوله** وبغيره لما لوف اي لا يجرى لما لوف **قوله**
 زيادة تنبيه لقوله انحطاط الى الاتحاد **قوله** وايضا لا يضاف
 اليه متعلق بالاضافة على قضيتين متعلقين والتجريس ويجوز ان يكون
 على حذف المضاف اي لضاف الى لافغان **قوله** وذلك بزيادة لافغان
 ترسه يعني به زيادة افغانا اما قيد بذلك لان اصل المدح
 والذم والتعظيم فاصول على تقدير ابراهيم على موصوفه **قوله** فكان
 اراد اي القاطع للوصف انما لوصف متاخر بين صفات المدح
قوله فلم يتبين آه فلا يطلب نكتة الغير ويكن ان بقا لما
 في القاطع دلالة على انه جعل التابع مطلقا لنبوت في نفسه
 غير تابع للحكم السابق فيدل على اتقان المتكلم به بفقد زيادة
 المدح والذم والتعظيم من ابراهيم على الموصوف بخلاف ما اذا
 ذكر الموصوف فانه لا يفهم فينبذ كونه تابعا مقطوعا عن
 التابعية **قوله** وكذا ما مستقيم او كلاً المئين مستقيم جمع المسم
 رحمه الله تعالى بين المئين اسارة الى بيان المعنى اللغوي
 وان كل واحد منها يقع ارادته لبيان المراد من سبويه
 استعمال المشتق في المئين **قوله** لا تبيين اي حتى قد عرفت
 فيما سبق ان المبتدأ والخبر اذا كانا مترفين فابها كان
 مطلوباً لنبوت بجمل خبر ومنها المطلوب بانبات الهلاكية
 ليس تبيين يوجب الهلاكية لا تبيين لهلال بالاشارة وايبات
 كونه متاخر اليه **قوله** وذلك اي لا تفتقد عند عدم ذكر القسم
 ثابت لان الاصل في المفردات اي الكلمات التي لا تتركب
 ما بعد ما الوقف **قوله** القاء للعطف في الرضي وهو قريب

قوله حلو على المنى فان في اذا اسما لها جاز **قوله** وله ان اراد في ولا
 فلا شرط هنا ولا جواب **قوله** وفيه انه لا يجوز هذا قال السيد قدس
 سر في جواز الخذف من لوازم التانيد صرح به ابن هشام
 وفي اللبيب **قوله** خبر عن ابي جهم ان قال كان البع ولا يجوز على
 هذا القول ان تكون اذا مضافة الى الجملة الاسمية المذوفة
 الخبر اذا لا يجوز اضافة شيء من ظرفها الى الجمل الا ميب
 كذا في الرضي **قوله** وفيه انه لا يظهر ان لا يسنى لقوله فالكلام
 البع بالباء **قوله** وبعد به لا تصح اي بعد بالباء بدل عن
 اذا نصف اما من قلدهم انباء الذين آلموا واما لفظ فلان
 يكون بدلا باعادة الجار ولا جاز في المبدل منه لفظا **قوله** لأن
 الزمان ان قد تحققت بالامزيد عليه **قوله** وفيه انه يلزم ان
 وفيه نظف لان اذا اظهر في غير متصرفه على الصحيح **قوله** ان
 يقال فاجارة **قوله** فالمنع من حيث مضاجات وقرف البع
 في وقت ضروري **قوله** كافي الوجود الا في الوجود المنة
 المذكور واحد منها في الشئ واثنان منها في الحائض **قوله** اي قبل
 ملازمه فالمنع فيما التزم اي قبل ملازمة ذكر خبر في موضع
قوله الاظهر ان انما قال بحسب اللفظ لان ما ذكره السارح
 رحمه الله تعالى اظهر من حيث المنع اذا المنع هو اي الخبر
 المخذوف وجوبا في تركيب التزم غيره موضع على طبق ما صرح به
 في قوله جازا في مرجه فاذا البع فتكون اظهر في مرفوعة
 الكل مجزئة وهذا اظهر واشبع بخلاف ما اذا فسر بالخبر فانه
 لا يكون الجار والجور متعلقا بخذوف وجوبا فتكون ظرفية
 الموصوف للصفة فاندفع ما قيل لا معنى لظرفية الخبر كخذف
 الخبر **قوله** فيمن غنما الضحايا ينفع كونه واقفا في التركيب
 نفع الضمير وهو ربط الجملة الواقعة موصوفة يقال

والقول بان خبر خبر او من شئ العكس
 اما من قلدهم التعمد في الحكم واما لفظ فلان
 يعين محو ليس بعامل واحد كونه واحدا غير
 عطف

ما بين عنك هذا من باب الاضمار اي ما ينفعك والفتا بالفتح المنع كذا
 في الصحاح **قوله** لان الذين ينساقون فكانه قبل في تركيب المرفوع
 في موضع الخبر الواقع فيه غير ذلك الخبر **قوله** ليس الا الظرف لان
 المقصود ظرفية الدار لزيد لا ظرفية حصول **قوله** والمقدّم **قوله**
 وهذان الظرف والجار والجور لا يدل من متعلق الفعل او منه
قوله الاذراة هو سند في نود لا يظهر ان لا يقال الباء
 فائدة ولا يظهر ما في التامع خود و هو اسد وتسمى
 بالياء وفي القاموس ارزى بانبيه ادخل عليه عينا **قوله**
 كما يراى اي اجمالا ما مثل التام يراى ويظهر في بادي
 الظلم في الرضخ ان الظم منها انها لالتن تعيد امتناع
 الاول لا امتناع الثاني دخلت على لا ومنها هاج لا باق
 على ما كان كما يبقى مع غير لان مرؤ في النفي في مثل قوله
 قوله تشتمني لما شئت **قوله** وايه ذهب لكنا في اي الى
 كونها مركبة من لواشرطية ولا النافية ولذا اوجب تقدير
 الفعل بعدها **قوله** اي الواقعة في شرح التسهيل للفاضل
 المصري قال الفراء لما استغنى الاسم بدلا ارتفع كما يرتفع
 الفاعل بالفضل وهذا ظهر وكلمة ما قيل لا يخفى انه لا بد
 من القول بخذوف المسند من الكلام فيمنذ ان كان غير
 يلزم كون المسند اليه متوليا لما مل لفظي دون الخبر **قوله**
 ولا يخفى وضوح في شرح التسهيل ينطلي قول الفراء انه
 لو كانت لولا غاملة لكنا في الجرا او في بها من الرفع لان
 القا عدة ان كل حرف افتقن بالاسم ولم يكن كاجز منه
 ان جعل الجرا **قوله** قال الرضي **قوله** وما ذكره السارح
 موافق لما في تسهيل ابن مالك حيث قال وقيل لما ان
 كان المبتدأ او مفعول مصدر او ما في مفسر ضاهيا او مولا

بذلك فانه محتمل كون المصدر غاملا وما قاله الرضي موافق لما في
 شرحه حيث قال والحفظ ان يكون المبدأ مصدرا او فعل الفاعل
 مضافا الى مصدر او ما اول مصدر ثم اعلم ان لا خلافا بين الـ
 اعتبار في ضبط الـ باعتبار ان ضرب زيد قائما داخل فيما نسب
 اليه عند السماع وفيما اضيف الى احداهما عند الرضا وما قبل
 ان ما ذكره السماع رحمه الله تعالى يدخل فيه ضرب زيد عند
 قائما ليس بشيء لان المصدر المذكور لا بد ان يكون مضافا الى
 احداهما ليصح وقوعه مبتدأ **قوله** نحو تضار بنا فان باب التفاعل
 لكنه بينا شئنا كل منها فاعل من وجه ومفعول من وجه تكون
 اضافة المضارب الى الضير المتكلم مع الضير اضافة الى الفاعل
 والمفعول معا ولا يخفى ان تضار بالوزن لما تقرر ان تفاعل
 اذا بني من متعدي المفعول لم يتعد فهو مضاف الى مفعول الذي
 هو فاعل في الحقيقة فالظاهر ما ذكره السماع رحمه الله تعالى
قوله اسمية كانت نحو قوله صلى الله عليه وآله تعالى عليه وسلم اقربنا يكون
 السبعين دية وهو ساجد **قوله** او ضلية نحو قوله زيد كان ذا
 مال ويقال سبع اذ في يقول ذاك او سبع اذ في كذا هو زيد
 لما صل اذا كان هو يقول كذا وفيه خلافا للمفرد **قوله** على الراجح
 ان في الحال فضلة وقد وقت موقع الممنوع منها علامة كماله
 اذ كل واقع غير مرفعه ينكر وجوده في الجملة فيجوزها عن الواو
 لو قرعها موقع الخبر فيقول ضرب زيد ابو قائم كذا في كلمة فن
 الى في **قوله** لت السويق من حد نصر وكذا بل **قوله** وضاح
 في آخر الحكيم اسم كتاب في اللغة نقل السماع قدس سر منى
 الله منه **قوله** لما قالوا آج ولان اذا كان منصوبا لمحل على
 اللفظ فيه الجعل المحذوف فلو قدر الزمان يكون اخطب بعضا
 منه فقدم كون الزمان محلا للزمان **قوله** او عبارة عنه اي يكون

ليوم

بعض

بعض المصدر وهو اصل الفاعل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف
 اليه كذا في الرضي وفي شرح السبيل ناقلا هذا ايضا في هذا الباب
 معتبرا عند المحققين في كل مصدر وفيما اضيف اليه اضافة بعض
 لكل او كل جمع والمصدر ان يكون المضاف مصدرا او فعلا نحو انكر
 شرب واقل شربا والسبب شرب السويق ملتقنا وكل ركوب الفرس
 فاز عا **قوله** لو رفع قائم آج ضل هذا لا يكون هذا المثال
 لما نحن فيه لا كونه مشروطا بوقوع الحال بهذا المصدر **قوله** جاز
 هذا المصدر اجماعا تقدير الزمان منع المصدرية ايضه كاجاز عدم
 التقدير فتقول الرضي يجوز رفع الحال الى قوله ويجوز ان
 يقدر بيان مجاز عدم التقدير وقوله ويجوز ان يقدر زمان
 آج بيان مجاز تقدير الزمان حال رفع قائم وذلك
 منصوص في الرضي لما قيل يجوز الرضي جعل المصدر في الخطب
 لما يكون الا مير قائما هينا اي اخطبا وقاد كونه فاعلا
 باصل المضاف الى المصدر راعى من المضاف اليه بلا واسطة
 او بواسطة ليس بشيء كيف وقد فصل الرضي بين فعل الفاعل
 المضاف الى المصدر وبين المصدر كما مر **قوله** فلا تقول ضرب
 زيد قائم وكذا لا تقول اكثر شربا السويق ملتقنا اذ لا يجز
 في اول الكلام عن يونس به مجاز آخر **قوله** لان ضمة لا خطب
 الى الكون مجاز لان من خطب كذا الا مير حاصل اذا كان
 قائما كان كل كون منه خطب على جهة الجواز لا كونه خطبا لكان
 تلبسه بتلك الا كوان **قوله** والجواز يوافق الجواز في شئ معلوم
 آسنه نقض او شبهه اجماعا الجواز في اسناد قائم الى الخطب الذي
 هو بعض الا كوان يوافق الجواز الذي هو في اول الكلام
 وهو جعل الكون اخطبا وانما كان اسناد قائما الى الخطب
 مجاز لان الخطبة صفة الـ عيان دون الثاني **قوله** ويجوز

زمان

ان يقدر زمان مضاف لانه حينئذ ليس لها وجه فيه حذف الخبر
فلا يشترط فيه كونه مضافا منى ويكون التقدير اخطبا وفات
كون الاله قائما لان افضل الفضل يكون مضافا اخطبا اليه
ويكون اسناد قائم الى اخطبا اسنادا الى الطرف كما زاوله
نحو فهاه ضايم اي جعل زمان كون الاله اخطبا وقائما لكون
الاله اخطبا وقائما فيه كما جعل الاله ضايم لكونه ضايم فيه
قوله لسبع تقديرا زمان مع ما عطف عليه فليقل التقدير زمان
ولما يدر من اسناد قائم الى الزمان الذي هو اخطب **قوله**
ويؤيد اي يؤيد تقديرا زمان جعل الزمان الذي هو يوم
الجمعة خبرا عن اخطب فانه صريح في كون اخطب عبارة عن الزمان
قوله لان الاختلاف عن ضرب زيد ببيان القرينة الدالة على
الخبر الحذف **قوله** يكون حالا من مفعول المصدر اي عن ياء
المتكلم او عن زيد لا من ضمير حاصل لانه عما يد الى خبر وهو
ليس بقائم **قوله** فان كان غامضا او غاملا قائما **قوله** كان
بعبارة مذهبها لانه حينئذ يكون قائما قبل الابتداء والخبر
للمحصول مطلقا ولا فرق بينها الاله باعتبار تقدير حاصل مقدما
على قائما في هذا الوجه وخبر على مذهبها لكونه حينئذ **قوله** لزم
اختلاف عامل آه لان عامل ذي الحال هو المصدر **قوله**
لم يدر شي من ذلك المذكور من نصيبا مبتدأ واختلاف العامل
قوله حال من ضمير كان الرابع الى زيد فيكون العامل فيها
كان **قوله** ومن تسمية الخبر فيكون الحال قبل الخبر لا لابتداء
وقد فرق في لزوم الاتحاد اجمالا فاما غامضا ليس بلازم
والله ذهب الى ما لك **قوله** ثبت على هذا وجه اخر اي ثبت على
تقدير عدم لزوم اتحاد عامل الحال وضاهيا لهذا الباب
وجه اخر سوى الوجه الذي ذكرناه وهو ان تقدير الخبر

الحذف حاصل من غير تقدير اذا كان ويكون غاملا في الحال مع
كونه حالا من فاعل ضرب او مفعول **قوله** لراحة معنى الشرط وهو
كون ضرب مقيدا بذلك الرقة كمنع اجزاء بالشرط **قوله** واذا
هذه للاستمرار لا للاستقبال فلا حاجة الى ما قيل ان يقدر اذا اذا
اريد الاستقبال ويقدر اذا اذا ازيد المضي **قوله** مع الجملة
المضاف اليها قيل الراجح المضاف هو اليها صفة مرفوعة على غير من
هي وليس بشئ لان المضاف مستند الى الجار والجرود لا الى
اذا **قوله** ولم يثبت في غير هذا المكان اي حذف اذا الطرفية
الخالية عن معنى الشرط مع المضاف اليه فلا يرد ما قيل ان في
مراضع الفاء الفصحى تحذف اذا مع المضاف اليه وهو كثير
قوله وقيام الحال مقادرا الطرف ولا نظير وان كان الحال
موديا للمضارع اذا مضى بما وبن زيد راكبا جاء وقت
ركوبه **قوله** انما عدلوا عنه اي عن معنى لما قصة الى التمام
قوله لان مثل هذا المصوب اي الذي يحتمل هذا المصدر المصوب
بالضرب المذكور **قوله** وذلك لانه يكون المقصود محصور
المبتدأ ثابت **قوله** لان اسم الجنس المرفوع باللام وبالاضافة
فمن ضرب زيد قائما جميع افراد الضرب الواقع من المتكلم على
زيد واصل قائما **قوله** وهذا لترجيح بلا مرجح من رادة بعض
ما يقع عليه دون بعض **قوله** ولا يجوز حذف الموصول الى الاله
ان يقال اذا قامت قرينة دالة عليه فلا بأس بحذفه
كما قال سيبويه في باب المفعول معه ان تقدير ما لك وزيدا
ما لك وما لك زيد **قوله** اي ما ضرب اياه ارك وكذا
اكثر شرابي السويق ملتقنا تقديره اكثر شرابي السويق شرابي
ملتقنا اي ما اكثر شرابي اياه الاشرابي ملتقنا **قوله** استناع
تا كيك آه يجوز انكنا ليا ابتداء المصدر المذكور بالمتعلق

بعض
قوله
حذف الموصول
صلته جائز
وامت قرينة

نقول ضرب ضرب في ذلك كله وضرب في ذلك كله فاما ومنه غير النية
 من الفعل عليه كذا في ارضي قوله لا يخفى ان استفادة الخ بيان
 لضم ما ذهب اليه البعض بانه لا يستفاد منه الحذف المقصود من هذا
 التركيب اذ على تقدير كونه متبدا لا غير له ليس فيه ما يفيد المحضر
قوله قال الشيخ الرضي الخ وتمسك عليه بما في نفع البلادة
 ونتم والساعة في قرن **قوله** ولو ان يبع بان يقال كل رجل
 مع ضيعة كان مع ما جدها غير فكذا الواو التي بمعنى
 ان يكون غير مع ما جدها **قوله** وفيه ان المصروف الخ يعني ان
 الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للفظ في غير المقول منه
 فاذا كان ضيعة مطوفا على المتبادر لم يكن غيرا **قوله** ولا يجوز
 الخ عطف على قوله لا يصح وابدأ للمنفرد من كونه الدوام
 ما جدها غير ما صلح ان يفيد لا بد من الفعل بان الرفع فاجد
 الواو منقول عنها لعدم قابليتها له كونهما في الاصل حرفا قيل
 في ضيعة المقول منه ان الواو لما اقيمت مقام مع المصوب بالترقية
 والواو في الاصل حرف فلا يحمل الضم اعطى ما جدها غاربية
 كما اعطى ما جدها الا اذا كانت بمعنى غيرا جازب فنفس غير وذاك
 لا يصح لان مع اذا الخ **قوله** لا يمتنع الرفع لفظا قيد بذلك
 لانه يمتنع الرفع محال لبنائيه عن فاعله في نحو زيد مع **قوله**
 متى ينتقل الخ يعني نقل الاعراب الى ما جدها لعدم القابلية
 فرع استحقاق الاعراب لفظا اذ لا معنى لنقل الاعراب الى محل
 لعدم تعدد وحي افعال في غير لا يمتنع الرفع لفظا فكيف ينتقل
 عنه بناء الواو الى ما جدها **قوله** بل يكون الخ عطف على لا يمتنع
 اي مع اذا وقع غير يكون منصوبا كونه محل فاعله والمصروف
 لوزم الضم في قوله منصوبا اختيار لما ذكره الرضي من ان
 مع من يدرى القول المنزلة في نحو كذا ما واخراجه بن وان كان شاذ

في نحو ضربت من مده وظاهر كلامه سبب ان معنى قوله الضم
 في النية المقادير في الفصاح الضمة المقادير والمقادير في الفصح
 الارض والتخل ويقال ايضا في البيت مقادير من ايت متاع
 وراة فتعلم والمتاع عطف على الارض قوله وهاهنا كناية عن
 مصحفا كلامه صريح في انها مستعانة بمعنى الضمة اعني الحذف بطريق
 الكناية لكن في الاساس من عدم الحرفة في الحقيقة وفي سائر العلوم
 لا يعرف العرب من الضمة الى الحرفة وفي القاموس الضمة
 المقادير والادخ المفاة وحرفة الرجل وضمة وتجارته
 ولعل قريبا كناية ان حصول المقادير في الالف فبما يخ
 ورد في الضمة سبب عن **قوله** عن مصحفا على ضمة اسم
 المفصول في الاساس وهو كحاشية مصحف ومصحف الكلمة اذا
 غيرها وزيادة لفظ مصحفا الى الالف الالف لا دخل له
 في المقصود **قوله** لظهور فساد المعنى اذ ليس واحد من الرجل
 مقر ونا بضمة كل رجل **قوله** لانه ليس مقصودا يعني ان المعنى
 وان كان صحيحا لان كل ضمة شراكة بين شخصين مثلا فيصدق
 ان كل رجل مقر ونا بضمة كل رجل ما لكن هذا المعنى ليس
 مقصودا اذ المقصود ان لكل رجل ضمة وهو مقر ونا وشغل
 بها **قوله** المقصود وان مع ان الضم راجع الى كل
 ومقر ونا كل رجل بضمة كل رجل **قوله** انما بان يكون اجب
 وانما يدبر من مقر ونا بضمة كل رجل وذلك بانه لا
 يمكن ارادته وانما بان يكون هذا مقر ونا بضمة وذا بضمة
 وهكذا وهو المقصود وهو واضح ولا يباينها من المبادر
 من ظاهر فسادها بادي تأمل **قوله** ان نقول ان الضم
 راجع الى رجل ويستبرأ العمم المستفاد من كل جوارح الضم
 الى رجل كانه قيل الرجل مقر ونا بضمة اجر رجل كان **قوله**

في ارجوع الضم الى
 كل واحد من الرجلين

قبل في توجيه القدر بوجهي نقد الخبر كان اللاحق ايراد تحت قول ايت كل
 وجعل مقرون بضمية قوله فيجوز عند هاسد الخبر لكونه من مولد بخلاف
 لما اذا بطل سقوطا على المبتدأ وقد را خبر مقرون فان منبسط
 يكون من تنية المبتدأ نقدا ما على الخبر لا شرا كما فيه ولا يكون
 نيابة المتأخر عن المتقدم كما يجي **قوله** حذف المؤكد على صيغة اسم
 الفاعل وهذا لا يجوز لفوق الفرض من التأكيد **قوله** ويجوز الضم
 انما لما قرر ان فاعل المفعول منه اذا كان لفظا واما اللفظ
 فالوجهان ويمكن ان يقال ذلك مخض بما اذا كان المعطوف
 عليه مذكورا **قوله** لان ضيعة ليست انما وجوب حذف الخبر في
 هذا المبتدأ مشروط بان يطف عليه اسم بالها **قوله** فبان حذف
 المؤكد انما وفيما نحن فيه من هذا القبيل حيث حذف مقرون مع
 ضمير المستند وتاكد **قوله** لا بد له من فعل انما وليس فيما نحن فيه
 العامل في ضيعة الا المقارنة المدلول عليها بالواو فلا يجي
 كرها مفعولا منه فلا يجوز الضم **قوله** نظر الى الصلح انما
 صور الكلام حيث حذف الخبر وافهم المعطوف على ضمير مقام **قوله**
 كما نقول زيد قائم وعمر واقسم في ان الخبر مقدم على المعطوف
 في كلا المثالين وان اختلفا في كونه مقدرا في احدهما مذكورا في الاخر
 وفي ان خبر المعطوف محذوف بقية خبر المعطوف عليه والاصل
 كل وجعل مقرون مع ضيعة مقرونة منه ويرد على هذا التقدير
 وجوب حذف خبر المعطوف مع عدم سد بفتح مستند الا ان يقال
 اجري المعطوف مجريا للمعطوف عليه في لزوم وجوب حذف خبر
قوله هو ايضا لفظا لفظا الحذف وعلى اللفظ على المعنى المتأخر
 بخلاف التقدير السابق فان فيه حذف الخبر عن المعطوف عليه والمعطوف
 وتكرار المعنى **قوله** ولا يجوز انما لو جاز نيابة المتقدم عن المتأخر
 لدلالة عليه بجاز نيابة قابلا في ضرب زيدا قابلا عن الخبر المقدار

وضيعة

متأخرا

متأخرا كما هو مذهب الكوفة ولا يصح ابطاله بان فيه لزوم وجوب
 حذف الخبر من غير سد بفتح مستند **قوله** لان من تنية المبتدأ لا شرا
 كما في الخبر لا لكونه مطوقا على المبتدأ على ما وهم **قوله** لهذا
 الخبر مبيانا انما هذا بناء على ان المتن في حكم تكرير الواحد فله
 مبيانا لان خبر عن كل واحد منها **قوله** متعينا للضم بان لا يتصل
 الا للضم **قوله** على فحين الخبر وهو ضمير ما اضم به **قوله**
 فحقا لمانته الله من محمد الله وبين الله والمراد بالمانته الله
 لما فرض على الخلق من طاعة كانه المانته لم يقال يجب عليهم ان
 يورد **قوله** لا يجب حذف خبر بل يجوز ان يحذف كما في المثال
 المذكور وان يذكر فيقال على امانته الله وعلى محمد الله وعلى
 بين الله **قوله** في قسم السؤال انما في قسم يكون جوابا امر او نهي
 او استفهاما **قوله** انما انما سارا كما يرا دكالة اي المنقذ الى
 ان من المرفوعان مقدرا في المتن على ان خبر خبر ان وفي جملة
 من المرفوعات بارساء سارة الى ان ليس داخل في خبر المبتدأ
 كما ذهب اليه الكوفة **قوله** بقية ما سبق وهو قوله ومنها المبتدأ
 والخبر **قوله** ابتداء كلام اي جملة ابتدائية ليس لها محل من الاعراب
 سبق لغير **قوله** وانما لم يقل ومنها اي غير الاسلوب المتأخر
 وهنا سؤالا فلما انه مستند محذوف الخبر او قلنا المستند خبر **قوله**
 فلم يفتل بما هو مشعر انما وهو الضريح بقوله منها ولذلك لم يفتل
 مفعول ما لم يسم فاعلم عن الفاعل **قوله** اضمنا انما دليل الكوفة
 بين انها عروف ضيعة فلا يعمل عمل الضم والرفع والجواب ان
 على المشابهة الفصل المتعدي فيعمل على ما يشبه **قوله** ولان اقضا بها
 انما وذلك لان ما بينها من التأكيد والتبيين والتميز والتعري
 والاسناد ان تنقل بالخبرين على السؤالا **قوله** ان كانت انما اي لا
 ثم صدق التعريف بعد زيادة لفظ واحد على كل فرد من افراد

متأخرا

المعرف لا نه ان اعتبر العطف في قول خبر ان واخواتها مقدما على الحكم
فيكون المعرف مجموع اخبار واخواتها فلا يخاف في عدم صدق التعريف
على المجموع لانها ليست سنة بعد دخول احدها بل بعد دخول
مجموعها وان اعتبر الحكم مقدما على العطف فيكون المعرف كل واحد
من خبر ان وخبر اخواتها فالعرف وان كان صادقا على خبر
ان لا يصدق على اخبار واخواتها لانها ليست سنة بعد دخول
احدها بل بعد دخول مجموعها قوله قلنا المعرف حقيقة ان خبر ان
باختبار شق ثلث قوله وانما لا يجعل ان اي لا يجعل كلا من المتن
مشكوكا على توزيع الحروف على الاخبار بحيث ينضم تعريف كل واحد
من اخبار تلك الحروف فلا يحتاج الى زيادة لفظ واحد وذلك
بان جعل اضافة لفظ الخبر الى ان واخواتها لا يستلزم فيكون
التقدير جميع اخبار ان واخواتها وانما استدل بعد دخولها على
معنى ان كل خبر بحرف هو المند بعد دخول ذلك الحرف قوله لان
المقام مقام التعريف والتعريف انما يكون للماهية دون الافراد
فالقرين للافراد غير ملائم له قوله وان المناسب ان يعرف ان
المشهور فيما بينهم ان مقابلة الجمع بالجمع فيقتضي انضمام الاعداد
على الاعداد وهذا خبر ان مفرد وان عمل الاضافة على الاستمرار
يكون بمعنى كل واحد لا بمعنى الجمع قوله فبا لعل فيها بالضم والرفع
لفظا او تقديرا او محلا قوله فلا يحتاج الى انضمام كيد سده
كذا في التامج قوله بسجالات الحكم عليهم وبمعنى ان الحكم لما كان
نسبة بينها فكل واحد من التأكيد والتبيين والتميز والتميز والاستدراك
المعلق برشي الى الطرفين ويتعلق بها بالجمع قوله وعلى كل تقدير
اي سواء اراد ابراهيم اثر فيها لفظا او اراد ابراهيم اثر فيها معنى
وقية الشارة ان كلمة او للتخيير لا للتبيين والا فكيف الواجب
ان يقول وعلى هذا لا ينقض وانما عمل على التخيير الشارة الى ان

لا حاجة في دفع المقض الى ارادتها لا تنقأ كل واحد من الاثنين في
مواد القضي **قوله** ونجبر المبدأ اي لا ينقضاء التعريف بنجبر المبدأ الواقع
جدا ان المفتوحة ايا المكسورة المكسورة على لعل بما اذ لعل وضو له
لا يراى اثر اصلا انما اللفظي وظاهر لطلان عمله وانما المنوي فلا
بعد كونه لما الكفاية لا يبق فيه المبنى الذي كانت موضوعه له اعنى
التاكيد لافادته من جديد اعنى الحصر في القاموس المفتوحة فرع
عن المكسورة فصح ان انما قيد الحصر كانا واجبا في قوله تعالى
قل انما يوحى الي انما الحكم الله واحد فالاولى لفعل لصفة على
الموصوف والثانية لكسره وفي الرضوى احوال الحسن ومكة في
انما وانما بالاولى والاولى لكن الاثمال قليل فيها لان التاكيد
الذي هو معناها تعوية الثابت لا يجد يدسنى آخر وكذا لا ينقض
التعريف بنجبر المبدأ الواقع جدا المكسورة الخفيفة الملائمة على لعل
وذلك لان المتكلمة كانت مضمة لا ترفع في منوي فلا تصد ابقاء
الاثر المنوي وبطلان اللفظي خفت قد غول الحقيقة الملائمة لا
بطلان اللفظي وابقاء المنوي لا لا يراى الاثر المنوي فتدبر
وكذا الجواب في لينا ولما وكلمنا وكانا المكسورة الملائمة من
العمل فان دخولها لا يبقا والملائمة التي كانت قبل الكسور وبطلان
الاثر اللفظي لا لا يراى اثر لفظي او منوي هكذا وفق المقال
ودع القيل والمقال **قوله** وان يقال زيد ضربته اى في الرضوى
واما الجملة الطولية كما لا يراى والتميز والدعاء والجملة المصدرة
بحرف الاستفهام والمرض والتميز ونحو ذلك فلا ارى مناسن
وقومها خبر لان المكسورة ولكن وفي شرح التسهيل وهكذا
عصفور في شرح اجل الضمير فلا فاني وضع الجملة المنية المحملة
للصدق والكذب خبرا لان وصح الجواز انهم وكل الما ومعهم
الله تعالى لا يعمل الا خلافا لم يذكره **قوله** انه استأثر الخ يعرف

صل

انه استثناء مفرغ وظرف لهذا الفعل المتفاد من كاف التبيين فيكون استثناء
مفرغاً من وجه الشبه كانه قبل وامر كامر غير المتبادر في جميع الاحكام
الاولى في التقديم فيجب ان يكون ستر كاستثناء فلا معنى لاضافة الى احد
وما قيل من ان المراد اي تقديم غير ان حكمه الاستثناء وممكن تقدير
غير المتبادر الجواز والرجوع فانها يصح له قبل التقديم بدون
في بان يكون استثناء من ان واما مع كلمة في فلا لا منها مريحة
في كونه استثناء من وجه الشبه لا لا يخفى **قوله** استثناء مفرغ اي استثناء
من الحكم السابق بعد تقييد بالاستثناء الاول فيكون الكلام بهذه
واحدة كانه قبل وامر كامر غير المتبادر في جميع الاحكام لا في تقديمه
في جميع احوال الخبر لا حال كونه ظرفاً **قوله** يجوز ان يكون آخر
بان يأتى **قوله** الاول في تقديمه بحالة مستقلة اي بخلاف امر
غير المتبادر في التقديم في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفاً **قوله**
والحاصل اي على كلا الوجهين **قوله** واجري الجواز والرجوع وان
له يكن ظرفاً مجزئاً لظرف في الترتيب **قوله** اذا دخلت على المنكر
ظرف لقوله لنق الجنب يعني انها تعيد في الجنب اذا دخلت على
المنكر اما اذا دخلت على المعرفة فانها تعيد في مدلول تنكيه
المعرفة لا تخفى انه اذا دخلت على المعرفة لا يكون لنق الجنب
فلا حاجة الى الاعتراض عنه بقوله اذا دخلت على المنكر والى
يخطر بباله ان المراد بالدخول عليها الدخول بادخل فيكون
اعتراضاً عن صورة الفصل لما يفهم من قوله غير لا لنق الجنب
اي غير لا مدودة من المرفوعات براسم اذا دخلت على المنكر
بخلاف ما اذا دخلت على المعرفة فان لا تخفى منقاة على العمل وغير
مرفوع بان غير المتبادر **قوله** لا بد من التقييد بان لا يكون
نكح المنكر مفصلاً عنها لانه حينئذ ارض غير المتبادر **قوله** المراد
بالدخول المدرو ولا يراثر فيها فلا حاجة الى التقييد كما علم

بعض خبره

ان او تفاد غير لا بها متفق عليه اذا لم يكن اسماً متبياً بان دخلت على
المنكر المفردة مثل لا رجل في الدار وان كان متبياً فيه خلاف فيسببه
قانه قال او تفاديه يكون غير المتبادر ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء
لان له لما صار الاسم الذي كان مرفوعاً متبياً في قربه منها استبعد
ان يكون الخبرا للميد منها فيبقى سبباً امراً بافق على اصله من الرفع
بالابتداء ولا يخفى ضعفه لا بها غامضة في الاسم الا ان فيه سبب
نقص من الاستغناء صار فخماً وذلك بنقصه في الخبر **قوله** وقيل
لان لا يقض بان فان لا لنق على وجه المباعدة وان لا بيان على وجه
المباعدة ووجه ضعفه ظاهر لانه اذا كان محل الظير على الظير
مكناً لا يصار الى محل التقييد على التقييد فان فيه اعتباراً للتأني
بخلاف الاول فان فيه اعتباراً للشبه **قوله** والمثال ينبغي ان
ويستقيم اذا كان فيه اعتباراً لما مثل له واما ان غير على السواء
واضح اذا كان اعتباراً غير اظهر كما في شانه **قوله** كما في نواع
ان اسم يعني كيجوز في نواع اسم ان وان كان مرفوعاً المحل على
المحل فكذلك يجوز في نواع اسم لا مرفوعاً كان او متبياً لانها مشبهة
بان **قوله** اما قال ذلك انه يعني في قوله كما هو الظاهر دفع اللزوم
عترض السابق بان ما ذكر المضمرة رضاء الله تعالى مني على الظاهر
فلا يضر احتمال الصفة بناء على غير الظاهر من المحل على المحل
قوله بدون سابعة يعني يكون المضمرة ضيقاً ليس للام رجل طرافة
في الدار وهذا المضمرة وما قبلها هو لا تعيد التقييد له يصح ما
ويزيد بها فليس ينبغي لان انضافاً بالحدس والتجديد في وقت دون
وقت لا يقتضي صحة تقييد نصيباً بالظروف فانه يقتضي انضافاً الى
المقيدة بالظرف وغير المقيدة **قوله** يصل الخبر من هذا القبيل ان
يصل الخبرا المقيد خبراً واحداً بتاويل الجمع **قوله** لا اذا استغنى
لا في قوله وهي اسم وصل ومرفوع **قوله** ولا يمنع الاقصاد ههنا على

فيها وان كان ينفع الاقتصار على طريق اللزوم الكذب **قوله** هل على امر
 سائل ليس المراد السؤل بحسب الصدق بل بحسب التحقيق فان نفي الوجود
 يستلزم نفي جميع الصفات **قوله** انما الحق المستفاد من الوجود لا يبطي
 اي الحق المستفاد من الوجود لا يقتضي الخبر في الوجود الذي هو
 رطب بين السند والسند اليه سواء كان طرف ذلك الوجود لا يبطي
 الوجود الحول كافي لا الوجود او غير كافي لا رطب في المدار
 ولا دلالة للظاهر على الخاص فلا يكون قربة موجود **قوله** قال
 الاندلسي اترك في شرح التسهيل للفاضل المصري من تشبيه الهم بالهم
 الحذف مطلقا كما في تحري او بشرط ان يكون الخبر ظرفا كالحزب
 فليس يجب **قوله** يجوز والحذف عديم اكثر من اللفظ **قوله** فيكون
 لا يخرج من اسما الاضال لا عرف فيكون مع موزع كلاما مستقلا
 او رد عليه انه يجوز ان يكون لا عرفا نائبا عن الفعل كحرف
 النداء وليس فيمن لان حرف النداء نايب عن فعل مقدور جدا لان
 اصله يازيد اذ هو زيدا صرح في شرح المفصل والرضي وفيما نحن
 فيه ليس انتمى مقدرا جدا واما من ذهب الى ان المنادي مفعول
 بحرف النداء ذهب الى انها من اسما الاضال **قوله** وزيفه المضم
 رحمه الله تعالى في شرح المفصل في بحث المنادي ردا على مذهب من
 ذهب الى ان حرف النداء اسما الاضال وان اسما الاضال
 ليس فيها ما هو اقل من حرفين ومن هذه الحروف الهزة واي حرف
 واحد واذا بطل كون الهزة اسم فعل بطل البواقي اذ لا قابل
 بالفعل انتهى ولا يخفى ان هذا التزيف لا يجزئ في الاول ووجه
 هذه العبارة بان جميع اسما الاضال منقولة عن المضاد لا حلية
 او عن المضاد لا كالكائنة في الاصل اصواتا او عن الظرف او عن
 الجار والجور كما صرح به في الرضي كان المترف وجبها لكن المضم
 لم يصح به **قوله** ان نصب الاسم اترك لان اسم الفعل لا بد من فاعل

اي اذا كان سقلا اهل ولا مال انتفى
 الهم والمال يكون من اسما الاضال
 ٢٢٢

ولا فاعل منها وما اورد عليه انه يجوز ان يكون فاعله الضمير اليهم
 المضمر بالترك فليكن فين اما لمولا فلا نه ذكر اللفظ الرضي في بحث
 المضمرات ان يجوز انما غير المضمر لفظا ومعنى قصد تفخيم المضمر لان
 به لجزء الضمير بلا فصل كافي ثم رجلا زيدا او قصد التخصيص مع افعال
 النفس كافي ضميرا للسان واللام بينهما مدونة اعني قصد التخصيص
 والجمعي بالمضمر لجزء الضمير وارتباطه بالمضمر واما ما بنا فلا نه
 قد نجد فاسم لا يفرق هذا التميز بل هذا الفعل والفاعل والمميز
 وذلك انما **قوله** لدخولها على القيليين ذكر المضمر في شرح
 الفصل الخريون يزعمون ان لفظة بنو نعيم في ذلك على القياس
 ويقولون ان الحرف اذا لم يكن له اختصاص بالاسم او الفصل
 لم يكن له عمل في احدها وما لا يدخل على الضمين فالقياس انه
 لا يعمل في احدهما قلت لا خلاف في ان عمل اللفظ لغير الجنس واذا
 صح العمل لا بالانفاق فلا يند في العمل لما فان زعم ان لا
 التامة غير الدخلة على الفصل قيل له فالما في من ان يكون ما
 الرافعة غير ما الدخلة على الفصل **قوله** المفهوم اترك يعني ان جميع
 الضمير مقدم معنى لكونه مفهوما ما سبق **قوله** وبقية اترك اي بقية
 بعض ما جازم حكم ليس عليها لان حكم المشبه به يقع اجزاء على المشبه
قوله الضمير راجع اترك لم يفتت اليه الشارح لانه مبنئ يكون حكم
 الالام مفهوم ما ضمنا وان كان فهم المرصع اظهر ما ذكره الشارح
 وفي قوله الموجب العمل ليس اسما الى ان معنى كون التسمية شاذ
 انه قليل الخيارات في الاستعمال متى كاد ان لا يعمل بسببه او على ما هو
 خلاف القياس فلا يرد لما قيل انه لا يند في التسمية في التندوز
 في نتيجة وما قيل ان الضمير راجع الى عمل ما المفهوم من اضافته لاسم
 الى ما ولا فلا يخفى دكا كنه لا لا فعل لا يعمل مساهمة بمعنى يقال
 عمل ما في لرسا **قوله** قالوا وهو التمدد صرح به في الرضي فنحتمس

الناصية
 خ

وقال وهو المذكرة وان التخصيص بالتعريف لا بد له من شاهد **قوله**
 المحرر المذكور في بيان التابفة بصفة التابفة بالتجاسة
 في الحرب اذا اذنا لا تاذ ولا يراخ في الحال الموكلة كما يقول
 فلا بد بطلانها عما كنا في بعض الشرح **قوله** فانه كما سمع ليس
 يعني اذا سمع ليس لشبهه بالفاعل على عجزه وقوه نكرة محضة فكذا اسمها
قوله فان لنا ان نقدد ان على ما نقل عن المبردان التقدير لا
 في براخ **قوله** ان الحذف على العموم فان المقصود عموم نفي البراء
 وسؤله كقول فرد من افراد **قوله** قال الشيخ ان تاييد لا فائدة لا
 يعني ليس عموم النفي وقد اعلم من زعم ان العموم يخص بلا الترتيق
 اجنس لضمين من الاستغناء **قوله** فانه في العموم لضمين من
 الاستغناء **قوله** ولذا قال صاحب كتاب ان قراءة لا ريب فيه بالفتح
 ابلغ من قراءة لا ريب بالرفع **قوله** اي من حيث آه والقرينة على
 اعتبار الجينية ما نفرد عند ان قد احييت سبب في قريقات
 الامور التي تختلف بحسب اعتبارها كالكميات الخمس والحقيقة والمجاز
قوله طرذا لغيره في منع تعريف علم المفعولية وتعيينها للموجب
 يصدق الاول بعد ذلك اعتبار الجينية على جرميات والمثاني على
 بمسلمات **قوله** لصفة الملاقاة المفعول بالضم النفعي المفعول مشتق من
 الفعل وهو لا يحدث ولا يفتاح ويبرغم بالفتاحي بكونه في
 المفعول الحادث اي الاثر الحاصل بالامداد ويبرغم بكونه
 شدن **قوله** لفظة صيغة العينة والبناء والوزن حقيقة في الهيئة
 الحاصلة للكلية باعتبار عدد مراتها المترتبة ومكانها المهيمنة
 وسكونها واعتبارها في الاصلية والزيادة كل في موضع **قوله**
 يقال لجمع المادة والهيئة ابيض وهو المراد هنا والاشك في تعليلها
 باللفظ باعتبار الضم النفعي فان المادة والهيئة المذكورتان
 فبقران في الكلية بحسب وضع اللفظ **قوله** لقائل ان يقول ان المفعول

موضع م

في الحقيقة
 في الحقيقة
 في الحقيقة

البحر

الطلق

الطلق ان اي مدلول لا يجوز ان يكون مفعولا بالضم النفعي لا لو كان
 كذلك لكان اثر الفاعل فيها دارة بواسطة فعل من فاعله فلا يجلو
 اما ان يكون مفعولا بواسطة عين ذلك الفعل الذي وقع مفعولا
 اي بواسطة الحدث الذي هو عين مدلول ذلك الفعل او بواسطة
 غير ذلك الفعل ما يلزمه مثلا ضربا في قولنا ضربت ضربا لو كان
 مدلوله مفعولا لغويا للتركيب فلا يجلو من ان يكون مفعولا ومثلا
 عنه بعين ضرب اي مدلوله الذي هو الحدث او بفعل آخر كحدث
قوله ونتجه على الاول اي على كونه مفعولا لعين ذلك الفعل ان
 الفعل نسبة بين الفاعل والمفعول ضرورة ان الما في المصدرية
 امور فبنيته بين الفاعل والفاعل الصادرة منه والنسبة لا تكون
 عين احدا للنسبة بالضرورة ولو كان مفعولا لعين ذلك الفعل يلزم
 اتحاد الفعل والمفعول كون المفعول المطلق عين مصدر ذلك الفعل
 وعلى الثاني اي يتجه على الثاني اي على كونه مفعولا للفاعل بواسطة
 غير ذلك الفعل ان المفعول المطلق مبدئ يكون محلا واحدا ذلك
 الفعل عليه سلا اذا قلنا ان الضرب مفعول بواسطة الاحداث كان
 الضرب محلا للاحداث فيكون المفعول المطلق مفعولا به لا مفعولا حقيقة
 اي اثر من آثار الفاعل **قوله** وان لذلك ان اي يرد على
 الثاني ان لذلك الفعل الذي هو غير الفعل الفاعل في المفعول اسما
 مضرا وكل مصدر مفعول لفاعل ذلك الفعل بواسطة غير فيكون هذا
 المصدر مفعول لفعل آخر بان يكون احداث الضرب مفعولا لفعل آخر
 كحدث الثاني المتعلق باحداث الضرب ولذلك الفعل الثاني ايضا
 مضرا هو مفعول الفعل ثالث كحدث الضرب وهكذا في سلسل
 اي صدور افعال غير متناهية عن الفاعل على صدور الضرب منه
 وذلك بين البطلان ولا يمكن ان يقال انه تسلسل في الامور لا عبارة
 وان احداث الاحداث عين الاحداث لان المفروض ان كل مصدر مفعول

بمعنى المفعول المطلق

الطلاق

وإن كان من أفعال المفعول بالشيء المفعول عليه فالعلم أنه صحيح

الفعل

نفسه **قوله** وإن الفاعل أي بكسر الهمزة عطف على قوله أن المفعول
المطلق وليس يفتح الهمزة على قوله أن المصدر إذا لا اختصص بهذا
الأياد بالثاني إذا خلاصه أن فاعل الفعل المذكور أي ما يكون
عاما في المفعول المطلق قد يكون قابلا لمحض ليس فيه جهة التأثير
اصلا فصدره لا يكون مفعولا له بمعنى ذلك الفعل ولا بغيره ولا يخفى
أن هذا الأيراد والذي قبله من لزوم المنسل غير متجه على السامع
لأنه أدعى صحة إطلاق المفعول عليه وكفى لذلك صحة إطلاقه باعتبار
بعض أفراد مجاز الفاعل الباقية فإنه لا يطلق عليها المفعول بالشيء
اللفظي أصلا **قوله** فالظاهر أن يقال اسم قرن أي المزداد بالفعل
أعم من الحقيقي والحكي **قوله** لم يستدل به الحكم لا فخرج مفعول ثان
بمع فاعله لأنه ليس بمفعول اصطلاحيا وتسمية باعتبار ما كان وقوله
وتنق به فتلحقه خصوصاً من كونه بمنزلة أول أو حلة أو ظرف أو علته
أو ما به مفعول لا فخرج الحال والمستثنى والتبني **قوله** أنه لا يظهر
وجه التسمية أي إذا كان إطلاق المفعول عليه مجبياً لاصطلاح لا يظهر
وجه التسمية بلفظ المفعول لأن وجه التسمية عبارة عن مناسبة بين
اللفظ اللغوي والاصطلاحي تغل اللفظ منه إليه وكذا لا يظهر وجه
التبني بالقبول المذكور في هذا المفعول المطلق لصلة قريباً لمفعول
الاصطلاح على الكل بلا تفاوت **قوله** قاله بولنا قال قاله لا أولى
لأن غاية وجه التسمية اصطلاحاً في فحوا أن يكون من الأسماء
المرجلة **قوله** أنا نقضاً لما في الأول وهو أنه مفعول ليس ذلك بالفعل
وقولكم يلزم أن يكون الفعل الذي تسميته عين المفعول الذي هو
هذا المستثنى قلنا أنا يلزم ذلك لو كان المفعول المطلق عين المعنى
المصدري للفعل العامل فيه وليس كذلك فإن المفعول المطلق
الأثر الحاصل بالمصدر لا المصدر أي مفعول المصدر نفسه فالمفعول
هو الأثر والفعل الذي هو تسميته هو المعنى المصدرى مثلاً القرب الذي

هو عبارة عن الهيئة المخصوصة مفعول للفعل بواسطة الضاربية أي هذا
الضرب قوله وقد صرح أي تأييداً لأن المفعول عبارة عن حاصل
بالمصدر وقوله وعدم التبني أي عطف تسمية السامعة قوله وصفية
المفعول عطف على قوله أنا نقضاً لما في الأول جواب عن قوله وإن
فاعل الفعل قد يكون قابلاً أي قوله من الفعل الذي هو المصدر
أعني اسم الحدث الجاري على الفعل أي المعنى المنسوب إلى الفاعل
سواء كان صادراً عنه أو لا فيقبل التأثير والتأثير قوله إلا أنه
الحاصل بمصدر ذلك الفعل سواء كان أثراً للفعل على أو سمي قابلاً به
فيصدق في حال طول مثلاً أن الطول الذي يعبّر عنه بدوازي أثر
الحاصل بمصدر الفعل الذي يعبّر عنه به وازيدون وإن لم يكن
مفعولاً بمعنى الحدث والوجود **قوله** وقد تبين أنه اعتبر في كونه
فعل الفاعل على استناده على جهة القيام سواء كان صادراً عنه أو لا
قوله يجوز أن يجعل أي حاصل كلامه لا أنه يصدق على ما عدا
المفعول المطلق المفعول المقيد فيصدق على الحال والمستثنى
أنه مفعول في قيد مضمون ومفعول بشرط أخرجه **قوله** وكانهم
آثروا أي آثروا في التسمية ضموا باسمه أخف فإن الحال
والمستثنى أخف من المفعول في قيد مضمون والمفعول بشرط أخرجه
قوله أولاً وبالذات أي يتلوه في الفعل بلاد واسطة تعلقه بغير
أخر **قوله** بواسطة أي منها مبنية أي فاعل متعلق بها بواسطة
تعلقه بالفاعل والمفعول متى لم قطع النظر عنها لا يكون للفعل متعلق
بها أصلاً **قوله** مفعول على سبيل الاتفاق أي جري المادة إنما قال ذلك
لأن مفعوله على سبيل القصد مجموع المشتق منه والمستثنى في الرعيان الجري
في قولك جأ القوم الأرياء منسوب إلى القوم في قولك الأرياء
كان نسبة الفعل في جأ إلى غلام زيد ورأيت غلاماً ظريفاً وكذا
سائر المشتقات في فاعلها إلى الجزين لكنه جري المادة بأنه إذا كان

الفعل منسوب الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل منها للاعراب اعرب
 الجزء الاول منها بما يستحقه المفعول اذا وقع منسوباً اليه في مثل ذلك
 الموضع وما بقى من اجزاء النسب ما يليه بحرف ان استحق الجزء الثاني ما يليه
 ويتبع ان استحق التثنية كما في التواضع الحصة وان لم يستحق شيئاً من ذلك
 نصب كما تستثنى تثنيتها بالمفعول في جيبه بعد المفعول **قوله** يظهر توبيخه
آخ وهو انه لما كان ضائق بها بالذات كان تأثيرها اصابة فيصنف
 الاثر اصابة واما غيرهما فان فعله به بالواسطة فالناظر والناظر
 الاثر ارض بالواسطة **قوله** اطلاق المفعول المفعول بالضم
 المنسوب الى عرف الفاعل وهو ما فعلنا بقا على القراء **قوله** من ضرور ان
 صدق اليقين **آخ** لان المقيد هو المطلق في المقيد **قوله** فكيف يصح القول
آخ اي كيف يصح ما قاله السامع بان يصح اطلاق المفعول المقيد بلفظ
 به وفيه وله وجه على الفاعل الارضية وعدم صدق المفعول عليها
قوله معنى سائل **آخ** وهو ما فعل به الفعل بالضم المصدر في الجملة
 سواء كان اثره او محلا او ظرفاً او صلة او مضاعفاً **قوله** لا
 المفعول **آخ** ليس مطلقاً هذه المقيدة المفعول فانه يخص بالامر لان
 الضمير المستتر الذي هو مفعول ما لم يسم فاعلم راجع الى الالف واللام اي
 الذي بخلاف المقيدة فانها مستندة الى الجار والمجرور **قوله** كما في زيد
 حسن الفاعل فان الحسن المقيد بالاضافة الى الفاعل مطلق معنى يميل
 الحسن المستند الى زيد والمستند المستقل لا الحسن المقتضى عن الاضافة
 الى الفاعل لان مستند الى زيد **قوله** حقيقة او هكذا **آخ** بمعنى ان الفاعل
 ههنا بالضم المصطلح وقد اعتبر في مفهومي القياس والمقابل للوقوع فلو لم
 يرد باللفظ على ههنا ما جمع الحقيق وهو ما استدل به الفاعل على جهة قيامه
 والحكمي وهو ما يكون نائبا عنه يخرج كقول القريب المفعول المطلق الواقع
 بعد الفعل بالمجرور لعدم كونه اسماً لما فعله الفاعل على الحقيق **قوله** فلا
 يجل اطلاق **آخ** اطلاق ههنا بالضم التثني اي المفعول لا بالضم المصطلح

قوله
الطرح

الحق

اعني المفعول وهو ما **قوله** فيشكل عليهم وعلى البعض تفريع على ما ذهب وفي
 بعض النسخ فلا يشكل عليه اي على المضمرة وهم الله تعالى فيكون قريبا على
 التثنية في قوله لان يكون **آخ** **قوله** قبل **آخ** هذا ما نقل من المضمرة
 كما نص عليه الرضي فالناسيب المتغير بقا **قوله** فيضله المتكلم **آخ** اي
 الذي هو فاعل فعل مذكور وهو ضرب لا اول بناء لا اتحادها والضم
 واما نصب بناء بان يكون مشتقاً عليه استلزام الفعل على الجوز فيقرينة
 زيادة الاسم والاولا فاعلم ان العمل على ما هو المتبادر وهو كون الفعل
 المذكور ملتبساً بمعنى ما فعله سواء كان عينه او مشتقاً عليه **قوله** بفعل
 على صيغة المصدر اي ان اردت بفعل ضرباً لمصدر المستفاد من قوله
 لان **آخ** فعله المتكلم **قوله** بل بقا به هب يمتون الجملة الواقعة
 بعد القول مقول القول دون مفعول **قوله** وان اسلم النوازل
 بان يحمل الفعل على فاعل المصطلح **قوله** اسم لان كل كلمة موضوعه
 بالوضع التوقيفي واذا اردت بها نفسها فصدق عليها انها دالة
 على معنى في نفسها غير مقترن باحد لا ذممة **قوله** لا هو
 الظاهر من مصادمهم على اطلاق الفعل على مقابل القول **قوله**
 ان فعل **آخ** اي الفعل الذي هو صفة المضمرة ضرب لا يصح ان
 ينسب الى ضرب فلا يصح ان يفيضه المتكلم باعتبار انه فعل مضمرة
 اعني الحد فلا يصدق على ضربها لثابت انه ما فعله فاعلم فعل
آخ **قوله** لان ذلك المضمون اعني الحد مدلول تضمني لضرب
 دلالة على النسبة والزمان ايضاً **قوله** الفعل متناول **آخ** اي
 الفعل المدلول عليه بقوله ما فعله متناول للقول والكلام ايضاً بل
 لفعل الجنان ايضاً وطما ولو مجازاً كذا يخرج عن التعريف مثل علمت
 علماً فاندفع ان الفعل لا يتناول القول **قوله** لان الالف لا تلي
 موضوعه لا نفسها بل دلالتها على انفسا عقيلة كآمر والوضع ما هو
 في قرينة لاسم كونه ضم الكلمة فلا يكون ضرب عين اردت به نفسه

الطبيعي

محل
موضع
بالموضع
بالموضع

بشيء منها
بشيء منها
بشيء منها

اسما فاندفع انه مقول اسم قوله الجاري على الفعل اي يكون له فعل
 يصح ان يكون جاريا عليه ومذكورا بين فخرج نحو الويل لما لا فعل له
 قوله نحو ضربته انما اخرج فان الضرب والرؤية يصلحان على انواع
 الضرب وحرآتي الرؤية قوله يعني ان الفعل اخرج اي صير هو ليس بارجع
 الى المذكور فقط اذا المراد بالفعل الفعل الاصطلاحي الذي هو قسم
 للاسم والحرف لا يدل عليه قوله بمناه فالاسم الذي فيه معنى فعل غير
 داخل فيه فسيم المذكور لا ينع في ادغاله بل هو راجع الى الفعل المذكور
 وتسميه هذا القيد اما باعتبار قسم المذكور فيسئل المذوق فانه في
 حكم المذكور واما باعتبار الفعل فيسئل الاسم الذي فيه معنى الفعل
 يكون في حكم الفعل من حيث انه يعمل عمله **قوله** مطروفا على قوله مقدرا
 فيكون داخل تحت قوله او هكذا شبهه اي الفعل المذكور هكذا كان
 لما يكون مذكورا هكذا وهو المقدور وما يكون ضالا هكذا وهو الاسم الذي
 فيه معنى الفعل هذا لكن عبارة السامع صريح في فهم المذكور وما ذكر
 المحض انما يتم لو قدر قبل قوله مذكورا حقيقة او هكذا لفظة ضالا
 ويكون التقدير وهو اعم من ان يكون ضالا مذكورا حقيقة او ضالا
 مذكورا هكذا ويكون حقيقة او هكذا مطلقا بالقياس والقياس بما يقيد قوله
 هكذا التعميم في الفعل المذكور وبعد ان تكاب ذلك يرد عليه ان الضمير
 في قوله اذا كان مقدرا راجع الى الفعل الحقيقي وان الفعل الحقيقي
 لا يكون مذكورا حقيقة او هكذا كذلك الاسم الذي فيه معنى الفعل فما
 وجه تخصيصه بالفعل الحقيقي فلو كان قوله او اسما عطفا على قوله مقدرا
 لكان التقدير او كما اذا كان الفعل الحقيقي اسما لان فيه معنى الفعل
 ولا يخفى بطلانه فالجواب ان تحمل عبارة السامع على الاحتمال وهو
 ان يجذف من الاول بقية الثاني ومن الثاني بقية الاول **قوله**
 في قوله تعالى الله الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار ينصل
 لتبغوا فيه والتقدير وهو اعم من ان يكون ضالا مذكورا حقيقة او هكذا

جعل لكم الليل
 لتسكنوا فيه
 والنهار ينصل
 لتبغوا فيه

فمن
 احتياك

في سورة المؤمن

او اسما قيد معنى الفعل الحقيقي مذكورا حقيقة او هكذا وما قيل انه عطف
 على قوله مذكورا او لا يعني ان الفعل المذكور يشبه اللفظ والقدر
 والاسم لان المراد من الفعل اعم من الفعل وشبهه فقيده انه يقضي ان
 يكون ذلك الاسم مقابلا للمذكور مطلقا فلا يكون مذكورا صلا وهو
 باطل قوله ولا يخرج اخرج اي يخرج المفعول المطلق الذي يكون
 للنوع او العدد لزيادة مفهومه على مفهومه الفعل والذي للتاكيد اذا
 عبر به بلفظ مفهومه مفاد مفهوم الفعل متحد معه في التحقق **قوله** بل
 اراد اخرج اي اراد ان معنى الفعل مشتق على مذكول الاسم من حيث
 التحقق بان يكون تحقق جزئيا الذي هو الحد تحقق مذكول الاسم
 والقرينة على هذه الازادة ان قوله اسم ما ضله فاعلى ضلتا بدل
 منه مغايرة ما ضله لمذكول الفعل فلا يكون ان يراد من قوله بمناه
 اشتغال مفهومه على مفهوم الاسم بان يكون جزء مفهومه الذي هو
 المنسوب عين مذكول الاسم فيكون المراد الاشتغال ولا تخادع
 حيث التحقق وما قيل ان الفعل اذا كان مضدرا يكون مفهومه
 عين مفهوم الفعل مدقوع بما مر من ان المفعول المطلق هو الحاصل
 بالمصدر لا المصدر نفسه **قوله** وذكر اخرج المراد الحال وفي بعض
 النسخ وان ذكر هو اللطف على قوله ان تحقق الفعل آه والقرينة
 على اعتبار هذا القيد ما نقل بينهم ان قيد الحسية مراد في قرينة
 الاورد الا اعتبارية وان لم يذكر فالمراد من حيث انه بمناه وهو
 مشتق بذكر المقدور يعني ذكر المفعول المطلق من حيث ان الفعل مشتق
 على معناه ويختل بجزء مذكول به في التحقق فيقول الى انه بيان الجزئية ويختل
 به **قوله** ولا يخفى اخرج لوجود الاتحاد بينها **قوله** لتقدم وتأخر بينها
 فان الكراهة التي في مفعول به متقدم في التحقق على الكراهة السلفية
 لغيره فيقول النسبة في مفهوم الفعل والنسبة متأخرة عن النسبة في
 التحقق **قوله** وان كان هو للتا ديب في التحقق فانه المعنى المحض الذي

تعالى

بغيره بزدن من حيث انه مؤلف يقال له الضرب ومن ان يترتب عليه الاستمرار
 ظاهرا لا يبق. يقال له التأديب فيصدق على التأديب ان اسم لما فعله فاعل
 فعل مذكور يتقدمه في التحقيق لكن لم يذكر من حيث انه يتخذ بالضرب بل ذكر
 من حيث انه يتأثر بالاعتبار وعلة له **قوله** لا يقال قيد الاتحاد بقوله
 وذكر من حيث ان بيان له ويتقدمه **قوله** الى اعتبار القيد السابق وهو
 ان تحقق الفعل باعتبار جزئية الذي هو المنوب تحقق مدلول الاسم
قوله قيد الاتحاد من جهة السابق لانه سبهم اجنبية الاستفادة من قوله
 بناء الفعل بالاتحاد في التحقيق **قوله** فلهذا قيل ان القيد لما قيل
 على ما في الرضي لكنهم سقوا بكيدا الفعل توسعا **قوله** كان مساحية
 باطلاق اسم الفعل على الجزئية **قوله** دفع فهم السور وذلك لانه تأكيد
 لفظي في الحقيقة لانه قيل احدثت ضربا وضربا والتأكيد اللفظي يدفع
 فهم السور اي فهم تفسر الفعل لا عن قصد بناء على ان العاقل
 لا يسهو من بين ما دفع فهم الجزئية في المسند بان يراد بضرب
 مثلا الشتم فلا بد ذكر اللفظة ثانيا من غير قرينة صادقة عن
 المعنى الحقيقي يدفع احتمال على المعنى المجازي **قوله** بان امر آخ يفي
 ذكر تكليفا دفع لانه يكون مجازا عن الامر بالكلمة فينبغي ان يقال
 كانه بذاته لانه يدفع الجزئية في الاستناد لا يوجهه الضرب بقوله اي
 كانه بذاته **قوله** المصدر المرفع بلازم الجنس نحو رجت الرمي **قوله**
 ان كان للتأكيد بناء على دلالة على فضل ما هي من غير تعقيد بوصف
 او عدد **قوله** وجب تخصيص الزيادة **قوله** كما وقع في الرمي المضاد
 بالتأكيد المصدر الذي مدلوله مدلول الفعل بلا زيادة بشئ
 عليه من وصف او عدد **قوله** وان كان للنوع بناء على دلالة على
 كونه معلوما للمخاطب وهو زائد على الحدث الذي هو مدلول
 الفعل فكانه قيل رجت الرمي المعلوم **قوله** وجبان يقال آخ فيه
 بحث لانه ذكر في الرمي انما يفي بالرفع المصدر الموصوف اما

علم

بان يكون مرادها على معنى الوصف كالفرق في آخ ولا شك في المصدر المرفع
 بلازم الجنس موضوع على معنى الوصف وهو ملوثة المضافة **قوله** او كذا
 ضربت الفاعل الضرب **قوله** مفهوم ما مخصوصه نحو جلت القضا او فرد
 الحبس باليد او بعونه نحو ضربت فومحبا للضرب **قوله** او مفهوم ما لا
 العهد نحو ضربت الضرب اذا اريد فومحبا مهورا بين التكملة والمطلب
 قبل ذكره **قوله** نحو ضربت فان صيغة الفعلة للرفع نحو جلية وركبة **قوله**
 وضربين اي فباشغوا المصدر ويصح لبيان اختلافه فاع **قوله**
 او من المادة اي يكون بحرف الحروف مدخل في ذلك **قوله** نحو الفهرى
 فانه يدل على الحدث باعتبار خصوص المادة لا بالصفة فقط ولا لتأخره
 في ذلك لما يكون على هيئة **قوله** او غير الدالة آخ اي من المادة الغير
 الدالة على الحدث مع صدق الحدث عليه فان انواع الضرب ضرب
 وكذا كانه وبضم **قوله** وكذا ان تقول آخ فيكون دالا فيما مر من
 قول او بدونه **قوله** اي وعدة فان الواحد عدد عند الماسة **قوله**
 بعد ما او بخصوصها اي بجمع الكثرة نحو ضربت او بخصوصها نحو
 ضربت ضربين **قوله** بالخط اشار بافراة الى ان تسمية الامة وجمعها
 باعتبار تسمية المصدر وجمعه لا تلك ربما قلت ضربت سوطين او اسواها
 مع انك لم تضرب العدد المذكور الا بسوط واحد **قوله** الاظهر في
 العبارة آخ لانه يرد على عبارة الشرح ان دلالة على الماشية
 المراق اي الماشية على الدلالة على التعدد لا ينافي دلالة على عدد
 بحق علامة التثنية والجمع فلا بد من تسمية المرأة بالقيسة بالصيغة
 فيقول الى سوا القبر القابلة فلهذا بدل الحرف فيها القابلة كان اظهر
قوله شخصا كان لا اذا كان للمعد **قوله** فانه قابل لذلك اي
 الفرد قابل للتعدد **قوله** او للتكثير مجازا بملاقاة المضاد ويراد بالكثرة
 ما يقابل الوحدة **قوله** كما في قول تعالى قد نزلناه قاله الرضوي
 معناه كثرة الرؤية اي كثيرا ما نرى تردد وجهك في السماء وظلمة النور

الوحي بحول القبلية من بيتا لقدس الى الكعبة لكونها قبلة الانبياء **قوله**
 ومينذ كان ابلغ لكونه ادلى على دفع قوم السهو والجزلان فصار
 اللفظ مع اتحاد المعنى ادلى على عدم السهو والجزلان **قوله** قد مر اسئلته
 اي اسئلته غير المصدر حيث قال وحي اما ان يدل على الحدوث نحو المبدل
 او لا يدل عليه لكي يصدق عليه تحضرته انما هو وانيه الفا **قوله**
 تحريده في قوله الساعه هذا سرافة للقرآن بدسما والمراد عند
 الرشي ان يلحقا ذيب سرافة اسم خطاب درسي الكتاب ودرسه
 ودرسا ودراسة قراءة والضمير ليس بمفعول به لكونه مذكورا وهو
 للقرآن الا انه لتقدمه زيد فيلزم اللاحق للفقوة بل مفعول مطلق اي
 يدرس الدرس ومنه قوله تعالى فاني اعذبه عذابا لا اعذبه
 احد من العالمين **قوله** قد يعرف آية في القاموس لقعود الجالس
 او هو من القيام والجلوس من الضجعة ومن البهرد **قوله** لانه في ضمنه
 اي مفهوم منه بقاء اما بدلالة الضم لان الضم جمع بقاء او بدلا
 لالتمزام لان ثبت مطاوع اقبلت **قوله** اولانه آية تعديل لقوله
 اما في اما لانه في ضمنه **قوله** وفيه تأمل لان معنى المصدر الجهد بمعنى
 المرئ لا ساهله **قوله** وقبل آية آية تعديل لقوله فانه مصدر ثبت
 وكذا قبل الثاني اي قبل مصدر اقبلت لانه بمعنى التنبه فواسم
 بمعنى المصدر كالسلام والكلال والخطا بمعنى التسليم والتكليم والخطا
قوله ليس من هذا الباب اي من باب المفعول المطلق غير لفظه لانه
 من بابات مجزاة الزايدة هو مصدر من لفظ الفصل **قوله** في مثل
 آية اي قبل لا قبل له نحو علفت بينا **قوله** وحي يكون غيرا لوقوعه منه
 اظهار السهو وقدومه لا الاخبار لعلم القادوم بذلك **قوله**
 او دعاء بان يحيل الله قدومه ببارك **قوله** يفان العلم الى اكثر
 يريد ان الحذف في جميع المواضع سماعي بمعنى انه لا السماع لما صار
 الحذف وانقسامه الى السماع والقياس باعتبار العلم فالأول العلم

بوجوب حذفه لا بالسماح فهو سماعي وما كان العلم به بطريق الاستدلال
 بان يقال هذا مصدر وقع مبنيا بعد في داخل على اسم لا يكون غيرا عنه
 وكل مصدر سماعي كذا هو واما الحذف فهذا واما الحذف فهو قياسي **قوله**
 استدلالا لبا عطف بيان لقياسها اشار الى ان القياس مبنيا للاستدلال
قوله يسمع مذهبه وهو با سماعا اي لا يقاس عليه غير لعدم الجامع **قوله**
 اي يقاس آية فالقياس بمقابلة التمثيل وانقسامه اليها باعتبار العمل **قوله**
 فيما كان الاخبار عن احد ارضه **قوله** لكان اظهرنا قال ذلك
 لان الواو تقييد مشترك الاغصاء المذكورة في كون النسبة اليها مفعولة
 في مفهوم الجمع لا على اجتماعها فيه ولذا وقع في التخيال بالواو **قوله**
 قال السامع الرشي آية فضله وهو با الحذف مشروط ببيان الفاعل
 والمفعول مطلقا وبعدم قصد التورية بخلاف البعض فانهم شرطوا كون
 باللاحق ولم يقيدوه بعدم قصد التورية **قوله** مثل قوله آية ومثل
 قصدة قصدة ونحوه **قوله** بمعنى المفعول اي مدت محذوفه فانك
 اذا مدت محذوف شخص قلت مدت هذا ذلك الشخص **قوله** لان الواو
 آية يعني قوله يصح من التقييد لا فاد الحذف بناء على ان المقام
 مقام البيان **قوله** فان المقصود آية كون الدوام والتدوم
 مقصودا من التكرير ظاهر لان يدق على ثبوت مره جدا في وما
 كونه مقصودا من الحذف فلا تارة ثباتا للبالغة في اضافة بذلك
 الفصل دائما كانه ليس بوصف فافضل آخر أصلا **قوله** على التجدد
 اي مدد و مناه في زمان دون زمان دلالة على منتهى
 با هذا لازمة الملائمة **قوله** يستعمل للدوام دلالة على الزمان
 المستقبل الذي هو مستمر **قوله** فان اراد آية عطف على قوله اما اشترط
 آية **قوله** جعل المصدر نفسه قبل فيقيدانه لدوام حصوله منه ولزمه
 له ما دام نفسه **قوله** قبل صفة نفى آية عبارة الشرح ظاهرة
 في انه صفة لطف نفى حيث قدّر الصفة لغيره المذكور وهو المرافق

لقد اعد الخ فانه اذا اجتمع الف والظروف باخر فقدم الف ومن يعلم صفة
للفي فليعلمه راي ان معنى الف تابع للف في الامكان فليست تتبع
معنى الف وانما ساج تقدم المظروف على الف لان المظروف المذكور في
حكم المظروف عليه وبمعناه فكانه ليس متبايناً له **قوله** ولا يظهر ان عدم
الاحتياج الى التقدير لكن الظاهر مع داخلين في حكم المثبتة لان المقصود
تقييد كليها بالذخول لا تقييد احدها في الرعي فراد الضمير ومطابقة
في المظروف باو ما كمل الى قصد النظم فان قصد احدها وجب فراد
الضمير وان قصد كليها وجب المطابقة فلا بد من القول برهوعه الى
كل منها **قوله** او منسوخ ان كان رندا سير **قوله** وليس شوا
اي لو جوب بال حذف **قوله** انما بال المصدر ان كان ناصبه واجب
الحذف لما قرين ان المقصود من مثل هذا الحذف هو حصول الفصل
له ووضع الفصل للبعد فذكرنا في الفرض **قوله** كما يجوز ان يكون
منصوباً بكان ان كان بالتأويل او بالمبالغة **قوله** فالشرط ان كان واجب
ان يقال ما وقع متبناً بعد في او معنى في او يكون ناصبه غير ان
لا يصح ان يكون هو خبر عنه **قوله** بل انما ولى او مبالغة انما قد بدلت
لانه يصح جعل المصدر خبراً عن الذات بتأويل اسمها على او بتقدير
ذو والمبالغة بجعل الحد عين الذات كما قالوا في رجل عدل وما
قبل ان بعد التقييد يصدق على ما زيد لا سير مع انه ليس محذوف
الفصل قد فزع بان خرج بتفسير كلمة ما بالمفعول المطلق **قوله** وليس
ان هو خارج بقوله ما وقع لانه عبارة عن المفعول المطلق فلا حاجة
الى قوله لا يكون خبر عنه **قوله** قد يكون مرفوعاً لقيامه مقام الفاعل
على ما مر **قوله** فيقول ان كان فائدة معرفة احوال او اخر الكلام
اعراباً وبنياً واذا اجاز كون المفعول مرفوعاً لم يحصل هذا الفائدة
قوله لو اعتبر ههنا السرايط المصدر بان يفسر كلمة ما بالمصدر **قوله**
عن تلك المسببة المذكور بقوله ان قلت هو ليس مفعولاً **قوله** انشأ

هنا

بالفهم

بالمقام لان المقام مقام الف عن المفعول المطلق والمصدر انما من وجه
قوله لا يتكلم وهو ما ينبغي له عبارة الشارح ان الجمع بين الضامتين
تسبب الاستدراك في قدس القبول ولا يصح لذلك الا قوله قداسم لا يكون
خبراً منه وانما ما قيل من ان الضمير هو الله تعالى خبر وفع لا بما الى
مفعول مطلق قداسم لا يكون خبراً عنه لانه ما ذكرنا فلا يخفى وكما ان
وقع الما في مفعول على وقع الاول ضمير راجع الى ما وضمير ما ذكره
قوله انما وجب ان يفتى ان وجوب الحذف مشروط بالقرينة الدالة
على تعيين الحذف وقيام شيء مقامه وكلا الأمرين تحقق في مسئلتنا
هنا الاول فالدلالة الجملية المتقدمة على مضمونها ومنه ينتقل الذهن
الى فوائده اللازمة في الجملة فتكون الجملة دالة على عواملها لكونها
بمعنى فوائده وانما الثاني فلقيام الجملة مقام العوامل فانه لما تكررت
المصادر استغنى عن عواملها قبلها والتمزوا اقامة تلك الجمل مقام
عواملها فضلاً لا استقلال على سبيل الزود وما قيل ان لو كان الا
نتقال منه الى انما لم ينجح الى ذكرها مع ان الحاجة بينة بل
القرينة على حذف عامل المفعول المطلق نفسه لانه يتعين ان يكون بمناه
قد فرغ بان الانتقال من شيء الى شيء لا بد من عدم الاحتياج الى ذكر
الشيء الثاني فان الضمير قد يكون مطلوباً في المقام للتكلم كيف
ويصح لما علم ضمناً طريق شائع وان المفعول المطلق نفسه انما يصح
كونه قرينة لوقوعه كونه مفعولاً مطلقاً وفيما نحن فيه ليس كذلك اذ يجوز
ان يكون مناداً مفعولاً به اي تفضل منا وما خذون فداً وان
يكون حالاً اي ما تبين واخذين فداً ولذا قال الرعي ان ضابط
هذا القسم ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدر يطلب منه فائدة
واذا ذكرت تلك الفوائد بالفاظ مضادة منصوبة على انها مفعولة
مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذفها لانها انهم وكذا ما قيل ان الظم
ان يجعل مثل شذو والوثاق فاما ما وما فداً مفعولاً لم يفتى عن

تقدير المائل مدفع بان المفعول له يجب ان يكون علة لما على العمل على الفعل
متقدمة عليه في الزمن ولا يذكر منا وقد ارمنا كذلك بل باعتبارنا سداد
ترتبة عليه بدل عليه الفاعل الفصلية والظن بعد قوله يخرج نحو سفيان لان
حجة وانما مفعول رطب وقع تفصيلا لثرا المفعول في اعتباره فثبت ان ما قام
به مخصوص ولا يجب هنا حذف عامله ان يقال يقع صحة وقيمة امتنا ما
لعدم التزامه قيا بالجملة المقدمة مقامه لثرا المفعول مفعول
قوله اي المصدر والمفعول منها يفتران الاضافة ليست بمعنى ختم المصدر
الى ما يشق منه كما هو المتبادر الى اذن ملازمة **قوله** اي غاية **قوله**
يفتران الماد بالعرض هنا الثانية لعدم كونه عاملا للفعل **قوله**
اي لان تشبيه بما تاب **قوله** لم يرد ان الكلام على حذف الاضافة وهو مخالف
قوله فانه الواقع بعد الجملة بل اراد ان خبره عبارة عما تاب
مناب المفعول المحقق لان مرجع حرف كلة ما عبارة عنه بدليل انه الواقع
بعد الجملة فلا محل لان المفعول المطلق في مسئلتنا مشبهة لا مشبهة واما
لم يقبل تشبيه عمل الوقع على التقدير وهو خلاف الظاهر والحق
واللاحق وكذا لما قيل الاول ان يجعل قوله التشبيه بمعنى التشبيه لوري
هو فعل المتكلم وصفه اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان
سبها به كاذبا في مثال التثنية او اداء التشبيه كما في صوت صوتا مثل
صوت الحمار **قوله** بحسب الظاهر قد بدلك لان الواقع بعد ما في
التقدير المفعول المطلق المحقق الحذف **قوله** فاذن يخرج ايجازا
فسترا التشبيه بما ذكر خلافنا اذا فسر بان يشبه شي **قوله** اذا ذكر
المفعول المطلق نفسه نحو صوت صوتا مثل صوت حمار فانه لا يصدق
انه واقع لانه يشبه بما تاب مناب لم يرد عدم اليات **قوله** قد جرت
غادتهم **قوله** يجرى جرت غادتهم لانهم يجلون المفعول المطلق المحقق
في هذا المقام فلا يذكرونه اصلا ومادة التثنية لا بد ان تكون
محققة فالشاهد لازم على ناقض الضابط لا على الحق **قوله** فلي هذا

لا المفعول المطلق كقضي فلا يرد ان
الواجب ان يقول ان يشبه
شيء بشيئ صحيح

اي على ما ذكر من لزوم مصدر في موضع فسر الموصول بالمصدر دون المفعول
المطلق **قوله** كلام الشارع عن المناقشة بان المفعول المطلق فيما
ضمن فيه ليس مشبها **قوله** قال سيبويه يجب في مثل المرفع اي فيما لا يكون
المصدر للتبعية وجا موصوفا واما في التحليل فيه ايضا يضر اما على المفعول
او على الحال وهذا الاختيار وقع الاختار عنه بقول السيبويه وكذا
سائر الاسئلة الاليت فانهما اخذتا عنها على تقدير كونها منصوبة
على انما مفعول مطلق لعدم وجوب حذف عاملها فان حذف ما قبل
ان ما وقع كاشرا للشارح عبارة عن المفعول المطلق والاسئلة
المذكورة ليست من فلا حاجة في الاخذ عنها الى المفعول المذكور
قوله بدل لما حصل له من الوصف **قوله** فاني بالناصية ناصية
كاذبة **قوله** كونه مع وصفه **قوله** ولولا اختيار ذلك لم يصح جله ومعا
لعدم سفل الوصف **قوله** كاجل الحال المولدة نحو قوله تعالى اننا
انزلناه قرآنا عربيا **قوله** ولذلك اي كونه مع الوصف كالم وصفه
قوله من ان يكون ما كيدا الا انه موصوف **قوله** فالاولى الاتباع
اي جملة تاجا على ان صفة **قوله** ويجوز ان يصب على حذف الموصوف
اي صوتا حسنا على انه مفعول مطلق اي يصوت صوتا حسنا لكن لا
يجب حذف عامله او على الحال من الفعل المستتر في لم يخلاف لما اذا
ذكر الموصوف فانه يتعين الاتباع على سبويه لكونه بلفظ الاول
ومنه فيحصل الثاني مع تاجبه تاجا لا اول حتى يكون تابع الثاني
كانه تابع الاول **قوله** وهو ان يكون الاسم **قوله** اي يكون سفل الاسم
غارضا لصاحبه اي حادنا لم يغير لازم **قوله** فيخرج نحو لا يد زهد
قوله فان المعنى على التثنية دون الحدوث ويتبين المرفع فيه على
المبدل او عطف البيان **قوله** هذه الدلالة **قوله** اي دلالة الجملة
على الفعل وعلى صاحبه فينف فثنا التقدير اي يرفع نفعا تقدير الفعل
فان الجملة لكونه بمعنى يصوت يصب المصدر من غير حاجة الى تقدير الفعل

قوله وهن المنارج المصنوع قال هذا وجه قوي **قوله** لم يجملوا
 الاسم المذكور بما هو فانه مصدر والمصدر يعمل على ضلوه اذا لم يكن مفعولا
 مطلقا فهو كما تقول عجبني ضربك ضربا لا يبر **قوله** ذلك ان كان
 يقال مررت به فاذا لم ان بصوت صوت **قوله** لا يقطع ان كان
 مررت فاذا لم يقطع ويجزم بوقوع الصوت وان يصوت ليس قطعا و
 جز ما يوقوع الصوت لان من ان يصح الفعل يصح وقوع الفعل منه
 ولا يمنع **قوله** محلهما ما لا بد للفعل منه اعني الفاعل **قوله** على الحال من
 الضمير المستتر في **قوله** او المصدر **قوله** وهذا الاثباتا عند من يفسد
 وعلى صاحب **قوله** على اعدا تأويل الوصف في تقدير المضاف وجعله بمعنى
 منكر **قوله** فريف المصدر المذكور مع كونه وصفا للمكرة بناء على تقدير
 المثل **قوله** لم يجر هذا اي وقوع المرفة صفة للمكرة بتقدير المثل لجاز
 هذا التركيب مع انه بطل **قوله** واما ما ملأه جامدا عطف على قوله اما
 على حذف مضاف **قوله** فاذا عرفنا هذا عرفنا المصدر المذكور كان
 بدلا او عطف بيان عند سيبويه لا غيرها اعني الوصف **قوله** فلا حاجة
 الى المفعول **قوله** كاذبا ليم الرعي حيث قال الاصل لم صوت بصوت
 صوت مما راي رصوبه عارفا قيم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء
 وكلم كلاما **قوله** قبل هواسم **قوله** في القاموس صراخ كذا يا لصوت وشدة
قوله على انه بمعنى كان بناء على ان الاضال الناقصة غير محصورة **قوله**
 وهذا اظهر من ان كان الاول بعيدا بعيدا لوقوع محال كونه مضمون
 الجملة ولا يخفى ذلك كما في **قوله** فتمثل مصدر مسمى هذا موافق لما في بعض الكتب
 لا يجمل غير ويحتمل غير **قوله** وتكمل وجه لفظي او معنوي اجملا واحد
 من المتأين وجه مريد له اما لفظي او معنوي فالاحتمال الاول له
 وجه لفظي وهو قلة لزوم خلاف الاول فان فيه تقديم اغير على
 المتأين فقط بخلاف الاحتمال الثاني فان فيه تقديم المتأين ايضا
 والاحتمال الثاني وجه معنوي وهو دلالة منته على لزوم الاول على

المعول على

المتأين

المتأين فضلا فيكون مؤد بالضم غاملا المفضل المطلق فضلا فيكون قرينة ظاهرة
 على الحذف تابينا به بخلاف الاحتمال الاول فان مدلوله حينئذ يؤول
 الى ان المفعول مقيد بكونه على المتكلم فيكون دلالة على سوا عترف بقوله
 ومن هذا القبيل ان اسادة الى ان المؤكد لنفسه وان كان فيه المكرة بوجه مرفقة
 ايض كما ان المؤكد لنفسه بالمتكلم **قوله** لا نه دلتا الى الصلة لان الله أكبر
 اول اذان الصلة فهو دلتا الى الصلة لا يحصل غير كونه دعوة الحق
قوله غاملة فلا يكون من المصوب اللازم اضا غاملة **قوله** هذه
 التسمية من المتأين وسيبويه سوا الاول بالتاكيد الخاص والثاني
 بالتاكيد العام وكذلك اذا المصريح لفظ يسبق بينها على كون التسمية
 والاستقبال بالنظر الى ما قبله اعني ذات التبيين اذ لا يقع اداة
 الاستقبال بالنظر الى زمان المتكلم **قوله** كما يتركض با في ضربت
 ضربا بنفس مع تقابلها في اللفظ فاطلاق المؤكد لنفسه على الاول
 لا يحتاج الى تأويل كاذبا ليم سراج التسهيل حيث قال سوا الاول
 مؤكدا لنفسه لا يبر بزملة تكريرا الجملة فكان نفسا بالجملة **قوله** اعني الفعل
 بدون الفاعل لان الفعل بذل وهذا على الضرب والامان **قوله**
 مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون احد جزئها **قوله** وهو مضمون
 من دعا عن الفعل من غير استناده الى الفاعل **قوله** من حق الامر ينصب
 الامر اي من حق المتأين **قوله** بمعنى تحققة في القاموس حققت الامر
 تحققة اي بتقنية فتعلم وكان على يقين عطف تقدير تحققة والجهان الى
 جنان الى فاعل حق الامر **قوله** فانه من محتمل الجملة اذ النظم بالجملة
 قد يكون على يقين من مضمونها وقد يكون على شك وتوهم وفيه كما ان
 الكذب والباطل من محتملها وهما محتملان لان الصدق مدلول الجملة
 من حيث الوضع والكذب اعتقاد على ناس من كون دلالة الالفاظ
 على ما ينشأ وضعية يمكن تخلفها عنها فيصح ان يقال اذ عفا بكونه مضمون
 الجملة التي لها عمل غير محذوف كون المتكلم على يقين فانه ليس مدلول الجملة

مطلوب
البنية

ومساو لئلا يمتدح كون المتكلم عالما بالحكم لازم فائدة الخبر اللهم الا ان
يتم مضمون الجملة بحيث يقتل لازم المضمون ايضا **قوله** قال الله تعالى
ذلك عيسى بن مريم قول الحق شاك لما هو صريح القول اي فلة قول
الحق **قوله** ونحو فلة البنية شاك لما هو في سفل القول والبنية صدر
من بنية الامر فلة في المنزلة البنية برئ من المنة على القياس وهو صائب
القياس بان القطع فيها مسجوع بل اذني شاذ ان المسجوع ولو اعرف
ذلك من جملة غير **قوله** فلة على وزن المنة فائدة للتاكيد لا في فلة
واحدة **قوله** ثم يبدو في القطار بذا في الاثر بذا يمدودا اي
نشأ له فيه راي في النهاية المبدأ استصوابه في علم جدران في علم **قوله**
بل هو فلة واحدة الاول ترك **قوله** فاصل الوضع واما في الاستعمال
فمفعول القول المقطوع به في الجنب **قوله** مفعولا بها فلة بيا تا
للتدريج هكذا وقع في الفتح الحق وابناها وكان سبوا في التاكيد والعلاب
ما في شرح الذي مفعولا بها فلة وهذا المعدل مفعولا بطلعا فلت
بينا نالني **قوله** فالقول المناصب اي القول الذي يضرب مقامه قول
الجملة المتقدمة في قرينة عليه قائمة مقامه فيكون حذفه واجبا **قوله**
في مفعول له اي تلك الجملة مفعول ذلك المتكلم فيكون مدلولها الترابية
للجملة المقدمة حين تلفظ المتكلم بها **قوله** لا اليه على سبيل المثال من
الفعول **قوله** لانها ما فودة الحق في الرعي واما قولهم لبي يلقى فهو
شأن من لبيك لان سبي لبي قال لبيك كما ان سبي سبي قال لبيك ان الله
قوله كل ذلك اي من حذف الفعل وهذا الراد والاضافة الى ضمير
الخطاب يتقدرا **قوله** وهو مفعول اي لبي يلقى واليه ذهب في من **قوله**
لبقايا مضافا الى المظهر فلو كان مضافا الى المضاف الى الفاعل لكان في
زيد وعلا زيد قال في السائر دعوت لما نافي مسود فلي فلي يدي
مسود مسود بكون لبي وسكون السين وقع الواو اسم رجل والمعنى
دعوت مسود لما نافي اي صابني فلي في اي اجابني ثم قال فلي يدي

مسود

مسود اي نافي في ضاعته اقامة بذا قامة واكون كالتيق الذي ينفذ به اي اكون
تحت تصرفه ومكده بعضهم يكتبون فلي لا ولي بالولاء فلي لا لبياس
بالثانية المنة في مصدر وان كانا القياس بالياء **قوله** انما سبي اي اي
انما سبي هذا المنة لهذا الهم لا قامة فله الذي فلي به على ان اجار
فيه صلة الفعل يقال فلة به فلو قال الله تعالى ولا ادري ما يفضل
في ولا يكم والضير رابع الى الموصول مرفوع علا بان مفعول ما لم يسم فاعله
وهذا المتعلق مضاف الى المنة لانه وقع الفعل به او فاعله الفعل به
والمراد به النظر الى ان الوقوع الماخوذ في ضريبة اما بالمعنى الظاهر
وهو الوقوع المحقق عليه على ما قيل المراد ما وقع عليه او ما جرى مجرى ما وقع
عليه ليدخل تحت ما ضربت زيدا واجد في ضريبة او احدثت قتلوا وبين المتعلق المنة
على ما المتعلق المنة مع وبنها المضاف وغيره قال في هذا ان البنية
فيعلق بالفعل او للصلة ويتعلق بما ضمن من معنى المتعلق فقد في علم مراد المنة
مع كنه ولما كان سبي التفسير على الضمين تكون البنية صلة المتعلق المنة فلو
بد من اعتبار اسناد لفظ المفعول المضاف اي او فاعله الفعل متعلقا به على
طريقة لقد جيل بيني لغيره والتميز فلا يكون او فاعله في مقابله لا وقع به
بل مندرجا تحته فالواجب ان يقال او فاعله الفعل بسبب ومعلقا به **قوله**
او فاعله الفعل في الاساس وقع به السواء فله انزلته به فالواقف
ينبغي بالياء كما يتلوه بصل كما لا تزال فما ذكره المحقق بقوله ولك ان
تقول لبي امر ما يزال لما ذكر المنة فالصواب تركم ولعله ضم ان المنة مع
جعل الجار متعلقا بالفعل باعتبار ضمير معنى لا يقاض والمتعلق فزاد عليه
انه يجوز ان يكون متعلقا بالانزال او الاضاق **قوله** وقيل لانه سبي اي
قيل انما سبي لان هذا المتعلق سبب لوجود الفعل لانه محل له والحق
من اسباب وجود الحال **قوله** بل من مضاف مدلولها الضمنية هذا معنى
على كون الاستفهام والشرط مدلوله الضمنية للمكان الاسماء ويزيد قيمة بالياء
المضمنة للاستفهام والشرط وهو في حرف باعبارها لئلا يكون لولا لا يلقى

حصة

نات

مبحث المفعول

فيكون في غير ما قبل فضا في ذاتها وبغيرها في غير ما خرج الفعل عن تعريفه
 بذلك الاعتبار صرح به في الاصل في تعريف الاسم وأما على ما قيل ان الاستفهام
 والشرط غايرتان لها لا نقل عن سببها ان حرف الاستفهام والشرط اعم من المنة
 وان هذا قاطع وجوب ما قبل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان لا يصل اليهم ضرب
 وان ابرهم ضرب ضرب ثم يضمن اي معنى لا استفهام والشرط فالهينان غايرتان
 فيها وان كانا لا زمان فلا اعتبارا صواب قوله فتعريف اي وصول المعنى
 الخلق اليه وادبنا طبعه سواء كان هناك وقبح معنى كضرب زيد وقتل عمرو
 لولا تخرضا طبعه وكلمة وساقفة قوله فقلقه به اولا اي لا يكون فقلقه به
 بواسطة فقلقه بشئ آخر لولا له لا يتفق به قوله فخرج الحال لان الفعل
 انما يتفق به بواسطة انها مبنية طيبة فاعمله او سمعوا لولا له لم يصل المعنى
 الخدي اليها وكذا التميز من المفعول فقلقه الفعل به بواسطة ان رافع لهما
 ما يتفق به الفعل لولا ذلك في لا يتفق به وكذا التميز فقلقه الفعل به
 بواسطة فقلقه بالمتشابهة الشامل له ولغيره لولا لم يتفق به اصاله وما قيل
 ان فقلقه الفعل بالحال بواسطة حرف الجر فخرج ضرب زيد قاتما ضربته
 في الحال القيام فليس بجواب لولا كان محجرا للغير كما في كون المفعول بواسطة
 الحرف كان فقلقه المفعول به ايضا بواسطة حرف الجر فخرج ضرب زيد اذقت
 الضرب على زيد وكذا ما قيل ان خروج التميز والتميز لانه لا يتفق
 الفعل بهما اذ لولا يتفق الفعل بهما لما صح اطلاق المهور والمهر في فعلها
قوله بما لا يتفق الا به بناء على ان النسبة الى المفعول به ما حذرة في مفهوم
 الفعل المتدي كالنسبة الى الفاعل **قوله** ظاهره ان يكون تعقل مفهوم الفعل
 بدون الثلاثة وان لم يكن تحققه بدون المفعول به **قوله** لا يقال
 يتفق اي يتفق تعريف على ما قاله المصريح وأما على ما قاله الثاني
 فلا انتقاض لان فقلقه اشترى بمرور بواسطة حرف المفعول ولذا قال بل
 واسطة حرف ولم يقل حرف الجر وأما ما قيل ان غاير بما فخرج ان المعبر
 في جميع التعريفات لما يخرج التواضع فليس بشئ لان قبله الاصل المعبر في جميع

التعريفات

التعريفات انما يخرج تابع كل قسم من طرفيها والمصوبان عن تعريف ولا يندرج
 تابع قسم من تعريف قسم آخر وفيما عن قسم من هذا القبيل فان عمرو تابع للفعل
 يصدق عليه تعريف المفعول به لان اشترى متعلق به بحيث لا يمكن تعقله بدون قوله
 لان قسم آخر فقلقه للمنى لا يتفق **قوله** لا يبنى فقلقه اي لا يعلق التعلق
 على الاينساد اضطلاعا وأما قوله آخ دفع لما يراد على ارادة التعلق بغير
 الفاعل حقيقة من انه يلزم خروج عمرو في ضارب زيد عمرو والكون فاعله
 حقيقة لان الفاعل ملة تكون بين اثنين كل منها فاعله ومفعولهما حاصل
 الدفع ان عمرو في المثال المذكور لم يقصد بحجة فاعليه بل جهة مفعولية
 وان كان لم جهة الفاعلية ايض **قوله** مطلقا اي غير متبقي بقيد في اصطلاحهم
 خلافا لصاحب اللباب حيث عمم تعريف المفعول به وجعله قسمين ما وقع عليه
 الفعل بلا واسطة حرف الجر وما وقع عليه بواسطة **قوله** فيه تأمل لعله
 اشارة الى ما سبق من ان المفعول المطلق عبارة عن الاثر والفعل عن التأثير
 والى ما نقل عن السيد انهم لم يفرقوا بين الاثر والتأثير ولذا جعلوا بمسناه
قوله لا يخرج فوجه بذلك القيد ان الظاهر ان يتحقق على قوله في حجة
 اضراجه تأمل ولعله انما زاد انما ما بين ان الخروج لان المصريح به
 تعالى فحق على عدم الخروج بقيد الفاعل ذكر في بعض الشروح ان المصريح
 قال في المايل الكافية لرافعة على قوله ما يقع عليه الفعل لكان اولى
 ولما يتوهم من ان ذكر الفاعل هنا بقيد اخراج مفعول ما لم يسم فاعله فاسد
 من وجهين احدهما ان مفعول ما لم يسم فاعله وقع عليه فعل الفاعل
 لان قوله ضرب زيد معلوم انك اردت فعل فاعله وانما حذرت لوجه
 من الوجوه الموعودة فخرج فقد اشتركا جميعا في انها وقع عليها فعل الفاعل
 واذا اشتركا لم يخرج ذكر الفاعل احدهما دون الآخر والثاني ان
 المراد تحديدها جميعا ولذلك يسبق كل واحد منها مفعولا به على الحقيقة فلو
 يستقيم ان يتراد لفظ بقصد اخراج احدهما مع كونه مراداً ولذلك يقال اذا
 هذا الفاعل وقيل المفعول به مقامه وجب ان يدل به عن الفعل لا المفعول وهذا

فيجوز بان يكون له والى الفاعل فيكون له وهو على حالة من كونه
 مفعولا به انتهى وبما نقلنا ظهر صحة قول الحاشي كل في صحة امره ما لم يطل
 لما قيل ان الادخ لا يلق انه ليس بمفعول لما صح تعريفه بكل مفعول
 فاعله وانتم هو مقامه والقول باطلاق المفعول عليه مجازا باعتبار ما كان
 لما ياتي عنه مقام التعريف **قوله** لعل المورد انك بذلك على ذلك ما نقلناه
 من المال الكافية **قوله** وكذا فيما اذا كان انك للذات انما مع
 القار الجزائية **قوله** ولا يكون له مفعول سواء اذ كان له مفعول سواء
 لم يجب تقديمه وانما برم اجماعا فاضرب زيد **قوله** لان تقديمه لا ينافي
 تقديم الام وانما قال في ظاهر الامر لان التقديم دليل على كون المقدم
 اهم بالنسبة الى ما تاخر عن جزاء الجملة اما كونه دليل على ان الفعل نير
 مهم قبل الفعل الى الفاعل فيجوز ان يكون الفعل ايضا مقاما واهية المقدم
 بالنسبة الى ما بعده وما قيل انه يجوز ان يكون التقديم للتخصيص لا للاهم
 فليس يبيح اما اولا فلا ذكر في دليل الاما اذا ما لم يندم اعمدا
 في التقديم شيئا يجزى جري لا اصل غير النافية ولا اهتمام لكن ينبغي ان
 يفتر وجه النافية ولا اهتمام وانما ما بنا فلا ان التخصيص يقتضي ان يكون الفعل
 مستمرا فيكون عند الخاطب وتاكيدا للفعل فيقتضي ان يكون الخاطب متوقفا
 في قضا **قوله** ذكر الجوز لما ذكرنا **قوله** نحو انا انك انك لم يذكر
 المصوب على الاقتصار لكونه منقولا من **قوله** انك انك انك انك انك انك
 سنا **قوله** ونحو الحمد لله الحمد انك فان هذه المصوبات تنصب بفضل مفعول
 يظهر اصد وهو معنى او اخص او امدح او اذم او اكرم او اذل او ارفع او اذل
 بمعنى لا تشاء لا لا انا **قوله** وسنا انك على القادر من نفسه لان عطف نفسه
 على امراء بنزلة نكره امراء فكان قبل انك امراء انك امراء فيفيد الحث
 على القادر **قوله** وسنا فانك يكون سنا انك امراء مضافا
 نفسه لا تنوي ان يكون ما داه قضا ليد واللسان عن **قوله** انك انك انك
 عليه تقدير المفضل عليه بناء على ان خبر اسم المفضل كما هو الشأن في وال

مشارك

والاشراك فاعل الفعل اما بالعرض او بالظن لا اعتقادا الخاطب ويجوز ان يكون
 خبرا محققا خبر لا يحتاج الى التعديل **قوله** وليست هذه اي قرينة الحذف **قوله**
 اذا ترك الفعل ان فان الزامه لتركه دليل على عدم جواز الاظهار فيكون المحذوف
 واجبا **قوله** ومن هذا القبيل اي ما يجب حذفه لانه لا يتابع الاستعمال **قوله** انما
 وسما في قاصدا اذ قصد بفتح الفاء وسكون العين بين لا فراط والتعريف فان
 كلا طرفي قصد لا يوافق **قوله** واما عند سبويه فلا اي ليس بما يجب حذفه
 لا يتابع الاستعمال وما قيل ان قوله تعالى انها خير لكم عند اخبري ما يجب
 حذفه عند سبويه لا يجب سبويه في حذفه في غير ان سبويه او رد
 انها خير لكم ما يجب حذفه **قوله** ولعله سمع ذكر قوله اي لعل سبويه سمع
 من يرفق به ذكر الفعل في قوله من قاصدا ولم يسمع اظهارا ما يجب حذفه
 لكم وحسبك خبرا لك ولا فلة ثلاثة متقاربة المعنى **قوله** ذلك اجله وجوز
 الحذف انما يكون اذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات **قوله** غير ظاهر اذ ينبغي
 وجوب الحذف ترك اظهارا الفعل في جميع الموارد وليس الآية الكريمة موارد
 في كلامه لكون الخاطب فيها متبينا اعراضا **قوله** وهو هذا الاعتبار
 انك اي باعتبار ذكرها قرنا لا يجوز ذكر فعلها لا في القرآن ورد بحذف الفعل
 فصدق انه ترك الفعل بها في جميع الاستعمالات **قوله** لا يستلزم
 ان يكون كلاً ورد في القرآن محذوفاً ما يجب حذفه لكونه نكرة وفي جميع متواترة
 من حيث انه قرآن **قوله** عطف مثال على مثال بمعنى ان ليس من قبل امراء ونفسه فانه
 مثال واحد لما يجب حذفه سنا بما سوا كان المراد والمطفاو بمنوع لكون المحذوف
 قد واهل بخلاف **قوله** هذا وسنا فانه مثال لكون المحذوف فيه فلهذا
 وليس المعنى ان المراد وفيه من الحكاية لفظا المثال على المثال لكون المراد واردا
 في الحكي **قوله** السنين بفتح السين وسكون الهاء وكذا الحزن بالحاء المهملة
 والماكر **قوله** يخرج انك اذ لا ينعون في ذاته فاعله وجهه ولا قلبه **قوله** مجازي
 ليس من افراد الحدود وهي بضم وجهه **قوله** انما اطلقنا عليه المنادي بطريق
 المجاز **قوله** بعيد يدل على ذلك ما في تفسير القاسمي والكشاف ان با وضع للآراء

بمعنى المنادي

عصا

انما اشارة الى ان مواضع القبول كذا كانت غلبة لا غفلة ويجوز موضع البناء فانه
 واحد يحصل بنفسه غير محتاج الى التحصيل بالقبول الى غير قائله ما قبل له قاله
 ويخص بلوله لا شناعة ويصح بالقبول وبنيها المضاف وشبهه والذكر الغير المبني
 وينبغي ان يرفع بها سواء كان الاقصاد في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد
 من ترجيح طلب الاقصاد في بيان القبول على طلب الاقصاد في بيان البناء متى بينم
 نكتة تقدم ما في القبول عليه **قوله** وفيه قدسية فصل عن الاقصاد في
 الكثير بعد الفراغ عن القبول يناسب القبول والتجسس للذكر لا يجب التحقق انتهى
 قائم يجوز ان يكون للكثير بحسب التحقيق بما في قبلة والقبول بما في كبره فيكون
 تقدم الكثير في الذكر اول ليجعل الفراغ منه ويتوجه جبراشوا الى بيان
 القبول الذي بناه كبره **قوله** او تقديرا اي اعتبارا وفرضا سواء باعتبار
 اصله او باعتبار عمله لبناء والقبول قبل البناء ايضا **قوله** وهو ان البناء
 اي هو في بناء غير الخاطي ايراد الضمير المرفوع المتصل بظن الى وقوفه مرفوع
 المتأخر الى المبنى على الضم وايراد الضمير المفعول بظن الى كونه مفعولا به
 وهو المقدر فله محلان قريب وجيد لكن رعاية القبول **قوله** واذا اضطر
 آه ايجاز نظر الشاعر في المفرد المرفوعة فانه قال الجليل **قوله** والما ذف
 مضمرنا واستشهد ما ذكره الخليل ويؤيد من موباردا الى الاصل واستشهد
 في شرح المفضل **قوله** اقصير على قدر الضرورة ولا تجاوز الى موضع آخر
 لضرورة في التناسب **قوله** لا قال آه فان مطلقا لا في سنون لضرورة وعامة
 الوزن والى غير سنون لعدم الضرورة البيت لا هو الا يضاد ويعد
 فان يكن الكلام اكل شي فان تكلمها مطرا حرام قدم بصرفه في طلب الى
 رجل يميل اليه وذكر له نسبه فخرج بها الى المدينة وكانت اغنىها فربا من
 طريقتهم فقالت اعد لي الى اغنى فضل فذمتهم واكرمهم ثم رجع ذوبها
 مع وعاءه بالابل والنعم الكثير واسم مطر فلما رآه الا هو احبته عيشه
 وكان ذمها واغنى امرأته من عمل النساء فقالت ذوبه ثم الى سلفك
 وسلفه الرمل ذوب اغنى امرأته فسلم عليه فقال واسألك ان امرأته يا صبي

فقال انت شاهد انك ابن حمي الدبر
 فجاوبت به فزوجها ما وشرطت
 عليه ان لا يمنعه من احد من اهلها
 فخرج بها الى المدينة وكانت اغنىها
 من طريقتهم

سلام

سلام الله يا مطر عليا آه ومطرنا البيا الثاني مفعول تكلمنا وهو مضاف الى القاص
قوله بين من قبيل آه بقرآن الفصل في هذا المثال مستند الى ذات السار الى
 بدون اعتبار وصف الشيا به بناء على ما تقرر في الاصول من ان الوصف يقع في ما عين
 بالاشارة من حيث بدقول الدار الخيرية فيما اذا قال لا بدخل هذه الدار كذلك غير
 يرفع مستند الى ذات المتأخر بدون اعتبار وصفه لانه مع كافي قوله هذا التام
 غير جوبت ان الضمير يرجع الى الذات وكذا قالوا ان ايراد اسم الانسان في قوله
 هذا والى ذلك على ما يكون في الالفاظ المذكورة في تلك الصفات المذكورة
 لما بقا يفهم منه لغيره ولو اورد الضمير كما هو مقتضى اللفظ لا يكون فيه دلالة على
 اعتبار الصفات لمرجوعه الى الذات المذكورة وليس هذا من قبيل الجواز باعتبار
 ما كان او ما يؤول على ما هو والى الخرج من اللفظ بما لا يستعمل بدون التذكير اصله
 محويا كمران كذا في شرح التسهيل للعلامة المصري **قوله** قال من كلفته آه قد
 عرفت انه لا يكتفي في ذلك **قوله** ان الفرد آه دفع لما يرد ان احاطة الفرد على
 مقابل المضاف وشبهه غير اننا انما التابت على مقابلة المضاف والمجموع ومقابل
 المركب ومقابل المضاف وما ملل الدخ ان الماد به منها مقابل المضاف كالفرد
 الكامل منه بناء على ان المضاف يفرق الى الكامل والخاص من المفرد مقابل المضاف
 ما لا يكون مضافا ولا متساويا **قوله** اما اخرج اي اخرجها عن ضابطه البناء
 من لا يحتاج الى اعتبار دقيق وان لا يكون مستثنا ما بقية ذكره فيما بعد بآراء
 الكامل في الاقصاد بان لا يكون فيه تركيب صواب لانه لا المفرد الكامل ليس المقابل
 للخاص ما لا يكون فيه سائبة الاضافة لا ما يكون فيه سائبة التركيب **قوله** اسم
 اي غير مضاف بقية المضاف فلا ينقض الحد باللفظ **قوله** من تمامه اي معنى نقص
 عليه في القبايل القليلة قال والمضاد للمضاف ما خلق به هو ان تمامه
 لا لفظا لان ما يتم به الاسم للفظ الاضافة والنعوت وفرد السببية والمجموع ومعنى
 كونه من تمامه معنى انه يقيد ما قصد منه تمامه بدون ضمة اما بان لا يقيد بدون ضمة
 كما في الضمير لانه لا يقيد معنى اضافة كما في الضمير لاول والثاني لكون النسبة
 الى المول او لصفة متبركة منه وتلك لا يحصل الا بذكرها الا ترى ان المقصود بالبناء

الوامم عصا الدس

في انما لا يحد في ان الطالع بل طالع الجمل وفي ان لا يحد في ان الطالع بل طالع الجمل
الموصوف بعد الجملة قال في الباب والذبح يد على ان الصفة من تمام الموصوف انك
اذا قلت جارية رجل طريف وجدت دلالة لا تجد ها اذا قلت جارية رجل لان الاول
يضيق الموصوف وذا الما في وما قبل المراد كون من تمام في اعتبار انهم لم يراع متوالي كما
في الصفة الاولين او لا يضيق الموصوف كما في الصفة الثالث فيصير ان كون من تمام
في اعتبار انهم لا يخلو ان يكون في حيث متساوون حيث لفظه والمثاني بهم فحين
الاول **قوله** انما سمع له ولا يطول المصداق في قوله الا ان يكون مفعول في قوله
يا ذاهب بالنية على انهم وان كان تاما في ضمير فلو عطف على ذاهب بنية لا سوين
نحو يا ذاهب و زيد وان عطف على الضمير المتكفي في ذاهب فصبته نحو يا ذاهبا وزيد
لان طالع في زيد بواسطة حرف العطف وباشرة لا وزيد بالنيب فقط والعطف على
الضمير لان مشترك لا يثنى بواحد كما في شرح التسهيل المسمى **قوله** اسم النبت
واحد وانما يجرى الاول لهذا والمثاني باق على الحال السابق اعني متباعدة
المطوف المطوف عليه في العراب وان لم يكن في معنى المطوف **قوله** نحو يا ثلاثة
وتلويين اذا اريد جماعة بلفظ هذا العدد وهذا كما مر من باب جبرم وقال
الاندلسي وابن عيسى ما يصارح المضاف اذا كان علما ولا فلا يقال عندها
في غير العلم يا ثلاثة والتلويين او التلويين كما زيد والحادث اذا قصد جماعة
معينة ولا قلت يا ثلاثة وتلويين نحو يا رجلا ومرارة فليس معنى الاول او في
الطوف قبل التلويين وارتياد بعض بعض من حيث المعنى كذا في الرضي هو فحينئذ
في ان يجمع التلويين في كل منها وقع على معنى واحد ولم يقصد بكل واحد من الجزئين
منه على معنى **قوله** الا ان لم يركبوا ثلثة وتلويين لم يركبوا مترايبا بل بقي
على حاله العطف **قوله** بما ذكر اي يكون مع المطوف اسما لثني واحد **قوله** اذ لم
لم يكن كذلك بان يقصد بكل واحد من المطوف والمطوف عليه من على ان يكون
المقصود بالتلويين في قولك يا ثلاثة وتلويين كل واحد منهما **قوله** مفردا سرقا على
تقدير ارادة المتيقن **قوله** لا يستلزم عدم اعتبار النية الى ما جسد **قوله** بزيادة
في كون جرمها اسما لثني واحد وهو الذاهب الموصوف كافي ثلثة وتلويين في العدد

ح

ينشئ

هذه

سائر الموصوف في ان له دلالة وعطف البيان والمثاني لا يحد في ان يكون المضاف في المضاف
للمضاف فالموصوف باعتبار خروج الصفة عنه غير داخل في ضرب من شبيه المضاف وباعتبار كون
كما جرح منه داخل في ضرب من ولون الصفة بمنزلة جرح الموصوف ضيق عود الضمير الى الموصوف
الى الموصوف على لفظ النية ولا يجوز في الخطاب كما جاز في التاكيد نحو يا نعيم كلكم لان
النادي هو الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده متى يكون في حكم الخطاب بغير اية
خطاب بالنداء اليه بخلاف التاكيد فانه انما يجيء بعد تمام المصير لرفع الاعتدال فيكون
النادي هو الموصوف وحده فحينئذ يعود ضمير الخطاب نظر الموصوف في الخطاب والنداء
ويعجز عن لفظ النية نظر الى ان اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع **قوله**
وتبين ان يكون آية في غير طعن المنادي المضاف شبيها للمضاف ان يكون في
جملة او على ما لم يرفع الاعتدال كونه مستقلا كما هو اصله فيا كد جانيا جزئية وتتحقق للمثاني
بلا ريب فان الاعتبار بالنسبة للمضاف لا شبيه المسمى **قوله** في ظاهر الفرق بين الموصوف
بالجملة والظرف شبيها بالمضاف في باب المنادي دون باب لا فلا يقال لا عليا
لا يجرى بل لا علم لا يجرى ليعقق النسبة بتاكيد جانيا جزئية في الاول دون الثاني
قوله جازا كفي في آية اشارة الى جواز جعله سببا للمضاف في الرضي مع الحسن في
والفراجه يجرى نحو يا رجلا وكما لم يجرى في قبل المضاف والمضاف وفي كلام سيبويه
ايضا ما يثنى بجران وتبين حين عود الضمير الى الموصوف في المضاف والمضاف
بلفظ النية وعدم جواز الخطاب فيه كما جاز في التاكيد نحو يا نعيم كلكم لان المنادي
الموصوف مع الصفة لا الموصوف وحده متى يكون في حكم الخطاب بخلاف التاكيد لان
يجيء بعد تمام المصير لرفع الاعتدال فيكون المنادي هو الموصوف وحده فحينئذ يعود الضمير
من التاكيد اليه على لفظ الخطاب بنظر الموصوف في الخطاب والنداء ويجوز على لفظ
النية ايضا نظر الى ان اسم ظاهر لا خطاب فيه باعتبار الوضع كذا في الباب
قال الرضي في امره ما به سكال لا سئلته جواز لا رجاء واجماع انه لا قابل به
ويكون ان يقال لما وجب جعل الموصوف بالجملة والظرف في التلويين قبل المضاف
هنا الموصوف بالمفرد عليه طرذا للباب بخلاف اسم لا فانه لا موجب لاعتبار النسبة
فيه صلا فاجروا على ما هو اصله من عدم اعتبار النسبة **قوله** فانه لا يجوز ان يجرى

المادى الى عند هذا المقام **قوله** وفيه ما لا يحصى من احوال مقدرة فغيره ظاهر **قوله**
 مضار وما لا يضاف بحيل الموصوف نادى لا المادى موصوفا **قوله** وهذا **قوله** اى لعدم
 الاضطرار لم يجد الموصوف بالجملة او بالفراد اذ كان اسم لا مضار وما لا يضاف فلم
 يصبوا بل بنى على الفصحى ما هو العلم من كونه مفردا اما بنفسه والصفة خارجة عنه
 لانه يجوز توصيف اسم لا بالجملة والفرق لكونه نكرة **قوله** ولا يجوز ان يكون جواب سؤال
 مفرد وهو ان لا اضطرار في باب المادى وما يضرب بجوابه بالجملة والفرق لما لا حاصل
 انه لو كان لما لا كان قد لا نحو فكونا الحق في صيغة المذكر وليس كذلك اذ ليس
 المذكر في ذلك يا عليا لا يعمل مقيدا بحال عدم جملة بل المادى العلم الموصوف به
قوله وهو متع وهذا العلم بعد تنكيره بالية ذهب لمراد فيكون ياذى نادى
 باسم هذا المقتضى ولا كثر في تعريفه لثبوتها في نسخ اجتماع التعريفين
 اذا كانا بلامه لفظية لا لفظية في اللفظ واللفظ في اللفظ **قوله** اما المنة اجتماع التي
 التعريف كقول الاستنفاء **قوله** بعد هذا **قوله** بل في ذلك لا يمتنع اجتماع التعريفين
 الاضافة ومرفضا للمادة **قوله** صورة الاضافة الى اى صورة الاضافة ليست
 نصا في التعريف بل قد تكون للتحصيل كالاتحاد الاضافة الى النكرة فافاد الاضافة
 الى المرفعة التعريف بسبب كون المضاف المضاف اليه مرفعة لا بسبب صورة الاضافة
 فلا تكون الاضافة الى التعريف لعدم كونه مرفوعة له فلا يلزم اجتماع
 التعريفين بل اجتماع التعريفين **قوله** ان على المرفوع فلفظ لا يتحقق
 الاجتماع **قوله** اعلم ان اى دل على ما يترأى اى ان يكتفى به لاسم الظاهر الذي
 هو قابيل مرفوع كذا في الخطاب **قوله** فلا يتناقض اى بان على كون صير الخطاب ظاهرا
 لكل واحد من الماضين على سبيل البدل بخلاف اسم الظاهر **قوله** ولا يلزم
 بالاضطرار على صير المرفوع على اعتبار الافراد والتعريف في المشابهة بجميع الاسماء
 لتقوية جهة الاتحاد بين المادى المفرد المرفوع والكاف وعدم لزوم بناء
 الامور الثلاثة فانه لو اعتبر جهة الاتحاد بوجه وقوى موقفة بلزم بناءها
 ايضا **قوله** ان قلت متسايا بالمشابهة **قوله** هذا منع لمقدمة مطوية بنى عليها كلام
 السامى كالمعنى **قوله** بخلافه لا يخلو كالمعنى **قوله** المشابهة هي التي اى

ليس

ليس المراد بالمشابهة الاشتراك في صفة عقوبته ما ذكر في حجة المناسبة والاشباه بوجه
 من الموهبة والاشباه فان مناسبة المناصب للمناصب المناسبة لذلك ليس ولا اقل من كونه
 مناسبة المناصب **قوله** فقولنا ان المقصود ان يكتفى به لاسم الظاهر المادى باللفظ
 الاسمية اشارة الى اشتراك بين المادى والكاف لاسمية في صفة عقوبته الى تلك
 المقدمة ويرد عليه ما ذكر في المقصود فليجيبه الاتحاد بينها وبين المادى كانه
 الكاف لاسمية واذا ثبت الاتحاد بينها عاكسا للكاف لاسمية بنى لربنا المادى لان
 المقادير المشابهة بالتي متساوية بالذات لغيره **قوله** العلم اذا تفرع فالمراد اذا
 تفرع العلم وجمع فلا بد من زوال التعريف العلم لان هذا التعريف ما كان بسبب وضع
 اللفظ للعلم واللفظ للعلم والجمع ليس موضوعا الا في اشياء معدودة فاذا ازال التعريف
 العلم وقد قلنا ان تنكيره لا يحلوه قليل ويجب جبر ذلك التعريف لثبوتها باضطرار الى
 التعريف وهي الامور فلا يكون معنى العلم ومجرى لا سرفين بالام المعهية
قوله خص لفظه يا بالاشتمال الى المادى واخذ على المقصود ان لا يتجاوز الاستنفاء
 من باب الحرف اخر من حروف المذكر لكونها اشهر حروف المذكر فكانت اول بان
 يتوسع فيها باستعمال المادى المتفاوت والتعريف والمهدد **قوله** معذرة لا دعوى المقدر
 عند سبويه واخر حروف المذكر المقام مقامه عند المبداء في المفعول **قوله** لضعفه
 بالاضطرار على ما جاء في مقدمته باللام **قوله** ان ادعى معذرة لضعفه بسبب لا ضار فاللام
 لتقوية العمل عند سبويه ولضعفه لما يبني من هذا المبدأ كاقول في قول سبويه لزيد مسن
 وانا ضاوب لزيد ولا يجوز ضرب لزيد **قوله** لا معنى بل لا تمتع وتبادلتين ويعدى
 بالباء والوفاة فربا دل سيدن والتعريف مكلف كرفق والتعريف كرفق كرفق
 في المباح **قوله** متعلق بالمتعلق به لا بالمتنفس وهو ان المتنفس والناصب متساويان
 جدا اعتبارا فحق لاه المتنفس به للملازمة فحق مرفق بمعنى واحد جامل واحد **قوله**
 ان قيل دخول اى معنى في دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأييد شبه الفعل مع كان
 الاسم غير مرفق بدخوله في مرفق باعده كيف يخرج عن تأييد شبه الحرف فلو قوت جهة
 الاسم بدخوله في مرفق عن تأييد شبه الفعل والحرف هي الالة لئلا يعدم الحرف فلا خلاف في
 الاصل **قوله** في غاية الضعف لا تماثله المشابهة الحرف بخلاف علة عدم الفرق فانهما

شاملة الفل بلا واسطة ولا تارة تارة فانه لا ضرورة فلا واجب
 اعاد اليه دون صرف غير الضرر **قوله** وان بدخل الام ان عطف على بناء فهو
 دليل امر على عدم بناء المستأن **قوله** وفارها على ان لا تترك مع لام الاستئانة
قوله وفيه ان البدل انما يبدل من المنادى في الحرف يبنى مع جمل من عروف
 المنادى بوسط المبدل من **قوله** في مقابلة الاضافة فكيف ينجى به التركيب باللام
 على انفراد **قوله** ولا يبدل انما على ان لا يترادف المنادى في قوله وفيه ان يفسر
 المبدل بان يقال ان عروف المنادى واللام دخل على اسم المنادى الحرف وبينها
 تنازع لان لا دل تفضي لبناء والتا في الاخراب فاعلى الثاني فلهذا لم يفسر
 من لام المنادى كما في تنازع الفلين حيث على الثاني لقرب وفيه ان الام تدل
 على الجنيض وجعل في محله كما في ذلك بل فيجمل فيما فيه كذا لكن عمدا
 بالبدلين بقدر الامكان فانه اول من الفاعل **قوله** او بان **قوله** هذا
 الجاني يبنى على عدم دخول المنادى الجني والمهد في المستأن فلا عطف با و
 قال الرقي قوله ان لا يندد لانه لا يستأنه تكلف ولا معنى الاستئانة هنا
 لا حقيقة ولا جازا هذا جواب عن قوله وكيف يصدق قوله وينصب ما سواها ولها صلة
 ان الامثلة المذكورة في تسمية القاعدة فتعلم ما سواها مخصوص بالاضاف وشبهه
 واللمزة الغير المنية وليس المراد ما سواها مطلقا ان عطف قوله او بان على
 قول الشيخ بان **قوله** لا ينفق ان يكون المهد في ارضه بما على ان عطف قوله او بان على
 عليه بل المنادى في اصل الجواب **قوله** قال الخليل ان اسارة الوجه آخر
 لعدم كون اللام فيه عين كحق الالف وهو ان يدل من فلو اجتمعا لزم اجتماع البدل
 والمبدل وقوله لا لا بد بان حكم المستأن بالالف مطوف على قوله ويصح ان لا يبنى
 لما لا على ما وهم **قوله** وتلك الزيادة انما هي تلك الزيادة تكون مرة واوا ومرة
 يا ورف الفاعل زيادة المدوب كما يبنى **قوله** لم يصب عمله لان الاعتماد شرط
 في عمل اسم الفاعل ومنها لا يتصور سوى الاعتماد على الموصوف المقتد والمفروض
 انه لم يصب **قوله** وان اعتبر ان اعيان اعتبارها على موصوف مقتد بان يقال
 تقديره بارجوا لها جيل لم يكن جدي اعتبارا مقتد منادى مضاريا للضاف اما

ينصه فقدم كونه منادى والمفهوم تركه الحس واما موصوف فلو لم موصوف بغير وهو
 طائفا لان شبه المضاف بالاضافة المقتضية مفرقة حقيقة كما يوجب واخرجه فيما سبق
قوله حلا للمفرد على اكمل منه وما ذكرنا خلافا في كلام الحس ايجازا لخلافه
 انما يركبها راجعة الى طائفا سوى ضمير لان فانه راجع الى الموصوف المقتد **قوله**
 لان موصوف بغير بمعنى مقابل المضاف حقيقة واما خرج من المفرد في قوله اذا كان
 مفرقا مفرقة بزيادة قوله كما على من **قوله** انهم لا ان يبق **قوله** ان يقال
 ان الموصوف اذا كان مذكورا في طائفا جيل مفرق فقدم كونه مضافا اضافة
 حقيقة على ما هو معنى المفرد المذكور في المقام واذ كان مقتدا يكون طائفا
 جيل منادى صورت في شبه المضاف لعدم كونه مفرقا كما لا على ما هو المراد بالمفرد
 جهنا **قوله** لكن بقي شيء اوجب بعد تكلف يتبع عمله باعتبار لا فاعلى الموصوف
 المقتد واذ راجع في شبه المضاف باعتبار كونه منادى يجب ان يكون **قوله** لما ز
 ان يكون مفرقة اذا قصد به معين واما قال جاز لا ان اذ لم يقصد به معين
 يكون نكرة **قوله** ولهذا جردت بالمعرفة فيقال يا لها جيل الطائفة **قوله**
 فكيف يصح ان لا يبنى من موصوف المعرفة بالمعرفة مع ان تقدير موصوف نكرة واجب
 ليكون مثلا لا تقوله وينصب ما سواها لا المراد منه وجوب نصب ولا يكون طائفا
 جيل واجبا لنصبه لا اذا كان موصوفه المقتد نكرة لان لا يكون تابعا للنقط
 بخلاف ما اذا قل موصوفه معرفة فانه يكون جازما لنصبه لا في كونه تابعا
 المفرد المعرفة **قوله** انهم لا ان يقال ان يبق **قوله** طائفا قبل وقوله رفع الموصوف
 كان نكرة لم لا وقع رفع الموصوف او باسرها المقتد لم يبق قصد نفيه كما في باربع
 كان قبل المقتد نكرة بعد تباشير معرفة المقتد انه يقصد نفيه **قوله** ان يبق بارجوا
 فاعلى ان الجار والجرور وقع ما لا عن بارجوا بتقدير يقال او مقولا بين طائفة وجيل
 مع قطع النظر عن نصب فيفيد في نصب وجيل وتبين بينا طائفة مع ملاحظة النصب
 عن ضمير بان وجيل مع النصب قد يكون اثنين كما هو المتبادر من التقييد **قوله** لا يوصف
 بالمعرفة المصحب وصفه بالنكرة على تقدير ان كان موصوفه كجمل تلك الصفات للنكرة
 قبل المقتد **قوله** وان كان **قوله** ان يبق بارجوا كان الموصوف بالنكرة وفي الجملة او الموصوف

قوله لان موصوف بغير موصوف ليس موصوف بجملة او ظرف
 واسترطاف في ~~موصوف بغير موصوف~~ موصوف بغير موصوف
 بالضاف ان يكون نكرة جملة او ظرفا موصوف
 في نظري العليل لم يظهر في هذا المصنف المصنف
 اعم
 راد

فانها في حكم النكرة قبل التذكير وهذا الموصف بعد تقييده بالنداء **قوله** اعتادوا ان ينادوا
 فكانه متضمن لما قلناه لا كان بقرينة الآية **قوله** الاية وكلما ذكرناه والبدن
 والمطوفين غير المتبعين انما فانها كالمنادي الذي ينادي باسم مرفوع في النداء كالمندوبين
 او لا وسواء كان متبوعا منها او لا نعم عليه سبب **قوله** في الرفع **قوله** نحو ما يزيد
 وعمره على ان هو وعطف بيان لزيد لان كان بدلا لكان كالمنادي المستقل **قوله** ونحو
 هذا انما لم يجره على ان ينادي الذي هو المضاف لكونه مفعولا لا مفعولا لان الظاهر
 انما يترك الى المقدرا في ان كان المقدرا قويا من الظاهر من حيث كونه عذبا
 والظاهر حركة بناء كذا في ازيد الطول وفيه تعذر الحمل على الظاهر كافي الو
 متبوعا كذا ذكرنا في باب المصدر وكذا الاوين مفعولان ههنا **قوله**
 كافي ان يجر ضربا زيدا وعمره على ان سلكه الحمل على حمل الجوز بالصدر
 فيلحق به قد هبنا لكونه من الجماعة من المصيرين الى جوار حمل على الحمل في جميع التبع
 وذهب سببهم وعطفوا على البصر الى انه لا يجوز الاتباع على الحمل مطلقا وصل
 ابرمرو فانه في اللفظ والبدن وضع في الفت والتاكيد فانه لا يثبت هذا
 في الصحيح لا في لورود السماع كقوله الحق اولئك عليهم لعنة الله والملائكة
 ولان من اجتمعوا وتواكفوا لما نفعون على اضرار قائل وفيه تكلف كذا في شرح
 التسهيل وفي الموضع فاكرا لانه ليسوا على من كلام سببهم منع الحمل على موضع
 الجوز باسم الفاعل او بالصفة او بالمصدر وانما جاء ما جرم الحمل على الحمل
 اضربه ناصبا او راضا - ما ضلوا او منقذوا من بعد ذلك المضاف ويحكم من مثل
 هذا الاضرار لغرض القرينة وهذا الذي ذكره سببهم هو الحق لانه انما يترك الظاهر
 الى المقدرا في ان كان المقدرا قويا من الظاهر من حيث كونه عذبا والظاهر حركة بناء
 كافي يا زيدا الطويل واذا تعذر الحمل على الظاهر كافي بانه لا شئنا اذا عرفنا هذا
 فعول المحض كافي ان يجر ضربا زيدا وعمره ويحكم ان يكون بنا لا لفظ وان يكون
 بنا لا لفظ وعلى الاول سقناه لم يجره على محله كالمندوبين على حمل مفعول المصدر على خلاف
 القياس لورود السماع وعلى الثاني لم يجره على محله كالمندوبين على حمل مفعول المصدر
 حتى حمل ما جاء على خلاف الظاهر فنفينا المباعدة في عدم جواز الحمل على حمل المندوب

مطلوب ما في الجوز بالمصدر
 تارة هذا الباب

وبالجملة عبارة المحض لا تخلو عن خلاف والظاهر انما في الرفع والماضي غير متبوع برب وعمره
 فليما في الكلام عليه في باب الارتفاع جوازا مستقلا لا بالنداء **قوله** فان الرفع يقع
 ان الحكم بجواز الرفع في تابع المندوبين سواء كان الرفع فيه ولا يتبع الرفع وتابع
 المستقل بالاول لعدم الرفع في سببه **قوله** في الرفع قد بدى لانه يحتاج الى
 التعميم المذكور في ادراج المضاف بالاضافة اللفظية **قوله** يحتاج في اضرابه الى كافي
 قوله اذا كان مفعولا اسرعة فانه يحتاج في اضرابه سببه المضاف الى الحمل ارادوا في
 منه **قوله** فاعلموا انكم المندوبين ولا يجره لانه انما يجره في المندوبين اذا كان
 مناديا بان يكون مفعولا يفيض رضاءها كونهما تابعين لزيد ثم ترك العمل بالسبب
 بالاضافة **قوله** وايضا هؤلاء المندوبين رضاءها لانه المضاف بالاضافة **قوله**
قوله صرح المصنف في المفضل وترك المصنف به ههنا سبق التعميم كونه عين الاول
 الى ان مكه حكم الاول **قوله** لانه يفيض ما لا يفيض الاول فيزيد البدن
 وعطف بيان يفيض من سبب لا يفيض الاول ههنا ليس كذلك واذا اختلفت طرق
 على تقدير اي هذا اذا اختلفت الثاني **قوله** فاجروهم في المندوبين كافي في حال عدم
 الموصف نحو يا زيدا الطويل وعلى من روية انه كان يقول يا زيدا
 الطويل بنصب زيدا الثاني على انه تأكيد مثل يا جميعين فلا يقع اذا روضه **قوله**
 ولا يجوز ان يكون الرفع اي لا يجوز ان يكون زيدا الثاني مع صفته وصفا للاول هذا
 رد لما حكى عن روية انه كان يقول يا زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه
 تأكيد مثل يا جميعين وذلك لانك لما وصفته ضار مع صفته كما هو صفة الاول
 نحو لانا باردا **قوله** على الاقضاء من ايات السام او على السام **قوله**
 في حكمه حكم البدن اي حكم المندوب المستقل عند الرفع **قوله** ليس المراد انما في الاستقلال
 فان ضيق الحكم بالوصف الظاهر للغة فيكون علة له **قوله** ويخرج هذا عن
 لقول والمصدر في المندوبين لانه لا يفيض في هذا الضابط لفظ الله المفعول في هذا
 المثال مع مخرجه عنها لانه في حكم المندوب المستقل لانه منادى في الحقيقة ويحكم
 بناء على مرفوع لنداء **قوله** تعين الرفع في الحقيقة التي في سبب الرفع لنداء في سبب
 من قوله والبول والمطوف غير ما ذكره حكمه حكم المندوب المستقل **قوله** ولا يبنى لصفة

بطريق الاول لانه اذا لم يبنها لما يشار
 مرفوع لنداء فكيف يبنى ان شاء الله
 تابعين
 فانه لا يوصف بغير ان الرفع يبنى على الفعل

الفرق بين صفه المتادى وصفه اسم لا يبين حيث له مجرى تارة الاول و تارة ثانيا
وصفه المتادى في الجمل

آية بيان الفرق بين صفه المتادى وصفه اسم لا يبين حيث له مجرى تارة الاول و تارة ثانيا
تارة ثانيا تارة ثانيا تارة ثانيا تارة ثانيا تارة ثانيا تارة ثانيا تارة ثانيا تارة ثانيا
الصفة لان المتادى في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف وكان لا بأس به الموصوف وذلك لان
معنى لا رجل مريض في النار لا طرفة في الرجل في النار فالمتادى هو الصفة هو المتادى
لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
عرف المتادى لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
بناء على ما هو في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
الاشارة الى ان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
من جهة واحدة وطاقت علامته ان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
لما كان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
فانما لا يوجد في المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
قوله في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
ان يقال كذا في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
المشابهة بين المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
لغة تبيين لنا وجه تسمية المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
لبناء وتبين الاشكال المذكور لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
حيث كثر منها المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
للمتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
وقد مر في الكاف وغيره من المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
محقق في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
ايضا لا بالمتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
وهل لا يوجد في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار

تتبع

84

والمتادى

والمتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
قوله في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
والمتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
تتبع في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
الاختيار قد يجعل بعض المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
بالمتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
آية اي لبيان علة اختيار المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
لا توجد الا عين كون متادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
بالمتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
قوله في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
كلامه في سره في كلام المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
علما كان او غير علم ببيان لتأثير تبيين المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
فان مثل المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
على ما نقله في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
اللام المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
ان كان في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
نا وزيد كاد فرفه باللام نحو زيد بن النخعي **قوله** في النار لا طرفة في الرجل في النار
اي بالوصفة الاصلية فان اللاحقة المنقولة قد يقصد بها المدح والذم باختيار
المعنى لا مطلق **قوله** في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
اللام عليه في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
جنى كذا في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار
بصفة مدح كالا لشد بالشيء او صفة ذم كالكلب باللسان **قوله** في النار لا طرفة في الرجل في النار
اللام غارضا لانه جدا لوضع المعنى **قوله** في النار لا طرفة في الرجل في النار لان المتادى في النار لا طرفة في الرجل في النار

الاختلاف في استعمال
معنى التوجوب

تحقيق في النار
على اللاحقة

لما ذكرنا فيه فاعلم ان اللفظ لا يلائم ولا لا يتفق لفاعله بغير اللفظ فاعلم
 اذا سميت هذه الجملة كانك تقول يا رجل فاقم نفسك سبباً في شئ من الشئ
 ونحو الخ واللفظ لا يتفق باللفظ من هذه الفاعل بقوله وقال يا الله فاعلم
 صحيح لان فريضة اللفظ باللام ثم ضاها بالظية على قول كثير ما يطلق اللفظ منه
 قوله تعالى واذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون واذا قرأت القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تتقون
 فاعلموا وجرهم الآية وآتوا بها لتأويل بالارادة لان نداء المرفع باللام
 بعينه يا ايها الرجل مثله فيتم اتحاد اللفظ والجر لان نداء المرفع باللام غير
 صحيح من وجهه عليه من انه اذا لم يرفع نداءه لايصح ارادة نداءه عند اهل اللسان
 ايضا فتقدير اللفظ لا يبين ولا يبين من جوع قول على اضافة ياء ميم صرف
 بالنداء قول بضمها فانه لا يصح ان يقال اذا اراد نداء الفرس قل يا ايها
 الرجل قول ولا يصح في بضمها ان اللفظ اذا اراد به مجرد اللفظ
 يكون على ما لم يرفع نداءه بالوصف لغيره من غير ان يكون موصوفاً وقد
 اشهرت هذه الاشياء بين العامة بنسبته الى هذا وكثيرا ما يرد بها كلام
 وسط في هذه الامور لا بد من اللفظ قول في موصوفة في رجب لا عرف كونها
 معرفة موصوفة الا في النداء قول قال لا تفش في شئ من الشئ فاعلم ان اللفظ
 في اعد قريه الى ان المرفع جدا وغيره لغيره محذوف وايضا موصولة بالجملة قول
 عذف صدر صلتها اي هو وجوبها اندفع بذلك ما قيل انها لم كانت موصولة بجان
 اظهار صدر صلتها وكان اول من عذفها مع انه لم يات اظهاره قول ويجوز ان
 قرئ ليان مريد الموصولة دون الموصوفة اشار الى ان مريدتها ظاهر
 لا يحتاج الى البيان من عدم الاحتياج الى الحذف ومنها صدق الفت عليه ومنها
 الموافقة مع هذا فانه موصوفها بضمها ومنها انه لو كانت موصولة بجان فاعلم
 بجملة فلية او حذف ومنها لزوم جوازها ايها المرفع ومنها كونه مقصودا بالنداء
 فان الموصوفها قريب باقائه ومنها اقتلاضه في جواز نصب ما جدها فانت
 الما زجوز نصبه ولو كانت موصولة لمقتضى المرفع ومنها بيان وجه التزامه في جوازها
 فانه يحتاج اليه على تقدير الموصوفة دون الموصولة قول كونه دوقها موصولة

ما يترجم

معنى اللفظ على النداء
 بيان ان اللفظ موصوفه
 وزجج ان كونها موصوفة

بضم

وغير هذا الموضع قول وانما اريد به لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فرب
 نصبها قول من على اللفظ اي لا غلب فيها ذلك كما يجب في الموصولات فرفق النداء
 على هذا يكون داخل على اسم مبنى على اللفظ ولم يبين وان كان مضارعا للمضاف
 قول بضمها فانه لا يبين من المقصود بالنداء قول فانه قد يربطها بجملة الموصولة
 لانه موضوع بها بزاياها باسم مبنى يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا يصح النداء
 بدون ما جدها فاسم الاشياء فانه قد يربطها بزاياها بالاشياء الحسية فلذا
 يقتصر على ما يربطها بجملة الموصولة فانت يا هذا المصوب والمرفع كما يربطها بالظريف
 واوجب دفع فت اي قول ويؤيد بناه اي اي لهما كون هذا نصفا في الموصولة
 قد يربط بناه بعدا لصفة لكونه نادى كما يربط بناه ناهية لكونه وصلة قوله
 وتبين وصف هذا اي لا يربطها بالاشياء الا باسم الجنس المرفع بالنداء
 اما اسم الجنس فلا يربطها لانه على ما هي من بين الاشياء والحاج اليه في انت
 اشار الاشياء ببيان ماهية المسمى اليه واما المرفع باللام فلا يربطها لما هي
 يربط من اسم الجنس وتبين لغز من افرادها قد يربط من اسم الاشياء في لم
 يبق الا الظاهر المسمى بين التثنية والمفرد وعضو التثنية التثنية باللام اذ هو
 اقل من المضاف قول ولا يجوز ان يحذف عن قوله قد يقتصر الى ذلك اي لكون
 اي نصفا في الموصولة لا يجوز الاقتصار على ايها فلا يقال يا ايها المرفع لانه
 على ما هي بدون ما جدها ولا يربط بعدا لصفة بناه لانه نادى بل يربط
 اي بناه بناه لانه هو المسمى في الحقيقة وايضا وصلة اليه قول الا اذا قصد
 التحقير بان يكتفى به عن ان الخطاب ليس فيه ما يكون في المفعول الا انه يقع عليه
 اسم المثنى وهذا مجاز ولا نسا على الحقيقة قول والاولى لوقف الذين وقيل
 انه نادى قول مجيب لوضع مثنى بظاها لفظ شئ وما بناء وان كانا مبنين
 لكن لم يربطها على ان يربطها بالخصم مجازا واما اسم الاشياء قول نشد
 الحاجة الى التثنية فيكون اول على عدم كونه مقصودا بالنداء قول يكون طابا
 لمرفع باللام لان الكلام في التوصل حمله الى نداء المرفع باللام بخلاف نصب
 الغائب لهما كافي ربه وجعل الموصول فانها وان يظلم ان ما يربطها بجملة

منه فليكن له كذا لا يظن ان اللفظ باللام **قوله** اذا اردت تبين آية قد بدت
لانه قد يزداد اياه بالاسماء الحسية **قوله** لما عرفت من قوله فاجتنب ما يليه
ما فات بيده حرف اللام **قوله** بخلاف ما اذا لم يقطع بحراي وجب في الدار **قوله**
قوله وابدأ بالآية بحراي ما تده فلما لا سماء الحسية **قوله** فانها سنية آية اما في سور
الاسمافة فظهروا في المنزلة فلا في المنزلة بدلين مضافا اليه مقدار **قوله** واما
وصفا ولا آية فيه اسما الى انه موصوف بالمعرف باللام ايضا كذا بناو ذلك لانه
راي لا يهاجم في الحقيقة فيكون كلا الطرفين من اية وهذا وصلة لانه لا انه اندج
وازاله اليها به بان ازيل الابعاد مسان اليه ثم بيان جنس ولا يرد ما قيل
انه اذا وصف هذا باسم الجنس لا يكون التركيب موصوعا لا بل نداء بالمعرف باللام
على ما اوتوا اليه ليعمل لا بل نداء اسم الاسماء **قوله** انه في آية يولد ابرو على
اطلاقه بان يقاتل انما في اربع حروف وقابح العرب تاجعة للفظه يرد عليه ان تابع
العرب قد يحزن فيا لو كان اية قد تكون تاجعة للفظه ويكون تاجعا للفظه بخلاف
ما لم قدور فانه اندفع المقصود لان قواع العرب تكون تاجعة للفظه فظهروا
لان المقادير العرب انما نادى مضافا لاجل له واما مستنات وله على الضبط كذا
لا يعمل على كذا لانه على التقديرين مفعول آخر بواسطة اللام وبدون فلا قابضة
في قوله الاعداء الظاهر والربيع الى المقدر بخلاف الجمل على اسم ان فان فيه
دلالة على كونه عتق وركب من الكلام وان لا يغير من الجمل **قوله** للرمح لانه ليس
للتكثير والامام مرعوبين وهو المراد بل يفتقر لتمام على الرمية والمراد بالمراد
الكامل اية لا يكون فيه ضد لا ذانا ولا اهايا كما هو المتبادر فلا يتغير الحكم
الكل بالثبات المذكور وبما ذكر اندفع ما قيل ان هذا اللفظ بلغ من التكلف لفظا
لا يفتقر اليه الا من لا يخاف من النقص **قوله** فلا تنادى معنى لانه المقصود
بالنداء واي وهذا انما هو لوج التوصل ودفع لزوم اجتماع التاني لتعريف **قوله**
فيكون منصوبا على قبل عليه ان اعرج لضبط النادى لفظا ولا لنادى حقيقة
والمراد ليس ننادى لفظا وان كان ننادى حقيقة فركب الله فاما لا بل
ان ان الكون لا فيمن من الجمل كان اسما الموصوف في محل الرفع لانها كالعدم

اذ فائدة

اذ فائدة التوكيد فقط فجازا المصنف على ذلك لانه بالرفع بخلاف ان المفعولة وهذا
الوجه في انباء الخ جازا لانه ايضا لانه لما كان المقصود بالنداء هو المراد
وقد سيطر المصلحة في عدم كونه مقصودا بالنداء وقد بينه عليه بالنداء لانه كانت
المصلحة كالعدم فيكون المراد في محل الضبط وكما انه لا يضر في قوله ان مخرج
المحل كونه مبتدأ لفظا فيقول ان لا يضر في كون المراد منصوبا على كونه ننادى لفظا
والفرق بين **قوله** في اللذان وغيره اي غير اللذان وهو لفظه اذ حذف حرف القسم
ومصدره من الاستفهام قبل اللذان او مصدرها بالنية ويلزم ميله في زيادة ذا جدد
المقسم به في الرضى منها قطع الحق بالله والله والله والله اية او المراد جواز النفع
فان في نداء وجوده حذف الهمزة فيلق سنا كان على هذا وهذا فالف باع الهمزة
وقطع الهمزة لكونها لازمة فكانها من نفس الكلمة وكذا في ما رثاه الله ذا اربعة اوجه
وقصبة في الرفع في باب حروف الجر **قوله** وحذف حرف الجر الله لا ضل كذا
قوله وقد يرد في قوله نحو ما ذا عليك ان تعمل كذا سميت وصليته يا الله اورد
عينا ينقض سنا **قوله** نحو اللذان وقال لفظا امله يا الله انما بالحق فحذف
بجز في الهمزة والمفعول وحرف اللذان **قوله** الاسماء الحسية بالنداء اي لا تقول الا
في اللذان في التهيل ووقيل وقلة ويكره ان يمدح لانا ولامه ولولمان وقرمان
والحدود المصل في سبيل المذكور نحو يا صديق والفضل بنينا على الكفر في سبيل
الموت نحو يا فتاك **قوله** سنا عاتق بلا توصف في لانا من توصفها في سنا
قوله نحو يا فتاك في دل وخلة عند سبيل كذا من كذا من يعقل من ضيق الانسان
وهايا رجل ويا امرئة ولا يمدح وفاصلة في لانا تصغير في لانا وقال الكوفيين
انها مرها فلا في وفلا تة ضل هذا كذا تان عن علم من يعقل **قوله** ونحو الله
آية جواز الاستشهاد المبردة على جواز توصف الهمزة في الآية **قوله** نحو ما ذا الاله
آخرة ولا دحية ولا عطية برب يصنع عود بالله ان يكون الحجة **قوله** في
غيرها اي غير الله وهو الله **قوله** يسع الله في الضاحك كذا من الى رايه به
لا اله الا الله **قوله** يرضم كذا صيغة الصفة المبهمة كجماع **قوله** اي فاصلة الفرق
بين المؤمنين ان المصنف على ما ذكره الشارح رحمه الله تعالى جاز كذا في كل تركيب

الضم والفتحة على ما ذكره الخليل يراى في الضم والفتحة على طبق واذا فرديا لمعرفا كلام
 قبل يا ايها الرجل وان قربة الخ لا يحتاج الى اعتبار قد ذكره المتأد في التكرار
 مفردا صورة فيحتاج في بيان التعلل **قوله** اما ان الاول مفرد آخ في الضم
 يعني بانه المتأد في التكرار الاول الثاني اسم مفرد بالاضافة ولما كان
 هذا على اطلاقه غير صحيح اذ لو كان المتأد في التكرار مفردا او مضافا لا يجوز
 في الاول الضم قبل الثاني مع المتأد بكونه معرفة مفردة وقيد الافراد
 بكونه صورة اذ في الحقيقة كلاهما مضاف والاول مضاف واخراد الاول
 صورة ظاهر لعدم ذكر ما يصح الاضافة اليه من واما كون الثاني
 مفردا صورة فلا منه تكرار الاول بعينه فلا يضاف بالافراد والاضافة
قوله واما عندنا في الضم فيذكر في ضم مجرور لا يبين كون الثاني مضافا
 لان حاله مجهول لا يدري يقينا انه مجرور باضافة الاول او باضافة
 الثاني وعدم الفصل ان كان مفردا صورة **قوله** لا يخرج عن الحقيقة بما
 لاضافة فان العلم اذا تكررت جعل بالاضافة نحو زيدنا فحين زيدكم
 وفيه ان العلم قد يضاف مع تعريفه وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو
 متصف به معنى نحو زيد صدق بكون ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد وهذا
 كذا في الرضي ومن هذا نظر ضعف الدليلين لان المتأد في التكرار ليس
 انما هو على تقدير فادة الاضافة للتعريف والتعريف انما اذا كانت الحلية
 باقية بجله فلا وكذلك كون المضاف اوضح من المفرد انما هو على تقدير لا يترك
 في العلم وكون الاضافة للتوضيح انما اذا كانت مجرد المخرج والذم فلا
قوله واما في تأكيد المضاف في بيان التعريف وقوله وجاز الفصل
 ان بيان انتفاء المانع **قوله** فلا يستلزمه يعني لو ذكر الثاني بعد
 المضاف اليه لبق مستلزم دون احد لا نور التلاوة وذلك مستبعد على قصد
 المعنى لا ضافي تقدم عليه لبق صورة الاضافة بجلها **قوله** في السعة وان لم
 يجر الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة وذلك بالانظر فاقامة
 في الغلب **قوله** والشاعر اوله فلا والله لا يلقى لما لم ياي لا

ويؤيد اضافة الثاني فكونه تكرارا لا يرد
 بوجه عدم الاضافة واذا لم يبين اضافة
 الثاني مفردا
 كلام

انما
 ولا يلقى لهم ابدا دواء

بوجه **قوله** فلا يلزم ان يضاف القول باضافة الاول الى معدي يستلزم القول
 بان **قوله** الثاني مفرد الاول وقدم وبالفصل بين المضاف والمضاف اليه
قوله كذلك الثاني لما افقته الاول **قوله** لا يحتاج الى ان يصح ان في
 الوب كناية عن نفي من يقوم باسم **قوله** اي ليست بان رسد في النهاية هذا وقد
 رشد اذا كان عن نظام صحيح كما يقال في ضد ولد ربية بالكسرة وقال
 الازهر في كلام العرب فلان ابن ربية وابو رشن وقد قيل ذنبه ورشد
 بالفتح انفتح للفتن **قوله** وهذا لا يخل لان كل كلمة على حرف واحد اصلها الحركة
 فلا يلزم الابتداء بالمتأد واصل صحتها الفتح لان الحرف الواحد لا يمارف
 المعلة ضعيف فلا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم
 اصلها الاسكان وهو اول لان الساكن هو الاصل **قوله** وهو لا يكره في الاستان
 اذ لم يلزم اجتماع الساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذ ان الحركة اقررها
 ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدئ بها كونه حرف ملة **قوله** وقد يفهم ما قبل
 التاء المحذوفة **قوله** العلم بالمراد تقليل لقوله قد يفهم **قوله** وما خففه
 انه لكون الالف خفيفة بالفتحة الى التاء ومنه خاصة من انضاح الى **قوله**
 ليس لينا اذ اي ليس بتقليل **قوله** وللأصل بانها اصله يابى ثلاث يات
 مصغرة من مضاف الى تاء التكلم قلب تاء التكلم بالالف وضار يا بنيا ضم
 هذا لالف **قوله** لا يحتاج الى الياء كمن لا يحتاج الى الياء في ضاوت الكلمة
 ثقيلة تخفف بتقليل لينا الفاء وهذا وسام استعماله كذلك **قوله** وبالهاء
 لا لاجبة متعلقة بفعل من الافعال العامة لعدم القرينة على تقدير الخاص
 وما قيل ان تقديره بكون يقضى وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس لا
 مع الالف فبيان المتعارف في القضايا التي لا يذكر جهتها الاطلاق العام
 والحد في بعض المارد على الضرورة كضرورة المقام **قوله** فالحال من الضم
 المستكن في الجار والمجرور او موقفا **قوله** او موقفا اي في حالة الوقف
قوله اي موقفا بالهاء وقفا مفعول مطلق وقريته على تقدير
 الفعل الخاص **قوله** لبيان الالف لان الالف حرف خفيفة فاذا اجتمع بها

هو آخر ذلك في قول يبين الحق بها واذا كانت بدوها جوف ذلك في الوقف
 غفيل من يظن اننا امر الله مفتوحة فلذا وصحت بحرف لين يبين جوفها **قوله** لانها
 عرض من زائد على بناء الكلمة خارج منه فلهذا كان جانباً لتأنيدها خارجاً
 الوقف **قوله** تحذف تحت كانه لا يوضع بها بالهاء **قوله** عوض من اصل لان اصل
 بنت بنوه فيفتقرن تحت الالف بالهمزة والكون فحذف الهمزة واعتبر ذلك عوضاً
 عنها لان وجوب الحذف لا يكون بدون التعويض **قوله** للذكر اربع ايات **قوله** مناسبة
 للبر في الجدل لكونها احداً وستة لثمن اشياء **قوله** وقد جمع لغزود فيهما ايت
 بين التعويض والتعويض في قولها في شرح التفسير وقد جاء في سبعه فدان ولا ي
 العباس في البيت فدان اعد لها ان كن لان الميم بدل من الراء وقد جمع بينهما وانما
 انهم بدل الراء بدل من الهمزة كفايتها وهذا انما قاله اجاب العباس بناء على ان
 الميم بدل من الراء وعلمت ثبوت لغة القصر فاليم اصلية **قوله** في ان الجواز في قول
 يفي فيه لانه الجواز بالوقوف لان المراد منه الجواز الوقفي فالوقوف لا يزم له
 فذلك لا يزم واريدنا لانه فانه ما قيل ان كون المراد الجواز الوقفي لا يمتنع
 تفسير الجواز بالوقوف **قوله** يتبادر اليه الذهن فاذا قيل هذا واضح في الاستدلال
 يتبادر منه الوقف فسمي الكلام اي التثنية التعليل لما في الجوازات
قوله ويؤيد اي لان الظاهر مقابلة المتباينين **قوله** ويجوز الجواز شاملاً
 للضرورة وتكون المقابلة باعتبار الاطلاق والتقييد وليس من مقابلة العام الخاص
 هنا يجب تخصيص العام بما عدا الخاص **قوله** فيقصد بغيره الفراغ فيحذف آخره
 اعتباراً بما يحصل من **قوله** مع ندرة الالتباس اي لئلا يتبادر الى ذهن من يراعي
 الترخيم **قوله** اكثر ابتهاجاً لاسم الجاز الترخيم في حالة النداء لانه يفهم اكثر
 ابتهاجاً لاسم وان حذف فيه شيء بخلاف غير حالة النداء فانه يترك التباس الترخيم
قوله ضد الترخيم اي يرفع فيه ضرورة **قوله** بانقاد الفاعل على كون فاعلي
 المفعول له وقا على الفعل المعلق وهذا كالمفعول **قوله** ان ضرورية تحذف المضاف
 واقم المضاف اليه مقامه **قوله** وبادية آخر لا يرى شاعراً وعرب ولا يجر في النتائج
 المتأخراً لوانه في المسألة **قوله** ان يقدم اليه لان الحكم على الشيء بعد معرفته

بالمتأخراً اول **قوله** لانه المقصود اي بالذات والتعريف من بنياد الامكان **قوله**
 بدليل اعتباراً في اي المضاف اليه ليس هو الكلمة بدليل تماثلها لاجزاءها **قوله**
 والكلمة الاخرى من بطلانها وكذا تارة الثانية من الكلمة لاجزاءها الاخرى عليها وان
 كان محسباً لاصل كل واحد من كلمة بئس **قوله** لان حذف آخر الالف لا يحد الحذف
 فخرج بقوله تحذف **قوله** انما تقدير الهمزة وذلك خلاف الالف مع كون هذه الالف
 كثيرة الاستناد **قوله** في التركيب في تركيب كلمة باخرى **قوله** هذا المعنى في بلاد
 علمه سوى التحقير **قوله** في المشاة بلا ملة لعل ذكر المشاة ليجري بيان المعنى في
 النتائج الا اعتباراً من انما قد علمت **قوله** كان الترخيم بين اظن ان وجبه
 الترخيم بالاسم ان الترخيم لا يوجد في غير **قوله** ترخم للمنادي ومثله يكون قوله
 وسرهم مطوقاً على قوله وترخم المنادي لها يد وقوله وهو حذف في آخر جملة
 مستغنية لبيان مطلق الترخيم فلا بد من تفكيك الضمير **قوله** اذ سبق منه في قوله ويحب
 ما سألها فبقرينة ذلك المسمى بحمل المفرد هنا على ما يقابل المضاف والمهيء به بخلاف
 نعيم المضاف بحيث يفهم المهيء به فان قرينة غفية وفي كون المهيء به بالمضاف متبادراً
 بالمضاف في اكثر الامكان **قوله** قيل الحق اي المضاف محمول على معناه الحقيقي
 وعلم المهيء به متروك في الذكر انما يذكر اسماً **قوله** لا يتم بدون اضافته
 لان المنادي في كلامه قد يشاء الكلام المخصوص وهو لا يتفاد بدون ذلك
قوله هذا خطكم تمام البيت هذا خطكم يا آل عكرم واذا ذكر او اخرجوا اوزم
 بالفتحة بذكر الامة ما عطفك على رجل من رعم او من قرابة او ظهرا وصوره والحق
 الاوامر لرم القرابة والرم بئس **قوله** هذا ظاهر اي لان كل واحد من جزئيه
 دل على معناه بالاستقلال **قوله** يراعى حال جزئية اي فيكون كل واحد من جزئيه
 المركب المعنى منفصلاً عن الآخر بالنظر الى اللفظ **قوله** بعد رعاية اللفظ والمعنى
 فلم يكن الحذف من الاول نظراً الى المعنى ولم يكن حذفاً من الثاني نظراً الى اللفظ
 فانتزع الترخيم فيه بالكلمة **قوله** شاذ اي قيل غير فها هو فلا يصح به لانه بمنزلة
 المتن من القواعد **قوله** اعز في التثنية لانه في قوله ليس لهم يا ابيهم يا صبي ويل
 افاض به في التركيب وضار في غير المنادي الترخيم اذا كان بالثاء وحينئذ

الورد بين الفصل والجلد والجواب الجواب **فصل** ان الثاني اسم براسه ولا يدرى من سابقه
 المذوق حذف لانه قد حذف من المذوق والمنه لا معنى لهذا الافتراض مع سماعه
 من العرب قال سيبويه عن الخليل واما قرائنا عشت فانك اذا رمت حذف حرف من لغة
 اثنان لان الحذف بمنزلة المذوق من المذوق والالف بمنزلة الدواو واما في الالف
 والتخفيف كما مر مسطورين فليكن محذوف الالف كما يلقى المذوق مع الدواو وهذا قد مر وهو
 مقتضى السماع الترخيم في ذلك على هذا الوجه من العرب **فصل** في نسبة السماع وهذا
 كما في السماع النحوي فلا معنى للافتراض بان المذوق بمنزلة المذوق ان يلقى حكم ذلك
 المذوق ومن دال الخليل وسيبويه بالالف في النسبة وبما يقتضيه النص من ان امرئنا عند
 في نسبة اليه وفي النص من ان امرئنا عند في نسبة اليه اذ هيبت اليه او صغرت فكا فتكون مستقلى
 وسليم محذوف الدواو والمذوق كذلك تقول انى وشيخ محذوف عشره والالف انى
وقيل ان كون ما فيه مقتضيا للسماع ثم قد ذكر في شرح التمهيد للعلامة المصنفين
 قيل لم يسمع ترقيم المركب تركيبا من العرب واما الجازوه قياسا وضع الفصحى
 من ترقيم تركيب المركب من العدد اذا سمي به وقالوا ثمر الدين والذبحا ذهب اليه
 انه لا يجوز ترقيم المركب تركيبا منى وعلى هذا الوجه لا تكون بيانا للنسبة بل قياسا
 بينا للمركب **فصل** في تذكير ما اورد في المصنفين **فصل** في تذكير ما اورد في المصنفين
 لونها تكون التذكير التي كانت في خمسة قبل ان يضم اليها عشر **فصل** في تذكير ما اورد في المصنفين
 بصفة تسمية المذوق **فصل** ورقت محذوف الزيادة تين **فصل** بالهاء لان الشاء
 تظرف لفظا ولا تذف على تاء التانيث الا في بعض اللغات **فصل** في تذكير ما اورد في المصنفين
 واجبة في الجملة الاسمية فايراد الفاء مع الالف بعدد لا يقتضيه قرينة على ان
 حذف المبتدأ **فصل** في حذف هذا الحذف ان هذا الجملة الاسمية معدولة
 من الفعلية لان مناسبة المناصفة تقتضى الفعلية والاسمية المعدولة تقيد بالاسم
فصل استمراد استمرار حذف الحرف الواحد مجزئ بجس مجزئ استمرار استمرار
 المراد المذكور في محاوراتهم واستمرار الجندى يستفاد من المضارع لدلالة على
 زمان الاستقبال استمرار الجندى لاسمية فانه دال على الدوام البشريت
 فيقولان بقدر المضاعف **فصل** هذا اي كون استمرار ذلك الحذف مجزئيا اما

مر بالظن ان حذف الحذف في محاوراتهم اما اذا انظروا حقيقة الحذف وما فيه وسنارة
 سوي لا يدرى من سابقه المذوق والمنه لا معنى لهذا الافتراض مع سماعه
 السماع الفاء مع سماعه المناسبة لما سبق وعند المحققين الفاء مع دواو الافتراض في
فصل في حذف الحذف في محاوراتهم اما اذا انظروا حقيقة الحذف وما فيه وسنارة
 ان المحذوف لفظية موجبة قياسية مطردة كالف محذوف فاعرف حكم التانيث وهذا النص
 كذلك لان الترخيم جائز لا وجه **فصل** اجيب بان المحذوف في محاوراتهم الفاء مع
 وان لم تكن موجبة لكن اجريت مجرى موجبة اكرنفا قياسية اي داخلتها في الضابطة
 مطردة في جميع الموارد مع انها قرينة من لا يجاب لطيف في اللغة اقصا
 يكن لفظا محذوف اما محذوف من الكلام المندرج **فصل** على وقاض بركة
 الالف والياء المحذوفين لا تقام المناكفة لولا لا تقاض بركة والياء
 بالترقيم **فصل** نحو سحار فانه وضعه بالادغام فيكون سكون المدغم استلزاما
 بفتح الاخر اتماما لما قبله من الحذف الساكنين وهو اول الالف **فصل** وان
 لم يكن اصليا الساكن ايمان لم يكن المدغم الباقي بعد حذف المدغم في اصل المكون
 بل عرض له الساكن بسبب ادغام سكونه كان قبله الالف ولا يدار بكسر
 الدال وتحققا في ادغامه من رد **فصل** الفاء فيجوز ان تدل على ان
 ما بعد فاعرف محذوف غير شرط سبب لما بعد ما كذا في الطيب وقاد الطيب الفاء
 التي يكون لما بعد ما ان كان ما قبلها محذوف في الفصحى والاف في البنية فالسماح
 بعد الفاء ههنا فيجوز على وفق ما في الطيب والمحمول وفق ما قاله الفطيم
 فاعرف المحذوف على قولهم روح فيقول على ما كان اليه هكذا اشار قدس سر
 الى ان الفاء فيجوز ولكن ان تقدر الشرط لكان اذهب واما القول بانها في
 السجدة فانه لان هذا القول فرع للقاء على الكلية فيقول لها اورد المصنفين
 مقصودا بالذات او رد الفاعل المذكور لا بانه **فصل** المأولة بالفضيلة
 التاويل لفضل هذه المناسبة لان عطف الاسمية على الفعلية وبالكس ما يبرز من
 غير تأويل **فصل** والحذف على تقدير جارح ضمير هو في قوله وهو في التانيث
 الى المحذوف **فصل** بثلاثة مع ان المقصود بالتثنية محذوف **فصل** لان التثنية

في انصاف

تأويلها

أي فإيراد الالفة الثلاثة هنا فلهذا الالفة فيا عند جملة اسما براسه
قوله على غير القياس في الخطأ وهو محذور في الزيادة كما نتم معنا كرى مثل أخ وأخوان
قوله اسم متكرر قال اسم الجمل المفسر كذلك محذور وهو يفرز إذا كان أعرابا غائبا لأن
 الاسم في هذا البناء وقد بالمتكرر الجمل هو **قوله** المتنازير الأول في الالفاظ
 وأول **قوله** ويكون أعرابا أي أعرابا محذورا على وفق أعراب ما كان له من عليه
 من الأعراب **قوله** ومن هنا أي من بيان وجه استعمال صيغة النداء في المندوب
قوله ظهر وجه أعرابها وهو ما جرى مجرى النداء في سطره دعوى حرف النداء
 عليه وإن لم يكن نداء **قوله** فامحذورا ما قال كذلك لأنه يمكن أن يقال
 أنه محذور على التبع عليه بناء على أن الالباب المندوب على صفة واحدة لكن فيه غمنا
 لأنه على المحذور على شيء **قوله** ليس نداء عند أي المندوب من الالفاظ فلهذا
 على يكون محذورا لا دعوى المقدار **قوله** ولا متقولا من النداء كجاء بالاختصاص
 على بقا أي محذورا محذورا محذورا **قوله** ولا منصرفا بقول التبع محذورا
 أنه منصرفا بالتبع المقدار وهو على أنه نائب عنه **قوله** لما كانت الالفاظ ببيان
 التبعين عن يا بطلن صيغة النداء **قوله** وفي هذا التبعين بيان الموضع **قوله** صلة
 الالفاظ في قنوج التبع اند وعاين شدة ويهدى باللام **قوله** في المندوب عليه
 أنه محذور **قوله** تضمن معنى الباء والباء بعدى على يقا بكية وبكية
 عليه **قوله** لا يقا أي لأن الباء عليه حرفا هو المفسر لا الموجد **قوله** وليست
 المبيضة ذبا أو وليست سببا للتبع ولا آلة وهو ظاهر **قوله** انما والالفاظ
 وفيه رد على الشيخ الرضوي أنه قد دلل المندوب على وجه الباء في قوله المبيضة
 حيث قال فيها قصد لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظه فزاد في صفة الندبة
 ويزيد مشترك بين النداء والندبة **قوله** تضمن معنى لا مبيضا زكريا مذكور الباء
 مقصودا وفيها لا مبيضا لا مبيضا زكريا **قوله** ما عر بآ في التاج المروية
 والمروية تازي زبان شدة فعلا عرب تازي زبان تازي **قوله** الحقيق
 المتنازير في شرح قرأ الكشاف المفسر بخصك بالبناء أي بخصك منفردا بها
 لا بغير غيرك وهذا هو الاستدلال المردود لوقيل يخص البناء بك الكاف

استدلوا فيها انتهى ومن هذا ظهر فلهذا ما قبلنا في الحق فلهذا في جملة الالفاظ
 تقدير دعوى على المقصود صله الاختصاص فان عبارة صريحة في تعيين معنى لا تفرز
قوله لئلا يلبس بالنداء لا يجوز أن الالباس بالنداء في المندوب لا يفرز الالفاظ
 الاستدلال وبالمندوب المضاف إلى أي المندوب المندوب يا زه الالباق فلهذا مراد
 وفي الالباس بقدر ما يمكن **قوله** وقد يلحق أي أي يلحق هذا الالف بالمندوب
 المندوب المندوب قال ابن السراج يقول في نداء الجعيد يا زيدا والهاك في غايته
 الجعيد ومنه قوله يا هنا في المندوب المندوب يا زيدا **قوله** قال الشيخ الرضوي
 أي المقصود من نقله أن ما ذكره المصنف من الالفاظ هو في المندوب فلهذا ذكر
 الشيخ الرضوي أنه المحذور في المندوب بالحرركات البنائية **قوله** بالحق الالفاظ
 الأولى في باب الالفاظ الأولى المندوب المندوب من مواضع مذكورة
 اعلاما بالمصيبة فلا يصدق منه بل ضرورة ولا ضرورة في المندوب لأنه يجوز فيه
 تقدير الأعراب وحركات غير لازمة **قوله** وأضر بالرجلاء وأضر بالرجلاء
 وواضحا بالرجلاء **قوله** وكذا الحق بالحرركات أي ويلحق الالفاظ
 إذا لم يؤد إلى التبع محذورا وهذا من علامات اعلاما مشهورة وانما عند اللبس
 فيانها مدعى مضافة حركه لأن رعاية الأصل لها لعل في وجه الحركات الالف
 فيستلزم محذورا من غير الحركة البنائية واللبس بخلاف المندوب **قوله** والمندوب أي
 المندوب يتبع الحركة البنائية لا عند اللبس ولا عند عدم رعاية المندوب **قوله**
 يا غلاما أي بالحاق الالف وابدال الكسرة بالفتحة كما قبل في يازيد يازيد
 يا بندا الالف بالفتحة كذا الكسرة والفتحة فيها ليستا بنائية بل عارضة منهما بالحركة
 الاربعية **قوله** والأول وذلك لأنه قد اختلف لزوم اللبس في الحق بالحرركات
 الاربعية وما نحن فيه بسببه به لكن الأول ابتداء المدعى للحركة الغير لا على بسببه
 واعتبار متناهية بالحركة البنائية فضلا للبس **قوله** لا سقائه فطبا بالمندوب أي
 بالضرورة لأن نقل الخطاب بالمندوب من حيث أنه مضاف يستلزم انضمام المندوب اليه
 وكونه من تمة ونقل الخطاب بالمندوب اليه يستلزم انضمامه واستقلاله بنفسه وتبين
 هذا مبينا على القاع المهدى من أنه لا يجوز خطاب الشيخ كالولم واحد من غير

زيد ضربت غلامه فلو ان المقتدر غير المذكور وجواب انه اذا كان المقصود الاضمار
 بالهاتفة زيد وكان ذكر ضرب غلامه بعد من قوله كناية عن قوله بلع من لغيره كان
 المقصود من قوله ضرب غلامه انه ضرب غلامه فلو ان ذكره غلامه ذكره غلامه
 بينها يدين الملبس لا يدين في قوله زيد ضرب غلامه فلو ان كان بها
 التي قبلها من قوله لا يدين في قوله باعبار من بين وتمازج على التنازع ايراد
 بالجملة الثانية في تمام الجملة الاولى باعتبار ما تعلق به لبيان الجملة الاولى باعتبار
 ما تعلق به في الرعي ويجوز ان يكون ما يربط بينين او لهما في ذلك فيكون
 المقصود بعد تمام زيد الاول قوله ضا ولا يدين بالثاء الذي يفسر من
 بما افتد ويجوز ان يكون ما يربط بينين بالثاء ايضا بمقتضى من الغلاب
 فانه لما كان المقصود الاول بصلته ثم ما ذكره المحقق على تقدير كون رايهم منكر
 الاول والثاني على ما افتد القاض في تفسيره من انه استيناف فلو رددت للفق
 ايضا **قوله** ما تعلق به الرواية المذكورة فكيف فان اجريت على ما هي ضابطة
 فاد وان اختلفت بالرواية العلمية فهو مقبول فان قلنا قال ما تعلق به **قوله**
 انما لما كان على واذا في غير رصده لانه لا ماله الا افراد والتعريف ما ذكرت ما
 لما هي اورد الا تمام فانه اذا قال في قوله **قوله** لبيان الما فيه لا فاد
 ان الحدود يصدق على كل فرد ما يصدق عليه الحد وذلك يستلزم ان كل ما لم
 يصدق عليه الحد لم يصدق عليه الحد وهو من الما فيه **قوله** لا بد لثبات النفس ما
 يستلزم عليه لعل في الضمير وسفقه وفي الاسماء المذكور بعد التعليل فان المراد من
 السبب ههنا اسم الفاعل والمفعول وهما لا يملكون بدون الاعتماد اما على
 الموصوف او على حرف الاستفهام **قوله** كالمثال المذكور في الشرح او زيد
 انت ضارب **قوله** على ان يكون بخلاف ما يكون عروفا على ضاربه فانه لا يجوز
 الضمير مستلزم لعدم الاعتماد فلا يعمل في عرو ولا في زيد بعد التعليل بل يستلزم الرعي
 على ان يكون مستلزم لفصيل الاعتماد **قوله** صفة لا تعد الا من رعي انما قد كانت
 صفة فعل بدليل افراد الضمير وذلك لان شرط الاستفهام معتبر في كل من الفعل وشبهه
 واما ما في الرعي ان افراد الضمير وتثنية في الموصوفين باو موكول الى قصد

فائدة اتم لفظة كل
 في العرف

وهو الضمير وينسب في العطف
 افراد الضمير الى قصد الحكم

المثال

الحكم فان قصدنا هذا فرد وان قصدنا كلاهما شي فزيد وعروها في وقد
 وعروها وههنا قصدنا الحكم متعلقين باحدهما اذ لا اجتماع بينهما في اسم واحد
 فكانه قيل كل اسم بعد احد من الامرين مشتق **قوله** او لكل من الامرين فان
 لفظ السبب لانه غلبه في الالباء لا ينفرد بالامانة فيجوز توصيفه بالثاء وفي
 التردد انه اذ قلنا في وقعهما بعد الاسم فهو صفة لاحدهما فان قلنا
 اليها في نفسها فهو صفة لكل منهما **قوله** على سبيل التنازع اللغوي
 فيقدر لواحد منها صفة بقرينة ذكرها في آخر وحذفها في آخر اذا
 دلت على القرينة كما في قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه
 فان الخبر في عدها مقدر بقرينة الآخر وليد المراد التنازع الاصطلاحي
 لعدم كونها غامضا بلين في مشتق بل يستويان والجب من قال بجملة صفة
 لكل منهما على سبيل التنازع يوجب تباينة المصنف خلافا لمذهبه وهما على
 الاول كما هو مذهبنا فكل من يثبت في التنازع الاصطلاحي وان يشبه
 لكونه مرفوعة لا يمكن توصيفه بالثاء **قوله** لقض من التنازع ههنا على
 تقدير ان يكون الجاء في ضمير صلة الاستفهام والثاني على تقدير كونها
 للبيبة **قوله** او بالبيبة كما ظهر كانه يقضي عموم الحكم في التنازع وفي
 الرعي انما بالثاء لانه اعم من عطفها لبيان تحريم ضربت عروا اغناه
 والثاني من المصروف بالثاء في شرح التعليل للعلامة المصنف مالا يبق من
 هو المضاف تحريم ضربت غلامه والمشتق صفة او عطف بيان او عطف متق
 بالثاء وعليه تحريم ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه وزيدا ضربت
 اغناه وزيدا ضربت رجلا واغناه بخلاف المبدل والمطوف بغيره لواء وفي المثال
 لان الما والمطلق الجمع فالاسناد والاسماء مرفوعة اسم منى او مجموع
 فيه ضمير بخلاف الما وثم ولعل زيد ضربت عروا اغناه بما ذمت المسئلة
 ان قدرت التنازع ببيان او بدلا وبنيته على ان غامط المبدل هو غامط المبدل
 منه وان جعلته بدلا وبنيته على ان غامطه غير غامط المبدل منه لانه لا اسم
 المصروف منا لا يثبت المسئلة **قوله** ان يكون المتعلق موصولا او موصوفا

طلب
 تنازع لغوي

عصا

لما لم يغير في دلهذين القسمين ما لا لأن المثلثين لا يثبت ما لا لأن
لها بعد استقام المصروف عليه **فعله** أو جلا يضرب عطف على الذي يضرب
فيدخل عليه **فعله** لا **فعله** بل ليس في شئ من كتب المض في هذا الفن **فعله** ويكون
أن يثبت أنه فيه رد على اليمين الخوصية قال والحق أنه لا بد من هذا اللفظ
ولا يخرج نحو زيد ضربت به وزيدا ضربت غلامه **فعله** بأن يكون اسم فعل
نحو زيد هامة أو مضد نحو زيد ضربا ياء أو صفة مبنية نحو زيد حسن
ومعه فان هؤلاء الثلاثة لضعفها لا يعمل فيها قبلها فلا يجوز أن نصب فيها
قبلها ويتعين الرفع وكذلك الحال في الضم والفتحة وضل الجنب **فعله**
مصدرا بما له صدرا لكلام كرف الاستفهام نحو هل زيد ضربته والرفع والحق
وهو في الضمير وكذلك ان للفتن وهرفا للشرط نحو زيدان ضربته يضربك
والاستفهام المقتضى لضعفها لا استفهام نحو هل من يضربا اضرب كذا في الرعي **فعله**
كان واغواها التي نحو زيد انك ضربته ولا لا ابتداء نحو زيد فهو يضرب
واما ان المفتوحة وان لا يجب وان لا يمكن لا يعمل ما بعدها فيها قبلها
لأنها حرفا مبدئا **فعله** دون لم ولن ولا واما لا فلا متزايا بالضم
تغير منها الى الماضي مع ضاربية واما ان فلا تكونا تقيضة سوى التخيلاها
التي لا نحو زيد سوف اضرب واما لا فلا تكونا في الكلام معانها تقع بين
الحرف ومعلم تحركت بل انا **فعله** بان يكون صلة كرايم اضرب **فعله**
والصفة نحو رجل لقيمة خاضرة فانه يتعين الرفع فيها لان الفتحة والصفة
مع الموصول والموصوف في تقدير المفعول فلو عملنا فيها لكان كل واحد منها
مع مفعولها المقدم عليه كلاما فلا ربح واجب **فعله** او مضافا اليه فان
المضاف اليه لا يعمل فيها قبل المضاف نحو زيد عين فوضي يوت **فعله** او مضافا
جدا لا نحو ما وجلا لا اعطيه لان ما جدا لا يعمل فيها قبلها **فعله** او موكلا
بغيره التاكيد نحو زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل الموكلا لا يعمل فيها قبله
فعله نحو زيد فانه منطلقا بمفرد نفسه ولا يجوز نصب زيد لانهم كرهوا
اجتناب الفاعل لذاته الى تقديم ما هو في صورة المفعول عليه مع تأخير

رتبه واما نحو ضرب زيد سيده واما ضرب زيد الاخر وفا لا يحتاج الى تقديم المفعول
لأن الفاعل لا يضاف الى المفعول فاليه ولا جلا واما اذا كان كل واحد منهما
ضميا مستقلا فيجوز ان يقال في الفاعل زيد لم يضرب الاخر وفي المفعول بان ضرب
زيد لان المفعول من ضمها لضعفها واستقلاله صار كاسم الظاهر كذا في الرعي **فعله**
او مضافا اليه واذا جدد حرف المصطفاه في مذكور فان ما بعد هذا الحرف
لا يعمل فيها قبلها لانها لا يلا على ان ما بعد ما من نعمة ما قبلها فلو وقع معولا لكان
الامر **فعله** اما اذا كانت زائدة نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والقرآن
فيعلم فان فتحة ما على اذا على المذهب لا يفتح لان الفاعل زائدة فيجوزها كذا
فعله قبل كلمة ما في غير الجزاء اعني بعبه ربك **فعله** شرها اي واذا موق المصروف
فعله وجل من الجزاء جزاء اعني عدو فرفع الفاعل بين الجزاء فلا يكون
واحدة موصفا اذ مقرا ان تدفع على تمام الجزاء فقول اذ مقرا على مقدمة مطوية
فعله وهو ان زيد انك لعل المراد بالاضاع عزا لعل فيه ثم من العو في ذاته
او ضمير كاشا لكما ياء والفراء ان الناصب لفظ الضم المتأخر عنه لما لذاته
ان مع السليط واما الذين ان لم يصح السليط **فعله** لا قاله الرعي ان قوله
لرسلك عليه هو نصيب غير محتاج اليه لان معنى قوله مشتق عنه بضمير انه لا الضمير
لعل في ذلك المقدم والضمير لا يرفع ما قبله لما قرر في مكانه فله يبق الا ان نصب نصيب
مشتق عنه بضمير مشتق عن نصيب بضمير اي فوسيط عليه ولم يثبت بضمير نصيب
اننى ولا يخفى ان الدلالة المذكورة التزامية ودلالة الالتزامية مبهمة في الترتيب
ولم يربطها بغير يستفاد عن عبارة الشيخ وهو انه لا يخرج نحو زيد كنت اياه باعبار
تقييد الضمير بالمفعول وتقصيده ان المراد بقوله ما اضرب فاعله المفعول به ليصح
عله على قوله المثلث فان المراد به تلك المراضع العارية من ذ ناصب المفعول
به فلم يقيد الضمير بالمفعول لضعف فيه زيدا كنت اياه مع انه غير ذا خلا والمخرد
فاندفع ما قيل ان المثال المذكور من قبيل شريفة التقييد فلا معنى لضمير واما
ما قيل ان المتبادر من كل اسم هو المفعول فيجوز لان كلمة كل نص في عموم ما اضيف
اليه فلا يجوز تخصيصه بالمفعول **فعله** لان الترادف انما يكون في المفعول اذ والمثل

وان كان مجرد الفاعل او شبهه كمن يتكلم لا يتصور بدون الفاعل فالمقطع ليس
 المناسب بالترادف بل المركب من الفاعل والفاعل **فصل** كاذبا ليه جزمه وهو كذا
 والفاعل فانها قالوا صاحب هذا الاسم الفاعل المتأخر عنه اما لانه اذا صح المقطع
 والما قبله ان لم يقع ولو قبل الاسم فله مقدار ناصبه نحو هذا اذا ضربت غلامه
 فان ضرب الغلام يستلزم اهانة مولاه اعز مولاه اغا زيدا وذلك لا يستلزم اهانة
 زيد والفاعل من حيث انه ضربا غلام **فصل** لا يجوز ان يكون فيها صورة الاشتراك
 بالضمير مع شئله بغيره بان ان كانت وبقا لان التامير المتأخر باختيارنا يستلزم
 سلك اما في الصورة الاولى فغير اشكال لانه يلزم ان يكون الفعل واحد متقدما على
 مفعول واحد مفعول في الرض لا يمنع عندها من ان يعمل الفعل في المفعول وفي
 ضمير في حالة واحدة اذا الفاعل هو الظاهر ولو كان الضمير ايضا الضمير
 المصوب لم تقدم له في قوله التليط على الضمير بعد التليط الظاهر المتقدم تأكيد
 ايقاع الفعل عليه فعل هذا قوله لا يجوز خلق آية من هذه **فصل** بان يكون بدلا
 آية لم يترس كونه تأكيدا او عطف ببيان لعدم كونه من التاكيد لا منطوق وعدم
 افادة الضمير المتبدي دون المربع **فصل** لزم خلق الفعل آية لا يجوز ان خلق معنى
 الفعل ليس الا بالمربع فقط وكون الفعل التليط بالضمير متقدما على خلقه بالمربع
 ثم فان تقدمه في الذكر مفعوبا يقتضيه خلق الظاهر الاول ولما كان الضمير مفعولا
 عنه خلقه ثانيا للتاكيد في زيد امرين فضلا عما جاوزت في مودة جلالة فيها
 هذا الصورة الاولى فان المقدار فيه نقصا الفعل فيقدر هذا الملازمة ضرورة تحقيق
 الملازمة مع ذلك الاسم بوجه ناك لا يجوز **فصل** في مراع ينظر آية فالظان جميع
 منظمة بكمال انما كان من الظن على خلاف القياس كونه في مقابلة الملازمة
 يقا لانه لما كان كذا اريد به بان يقا في كذا والمراد بالظن خلاف العلم
 لا المعنى المشهور **فصل** وان لم يكن في الواقع ليشهد ما وجب فيه المفعول ثم ان كلامه
 الله وحده على ان ذكر المصم وليس من ازيد ذهب به الى قصدي والظاهر ان
 استطراد في ذكره ما يختار فيه الضمير ولذا لم يذكر مع ما يختار فيه المفعول
 او يستوي في الاثر والى هذه الصورة الادعية اسناد الى آخر **فصل** ايتمت

كان المناسب للباب في ابتداء ما يختار فيه الضمير **فصل** جلالة آية يختار المفعول الذي
 دون المفعول **فصل** وافقه فعل قد ترجمه **فصل** وليست له وجه في هذا الاستغناء من
 تكلف تقديرها لظاهر قوله لا يجوز لان جزمه من لفظ التليط اي في باديه المربع
 لا يجوز مطلقا لانه يوجب المفعول **فصل** اراد بترجيح تقوية آية لان اختيار المفعول
 قرينة على انتفاء القرينة باقسامه الثلاثة فاقترع بالظن القرينة صحة المفعول لا
 بالظن القرينة المفعول **فصل** لم ينجح آية فان انتفاء قرينة اختيار المفعول يستلزم انتفاء
 قرينة وجوب المفعول وانتفاء قرينة اختيار الضمير وانتفاء قرينة سائر ما فيها فقد
 او عند وجود قرينة اقرينها اي من قرينة خلاف اختيار المفعول اي في صورة
 سائر قرينة المفعول والضامير قد بدت فانه ما زال فيه لا قدم **فصل** وفيه بعد
 لفظا ومن قرينة المفعول وانما قالوا لانه آية **فصل** صراحتي بخلافه لانه
 قيد بذلك لان الملازمة على خلافه لا يجوز لا يقال لانه بان كذا استلزامه
 ويوجب له الجواب فان ابتداء الاستلزام الكثير راجع كالمصداق المقطوعة
فصل هيبة كذا آية في الرض ذهب به التلويح والوجه انما هو الاول
 في الخبر لا افراد ولما كان ان ينجح ثم نقل دليلها على ذلك والجاهل به ومن هذا
 يعلم انه ليس منه هبة الجهور ويؤيد عبارة القاب والمزيد قد يكون مفقودا غالبا
 عن ضمير المبتدأ او متضمنة له ويكون احدى الجملتين الاخرى كذا في المتن في بحث
 الجملة الجواب بهذا القسم لا تقا على ان اصل الخبر الافراد وحده في قوله هبة
 استنادا الى الاختلاف فيه **فصل** وفيه انه يلزم آية بان يكون ان يقا وفيه الخبر
 جملة خلاف الاول من مبدا القياس احد من حيث الاستلزام فلا يكون قرينة ترجيح
 للضمير لظاهر الجملتين وكل هذا سيرا لاختلاف **فصل** قاله لنتبع الرض اما
 اعتراض على المصنف بان الواجب ترك كاف التبيين والما دفع للمصنف المناسب من
 ايراد الكاف بانه ليس بقصد التبيين كما هو المتأخر بل مجرد البيان ولا سائر
 الا انه المحض فيها استغنى **فصل** ما يوجب كذا وهو الطلب **فصل** والاولى ان
 يقول اي المصنف يرفع قوله مع غير الطلب هذا القول وذلك ليكون بيان
 وجود قرينة اقرين من قرينة يقوى الضمير تاما حيث اشتمل على بيان الاولوى

ان لا يقع هذا بدو حرف وانما ثانيا فلما عرفت ان القول بجواز من لا يفصل
وكذا من الكساية في شئ القيد وانما ثانيا فلما عرفت ان القول بجواز من لا يفصل
كلاهما فيحذف الا ان الضمير من التخيير مستعملان في الجواز بالفتح وعدم
الجواز بدونه الا ان احدهما اتي بعد لا فقال بالفتح لفظا وتقديرا فحذف
فلا وجه مع القول الآخر فلا وجه له **فعله** فهو قوله قال في جواز ما
ذكره الله فائدة لفظ بعد لا فائدة لفظ حرف مع لفظ لا بعد لا استفهام
خرج عن من اكتمه ويحكم ان وجه كلامه الشارح بان لفظ لا بعد لا استفهام
لنوم ونحو من اكتمه لان بعد لا استفهام تقدير اذا لم يأت اذ لم يأت اكرهه
ام عمرا الى غير ذلك فلما دخل لفظ حرف صار نصا في الخروج بحجة اندفع
النوم المذكور ثم ان الله انما منك بالشارح المستقيم ولم يقل ليسهل هل
هو زيد انت ضاربه لان المناسب لغيره انما هو ما في الفعل على ان
كون المختار فيه الضمير لان وقع الجملة الاسمية بعد هل اذا لم يجد من
ضد ما يرمي من غير وجه وان قلت بان الاستفهام اليق بالضم فانه لو قدر
الفعل ضرب يرمي ان يكون فاعلا لما يبين ضارا لفظا وان قدر ضربت
لزم حذف الجملة بخلاف ما لو قدر ضاربه **فعله** ان هذا طائفة لا كونه
في الأصل يعني قد اختتمت بالفعل وهذا المثل في قوله وانما التعليل
الشارح بجمع الاستفهام ثم ما مر فقال عوا روي ان كل متعلق على شئ **فعله**
فعله وهذا في هذا بدو حرف بخلاف ما ذكره السكاكيني ان في هذا بدو
ضرب لا دلالة لطلب التصديق والتقديم لا فائدة التخيير يدرك على الفعل
مسام التوفيق والتزاع في المصداق لان ليد ذلك في هذا بدو حرف
لعدم افادته التخيير عند السكاكيني **فعله** كاذبا ليه **فعله** وانما افتاد بعد ما
الفعلية لان الشرط بالفعل اول ولم يجر بها الفعل لانها ليست بحقيقة
في الشرط كان **فعله** في وقع الجملتين الا ان الجملة الاسمية لا بد
ان يكون فيها ضارا لا في الثاني **فعله** في لزوم دخولها **فعله** فيجب
بها الضمير **فعله** اذ ليجازي وكثرة دخولها على الاسمية التي

فانما الله ان اتفاقا غير جدي في التوذي **فعله** قال الشارح وفي هذا الامر
والضمير بيا كمال المحض بيزاد قوله وفي الامر والضمير عطف على قوله بعد حرف
التي كايضا في الامر والضمير وهو مقصود تقدير لفظ في هذا بدو حرف
المعروف مع بعضا لفظه وهذا لفظا وابقاء الضمير لم يخطا له فان الجوزم
لم يجوزوا الاول ولا الثاني وقبل الاول تقدير قبل ففعل عطف على جدي وفيه
ان يرمي وهو في محل قبل والضمير ما له الارباب في الاغلب المتأخر ومن بين
او منصرف على اللفظ في موضع في الراجح وبعضهم قد لا يوافق واوقف وقوع
الاسم قبل الامر والضمير على التمسك في المثل **فعله** عند شئ ولا معناه ان
اير من ضمير الارباب العطف فان شئ او في قاعدة المعنوية في كل واحد منها
وان تفاوتت فان قصد افادة المعنوية في رفع الضمير والاولى وهو
الكلام **فعله** ووجه في هذا روي في التفسير عند جازر الا انها طائفة
اقادة **فعله** اذا دار بين كلمة اية لا رجحان لاجلها على الاخر
من حيث المعنى فاقبل ان يرمي كلمة صفة رجحان كونه قوله بقدر خبره على كونه
متعلقا بغيره لانه يبعد فائدة تامة وهو لان المراجع كونه محولا للفعل المذكور
دون المحذوف **فعله** لما فيه من الغاية التامة اية فائدة يصح المحرك عليها
بخلاف الصفة والاصل في الكلام افادة فادفع ما قيل انه كلاما زاد في المصداق
اليه يكون الحكم عليها فيكون ذلك تريبا للغة والكلام في نصرا لافادة
قال الله يعني في موضع آخر فسر كلمة ما بالوضع لتناسيا لفظه عليه عن يعرف
التي فانه موضع وقع الاسم المذكور **فعله** اذ في مواضع الفعل في قال
لا حاجة الى ضمير ما بالوضع اذ يصح ان يفهم الاسم لم يلائم الثاني والافق
فعله ما فاسد يرمي الى قيمته لان كمال ما قاله المرحوم كالا يجوز على الثاني
اللفظ ان لا يكون في قوله قال انا كل شئ خلقا بقدر يوصل كل شئ في قوله
فقال والله على كل شئ قدير فاما ما لا يوافق كل خلقا او كما يفهم عليه
هذا المقصود سواء نسبه او بالحادث او بالثبوت او بالوجود لما في ذلك من التناقض على
مكن ويضيق لا يتفادى من سواء جعلنا الفعل خبرا او صفة وخبر فركه بقدر لا

شئ

انه على تقدير الحرية يكون المراد بكل شيء كل مخلوق متلا بديل العقل فيكون
 المقدر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى تقدير الوصفية لا يكون كل شيء بعينه كل شيء
 بخلاف مستفاد من المخلوق وكونه المقدر على شيء مخلوق كائنه بقدر وبما ذكرنا
 من ان المراد بالاولى كل مخلوق كائنه بقدر عليه هذا المقدم اندفع الجواب
 الاول لان المحلوس والحق الثاني هو الذي ذكر السيد القند قدس سره
 في حاشيته من ان الحق على الوصفية على شيء مخلوق لنا بقدر وعلى الحرية على
 مخلوق مخلوق لنا بقدر والثاني اهم من الاول فمفهومنا عندنا هذا المنتهى ويجب
 المراجع عند المتكلمة فيقاوت الحق في التقديرين ولهذا ذكرنا في النهاية الاساسية
 في بيان الحق حيث قال كل مخلوق مخلوق بقدر وكل شيء مخلوق كائنه بقدر
 اسارة الى دونه بان محط الغاية في الكلام هو التبدل الاخير وما
 سواه كانه مسلم البتة على ما تقدمنا المحققا المتقاررا في عن الشيخ عبد القادر
 في الموطر فالمتصور بالافادة على التقادير الثلاثة مركبة على مخلوق
 بقدر وانما كون مخلوقا لله تعالى فلهذا البتة ذكرنا لافادة كونه
 بقدر هذا ما عندي والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** لان المراد بالشيء
 المخلوق فهم منه ان لفظ الشيء يشمل بعض المخلوقين فيرد الى غير الوصفية
 وقد عرفت حقيقة الحال **قوله** كان الحق كل مخلوق مخلوق بقدر هو الحق
 اذا جعل مقننا خيرا وبما وقع في المرحا ان سناه على تقدير الوصفية كل شيء
 خلقناه كائنه بقدر فاقام المحلوس هذه الميزة مقام تلك الاتحاد لها في المردى مع
 كنه الغرض والظهر في عدم التفاوت بين تقدير الحرية والصفية في افادة الحق
 لكن عبارة المرحون تضمنت بيان التفاوت بين التقديرين في تخصيص الشيء بالمخلوق
 بان في الاول عقل وفي الثاني لفظي **قوله** هو على التقديرين اي على تقدير عدم تناول
 المرحون القدم وتقدر تناول اياه وتخصيصه بالوجود بمعنى المقام **قوله** هو
 سوى الله وصفاته لانها ليست بمخلوق وان كانت لها دقة يجب المقدم لان المخلوق
 اهم من المقيد **قوله** عند الحق لا يبا على ان ايضا لا البناء لمخلوقه للمبدأ
 وليست لمخلوقه الله تعالى وتقدر **قوله** لم يحصل المفعول لان المقصود الحكم على كل

المختص

خلق بان كائنه بقدر والمتفاد على الصفية الحكم على مخلوقه تعالى بان كائنه بقدر **قوله**
 الاقتدار اهتزاز عن الاستدلال في الجواز فانه حاصل في صور اقتداره في بعضه فلهذا
 اخرجوا الحق من ايراد هذا المثال المشتمل على ان المبدأ ليس الا ان يبين صور
 عطف جملة على جملة ذات وجهين والاصح فركوا العلم **قوله** **قوله** قد يستج
 سببهم في ذلك جملة متفرقة بين المبدأ والخبر او رد سببهم المثال قام زيد وعمرو
 كلمة واخرى عليه بان لا يجوز فهم المطلق على الجملة الصغرى لعدم الطائفة والجواز السببي
 باذنه المحلوس **قوله** ما وضع الحق على تقدير تسليم كون العلامة من المخلوقين
 المرحجات وانما على ما ذكر السيد قدس سره في حاشيته الموطر من ان المبدأ اذا كان بايق
 اليه لغيره يذهب دون اعتبار المبدأ وقد ذكرنا ذلك المبدأ من ابلغة مقدم اعتبار على عدم
 المبدأ لكونه كناية الحق بتقدير اللفظ **قوله** وانما اذا جعل المقنن في المرحا في
 تقديرها على كل غير مخرج من المبدأ يجوز ان يقال هو مستند الى المبدأ وان يقال
 هو مستند الى ذلك الضمير والجميع مستند الى المبدأ انتهى ولعل الاول راحة لجهة الحق
 فان المخرج عنه بالقيام في قولنا زيد قام هو زيد ويريد ان الضمير بالانتماء بقدرنا
 زيد ايتنا واستانته ايتنا است زيد والثاني راحة لجانبا لللفظ فان اعتبار
 الضمير لا يخلو لانه قاطع عدم جواز تقديم القاعل ولذا قال انه هو فوق انه
 جملة ضمنية على التقديم والتأخير ليجوز تقديم القاعل **قوله** كانت الكبرياء مفعولة
 لانها قدمت بجزء الفعل والضمير انما اعتبر للارتقاء بقدره من القاعل ولا دخل
 له في موصول الجملة الاسمية فيكون مفعولة عن الصغرى بالانتماء عنها فاقبلنا في المثال
 جزء الفعل والفعل جزء الجملة الاسمية فلا تكون مفعولة بالانتماء لان جزء الجملة
 منشاء فعله **قوله** باعتبار انتماء الضمير الى المبدأ هو المستند في قولنا الموصول الصريح
قوله ان الفصل بالضمير لا باعتبار انتماء الضمير الى المبدأ كون تلك المطالبات انما يتصل بالانتماء
 الجديدة والفصل لمرزولة المنية في مفهوم مجرد ويجوز في الاسم فانتمى تلك المطالبات
 باعتبار المنية الخارجية عن مفهوم **قوله** الا ان بعضها كونه هذا الافتراض موقوف على
 السماع لا طريق القياس لانها **قوله** كونه في التخصيص ويرى السماع ان قد جاء بعد هذا الاسم
 سماعا اخر ثبت ليل استلزامه الى هذا القول ليل شيعته **قوله** لا يترتب قاس

ثم نأخذ قوله فلو كان في الوجود
فأما إذا قيل المصنف بعد الاستدلال
بغيره لا يردنا تكريمه وجعل حرف
الشرط اعتبارا وان كان لا

باعتبارها قال بوجوب المصنف بعد ما لم يقد بالاختصاص قد باقتضاها فلو كان في الوجود
فليس ذلك من حوائج الوجود بل لا اعتبارا اتفاقا ولذا ذكرها المصنف وناذكر في المصنف
لأنه لا يتبادر باختلاف الاختلاف في اقتضاها **قوله** وان امره على ما
يؤخذ من أن اسم بكون خبره **قوله** قال في فتح أن المراد على الخارج بأنه ما كان
في الوجود حيث جعل قوله متعلقا عنه بغيره محذورا **قوله** وان الله قد استغنى عنه
بغيره على الإطلاق ولم يضر بكونه متعلقا عنه بغيره بكونه مستلزما لاستدلال قوله
بجمله لم يسلط عليه لغيره وقد مر تفصيل ذلك **قوله** لأن مقتضى الاستدلال أن على
الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا المصنف والفعل لا يتصل عن ضميرهم برفع
ضميرهم في قوله أن يزداد به من غير هذا المصنف المذكور بقوله متعلقا عنه ويقوله
بضميرهم إذا لم يتصل عن ضميرهم ذلك لأن اسم بضميرهم **قوله** ويجوز ضميرهم أن على
ما جاز من المصنف والمصنف في **قوله** حتى يكون المصنف في قوله فلو كان الجار والمجرور
في هذا المصنف في ضميرهم اسم المتعلق بالمصدر **قوله** حتى ويجوز أن يكون قوله
بالفعل يتصل بالمدح أو عليه لا بالاختصاص بغيره أن المصدر ما يقوم مقام الفاعل
إذا كان محصورا بصفة أو قيد والمصدر المذكور عليه بالفعل ليس كذلك **قوله**
أن ذلك الشرط إنما هو في المصدر الذي يكون مفعولا مطلقا فإنه لا يوجب سباب
الفاعل إلا إذا كان مذكورا بخصوصا وفيما نحن فيه الفعل مستند بضمير مصدر
كما في قوله لقد جعل بيزل ليس والفرقان وقيل في ترميمه أن قوله بالفعل متعلق بال
مختصص والمصنف أن المصنف وان يتصل به بذهب فقال أنه بفتح فيبدأ بها بالاعتقاد
أثبت الله نبأنا منها كما ليس له اختصاص وزيد مناسبتهم على اختصاصهم بذهب
والفعل لا يستند إلى مصدر كذلك وفيه أن المستند إلى المصنف هو هذا لا ذهب
والمناسب لزيد ما قبله عن هذا المستند إلى المصنف على أن ما ذكره لو يبدل من
شاهد وأن عبارة المصنف آية عن حيث قال لعدم اختصاصه في المصدر ولم يقدح
الاختصاص بالمصدر **قوله** لا يظهر أن يقال أن لا يكون الكلام في المصدر المناسب لأن
أن يقال أنه تقدير المصدر المناسب قبل التسلط كما يدل عليه قوله لم يسلط عليه لغيره
وقا الثاني أن عن جملة اسم العبد بالذهب **قوله** كذا ذكره المصنف رحمه الله تعالى

المصنف المتعلق بالظرف لأن
يكن ١٢

بقوله بالابتداء **قوله** ووافق ضابطه أن حيث قال وأما قوله زيد قام وزيد ضرب
فليس من هذا الباب بل ليس مستلزما على خبره لا ولا على ما يتعلق به بسلط المفعول
ولما كان كذلك فليس من هذا الباب وهكذا نرى أن لا يكون قوله ما يوجب
تقدير الفعل وقا علوا أن كان معها ما يمنع تقدير الفعل على المضاف وقا علوا على
الوجود أن كان معه ما يوجب تقديره فلا ولا قوله زيد قام والمضاف له قوله
ازيد قام والثالث كقولك أن زيد قام انتهى وقوله بفتح في كونه متبادرا لأنه
تكون الكاف في استية ولم يقل يسيو بآسيا إلا عند الضرورة قال في فتح على
بني ضمير ترون لفظ نحو ما يوجد في معناه منها وأورد في السابق واللاحق
للدلالة على أنه لم يرد له نظير وان كان يأتى هذا جملته منه بأنه يقال
على مرفوعه من صفة المرفوع لا يحتمل أن يكون من هذا الباب لأنه تركيب تقيدي
ولم يسلط الفعل عليه بغير تركيبا خبريا ولا جمل هذا من شأنه أن عدم كونه من هذا
الباب بالآية **قوله** لا يمنع أن رفع المفعول دون دخول هذه الآية بحيل الظاهر بناء
على أن الفاعل تقع عن عمل ما جدها فيها **قوله** لأن ما جدها **قوله** وذلك إذا
كانت غير واقعة في مرفوعها أو زائدة قال الله لا أن كل ما كان **قوله** لأن الواقعة يجب
أن تكون قصة مسلمة للظاهري وكونها واقعة في المرفوع مسلمة **قوله**
تقدير أن الحكم المستفاد من كذا من ليس من باب لا ضار على سريته لتفسير في
جملة لا يحتمل لها من الأعراب والأمر في الفاعل **قوله** وجملة قوله جلتا في تقدير
المتبادر **قوله** لفظ جملة مبتدأ ومضاف والباء في تقدير السببية والتعليل من وسوء
خبر جده خبر تقدير لما بدأ به دون فيه على ما سبق في الفهم لأن لما بدأ به الخبر
أنما يحذف قياسا إذا كان مجرورا بالخبر جملة ابتدائية مبتدأ خبر من مبتدأ الأول
ولما قيل أن لام العهد هو لما بدأ به فلا حاجة إلى التقدير ولم لأن العائد والخبر
لا يكون إلا الضمير ووضع الظاهر موضع المحاجة ما حاقه كل ذلك منصوص
في الرضي فيكون صفة لما ملأ الله عليه لأن الباء فيها الملازمة والربط في
مرداه لا قرينة على حذف الفعل الخاص **قوله** ظرف لما ملأ الظرف المقتضى الجار
والجور وراعى بهذا الشرط لأن ظرفا مستقرا ولا يظهر أن لا يكون بمنزلة الشرط ليس

قوله

قوله جدين ميثا المعاد ليس على السبقين المعول الثاني ذكر من ادع المفعول لانه في تقدير
المضرب لا ترى الى قوله الثاني النادى لك ما اضربك في الاثنتى عشرة
اي يمتد بل لا تقول ايا مقيم وامسك انا امسك ولو كانت ههنا اضربية لكان ضربا
عن قوله معول فلا يستقيم **قوله** ويجعل مطوقا ان هذا على تقدير ان يكون منصوبا
قوله يتقدرا المحن اي وقد د وقت تحذير المحول ما بعد او وقت ذكر المحذور
منه مكررا **قوله** دون غير ان بنا على ان محط الغاية هو القيد لا غير لان تقدير
لاجل التحذير بان يكون محط الغاية هو المضاعف ويكون المضاعف اية لغير المضاعف
قوله لانه لو ذكر محصل التحذير وما قبل ان يقول بذكر المائل فرسعة
التحذير فقصنا التحذير داخ الى التقدير فليس بيقين لانه يكون الداع صرح التحذير
لا نفسه **قوله** ويجعل ان يطغى على قوله ويجعل مطوقا وهذا على تقدير ان يكون
مرفوعا ويجعل الاضافة آه ويكده لذلك بعضا المذكور في المحذور من المذكور
قوله لا يقال ابراد على قوله ويجعل مطوقا على قوله معول **قوله** ليكون شارة
آه وليس له وجه النادى للتحذير باعتبار القيد في قوله تحذيرنا بعد قال الله
قلنا فم ايمان لا بد في المطوف عليه من الضرب بنا على ان المطوف في حكم المطوف
عليه فيها يجب له ويتبع بالنظر الى ما قبله والاضيق للمطوف عليه ويجب بنا على
انه جملة وقت صفة او حالا ولا بد في الجملة من الرباط على الضرب في الموضوع
بمثل هذا القرض لكنه قد يقام الظاهر كذا في الرضي ومنها كذا لكن وبها امرنا لكم
ان تلح ما قبل ان لا معنى للاستدلال بقوله لكنه وضع المظهر موضع المضمحل
انه لا بد من الضرب **قوله** واجتم قوله لا بد في المطوف من ضمير ممنوع بل لا بد منه من غايته
وهو من الضرب **قوله** من فرقة في نوع المحول وفيه انه يلزم حذف الما بعد المحذور
وهو قياسي فيها اذا كان الضرب مرفوعا من وجهه الجارية ابتداء في خبرنا المتك
الاول نحو ابراهيم الكريتين وفيها علة سماعي والثاني لا يتناق الى لذهن ولذا
تركها الله ثم لما لم يحسن آه لانه لا يجوز ان يكون ضمير المفعول والمفعول بيقين
وهذا لا خلاف ان الضرب فلا يقان ضربتي بل ضربت نفسي فلما حذف الضرب
مع المفعول **قوله** لعدم لامتناع لانه اجتمع الضرب في الجملة في الفعل **قوله**

انهم

قوله

قوله مع الضرب ان يضربك ولله بل عليه فندية الى التمسك لان سماعنا آه قاطع
في تقدير قوله هو الضرب في المعنى اسم فاعل من قهقه وقاه يوق والوقاية قرط العصابة
وهذا لئلا اسم من يوق نفسه عابثا في الامة انتهى وهذا يدل على ان يقاها
القيت من يد من لا يد فذكر **قوله** لا لنفسك محذرة منه في النوع الثاني المحذور منه المكون
قوله فكيف يصح القول آه فيه لان الله لم يقل ان سماعا من يوق ذلك من يوق محذرة
معنى نفسك نفسك مني على ارادة بعد ما عابثا في الامة اذا المحذور من النفس من يوق فلا
قاية في التحذير منها فكان قيل بعد مودي نفسك لان ذلك لم يذم لما كان في غاية
المشاركة من المحول لها اعتبارا لا غيرا فقل بعد نفسك نفسك منها فلهذا في التمسك وبك
في التحذير فالله قد يقدرون ان يكون لا عابثا بل كلوا من النار لا يجوز قوله
الله الا ان يقال آه في ان كون المحذور منه في الحقيقة هو الضرب لا يقتضيه تقديره في
اللفظ وجعل الضرب محذورا ولم يسم فحاشا لما لم يسم محذرة التقدير نظر الى الحقيقة
لا لغيره **قوله** اياك اياك الماء فانه واخره الى السد فحاشا وللسماء الى الماء
الجاذبة لا الماء فاحسان من الدعوى **قوله** فلهذا في الشر والحق في السعة **قوله**
او اياك اياك آه اجماع المحذور منه المكون من السمع والسمع من السمع الى
تقدير من وهذا قول سيبويه ولا ان الماء مصدر آه فلي في جواز حذف من على تقدير
يد وليس ذلك بقيا سي على براد ان يلزم من ذلك جواز اياك الضرب وهذا قول
الزجاج وفيه ان تقدير المصدر المرفوع بان مع الضرب بعيد ولذا لا يعمل المصدر
المرفوع عند الاكثرين **قوله** اي وقلة بتقدير الما خلف وقيل قال بتقدير قد وقيل
هذا كان بتقدير قد وقيل جزاء اذا ما وقلة قال قولنا استيناف وجواب الخال
فما من قيل في فاعله وتمام الآية قلت لا ما احلكم عليه قولوا واعينهم فبين
منه لدع ايجز المفعول فيه محذوف الجار والمجرور على طبع قوله الله المفعول الملق
قوله او هذا باب المفعول فيه محذوف المبتدأ اما محذوف الاضاف من الجار والمجرور
المسماة **قوله** وهو فضل اي هو نفس هذا ومعه فعل فيه ان ليس مرفوع الفعل اذ لا
يثبت مجيئه الا بين مرفعين ثابتها واللام اوبين مرفوع مكررا واضل الضمير
كاذب سيبويه والجار الما ذن وقوله قبل المضاعف قال ولا يجوز زيد هو قال

قوله

معجزة المفعول

مطلع ضمير المفعول

مکتبہ اسلامیہ

والله اعلم

فصل
في ثلاثة من اهل الطب

فصل
في ثلاثة من اهل الطب

五



۷
لاجلہ

الموقف

15



و بعد اتحاد القاعل و المفعول
شروط في حد
لكن عند الرمي

و بعد اتحاد القاعل و المفعول
شروط في حد
لكن عند الرمي

وانما قال ان كان بعد التاويل الا في السبع خلاف في انه مفعول مطلق
وانما الخلاف قبل التاويل كذا قيل

وركة الحق لان مقصوده جرح تقديره لعل قوله خلافا للزعماء جملة مستترين بين الموقوفين
الناظر ونحوه في لفظنا ما اقصاه من غير ما لا قابلية فيه وبعضهم تفوهوا به الى غير
بلاذ ان الكربة قبلنا لفظه بظاهري بقرينة قوله لعل فانه عند مصدر غير لفظه
فانه يستفاد منه ان القولين على ظاهري النقص **قوله** لما رأى كذا فانه اذا كان
تفصيلا له يمكن تأويله بالحق المتيقن وتفيد **قوله** فانه مناه **قوله** فانه تاديب
يجل والفرق بين **قوله** فكنا تاديبا الذي يمتنع منه في المقام في المقام في
يردنا في الرجوع الى ما منع في ان تنفق في الحق المقصود الخلقان في الارباع الى
يرى ان من حيث ذاك جارية وقد لا يكون له في المثال مفعول فيه **قوله**
فانما لا يتقاضي هذه من غرضه ذكره الله تعالى عنه فيها خلقه دم فذكر
الا لعل في الحق وقتك الله سبحانه بالنسبة اليه لان ذكرها بالبين في الجمع
وذكر ما لا يقوله اوطاه لفظه بكسر الهمزة والتاخير استحقاقا لفظا
الغضب الشديد واستنما وبعض النسخ وانما ما للبلدية والتجاوز للعد ففك
انك من المظن في اليوم الوقت المعلوم **قوله** قد يقع سرقه كذا قول غامض
واغفر عور رآه الكريه اذ غاروه وعرضه من شتم اللبم تكررنا وفي قوله
تعالى يجحدون اصابعهم في ذانهم هذا الوقت **قوله** وقد جحد التجر والزوان
اوله اثم بامر الختم لما سيطر عليه قال **قوله** عمل مستأمر كيف ذوقها ففان لم ي
فيه في ولايته فينق فليست في وقته فليتها فلم تستطع لضعفه ففان في هذا
البيت **قوله** اتفاقا في الرجوع **قوله** بان اصل الواو والهمزة وانما يبدل الى
الضبط فصاعدا المضاممة وفي قوله ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التيقن بالضبط
على المضاممة لكن في اللفظ اظهر قبل هذا كذا في زيدا وعمرا لا يجوز ان يكون
مثالا للمفعول معه **قوله** في السبيل وفي داسه والحاج **قوله** وامر ونفسه
وسانك **قوله** على المعية لا اللفظ جدا من امره في الآلة والثاني وعليك في ذلك
وفي سمره فالتقدير داسه والحاج **قوله** فاسه مفعول به ويجوز في الحاضر الضرب
على المعية واللفظ وكذا التقدير في الثاني داسه وامر ونفسه في نفسه لو كان
واما سنانك **قوله** فالتقدير فيه عليك سنانك وفي الجاهل الوهمان هكذا قد يسيبوه

لان العطف في جازمه وعمره من نصيب
الرجلين في المعية ويحتمل حصول المعية
احد من قبل الآخر والنصب
في المضاممة

عليك سنانك بلفظ افتراء وظاهره جرح تقديره عليك وعلى سنانك لا خلاف لا يعل
مضمر وكلامه لعل في باب سنانك لا خلاف لا يعل من جرحه وقد تاولوا في سبب ذلك
تقديره لعل لا تقديره لعل **قوله** في هذا المثال الضبط على المعية وقد قيل
من يقول ان المفعول معه لا يكون الابع القائل لخصا في ضرب زيدا وعمرا مضاممة
وقالوا ان اللفظ المفعول معه بالاسم وهو ما انتهى وهذا يدل على جرحه كذا في
دوم وضربت زيدا وعمرا على المفعول معه عند سبب لعل كلام الله مبني على
تدبيره **قوله** ويتقن **قوله** قال الرعي في شرح التفسير **قوله** الرعي في ان زيدا في
قوله حبيك وزيدا دم مفعول معه وليس كذلك لان المفعول معه لا يعل فيه
الا في او ما يخرج مجزا وليس حبيك ما يخرج مجزا على الفاعل لانه اسم جامد
وقد ذهب سبب ان مفعول به مفعول به مقدر ومفعول به والتقدير ويجب زيدا وهو
مضارع مضاممة في اللفظ معنى يقول حبيبي وما ادعاه بصريحه من ان الكاف
في موضع الضم لان اضافة حبيبي في دعم اللفظ الى اسمك اسم وضم
والكاف في موضع نصب وليس يصح لفراد المعامل عليه لقوله تعالى فان حبيك
الله وقول العرب بحبيك دعم انتهى ولى الله لا يعل عدم كون من المقام معه
عند سبب ترك التثنية **قوله** لا لما طرأ على الكلام ظهر لك اندفاع
ما او رده في الناطق من التكرار في هذا المقام **قوله** اي تشاوي **قوله** او ليس
استوى بعض ارفع واستقام مع لا يتحقق الاشتراك بين المكار والخصم في الضم
بل بين تشاوي **قوله** فلا يجوز ان يكون المتشابه في الضم **قوله** كذا في اليه
اللفظ من لغة لا اصل الواو وهو اللفظ معنى مجازي كالاشتغال **قوله** المشهور
الاكتفاء ما ذكره السمع مذكور بعينه في الخطاب واو والجلال السبق في المثال
المذكور في سمره لا لفظية وانما قيل انه لم يمتد هذه الزمان في المذكور لم يمتد
تركها في مكان واحد قد لا يمتد ان يمتد ان يمتد الناقه ولذا فلا يتم
ان المقصود في المثال في مكان واحد لا زمان واحد كما هو المستفاد من
العبارة فيكون تركها متساويين بحيث يصح في مكان واحد يستلزم الرمي وتكرار
في مكانين في زمان واحد لا يستلزم ذلك فمن الزمان لا يدخل في ذلك

ترك كل واحد بدل الآخر كما لا بد من ذلك ولا بد من تركها لا بد
قوله بقولنا او شبهة ان خمسة بالاسم ويظهر جوابه بين الاولين او لويعة
 وغاية الاصل انما هو على تقدير ان يكون بصرف عن حاد **قوله** ولو ثبت ان يمكن الجواب
 بان عمله مشروط بتقدم الفعل وما يشاء لا فائدة المضامية فيه على المضامية لها
 كما في قوله ضا لو كان فيها المنة الا انه لم يستطع ان يرفع لاسم المنة فيمكن ان يناد
 الرفع في الثانية ويغير وهما مذهبنا من ذلك احد هاتين المذاهب ان منسوب
 بعض بدل الواو وانما لم يجر على السابق لفعل الواو فيه ان الفعل بالواو والمطابقة
 لا يمنع العمل وانما يناد هيا لكرهين وهما منسوب بالخلاف ورد بان الخلاف
 معنى ولم يثبت الفتح بالمضام في الجردة خلافا لبد الفتح حيث هو راسي في حجة
 الا ان ذلك قد جاء في الجردة لا في الجردة عليها ولا في رد في كلامهم كجست
 وفيما فيه ونسبة الجواب ان يجرى في الاصل لقوة ما لا يجرى في الفتح والواو في
 وفيما نأخذ **قوله** لا ادى معا الى يقال في مرة بزيدي وعمر بزيدي وعمر بزيدي
قوله بل كان تاما وقيل لفعل ههنا ما يدل على الحد ولم يضر باسبغ اشارة الى انه
 بمناء الاصطلاح كقولنا لعل في الموضوعين وضع الظاهر موضع
 المصطلح لما دبر في الفتح في الترفيع ثم ما يتبع الحد وما يتبع منه او لا يخرج
 ما تقي بالفضل الذي هو الاصل عن ذكر ما يشبهه لثباتها في اكثر الاعطام
 ولا جمل هذا فيض من فضل اوله وقوله ثانيا فانما تدعى السكون التي هي من
 بعض المناظر **قوله** لفظا الى وكذا قوله ضا في قال انه عمل كان في الضم
 الثاني على لنا قصة قد سمى والمراد بانما يدل على الحد والمامل فلا يرد على
 الزمان والمكان والالة على ما هو **قوله** تامل حرف لا تامل القابضة وجود
 الفضل اللفظي والمعنوي لا تضاد في الفعل يكون مفعولا او مستبظا من اللفظ **قوله**
 وانما يدل على نضائنا الى جبالا فوجدت في المعلقة الدالة على المضامية فلا يرد
 ان ما ذكرنا من قوله كذا في وزيدادهم والاسئلة المعلقة من شعر السهيل
 ما هو سببها لا يرين فيها فلا يكون لحدول عن لطف للتفريق على المضامية فلا يرد
 احصا مستفاد من انما لان القرينة المعلقة هي اذ الله على ان المراد للمضامية سواء

للتفريق

كانت الواو للفظا وبمعنى الآلة على تقدير ان العمل على المضامية يكون في المعلقة لا في
 على تقدير العمل على المعلق يكون الاكفاس بالادلة المعلقة **قوله** فاذن آخ ومنا
 قيل ان عمل الجواز في كل موضع على معنى جيد وانما عمله عليه على معول الفعل المحر
 من المفعول به حتى تدخل في الترتيب كذا في وزيدا وآخ يدخل ضربت وزيدا وعمر
 فالوجه تخصيص المفعول بما عدل المفعول به المصوب وآخ يكون ضربت وزيدا وعمر
 فاما عن المقسم فعمل الجواز على عدم الاستماع لا ينقض الحكم بالمثال المذكور
 فليس بيننا اما لا فلا في السمع على الجواز في الموضوعين على الاستماع انما هو ال
 انه فقيه في القسم الثاني بما يتبع الاستماع بقرينة الجواز كما ليس به لضرب
 عنه بقوله بل يتبع وانما ثانيا فلما عرفت الفرق بين كذا في وزيدا وضربت
 وزيدا وعمر وانما ثانيا فلما عرفت الفرق بين كذا في وزيدا وضربت
 عليه **قوله** الحاشية ثابتة فيه ان القرينة هي المعلقة وهي ان المقصود السؤال
 عن شأن احد هاتين الاخر لا عن شأن كل منهما كافي في فائدة المقصود لاجابة
 التخصيص الى التخصيص على فان الدلالة العقلية هي في اللفظية والمراد بقوله السؤال
 عن شأننا اي شأن احد هاتين الاخر فلا يرد ما قيل انه يجوز ان يطف
 عزوا على المثالين مجازا المضاف واقامة المضاف اليه مقامة **قوله** ان يخرج
 بالسلامة عن الحد في يرفع الرفع بالاستقناء على احوال السائل الله **قوله**
 بعض الفضل الذي ان لان قولك شأنك بعض ذلك وصفك كذا في الرض وفي
 المقاموس شأنك شأنه قصدت قصور **قوله** والمعلم لم يبق فيكم في كل
 ثانيا في السائل المعنوي بتعين اللفظ في فرق بين الاولين والآخرين فقال في الحد
 اللفظ مع جواز المذهبين غير منصف في الاولين اي فيما يكون في اللفظ مشروفي
 بالعامل للفظ اوله بالاختلاف وان قصد المضامية لعدم التناسب وضمها اليه
 واذا ذهب مع قلة وضمفه وقد كان كثرة وقوله ههنا فلا مخرق به
 اي هذا كان كذا وايضا وما كنت وزيدا وبينا لاخرين لم يبق في الرض بل يرين
 بل انما وايضا في الحد وبيننا انت وزيدا وعمر قال ان الاولين جدد من الثاني
 الاشارة الى انما بالفضل لا في معنى الفعل في كثرة وقوعه كان جمل وانما هذا لك

عند

لا يجرى انه م

وبأياك ابريها فاجره فاجره وما انت وزيد اي فيها مرفعا لا يستفاد فلا فرق
 بينها في وجود الاري للفضل وفيها كثرة وقوع الفضل بعد هذا وعدم تمارين
 الاربي **قوله** وقس عليه اي قائله لا يقتضي فيها وذلك اي لما في المنصوب مع غير
 المنصب **قوله** وكل قضية اي اجماع القضية اي الثلاثة يتضمنها لا سلة الثلاثة متضمن
 الحكم المخصوص بذلك المثال **قوله** وهو الحكم بان عامه منوعه وتلك المتضمنات
 متضمنة لانها لا ثلاثة مجملها الحكم الذي الله **وقيل** الاظهر ان للملحق المنصب
 اي ضبا لاسم في هذين المثالين لان المعنى ما وضع **وقيد** ان هذا المعنى متحقق
 في زيد وعمر مع تعيين اللفظ **قوله** الهبة في الاصل اي في القاموس الهبة وقد
 تكسر حال المعنى وكيفية ورجل **وهي** ككسي وظر بفحسا **قوله** وقد جاء لها ويها
 وهي **وهي** ككرم انني وبعضهم هو تاج البساق انه في الاصل مصدر حيث قال
 الهبة الي شاذل كادرا لله الشين ليتها شاذل شاذل **قوله** نحو قوله تعالى
 فادعها اي اورد ثلاثة امثلة للمحال عن الفعل **قوله** والحال عن المفعول بماذا
 او مستقوا **قوله** اي كالصفة فانها قد تكون بحال نفس الشيء وقد تكون بحاله
 منطوق **قوله** نحو انيك وزيد قائم فان قائم زيد ليس هيئة الفاعل
 والمفعول لا باعتبار نفسها ولا باعتبار منطوقها **قوله** وقد استراح لول الكتابة
 لسايفة في كلاهما وفي تسمية المفعول باللازم **قوله** ليس هيئة الزمان انباته
 اذ ليس بينها الا المقاربة في الوجود وليس هذا لها صلا لا في وهل المعنى
 عرفا حال الذي هو مرفوع لانه لا اصل له مرجعا للمنصوب **قوله** اليتا ويل
 بان يراد قيام زيد فيه فيكون حاله لا باعتبار منطوق **قوله** مفارقا اعجب
 في الوجود **قوله** مرفوع مفعول مخرج به نحو وضع القضي لان المخرج تعبد
 بنفسه لا بوقت حصول ذلك لفتق ويدخل الجملة الكلية الحالية عن النصير
 لا فادته لتعبد ذلك لفتق وان لم يدل على هيئة الفاعل والمفعول **قوله** او بما
 يجري مجريها بدخل في الحال عرفا **قوله** او المفعول المنويين ومن المضاف اليه **قوله**
 لم يجملها لانه لا يلزم مطلقا على ما قبله وانما اذا جعلها حاله في جزء الكلام ذال
 على التقيد المذكور داخل في **قوله** في دلالة الحال اي في ان اعتبار زيد

وَقَبِيْلُهُ

۲۴

مفتوحه ضلوا حروف فاعل تصيد يخرج
به الفت فانه لا يتقبل الوقت
موصول ضم

خبيئة المنطقة بين وكان فان يخرج صفة الفاعل والمفعول عن الحد لكونا سببية بينهما هل
لا من هذه الخبيئة الأولى أنها لا تستلحق الفاعلية والمفعولية وجعل مبتدأ أو خبر
أو غير ذلك كان بيانها لغيرها بما لا يمكنه على ما سببية الحد لأن المراد بالفاعل
أو المفعول الخوي وفي دلالة على أنه مدلولها بين هيئة الفاعل والمفعول أي
مدلولها من حيث أنه فاعل يخوي تأمل إذا بدل الحال في هذه الخبيئة حتى يصح أنه
مبين هيئة مدلولها مقيداً بهذه الخبيئة وكون مجزئاً مقيداً بحال الفاعلية والمفعولية
فان والباقي حال في جاري زيد والباقي حال في جاري اخذ له مجزئاً مقيداً بسطر
تحتها بها لا دلالة لها على صفة الفاعلية والمفعولية ومنسأ الاستثناء عدم
الفرقة بين الدلالة والاستطراد في تحقق هذا كلام المحققين **وكيف مراد** إذا
الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول الخوي بل يبين هيئة ناصدة عند الفعل
أو قام به أو فعله على ما دام **فان** هذا الجمل مطرد في سائر المقربات من دفع
بان الكلام على هذا الاضاف او اقامة الدال مقام المدلول وبما ذكرنا ان قيل
قيداً خبيئة مقيداً لاجتماع الهيئة وبجوتها فما ناكيل واما تعيد وكلاهما غير
صحيح في زمان فالحال لها فيستلحق في تحققها وجودها فقولهم ان بيان
لفظها واللفظ **فله** معنى للماد الفرقه ظاهر من القدم في الخفصة والمنطقة وقبل
في الخفصة على ما ترتيب ضامها اي ترد على سبيل اللفظ واللفظ **فله** او خبر
لكان المقدار والجملة استنباط **فله** يرشدك الى هذا التقدير لفظيا بما ذكرنا
التم دون المعنى المتبادل وهو كونه مفعولاً **فله** تفصيل المامل حيث يعمل
قباه منه **فله** معنى فعل فان تكون فاعليها لفاعل ومفعوليتهم متبطلان
خوي **العلم** **فله** علامة اتحادها اي المظهرين من انا اي فيما صدق عليه
وتجبه الله والتمتع ابراهيم والتمتع واذا لا اتحاد لا يحتاج اليه في
كونها مفعولاً حكماً فالعلم علامة اتحادها من حيث فعله فان ابتداء الملة
ابناء ابراهيم والتمتع ابراهيم **فله** لان المدخل في الذات انما يبين هيئة الداخل من حيث دخوله فيه فلا
يرد ان دخوله في الذات لا يستلزم ان يكون هيئة حتى يكون الحال عن الذات

د وقت زید رکبا

と

القصص

عليه
تقرض الفاضل العصام

分

المامل المنوي اصله خلاف الطرف فانه يقدم عليه في الجملة وهو في تقدم المبدأ على
الحال فيكون البناء على مذهب لا يفتش فانه قد اعتبر في الخالفة امرين لا يفتش
البناء اصله وانما يقع بيان الخالفة بالطرف في الفصل والفتش ايضاً في بيان
المامل المنوي فان الحال متقدم عليه لا يستلزم تقدم المامل المنوي في الجملة
وهو ما اذا كان لهوا كما صرح البناء في بحث الحال وقد نص في المطول في بحث
التبعية ان الجار والجور في قولنا لما مر اسد على وفي الحرب هامة متعلق باسد
ونعامة لضمها معنى شجاع وبيان وفي المتن وفي ذلك اي من مثالي التعلق بما اورد
بشيء المتعلق قوله وان لنا في شجرة يفتق بها وهو من مبدئ الله علم اي عليه
على الخدوجة متعلق مبدئ والمذكور متعلقة لما قبلها بضمها وشاق او شديد في
نفي ما قبل ان الظرف لا تقدم على المامل المنوي ولا يمكن ان يكون ظرفاً او شبهه
من الجار والجور ونص عليه في المتن فاذا لم يدخل في المامل المنوي لم يصح
اذا الظرف تقدم على المامل المنوي فلا يصح قوله المله هذا اذا لم يكن
الظرف داخل في المامل المنوي **قوله** معاً اذا كان المامل المنوي كما سئل كان
بداً مبتدأ ثم زيد بهم الجملة عند او قبله نحو قوله تعالى كى يرم هو في شان
وقد عرفت ان تقدير الظرف في المتن على المامل المنوي وان لم يكن ظرفاً فاجاز
فلا حاجة الى التبع بقله في آء وقد تنحى المتن للشيخ الرضي في ذلك وحسنه
من قوله بخلاف الظرف على الظرف المتعلق لان الحال اسبق به فان الظرف
والجار والجور اذا وقع حالاً لا يكون لا ظرفاً مستقراً ولا بد من تقدير المذكور
ويؤيد على المذكور ان الاسئلة التي اوردتها التقديم الظرف على المامل
المنوي كلها من المتعلق **قوله** قال الشيخ الرضي بين ان عدم جواز التقديم كان
على المامل المنوي مذهب الجمهور **قوله** قد صرح ابن بركة في استشهاده وان كان
قوله تعالى هناك لا لآية الله فان هناك ظرف في موضع الحال والولاية مبتدأ
والجبر لله وهو المامل في هناك **قوله** فلا يجوز ان يكون هو في الجملة وهو
فيها اذا كان في الحال مظهر فالولاية لا يلزم لا تعارض قبل المذكور في الحال
تقبل بعد الى ذلك الحال المتأخر بلا خلاف اذا كان مضمراً فان الضميات

وقع ما ذكره القاضى العصار من انه لا
من وجبه في تخصيص التي لا الظرف
الظرف والعامل المنوي في الضعف وعدم
الدلالة على الحدث وضعه
فيفيد ان الظرف صحيح

فيكون

يترك في جرد ما على مستلها **قوله** اذا كان ماضياً كسواء كان ماضياً ومضراً
النسبة في الحال المتأخرين ماضياً لا يكون انما لا يكون **قوله** وفي ما اذا
كان ان كان ماضياً وانما زيد فان شدة طلب الفعل للفاعل كان ولي الفعل والحال
ولي الفاعل فلا يكون انما لا يكون **قوله** استثناء العبرة الاولى ويجوز ان
تلك المذكور ان في المتن وانما استثناء العبرة الثانية فغير مذكور فيه بل في نسخ
التبعية ان اذا كان ماضياً كان جروها ماضياً فلا يجوز تقديم حالها بما
وكذا في التحقيق ثم قال ان ما كان ان كانت الاضافة غير خاصة بها فتقدم
الحال على المضاف كمن في بال افطاس نحره سادس المتعلقين ملتقنا الآن
او **قوله** اي يرد اي تقدم لما تبع على ما تقدم عليه المتعلق **قوله** لان الفاعل
اي دليل النفي على قبل الفعل لانه اذا ما طلب لا يجلد لمتعلق **قوله** وايضاً ان
تقدمه على الفعل لعارض لا لبيان المبدأ عند التقديم فلا يقدم المفعول على ما
لا يقدم عليه المتعلق في ذلكا المامل **قوله** قيل وهذه كصفتان انتفاع المصنوع
في العبرة الثانية ساي لا قياسي **قوله** احسن صافي اي لا امر بها يصنع
فلا ينافي كونه امر بما يصنع كما اذا جعله ما لا يحسن لنا فان المصنوع اضافي
ايضاً اي لا يضمن الناس كارتعنا ليهود انه مبسوط الى العرب خاصة **قوله**
والقديم اي دفع لما يقوم انه لا تقدير لرسول وقت الاشارة الى ذلك
منه بانه لا يلزم تقديم الحال من ماضياً حال يجوز ان يكون من المتعلق **قوله** لازمة
الحالية فرقها صفة للمصدر خلافا لاستعمال الفصح وقد يقع كانه في كلامهم
لا يوقف بعبية مضافة غير قال وقد غلط فيه كذا في المتن في مضافة غير
وليس بجاز من ضمير لازمة **قوله** ولا يخفى ان المتبادر من هذه اللفظة كافة هذا
المتن اي معنى قاطبة اي جميعاً فرقها ما لا يحسن ما نقصه فلا فالمبتدأ
قياساً وساماً على قوله تعالى فانفروا بينا وانفروا جميعاً وقوله المصوب
فما انجلي بدارا جداراً علم وضع موضع مبتدأ ثم القيا في انواع خمسة
قال في التمهيد عن استقائه وصفه او تقدير مضافاً او دلالة على ماضيه
او سئل وتربياً واحداً او تفرج او تنوع او طور واقع فيه فتبين انما تثنى

استثنى الاصح

المتابع

قوله

بلغ

قوله بصفة او شقة فله هي الحال في الحقيقة
اي لفظ التبيين لا يعود صواباً قبل القول
بالحال بغير الموطر انها اذا استثنى الاستثناء
واما اذا لم يثنى فليس في ان يقال في جازم
رجلا بها انما حالان من اذ فان ليس بشي
قوله او مثلا اسدا او شجاع او فيما بعد
والشبهة وجان احد هاتين بقدر
مضاف في انما هي ماضية في الماضي
لا يكون بغيره في الماضي
لا يكون بغيره في الماضي
لا يكون بغيره في الماضي
لا يكون بغيره في الماضي

شاة او شاة مناد ورم مقرونا والجملة استباقية فلا يحتاج الى اعادة قوله ولا يفيد
 من الاشياء وفيه مضمون اي شاة المصدرة عن الله تعالى يدل عليه بجزء لا لا انما
 اطلبية او ايضا بجملة الاستفاد والمفهوم الاول جزء الطلب سواء وقع مضمونا
 او لا واما الثانية الايقاع وهو منافق للمصدق وقيل في قوله وفيه التليل لما عند
 من يجوز وفيه الاشياء فيلزم غير ما قبله وعند من لا يجوز بخلاف تليل الشرح فانه
 يخص من لا يجوز وقوعه عند وقوعه فيها بالجملة وعدم تقيدها في الخبر
 اشار الى ان عدم وقوع الاشياء في جملة ما لا يتفق عليه بخلاف وقوعه عند افضله
 يتم الكلام بدونها اصبحت الى زيادة وجوب فمصدق الجملة التي اطلقها استقلال
 بما هو موضوع للدراسة اعلم ان اولها الصبح ليدل على ان الامران الجملة
 لم يبق على الاستقلال **قوله** ولهذا ايجز كذا فاضله لا يكون المراد ان لا يجرى
 ثم الكلام والصفة لتبقيها للموقف لفظا وكون المعنى فيه كانهما من تمامه وكذا
 الصلة لا ياتي بها جزء الكلام فاكفى لها الملوحة بالضمير هاهنا الحب الترتيب
 الشريعة الجملة المصدق بليس وان كان ضيقا لا زما ايجز ليس على الامح اعتبارا
 قيل انه ينفى الحال **قوله** في داخل على الاسمية فكانها باقية على استينافها وان كان حكمها
 حكم الاسمية قد سمع بالاول وفي قوله فتمت واسكت وفيه **قوله** سيد المحذوف
 ايجز وانا امك وفيه فيكون اسمية تقدير **قوله** وظهر ان جملة اجتماع الحال
 والاستقبال وان كان الحال الذي نحن فيه غير متناقص للاستقبال **قوله** لا بد فيه
 من الاول كونها متناهي معنى فكان ان الماضي المقتضى اجتماع الى قد المقتضى بالحال
 كذلك المضارع الذي لا يحتاج الى الاول في قوله في جملة الحالية لما لم يسمعه قد
 لزم لتحقيق الحصول ولما لم ينفى ليدل على الاول ان المضارع الجرد يجمع للثاني فكيف اذا
 يضم منه كلمة بالتي في الثاني كان ضارفا في ان يذنه لغير **قوله** لزمه لغير ما يلزم
 المضارع المقتضى على ما ذهب اليه الخاتمة **قوله** والاعراب ايجز الاكثر في الاشياء فيجوز
 عن الاول كالمثل لان معنى جازم زيد لا يركب بما فيه غير ما يركب هو واك هو واك المفعول
 ولكن مضاعفة المضارع المصدق بالاول اكثر من مضاعفة الجرد لما ذكرنا لتبني المشرق
 قدس من في مواضع المثل **قوله** والقيمة هنا كلام بعيد عن التحقيق وهو ان لا بد من قد

ظاهرة او مقدره في الماضي المقتضى ان كان حاله ان ما ليه بالظن الى ما له والظن قد تغيب
 الماضي من حال التكملة فقط والحال ان ما ليه انما كان مقتضى استيعاب لفظ الماضي والحالية لثباته
 الماضي والحال في الجملة فاقتربا بقدر الظاهر الحالية كما ان لا يجرى من مرقا لا يستقبل لذلك
قوله من الشار ان لا يوجد الحد في القياس مراعيا ما وقع الحال نايلين غير
 ضروري زيد قائم وسما انما جملة منضمة في جملة على ما لا ينفق من التلب في الحال على
 انهما مرة ضمنية اخرى بالهزة وبدون اي تحول شبيهة عند السمع في والتحريك وعند
 سبويه ان انصافا على المصدرية اذا المقتضى انما كان كذلك شبيهة بل تحول هذا التحول
 وسما صفات لغت لم يجر على ما ينفق من الحال نحو قائما وقد قصد التماس مع الهزة بدون
 تقدير او تقدم قائما فهو عند السمع في حال مذكورة وعند سبويه لعله قارئة مقام
 المصدر ايجز قائما وكون القسم الاول مذكورا في جملة مرقا في جرد والفتحة الباقين
 واعتقد في ما ليه انما كان الحتمية لغيره فاقول بت بدوهم فضا هذا ويقال في ذي
 الجازم بعضا بدوهم والباقي لما ذكره **قوله** لتقر بمضمون الخبر في ثمراتنا هاتمة
 جوارا او تقليم ثمراتنا على ما ملأ او فضا فخرنا انا عبد الله اكملوا يا اهل البيت
 او تقصير ثمراتنا على ما ملأ او فضا فخرنا انا ايجز سفاك لذنا او تقصير
 ذلك ثمر ذيلنا بكون عطوفنا وهذه ناقة المثللية وهو زيد مرفوعا وهو الحق
 مبنيا وهو الحق مصدقا فقولك اكملوا مرفوعا مصدقا للاستدلال على مضمون الخبر
 وقوله كاملا وسفاك الذماء وآية مرفوعة فاقول بمضمون الجملة وقوله عطوفنا
 محتمل وانما سبوا الكلى مؤكدة لان الاستدلال ايضا فرع تاجيد للدلول وذلك **قوله**
 المعنى فيه بحث لان المولى من شبيهة ايجز الى زيد يكون عطوف لزيد يكون لا يكون
 فيكون المعنى زيد عطوف عليك عطوفنا فيصير عطوفنا مصدر الا لا لا **قوله** لهما اي البيت
 والجود في الصدوقين اي البيت والجود **قوله** من ميثاقه آج وهذا اندفع اعتراضا لغيره
 من انه لا معنى لتيقن الجود في حال كونه عطوفنا لان ذلك انما هو على تقدير
 ان يكون مقتضى التيقن والعرفان ذات الاب وانا اذا كان ذلك مستقلا باعتبار
 خصوصية الابوة انا باعتبار ايجز او بتقدير المضاعف ايجز بمعرفة الكلام فالمعنى
 صحيح بالربوبية ولا يظهر وجه تسليم المعنى لا يقتضي وعدم التمسك به لانه مع

وحسب الظاهر
 في كذا

قوله
 بسم

رجوعا

بالتعريف

نحو في غاية الوضع قوله وانا قد وثقت وكذا تعذر جعله لا يزال في قوله ويجب في المذلة
قوله باود انما له الحق وبقوله انما له الحق في قوله وانا قد وثقت وكذا تعذر جعله لا يزال في قوله ويجب في المذلة
 وذاتية موكدة **قوله** وكثيرا ما جئنا الصفة التي تخرجت قايما والله اكبر كبيرا لا يظهر الحق
 انما كان انما لم يدم امتيا بل لا الله فاذ الحق يحتاج اليها تعريفها لمفهومه فقولنا **جئنا** في
 اسم جئنا وهو ما يدل على ان كل جئنا شاملا لجميع لا جئنا من تحريفه نفسه وعين رآته
 غير داخل في التعريف لعدم كونه اسم جئنا ولو قيل ان في حكمه ان يكون مرادنا من رآه
 كان داخل في التعريف كاهو ذابا في تعريفه وقوله ذكر كعين بهم يخرج جميع النكرات
 المستهكة ابتداء من غير سبق بهم وكذا استاء الحد والصفة اذا ارد بها الاثر
 وقوله **صالح** لا جئنا من تحريفه يخرج التثنية والتبدل وعطف البيان فان كل واحد
 منها وان حصل منه لتبين لغيره كقوله ذلك لهم صالح لا جئنا من التحالفة وتبقى فيه
 نشأنا بالاشارة نحو هذا الرجل والمشتق نحو رآته معنا جارحة فارجعه بقوله
 متفاس فان ذكر التثنية فيها لتبين المراد منها لتفاسي تلك الاشياء التي بين بالذم
 لان الالباب فيها شائنا الاستعمال **قوله** والاصل في التبعيض لان المقصود
 دفع الالباب وهو يحصل بالنكر وهو اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا تعريفه **قوله**
 باللام نحو زيد الحسن الوجه بضم الوجه **قوله** معنى فيه من سكا ايماءا لشيئا
 بوجه بمعنى سقه في نفسه فهو منصوب بنزع الخافض وفي ضميرها لقامه سقه بالكر
 مستدرا فيهم لازم ولا وجه الى التكرار المذكور **قوله** لان الالحاق في الصحاح
 سقه نفسه وخوفا كان الاصل فيها سقته وشد امر فلما قول الفصل الى الرجل
 انصب ما جدد وقبح الفصل عليه لانه صار بمعنى سقه نفسه بالتشديد هذا قول
 الجعفي والكتابي ويجوز عند تقديم هذا المنسوب كارجح غلامه ضرب زيد
 وقال المفسر الماحول الفصل من النفس الى ما فيها خرج ما بطل فصل ليدل على
 ان الله فيه وكان حكمة ان يكون سقه زيد نفسا لان النفس لا يكون الانكسرة
 ولكنه ترك على اضافة وضرب نصب له في قوله لا يجوز عند تقديمه لان
 المفسر لا يتقدم **قوله** لعل الوضع انما بان مرادنا ضيقا للفظ للدلالة على
 معنى نفسه وبالقرينة سقنا كان اللفظ كالمركب بوجهه بكي وعندي لا غاية

الوضع الثاني لان الوضع انما يكون اصليا او ظاهريا مجبلا للاستعمال فان تلك الاشياء صارت
 حقيقة في المذود والهيل والموزون كثر الاستعمال بها فيها **قوله** لا يدل الحق لا في الله
 هو الثبات ووجه ما ذكرنا ثابت فادنى لازم كالبقاء في المذلة مع عدم القرينة ولا يدل
 على كونه وضعا فلا يجوز اذاته منه **قوله** ويمكن ان يدعى الله الاستقلال في الله ارا
 كرفق وتبين في الحمول واليهوت وظلالا واما استعماله في الحمول الذي لا يكون لها **قوله**
 ولما سلم فيكون ثبات استعمال المشترك في احد معنيين من غير قرينة فلا يجوز وهو سلم فلا
 دلالة له على كونه بالوضع **قوله** على فرض صحة منه كالتيات والبيد بما لا يستل
 العلم على المقيد من حيث فصوصه مجاز ثم هذا المجاز شفع على الجواز الذي طار اساء
 العدد مجبلا للاستعمال حقيقة في راء الحدود **قوله** على ابرادة بهم وليس هذا من باب
 لكونه ما يصدق عليه ان مساواة له ولا اشارة الى ذلك اي بقوله كاذب وهو جسد
قوله فيه مساواة الحق لشيء الله اذا اريد بقوله ان الوضع وضع الرجل بالوضع
 الطاري لصفته من الحدود **قوله** هو الوجه في الوضع حجة الميزان ستك تراو
 وموجب لا نقل بالسب **قوله** وسبق اليه من قبل المقادير بقدر ما لم يكن هذا
 تفصيل بمناه لاصل **قوله** هذا بالحقيقة انما هي هذه الالباب بتعريفها لوزن بذاته وتعرف
 به الموزون بواسطة كما ان الالباب من حيث الجنس يتصف بالموزون بذاته والموزون
 بواسطة **قوله** كان المعنى كقولية او شهادة لاسية لوتحي ان مقصود الشيخ الرضي
 كما يظهر التناظر في كلام الفرق فيما جعل التميز نفسا انصب نحو كذا زيد سبيلها فيها
 جعل متلفه نحو كذا زيد شهادة بان التناقض المقدرة في الاول اذا اظهرت صار ما انصب
 عنه بدلالة وفي الثانية صار مضافا اليه وهذا لا ينافي في المفسر في الموزون
قوله يفيد ان ما بعد ما صدر انما يعني ان كل من التعليل لا في قوله تعالى وما
 ضلته عن امره وقوله تعالى فانها السيلان عننا وانا قال يقيد بضم اعتنا يكون
 معنى عقيقا وكونه مجازيا **قوله** والاول ليقا من حواشيها مع نفسه معنى لفظه بخلاف
 الى ان كان بمعنى جدد **قوله** وكذا عدي على زيد وجلاء اصل الاشياء رجل زيد وانما
 غيره ورجل سقنا ورجل بطونك وادنى لمرنه **قوله** ضا الجلالة والتعظيم كالمع
 انجب اذا كان **قوله** لاسية الملوثة يعني ان كان الضمير بها لا يعرف المصودة

طرا

فيرو للفاضل محصم حشر في معنى مجازي

نسبة فضل اليه **قوله** قبل عمله تميزا او زيادة قبل عمله تميزا احايادة في التركيب يكون
 في نفسه ضالها لا يظن على المتبعض فالراهة لتبعضه ولا يتحقق انه تكلف ولا يتحقق سجاية
 هذا الجواب في صيرسوا الشريعة الثانية وان لم يكن ضالها قبل كونه تميزا فهو لا حد عايد
 كونه تميزا او لا فابتداء بغيره فان هذه الشريعة **قوله** جعل الشيء الرخيصة قال فان جعل
 لما انصبه فيكون من حيث ان يكون نفسه نفس متطرفة اجماعا باق طاب زيدا باقانه يعنى
 ان يكون زيدا وان يكون ابانيد وكذا جاز ان يكون ناسج ان يكون صفة لنفسه
 ان يكون صفة لنفسه ايضا كاجرة طاب زيدا جرة فان يعنى ان يكون زيدا جرة زيدا
 وان يكون زيدا جرة ابانيد ثم اعترض بان على اطلاقه غير صحيح لان على ما يعنى ان يكون صفة
 لما انصبه ولم يعنى ان يكون صفة لنفسه فان كان ذلك فاما جعل بعضه الاطلاق عليه
 يخرج نحو علاق طاب زيدا علا ولا يرد نقضا عن الشريعة الاولى فنقل الحاشية ان
 الرضى وعدم بيان وجه عدم اعتبار المسمى المختار هو مقتضى فلا يكون من القاصرين
قوله فيه منساجة والمراد عن ذات مقدرة ونفسه **قوله** وانما قلنا ذلك بالخطا
 لرؤية بالذات بطلان ايضا جاز ان يكون في ما انصب وفيما يكون بنفسه هو الشيء المنسوب
 الى زيد فلا بد ان يستعمل فيما يكون لنفسه المختارة زيدا كانه في اعتبار التباين بالذات
 بجعل لما عرفت فيما نقل عن الرضى ان طاب زيدا نفسا اصله طاب زيدا بجعلها كالشئ من
 مع انما عرفها اليه **قوله** من حيث انما فالمراد من الفعل الغير من نسبة الجرا على
 صفة له الى الاسم على الصفة كانه قبل ثبت الصفة كونه صفة مع وصف للطائفة
 وفي اعتبار كينونة اشادة الى وفعلا او على التلخيص ان قرع القول منه من غير
 الفاعل وكذا بعد لنا قصة تلت فيه والحمل على الخلف فيه مع صحة العطف فالوجه
 له انما وجه اعتبار حيث قدمه واورد العطف بلفظ الجواز مع ان الاصل في الورد
 العطف فترتابة جانبى لعل فان الكلام في السابغ في صحة كون التميز لما اولاهما
 والمطابقة متفرقة عليه تميزه لذكرها هنا بطلان التقديم انما بتقديم وانما ما
 قبل ان يفتول معه لطائفة فاعل كاشاي كانت الصفة وطابقتا له اي لا انصبه
 فرم انما لفظا فلا عمل على الخلف فيه مع وجود له لعل لعل عليه وانما معنى فلا عمل
 افادة ان الصفة صفة له مع وصف المطابقة لافادة ان تكون الصفة مع وصف المطابقة

فصل

تأني

واجبة له ثم **قوله** الله مع مطابقتها اباد او مطابقة باها اشادة الى ان طبقه يجوز ان يكون
 مفصلا محذورا لفاعلا **قوله** التقدير منى للفاعل لا على ان التقدير الثاني مبنى
 على الفاعل ما دام قائما بكتاب تكلف من غير روى ولذا لم يجعل في العطف لا مصدر الفاعل
 الفاعل **قوله** تميز من النسبة انما هو ان اي تميز عن نسبة كائني الامر الاستفادة من قوله
 ان شربته في نفسه تميز عن الذات المقدرة التي في نسبة اسم الفاعل الى فاعله **قوله**
 ومثله تميز في كلامهم تميز كلام الرضى **قوله** في قسم الاول الى المقدر في قوله
 الرضى وقد تكلف بعضهم تقديرين في جميع التميز عن النسبة نحو طاب زيدا او علا وليس
 بوجه **قوله** ولا يقال عند بعضهم ومن دهم ويهم منه ان من لا تزداد في العدد
 وهكذا في التسهيل **قوله** يتضمن في شرح التسهيل واما استلزامه فقول هو
 سببه بالمقول وقيل منقول عن فاعل يعنى اشادة للطاوع فاصله ما لا يكون
 فاعلا على علا الذي طاوع استلزامه وما قيل من ان فاعلا ما يتوحد في تركيب
 يرد في مضمون هذه الحكمة فهذا الاعتبار على كالفاعل في هذه الجملة فيعيد غاية
 الجدا او خلاصة جعل كالفاعل لكونه فاعلا في تركيبه ثم ان التسهيل الذي ذكره
 المخرج انما هو عند من لم يقل بنقل التميز عن المفعول والقاعدة المشهورة عند
 من قال به فلا تداخل في شرح التسهيل واما المنقول عن المفعول فذهب ابن عصفور
 واكثر المتأخرين الى انه جائز وانما ذكره السليبي في قوله وتليذاه الابدعي وان
 المخرج وعلى التلخيص بين فاعلا على الحال وعمله الجرح على البدل او على المبدف
 او على اسقاط حرف الجر وان ما اورد المسمى الرضى على هذا التلخيص من انه ليس
 بمخرج لانه ربما يخرج التميز عن اصله كقولنا ما لم يميز فاعله كان جائزا التقديم
 في الاصل وضار تنص التقديم الرفع ظاهر لان في اذنا ذكر تكملة قدم وفي تقديم
 التميز لا عدم جواز **قوله** انما ان ياتي مع ان التميز اسم يستخرج لخصا لا ضاع
قوله لقرينة دالة ان لا شرط في الجواز ولو لا القرينة كان الكلام محذورا على
 الاسناد الحقيقي قال السيوطي ارجا باستلزامه قوله من يجيد في التميز جازا في الجيد
 ومنه ما عرجه في القاموس ان يبين ان يذكرا منه يظهر كونه من الجيد
قوله وهو الصرف الى الشئ بفتح التاء وسكون النون الصرفة في تاج البين

الفعل هو

بحسب المشتق

المتن وناكردن واداشتن وداكرد ايند وبنامه فالنسبة على الاول ذكر
 المشتق مرتين في ضمن المشتق منه مرة مرة مرجعا على الثاني كونه متماثلا مع المشتق
 ولا ثالث ما ذكره المشتق بغير من نفسه فالاستعمال للمثل كما هو المتعارف **قوله**
 صرفه آية اي مرفوعة عن المشتق في الحكم السارة الى ما هو المتعارف من الاستثناء
 منع عن المشتق في الحكم لا عن اللفظ والخصاصة بالمتصل لا يقدح في كونه وجه
 المناسبة **قوله** لا يكتفى من المشتق لان المتع فيه اقرب **قوله** التبريد فرع آية هذا
 على ان يكون الظلمات عبارة عن الكفر والنجس باعتبار تعدد افعاله واما اذا اريد
 المتماهي فالخراج على حقيقة وفي الحكم عليه بغير ما منسوب لانه متصل
 وتنقل لانه لا علم في التقييم وان كان حادثة **قوله** ولو قيل ان السار بلو الان
 المناقضة لكافة بغير كافتراض الحال كالتبريد الى ارجح اعدل من الجمع بين
 وشرح قوله وهو منسوب **قوله** فان اعداها خرج آية وهذا ان الفروقات ثابتان
 لما هو ذوق في صريحتها والمأخوذ من صريحات الأصول لا يتبادر ذاتها لا تقبل
 في حقه فلا بد من كونها ذاتية على ما في المتن **قوله** مجيبا على ما قيل فيكون
 مستقلا منها متماثلان على ان كان صريحتها باعتبار قدر مشترك بينهما فمسل
 او خارج فانه قريفي بالاعم لا يفيد تصور تباينة التي منها فاندفع الظن الذي
 او رده لغيره هو المذكور **قوله** جدا لا وانما آية ان اريد بانها ما يندرج على
 التخرج ورد المقتضى ونحو جاء القوم لا زيد فحين ان يراد اللفظ المشهور
 وان يكون صريحتها للفظ والكل في التبريد مجيبا على كذا في المتن في الأصول
قوله الى تكلف عموم جواز الصواب عموم مشتركة ولا تكلف في شيء منها فانه مل بها
 سلوك في الماواراة ترتب عليها المنايل الفقهية لا بين في الأصول **قوله** او اجزاء
 آية اي في الحدود التقييم باذ يراد لفظ المشتق **قوله** الى المتن لما روي السائل للشيخ
 بجاء وهو الحق ولذا لا يجوز ان يحل على التقطيع الا عند حد ان المتصل متاثره كذا الاشارة
 في قوله على عشرة درجها لا بغيرها فافاضا مناه الية بوجه يصير **قوله** ارفع
 بها اذا استثناء بغير لا وانما يجوز ان يكون موضوع للخراج قد استعمل في مخالفة
 الحكم السابق نفيها واثباتها بغير الساطع لغيره لا بآيات الجبر لا يرد في ضمن القوم

الجزء

ونفيه عنه مرجعا بمراد لانه لا راجع لما كان في كنهه على عشرة الالف لانه ان اريد
 به عشرة واسند اليه فالشأن في ظاهره وانقاره بان لا يراد العشرة او يراد لا
 اسند اليه فان لم يراد العشرة فان اريد بها العشرة فمرادها لا كذا حيث قالوا
 المراد بالعشرة العشرة لغيره الالف لانه اعادة باسم الكل كما في التخصيص بغيره وان لم
 يراد بها العشرة وفي مرادة في الحكم فيكون مراده بالركب وهو قوله في القاي اذ كان
 عشرة الالف لانه موضوع للبيعة بالوضع التقيي كاللفظ العشرة الالف الاول
 مركب والثاني مفرد وان اريد بالعشرة ولم يند اليه بل جدا لخراج منه غير لقول
 الخياط **قوله** هو الجمع آية اي لما يستفاد من الجمع اعلم العشرة متفرقة وفيه ان آية
 واجب بان تكون ارادة في صفت من معنى الظرفية والمارة بين لا في الحكم الاول
 ان كانت مرتبة باعتبار الظرفية ابقاء على ما لها الالف **قوله** فيكونان متماثلين
 منها في ان المتماثلين انما هو على المتماثلين لا يكون القيد مسببا للنية واما اذا كان
 معول بها من المعنى المتبادل فالنية مرفوعة الى ذكر القيد فتبين انية بغيره وهذا
 تكدر القيود في الالبات وفيه التقييم اذا كانت متيقن على المعنى الخاص المتبادل التي
 معنى فام تقع عليه السيد الشريف قدس من في ثمانية المظان في القرين لما روي
قوله بان الاستثناء متاخر عن النية الحكمية التي في عبارة عن خروج الربط في الشيق
 متقدم بمعنى لا يطاق والتمسح على التخرج على الالف لانه الالف لانه موضوع
 للصورة العقلية او الالف الخارجية ولو تناقض لفظ المشتق في النية الحكمية
 ورواها عن الحكم فالاولا التي في مرفوعة في النية متاخر عن النية متقدمة
 على الحكم هذا ولا يخفى ما فيه اذ لا امتياز في اللفظ بين النية والحكم انما التماثل
 بينها في اللفظ فاعتبار القيد المذكور في اللفظ قيدا لا مهادونا لا كذا في كل
 لاد لانه اللفظ عليه **قوله** متعلق بآية اي لا يتصل بين تلفظها اذ ان يصدق في المتن
 انقضا **قوله** وليس معنى آية منها لانه لا يوجب القيد وانما المراد بالخراج
 المخالفة في الحكم جدا لتبين في النية التي في مرفوعة وذلك الحكم فلا يرد ان في
 مخرجه التي في مرفوعة زيد ولم يكن زيد ولم يكن في مرفوعة المخالفة في الحكم بعد
 التبريد في النية عدم الخراج اي ذو عدد وكثرة في غير المراد المقيد في اللفظ

وعلى تقدير بطلانها لا يفرق بكون بعض الألفاظ لا يمنع الضم والاشتراك
 ولا ينفى ما في التبيين لانه ان اريد جازا الضم على سبيل التعميم اي في كل
 مشتق فلا بد من التقييد بما يكون جازا وان اراد الاطلاق فلا قابلية
 في ذكر سواها لوضوح ما علم من ذكر في المشتقات من قوله ويجوز البدل
 فاللفظ للمشتق **قوله** متناهي اي في الذكر لم يكن البدل مختارا اذ كرم
 مختارا يفيد ليجاز بينه وبين المشتق منه ومع التناهي لا يتبين ذلك قوله
 رد الكلام ضمن الاستفهام وقع في النسخة التي رأيناها من المخطوط هكذا
 وقد لنا غير مردودية كلام ضمن الاستثناء اختراعا من نحو ما قال المفسر
 الوردية وندرة على من قال قال فاما لفظها لا زيد اذا الضم فيها او لا يفيد
 الخطاب بين الكلامين وليس في نسخة المخطوط **قوله** ما يفيد وانما صحح
 بيقين ان الضم في بدش البعض لازم فكيف يصح هنا مع استثناء الضم **قوله**
 انما جازا الامر في عطف هذه الشروط لا بدل ولا بدل منه في كلام واحد
 والمتضمن من حيث الضم في كلام آخر والجواب عنها في اللفظ كلام والابتداء
 مواصلة لفظه **قوله** ثلث كيف يكون بدلا **قوله** والاولى في الخلفين الثاني
 في النفي واليجاب والجواب لا من غير ان الحرف في المقصود لذلك الجاز في الصفة
 ضروري برجل لا خلاف بطلان النفي مع الاسم الذي جده صفة الرقيق
 والاولى على الاسم كذلك فصل فيما جاء في النظم الوردية لنا الوردية
 بدلا في الجواب على الاسم كذلك في المخطوط ومنها يجوز لا شك ان الوردية ورد
 من انه لا يصدر في تعريف البدل لانه مقصود بالثبوت دون سببه فلهذا كان
 التبيين هنا مقصودا فان قوله اي شئ قبل الجواب لانه لا ينافي ما قبل
 التبيين بل انه يبين مقصودا بانه بل يبينه بالمعقول فصح كذلك كما ذكر في المخطوط
قوله ويمكن ان يبين ان المقصود بالحق كلاما بتمامه المتضمن منه هو الية
 التي كانت داخلية في المشتق من استقل الى المتضمن بعد حذفه **قوله** وقام
 بضمه هو رتبة في بعض فاعلى الوردية بالخصوص اعني بضمه الحق هو مرتبة بنسبة
 الية وبصير وودته مقبول به بما يوافق له اليه وانما الوردية بطلانها او رخصا

او بما تقتضيه الاذن منها لسواها الضم في هذا القول فقد سبق **قوله** بيقين
 فاذا اخذنا في كلام المخطوط يدعي ان كلام المخطوط يحتاج الى هذه المناقشة
 وليس كذلك فان ما ذكره في المخطوط من كلام طويل وقع في البين بقوله فاذا
 نقرر هذا قلنا ان المشتق منه لما عطف في اللفظ في اللفظ بيقين **قوله** في
 ان المخطوط يبين ان قيد صحة الاعراب على ما لم يكن في كلام غيره
 مرهبا لا وجه له لان ذلك لصحة المصطلح والخرق في الجاهل من دلالة الهيئات
 التكميلية على المصطلح او لا يصح وليس تقريره ان هذا من قبيل وضع الشيء في غير
 محله اذ لا يجزى المخطوط عن استقامة المصطلح على ما فهم **قوله** على اصل المصطلح مثلا
 من ما جاء في المخطوط فانه يبين دلالة الهيئات تركيبة على الخواص والمراد ان
 هي الماتن الثاني الزائدة **قوله** الوردية جواز ان اي هذا التكميلية لما يتر
 نظر الى القاطعة المتألفة من وجوب بضمه لشيء اذا كان في كلام مرهبا
 بها لا مع عدم صحة المصطلح فيلزم بعد ذلك في المشتق منه بضمه في الوجه في اشتراط
 صحة المصطلح منها دون ذلك **قوله** اراد ان يفكر في القيد المذكور من قبيلها اذ
 الهيئة التركيبية بدون لا تدل على المراد **قوله** فهو رتبة في ان عدم صحة
 المصطلح اقرى لان الاستثناء لا يقتضي الاستدلال بدليل في المشتق وانما عموما
 فلهذا قرينة الخصوص على ما اعترف به فيمكن العمل بها بتقدير تمام بضمه
 به **قوله** الاظهره وليس التمام انما تترك قيد المصطلح لانه لا بد له فيها هو
 بصدده اعني عدم صحة الاستثناء المفعول في البيان **قوله** ثبت دائما اذ اي
 مستفاد الزمان الماتن فانه لا يستلزم خبرها لتمامه مذكوره على ما يسمي
قوله وفي افاقة جرح في الوردية ما عاصله انما اذا قيدت النفي بزمان وبيب
 ان بها النفي جميع ذلك الزمان **قوله** بخلاف البيان وذلك لكونه على طرفي
 المقصود ولكن يمكن ان استغراق النفي سهل فيكون نفي النفي دائما كما ان نفي
 البيان يكون دائما نفي النفي يذم البيان فيكون البيان دائما لا يخفى
 ما فيه لان عموم نفي البيان انما جاز ليكرنا على طرف المقصود كالسالية الكلية
 والوجهية الجزئية فنقتضي هذا التحليل ان يكون نفي النفي لشيء نفي الماتن

عصا

مخطوط
 على النسخ

لا لليلة انما لذلك لا يبيد دون النقي على كل من فيه من النقي دوام النقي غير ما فارق
 واما انقل ما ترجمه ان يقال ان هذا مجيبا لسؤال في بعض الاضال انما قصد به بيان
 لو كان المقصود من الجواب انما هو انما كان بالثبوت لا بالانقضاء لان زيادة سبيل
 فاما لدول الاضال زيادة سبيل فلهذا لا يستلزم **قوله** انما هو انما كان بالثبوت لان زيادة سبيل
 وان كان متابرا له في القدر **قوله** لو مثل انما علم ان يتعدا الجدل على الخطا فادبته
 مراعيه في الجور ودين الاستقامة والجور ودين الاستقامة لاننا لم نجد غير المريب فيها كان الاستقامة
 وفي اسم التيقن مقترنا كان او متعوبا وفي غير المقصود بالزيادة فلو زاد المقصود الثالث
 المذكورين لاجل استيفاء مراعيه المقدور لكان اول **قوله** واضعفا في بعض الجور والاضطراب
 في الجملة لكل المتعدياته لا يمانع ليدل على ان المقرب لولم لا المريب وهو كل وبين
 التوجيه ان الجدل لم يجمع الا الله الا انه امر بالجل الاول فالاول فالعرب لا يجمع النقي اليه
 فلو كان ولا تناقض **قوله** اي لا يفر شتان فيمن يملك الجدل للتقدير معنى مستعمل
 بين التقدير الحقيقي والحكي ولا يلزم استئصال المشتبه والمختار في جميع بين الحقيقة والجاز
قوله يعني انما علم علمه على كل من ليس وان وعلمه على كل من ليس على كل من ليس
 بالواسطة وجزء الصفة التامة **قوله** اذا كان الماهل مرافقا لغيره ما اذا كان
 ضارحا ملت زيدا قابلا فانه لا يبقى تقديره على **قوله** كما نحن فيه فانما على الجدل
 اللفظ مستعمل في المقصود الاستقامة مع كونه اقل في نفسه يجرى بدل من الحق **قوله**
 وذلك كما دفع لما يجمع من ان يفسد معنى في نفسه معنى القليلة مع انما يدل على معنى في غيرها
 اعني انما التسمية التي فيها بعد ما كاد **قوله** لما كان اي انما يفسد معنى في نفسه معنى القليلة مع انما يدل على معنى في غيرها
 ثبت بقول على معنى في نفسه كناية الاضالة التامة ما فادتا الحق في غيرها مما عارضة
 كجدها عن الزمان بخلاف ما كانا موضوعا لثبوت ما خلافا **قوله** بدين آية يثبت ان
 الحق ملاك ان القدر يدل على قلة ما يكون منها ما هو في نفسه لم يثبت آية دفع في
 يعلم من ان الفعل لا بد من ان لا يكون على الزمان وهو مستقيم فيما مر **قوله**
 وان لم يثبت من كون اي التامة وحادث فيكون موضوعا للجملة وهي في التامة
 منقبة بالرفع فاعلم ان يثبت استغناء آية قليل لا تنقار التي وبقاها العمل عليها **قوله**
 مشهور تارة وكذا لا بد معنى له وجه مع القدر لثبات غير مشهور **قوله**

نكره

مطردا في استئصالهم كما يطرد دفعه في غلا وهذا **قوله** ودون ما عليه كماله النفس
 من قول الشاعر راجيا الناس ما عاشا قريبا **قوله** فانما نحن افضلهم فالا شاذ لا يستند
 به عند سيبويه لكنه وقع في الحديث اسامة اميا لما عاشا فامته **قوله** بدليل
 فان الضريف وكحق الضاير المرفعة مائة الفعل **قوله** بمثل ابي جحون
 ان يكون مشتقا من لفظ ما عاشا مرقا واسا **قوله** الضريف تارة مرفقا بدليل
 بجوي الجح والضمير **قوله** واذا اولية الامر نحو ما شاذ في سبطان من
 علقه في قول لا عسوا قول كما جاء في غير سبطان من علقه الضريف لم سواء
 ذكر في غير او فيه فلا يثبت من الا في هذا المقول **قوله** وربما ادا ادا فاك
 الله صا لا وكان ما من الله ما علقا من سواء ان لا يظهر من الضريف **قوله** علقه
 من الذين على عمله اي عمل ما احتيا ليه باعتبار الاستئناء **قوله** كما كان الا من انما
 قال الا من ليها يراعيه اربابا من الذين باعتبار مقتضى الحق وان اخذ انما
 لكن القايير المذكور لما لم يكن متطورا للضريف كان الا من ترك اعتبار **قوله**
 لان ذلك فيه عارض والمعتبر المتأخر من معنى الحرف وضما ليعيد قوة المناهضة
 واما بعد ما ايجبه حلت على الوجب لذاته فخر من غير زيد او مجمل وصفه
 وعلمه بوجه الذي خرج من ان لا يكون فيه ذلك **قوله** مماثلة اي بالاشبات
 والنقي او هدم الدفوع ليكون اظهر لانا الاصل في الصفة ذكر الموصوف **قوله**
 لان الحكم عليه اي هذا انما يفيد تقدرا لا شئنا المتصل لا مطلق الاستئناء
 قال الرضي فليس في سلكه لا الصفة او الاستئناء المتقطع ولا يكون داخل
 في ضابط حمل اللفظ الصفة ولعله لا جل هذا ضمرا لوصف **قوله** اجمع يكون
 لفظا او معنى ولم يصح شاملا للمعنى كاذها ليه **قوله** انما اي منكر لا يعرف
 كلام آية ذكر المرفق بالآدم المراد بالبعد الخارجي ولا يستلزم جيل في القليل
 والا فليس والاضاف والموصول واسم الاستارة مكرها للمعنى باللام في عدم تقدرا لا شئنا
 ان اريد بها العهد الخارجي لان الدعوى محكم المذكرة لا تنق عليه **قوله**
 لا يوجب التقدير في الماهل الاول لا يوجب وطنا وفوق زيد في الماهل ولا يوجب
 دونه **قوله** لا يوجب عدم التقدير في الماهل الثاني لان المراد جامع من هذا

قال الوجه الذي تبين فيه اثر الغضب
 كانه غير الوجه الذي

اول استغناء بغير الاستاذة عن نفي المذكور وذكر
 الحرف باللام في انما يدل على القليل والاضاف
 بقوله العهد ٢٢٢

في المتن

الجنس والوحد والربوبية والحيوية فلا بد من وجودها في جميع الاشياء المقطعة
من جنس مشترك من بطلانها او غير لفظها لا يكون من جنس واحد فلو كان مشتركاً لما قبل
لا قابلية في هذا الاستثناء لانه لا يمتنع ما بين جنس مشترك من ان يراد به ان
من باب الجمع وكونه جنساً مشتركاً محضاً من انما يدل على عدم صحة قولنا استثناء متصل
ورق في نسخة بعض النسخ **قوله** المثال الثاني بطلانها فيكون هو على ما
عليه لا يقتضي بطول الكلام واعل بالمرام **قوله** قاله سيجو ان كان قد استثناء
غير كاف في عمل اللفظ لانه قد يدل على ان اللفظ لا يكون **قوله** ايضاً ان يكون
قد دل على كافي في القعود وكذا ان يكون **قوله** اللفظ لا يكون استثناء ولا
يجوز هنا ان الله تعالى قدس غير واجب لدفع في هذه المذاهب لانه لا يجوز
استثناء المسمى من الجمع على ان استثناء متصل اي يجب ان لا يكون ان بعض ان المسمى
للفساد في الذوات ان كان مرفوعاً في سائر لزمانه تعالى وقدس لك الفساد في ذاته
اللفظ المتأخر اذ فرض ان كان واحد غير الله تعالى يدرك الفساد ايضاً فانفساد
يستلزم استثناء المقدد مطلقاً وانما ذكر في **قوله** لا يمتنع الجمع تسبباً بالافكار بانفساد
اعتقدوا الشركاء من لا يجوز له شركاء **قوله** لا يكون ما ضا له لا يمتنع للمسمى
تفقد المسمى في غير **قوله** تفقد اي لا يكون بطلان المسمى في اللفظ ايضاً لتقريباً
لم يستفد من **قوله** كان **قوله** وكذا قاله ان لما كان لا يمتنع ان يكون اللفظ اقل من يقع
كان لعدم تحقق المسمى **قوله** لا يمتنع انما قال ذلك لعدم الصريح به **قوله**
يجوز وقوعه ان لا يمتنع من قيام شيئين يعني ان معنى اللفظ ومعنى انما كان
والجواز لا يمتنع من وقوعه انما هو ما ضا **قوله** لا يمتنع انما هو ما ضا
في المسمى ان المسمى قريب لانه يضاهي **قوله** ايضاً لفظاً ومعنى
استعمل في مقيد بزمان يستعمل فيه **قوله** تعلقها اي في اللفظ فلا تقول اهل
نما دام زيد جالساً وقد يعني معنى اللفظ **قوله** فقال ما دام فيهم **قوله**
فليس ذلك يعني ان قال في زمانه المسمى مرفوعة تقديره في علمه او في بده او حجة
كان **قوله** المسمى بطلاناً في ان لا يكون في بده او في حجة والاصل
ان يكتفي بتقدير الجاهل والجهل واللفظ في بطلان المسمى **قوله** بانفساد

قوله

حرف

حذف حرف الجلالة السابقة عليه ما بعد فابننا **قوله** فيكون بطلانها
لما وقع بعد اللفظ بوجهه انفسد تقديره كان والمراد باللفظ من حيث اللفظ **قوله**
الذي في صورة الفاصلة اي ليس كاي حرف يكون حذفه مع كان في لفظ واحد
كان حذفه مع اللفظ كاي حرف من حيث كونه فاعل في اللفظ **قوله** ولا يجوز في الحقيقة غير
هجرة اللفظ بالقديم والتأخير فان كان فيه ولا يجوز في اللفظ لا يستلزم التحريف
ولكن الله تعالى على الحذف لعدم محبة على اللفظ في حذف ما لا يكون كغير الاستثناء
اذا دل عليه قرينة تقدير الحذف باللفظ لا يجوز في التحريف ليعلم ان الله تعالى في حذف **قوله** ويكون
اي لا يمتنع الحذف وما عطف عليه من **قوله** التحريف قيد لما مر به فيقال ان المراد
ولا يجوز حذفه في اللفظ لا كثيراً لا كثيراً ولا يحذف في اللفظ فلاها متساويان
الحذف في اللفظ غاية من قرينة والثاني على ما سئل **قوله** انما هي آية من آيات
الغيا لمصدر بقدر ظاهراً او مقدر اذ وقع جزاء لا بدخل القاء **قوله** لانه
مقدري عدم دخول القاء انما هو في الماضي للفظ الدافع جزاء **قوله** ان المقومة
اي لا يجوز ان يكون ان المقومة سرية فان القاء ان في قوله تعالى ان فضل الله
في الجنة وكبرها بمنى **قوله** فلا سقاسة التلويح في قليل من الجسد
بمجرد الشرط في الزمان الماضي لما صرح المصنف ان الشرط لا قلب كان المسمى
الاستقابة لكونه يضاهي معنى تقدير كونه ما هو على تقديره اي على ما سئل
في الزمان الماضي فاقبل ان على تقدير لفظ يكون ما ضا بالجر استقامة التلويح
لانه سقاسة المسمى ما لم يثبت ان التركيب في اللفظ استقبالي وهو **قوله**
اي اللفظ باهرا سة اي باهرا سة ان كنت داسا عدة عن المبالغة في
المعنى فان قريه بالكلية الضم اي لم اقل والضم اما على منادى في اللفظ
اللفظ سبب في هذه الناس بالضم وفي ساقه اشد من الضم اي لم اقل
والضم اي لانه اذا وقعت في فم اشد ولم يكتف باجتماع اللفظ **قوله**
تعلقها فان قال على لا يمتنع يجوز ان لا يكون هذا التقدير فان كونه متعلقاً به
والما على تقدير نفسه بالحذف في الجاهل كاذب لانه لا يمتنع **قوله** من نصير
فصل بفضل الجاهل والجور وانما انت ذا انك لكونه بمنى ان كنت **قوله**

اذ وقع ولان قول جبران لا يتقدم عليها لم يتبين ان خبرا غير قوله وجب فيه سورتها لان
تظاهرها على وسط لا يسلح قطعا وجوبا عن مقتضاها الوصل بلا مقتضى هو كما قد مضى
سنته فاذا خبرت عن ما على الوصل سهل حذف شريها على سبيل الوجوب لا فها نصير
كما في البيت في الظاهر من شرط وجوبه لقوله في هذا في الوصل حرف في الشرط
لأن الفاعل على البنية قوله فلا بد ان آية لا يبين من شرط فتح فقدم مقارنه
حرف في شرط الفاعل ولا بد في الخذف لا بد من قيام بمقتضى الخذف
قوله وان كان الشان في ثمرات متطفا وانما انت ذات قوله من غير سبقه
بقية ذلك في اربع جمل قوله اي انما امرى عليه لا في وصفه الجنس مطلقا
قوله من سفل البنية وهو ان يكون الاستناد بعدا لا في قوله اما لا في قوله هو
ان يكون لا يراى الا في قوله لا حاجة اليه من غير ان الظاهر المتبادر يكون
المقام المستلزم انما يكون عند الحاجة لا في الحقيقة السابقة ولا حاجة
هنا قيل لما صادف في كلامه توكيدا للبنية والذوق بهذا المعنى خرج به لا حاجة
فيكون مزوجا بقوله ايها خروج الخارج وهو لان الصفة من اللفظ وان تكرر لا يصير
مشادا فاعطاه قوله ومما يفي بذكر هذا القول ما ذكرنا من انه لا حاجة
اليه قوله فالقريب غير نافع فيانه بعد حمل البنية والذوق على ما مر كيف
يرحل المرفوع في المقرب وان لا معنى لقوله اللهم ان يسمع قوله بان الجوار
التي صلتها بين متطفا بالحق في الخذف هو غير لا كما في قوله فترت واليم ظرف
لذلك الخبر الخذف قوله او بالكلية اي اليوم غير وعيدك متعلق به وعلى
التقديرين سرت بعد قوله اي لا وجوهها غارضة من ان لا حذف المضاف
يكون ظرف زمان خبرا عن الجنة قوله لان حرف كذا مصدر يتعدى بحرف
من حروف الجر وان يكون ذلك الجار خبرا عن كل المصدر متبعا كما ان او متبعا نقل
التمكان عليك واليك المصير وتلك الحرف وما عليك العمل وليس لك النجاة
لنفس خبرا المصدر فالساق به باق بعد جعله جزاء من حيث المتعلق له الجان
يجل آية فلهذا قد راعى ما دلل في تمام متطفا بقوله من اراد قوله لا ان
المضروب لا يكون مرفوعا يوم من كون الكلام متوقفا قوله ذلك اي رجا

فله وبر عليه اي بر وعلى هذا القول ما ذكرنا
من انه لا حاجة اليه صح

خبراً بنية الى اخر من رجا بعد الاسم لا كونه مذكورا خبرا قوله بنية على الفتح
بلو شوبن هذا من مخالفة في الحركة لما يراى من جد لا التبريد ما سد ما حركه قبل
وهو لما حركه اللباب على فتح واحد للذين جهلا آية لا مطلق المصروف عليه المنق
وجه يكرهنا في استا لثب واحد نحو ما تالاه وتالاه من ضارح المضاف سدا كان على
اولا قوله في قوله ما يراى من رجا فانه لا يصح بعد بل رجلا ان او اجاب ولنا
قالا المصروف ان قرأه لا ريب فيه بالفتح ابلغ في الحق من قرأه لا ريب بالرفع قوله
في الاضافة الى الاسم الصريح امتنا في الاضافة الى الجملة كخبر من يفتح الصادق
فانما نرى بجانب البناء قوله التنية على كونها في الجنس لان في الجنس تكرير لنفس
في الحقيقة قوله سواء كان آية نحو لا من في الجنس البشري ومن ولا من في الصنف
او فيا صنف اليه نحو لا امرئ ولا ابن زبير قوله فلهذا في اللفظ اعياننا
يجل في صوره التكرار وان كان الحق في الحقيقة وهو المثل الذي لا يعرف بالاضافة
الى المعرفة في رعاية اللفظ والاضافة بان يكون مطابقا لما قصدت ولذلك قال
الافق على هذا التاويل ينع وصفه لانه في صوره التكرار ينع وصفه برفعه
في الحقيقة ولا وصف بكونه قوله فالامر في ليدور لانه اسم جنس مرفوع في اضافة
الموصف للموصوف على ما لا ينع وصفه بالتكرار وفي التاويل في التاويل لبيان مع
الزاوية نظر الى لفظ قوله للتبريد اي لتفويج جنس مضاف عن العمل قوله مرفوع بل
معد غير مرفوع واما عند فلاح اسمها المنق لا يعمل في الخبر فيها في موضع رفع مبتدأ
والفعل مرفوع بانه خبرا مبتدأ لا خبر لا قوله في حكم واحد بالاضافة اي في حكم
خامل واحد في خبر ان يعمل واحد قوله الاظهر ان نظر الى المبتدأ اسم لا والتاويل
بالفرد ونحو لا ينع منها موجودا في اللفظ قوله فان لا عاملة آية فيسملوا
بان مدار جواز تقدير غير واحد وعيد كونه لا عاملة في المبتدأ عند وليس كذلك
فان مناه لا المنق اسمها يعمل في الجهد من غير ولا يعمل فيه عند مرفوع على انه
خبر مبتدأ فلهذا قد راعى ما دلل في تمام متطفا بقوله من اراد قوله لا ان
قياسا على قرأه لا في رجا على واحد كما صرح به في رجا وقاية المقتضى في ان مراده
ان لا يعمد عند غير في المبتدأ والتابع فالجبر ضير لا فلا يلزم التاويل عند لا يصح

اسمه لنفسه بئرا فلا يخلو للآخر الجمع والمطوق منسوب فلا يخفى غامضان قد قد و خبر
واحد يلزم التوارد قوله للمزودة الشبهة قوله لا يخلو منها لان غامضا انما كانت
للسا بينهما بان وبوسعهما يخلو العمل لان ان لا بد لها من تصدق قوله بحار زمان منقول لمقتضى
آية هذا انما يرد وانما كانت هذه المماثلة مدلولات كالمادة الاستفهام بان تكون مستقلة
فيها وانما اذا كانت من مستقلة الذكي وكلمة مستقلة في الاستعمال وقد فقيهاه وذكر
فلا يفتى في الشيء البتة **قوله** اعلم ان الحيز المتفاد من كل اما قال لا يبرأ في
الجزء في ارض فان اردت لولا اعراف هذا يقول انما هو الالف في الاستفهام اداة انفي
فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان يكون هذا نكارا والتوبيخ كقوله بئس العجز
عنه لا الجدة فيجز عن هذا المصنف والمصنف انما قال لما ذكرنا في الجدة ان حكم
الابن لا يفتى في حكم الابن لفتى في حكم الابن فيجوز عند هذا المصنف والمصنف على
الموضع الاما لا يكثر انفسه والامارة ومنها سبها وخبرها ظاهر او سقراط
في الجدة وقال سبويه لا يجوز هذا التابع على الموضع **آية** ثبت فعل كذا اسارة الى
ان البيت مضمون وهو ما لا يتم منه ان لا يابليه في سبع ايام لا للفتى ببيت المصنف
ترابا لحد من امانا ليدفع تراجمها والمصنف ادع المماثلة صفة وجعلها في
اعترض كما اذا الشاعر عطف هذه المدة فتقول على مائة سنة ليعتد الفتى لا تربي
ويصبرون ولا بد مني على هذا المرأة ولهدى طريقا يروى الى ابي بصير
وجاءه في صفة فانه سلاوي وقيل يروى ببيت ابي سبلان ولعله تصحيف
في التاء الشبهة التي بالحق **قوله** اي البتة انما قال لما كان مصور مني لا يظفر
قوله ووجه لفتى ليه حقيقة اي من حيث لفتى بئرا على ان خطا المصنف في القيد
الغير وان كان مصورا الى المصنف **قوله** بئس الخافض والحصل يرفع وينصب
منها ليراي كون خبر لا يذكر قبل المصنف لفظا وتقدرا **قوله** كافي المطوف
على كل اسم ان المكسور لا يدرم فارد المماثلين كمن في لفتا انه يجر من راحة
محلها اسمها قبل منها اي وجد فجوز وفي الفتى والمطوف قوله وجعل طرف فيها
ولادخل وامر: فيها قوله يقتضي مجرم فيقول لا بد لا لتأدي يجب بئرا اذا كان
مفعول معرفة لان حكمه حكم المادى المتعلق فيجب بئرا بدل الاسم لا اذا كان مفعولا

۲۰

بوجه آخر ذلك جواز التباين على ما قال في باب البدل أنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا
 وأخرى غير مستقل في باب لا التميز وباب المذكور **قوله** عند الشيخ الفخر فإنه يقول
 حفظ البيان هو البدل **قوله** بل لا يتوهم أن ضم ضميرانه ليس من باب معنى كإف
 لا آب ولا غلامين لكنه اجتمع أحكام المضاف عليه لما فيه اللطاف والعمق وليس
 كذلك لأنه متى فتح في الرضى بأنه معنى اتفاقا أو اختلاف في ذاته مضاف حقيقة إلى
 سبابه له وإليه ذهب المصنف وأما مقتضى المحسوس للبدل أن ضميريه بالمضاف
 لا جعل المضاف فقط لكن عبارة قاصية ليعين صورة آه لما كان قولنا المضاف **قوله**
 في أصل معناه غير صحيح بحسب الأصل إذا سمعنا في هذين التركيبين نكرة وتركيبه
 بالحار والجرور تركيب غيري عند المصنف فلا اختصاص لاسم لا في هذين التركيبين
 حتى يشارك المضاف معنى لا آه ولا غلاميه فيه **قوله** المصنف بتأويلين حاصل
 الأول أن اسم لا المضاف باق تمام اللاحق به وبين المضاف إليه مشارك
 بتقدير اللاحق في قاعدة الاختصاص لا مضاف لا مشترك كلهما على الإضافة
 وصورة اسم لا في هذين التركيبين الجري هي صورة المضاف باضارا للام
 فاعطى له مكانه وحاصله الثاني أن مثل هذين التركيبين مع كونه غير
 لا مضافة فيه مشارك للتركيب لا مضاف في قاعدة الاختصاص وذلك أن
 الاختصاص لا مضاف لا مشترك معلوما للمخاطب مسلم البتة عندنا ثم من
 الاختصاص الجزئي **قوله** وهو اسم لا في ما لا يشترط إيجابا في المضافة له وجود اللاحق
 مشارك لاسم لا مضافا مقدرة للام في قاعدة الاختصاص **قوله** فلا
 يعتبر فيه آه بل أن هذا التركيب الجزئي مشارك للتركيب لا مضاف في قاعدة
 مطلق الاختصاص فاعطى لاسم لا في الأول مكانه في الثاني فن قال
 أنه لا فرق بين التوجيهين في المالك وإنما التفرقة في معنى تركيب المضاف
 ضمير مشاركة تارة إلى اسم المضاف باضارا للام وأرجاع ضمير
 إلى المضاف وأرجاع ضمير مشاركة تارة إلى مثل هذين التركيبين وأرجاع
 ضمير إلى التركيب ليعلم أنه يتدبر عن التذير **قوله** من التعريف فإنه إنما يفاد
 دليل اختصاص بالمعرفة **قوله** والمحال أن يكون المصنف والتحقير للمضاف

معنى الجبروت

والاضاف اليه لا يبين في علم الحاشية ان الصفة اي صورة المضاف فيه
باضمار اللام مع بقاء معنى الاضافة **قوله** وقد تلمن المنارة لعل من جيلاد
الشارع تمام عين كالجاء المضافون عين ما مر من طرف كذا حيث ان
اي لا او المبالغة اي فالنق كاذبة علامة **قوله** وهما مستعدا للزمان
فانه في الاصل اسم اشارة للكان **قوله** في عين الضبط واما ايان ضد
السير في سبق على الكثرة في اصل مضاف الى الجملة هذه الجملة وفي
على الكسر فلا بد من اجتناب الساكنين ثم التنوين للموضوح وقيل لا يكون
لان حرف جر وقبله حرف جر ومن مقدمه اي لا من اخذ وقد يراد وقد
يجب تقدير من كماله في القراءة الشاذة ولا عين مناص **قوله** ولا
يستعمل اي لانه لا ينقل من احد الى اخر بين ولا من غيرهم فاللغة الجارية
اذن انما لنا واحد من الجازمين وهم بنو تميم لا يعلوها مطلقا **قوله**
الانفصال بينها غير الازيد المضاف واما الجمع بين اللام وقد في
لقد سمع الله وفي الاول في الاصل فلا بد من تعدد سمع الله في الغرض
والنق وفي الاصل في التثنية فلم يكن يجوز الحق **قوله** الا يتخلفا الجوز
الدولاب في يتق عليها والموت **قوله** مثل ذلك آية فالقدير في
الاول بدور دوران فيكون هذا في الفعل وفيه المضاف اليه مقام
الاضاف **قوله** الثاني لا يعلو معذبا ولا يجوز ما زيد عمر وضاوبا
بان يكون عمر واسم لا وضار في عين وزيد مفعول ضاربا **قوله**
تعال فما منكم آة فان من هذا الاسم لا وضار عليه جار والجور وقد عمل
في الجازمين غير مستند محذوف هو من عطف الجملة على الجملة **قوله** اذكر
آية فقوم اذا لا وضار في عين وليس يتيق لان مثل ذلك ليس بمفعول
ولا في سمة الكلام يتيان للمضاف قرينة لبيان قيمة العلامة والمراد
باجتر ما هو في الجواب فالتمثيل المستفاد من بناء الملازمة في **قوله**
بالكثر تبليص الكلي بالخرق **قوله** فلا يتوهم الدور لعدم دخول
في التعريف وما قبل ان المرفوع والجر والحق من الجبر بالحق

المصدر

المصدر في الجبروت في الجواب على تقديره في التعريف لا يتوهم الدور وانما
الضمان الجبروت في الجواب على تقديره في التعريف لا يتوهم الدور وانما
واما ما ذكره في خلافه في المرفوع فلما مر في المرفوع ان المرفوع في الجواب على
المرفوع الحق فلا يكون التخصيص هناك بالمعرب **قوله** في بيان ان الجواب على
والجواب في الاضافة **قوله** واما قبل آية وفي ما مر في بيان انواع الجواب
كاف في عديله **قوله** في سابقه مفعول ياخذ بالآحاد شذوذا وسكون الجيم والراء
خص في الاثنان والخص نادون الا بطن الكسب كذا في القاموس **قوله** علامة
النق اي ذاتها لا من حيث انها علامة وما قيل انه ينقص فربما لجورج بسبب
علا في غير مجرور ففزع لان حركة فلا في حال كونه في ورأ غير حركة حاك
كوه غير مجرور ولذا كانا اعرابا حاك الجبر فغير التخصيص على ان المراد ايمان
المراد في الموضعين معنى واحد بخلاف ما اذا اوردوا الضم فانه يحتمل
الاستخدام **قوله** مخفى باقده اي فيما يكون حرف الجر فيه زائدة **قوله** لا تقاسم
بالاضافة يعني ليس نكرة محضة موقفية على الحال عليه **قوله** من اقسام
الموسط باعتبار ان المتوسط لفظي وتقدير **قوله** ما يتوصل الى الجبر وهو **قوله**
مراد **قوله** بمعنى ان لا يد في اللغة برهنة كرون فكونه مفعول لا يتوهم
به فن قلنا من باب القلق على اليد على المعنى الحقيقي والقلب لا يحتاج الى
نكتة عند السكاي واما عند غير فان كنا المبالغة في الجبر فبأن القلب خلاف
مقتضى الظن وهو ما كانه الجاز فلا يوجب كونه بمعنى الاضلاع على القلب فقول
لما جاء على الجبر **قوله** اعترض عليه انما يعني ان قوله لا عليها وان افاد انما
منها اللام زيد والاضارب زيد لكن داخل بطرح التعريف خروج الحسن الحجة
لان الاضلاع التنوين في جواسطة اللام لا جواسطة الاضافة **قوله** واما الضارب
الرجل فانه جار مع عدم الاضلاع المضاف في التنوين او ما يقوم مقامه لا يعمل
الاضافة بل لا يعمل اللام وحاصل الجواب ان القياس عدم جوازها واما جازها
على الحسن الوجه على ما رايه فكان في مكنه **قوله** قال لا يتوهم الدور لعدم
والكلام السابق كان على قوله لا عليها وهو باله وهذا جواب عن اعتراض يرد على

لا تتفرقة من شريح الدين شريفا او اخرين وبينه وكنتيك بتسكين الله
 منك وهيك بتسكين الله يقال هذا الرجل منك وتا هيك من رجل
 وهما من رجل تاويله انه يجدد عناية هاهنا عن طلبين كذا في الظاهر
 تكرر غررت شاة كلنا تعرفنا لكان الضمير معرفة تولى واحد
قوله فحقه جيق تخررت رجلا واحد من لان يكون المضاف اليه
 آه فانه يتبين فغير لا تخضر والغير نحو عليك بالحكمة غير المكون وتلك كان
 قوله تعالى غير المعصوب عليهم صفة الذين اخذت وكذا اذا استمرت بخص
 لها شئ في شيء فبذلها مثلك كان معرفة اذا قصد ذلك المخصص **قوله**
 وفي القلح تفرزدن كما استأمر به ان اشتراط القصد انما ذكر
 الله في مثل دون غير فانه اذا كان له ضد واحد يعرف بما يريد فلا
 الى القصد **قوله** معروا لما قلنا تخرز بدا لشيء فلا يخرز الا ضافة كما يجي
قوله فانه يجوز ان المقصود منها المدح **قوله** يمتز ان المقصود ان دفع به
 الصاية لما يتوهم من ان التعريف الحاصل بالاشارة غير التعريف الحاصل بما
 هذا فلا يكون تحصيل الحاصل **قوله** فلهذا المعرفة آه عرض الله ان
 الاسئلة المذكورة قبل العملية كانت مستقلة في الشخص المعين وبهذا العملية
 ايضه مستقلة في ذلك الشخص فبغير تعريف المرف وتحويل الحاصل ولذا قال
 لزوم تعريف المرف دون تعريف المعرفة وان وجه لا يتعارض بانه مستفاد
 من قوله وبين هذا على خلاف المعرفة على الجمع مع المعرفة هو الاسهل
 المرف قد فرغ بانه متعلق بالمشاحة السائجة بينهم **قوله** فقط زاده لغير
 المتك دللا على ضعفه ايراد الام **قوله** ابدأ غير مشروط بشرط **قوله**
 لفظة ابدأ لانها تابعة للعل **قوله** وبضا فان آه فاختارها اليد العملية
 واختارها الى المقصود به آه غرضها بالذكر لانها لا يضافان الا الى الفاعل
 والمفعول به والمفعول فيه لئلا يظن انها دون سائر معولها **قوله** على الذين
 اي الحال ولا استقبال يحفظها للمعرفة لاشتمال الاستمراري على الماضي
 والحال ولا استقبال فاذا قصد الماضي لم يقبل واذا قصد الحال ولا استقبال

اذا اشفق

على

قوله لا يزال القيد في قوله وقد اعتمد في طريقه وفانما يحتمل وقد لا يبعد
 بطلان هذا القيد لعدم كفاية من يقطع في القيد باق ونحوه بضم الميم او وسكون
 الكاف وكذا يوضح الطريق في قوله تعالى في راجع للرس يتوحد في رقيقة قبل لا يبعد
 يقال لرس الجواد قبل لا يوايد اي لم يوصف كانه لم يمتد فلهذا على رتبة الهبة للرس
 العلوي بل الفهم **قوله** والى لبياء في قوله هذه ناقة غنمها امرهم بها جرس
 تصفا لها عند اشتداد الجراح مما يبر فيها وتكون الاطراف آه وغربا به من الله
 على وجه البذل **قوله** اي لا حفة آه فيمن ان التعريف مستقلة في الحاصل بالصدر
 مجاز **قوله** صريح آه اي ليس هذا قبل اعتبارا به في يستفاد من المعنى لا يقيد
 تحقيرا لا للفظ او للفرع بالماثلة الى المقابلة بالمعنى بالان المقابلة بغير امل لفظيا
 وتلك امر مستند **قوله** اي لا اعتبارا به اي لا اعتبارا به في فادنا حفة المعنى فيكون
 القيد لفرع من خلافا المقصود وما قيل ان المعنى لا يوصف بالحفة والمعنى وان
 يحصل احصاها من مضافا الى حفة المعنى لا يقيد لا تحقير في اللفظ لا في
 المعنى فلا يبينان فلا تعيد تعريفها ولا تخصيصا قد فرغ اما الاول فلا في حفة
 ليس ههنا الا بمعنى اسقط يوصف وهو كما يوصف باللفظ يوصف بالمعنى والجواز ليس
 متعلقا بالمعنى واما الثانية فلا في المتن ما هو بعد لا فيكون المعنى فادنا
 مقصود من الحقيقة المخصوص لا يجاوز الا غير من التعريف والتخصيص والتحقيق والمعن
قوله بعد جملته منها آه بان اعتبر ضمير الفاعل في الحفة فصار فضلة كالمتصور
قوله لا يخفى ان آه من اجل ان السائل ليس بالجمع لا يستند ما بين ما على ان التقاء
 بين التخصيص والتعميم لا يستلزم ما بعد متى يندلج ما ذكره المفسر فانه لا يجمع
 البناء المستفاد من قوله ومن ثم لا يمتنع بالقياس الى ما شاعرا التخصيص لئلا يراى
 سابقا اي يجب نفس الامر **قوله** واستدلوا باللفظ الى العلم او يرتكب مجازا
 بان يقال نسب لبقاء الى الجمع باعتبار بعض جزاء في اللزوم بينها كاتسب لبقيل
 الى كل القليلة باعتبار شأونهم ونحو ذلك في المناقاة والمضار **قوله** مذكور
 صريحا آه اي قصد المجاز في سقوط اداة التعريف فانه مذكور بتساويا في المقصود اطلاق
 في الاستثناء الفصح الحكم على المتن من فلا يرد المذكر صريحا هذا التقى ولا يثبت

بشيء على ص

في المتن غير فيكون الأمر بالذكر بالحق قوله ما عرضناه وهو كونها مقصودا للتوبيخ وقد
 على الإطلاق دليل الختم إذا كان موجودا بلا ضارض دليل إثبات المطالب **قوله**
 وإبطاله يتوقف على إثبات المطالب حيث استدل بطلانه وإنما قال استوجب مضادة وهو
 بطل مضادة لا يتوقف في بيان ضعفه بطلان القاعدة في الاتفاقية اندفع المضادة
 وما قبله القرا خفف من التضييق كضعف التضييق أو يقال إن امتناع مثلا الضارب
 زيد مقرر بحيث يبق أن يرد على نفسه وإن كان قوله الوعش ولا يمكن أن يرد بقوله
 الوعش وح استوجب المضادة فليس يبق أما الأول فلا موقوف على النقل من
 النقطه وأما الثاني فإن الختم لا يصح كون امتناعه مقرر قوله مشهوره نقل
 المانع شربها فلا يلزم بانه لا ينع في الجرح وإنما لم يجز للمنع نصيبا لما في الجرح
 فلا يحتاج إلى دعوى فصل لمبدع على الحق والتفريق قد راجح عن الضرب لما في
 الملامح **قوله** فبما ساءه إذا التفتل هو الضرب لا يوجب مجازا في فاق الجار
 متحقق في ليدرد أن نقل التضييق بالمضاد لازم في الجرح فيصير على ما صرح به سابقا
 فيما في النظر على الضارب زيدا فإنه متعين في الضرب قوله واستدل الجرح في مجاز
 الجرح في الضارب قوله أو كما يسمونه ولا يخفى ما في تقديره من التضييق كمنع
 الخلف قبل الوصول إلى الماء **قوله** للفعول المفعول من جاز فإن الجرح المفعول من
 مفعول الضارب على الضارب لم ينع من الجرح **قوله** لم ينع من الضارب بانه فانهما
 من باب واحد لا فرق بينهما إلا في اللام كما في الضاربك ولم ينع من هذا التقدير
 في وجه عمل الضاربك على ضاربك اشتراكا في كون هذا النوع فيها قبل الضاربة
 لا تضاد الضرب لا لاضافة كما في التقدير لا وشمى بفرق بان في ضارب زيد مفعول
 التضييق بالاضافة فلا يمكن عمل الضارب زيد عليه مجازا في الضاربك وضاربك
 فانهما غير كاذب في عدم موصول التضييق بالاضافة **قوله** من غير اعتبار غير كون كل
 منها كافي قوله هذا وقانونه في التقدير السابق وقطعه بطلان وهو ما تأملنا دون
 التقدير السابق آه أو رد له في هذا الأمر على التقدير السابق بانه إذا جاز
 عمل واللام في الضاربك في وجهه لاضافة على الجرح من الملة في الجرح دون في
 اللام وهو ابتداء الثاني لم ينع على ذي اللام في الضارب زيد على الجرح

منها في عدم الاضافة لملأ جاسلة في الجرح دون ذلك لانه وفي موصول التضييق بناء على
 انها من باب واحد ولا يخفى فانه لا ينع إذا كان التضييق في ضارب زيد على كنه يكن
 عمل الضارب عليه واليه السار الخ بقوله فان التضييق في باب مفعول فيه **قوله**
 لما يتنا فإن لا في المتن مشتمل على الكلة والضرب لعل في حكم تمة الأولى فلا ينع
 مجازا في مفعول الكلة لانه كذا الضرب مفعول في الضارب لانه يتبدل الضرب لعل
 بالحق والاضاربك وان لم ينع في الضاربك في تضييقا لاضافا له مجازا في الضارب زيد وضارب
 زيد فليس يبق أن لا التضييق المتبدل لا ينع في الضارب لانه في تضييقا لاضافا له مجازا في الضارب زيد وضارب
 في هذا النوع وهذا النوع وهذا الضرب لا ينع في الضارب لانه في تضييقا لاضافا له مجازا في الضارب زيد وضارب
 بمعية ومجرد كدمه وحسن نسبة الضارب زيدا لاضارب زيد كنية الضاربك
 المضاربك في موصول التضييق مجازا في النوع وإنما قلنا عند الجرح لأن من قال إذا جاز
 أفضل التضييق لفظية قال بموصول التضييق مجازا في الباب وفي سنو
 المضاربك وإنما ساء في الضاربة والضاربك لانه في ضاربك لاضاربك بالاض
 والاضاربك بالاض فاما عمل التضييق **قوله** مجازا في باب ضارب زيد يجب
 ٢ ساقية لاضافة المصطلح فإن التضييق مفعول فيه فلا يمكن عمل الضارب
 زيد يرد عليه هذا التقدير أي التقدير السابق حيث عترف فيه بان هذا
 فيه النوع في باب ضاربك ليس لاضافة قلت لعل المضاربك في هذا
 القول أي بالاضافة في ضاربك مع عدم الكفة ويكون قوله والضاربك
 وسببه عمل هذا التقدير ويجوز أن لا ينع من هذا التقدير الذي في التقدير
 وذلك بان لا يقول بالاضافة ويكون الضرب منصوبا كما هو هذا في التحليل
 وقياسه على الضارب زيد والضاربك زيد قياس مع الضاربك أو يات
 يقول بالاضافة ومع التضييق كافي في الثاني هذا لكن في هذا الجواب
 لا يجيب مادة التقين لانه ما في عند من يقول بالاضافة مع عدم
 الكفة في ضاربك فاحتج أن القاعدة مخصصة لا ينع كلاً منهم حيث
 قال في الباب بان الاضافة في ضاربك لا دمة لانه يلزم الجمع بين
 النوع والضرب لعل والاضافة المقصود منها التضييق غير لامة كما

نقل كلام القوم

في ضارب زيد فاحتمل جواز ضارب زيد وقاك في الاضاح ان لاسم
 الفاعل مع الضرب المقتضى ان لا يتولد مع المظهر فلا يلزم من كونه ضارباً
 الفاعل الى المظهر غير تخفيف لاجل هذه الصلة فبما اضافة اسم الفاعل
 الى الظاهر مع انقضاء قول **قل** بان التعيين قد رآه لان المتأني للتعين الى
 الاسم والاضافة وكلها مفقود عند انقضاء الضرب وقطاع الضرب انما
 يتأني وجود التعيين لفظاً لا شفاً به التمام دون التكميل عند التعيين
 من المظهر بعد اعتبار الاضافة فيمن التخصيص بجد في التعيين المقدور كاق
 جواز بقاء الله في ان الدليل التقدير في جواز بقاء الله موجود وهو وجود
 اكثر فافهمنا سقطت من غير الضرور بنية التعيين ولا دليل فيها نحن فيه
 على تقدير التعيين سوى مفظ القاعلة المذكورة **قل** لا يجوز الضارب
 آه لوجود الخفة والحول عليه وذا الحول لان الضارب كآه جواز ان هنا
 شيئاً آه من الله في الضارب زيد وضارب زيد فقدم جواز الثاني لا يتيم
 عدم جواز الاول **قل** من جاز ان المضاف بجد في التعيين ومن جاز باللفظ
 بالقياس وان لم يكن هذا التقيد مدخل في صحة الاضافة للتخفيف فاللفظ
 عليه الصيغة اختلفت الاضافة لفايدة التخفيف والتخفيف **قل**
 بجد في معنى لوجه فانه لا يفيد شيئاً من الترفيع والتخصيص لعدم الاتحاد ما بين
 المضاف والمضاف اليه بعد اعتبار الضرب **قل** سبب سماع ابي سفيان
 سماع **قل** لما حمله آه هذا سؤالا ان حاصل الوجه الثاني انه من قبيل
 اضافة اعدا المتباينين الى الامر والاضراب قال الشيخ الرضي ما حاصله
 آه وكانه كان في نسخة الحشم سقطت قبله **قل** تلك الاشئلة
 اي اضافة تلك الاشئلة لادبمة لاضافة هذه الاشئلة على ترتيب تلك
 في الترتيب **قل** اما اذا المناهضة آه اي ليس المراد بالجمع والخصوص
 ما هو المشهور عن ما يكون يجب لصدق بل المعنى المسمى اي القول اي شمول
 الاطلاق وعدمه فيشمل المترادين **قل** وبتمه الشيخ الرضي وقاك
 انه كثير لا يمكن دفعه ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقاً لا فمنا

الى تسفاه كثير **قل** اي ذاته وتخصراً ناعية واعمالاً لذاته بلفظ اي فوجه بالمبالغة
 فاذا قلت قد جازي زيد ذلك قلت ضربه ذاته وفي حي سرجوه لانه نسب اليه حال
 كونه مدوناً ثم صار مستلزماً للتاكيد بعينه لذاته وان كان مبنياً **قل** واسم الملام
 عليك قول الجرح ثم اسلم الملام عليهم ومن بين هؤلاء كماله فقد ائتمروا **قل**
 لم يجعل الضميمة مع قريه في دون المضاف اليه فان الاختصاص فيه ثابت قبل
 الاضافة **قل** اعلم ان اليقين بمعنى آه بيان الامتلاء لاضافة المعين الى
 اليقين وتبيين للاقتداء الذي فيه الحقا لجعل للتمتع بردا خاطر ولا يبقى له ترتيب
قل لقوله كل مفهوم اي القول اليقين كل مفهوم هو نفسه ومقابلته ضروري
 ان مفهوم اليقين واللا يقين فانه لما يزيد الحقا عن هذه الاضافة لتحقيق المعين
 في اليقين دون الاطلاق ودون اضافة الى اليقين اذ لا مفهوم يصدق عليه اليقين
 بدون اليقين اذ لا مفهوم يصدق عليه بدون اليقين وفما قل ان الاطلاق
 في شيء اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالهين اهم منه لصدق على
 فردا الطبيعة لا الطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وان اريد به
 الطبيعة في ضمن الفرد فالهين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي لما عرفت
 من صدق اليقين على كل مفهوم هو نفسه مقابلة **قل** اي وقاك اي ما يجب من
 الاسم فكل من الاسماء الستة وفي صفة موقوف عند **قل** وذاته صالح الاول
 ان يكل بناء يوم على ما في الرعي لانه اشارة الى انقضاء ذاتها بالضم وذات
 جواز الامر فاستأمله **قل** ما يشرب في الضباح وليس بزمان فيكون من باب
 حمل اعدا القطرين على المذكور ولا امر على المال جين فمناك الاسم من لا غناء
 بعض بني زنا ساقين والغناء الاسم بمن لا غناء وقع مفعولاً مطلقاً **قل** على سبيل
 الابتاه وليس باتباع لانه تقوية اللفظ بموافقة انفا فها في الحول والخبر نحو
 حسن مرفوع او منصوباً بتقدير استأمر او بتقدير عني **قل** فان من غير يري
 قيل في سلك هذا قول من مبنياً الحركة ولذا ثابت من الحركة في الاعراب لا لئلا يناس
 الرفع بغير نحو سبيل لا يربيب لقب عند الجمع عند هذين وغيرهم ظرف للنق والاطراف
 ما في الرعي لا مربي عند ماضيه **قل** ولا يزل آه الا ترى انك تقول فمنا

مفرد في الفاعل والفعول منه قول: واجمع ادي والادى على الجنب للفرق بين
 كذلك وذهب ادي مفرد مفعول كذا في الفصح كذا ذكر في الجنب
 الى نصف الفاعل بالصفة لا من الفاعل التي تسمى فيها قول: لعله فيه
 اسما في الجنب هذا الوجه قد سبق في الفاعل اليه وعدم الموافقة لغيره في
 قدم اللاح لانه اجد في الفاعل على ما ورد في باب كاسم بالضم وفيه مع انه
 عند اطراة في قوله افرز واقر في بيان الفاعل في قوله اذا فطنت
 من الموافقة في اللاح واجاب السامع بتقديم ما قبله لما قبله واما على الختم وقرئ به
 التقديم اذا انما اكثر استعمالا لانه يحل في الاربعة التي يجب في باب معنى مضافه
 حال الاضافة ثم القصر ثم التشديد وزيادة وجه وهو جسد كقولنا
 على ظاهر اللاح انما قال ظاهر لانه يمكن ان يقال مراد السامع بيان حاصل المعنى
 لا تقديم المبدأ لكنه خلاف الظاهر فيكون مضافه على اسمية وهو ما اقتضاه
 قولهم وسوق ادي فان جهره يستعمل على الظن وما كان في الحال الجازي رجب
 مفعول ادي والضم مقصور بينهما فيجب فيه فقول قدر السامع وضاو ان ذلك
 هذا الموضع بمنزلة تقيم على قوله عن قريب واقسم بالحق على ذلك كذا
 في شرح الفصح وفيه منه ان ادي بصفة المفعول بقوله الا ان يحذف
 مضاف فيقال اسد ماض في قوله في الاعتراض لك بقوله اختصارا مضافة
 المضاف بالمرأة قوله مقصودا الذين فكان قياسا حال الافراد ان يكون مقصور
 لك لما كثر الاضافة فيها وجاز ما فيها ماضا بحروف عروها في قوله القصر
 الافراد على حالة الاضافة قوله فام يبع منه اهناء ومكان يبع هنا كثره
 فانها تجريك العين مع تارة بكونها على خلاف القياس فيكون ان يكون هذه سلفا
 محضنا ليم من الحاد والمابين من قرب الخرج وكونها من مروق الزيادة عند بيان
 الاخراب عليه فانه عند بيان الاخراب يصير الواو متحركة فيجب قبلها الفاعل
 وانما ناكلها فاذا حقت العين التي ساكنة في الالف ونقلا لعله على
 حرف واحد الكتابية التي كان الاعرابية احدى في الفاعل لانه في فتح ما ليه
 الالف ويكسر لانه الجاء قوله كرسا في بعض نسخها بالواو وكسرها من اسم ادي

وارجع في هذا كيف ولم يستعمل حتى با
 لتشد يد وانما اجازة البروح

اوتد اذا كثر ما له وفي بعضها بالواو ككنا الجبل سناها ادي منى ذواتا يحذف
 الفاعل لما انه لا يستعمل الا مضافا ومما ذواته قوله عينا ادي عين ذواته قوله
 باب ادي اي ما عينه واحد ولا منه ياؤه قوله لقلب في الموضع فيقول ذواته
 لا قيل ذواته في قوله لما من اذ فلا ساكن العين وسلفا يبع على
 افتاد قاله ليخبر الموضع آه هذا وجه اخر لا يقتضيه وبالفعل لا يحتاج
 فيه الى اختيار وضعه وصلة الى وصف السامع الا انما من قوله وما كان
 بهذا المضافة اليه لما كان ما ذكر سابقا غير كاف للصلح في باب ياتيه
 في المضافة في الكلام فم هذا المقدمة لانه الذي لا بد وابداء الفارق بينهما
 وبين اسماء الاجناس وما صله ان عنهما كذا لا يقع صفة فلم يتوصل به
 في قوله من فادها بجلد اسما الا انما من فان بعضها يقع صفة كالسقات
 وبعضها لا يقع كالذهب والذهب لولقن فتوصلوا في الوصف بأي ذواته
 باب اسما الاجناس على ويرة واحدة قوله وايضا لمرغفاه وجه ثان
 للاختصاص المذكور وما صله ان مذهب المضاف وقامة المضاف جاز في
 الستة فلو توصل به في الوصف بالضر والصلح ياتيه بعد هذه في الوصف بها
 وهو وقع بخلاف ما اذا وصف باسم الجنب فانه يجوز الوصف به في جملة قوله
 ذواته اي اسما الاجناس المناسب للمقام لان المقام بيان حال الاسماء الستة
 لما اذا ماضها الى ضمير المتكلم قوله الجاهل وهو المضاف لفظا قوله الجاهل
 جسد وهو غير اسم الجنس بوجه ولا يفي به فلا عن ذلك اسفليكم ولكن اريد
 به المذون بالبيت لا كيت قوله والذون يابض بالذوات يبع وهم ملوك اليمن
 من فصاعة السعد بذي يذوذ ذى جده وذى فواس وذى ميم وذى
 الكلام وهم السابقه ذكر الجاهل قوله وكذا الفاعلة التي وهذا
 اسم مطلق في صحيح صنع الفاعلة المصنعة ولا يجوز في الفاعل المصنوع بيان
 الحان كايضا لانه قوله كان في المرتبة الثانية منه قوله لا يصير اذ لا معنى
 للمصير منها والفاء في قوله لجد المضاف في البيان وليس للتفريق على ما سبق اذ
 لا دخل للتفسير المذكور في قول التفسير فانه لفظا الثانية متلاوة سبق عنها

اليوم

فقولهم

في

من التوا

آه منع قوله وليس كاشفاً **قوله** لأنه منسأ والمضمر فيه جمل لأننا جملنا عند الساعة
 ما يتبع من جزئين فصاعداً فالطريق منسأ وله طريقين وليس منسأ وله كيف
 المرض منسأ من الطريق وليس منسأ من المرض فبنا وانه لا يكون الجمل معصوف
 ان اراد انه كذلك عند الجمل في الساعة ثم لما عرفنا ان عند غيرهم فلا نفع لأن
 الاعتراض مبنى على ما لا ان يقال ان المراد ان الجمل معصوف في هذا الموضع
 لكن فيه غشاً والجواب ان هذا المثال لا كاشفاً انما هو على ما في المسئلة
 المتعين في الجمل معصوف الاضداد على ما في القائمة فالكاشف هو الجمل **قوله**
 لا يجري في مثل آه لعدم كون كل واحد منها منسأ وبالاعتناء في الاظهر ان
 ان تقول ان المتع هو الجمل الموصوف بالمرض الموصوف بالغير ان الجمل
 مت وعدها كانه قيل انما هو في الجمل في المثال **قوله** لما حل كلام المتع بما ذكر
 التمس ان اشتراط الاستفاد في المتع من مصدر من كمال الحاجة منشاء عليه
 الاستعمال لما حل كلام المتع واليخ اوضح بان مذهبهم من الحاجة **قوله**
 وفي الفرق باشتراط استفاد في المتع وذلك لما في استفاد من استغنائه
 كذا في الرفع يرد عليه ان الاستغناء لا يدل على الاشتراط بل على عدم الاستفاد **قوله**
 لا يخفى. ومن ان ذكر مثال ذواته لا يجزئ في هذا المقام ليس بوجه لانها
 في فرق المتع فان منها ما هو منسأ بالتميم وكامل والرجولية والمقصود منها ذلك
 مثال نظير المثال على معنى والمتبع فاقبل بناء الرد على انه لا ينبغي لاستقلال
 الاستفاد ولا موجب التأويل عقلاً ولا نقلاً وليس بناء الرد على الاستفاد من يرد
 ما ذكره الخليل فيسبى **قوله** متعلق بضمه آه وليس طرفاً بقوله ولا فصل في الرفع
 آه جمل من بعض تبيان اللفظ للدلالة على معنى منسأ كان بنفسه او بالقرينة
 وترك التوجيه الثاني الذي ذكره السيد قدس سر في غير ما ذكر من انه اراد
 بالرفع الرفع في التركيب والاستعمال لانه خلاف المبادر من لفظ الرفع **قوله**
 بناء على ان الرفع مستعمل في الحد وادى ذات هذا الحد دليله وقوله صفة
قوله المراد آه بقوله الدلالة تفسيرا لقوله المتع لكن الضاهر
 ان كلام التفسير على حذف الضا والى الرفع دلالة عليه لان المتع انما

الرفع يقتضي

الغاية له

الرفع

الذين من المتع ما يقابل اللفظ وح يكون قولنا المتع المراد آه فربما آه لا
 لا يحتاج الى تقديم لضاف **قوله** ليعين آه فاذا التزم لا يكون موضوعاً بل
 مرتبة عليه **قوله** الرجل كل رجل فاللام للمبين ليعلم على انه مضاف الى المعرفة
 للشمول على جميع الالفاظ اجماعاً بجميع اقسامها الرجل محرز برب الرجل
 اي الكمال والرجولية **قوله** وذلك اي عن جملان وصف غير اسم الاشارة بالرجل
 بمعنى كمال الرجولية لان استعماله ليس وصفاً على كون مطراً بل مجازي يخص
 بما اذا جعله صفة لاسم الاشارة **قوله** ان قيل آه يصف قد ظهر من ذلك انه لا يكون
 ان يوصف غير اسم الاشارة باسم الاشارة لا يناسب ما عتدنا استعمالها بعض كماله وليس
 لكن لم يجز ان يوصف غير اسم الاشارة من المبهمة باسم الاشارة لا يناسب ما عتدنا
 معناه الحقيقي ولهذا اي ليجوز الموصوف في شدة عن فائدة زائدة واما قد ك
 آه يصف ان قد ذكر الموصوف فيه فائدة زائدة لا يحل من اسم الجنس وهو وهو
 جعله ماضياً مشاعداً **قوله** قاله الشيخ آه تبيين الموضع الحق يقع المبالغة
 صفة فيها والحق لا يقع **قوله** اخص فيها اذا كان مضافاً الى اسم الاشارة لا يقد
 صريحاً في الدلالة لعدم القطع لان دلالة اسم الاشارة على معنى المشار اليه
 الحقيقة والبالا الا انه قد يقصد الدلالة المعينة المصنعة بهذا المعنى فلا يقع صفة
 وقد يقدح في هذا المعنى فقط فيصح وقوله صفة كونه بمنزلة الظهور لا
 لفظ المشار اليه لا يعرف بالاسم الجنس. ثم وقد امر على التيمم يصفى **قوله**
 الاشارة آه بعض المعرفة ما فيها اشارة الى معلومة مفهومة لها والجملة من حيث
 انها جملة ليس فيها الاشارة الى معلومة مفهومة فلا يوجب ما قيل ان الجملة وان
 كانت لا فائدة لتبيين بكونه لانه اذا جعلت صفة ان تكون معلومة المتخاطب حتى
 يتبين موضوعها فما عند المتخاطب لان كونه معلومة لا يستلزم وجود الاشارة فيها
 الى المعلومة فانها لا تكون المعرفة ايضاً معلومة المتخاطب لا متناع الخطاب بما
 لا يفهم لكن الاشارة فيها الى المعلومة **قوله** فاما الدلالة والاسم الاشارة لفظ
 الدلالة الا انه وقع في الرفع لفظ الدلالة فاشارة بلفظ الاسم عليها الى تفسيرا
 كما قال السيد قدس سر ان اراد بالدلالة الاشارة التي مدلولها استغناء **قوله**

لا

قد سوي ما يند لما يستفاد من عبارة الشيخ قال لا يخرج كل جملة بجمع وقوله المفرد
 موضعا فذلك الجملة موضع من الأجزاء كجزء المبتدأ والحال والصفة والخاصة ولا
 تفرد في الأصل في هذه المواضع هل المفعول لا يقع بغيره وان الجملة انما كانت لها
 محل فيها كترتفا فرعا للمفعول لان ذلك دعوى بلازها ذيل بانها مفعول الجملة
 ذات محل وقوله ايضا بجمع وقوله المفعول هناك **قوله** وجهه وجهه المفعول **قوله**
 وذلك في الظلية آية ذلك المفعول في الجملة الظلية وهي لا تروى ولا تستفاد
 ولتكن في المفعول خاصا بغيره لا يحد في حيز الظلية بالذات كالمفعول ويجوز هناك
 وكلاهما بغير الظلية الخاصة بصفة **قوله** بما جاء في قوله اخرج قبله ما رأت
 اسويهم واقتطعت في ذاتها من الظلام واقتطعت بما وصدق هل رأتها الغريب
 فقلت هذا المفعول خبرك فلا تانا واقتطعت شيئا بغيره وسيلة مذق اللين بالمار
 يذوقه من خبرك فافهم ان ازال المفعول كذا اسويهم واسويهم واسألهم
 شيئا متى اذا اظلم الليل واقتطعت الظلام وتكاسفها وبلين غلظت بنا
 كمن يضرب لونه لكونه ما يراه فيكون الذئب فكل من رآه يستفهم عنده **قوله**
 على السؤال عن الذئب وانما قال هذا لان الذئب موصوف بالدرجة واللين
 اذا كثر ماؤه يصير ورق كذا في شرح ابيات الايضاح وان هذا بين صدر
 اقتضاها الموصوف بالاضمار باجلى الحكمة حقيقة كما وهم بل يكفي ان يبين شانه
 ان يحاك ويقال وقد فعل السيد الشريف بذلك في مرقا المصنف وسبح
 المصنف حيث قاله وذلك لان على الحكاية بل من ان يستحق ان يقال فيه **قوله**
 اشياء لا تلت بقوله اخرجته لان قوله وسأل في هذا تاويل قريب بان يقال
 زيدا فز في تاويله زيدا فلو لم يصر من معنى من الخلف ففهم ان هذا المتأويل
 ذكر السيد الشريف قدس سره في هذا الموضع فكل الحكم بقره وهم لان الظاهر الذي
 هو قول الامراء في هذه المظالم والمطلوب الحكم به لا بد من ملازمة قصد الجمع
 مبدى كما ما وذاك تاويل جليل يخرج الكلام عن وصفه ومن غلظت واما قوله
 القول على ذلك المتأويل كما يكون آية اي شئ يكون له بغيره فذلك قوله وجرت
 آية ان جملة بمعنى صنف فاجله الظلية فان وان جملة بمعنى ثلث فهو مفعول

او مفعول عنده هل رأتها

زيدا خبرية في تاويل صحيح

ثان هذا قول في الدلالة اجزاء يخرج من خبرها اذا جري وصفه بموجب الخبر وقوله
 من قلة جملة الفضة عذقت لما لا يجرى والها والها والها والها والها والها والها والها
 فهم هذا القول اي جريهم تقدم لانهم عند الجزية فينبغي ان يبقوا الموصوفين وقيل فاهله
 وقيل من كلام علي بن ابي طالب عليه السلام وقيل من كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل
 قال الامور لان عليا قال ذلك قلت اقل بجمع كذا في شرح ابيات الفصل **قوله**
 وفي الاذنة مناقشة آية مدفوعة باق في الخبرين ان ذلك لما جمل الخبرين في الموضع
 لهذا الخبرين ثم قيل ان الظاهر قائم مقام الخبرين **قوله** او ما له رطباه فان
 الضرب في الماذا المذكور ما لا يزيد وله رطب يا رجل باعتبار وقوله عليه **قوله**
 في موصول القافية من المخصص والوضوح وغيرهما **قوله** كوصفه في قوله تعالى من نطفة
 امشاج مشيج غلط ويؤيد **قوله** قيل وسبب وكشف في لفظه امشاج ونطفة امشاج
 فلفظة بآراء الما كذا في القاموس فارم ان يكون حال الموصوفين لان الضرب بما
 عنه المخلوطة كرون **قوله** لان الالف واو فيلزم ان يكون الفعل واما مدافعان
 فيحتاج الى تحمل ان الظاهر بدل الخبرين البارز ولا يحتاج الى ذلك في الصفة ومفعول
 فانها علامتان قطعا انها علامتان قطعا علامتان **قوله** الفاعل متصرف بخلاف
 الفصل فانها فاعل وعادة كما صرح به السيد الشريف في رسالة جوفه القاسية
 لما قيل ان الالف التي ملحق بالنية في الفصل ففعل الفاعل والف فاعل كان وهو
 محض كيف وهو غاها لما نقل عنهم ان الما هو والمضارع اربعة عشر صيغة فانهم ان
 تعبوا لصفة حاصلة في الفعل بسبب الفاعل في لا يخلو عن ان نحو واسترا الجوى
 الذين ظلموا على قول من قال الذين فاعل وامروا والماء علامته الجمع **قوله** لانه
 ليس فيه معنى الوصفية آية لانه مستعمل في جزئيات التكلم والمخاطبة والمنايا **قوله**
 بوصفه لها او المعنى فباعتبار كونها جزئيات لما يقع منه التكلم والمخاطبة والنية ولهم
 استعمالها في المعنى الكل لكونها فيها من الوصفية **قوله** والاولى ان يقال ان في
 كلامهم التمساشاة الى هذا التليل لانه مقصود من نقل وجهه هذا بالشيخ الرضي
 واما كانا اول لسانته عن المناقشة **قوله** في كل على المخصص آية على ما قيل ان الموصوف
 ان يكون الغرض من الموصوف والمجوز ان يعد الوصف بالناطق مساو للناطق وبعد

التعريف بالابن وحده قوله والموجود في كل واحد منهما وبيان المراتب اذ لا يمكن تحصيل
 الموصوف من هذا الحكم لبيان اشتراط كون الموصوف **قوله** لا يتبع بناء **قوله**
 ان فان الصالح في جاز ان الموصوف لا يمكن ان يكونا على اطلاق المصنفين **قوله**
 باسم لاشارة الى ان اجماعا يجرى لغيره واعتبار استخدام لكن وقوله في الاستمرار
 بحيث ما هو ذا لا استثناء فيها اطلاق وانما الثاني وان كان اطلاق في نفسه فهو
 يحتاج الى الاعتناء بالجمع فبعد اعتبار منه لا استثناء فيه بل لان اعتبار الجمع بعد
 بمنزلة وضع اليد على شيء او يدعيه والابن على ما هو اصل اسم لاشارة الى كون
 المشار اليه **قوله** سلفا مقصودا على الحال من كونه جملة مستأنفة قليل الاستثناء
قوله في المائلة الى ان يبين بدل عليه قوله لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف
 وتعيينه المثل الموصوف **قوله** ذات المثل ايضا في المثل في التعريف ليس فيه
 كثير فائدة لانه لا يضيف بدوذا التعريف ما يجمع وصف ذكيا للام ما لا يقع وان لم
 القاعنة الكلية من الاضافة اجماعا في لفظ المثل الى الموصوف **قوله** واسارة الى
 عطف نصيب الموصوف عليه **قوله** وان الموصوف آه مع ثابته ذكيا لا اله الموصوف
 مطلقا لانه ان يكون آه ان يكون المبدأ غير تام ومنها جاز وصفه ذكيا الامر
 بن وما واجبه **قوله** استدراك آه لان المضاف الى المصنف مساو في التعريف الذي
 اللام هذا اذا قل في شدة **قوله** المشار من عطف على قوله **قوله** وفيه تأمل
 لان التعريف الذي يفيد الذي يفيد هذا بالصلة في الزمن الحاضر وسليته
 اياه بالاطلاق يفيد بها وتعريف الذي يفيد اضافيا اذا كانت اللام التعريف ههنا
 الداء وسليته اياه في نفس **قوله** عينية المدرك وهو اشتراط الاضافة
 الى المضاف لانه لا يجوز اطلاقه كذلك كما في وصف ذكيا للام بالمضاف الى المصنف
 او اسم الاشارة مثلا جاز اطلاقه الى مرتبة دون مرتبة المصنف واسم الاشارة
 اعني مرتبة ذواللام يكون الموصوف مساويا للصفة مع عدم الاضافة الى المثل
قوله في الاشارة والمروا والافعال في المثل الملك والحق لكنها ليسا بـ
 اليه لا يقع المروا متلبسا بها **قوله** على ما سبق في كتاب التعريف فيكون السبق
 به ترتيبا كذا في بعض **قوله** في صدقة اذ ليس كل واحد من التعريف والبيان

مقصودا

مقصودا ان يبين ان يقال ان المصنف يجمع سقف ويجوز ان يكل واحد منها **قوله**
 بالنسبة الاضافة الاله لما هو ذا المضاف واقسم المضاف اليه مقامه اجماعا لا محال
 على كل منها **قوله** فان امكن آه يفيد ان اقول مقصود بنسبة الى في الجملة الاول
 وزيد مقصود بنسبة في الجملة المضافة فيصدق ان اقول مقصود بنسبة الى مع
 سببه لانه اقول ليس مقصود مع المتبع في الكلام الذي فيه سببه بل المقصود
 فيه اقول فقط وزيد مقصود في كلام آخر اقول جملة المضافة وآه قال بدل
 زيد سببه كان اظهر **قوله** لم يقع غلط آه في لا غير المصنفين في الاشارة
 الى ان التاكيد يفيد التخصيص في الابداء دون المبدأ **قوله** لم يقع غلط لغير
 او فبيان في التاكيد **قوله** ولا يجوز ان النسبة في التاكيد لغيره في هذا
 اللفظ **قوله** او ان المذكور في اللفظ كل ولا شك آه مقدمة ثانية الدليل
 مطبوعة على قوله وذلك لانك بين هذا اعتبارنا عطف على بين والمراد بالبين
 وقوله اذا ثبتنا فيقول ايضا جاز ايضا بخلاف ما سبق **قوله** والبيان في قوله
 فيكون القاب الملائمة غير مقصودة بالنسبة **قوله** ولا شبهة آه لان من شأن ذكر
 المبدأ منه الغلط على لا تخالفا للملائمة **قوله** فيفضل آه بالجملة لا فرق بين قولك
 بما زيد ما هو ذا زيد بل ما هو ذا المصنف المقصود الذي هو تارة الغلط فيقول
 ما هو ذا ما هو ذا مقصودا لها بالنسبة مع المتبع دون الآخر كما يفيد بين اصل
 النسبة آه وهو ج ب بدل الغلط باقيا منه اذ ليس المبدأ مقصودا باصل النسبة
 اصلا **قوله** فاعتماد اصل النسبة المقصود في الابداء يكون الخروج لا الدخول
 اذا كانت حارفة محتملا هو المبدأ ما قبلها لا نحو عليه السيد قدس من في كنه
 ومنها كذلك لان المبدأ من قوله مقصودا بالنسبة ان يكون مقصودا بالنسبة لمحمود
 الحقيقية بالانجاب والسلب باقيا على ذلك المقصود في نفي سها المخطوفا في المذوق
 فلا حرف من الظاهر المتبادر باعادة ما ذكره صار غا ما يفيد المفعول
قوله كما في نظير ذلك آه من اذ قوله ليدل على المائدة المصنوعة داخل في التعريف
 لا فائدة التوضيح والبيان الذي من وضع الامراض خارج عنه **قوله** محذوف
 آه فان تبيين الفعل واجب في الثاني الاول والتعريف واجب في الثاني محذوف

نوائز القرآن الكريم فيما

مع الخالفه في هذه الصورة بناء على ان الاستثناء من القى انما يفيد بحد عدم
 الجواز بالجراد والحالفه بالمواظفة لان المتبادر من انتفاء الحكم المذكور انتفاء
 تجزيم فلا يرد انه يجوز ان انتفاءه باعتبار انتفاء الخالفه وبناء على عدم الجواز
 قوله فانه لا يمتنع ايضا ان قوله خلافا لسيبويه متعلق بالاشتمال المذكور لا بالحكم
 المذكور فلا يرد ان الخالفه سبويه في عدم الجواز مع مخالفة القوافي
 مع القول لا في هذا لا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سبويه مطلقا
 لجراد ان يكون باعتبار جواز الجواز في جميع الصور وانتفاء الخالفه القدر
 قوله لانه بالجراد وبالحالفه وكلاهما لغة فيه ومناه التوثيق وقوله
 لا يخفى انكم اعلم على قراءة الخطاب قوله اي حاله وشأنه اعلم ان النكيد
 هو ما ذكره في المتبع وجعل مقومته ثابتا بحيث لا يتغير به غير لانه يناديه
 المتبع بلفظه وبغير لفظه فتقيد بجزء قطعا ولذا عرفه في الخطاب بما جاز
 به ذكر المتبع وقال على الثاني فان لم يقر بالحكم عليه وتحقق مقومته
 قوله وجعل ثابتا بحيث لا يتغير به غير ويخرج منه سائر المتابع اما
 المصروف فظاهرا واما البديل فلان ذكره كونه مقصودا بالنسبة لا المقصود
 وان افاد بديل الكل فغير المتبع واما الصفة فلان ذكرها للدلالة
 على معنى في متبوعه وافادتها للمقيد في الموصلة لاستلزام التوضيح للتقرير
 وفي الموكدة لاشتمال الموصوف عليها ولهذا تميز الفرق بين الحديث وبين
 الرمان كالاغما حيث كان الاول صفة والثاني تاييدا وكذا عطف
 البيان لانه ذكر للتوضيح ورفع الابهام دون التقرير وان استلزامه
 مطرح والضم لما اعتقد ان عطف البيان غير خارج عما ذكره من تعريف وزاد
 قوله في النسبة والشوك واختلغا للشاهدون في تفسير فقال بعضهم معناه
 تابع يقرر معنى المتبع في النسبة او معناه في الشوك وقوله في النسبة والشوك
 يخرج منه عطف البيان لانه لا يثبت بالالتقرير بمتبوعه وتحققه في
 نفسه لانه اذا قيل لجراد ان ابراهيم جراد الله مثله فقد اوضح متبوعه لانه
 يدل على ان الجراد الذي جراد الله لا يخرج من ولا يدل على ان نسبة

بجواز التاييد

له خارج وقيل عطف البيان يقرر
 متبوعه لان النسبة والشوك

عبد الله

الجراد

الجراد لا الى متعلقه بخلاف التاييد انتهى وعلى هذا قوله في النسبة والشوك لا في نفسه
 وقال بعضهم المراد بالجراد كمال الصفة وقوله في النسبة متعلق بامريان له وظرفه في
 ظرفية الكل كبرية فالمتبع تابع يقرر حال المتبع في بابا النسبة او كونه متبوعا او متبوعا
 اليه وح يكون قوله في النسبة والشوك غير متبوع لانه يقرر امر هو النسبة او
 الشوك وهذا ان قرينان للتفريق كما هو اذا وقع في شرح المصنف في جواب لا عارض
 بان واحد متبوعا لآخر في القى نقطة فيجب ان يكون تاييدا قال ان تقريرا من المتبع
 لا يتحقق دون الدلالة على معنى المتبع لكن واحدة لا تدل على معنى النقطة اذ لا يثبت
 فيها على القى اصله وايضا ان واحد لا يقرر معنى شبيه ولا شمول انتهى فان الجواب
 الاول يدل على انه اراد بالامر معنى المتبع والثاني على انه اراد بنفس النسبة والشوك
 قوله فقول امر المتبع او اي امر لانه هو النسبة او الشوك كما ان السان في قوله
 هو العلوي للقرن لظرفية ظرفية الكل الجزئية والباية لظرفية والبايات الحرفية
 قال ابن المكين الباب عند العرب هو الوجه ويراد بالجراد في قوله عيدا للصلة
 والمسلم من فتح بابا يسمي العلم اي نوعها كذا في العيني شرح المجازي لانه تميز
 بجيبه لانه لا يجب لفظ لان التمييز لا يكون الا كونه منصوبا او مجرورا بن او بالاضافة
 فباعتباره متعلق بامر ما من لفظ او عن الذاة المقدرة على الاضافة كانه قبل
 تقريرا من المتبع وهو النسبة او الشوك قوله اي حاله المفروية منه الحكم
 لا يخفى ان سبيل التمييز الذي ذكره ان المراد بالامر المتبع ما يمتنع به من قوله منصوبا اليه
 ومن قوله شاملا لجميع امزايه ولذا قيل لظرفية بكونه من النسبة او الشوك وقوله يصرح بذلك
 في الرعي فلا معنى لتقييد بقوله المفروية منه وبذلك لا ان النسبة في جاز زيد نفسه مقوم
 من زيد قلت نفسه او فلا يندفع به ظن السامع بالكلام قوله المتعلق بلفظ زيد
 قوله العرش الاول اعني رفع غفلة السامع فانه لا يندفع بقوله نفسه لانه ليس صريح
 اللفظ الاول من يندفع غفلة عن سماعه قوله لا باعتبار نسبة الفضل الى السامع
 بل باعتبار انصاف ثبوت هذا المعاني في نفسه قوله اضا في الدلالة عليها اي تلك
 المعاني التي يثبت في نفسه نسبة الفضل اليه هذا المعاني باعتبار نسبة الفضل اليه
 شيء قوله لوجه بيان لوجه المائلة على راي الخليل حيث قال ان السبيل الثاني

ولا لزوم

الشان

الحمد لله الذي جعلنا منكم أمة واحدة
تؤمن بالله ورسوله وما كنا لنمددكم
بهذا حتى لا تكونوا شريكاً في
ما كنتم تكفرون

ما من اجماع بقولنا قولهم ان
خارج الكوفة انه يكسر ح

والشعر والورق والصلصال من ذوات النكف
فانه ايقوا هو والى من وضع الصلصال
والطينة ٢٢

والمفرد

فانما نحن مجازاً ابدلنا بدل البدل من ماد كجذ المثال وقال الحنفى والايضاغ انه
يقبى يستقيم لانه نكر لفظى وقال الشيخ الاشعري وهذا يجب فقله سونه ومادة القصب
يجبان تكون حقيقة ثم بدله ان يقصد ولا يخفى انه اذا بدله فصلت ما ذكرنا انما
مفرد الاول وابطائه كونه قرينة ومخرج كونه ذكر اليق قرينة لغيره لا يقى في البدل
فالوجه ما ذكرنا **قوله** بذكر المراد في قوله مخور بالحق وهذا غير ان ما قيل ان
الذكر منها نفس فيما يكون الضرورة داعية الى الخالصة لا في ضربات فلا يكون اجمع
واصح داخلا فيه لعدم الضرورة وهو يبق بابا لا يتابع نحو من ليقى فارجع الى التاكيد
اللفظى مع انه قسم منه لانه يقى نكرا لا دل حقيقة ولا نكرا بالمراد اذ ليس سقا للمهم
الان قيم نكرا الاول حقيقة يقال انما بينه او يجوز مع الاتفاق ظاهر الى
غيره ولا يخفى بعد **قوله** مجازا ابتداء كانه نصير لغيره المستقل ان كان على حرف واحد وان
جسما لقضاه بما وجد كونه جازما بقوله كالايا لبادنة المقتضى لا في الرصيد عليه
وان لم يكن على حرف واحد فانه سقط عن قلم النسخ **قوله** فالسنة واما في السند
فيكون تكرار واحد نحو قوله فانه لا يقى لما لا ولا لاما لم ابدل شفا وقد جرد
الجمي في تكرير النصير للمفرد ولما عن تكرير المراد **قوله** ههنا مرثيا المراد كذا رشيد
طعام الهناء كذا رشيد طعام وسراب كذا في لفظ الطعام الغذاء وجوده ليعول وجوده
الجزئيات ولا بد من كيدنا لفظها في الرضى في جملتها اذا اضيف لفظا او معنى
الجزء ان الرضى فيها فان التفتاه بلفظ واحد فلفظ ولا فوا في المضاف اول
من التفتاه ثم لفظ الجمع اولها لا فرد كقولك قد صنعت قديما وكذلك لا كاهتهم
في الاضافة اللفظية الكثير لا سؤال اجتماع تبين مع انضالها لفظا ومعنى
لفظا لاضافة واما من فلنرض ان المضاف جزء المضاف اليه ولا يقال الحصري قوله
من انضال الجزء بالحق **قوله** فانه مجزأ فان بقوله بالمراد مرتبة كلهم مع كنع
على تاويل الجاهل مجازا ان بلا مقدره دفع لما يتبين ان يقى كيف يمكن ملائمة الافراد
بجمله والحال ان الحكم على كل فرد فرد نحو امرت لقدم كلهم باذنه لا ملية الاجتماع
لا يثنى كون الحكم على فرد انما يثبت فيه اذا كان الحكم فيه من حيث الاجتماع كذا رشيد
البيض فانه لو كان على فرد المراد جملة لا يقع وحده بالجمع مع انه الحكم باليساخ

على كل واحد من افراد **قره** وهو قره الحكم اي يمكن ذلك بلا حصة الحكم على حق
فرد غير من الملا حصة بالقره كقولهم مكاشفنا بالقره فالباء لا تضاف
الذكر كقولهم آه فانه انما المتبع هذا القياس بلا حصة الحكم على الجمع **قره** وكل
اشياء هكذا في المتبع اخرنا بها والاضاف الى الناس من كل الاشياء ان كان يكون
اللام بضمها ولا حصة بالقره كقولهم فاعلم كل الطعام كان حلالا في سبيل
فان كذا اذا انضما الى كذا كان كذا فرد **قره** افترق مكاشفنا واما الحكم
الذي فيها بضمها وعطفها على الاشياء انما هو بالقره الحكم عليه **قره**
قرينه من توبيا الحق اي قدمت النفس ثم الحكم ثم اجمعين ثم اخرج من اجمعين الى
اصبعين **قره** واتباع الشقاق اي الجحاد واما اذا كان المشتق على وزن
المفعلة في متبع الجمع المراد به بضمها **قره** فبما يفهم آه وليس كذلك فانه نفس
في التثنية ويبدل من فعل من فعل **قره** فاما من يضمن ذلك بانما يضاف
له المضاف وانما قره كضيف زيد هون المتبع لا يجهل كونه عطف بيان
ولو جعل ما مصدرية والجار والجرور فالما مقام الفاعل اندفع الاعتراض عن الجمع
والمعنى على المتابع **قره** ان تقول ان كل جزء من جزء الجملة عند كانت اوصلة
فقره حكم عليه بما هو من كونه مستند ومنه فافهم على اليد قدس من في شرح
الفتح في صريف المستند السبب **قره** ظر فاه اي تصوري على الطريقة باعتبار
الاصول وان لم يكن فيه معنى الفلانية وقال باعتبار المعنى لما قد فاقوا في تجاوزا
بيان المعنى على المصنف ولا يتخلل في اعتبارها لوجه الجزر **قره** فافهم
المقصود او لما لا من المشتق فيه ايضا ان نسبة المتبع قرينة المتابع مقصودة بها
اذ يصير المعنى تابع مقصود نسبة ما الى المتبع حال كونه ذلك المنسوب سجاورا
عن المتبع اليه بظننا **قره** غير ظاهر في البدل المضاف اليه يكون سجاورا
اولئذان يمكن ان يقال ان لم يذكر المقصود من بدل العطف التوطئة والتمهيد
الا ان جعله لرفع كونه قرينة وتمهيد في الذكر حيث لم يعلق القرض به احد
قره قد وقع آه اي لما ذكرت انما يقع عند من قال انما لا يشك في مكان
تجملان بالحق والبيان واما عند من قال انما تكلم بما في بطلان اشتاء فيه حكم

منه

ولم يعمل المشتق منه: بعد الاخراج فلا يصح ان يقال ان نسبة القيام بهبه الى
المتابع مقصودة لكن انما **قره** وان الحكم باعتبار ان اخرج المشتق من المتابع
يفهم منه مخالفة المشتق من الحكم **قره** لا بالبيان اي قبل الكلام مستوتا
ولا يخفى ان قره الحكم آه لا دخل له في الاعتراض ذكره في الكلام بالجماعة **قره**
ما ذكره من ان تكلم بالبيان قبل ليق **قره** الاشتناء الحظ في ما لا يكون
مقتضى للمبدل بغيره بل لا بد من رد الاعتراض بخالفة الحكم المبدل للمبدل
منه **قره** القيم **قره** في الحكم كاضلة **قره** وينبغي ان يدل على لا خفاء
في بعد ان قره غاليا ونعيم لا اشتاء يدل على ان المراد بالاشتاء اشتاء
النفوس الذي يجر منه بالفاصلة يدرك فتن لا المقاصد في العلم كيد وقد
يجعل الاضافة فيه كاضافة بدو الظلمة بدو ما بدو من جملة واحد
تخصيصية وهذا ليس كذلك لادبحة الاعراب فيها وان كانت واحدة بالمتبع
اعضا لاضافة لكنها مختلفة بالمتبع كمرقها في المظروف عليه بتقدير من
وفي المظروف بتقدير لا لاهم بجزء المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قره**
بعض اللزوم لوجود الاختصاص فيها انما في الاول فالكون متخذ بالبدل منه
في اصدق وانما في الثاني فالكون بمضامنه **قره** او فرق آه بان يقال
المذكورة توجب تباين الجملة بالتحديد والمقدرة فافهم المنيابة المضاف
عنها كانهما ليست بالمرتبة فيكون **قره** عاب المتابع والمتبع من جملة الاضافة
من غير ملاحظة الحرف المقدرة بتقديره من الاعراب وما قبل من ان المركبات
الاضافية الاربعة صادرة اشياء للاقسام الاربعة كعبادته علماء وان
عطف لفظ البعض على لفظ الكل من قبل العطف كجزر الاسم يستفاد منه اسم
القسم الثاني وهو ساحة ساحت في كلام المصنفين ولا يكاد يجرز عنها
ولما ذكرنا ان المتبع في الاضافة في الاولين ببيانها وفي الاخيرين لامية لا ذلك
ملازمة بيان لاصل الاضافة لا متناها المراد في المقام فلا الشك في شيء
ولا اجواب فليس بين **قره** اما اول فلان المطف على بعض لاسم المركب كالمطف
على حرف من كلمة فكيف يصح مع اشتاء ما هو المقصود بالمطف من التثنية وذلك

فلهذا يضاف من هذا القسم كافي لتجمل المقام فان علم الجلالة وتوحيدها
 عن لزوم ذلك العطف والتماسا بنا فلان عبارة الله هي قديم بدل المثل بقوله
 اي بدل هو كل البدل منه وكذا فيما عداه بنا دي بان المراد منه المعنى الثاني
قوله من قطع المثل انه اي قوله فاشيا من قطع المثل من الاخرة ومدخلنا فيه
 وانما ذكرها هنا ليجرد تكبرا لا سنادا **قوله** واذا قلت اكرمت اي جعلت افعال
 بدلا من زبد **قوله** فكانت قصدة آه هذا القصد مستفاد من كون السناد
 الى افعال مقصود لفاته وكون السناد الى افعال من قبيل السناد الى
 المثل لا دلالة على الالفة فكانت فيل اكرمتك افعال لا الالفة لك وهذا
 القابض اي جعل الثاني مناط الحكم مستفاد في حفظ البيان لا استناد السناد
 اليه وانما الاستناد الى المتبع فقط وعطف البيان لا ايضا ورفع الابدان
 من نفسه ذلك القيد اي ما ذكره الله بقوله مجتاه ما ذكرنا من قبيل الامير
 سنانة ومن بيننا لا وزيد وكا **قوله** لا يربط لنية الى البدل اي بما لا
 وليت ستوقفة اليه **قوله** ان الكلام على تقدير وجود التقنية الدالة
 على ان لا تكون النية الى الغير مقصودا **قوله** وكذا المثال الاخرية
 بحيث اذا المدرجة غير مرتبة فالنية اليه مستوفى الى ذكر ما يتعلق بالرؤية
 من الاسد **قوله** بالقصد بان يكون ذكر البدل متبعين قصد تقدير نفسه
 انك فالطيفيه وهذا كثر بفتح الشراء للمبالغة في هذا فم بدريش
 بالنيان اي نبيان المقصود او لا ثم تذكره او سقا للبيان الى ذكر البدل
 من غير قصد ولا ضياد **قوله** اذا استيقن آه بخلاف قوله بزيد رجل لهم
 القابض في الثاني اي مقدس من زئين اي اذا لم يجمل طوى اسم الواحد
 بل كان اسم الجنس مثل منظم وضع من على لانه قدس مرتين فكان طوى بالقدس
 العظيم الساق للمبالغة بفتح عظيم بعضها بعض اي يحس وضع في الارض ذهب
 ودليل فتح على مثال صر وهو الماهر في الدلالة وتقدسه مرتين اما لانه
 فزدي فيه لموسى فلان اوله قدس مرة بعد اخرى **قوله** اذا تقدم لفظ
 المبرورون آه ويكون المبرورون اخوة الخا لم يقبل المبرورون اخوتك فليحتم

انام فيكونا لغيره لا دل المبرورون والثاني لا خوتك فكانت لنية الذي واخوتك
قوله هنا اي فيا اتخذ البدل والمبدل مقبولا ان ما ينبغي آه افاد بلفظين افرق
 بين التاكيد والبدل فاذا التاكيد يعيدان ما ضياله لفظ ليس لا زيدا والبدل
 يعيدان ما ينبغي الاستناد ليس لا زيدا ولا ينبغي ان يكون الاستناد في قوله لا يجوز
 آه لان الظاهر انما عيبه من قوله من اجل قائله القاص في تفسير قوله تعالى
 وتركه في ظلال لا يصبرون زن والاصل لغير طرح وقيل وله مقول واحد من
 من صبر في الظلال القلوب تنزع ما وقع في التفسير من ان يفرق بين من
 من انه يكون بعض بدل بيان الاستناد وتبقى كل من الحس على ما هو اصل الالفة في اقصى
 بانه لم يعرف الالفة فقال بالاضمين لم يعرف اصل الالفة ومقصود الحس **قوله** لا يثبت
 آه لما حصل كلام الله ان الاسم المبنى ليس مجرولا باعتبار كونه اسما بل باعتبار انه مبنى
 خاص فاذا كان المبنى المطلق معلوما كان تعريف المبنى الخاص المجرول باعتبار خصوصية
 بالمبنى الخاص واذا لم يكن المطلق معلوما كان المبنى الخاص مجرولا باعتبار عموم المبنى
 المطلق اي قد تم تعريف المبنى المطلق بالمبنى المطلق وما حصل اعتراض الحس ان يجوز
 ان يكون المبنى المطلق معلوما بوجه مجرولا بل بوجه كونه لا بد من تعريف المبنى
 بنصف مجرولا المتقارب لا باعتباري وخاصا المجرول في مجرول الجواز لا يفي لما لم يبين
 الوجهان المختلفان لا طراده في جميع موارد لا اعتراض بلزوم تعريف المبنى **قوله**
 فلهذا ريدم وجمه آه فيه انه لم يرد بالمبنى وجمه بل مقبولا من حيث انه معلوم بالوجه وقرق
 بين ارادة الوجه و ارادة المبنى ما بالوجه كايين في عمله فاذا ذكر في السرف غاية
 الحق **قوله** اذا كان باللام كالف قوله تعالى فذلك فليقرها **قوله** لا المكس
 اي ليعلم ان ما بالاناسية هنا المشاهدة لان المناسبة اعلم من المشاهدة عبارة عن الاستدلال
 في الصفة بخلاف المناسبة والظاهر في المشاهدة من اقام المناسبة **قوله** وفي اي
 المناسبة **قوله** كما شهد آه حيث عدا بعد المشاهدة من حيث آه اذا بقوله
 آه لك ارادة المناسبة المتفرقة المفصلة بالمفصلة المذكور من لفظ ناسب لما ذكره لفظ
 المناسبة في غاية الحق اللهم لان يقال المناسبة المرافقة وهذا المقام يراد بها
 تلك المناسبة في غير مرتبة في البناء اي بناء الاسم لا سنادا للمبرور لان اسم المبنى

حسب المبنى

انما كان محمداً بالاعتبار من الله في كل شيء لا يميز كاهل ولا حاد وصفه لا شك في الغيب
 كذا استقام فيه فلهذا قلنا الحق وانما ما قيل لا يصح كالتباديل في العلم فوجه التباديل
 في ظاهر ولا حاجة الى فيه **قوله** ايجاباً بين داخل في الشك الثاني **قوله** لان
 ليس كلمة اي ما يرمى به القاب فين كلمة لا حقيقة ولا عكاً بخلاف ما يتكلم به ايضا
 فانه وان لم يكن كلمة حقيقة لعدم الواضع للمعنى فكلمة كلمة عكاً باعتبار وقوله
 في كلامهم واهرام اياه محمداً لكلامه **قوله** بين القاب اية المحمية المقدرة
 بعينه المقام مجيب للمعنى من شافعة القاب فيكون التقديماً القاب مرعاة او احدى
 وسكونها او القاب علامة نية فانه في ما يرد من ان الظاهر ان المحمية تصدق
 بالمعنى لا يبعد عن بعض المفكرات القاب ولا يجوز في التوضيح من الكلفتها
 في الثاني فان قيل لغيره في الموضع مع اعتبار المحمية والوجه ان يقال ان شافعة
 القاب لا المعنى بادق من شافعة والاداء بالقاب مرعاة او اخر او يحل في عرف
 المضاف او القاب علامة نية او يؤول من بعض **قوله** وله فم آية انه انت
 اراد منه لا اختصاص ومنها فلا يصح بجواز اختصاص هذه القاب بجميع الموضع بالحركة
 البنائية وان اراد الاختصاص استمالا فلفظ القاب لا يدل عليه لان القاب يخص
 وضما لا استمالا فلا حاجة الى التاويل الذي ذكره الله **قوله** بالقرينة آية بان
 الاول مشترك والماني في حق بالمعنى **قوله** كذا في قوله فانه يصح بان من عدم
 الا ناسوج دين عن الامم وعن اعلام الهام بالامم وله في قوله لفظ ايضا عطف
 لا كذا حكم الكل ولذا لم يقل وبعض الموصولات مع انما مزية **قوله** كاف ذلك
 او الكاف الحرفي وكذا بلازم العهد **قوله** هو باعتبار ما قاله بما لم يوضع اعين ان
 يكون باعتبار نفسه او باعتبار ما به **قوله** كنه جيد تكرر العرائق ذاك على
 الكلام والخطاب والنية مع اذا الاستعمال خلافه لاصل **قوله** في قوله لا يملك ويحاط
 فان ذكرها ليعلم ان المراد بالكلام او الخطاب المقدم لا المضاف ومناط الامام هي
 لفظية **قوله** ولنا مع انه فاذ انت تكلم به انه لم يتكلم بلفظ تكلم وكذا انما الخطاب
 مع انه لم يخاطب بمخاطب **قوله** وكذا في قوله لا يملك بلفظ بيان انما لا يعود على
 التفسير الاول بينا الحق بالاعتبار عليه ولقد عجب ومن قال ان قوة بولو

مرة فقد افترق كذا ام به جنة لان عدم تعرض الله لا يقتضي لا فترقا **قوله** لان المراد
 آية بديل قوله يحكم من نفسه ويوجه الخطاب اليه لانها متفقان لما صدق عليه لا لغيره
قوله يحكم من نفسه تفسير التكملة واسارة الى ان المراد به المبدأ لا المستطوع الى المعنى
 اللغوي اعني المتكلم كونه مستطوعا في هذا المبدأ الاصطلاح وكذا قوله يتوجه الخطاب
 اليه فان الخطاب يطلق على ما يقع اليه كقوله لا يملك بلفظ يتوجه اليه الخطاب ولا فان
 الرسول صلى الله عليه وسلم مخاطب بجميع القرآن بالخطاب الثاني دون الاول لوجه الخطاب
 في بعض الموضع واعتبار قيدا في المحمية فهم الاصل من على المعنى بانه لا حاجة
 لافتراق وفيه التكرار الذي يحكم من نفسه في تقييد التكملة بالمحمية وانما ما قيل في قوله
 عبارة التكملة من ان المراد بقوله هذا المبدأ المصدر في تقييد الوضع باعدا لا صور
 ولذا الفراد القيد ولم يرد ان الفرض منه اذ لم يرد ان تقييد لا يخرج جميع لسان الثانية
 الغير الموصوفة بما وصف به الضابط بل اراد انها لا تخلو في الضابط ووجه الصحة
 انها موضوعان للضابط مطلقا فخرجهان بهذا القيد لمتكلم على الضابط القيد والمخاد
 انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيره بالتكلم اما على الماني في قوله وانما على الاول
 فامر التكلم بلفظ وانما امر الخطاب في قوله الخطاب بوضع الضابط من حيث هو
 اليه الخطاب لا لا معنى للضابط الا ما يتوجه اليه الخطاب به ولقد الخطاب لم يوضع
 للضابط يتوجه اليه الخطاب به بل لفظ الخطاب بجهل انت فالوجه لا يوضع ان يقال
 من حيث ان الخطاب في قوله لا يخفى فساد اما **قوله** ولا خلاف **قوله** هذا القيد مع في
 ارادة القيد المذكور قريبا وهو قوله به وجهه بالمعنى المصداق لخطابها وانما
 ثانيا فلا خلاف موضوع ان الضابط قول لا قرأه بل المعنى التكلم والخطاب فالقيد
 اضاهية بهذا الاعتبار بقوله تكلم او مخاطب وانما باعتبار كونه على لسان الظاهر
 وانظر ظاهر كلامنا غيب فخرجهان تقدم ذكره وانما ثانيا فان الخرج لها على الضابط الثاني
 قديم وعلى الاول قيدا للمحمية فتبين الاضاح ان الضابط لم يوضع بلفظ يتوجه اليه
 المتعرف في الضابط لا لا معنى له وهل هذا الا ان يقال اخرج عن تعريف الانسان سائر
 الاوضاع الحيوان ببقية الحيوان بالناطق ولم يقع في تعريفه هبة فتبين الاضاح ان
 التقييد باللفظ هو قوله بلامر وانما واجبا فلا بد من تقييد الضابط الى القيد الوضع وفيه

في قوله لا يملك بلفظ يتوجه اليه
 بيان لصحة قوله به انما هو

ان ان يراد يتوجه اليه الخطاب

مطلقا لا بلفظ يتوجه اليه
 الضابط

اخراج شارب الاسماء الظاهرة والوسطى للكتاب مع كونها من عدادها والخرج لها قد
واحد لا وجه له وانما كما سافلان قوله لا معنى للخطاب لا ما يتوجه اليه
الخطاب فاسد لما عرفت من كون الخطاب بمعنى ما يليك الية الكلام وانما سادنا
فان قوله الا ان يراة وهو بالآخر الى اعتبار قديم ولا حاجة الى اعتبار
الجنبة وكما ان مفاسد الخطاب لا تنفي كونها من قوله اذا عبرا فانها
يصدق عليه انما وضع لانه متكلم لكونه ميانا كذلك مطلقا قوله وقس
عليه آه حين اذا عبر عن الخطاب المتكلم بزيد فانه يصدق عليه انما وضع
لانه مخاطب لكونه ميانا مخاطب لا بها موضوعا ان صيغة اي لا يثبت مدخل
للدلالة المتعقبة **قوله** الحقيقة الاشتقاقية لا الحقيقة المطلقة **قوله** يعني لما ثبت
متكلم من ميانا متكلم قيد بالجنبة ليدخل فيه لفظ المتكلم ومخاطب **قوله** ولذا
تقول بعينه الخطاب **قوله** نزل اي نقول ايضا للكتاب نظر الى اصل المتكلم
وهو كونه اسما من هذا او نقول كما نزلنا في الخطاب بواسطة يا كما
يسمى **قوله** ولقول آه بعينه الفينة وقام على المتكلم بزيد وكذا عطف عليه
قوله فلا بد منه آه الفرق تقدم ذكره لخراج ميثم وكذا ايجل لاسماء
الظاهرة المتعقبة **قوله** تفسير التقدم المفضل آه ميثم طاق قوله مفعولا
ولم يثبت بكونه قبل الضير **قوله** من اقتادوا الذكر حقيقة فالذكر المفضل ان
يكون مفعول الضير مذكورا بلفظه والمنوعيان يكون سماء مذكورا بلفظه آخره
عليه نصنا او التزاما وانما كان يحسن له حكم المذكور وان لم يكن مذكورا
بلفظه ولا يغير لفظه فيكون محض ضرب غلامه زيد داخل في الذكر المفضل
وان كان تقدمه تقديره **قوله** لاني اقسام التقدمة حقيقة متى يرد ان
الضير في ضرب غلامه زيد راجع الى زيد متاخر لفظا ولذا يجوز سلب التقدم
المفضل عنه بان يقال لبي مفسر ضير غلامه مقدما وهو لفظا فكيف يقع دفاه
فيه نعم انه متقدم من ميانا المتكلم فاما علة فالحق ادخاله في التقدم **قوله**
معمل من اقسامه يجوز باعتبار الذكر الذي استلها لفظه في قوله تقدم ذكره
قوله بان تقدم التقدم المفضل آه كما قلنا ايضا في رسم وبسم الله ولما صلي

الوجه ان عادته ذلك فاذا قصد تفسير حقيقة وهذا يجوز واراد بالقدم المفضل
لما لا يتفق باللفظ سواء كان من جهة اللفظ او من جهة المعنى وهذا قاله في باب الفاعل
بان محض ضرب غلامه زيد لا بد من تقدمه يرمع اليه هذا الضير تقدما لفظيا او معنويا
وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا ولذا انه متقدم معناه من جهة من باب
التقدم معنى لا لفظا **قوله** في حكم العرب حيث قال با غدا في المذلل لفظا او تعلقا
قوله وبيان الاعراب حيث قال الضير في تقدمه قال والمفضل فيما عدا **قوله**
على تفسير المعنى حيث قال فاما المسائل المتفرقة وانما جازا لا متاخر في الشان
والقصة ولا يتقدم ذكره لانه ضير لنبية كما سلك بين الجزئين المسمين كلاهما وذلك
مستورد لعل غاقل فكانت اما احضر التقدم امرين عليه وهو ذلك المعنى السابق
قوله وانما التقدم حقيقة لفظا لانه تقدم الحكماء تقدم تقديمه ومعنى الضير **قوله**
من غرض بالاول آه اي مفضل الضير بالاعراب من لفظ بينه وبين التزام من باب
البيان **قوله** والاول اعلم ان عدم التزام الضير من الاعراب لا ينافي في تقدمه
من لفظ بينه **قوله** على قولنا الضير على الضير **قوله** الظاهر ان يقال ان معنى
لفظ المذل مذكور حقيقة لكونه مذكورا اعدوا فلا معنى لكلامه كان ومفضل الجنبة للفظ
مفعول الضير المعنى فكان لفظ المذل مذكور لا بعد المعنى اي لو لم يكن معناه مذكورا في
ضم اعدوا بايئة هو سرفا الكلام لان الجنبة فيما تقدم للتقدير ولذلك قال لظم
قوله وانما الضير آه اي راجع الضير قبل ذكر المرح عند البصيرين في تنازع الفصلين
في الفاعل فالمتخير من لزوم تكرار الفاعل لذكر الفاعل الاول او عطفه
ان لم يصح الضير **قوله** في اللفظ لا في الدلالة على المعنى فانه يشهد ان الضير
كلها **قوله** ببيان الخطاب لان المفضل البارز يمكن اللفظ استغلا لا لانه
ضير راجع في لسان العرب **قوله** مع اعراب اي اعراب اللفظ فانه لا يجوز قيامه
بقام اللفظ لا يقتضي لاقسام الى ثلاثة **قوله** لا يقع اي المفضل **قوله** مع اعراب
الفعل بينها اي بين المضاف والمضاف اليه فيجب مطلقا سواء كان المضاف اليه
مضرا او مفعولا في الرعي لا يمكن ان الفصل بينها بالظرف والجوار والجوار والظرف
ثابت مع قوله وجهه والفصل بينها بالظرف في غير النماذج من الفعل مفعولا كان

لان العهد سابق على ذكر الضير حقيقة ولا يرجع الى
تحل في التقدم لكونه متاخر لفظا فانه متقدم
اه فصح

والفصل بين الطرفين في التنازع منه بالظرف
وكذا الفصل بالظرف في غير التنازع منه
والنوع ٢

او بينا او غير فقارة ابن عباس رضي الله عنهما ولانهم لا يسمون بغيره ولا هو مقرر من كلامه ليست
 بذلك ولا منتهى فزار القاء البيع وان ذهب اليه بعض لاسمى **قوله** بان المراد حصة
 آه بعيد بان المراد من اليه **قوله** او بان المراد آه هذا لا يدع اوله ذكر ضرب
 كقول المقصد مع فائدة الاستيفاء **قوله** فم ذكر آه اي اذا لم يكن الاستيفاء مستقوا
 فلم ذكر حصة الجهر **قوله** وودع في ذم آه هذا ذكر حصة الجهر ولما ذكر ضرب
 هذا انما يقع في عدم ذكر يد الجهر لا في عدم ذكر ماله **قوله** لما حكم لان ضرب
 ضرب ليس سائلا لما عدا **قوله** فم ذكر ان لا يدع آه على ما هو الصانع المرفق
 عند الجهر ان كان كان الحكم لا تدخل النية تحت النية كما في قوله فانما
 العظام الا ان كان كان لا سقط يد على كافي قوله فانما عدا ايديكم الى
 المراف **قوله** سقاء لا قول آه بعض ان الكلام على هذا فاعطى لا نيات الذهن
 اليه **قوله** فيكون آه لا سقط للشو ما وودع ذلك لنية ايض **قوله** فم ذكر من
 المرافق ولو باختيار بعض الصيغ **قوله** اسدب لترتين الادف الى الاصل والعريف
قوله فم ذكر من مقصود **قوله** المرفق في الرق لبيان الفتح وكان يبين بان
 الحرفية تكون المزد والذكية بالالف لان الخط مبن على الرق والابتداء وقد يرق
 على نوا ساقه وقد يبين فحقا وقها الحكم على الفرق بين الافراد والنية والجمع
 والمذكور والثابت **قوله** على فصار الاعداء اي فصار الضمير مشترك بينهما **قوله** ان
 البيا لنية لا لثابت مبرر انه لا يجوز كونه مالا لهم المطابقة مع ذي المال في الذكر
قوله متبرعة بين المتدبر والخبر اي المتدبر آه في ان الام في الاضمار ليست متلة
 الموضع بل لام الامل **قوله** فاما هذا المضاف آه حيث اختلف المرفق والمضمر والجور بالنية
قوله لا ادري آه قد سبق ذلك في قريب الكلة بالامر بد عليه **قوله** حصة آه
 اي بين حصة متبرعة كان على المرفق **قوله** في الماضي للثابت ولما كان في النية
 المحض لفظا لثابت بد وذا الام الحارة **قوله** اي نانا نانا فحقا آه في ان مطلقا
 انما ظرف لثابت ومفعول مطلق له ولما ذكر المطابقة **قوله** في الضمير مطلقا فان
 لا يجوز كونه مالا لان الضمير لا يتناول بالوصف وفي تذكير الضمير **قوله** مستو كان
 مفرقا آه اشارة الى ذلك **قوله** بيان التكميل حاله **قوله** تذكير آه على تفسير

المرفق **قوله** فاعني بامره فرق بينه اذا كان احدى جزئي الجملة وبين ما لم يكن كذلك
 وكذا فاعني المضاف لا يكون الاستيفاء وان ليس بلا فعل لانه لا يقدر بالفضل الا مع
 ضمة ان فلا يكون ساءا مست في اتصال **قوله** انما يقول الجنب ضمة ان اذا
 يضاف والاضافة اكثر لكونها كلامها اخف ولعل لضمة ان **قوله** كما في الامر
 آه في كون اتصال بالامر وودع الاول **قوله** وقع ما قبله محاسن انت وريد
 ولعنك اياك او بدلا لكونك بعد ذكر لفظه اخيك لثابت زيد اياه او عطف نسق
 خبر جان زيد وانت **قوله** فم ذكر انما انت او زيد فانه لم يقل منتهى وريد فاد
 الملك لك انما في اول الامر **قوله** اذا كان الاتصال آه كما اذا اعيد عن المفعول
 الثاني في صلة زيد اياه وان اعطيت زيد امرا قلت الذي عملت زيد اياه اقول
 والذي اعطيت زيد اياه عمرو ولا يجوز ان تقول الذي عملت زيد اياه والذي اعطيت
 زيد عمرو لا يبين المفعول الثاني بالاول **قوله** اما اذا لم يبين المفعول زيد
 وودع فم ذكر الذي اعطيت زيد اياه وودع اولين **قوله** الذي اعطيت زيد اياه وودع
 لان تقدير على الاتصال بلا مانع من تضاد اللفظ والمعن وانما يجوز الاتصال
 قوله لا لانه ليس فيما قبله **قوله** والاتصال في باب صلة آه عملت زيد
 قائما فذلك الذي عملت زيد اياه قائم اولين **قوله** الذي عملت زيد اياه قائم للفظ
 المذكور لرياسة اصل المفعول الثاني اذا العامل في الاول ما يجب انقطاع عنه
قوله بان تقديم المفعول على العامل لا يفيد لانهما جذا مخالف لما في كتب
 الثاني من ان تقديم المفعول على العامل محقق الخاري فلا في الاضمار **قوله**
 يبعد محروكا هو كمال ما قاله المصنف ان تقديم المفعول في اياتي بعيد الاقام لكن
 انما ان لا يقتضيه **قوله** ان يكون فضا آه محروك هند يرمل ضاربه في وجوه
قوله جملتك ولما في زيد ضاربه انما وحقا ضاربه انت ومحروك هند ضاربه
قوله لا تجلكت بين اول العلم وقير **قوله** انما ضرك انما فان الفصل في
 من حيث **قوله** فلا تيسر آه محروك هند ضاربه هو ويضربها فلولم يات الضمير
 في ضاربه علم ان الضارب لزيد لا هند وقيل على ذلك ما سلف **قوله** فالله
 عامل محروك هند عمرو ضاربه او يضربه هو وزيد ان الضمان ضاربه او يضربها

وقد علم ذلك قولنا فالجس متفاد لا نقول في الحقيقة فيها ثم اننا لا بد من ترتيبها ما ضرب به
والا يرد ان محضها او يفرق باننا وهذا انما ضربت بها وتضرب في قولنا فان الذين حاصل
هنا الاستدلال الحقيقة فكلت هذه تضرب بها وهذا انما يضربك وانما هذا ان يضرب بها
والله اعلم اننا تضرب باننا فاننا لا نقول حاصل هنا الحقيقة بل انما لا اعتبار بالدخول
بالصود ويرتفع بالحق كذا المتفق كما هو هذا في الجرح والحق والاول بان ان الضرب
كما قال في الجرح المذهبين قوله فان ليس حاصل في جميعها اياها على التام في المتفاد
والصفة المثبتة لعدم اختلاف مبنيا في الحقيقة والحكم والخطاب قوله على خلاف ذلك
او اختلاف ما جرح عليه والحق في الحقيقة والخطاب والحكم ثم اننا نزيد ضاربه
وتنحى الزيدان ضاربهما ونحى الزيد ونحى ضاربهما قوله فليس فلا يعمل الكثير على
القليل فان قيل فالحق على الصفة كما ان الصفة ممت عليه في العمل اجيب بان الفعل
اصل في العمل وفي استئثار العمل وبران فلا يليق عمل في شئ منها على غير قوله
كما عرف من ان لا الناس في لاقى غايته المضارع مع الخالص في غايته مع الخالصين
وهذا مع مصدر كات قوله برغ البس فان بالهنا هرفان ضاربا مستد الى
انا اذ كان مستد الزيد لقلته اننا نزيد ضاربه قوله لي دفع اللبس على
لكونه قوله منبر لا يحل مدفعه وهذا لغيره لباري قوله ولم يبق ما فنور فيه
الافتقار من القول المذكور ثم قد يدرك اياها عطفك ولما اعطيتك لايامه نحو
والطريق سبع ايام واما واما ونحوه من ذلك سلكنا اياه في قوله انما اذ لم يتصل
الافتقار فيكون كبر الافتقار قائم ولا يجوز الحذف الا لاعتقار الحذف اجيب
بان الافتقار هنا مستد الى وجه دون وجه انما المتفق فيما عيانا لفتقار الفتق
وانما عدم الفتق فلكونه متعلقا بالاداء بقوله ولا يصح نقلا لان كان العام فيقول
الاستدلال ان الحذف عند هذا الحذف كان عام متعلقا بها بان كان التقدير في كل
الوجهين وبما خاضا بان كان التقدير في وجه دون وجه والحاصل ان التقدير
يتم في جميع القول لا في صورة فتدلى المتصل فانه انما واما واما يمكن حاصل قوله
قال سببهم آد حيني ان وجوب الافتقار في صور الشاوي ومذهب الجرح وقد
خالق فيه سببهم ميتا لا تفصيل ولا تقييد هو الافتقار مطلق قوله جاز الافتقار

آه والتمثيل وشرحه وهذا انما قيل في غايته ان لا يقتضيه لفظا شاذ ذلك ما عكاه لفتقار
هم اصل الناس وجوها ونحوها وذلك دليل وجه لا لفظا فاشتباه لفظا
امتنع الافتقار ثم زيدا لذكره اعطيت قوله وهو غير وافي في كلامه بقوله
وان لا يكوننا غايته الى المستطاب والمخاطب قوله له يجوز الافتقار بل يقتضيه
الافتقار شاذ ذلك علمنا اياك وعلمنا اياك كذا في شرح التمهيد والجاهد السعد
الحق في شرح التمهيد اجاز بعض الافتقار في غير الكلام والمخاطب والمخاطب مطلقا فتقول
اعطينا عطيتك كالا واعطيتك عوضا وقيل ان يرفع الالف فيقال في ضربه اياه
منهجه كضربك بعينه الخطاب فالظهور متساويان في الخطاب واجاز الافتقار
لكون الاول رافى يكون فاعلا قوله كالمفعول الاول آه فيقال في عطيتك اياها عطيتك
باعتبارها بالمسماة اياها لعمدة في اللفظ لا بعد التكرار قوله فباعتبارنا في غير التكرار
قوله عن الفتحة لا عن العرب ولذا اراد الله لفظ التكرار قوله واستجارى عن
جدا قوله فوضعا المروفا لعمدة قوله قلنا كذا لما عدا ان التام في المعنى
ليس معدوما من كل وجه على لا يقتضيه صلا ولا التام موجود من كل وجه على ينسب
مطلقا قوله معدوم صورة لبطون عمله ثابت معنى لان المعنى على الجرح قوله ممكن
ذلك اي موجود صورة لوجود عمله معدوم ومعنى لبقا المعنى المتبدا وكذا على طامه
وكون التام في القول لان الناس في دليل بين الذي قوله يجرب ما يفتقار بالافتقار
لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة قوله واذا دلتها غيرة آه اعيا اذا
انقل كون لفظ غيرة نصب له غيرة اي غيرة فيها في الامور وان بعد هذا لفظ
غيرة جاز فيها مع الجرح وقد رفع اما الضم وان كان شاذ اخرجه كذا استئثار لفتق
مع غيرة وكونه دال لدن قبل القول الساكنة فتقضي وتضم وتكمم قد تحذف حرفه
فما هي حركات الدال حركات الهمزة من جهة بند لها وشانه الدال التوحي من جهة
يجوز مدحها فصار لدن غيرة لفظا كذا قد غدا فيضربا شيئا بالمفعول ونحو ضاربه
زيدا واما المرفع فلمدحها بجزء الجمل اياه لان كان غيرة قوله اذا لم يكن فاليها
كاف في حبيك فانه لا يقتضيه مطلقا قوله او معناه فيه ان تاويله باذن وكونه محقق
سناه لا يرجع بمحقق متيقن كونه لفظا في الكلام فيه على كون معناه لوجوده على تقدير

بالتقدير والقياس

كونه جرم أو حرف لا يكون بمعنى جرم الحرف ولا م ولا يظهر ان يقال في الجواب ان لا يشك
 الحرف الثاني في عدم انقضاء الحق وما قال انه لا بد كحرف الجرم من متعلق مراد لم يحرف
 المدونة اي المهور انما المهور واحد ان قيل لانه لقيام بمقتضى ما ثبت
 في غير هذا الباب بخلافه لا يجوز ان يحرف من ارتكاب خلافه لاصل وان كثيرا اذا كان
 مستمدا من ارتكاب خلافه لاصل الغير المستند وان قد كذا في الرضا **قوله**
 مضارعا البتة كذا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عليك خامس **قوله** فثبت لاسر
 بجمله على **قوله** ويجعل غيره آه لا كان مقتضا في الاصل احرى في تحصيله فبيان
 يخرج **قوله** اجاز ترك الرعاية لانه لا يغير لاصل في غير المبتدأ ولا يقال انت
 ان فصل فاقتران المضاج بان في صلات ان فصل لا يناسب غير لعل **قوله** اذا
 بعد اي تحصيل ليا بقاء الكلام لانه لا يغير في كلام العرب غير ان الكلام مع المذن
قوله غير مخرجة آه اخترا عن تحريك الحق **قوله** لما مضى الفصل الجبر كونه
 من خواص الام **قوله** اصل علانات الجبر كانه في بيان الاعراب **قوله** بخلاف
 الفقه والية فانها فرع **قوله** ودخلها آه عدم مفظه عن دخول الحرة الى اللفظ
 والية تنفي سكون لولا المذن **قوله** او كذا كونه مقدار على اللفظ والية
قوله وقاسم بالشد يد **قوله** وتركها آه عطف على دخولها او تركه في قوله
 في عطف حيث يقال مما يجازي يخرج **قوله** رجل سعة فانه كان في الاصل رجل
 سوا يخرج عن عدل ثم اضيف الموصوف الى الصفة **قوله** وانما اجاز آه هذا عند
 من قال ان الحذف في حق الرعاية كالجروكي ولذا التقى ههنا وانما على **قوله**
 سيبويه وهو ان الحذف في الاعراب لا ينافي المخرجة الحذف بالجزم والنصب ولا
 معنى لها فالله في عدم حذف تكلم الله فانه ظاهرة وهي انما ليست مخرجة الحذف
 وهما من و لو قال المحسن وانما اجاز الحذف مع نون الاعراب دون تلك المخرجات
 لكان البيان شاملا للمقتضى **قوله** تلك المخرجات اي نون الضم و نون التاكيد
 وان كان اجاز المقتضى فالحق لما هو **قوله** في انه لا ينافي لها اذا عرابيا الفصل
 ليس لعل كما هو مذهب الجرمين بخلاف تلك المخرجات **قوله** لم يرض آه اي ليس
 الماد عروضا في فصله اي يريد ان كثر ما قبل الية ايضا لما رفته **قوله** وذلك اي

الية المذكور **قوله** كونه المناسبة او كونه اكثر لاجل مناسبة الية كذا كونه
 يكون لا بد من الية المناسبة **قوله** الا لا يقال البنية على المكون اعني الية
قوله وكذا الجرم آه اي لا بد ان يشبهه بالفضل لا لاجل حركة آخرها حركة بناء
قوله وقد خرج على جهة الجبر لانه هذا الفصل مضى به **قوله** واجيب آه
 والجواب بانها وان لم يذكرنا بعد المعامل مبتدأ وهذا كان يقع في غير هذا الباب
 حقيقة لان المبتدأ والخبر لهما مشتقان من جيب فضا في قصدتها بمشهورها عين فصل
 الحكم بها فليس بجيب لانه من صدق مقدماتها في وقت ما ولا يصدق على ما يدخل عليه
 المعامل انه مبتدأ وخبر في وقت ما ليا شاملا لما لا يقع اذا دخلت عليها **قوله**
 مبتدأ وهذا **قوله** وفيه نظارة عبارة الفاضل المذهب في علمه مع بيان
 اللفظ من اثاره اذا جعل قبل المعامل صفة التبدل والخبر وانما اذا جعل متعلقا
 بتوسط فلا يوجب الاستكان لان اللفظ في ذلك ثابت هذا الكتاب في سبانه
 ومبناه متعلق بقوله واية وليس بصفة للكتاب وانما على اعين من المحمدي ان تصلى
 اللفظ بتوسط لا بد من الاستكان لانه لا بد من صدق المبتدأ والخبر في هذا المقطع
 بعد دخول المعامل وفي الظاهر المذكور وانما لا بد من ثباته في حال المروية لان
 الرصف والحاضر لانه لا يتغير اللفظ ما يثبت **قوله** بخلافه آه انها انهم قالوا
 لو ثبت لا يثبت هذا الكتاب بجملة فكله بخلافه بغيره بخلافه اذا حلف لا بالكل
 شاملا وكذا الفصل لا يدخل في الدار قد دخلها بعد خرابها بجملة بخلافه لو حذف
 لا بد من دار **قوله** لئلا كذا لا كونه ربهما المبتدأ الفصل على ان قال لا يرضع له
قوله وقد جعل آه اي المرفوع في المتوسط بين المبتدأ والخبر لا في الية لا يقع ان
 يكون الضمير في له المرفوعات ههنا اشبهت فصله على تقدير كون المرفوعات مبتدأ في تسلك
 به في دعوى انه قد يطلق الخبر فقد سئل لانه في قوله ان مراده في هذا الفصل وكيف يتم ذلك
 ولم يبق ذكر الفصل وذكر انه مشروط بكون الخبر مرفوعة او اصل من كذا قوله وتذكر
 الضمير آه اي على تقدير رجاء على المرفوعات على ما ذهب اليه بعض الشراح قال الفصل
 في بيع الفصل في بيع قوله وقوله بجملة بجزان يكون بالية والية وضابطه ان
 كل لفظين وضما للامة واحد عديها مؤنثة في اخرى مذكورة وتوسطها غير جاز

لا بد

طبرما

الفصل

ما يشاء الغير وتذكر والتذكير هنا المعنى لأن الجملة موصولة وهو غير متحرك ورواها بفتح
 الياءة آخر قوله الشاعر وكأني بالأنام صديق يراى فاجتبه الطاهر فخر بنى والمقصود
 الأول والآخر يراى في قوله والمقصود الثاني المضاف فلم يتأخر المضاف عن المضاف اليه
 فاصبح اذا تأويل وهو حذف المضاف والمفعول به صاير المضاف ثم حذف المضاف واقسم
 المضاف اليه مقامه كذا في سبع اشياء **قوله** لا يتبين بل على بناء بينا لست بالمتبين
قوله او بالرفع عطفا على الاشياء بغير موضع لا بعد هذا الفرض **قوله** قبل مجئ
 الحق حين ان قوله آء الله فتا الله انه غير كونه ويجعل ان يكون ما لا يكون فاسم
قوله يقينه لتأكيد وليس بتأكيد لأن الله لا يركب بالضم له قول له لا تأكيد عليه
 من كنه انت العزيز الحكيم ولا يقال له زيد لقوله فاني لم اجد في قوله فانه
 فانه لما قاله ابي ايمن ان الفصل لخصيص لشداله بالمتنوع وقوله الحق والقلم
 الشارة الى ذلك **قوله** لا يركب الا اذا كان مفعولا عليه لعله لا يركب كلاما
 باطن باطن **قوله** تاكيدا لمضرا متكررا فلا يركب شي على الحد وبن **قوله** ليس
 بالحقيقة آء خبر الجواب ما غا لا يكون اعتناء لا آمن لأن تقديم التأكيد بقاء تأكيد
 لا يجوز وجد المنع لا يكون شيئا **قوله** عند التحقيق خلافا لما لا تحقق له عند جود تقدير
 التام مع كونه تابع على المنع وقال ان السكاكي من يجوز ذلك وان كان اذا عرفت
 من ذلك التيقن كافي المطلق **قوله** متعلق من طرف لا كنهه الدال عليه والحق
 المستفاد من **قوله** ويظهره او لا يكون بجمله تأكيد لما قبله فان الضمير المرفوع قد
 يركب بالمضرب والجزء كافي ضربه كانه ومرت بكلمات ويرد عليهم ان الظاهر لا يركب
 بالمضمر **قوله** لا بد من التأكيد فلا يقال انه لقوله كرم **قوله** وهذا وجه وجيه ذم
 انه من قوله بتقديم المجمع وراى من حيث المعنى ان يكون قبل الجملة او لا يركب
 وهو لا يكون قوله قبل الجملة للتحديد لا يخرج وانما قيل لهم بقوله يجب المعنى تنبها لدفع
 استهزاء لفظ قبلان مساو لتقديم فاندفع ما قيل في هذا التوجيه مرفوع من متعلق
 بها حيث التقديم لا يفتضح ان يكون هناك تناهرا واخراج هذا التركيب من مقتضا
 فانه يقتضي تناهرا التقديم الى الجملة فان التناهرا منها **قوله** وراى السار الى
 بقوله من غير متعلق المجمع ولا نسلم اقتضا التركيب لكونه متبعا للقدم في الجملة

يقدم ص

تنصيا

قوله وقيل بتقديم الجملة لاقتضاها **قوله** عباد عن الجنداء بنا على ما مر من كونه مبتدأ التأكيد
 لكن اليونون بقوله وان راجعه بقوله فيكون من ما نقل عن المفارقة ان معنى زيد
 هو المقام زيد است قائم است **قوله** لا وصف لا يركب بقوله بين الموصوف والصفة لا وصف
قوله او بان كان بان يكون اسم ما الجازية عطفا على قوله بان كان متبدا ما يتفرد
 او لا يكون مما مل معنى بالاولايد كونه بياقا للفاعل المتعدي **قوله** الى غير ذلك لا يركب
 له نظير **قوله** هكذا قال لما كان مقصودا وهذا المقام الفرق بين المرفوع والمضرب
 والفرق هو كون المصوب فضله ووقا المرفوع واما وعزل لغزيرة على المزدوف فتشرك
 بينها تقدير الاول ودون الثاني فاندفع وقوله فنية **قوله** لا تقيان الماد وان كان
 قوين المزدوف فانه تقيان المزدوف على كون الجملة جذا فية ما لا ينافيها التاويل
 بالمقدرة فلا يرد انه اذا لم يتبين الماد لا يكون فنية على ضرورة المزدوف فانه تقيان
 المزدوف على تقدير كون الجملة جذا فية **قوله** ان يقال فيه ما قلنا في الحديث وهرات
 تكون الجملة بنا وبالمدة اسم ان لا يركب المزدوف والتقدير ان هذه القصة واحدة وجاهزة
 بفتح الحزة ومزها والمزدور بفتح الميم والذال الجملة وبقية كرون كذا في الضم **قوله** انما
 اول ما قيل لغيره كل واحد لان وضع الجميع وضع اجزاء وليس له وضع على **قوله**
 لا يكون آء من ههنا فنية لا لشارة الى الحق بين تعلقها بالحقس لا بين التامس
قوله شاهد اوجه من تحقيق بطلان التيم وله كيف يشاهد لانه قد يطلق على المعلوم
 تيمنا **قوله** لان المعروف بكونه بين بين المعروف لغير التيمنا لا تضاف الى التيم
 ولا فادى الذي نقل اليه المركب لا تضاف الى اصطلاح **قوله** كما اشار اليه بقوله
 بحيث لا اصطلاح جده متعقبة بين الموصول اعنى حتى وصفه اعنى ببيانها واكلاف
 الدلالة على ما الكافة تبيين بضمود الجملة كافي **قوله** اجعل لنا اهاكا
 لهم الله فلا يفتضح ما يتعين به نص عليه فالرفق **قوله** جرد بالفتل الى المعنى
 الاصطلاحي **قوله** بل قد اعيا المرفوع بالفتل الى المعنى لا تضاف **قوله** اذا تمان
 التيقن ايجز هذا لا يركب عليه دلالة المصنوع على الصانع هو المرفوع
 بسبب كنه الأدلة صار كالحسن المشاهد **قوله** لتدرك الجميع وعدم عطف
 سائر الاشياء الاشارة على **قوله** احتياج الى المحل **قوله** في الجملة التي

محقق
 انما هو
 من
 التيم

مجلس
مجلس التعلُّق
دون الموصوف

قوله

4

72

Was

فلا بد من كونه لا بد منه لاني في ذلك قال في الحقيقة سمعنا من بعض الحكماء انهم قد
 من الاعراب لا ينفردوا بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 اللفظ ليس بلفظ اللفظ بل اللفظ اللفظي كاللفظ في المرقب بها والاشارة في اشارة الاشارة
 وانما تضاف اللفظية لانه لا ينفردوا بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 الاعراب وانما تضاف اللفظية لانه لا ينفردوا بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 بانه على تقديره يحتاج الى ان يفسر قوله بلفظ لا ينفردوا بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 جزء الحقيقة بل كجزء قابل لللفظية ثم قلنا ان اللفظ لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 اذا كان جميع اللفظية من حيث هو لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 ان يدور على اللفظية لانه من اللفظية باللفظ وانما ينفرد باللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 ظهر في الاعراب في اللفظية وكذا في اللسان والكتف والذوق ينفردون فانه
 بانها بلفظ وانما اللفظية فانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 باللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 في اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 يجوز ان يكون ذلك الشايد باننا علمنا من بعض الحكماء انهم قد
 الى ان يجوز ذلك اذا كان اللفظية داخلها كاللفظ في تعريف الكتاب باللفظ
 المنزول على الرسول صلى الله عليه وسلم انه وفي تعريف اللفظ بانه اللفظ الذي به
 علم او قل **قوله** خارج عن التعريف لان الماد بها الاسم **قوله** واللفظية لانه
 انه في الحقيقة ان اللفظية لانه من اللفظية ولا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 لكون وصف لما جرد في الحقيقة فانه ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 منها يحتاج في كونه جزءا تاما من الكلام الى جهة يتصل به فيصدق على من اللفظية لانه
 لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 الرغبة في باب اللفظية واللفظية لانه ان اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 من اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 ينفرد في عدم اللفظية بدون انضمام اللفظية واللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب

من اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 من الاعراب على ان اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 الحقيقة لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 اشارة الى بيان منشاء غلط القائل وان قوله ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 مبتدأ بخلاف اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 نعم ينفردون لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 ان ذلك اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 من اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 على شرط من اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
قوله الا في الجملة كخبره اذا انشأ في اعلم بان اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
اليه قوله هو جازي لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 فلا خلاف ان اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 الاستثناء لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 والقول بان اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 به زيد **قوله** ينفردون هذا اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 من الجورين او ينفردون لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 الدلالة على ان اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 اصل اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 حقيقة او هكذا **قوله** باعتبار الخبر ينفردون بجملة **قوله** من اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب
 الكلام فاصل الجمع من اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 غاية قيد لكون المصنف من اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 الدلالة لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 باللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون
 مفاد في وصف اللفظية لانه لا ينفرد بجزء من اللفظ ولا يسمون اللفظ من الاعراب وانما ينفردون

من الاعراب

اخرى لا وهم كونهما للتقريب قوله بحسب هذا لا يجب له ان لا يحذف التقريب في ارضي
 بحسبنا للفظ وهو اول قوله لا يتوهم انه هذا لا ضارة ولا في ارضي من لا يكون موصوف
 معرفة بوصف بالكون قوله ولما كان وزنه آه فاقضها على وزنه ثم قبح اذا جعلنا على
 وثمى قوله مضاعفة الى معرفة لكن معرفة قوله او تقدر ان تفتينا با ضربت قوله
 وفيه عيب المثنى والجمع قوله بعدنا الاستغناء كانت تحذف حرفا واما ان كان بينك
 اي ما اني بينك اوله تحذف تعالى ثم انتم هو لا تقتلون اي انتم الذين قوله ولا
 يقوم دليل عليه والحذف بدون الدليل لا يجوز وفيه ان يجوز ان يقوم دليل آخر على هذه
 قوله لا يكون آه بعد لا تحذف في الذي ضربت اياه واما في المنفصل الذي
 ليس بعد لا فلا منع تحذف المزيان الذي عطفتها اياه قوله ان يتصل بالفتل
 تحذف الذي ضربت زيد لا في الضمير ان فضلة قوله لا يحذف لانه صواب نحو الذي ان
 قائم زيد قوله فاصبه له تقدير نحو الذي انضارب زيد او ضارب قوله او يجد
 بحرف آه لانه بعد حذف الجوز لا بد من حذف الجار اذا لا يقتض عرفه بالوجه دون
 فيبقى ان ضيق من لا يتصل بعد الحذف في قوله اي به من باكره تحركات بالذي
 مرونه فالجار اذا هنا با آذ وكذا متعلقا قوله للاستطالة فين ليقض حذف حرف
 الجرح فاسا في كل موضع والجرح هنا استطالة القلبة فلا يابس كذا في مع الحذور
 بها قوله لا يحذف آه اذ غير انما فاعل ولا يجوز حذفه واما غير المتكسر وكسرت
 الضمير في المبتدأ اذ قيل فلا يرد على ذلك دليل على حذفه بل على ذلك على حذف
 المبتدأ واما غير ان مكه معكم المبتدأ واما اسمها المبتدأ فلا يحذف لضعف عملها
 قوله بشر ان لا يكون آه اذ كان اعداها لم يعلم بعد الحذف انه حذف سبب لانها
 يصلح ان مع المبتدأ فيها ان يكون صلة فلا دليل على الحذف قوله فاجاز الحذف آه نحو
 قوله تعالى ايم الله اي هو الله قوله وسمع مبعود لم يقل بعض مبعود ليعلم استغناء
 انه قوله بالمفعول اذ يحذف الجوز والرفع ايضا لا عرف قوله لتعلق الاستغناء
 او استغناء الصورين المذكورين قوله فلا حاجة الى تخصيص المفعول لان المسند
 والمبتدأ المفعول يجوز حذفه اذا وجدت قرينة قوله وكذا في صورة انضاله آه ذكره
 استطرادا اذ لا دخل في التوهم اي استغناء الحذف في صورة اتصال الضمير بالحرف

ايضه فبينه على استغناء القرينة لانه قلما يحذف الضمير لمضروب عن اتصاله بالحرف لقله ومرد
 القرينة عليه فاستغناء محذوفه حال كونه غائبا لا استغناء القرينة قوله فلا استغناء له موصوف
 في المفعول قوله وهذا يحذف الضمير على الاطلاق هو المزدان قوله ويجوز حذف
 المبتدأ المفعول قوله في الجوز ايضه فان الجوز لا يحذف على الاطلاق وهذه الاستطالة
 قوله او يحذف من يستحقها المتساوية الممتدة اوله في الصراح من غير كونه ورواية
 كونه والممكن باي برجاوي كونه ورواية على المبتدأ يدعي في ومن عليها ورواية
 البازي على الصيد ضربته والمثاني في اللامعة متلازمة فلما ضمت الحرف لفظا اعداها
 بلفظ الامر قوله بلا تقديرين من الجمل الا قد لا يقتضي ما يقتضي المبتدأ والمذكور
 قوله يضاف من وقومها صلة اللام لانه لا يستغناء عن اسم الفاعل والمفعول معا قوله
 فقد اختلف فيها فلا يحذف بعض الاضمار من اعداها ومن على معناها لان المبتدأ ليس بالصفة
 فلا يفيد من المبتدأ ومن وبعضهم انما زال الاضمار عن كل واحد منها تقول في مرتبة رجل زيد
 غير معنا الذي مرتبة رجل زيد ومن المبتدأ منه الذي مرتبة زيد رجل ومن المبتدأ
 الذي مرتبة رجل زيد باعادة الجار لانه الجوز لا يستغناء عن الجوز فيقول برجل
 هو ايضا للرفع مقام الجوز قوله او الذي استغنى غير ما يضاف الى اللام لتعديبه
 القول قوله اي سلا انا قاتل ذلك لانها تكون زائدة كافي قوله قاتل فيا حصة
 من الله لكنا في حكم الكافة في عدم ضمير المفعول قوله ويجوز حذفه لانه لا يوافق
 الكلام ولا يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركبا عن يصلح الجمع ككلمة موضوعه
 للاستغناء فلا يفيق الاستغناء عن التصدير وجعل حذفه لانه لا يوافق التركيب لكونه
 قابلا للحذف بخلاف من وتم الاستغناء بين قوله كافة كافي قوله قاتل زيدا يورد
 الذين كفروا قوله فلا يذم آه لانه يكون حرف فلا بد لكونه من مفعول والتقدير
 تكلم النفس سليما من الامر قوله وذلك قليل واما حذف المبتدأ لانه على كونها
 موصوفة فتسأل قوله الا بشرط من كون الموصوف من ماصد الجوز بن ارفع
 كانه قوله للقبض ويكون المرفوع المفعول هنا بل البعض قوله تقدير نكرة ويكون
 من صلة تنقيص قوله وجهه قوله اي على التوسيل واما على تقدير كونها موصوفة
 فتدبر كان متعلقا بغير الجرح وهذا الوجه موصوفه جروا قوله مرفا زاب

واما قوله العاصم

في معناها **قوله** ذلك اسهل على قاعده المتكلمين من ان يسموا **قوله** لا يراون
 من عدد اولها التبرير سنام الجهد قد علمت ان الصفة لا ترون من عدد كذا
 في الرعي والرواية المتكلمين التبرير سنام الجهد قد علمت ان القبايل المراد بالبر
 ابن اهدام الصناديق عدة رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن ابي خديجة او من
 سلك سبيها في سبيل الله فساد واستشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في الجاهلية
 وسنام الجهد بفتح السين اعلاه استعمل من سنام لمين ومعلمت بعض وقت لكلايدين
 هذا المقبول الثاني وذلك مقبوله والصفة فاعلمه واللام لا تستلحق والمعاد
 بالصفة المربوب والارزون على لاروا هذا المقبول على لاروز كثر العدد ويقال
 ثروا لقيم ويشيرون اذا كثر وهو موقوف على سنام الجهد **قوله** اي لا كثر وزعدا
 يعني في زيادة وعده **قوله** موصوفة بدلين لاروز كذا في الحنف والوجه
 ان يكون تبرا وعدا صفة اسم وضع موضع المصدر بفتح الميم **قوله** فاعلمه قليل
 ملك ابو زيد بخان ما سخر كذا لاسم بخان ما سخر **قوله** كذا في موصوفة
 ضرورت باي **قوله** بنزل التبرير لكرم مضافه **قوله** وان كان مقدرا
 آه **قوله** فاعلمه انما تدعى فاعلمه لاسم المضاف **قوله** فلا يفي اي مالا
 لا يحد منها يعني لان المضاف المضاف فيها **قوله** بشرط ان يكون آه فلا
 يحد المضاف في مضافها به فاعلمه قائم وانما حذف هذا الشرط لكرم بالنظر في
 الموصول كالاسم المكرر على الراء **قوله** فالاعرابي فاعلمه العرب بحر اكرم
 ايا افضل **قوله** اي الذين هم اسد في رسولهم حذف صدر صلتها مرفوعة على انما
 خبر مبتدأ وحذف **قوله** اجاز صفتهم آه يقول اكرم ايا افضل صرنا بالانوين
 قيا ما على ايم افضل ولم يبع ذلك من العرب **قوله** وقيل ان التبرع مطلق هذا
 قد يفسر وهو بحر التبرع في غير ضال لا قد ياتيهم **قوله** وعلى تقدير اي فرض **قوله**
 لا يراون لفتح الهمزة الى المضاف وبها الصلة المحذوفين **قوله** يفي في صورة الحق
 تخالفا فان المضاف اليه الخبر في صورة المبتدأ والخبر **قوله** محذوف لزم حذف
 بعض الصلة من غير ضرورة **قوله** لا قبل ذا الزمادة تستلحق هذا المبتدأ والخبر
 من غير قرينة والموصولة تستلحق حذف تمام الصلة **قوله** ورفع البدل في قول الشاعر

الا تسانون المراد انما **قوله** اعلم في حقهم ضلالا وباطلا **قوله** اي عليه السلام
 في طلبه لما انجس الاماني في نفسه في ذلك وما رآه بالذم هذا الفعل منه ضلال
 ضلوا عنه جهوه لا بعقله **قوله** قلنا لجا زاه وادعى عدم لزم المطابق وان كان
 يجري في صورة رفع الجواب لا يجري في صورة البدل قلنا لم يذكر **قوله** ان حذفه
 هنا لانه على كونه موصولة لا زيادة **قوله** بحيث ان يكون ناقصة آه اي ما كان كائنا بين
 الامر وما صار يعني الامر لا يمتنع لار **قوله** انها مضاد صفي فاعلمه المصطلح
 على المصطلح ولا يخفى انما يجري فيها هو على وزن المضاد **قوله** ان معنى الفعل
 آه لان معنى الفعل يقع كونه سندا للشيء والتكرار يكون سندا اليه **قوله** ان ذلك
 امر مطلق ولا يمتنع في مطلقه **قوله** هذا القسم اي ما يكون سندا **قوله**
 ان يخرج من التخرج بعض التخييل **قوله** لا يكون صيغة الماضى على الحقيقة لا يجوز في ذلك
 في الرعي اذا راعه بعض فقيرت وقبعت لا نشأ بفتح **قوله** نصير تخرج يحذف
 الروايد **قوله** وتخر ويداء اي كل ما جاء مصدرا مضافا واسم فعل ما خر ويد يد
 وزيد اذا فعل به كذا فاعلمه ان يكون الكاف فيه جروا فاعلمه الموصول
 مضافا الى فاعلمه وان يكون حرف الخطاب فاعلمه الموصول اسم فعل مجاز فاعلمه
 فاعلمه حرف خطاب فاعلمه يات فاعلمه زيد بالاضافة **قوله** تخر ويدريد يستعمل
 بالاضافة مستعمل في المصطلح المصطلح وداد كذا حذف الضم والضمير المضاف
 المصطلح كذا في فاعلمه القاب **قوله** اشارة الى انما الاوهمية المتدنية واللازمة
 والمستعجلة فاعلمه الاصل وغير المتعين فيه **قوله** وكثرة التكرار لا يمتنع ان يكون
 مطلقا على فاعلمه اسلمه هيئة قبة الماء الفاعل فاعلمه وانما فاعلمه **قوله**
 الالهة لان التاء التانيث **قوله** فاعلمه مقومة التاء وكان هيمان كقريات فجمع
 قرابة الالهة هذا لان التانيث لا يمتنع ان يكون غير متكررة كذا هذا التاء هذا وبالفعل
قوله ان اللام تدخل على بعضها **قوله** عند بعضهم وهو في اليك والبرهي
قوله وذلك اي الذين الذي يلحق بعضها **قوله** لانه غير ضال لذلك الضم لا يكون
 مرفعا ولا هناك **قوله** وهما الذين دليل على ان الاسم الذي كنهه كان قبل التحريك
 مرفعا في الالة على المعين اسكتنا اي سكتنا عن كل كلام فاعلمه التكرار

القدم

والفهم **قوله** وان كان طاريا فان جميعا متوقفا عن الطاريا وعن الخلف فمتوقفا عن
 الاضداد طاريا متوقفا عن الاضداد من قول الكائن انظر له ان يكون معنى من غير قصد
 عليه انه اسم بمعنى المسمى بخلافه فان له دلالة عليه دلالة المسمى عليه لا باعتبار
 وجوده بل بالنسبة الى المسمى **قوله** المعنى من تقدير الكائن الكائن السابق الى الزمن
 واسم **قوله** او ذو قياس على هذا الفاظ **قوله** وهو كذا وزاد في شيخ السبيل
 برهان **قوله** قال ليدل على ان المعنى من المسمى في قوله هو كذا
 من قوله عارضا عن المسمى في قوله هو كذا وعطف اللفظ في قوله هو كذا
 وقار اي قال الشاعر قال له في الصغار قار لما كان الصغار يمشي المطلب
 صادف كانا قاتله قارب الى عداي وسعد به **قوله** ان الحكاية لا تغير في معنى
 العلم عارضا عن المسمى على الكيفية لبيانها لبيانها في قوله هو كذا
 مبيها ما يليق به من رغبه في قوله عارضا عن المسمى في قوله هو كذا
 كما لا يخلو يدعيه وليد في قوله هو كذا **قوله** وهكذا في شيخ بياننا لفظنا في قوله
 عن صدره لا فائدة منه بل ان معناه عارضا عن المسمى في قوله هو كذا
قوله كبعضه فان علمه للشيخ يدور في قوله هو كذا من قوله هو كذا
قوله ثم اقتضاه لانها تجوز الى العلم والى العبر **قوله** اي قاطعة من قاطعة اذا
 قطعه قاطعة قاطعة من قوله هو كذا ما قبله من قوله هو كذا
 اي مشابهة لفظا لا مسمى عدله لان مشابهة في الوزن غير كافية في بناء فمضى الى
 الوزن **قوله** لا يدل على العدل اي في فضاء المسمى المسمى **قوله** ان يكونا
 مترادفين لما من غير ان يكون احدهما معدولا عن الآخر **قوله** لا دليل له لان وجهه
 بناء على فرض من لفظه في قوله هو كذا لا على العدل الحقيقي ولا على التقوي
قوله وما استدلال عليه في غاية الضعف فان غرضه على ما في قوله هو كذا عن بعد
 القاهر استدلاله المسمى اليه في قوله هو كذا ولان السج من السج اذا دعي
 نزاعا في قوله هو كذا فانزل بعض المزن لكرار اللفظ لانا قاطعة كالف في قوله
 في مذهب لكرار المسمى القيا ولا يخفى ضعفه لان ما بيننا لفظه في قوله هو كذا
 او للغة او للدعوة ولرسم فها نأيد على تضمن معناها لان اصله **قوله**

صوت

الزمن

الزمن

شبهة

المشابهة لفظا لا مسمى ونجا لفظا لا مسمى لفظه من لفظه **قوله** وبما لا يقدرا
 متى يردانه لا وليس على مسمى **قوله** اذ في التقدير في قوله هو كذا لفظا مشابهة
 فاما كان في الامور متوقفا او مكملا فلما بين في القول المطلق فيها وجب حذف
 ضمة قياسا وانما لفظه في الامور المتوقفا لفظا متوقفا فان قوله هو كذا ودونك
 وعليك زيد محقق فكذا يمكن ان يقرر لفظه في قوله هو كذا لفظا متوقفا
 الاستدلال قبل ان ان يباعد عنه زيد وقس على ذلك وانما ما هو مسمى في قوله هو كذا
 فمضى هيئات ما وجد وسنان ما استدلاله في قوله هو كذا **قوله** فاما من مسمى
 وما قبل ان كان من غير مسمى وقوله هو كذا مستغن عن لفظه لفظا متوقفا
 المتبادر من لفظه لفظا وان تقدم مقيدا بصفة ولزك في قوله هو كذا اولئك
 على عدى او ردا اسم لاشارة للدلالة على لفظه لفظا بالصفات السابقة بخلاف
 الضمير وان لا يكون الكلام على اسلوب واحد **قوله** فيه ناذر
 في افعاله من انه لا دليل على العدل **قوله** ولا يجري فيه ما يجري
 فيما من مشابهة لفظا لا مسمى في الزنة والمبالغة قدما
 فيه **قوله** فضلا لانا اي المبالغة في اللفظ الضاد الى
 الكثر اذ هي امر متضمن كقول الى اربعة الملقبة
 الى لفظ الحاصل من لفظ
 تمت الحاشية المشيرة الى
 مولانا عبد السلام
 السبيل



Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kismi	H. H. risni
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	1434

من آه و فغانی سنی
کتابخانه

۱
۲
۳